

بازرسی شد
۶ - ۳۷

۷۰۲۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب قواعد الاحکام

مؤلف

جلد (۳۴) از کتب (فقه) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۳۰۷۳۱

۱۳۳۳

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

بخش اهدائی

۳۴

بازرسی شد
۶ - ۳۷

۷۰۳۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب قواعده الاحکام

مؤلف

جلد (۲۴) از کتب (فقه) اهدائی

آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب ۳۰۷۴۱

۳۴۳۳۳

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۴۴



۲۲ ۱۶۲



خطی
۲



بل تسحب وكذا الأكل وإن كان ضايقا ندبا ويجوز أكل ثمار الغرس لا
 اخذ الا باذن اربابه نطقا او يشاهد الحال ويملكه بالاضاعل **الشكاح**
 يكون الجماع في ليلة الخسوف وعند الزوال والغروب الى غروب الشفق
 وفيه الحان وفيها بين طلوع الفجر والشمس وفي ليلة كل شهر الا
 رمضان وليلة القدر وسقايه عدم الماء وعند هبوب الرياح
 السوداء والصفراء والزلزلة وعاريا ومحتل قبل الغسل والوضوء
 ويجوز حماما من غير تحلل غسل ومع حضور ناظر اليه والنظر الى
 فرج المرأة مجامعا واستقبال القبلة واستدبارها وفي السفينة
 والكلام بغير ذكر **كروية** يجوز النظر الى وجهه من يري يدك احدها وكفها
 مكبرا واليهما قايمة وما شئت وان لم يستاذنها وبالعكس ودون
 شعرها ومحاسنها وجدها من فوق الثياب والحامة يري شعرها
 والى شعرها ومحاسنها دون العكس **وليلة** اهل الذمة وشعورهم الا
 لتلذذ او دبة وان ينظر الرجل الى مثله الا العورة وان كان شاما
 حسن الصورة **الاربية** او تلذذ وكذا المرأة والملك والكاهن ^{النظر}

وبوم الكسوف



الى السويين من الجائين على كراهية ويجوز النظر الى الحمار بعد العلق
وكذا المرأة ولا يحل النظر الى الاجنية الا ضرورة كالمشاهدة
عليها ويجوز الى وجهها وكذا ما من لا يزيد وكذا المرأة والطبيب
النظر الى ما يحتاج اليه للعلاج حتى العروق وكذا الشاهد الى النظر
الى الفرج لتحمل الشهادة عليه وليس للنظر الى الماكدة ولا لا شيء
سماع صوت الاجنية ولا المرأة النظر اليه والفتي النظر الى الاجنية
والعضو المبين كالمفصل على شكل والشرع في المحارم كالنظر الى الحطبة
مستحب اما تعريضا كزيت رغب فيك او حريص عليك او ان رغب
فيك او انك على كرمية او ان الله السابق اليك خيرا او ذقا ولو ذكر
التكاح الجسم الخاطب كزيت رغب فيك كالحك ونحو الله تعالى عن الموانع
سرا الا بالمعروف وكان يقول عندي جماع برضيك وكذا ان اخرجه من
التعريض كان يقول بدي جماع برضيك لانه من الخسر ولما تعريضا كان يقول
اذا انقضت عدتك فتزوجت بك وكلاهما حرام لذات العمل والمعددة
الرجعية والمحترمة ابدا كالمطلقة تسع المدة وكما للملاعة وكما للمؤنة

وكنت الزوجة ممن حرمت عليه ويجوز التعريض لهؤلاء من غير منع
العدن والتصرح بعدها والمطلقة ثلاثا يجوز التعريض لها من الزوج
وغيره ويجوز التعريض منها في العدة ويجوز من غيره بعدها
والمعددة باثنا كالمختلعة والمفسوخ كالحكماء يجوز التعريض لها من
الزوج وغيره والتصرح من الزوج خاصة والاجابة تابعة ولو صرح في
موضع المنع او تعرض في موضع فمقتضى العدة لم يحرم كالحكماء ولو
اجابت خطبة زيد في تحت خطبة غيره فمقتضى العدة لا ينقض على الذم في
الذمية ولو عقد الغير جمع **ق** حق رسول الله صلى الله عليه وآله
باشياء في المكاح وغيره وهي اجاب السوال عليه والوزر والاضحية
واكابر المنكر وظهاره ويجوز التحريم لغير ارادة ومعارفة
لقوله تعالى يا ايها النبي قل لا افاجلك ان كنتن تردن الحيوة الدنيا الا
وهذا التحريم كناية عن الطلاق ان اخرن الحيوة الدنيا وقيام الليل
بحرق الصدقة الواجبة والمندوبة على خلاف ومعاينة الاعين وهو
القرية وكما كالح الامناء بالعدو والكتابات والاستبدال بخله والزيادة

عليه حتى فتح بقوله تعالى انا احللت لك زواجك الام والكتابة وقول
الشعر ونزع لامته اذا لم يبق قبل لقاء العدة وايضا له ان يتزوج
بغير عدة وان يتزوج وبطأ بغير نكاح ولفظ الحبة وترك القسم بغير نكاح
والاصطفا والوصال واخذ الماء من العطشان والخشخشة و
ايضا لما وله الغنائة وجعل الارض مسجدا وتر الجبا طهورا و
جعلت الزواجه امهات المؤمنين بمعنى تحريم كاحهن على غير سواء
فارقهن بموت او فسخ او طلاق لا لتسميتهن امهات ولا لتسميتهن
ابا وبعث الى الكافة وبعثت محجزته وهي القران الى يوم القيمة
وجعل خاتم النبیین وضربا للعرب وكان العدو يربيه من مسير
شهر وجعلت امته معصومة وخص بالشفاعة وكان ينظر من
ورائه كما ينظر من قدامه بمعنى الحفظ والحرس وكان ينام عليه
ولا ينام قلبه كذلك وجعل ثواب نساءه مضاعفا وكذا عفا بهن
وايضا له دخول مكة بغير احرام واذا وقع بصره على امرأة وعذب فيها
وجب على الزوج طلاقا **اقسام النكاح** ثلثة دائم ومنقطع ومك

مبين وليبدأ بالديم ويتبعه بالآخرين انشا الله تعالى وحسنه
الباب الثاني في العقد وفيه فصلان **1** في اركانه
وهي ثلثة **1** الصيغة ولا بد منه من ايجاب وقبول والفاظ الايجاب
زوجتك وانكحت ومتعتك والقبول قلت النكاح او التزويج
او المتعة ولو اقتص على قلت صح وكذا لو قلنا مثل زوجت
فيقول قلت النكاح ولا بد من وقوعيهما بلفظ الماضي ولو قصد
بلفظ الامر الانشاء قيل يصح كما في خبر يهل الساعدي ولو قل
اتزوجك بلفظ المستقبل منثيا فقالت زوجتك حاز على رضى ولو
قال زوجت بك من فلان فقال نعم يقصد اعادة اللفظ للانشاء
فقال الزوج قلت صح على اكمال ولو قصد الاخبار كذا لم ينعقد
يصح مع تقديم القبول بان يقول تزوجتك فقول زوجتك ولا
يصح بغير العربية مع العتدق ويجوز مع المحجز ولو عجز احدهما تكلم
كل بلفظه ولو عجز اثنان النطق واحدهما اشار بما يدل على قصد الا
ينعقد بلفظ البيع ولا الهبة ولا الصدقة ولا التملك ولا الاجابة

ذكر المهر ولا الا باحة ولا العارية ولو قال ان تزوجني بثلث فقال
 زوجتك لم ينعقد حتى يقبل وكذا ان زوجتني ابتك وكذا جئت
 خاطبا داعيا في ثلث فيقول زوجتك ولا ينعقد بالكتابة للعاجز الا
 ان يقيم قرنيه تدل على القصد ويشترط التحيز فلو علقه لم يصح و
 اتحاد المجلس فلو قال تزوجت نفسي من فلان وهو غائب فبلغه
 فقبل لم ينعقد وكذا لو اخر القبول مع الحضور بحيث لا يقيد مطابقا
 للاحباب ولو اوجب تزجني او نحو عليه قبل القبول بطل ولو زوجها
 الولي فقرر الى تعيينها الزنا بالاشارة او بالاسم او بالوصف الرافع للزنا
 فلو زوجها احدى ابنتيه او هذا المحل لم يصح ولو كان له عدة نبات فزوج
 واحدة منها ولم يذكر اسمها حين العقد فان لم يقصد معيته بطل وان
 قصد صح فان اختلفا في المعقود عليها فان كان الزوج قد زامن كلهن
 فالقول قول الاب لان الظاهر انه وكل التعين اليه وعليه ان يسلم
 اليه المنوية ولو مات قبل البيان افرغ وان لم يكن باهر بطل العقد
 المحل وهو كل امرأة يباح العقد عليها وسياق ذكر المحرمات انشا الله

العاقدة وهو الزوج او وليه والمراة او وليها وكما يجوز للمراة ان تتولى
 عقدها فكذلك لها ان تتولى عقد غيره زوجا او زوجة ويشترط فيه
 البلوغ والعقل والحرية فلا يصح عقد الصبي ولا الصبية وان اجاز
 الولي ولا المجنون رجلا او امرأة ولا السكران وان افاق واجاز وان
 كان عبدا لدخول ولا يشترط في كساح الرشيد الولي ولا اليهودي
 شيء من الاحكام ولو توامر الكهان لم يطل ويصح اشتراط الخيار في الصداق
 لا الكساح ولو ادعى كل منهما الزوجية صدقة الاخر حكم بالعقد و
 توانا ولو كذبه الاخر قضى على المعترف باحكام العقد خاصة ولو ادعى
 زوجية امرأة وادعت اختها زوجيته واقام بينة حكم لبيتها ان كان
 تاريخها اسبق وكان قد دخل بها والاحكم لبيته والا قرب الا فقار الى
 اليمين على التقديرين الامع السبق وفي اخطاب الحكم في مثل الام والبيت
 اشكال ولو ادعى زوجية امرأة لم يلقث اليه الا بالينة سواء عقد عليها
 او لا **الفصل الثاني** في الاولياء وفيه مطالب ١ في اسبابها وهي
 النكاح اما القرابة او الملك او الحكم اما القرابة فيثبت الولاية فيها بالابوة

والجدة منها لا غير فلا ولاية لآلح ولا لعم ولا لأم ولا لجدها ولا ولد
ولا غيرهم من الأتباع فربما وبعدوا ما ثبت للآب والجد للآب وان علا
وهل يشترط في ولاية الجدة بقا الآب الاقرب لا وبث ولا يتهم على الصغير
ذكر كان او انثى بكرا او نثى وكذا على المحنون مطلقا وان بلغ واما المملوك
فثبت للمولى ولاية النكاح على عبده وان كان رشيدا وعلى مملوكته كذلك
ولا خيار لها معه وله اجازة على وليه له اجازة من تحريم بعضه والمولى
تزوج امه المولى عليه ولا فسخ بعد الكمال واما الحكم فان ولاية الحاكم
تختص في النكاح على البالغ فاسد العقل او من يجدد جنونه بعد بلوغه
ذكر كان او انثى مع الغبطة ولا ولاية له على الصغير ولا على الرشيد
وتسقط ولايته مع وجود الآب والجد له ولا ولاية للوصي وان فسخت
اليه الاعلى من بلغ فاسد العقل مع الحاجة والمجبر عليه للسفه لا يجوز له
ان يتزوج الا مضطرا اليه فان تزوج من غير حاجة كان العقد فاسدا
ومع الحاجة باذن له الحاكم فيه مع تعيين الزوجة وبدونه وليس الاذن
شرطا فان زاد على مثل بطل الزايد ولاية القرابة مقدمة على ولاية

الحاكم وولاية الملك مقدمة على الجميع ولو اجتمع الآب والجد
واختلفا في الاختيار قدم اختيار الجدة وان عقدا قدم السابق فان
اقتراهما قدم عقد الجدة ولا ولاية عندنا بالتصيب ولا بالعق **المملوك**
في مسقطات الولاية وهما أربعة **أ** الرق فلا ولاية للمملوك على
ولده حر كان الولد او عبدا للمولى او لغيره ولو اذن له للمولى صح وكذا
المديون والكاتب وان تحريم بعضه ولو وكلة غيره في الايجاب والقبول
صح باذن السيد وغيره **ب** النقص عن كمال الرشيد كالصبي والمجنون
والغبي عليه والسكان ولو زال المانع عادت الولاية **ج** الكفر وهو
يلب الولاية عن ولده المسلم صغيرا او مجنونا ذكرا او انثى ولا يلب
ولايته عن الكافر ولو كان الجدة مسلما تعينت ولايته على الكافر
والمسلم دون الآب الكافر وبالعكس **د** الاحرام وهو يلب عيان
العقد ايجابا وقولا ولا يمنع من الانعقاد بشهادته اذا شهدا عنه
ليت شرطا لكنه فصل محرما ولا يمنع من الرجعة وبشراء الأماء
والطلاق فان زال المانع عادت ولايته ولا ينقل الولاية عنه

غير مائة
 الى الحاكم حالة الاحرام والعنى والمرض الشديد اذا اتفق معه التفصيل
 والغنية والصبر **المطلب الثالث** في المولى عليه ولا ولاية
 النكاح الا على ناقص الصغر او جنون او سفاه او ذوق ولا لانيان بن وج
 الجنون الكبير عند الحاجة ولا ين يد على واحدة وله ان يرفع من الصغير
 اربعاً وان ين وج الجنون الصغير وان لم يكن ذلك الحاكم ويزوج
 الجنونة الصغيرين والبالغة وكذا الحاكم مع المصلحة بذكر كانت
 او ثنيا ولا يفتقر الحاكم الى مشاوره اقرارها ولا الحاجة بل كفى المصلحة
 فيها والتقية لا يجبر لانه بالغ ولا يستقل لانه سفاه لكن يتزوج
 باذن الوالي مع الحاجة ولا ين يد على امر المثل واذ لم يقين له المرأة لم
 يتكبح على خلاف المصلحة شريفة يستعرف من مثل ما له ولو تزوج
 بغير اذن فسدتان وطى وجبه المثل على اشكال ولو لم ياذن لا اقل
 مع الحاجة اذن له السلطان فان تعذر ففي صحة استقلاله نظر
 ولا تدخل تحت الحجر طلاق ولا طلاق العبد ولو طلب الرقبة النكاح لم
 يجبا لاجابة وامه المرأة تزوجها سيدتها ولا يغبل كاحها من دون

اذنها سواء المنفعة والدائم على راي ولا يكفي سكوت البكر في حق امها
 ولا يكفي في حقها والاقر باستقلال المعققة في المرض بالتزويج فان
 رجعت او بعضها دقا بطل العتد لان يجيز المولى ولا ولاية على البالغ
 الرشيد لاجتماع ولا على البالغة الرشيدة الحرة وان كانت بكراً
 على الاصح في المنقطع والدائم ولو تزوجها الوها او جدتها وقف على
 اجازتها كالا جنبي كرسق بغيرها ان لا تستقل من دونها بالنكاح
 وان توكل احاها مع علمها وان تخلفا الى اكبر الاخوة وان تخير
 خيرة لو اختلفوا ولو عضلها الولى وهو ان لا يزوجه بالاكفاء
 مع رغبته بالاكفاء استقلت اجماعاً **المطلب الرابع** الكفاءة بمعنى
 في النكاح فليس للمرأة ولا للمولى التزويج بغير كفو والمراد بها التساوي
 في الانساب والايان فلا يصح تزويج المسئلة المومنة الا بمثلها او
 بجوز المؤمنين ان يزوجه من شاء من المسلمات وليس له ان يزوجه بكافرة
 حرة اجماعاً وفي الكفاية خلاف اقره بجواز المنفعة خاصة وله
 استحباب عقد من دون الحرميات والمجوسية كآبية ولا يزوج

بالناصبة المعلقة بعد اهل البيت عليهم السلام وليست بالمؤمن
ان يتزوج بمثلها وللحر ان يتزوج بالامة وللحر ان يتزوج بالعبد
وكذا اشربة النسب بالادون كالحاشمية والعلوية بغيرها والعربية
بالعجمي والعكس وكذا ارباب الضايغ الدينية بالاشراف ومثل
التمكن من النفقة شرط قليل نعم والا فرب العدم ولو تجدد عجن
عنها فاقرب عدم التسلم على الفسخ ولو خطب المؤمن القادر وجب
اجابته وان كان يخفض نسباً ولو امتنع الوطى كان عاصياً لا للعقد
الى الاعلى ويمكن تزويج الفاسق خصوصاً شارب الخمر ولو انتسب الى
قبيلة فبان من غيرها فاقرب انتفاء الفسخ وكذا لا فسخ لو ظهر لمن تزوج
بالعقيقة انها كانت قد زنت ولا رجوع على الوطى بالمهر ولو زوجها
الوطى بالمجنون او الخصى صح ولها الخييار عند البلوغ وكذا في التزوج
الطفل بذات عيب وجب الفسخ ولو زوجها بمملوك لم يكن لها الخييار
اذا بلغت وكذا الطفل لو زوجها بالامة ان لو ثبت طرطخوف العنت
المطلب الخامس في الاحكام اذا نزع الاب والجدة له احدا الصغيرين

لزم العقد ولا خيار له بعد بلوغه وكذا الجنون او المجنونة لا خيار له بعد
رشد ولو زوجها احدهما وكذا اكل من له ولاية على الكاخ الا ائمة فان لها
الخييار بعد العتق وان زوجها الاب على اشكال وكل من الاب والجدة
له توقيط في العقد وكذا غيرهما على الاقوى لا الوكيل فانه لا يزوجهما
من نفسه الا اذا اذنت له فوضع على مري ولو وكيل الجدة خافه فاقرب
طرفيه وكذا الوكيل الرشيد ولو زوجها الوطى بدون مهر المثل الا اقرب
ان لها الاعتراض ويصح للمرأة ان تعقد على نفسها وغيرها ايجاباً وقبلاً
ولو زوجها الفضولي وقف على الانجاز من المعقود عليه الفكاك
حرار شيداً لو من وليه ان لو يكن ولا يقع العقد باطلاً في اصله
على راي ويكفي في البكر التكون عند عرضه عليها ولا بد في النكاح
من النطق ولو زوجها الاب والجدة له الصغيرين فمات احدهما وورثه
الاخر ولو عقداً الفضولي فمات احدهما قبل البلوغ بطل العقد ولا
مهر ولا ميراث ولو بلغ احدهما فاجاز لزم في طرفة فان مات الاخر
فكلا قول وان مات المجنون عزل للاخر بضيئه فان فسخ بعد البلوغ فالمر

ولا ميراث وان اجازا حلفت على عدم سببية الرغبة في الميراث للامانة
 وورث فان مات بعد الاجازة وقبل اليقين فاشكال ولو جن عزل
 نصيبه ولو كل ففي المهر وارثه منه اشكال وفي اخراج الحكم في الباقين
 ان زوجهما الفصول اشكال اقربه البطلان ولو زوج احدهما ^{أول} ^{أول}
 او كان بالعار شيدا وزوج الاخر الفصول فان الاول عزل للشا في
 نصيبه ولحلفت بعد بلوغه ولو مات الثاني قبل بلوغه او قبل اجازته
 بطل العقد ولو تولى الفصول احد طرفي العقد ثبت في حق المباشر
 تخريم المصاهرة فان كان زوجها حرم عليه الخامسة والاخت و
 الأم والبنت الا اذا فحقت على اشكال بنت الأم وفي الطلاق نظر ليرتبته
 على عتد لانم فلا يبع المصاهرة وان كان زوجة لم يحل لها نكاح غيره
 الا اذا فحقت والطلاق هنا معتبر ولو اذن المولى لعبد في التزوج صح فان
 عين المهر والا فصح الى المثل فان زاد على التقديرين فالثاني يدين
 ذمته ببيع به بعد العتق والباقي على مولاه وقيل في كسبه وكذا النفقة
 ولو زوجها الوكيلان والاخوان مع الوكالة صح عقد السابق وان دخلت

بالثاني فرق بينهما ولزم للمهر مع المهر ولو ولد واعتدت وورثت
 بعدها الى الاول ولو اعتدا بطلا ولا مهر ولا ميراث وقيل يحكم بعقد
 اكبر الاخرين ولو كانا فصولين احسب لهما المان عقد اكبر ولما
 ان تخير بعقد الاخر ولو دخلت باحدهما قبل الاجازة ثبت عقده ولو
 نفقته الأم فرضي صح وان رد بطل وقيل يلزمها المهر ويجعل على ارضا
 الوكالة ولو قال عبد للعقد نفقت الفصول من غير اذن وادعت
 حكم بقولها مع اليقين ولو ادعى اذها فأنكرت قبل الفصول فتدبر
 قولها مع اليقين فان شكلت حلفت التزوج وثبت العقد وبعده الاقرب
 تقديم قوله للدلالة التمكن عليه وكل الى ايقاع العقد مباشرة وتوكلا
 فان وكل عين له التزوج وهل لجعل المشية الاقوى ذلك ولو قالت الرشيدة
 قد جئني بمن شئت لم تزوج الامم كقولها فقلت المرأة او وليها لو وكيل
 التزوج او وليه زوجه من فلان ولا تقول منك ويقال لو وكيل قبلت
 لفلان ولو قال قبلت فلا اقرب الاكفاء ولو قالت نفقت منك فقال
 قلت ونفقت من موكله لم يقع الموكل بخلاف البيع ويجب على المولى التزوج

مع الحاجة ولو نفي السابق بالعقد من التولين على اثنين احتمل القرعة
 فيؤمن من لم يقع له بالطلاق ثم يجرد من وقت له الكاخ و
 اجاز كل منهما على الطلاق ويكمل بطلان الطلاق مع الاجاز
 ويحتمل فسخ النكاح من الحاكم ولو اخارت نكاح احدهما فالاقرب
 انه يجرد نكاحه بعد فسخ الاخر فان ايت الاختيار لم يجرد كذا
 لو ايت نكاح من وقت له القرعة لعدم العلم بانه زوج وكذا
 لو جعل كهيئة الى حين الطلاق على اشكال ولو امتنع من الطلاق
 احتمل حبسها عليه وفتح الحاكم والملاءة على كل وقت يرفق بوقت
 نصف المهر اشكال ينشأ من انه طلاق قبل الدخول ومن ايضا
 بالاجاز فاشبه فسخ العيب فان اوجباه افقر الى القرعة في تعيين
 المستحق عليه ولو ادعى كل منهما السبق وعلما ولا بنية فان
 انكرت العلم حلفت على نفيه فيقطع دعوى سماعها في يبعث
 الداعي بينهما ولو انكرت السبق حلفت ويحكم بفساد العقدين
 ولا يبعث الداعي بينهما وان تكلمت وقت عليهما فان حلفا معا

وقوعها او علم ان احدهما
 قبل الاخر لا يبعثه و
 عليها النكفة

بطل النكاحان ايضا وان حلفت احدهما وكل الاخر حكما بصفة
 نكاح الخالف وان اعترفت لطفا دفعة احتمل الحكم بفساد العقدين
 والاقرب طالبها بجوابيه مسموع لانها اجابت بسبق كل منهما
 محال وان اعترفت لاحدهما ثبت نكاحه على اشكال ينشأ من كون
 الخصم هو الزوج الاخر ومل تحلف للاخر فيه اشكال ينشأ من وجوب
 غرضها للمهر المثل للمثاني لو اعترفت له ومن عدمه وكذا لو ادعى رجلا
 اثنان فاعترفت لاحدهما ثم للاخر فان اوجبا اليين حلفت على نفيه
 العلم فان تكلمت حلفت للاخر فان قلنا اليين مع النكول كما بيته
 اشترعت من الاول للمثاني لان البيته اقوى من اقرارها وان
 جعلناه اقرارا ثبت نكاح الاول وعرفت للمثاني على اشكال
 في المحرمات المحرمات اما مؤبد او لا فان مقصدان **الاول** في المحرمات
 المؤبد وسببه انما ذنب او سبب **الثاني** **الاول** الذنب ونحوه به الام
 وان علت وهي كل انثى ينشأ اليها ذنب بالولادة ولو يوسايط لا يوسايط
 والمثنت وهي كل من ينشأ اليك ذنب يوسايط وان نزلت وبنات

الابن وان نزلن والاخت لآب اولام اولهما وبناتها وبنات اولادها
 وان نزلن وبنات الاخ لآب كان اولام اولهما وبنات اولاده
 وان نزلوا والعز لآب كانت اولام اولهما وان علت والحالة لآب
 كانت اولام اولهما وان علت ولا تختهم اولاد الاحكام والاخوان
 والضايفان يحرم على الرجل صولته وفروعهم وفروع اولادهم
 واقل فرع من كل اصل وان علا ويحرم على المرأة ما يحرم على الرجل
 كالأب وان علا والولد وان نزل والاخ وابنه وابن الاخت والعمة
 وان علا وكذا الخال والعم يشترعا بالتكاح الصحيح والتبنة
 دون النكاح لكن التحريم يقع اللعنة فلو ولد له من ان نابت حرم
 عليه وعلى الولد وعلى من كان سفيا عنها ما شرعوا في تحريم النظر
 انكسار وكذا في العتق والشهادة والقود وتحريم الحليلة وغيرها
 من قوايع النسب ولو ولدت المطلقة لاقبل من ستة اشهر من حين
 الطلاق فهو للفتل ولست اشهر من وعلى الشا فهو له ولو كان لاقبل من ستة
 اشهر من وطئ الشا في ولاكن من اقصى مدة الحمل من وطئ الاول اتقى عنهما

ولو كان ستة من وطئ الشا في ولاقبل من اقصى المدة من وطئ الاول اتقى
 بالقرعة والاقر بانه للشا واللبن تابع ولو نفى الولد باللعان تبعه
 اللبن فان اقرب به بعدن عادتيه ولا يرت هو الولد **الزنا**
 السب ويحرم منه الرضاع والمضامرة والتزويج والزنا وشبه ذلك
 والقذف فنافله **الزنا** ويحرم منه ما يحرم بالنسب فالام من الرضا
 محسومة ولا يختص الام برضعة الطفل بل كل امرأة ارضعتك ويضع نسب
 من ارضعتك او صاحب اللبن اليها او ارضعت من يرجع نسب اليه من
 ذكر او انثى فهي امك فاخذت المضععة خالتك واخوها خالك وكذا
 ما راسكام النسب ولو امتزجت اخت رضاع او نسب باهل قرية جازان
 نكح واحدة منهم ولو اشبهت بحب والعدو عادة حرم الجميع
 ونسب بالرضاع المحرمية كالنسب فالرجل ان يجلبوا به واخوته وبناته
 وغيرهم من الرضاع كالنسب ولا يتعلق بالتوارث واستحقاق النفقة
 وفي العتق فلولان والظرفي الرضا يعان بركانه وشروطه واحكامه
الطلاق في اركانه وهو ثلثة **المضعة** وهي كل امرأة حية

حامل عن كساح صحيح وشبهة فلا حكم للابن البهيمة فلوارتضاعاً من
 لبها لم يحرم أحدها على الآخر ولا التجيل ولا الميت وإن ارتضع وأكل
 حال الموت بالبيير ولو ولد لابن امرأة من غير كساح لم ينشجره سواء كانت
 بكراً أو ذات عجل صغيراً كانت أو كبيراً ولا يشترط وضع الحمل بل كون
 اللبن عن الحمل بالكساح ولو ارتضعت من لبن الزنا لم ينشجره ولما تشبهت
 فكما تصحیح على الأقوى ولا يشترط إذن المولى في الرضاع ولا الزوج ولو
 طلق الزوج وهي حامل منه أو رضع فأرضعت من لبنه ولذا نشر الحرمه
 كما لو كانت تحتة ولو تزوجت بغيره ودخل الثاني وحملت ولو تنجس
 الحولان وأرضعت من لبن الأول نشر الحرمه من الأول أما لو انقطع ثمة
 عادي وقت يمكن أن يكون للثاني منه ولد دون الأول ولو انصلحت
 قضع من الثاني كان ما قبل الوضع للأول وما بعده للثاني وتثبت
 أن نشر رضع العاقله المؤتمنه العفيفة الوضیة ولا تنشر رضع الكافیه
 فإن اضطرب رضع الكأابة ومنعها من شرب الخمر وكل لحم الخنزير ويكره
 أن يبله بها الختمه الى منطها واسترضاع من ولا دنها من زنى ودوى

أباحه الأتم منه لطيب اللبن واسترضاع ولد الزنا وميتاً كذا الكلب في
 المجوسية **الكتاب الثاني** اللبن ويشترط وصوله عينه خالصاً
 الى المحل من الذي فلو احتلب ثم وجع في حلقه أو وصل الى جوفه بحقة
 أو معوطاً أو فطير في الحليله أو جراحه أو جفن له فأكله أو ألقى في فم الصبي
 لمابع ينسج اللبن فالارتضاع حتى يخرج من مسد اللبن لم ينشجره
الكتاب الثالث الفصل وهو عدة الصبي الحي فلا اعتبار بالايصال للميتة
 الميتة فلو وقع لبن الفحل في معدة لم يضر إجازة ولا وجهه حليله إن ولا
 بالايصال الى جوف الكبر بعد الحولين **الكتاب الرابع** في شرائط وى ثلث آ
 الكية ويعتبر المقدين بأحد مؤدثه إماماً أئنت اللحم وشدا العظم أو
 رضاع يوم وليلة أو خمس عشرة رضة وفي العشر قولان ولا حكم لما دون
 العشر ويشترط كإلية الرضعات دقا إليها والارتضاع من الذي فلو انصلح
 رضة ناقصة لم تحسب من العدد بل يرجع في كإلية الرضعة الى العرف
 وقيل إن يروى وصية من قبل نفسه فلو لفظه الذي ثم عاوده فإن كان
 قد أعرض ولا فهو رضة وإن كان لنفسه أو لآلته الى ملاعبه لا

التي لا تحركان جميع رضعة ولو شغ قبل استكمالها لم يثبت ولو لم يحصل
 التوالى لم يثبت كما لو ارضعت امرأة حماً كاملاً ثم ارضعت من أخرى ثم اكل
 من الأولى العدد لم يثبت وجعل حكم الأول وان اتحد الفحل ولو تناوب عليه
 عدة نساء لم يثبتها لم يكل من واحدة خمس عشرة رضعة كاملاً ولا ولو اقطع
 من كل واحدة خمس عشرة رضعة كاملاً متواليه حرمن كلهن ولا يشترط عدة
 تحلل المأكول والمشروب بين الرضعات بل عدم تحلل الرضاع وان كان
 اقل من رضعة **ب** ان يكون الرضاع في الحولين وان كان بعد فطامه
 ويعتبر في الرضعة اجماعاً دون ولد للرضعة على الاقوى ولو اكل الاخيرة
 بعد الحولين لم يثبت ويشترط تمت مع تمام الحولين **ج** اتحاد الفحل وهو حجب
 اللبن فلو تعدد لم يثبت كما لو ارضعت لبنين فحل صبياً ولبنين اخر صبية لم
 يحرم الصبية على الصبي ولو ارضعت لبنين فحل واحدة حرمه بعضهن
 على بعض ولو ارضعت متكرراته وان كن مائة صفراً اكل واحدة واحداً
 حرم بعضهن على بعض ولو ارضعت حماً من لبن فحل ثم اعراض بالعداء
 وفارقت وكنت اخر فاكلت العدد من لبن الثاني ولم يتحلل الرضاع اخرى لم

فصلها ولا تحرمه ولا اولادها عليه **المطلب الثاني** في الاحكام
 اذا حصل الرضاع بشرائطه بشرعية ولو تنكح في العدد فلا تحريم ولو
 تنكحنا في وقوعه بعد الحولين يقابل اصلاً البقاء والاباحة لكن الثانية
 ارجح ولو كان له خمس عشرة مستولدة ارضعت كل واحدة رضعة لم يحرم
 الرضعات ولا الفحل للفصل ولا يصير اباً ولا الرضعات امهات ولو كانت
 بدين خمس عشرة بنتاً لم يكن الاب حياً ولا اصول في التحريم ثلث المرتضع
 للرضعة والفحل فيحرم المرتضع عليهما وبالعكس ونصير الرضعة اما والفحل
 اباً واباً فاما اجداداً وامهاتهن جدات وارادهن اخوة واخوات وتحتها
 اخوات لا وانما ما حكرت الرضعة على المرتضع حرمته امهاتها واخواتها
 اخواتها وبناها من النسب فكذلك اولاد الرضيع احقاد للرضعة وكل من يربى
 الفحل من الاولاد ولا فرقاً يحرمون على المرتضع وبالعكس ولا يحرم عليه
 من الرضعة بالنوع رضاعاً من غير لبن هذا الفحل بل كل من يربى
 بالولادة وان نزل لا يحرم الرضعة على اب المرتضع ولا على اخيه ويحرم
 اولاد الفحل ولادة ورضاعاً واولاد زوجته الرضعة ولادة ورضاعاً

على ابن الموضع على رءى ولا ولادة هذا الاب الذين لم يرتفعوا من هذا
 اللبن التكاح في اولاد الموضع واولاد خطا ولادة وضاعا على رءى ولا
 للموضع تكاح اخوة الموضع الا اذا تقابل الاب وان لم يتحد اللبن وكان يتبع
 الرضاع التكاح سابقا كذا بطله لاحقا فلما وضعت أمه او من يحرم التكاح
 بارضاء كخته ونزوحته ونزوحه ابية من لبن الاب ونزوحته قد
 التكاح وعليه نصف المهر ولو لم يسم فالمسقة ويرجع به على الموضع
 ان قلت الانضاع وقصدت الافاد وان انفردت الموضع برباها
 ولم تستمن ثديها من غير يعود الموضع سقط المهر ولو ارضعت كثير
 الزوجين صغيرهما حرمتا اذ ائتمن الفحول بالكيرة والا الكيرة
 ولك الكيرة المهر مع الفحول والا فلا وللصغيرة نصف الجميع على التكاح
 ويرجع به على الكيرة مع القدر بالانضاع ولو ارضعت الكيرة الفحول
 حر من جمع ان دخل بالكيرة والا الكيرة ولو ارضعت الصغيرة
 زوجها على النكاح فالأقرب بحسب الجميع لان الخيرة صارت أمه
 زوجته ان كان قد دخل بأحد الكيرتين والاحرمت الكيرتان وبها واضح

عقد الصغير ولا فرق بين الرضاع قبل الطلاق ولما اولاها بهما او بعده
 وفيه تكاح الجميع للجمع والمؤبد على ما فصل ولو ارضعت منه الموطوءة
 زوجته حرمتا وعليه المهر ونصفه ولا يرجع الا ان تكون مكافئة ولو
 كانت موطوءة بالعقد شعت به على اشكال ويحتمل ان يعدم التحريم
 بالمصاهرة فلا ياب الموضع التكاح في الاصل احب اللبن وان تزوج بامه
 الموضع نكاحا وباحت زوجته من الرضاع وان يتبع الاخ من الرضاع
 أم لخته نكاحا وبالعكس والحرة التي انفردت من الموضع الى الموضع ولها
 بمعنى انه صار كابن النكاح او التي انفردت منها الله موقوفه عليه
 على نكاح دون من هو موطوءة من اخوته واخوانه او على منه كإمامه وامه
 فللمحل تكاح أم الموضع وأخته وبعده **نزع** الزوج أم ولد بعد
 او بغيره ارضعت من لبن حرمت عليها **ان** لو فح تكاح الصغير
 لعبا ولعنقها ثم تزوجت وارضعت بلبن الثاني حرمت عليها وكذا لو
 تزوجت بالكبير او لا ثم طلقها ثم تزوجت بالصغير ثم ارضعت
 من **ج** لو ارضعت نذخته الكيرة زوجته الصغيرة بلبن

غير رضة بان اعطت كل واحدة مديا من الرضعة الاخرى انفتح عقد
الجميع وحرمت الكبيرة موبدا والصغيرتان ان كان قد دخل بالكبيرة
فان ارضعت زوجة ثالثة حرمت موبدا ان كان قد دخل بالكبيرة
والا بقيت زوجة من غير فتح ولو ارضعت واحدة ثورا الباقيين رضة
حريم ان كان قد دخل بالكبيرة والاخذ كاح الصغار وله العقد على من
شاء ولو ارضعت على التعاقب فان كان قد دخل من موبدا وان لم يكن
دخل انفتح كاح الاول دون الثانية لان الكبرى قد كانت ولو كانت
بينها وبين نشفها فاذا ارضعت الثالثة احتمل فساد كاحها خاصة لان
الجميع بين الاثنين ثورا فاحقت بالفساد كما لو تزوج باثنتي عشرة
كاحها مع الثانية لان عند كاح الرضاها صلتا الاثنين فانفتح كاحهما
لو كان ارضاعهما رضة **٥** لو ارضعت امته زوجة بغير حرمت
الامة موبدا ولم يزل ملكها وكذا الزوجة ان كان قد وطئ الامة والا فممن
على الزوجية من غير فتح ولا تحريم **٦** لو ارضعت ثلاث بنات زوجة
ثلاث زوجة كل واحدة رضة حرمت جميع ان كان قد دخل بالكبيرة

والا الكبيرة وانفتح عقد الصغار وله بتحديد جميعا لانهن بنات حلال
ولكل صغيرة نصف مهرها ويرجع به الزوج على رضةها وللكبيرة
المهر ويرجع به على البنات بالسوية ولو ارضعت بنفسهن بالاشتغال
فلا ضمان وفي اثنين الصغار مهر الكبيرة نظرا وان ارضعت على المتعة
تعلق بالاولى من الكبيرة او نصفه ونصف الصغيرة وعلى كل من الباقيين
نصف مهر الرضاة مع المتخول والا فلا يرجع لبقاء الكاح بحاله
فان تكاح الكبيرة فذلك قبل الارضاع فلا يرجع **٧** لو ارضعت
ام الكبيرة او جدتها او اختها على اشكال فيهما الصغير ولم يدخل
انفتح الكاح لان الرضاة ان كانت لام فالكبيرة اخت وان كانت
الاخت فحالة وان كانت الحدة فالصغيرة حالة **٨** لو تزوج كل من الا
زوجة صاحبة ثورا ارضعت لحدتها الاخرى حرمت الكبيرة عليهما موبدا
والصغيرة على من دخل بالكبيرة وكذا لو تزوجا بواحدة ثم اخرجت **٩** لو ارضعت
جدة الصغير بواحدة فانفتح الكاح لان المرتضع ان كان هو المرتضع
لما علمت زوجة او خال وان كانت الزوجة فزوجته او خاله الزوجها **١٠**

لو ارضعت من لبن الزوج بعد موته بشر الحرة الى اقاربه **لا يحرم**
 أم الموضوعة من الرضاع على الموضع ولا اختتامه ولا عمتامه
 ولا خالتهما وان حرم من الجانب لعدم اتحاد الفحل ولو ارضعت ذات
 الابن ذات الاخت لم يحرم الاخت على الابن **يا** حرية الرضاع تنشر
 الى المحرمات بالمضاهرة فليس للمرجل كاح حلال ابا من الرضاع ولا
 حلال ابنا منه ولا امهات ذنابة ولا بناتهن منه **يب** لو ارضعت
 من قبيل الكاح بارضاع جاهلة بالزوجية او الخوف عليها امر المالك
 ولم يقصد الافساد وقتلنا بالتقنين فيه هذا اشكال فينا من كون
 الرضاع سببا فاذا كان مباحا لم يوجب الفحاش كحفر البر في ملكه **ج**
 لو سعت الزوجة الصغيرة فارضعت من الزوجة الكبيرة وهي نائمة
 رجع في مال الصغيرة مهر الكبيرة او نصفه على اشكال فان ارضعتها
 عشر رضعات ثبوتت فارضعت حتما احتمل الموالاة بالتحريم على
 الاخير فالحكم كما لو كانت نائمة في الجميع والقيط في سقط تلك مهر
 القبيصة بسبب فعلها ووضعت المهر لوجود الفرق قبل الدخول وسقط

لثامها الكبيرة فان كانت غير مدخول بها سقط الباقي لانه اقل من
 النصف الناقط بالفرقة وتغيرت للصغيرة سدس مهرها ويجمع به على
 الكبيرة ويحتمل سقوط سدس مهر الصغيرة وتغيرت الكبيرة ثلثه
 وسقوط ثلث مهر الكبيرة وتغيرت الصغيرة سدسها ان كان قبل
 الدخول وبعد اشكال **ح** **حاشا** الاقرب بقول شهادة النساء
 منفردات ولا بد من الاربعة ويكفي الشاهدان والشاهد والمرأتان
 ولا تقبل في الاقاربه الا شاهدان وثيقة التفصيل فلا يسمع
 الشهادة به مطلقة ويجمع في الاقاربه ويحتمل الشاهد باربعة شرط
 ان يعرفها ذات لبن وان يشاهد الصبي قد انعم الشدي وان يكون
 مكشوفاً لا ينعيم غير الحائلة وان يشاهد متطاصه للشدي وان
 تحريك شعته والمخرج وحركة الحلق ثم يشهد على القطع بان بينهما
 رضاعا مخترعاً وان شهد على فعل الارضاع فلا ذكر الوقت والعدد
 والاقرب ان ليس عليه ذكر وصول اللبن الى الجوف ولا تكفي حكاية
 القربان بان يقول دابة قد انعم الشدي وعلقه تحريكه وقبل شهادة

أما وحدها وأم الزوج وحده سواء ادعى الزوج أو الزوجة ولو شهدت
أما الزوج وحدها أو أم الزوج وبنته سمعت ما لم يضمن شهادة على
الوالد ولو شهدت المرصعة أن بينهما رضاعا قبلت ولا قبل ولو شهدت
مع ثلثاتها ولقته لترتب النفقة والميراث هنا ولو شهدت بأفانضة
فالأقرب القول ما لم تدع الجرح ولو ادعى بعد العقد لها الحق من الرضا
أو أمه وأمكن فإن صدقته قبل الدخول بطل العقد ولا مهر ولا مفعة
وإن كان بعد الدخول فله المسمى مع الجهل ولا شيء مع العلم بالخرق
ويحتمل من المثل وإن كذبته قبل الدخول ولا يثبت حكم عليه بالحرية
ونصف الصدق ويحتمل الجميع وبعد الجميع ولو ادعت عي سمعت
وإن كانت عي التي ضيفت بالعقد لجواز جهلها به حالة العقد
لتجدد العلم بخبر الثقات فإن صدقها الزوج وقعت الفقرة وبثت
المهر مع الدخول وجهلها أو ألا فلا ولو كذبها لم تقع الفقرة وليس لها
المطالبة بالمسمى قبل الدخول وبعد ويحتمل ما أثبت به المثل بعد الدخول
ولها أحلافة على نفق العلم وإن كل حلفت على البت فيحكم بالفراق والمهر

مع الدخول لا قبل ولو حكمت أو كان قد حلف الزوج أو أيا كان قد
دفع الصداق لم يكن له المطالبة بالألمة لم يكن لها المطالبة وكان العقد باثما
والأقرب أن ليس لها المطالبة بحقوق الزوجية على أن كان في النفقة ولو جمع
بعد الزمان بالرضاع عنه بعد الفقرة لم يقبل رجوعه فيه وإن ادعى العناط
ولو اعترف قبل العقد بالرضاع لم يحل له العقد عليها وكذا المرأة سؤلة صدة
الأخ لم لا ويرجع المعترف عنها لم يقبل رجوعه ولو اقرب رضاع منعه لم يلحق
به حكم قبل العقد وبعد **العقد الثاني** في المصاهرة كل من وطئ
بالعقد الصحيح الدائم والمنقطع أو الملتزم عليه أو الموطوءة وإن علمت
وبثاتها وإن نزلت سواء تقدمت ولا دهن أو تأخرت وإن لم يكن في حجب
تحريرا مؤثما وأخت الزوجة جمعا وكذا بنت أختها وبنت أختها إلا أن تزني
الزوجة ولم يدخل العدة والحالة عليها وإن كرهت الدخول عليها أو هل
يلحق الوطئ بالشبهة والزنا بالصحيح خلاف ولا تحرم الزنا المتأخر عن العقد
إن قلنا بالتحريم به منع سبق ما النظر والمرس بالخبر على غير المالك و
العلة فلا وقيل أنها تحرم على الراس والمرس والمنظر وإنه خاصة فيما يمكن

دونام المنظور او الملبوسة واسمها واختهما والاقراب الكرامية
 ولا خلاف في انتفاء التحريم عما يحل لغيرها لا كظن الوجه ولبس الكف
 اما العقد المجري عن الوطى فانه يحرم أم الزوجة وان علت بحرما مؤبدا
 على الأصح وهل يشترط زوجه مطلقا او من طرفه او عده مطلقا نظرا ل
 عقد عليه الفضولي عن الزوجة الصغرى ففي تحريم الام قبل الاجا
 او بعد فسخها مع الباطن نظر ويحرم المعقود عليها على اب العاقدة
 وان علوا وبه وان نزل ولا تحسم بنت الزوجة على العاقدة غنا بل
 جمعا فافارقا قبل الدخول حل له العقد على البنت وكذا الحنت
 الزوجة وبنت اخيها وابنتها الا ان ترضى العدة والحالة ويجوز وطى
 مملوكة كل من الاب وان علوا وابن وان نزل على الاخر بالوطى لا بالملك
 ولا يجوز للملك مع الوطى ولو وطى احدهما مملوكة الاخر بزنا الشبهة
 ففي التحريم نظر وليس لاحدهما ان يطأ مملوكة الاخر الا بعقد
 او ملكا او باجرة والاب يتقوى مع الصغرى ولو وطى الاب والابن
 زوجه الاخر او مملوكة الوطى بزنا او شبهة فالأصح انه لا يجب

التحريم ولا حد على الابنة الزنا بمملوكة ابنه ويجزأ الابن مع انتفاء الشبهة
 ولو حلت مملوكة الاب بوطى الابن شبهة عتق ولا فدية على الابن ولا عتق
 مع الزنا ولو حلت مملوكة الابن بذكر لم يفتق وعلى الاب فدية مع الشبهة
 ولو حلت باثنى عتقت على الابن ولا فدية ومع الزنا لا عتق وعلى كل من الآ
 والابن من المثل لو وطى زعجا الاخر للشبهة فان حرمتا معا باضا واما
 الزوج وجب عليه مهر اخره الا فلا والمضارع في ذلك كله كالنسي
اشكال الثاني في باقى الاسباب وفيه مسائل **١** من لاعن امرأته
 حرمت عليه ابدا وكذا الوقت زوجته الصماء والتحريم بما يوجب العتق
 لولا الافة **٢** لو تزوج امرأة في عدها علمت احرمت عليه ابدا ولو
 ابيه وابنه وان جهل العدة والتحريم فان دخل فذلك في حقه و
 حقه منها ولا يطل واستأنفت بعد الانقضاء ويحسب بالولد مع الجهل
 ان خالو ستة اشهر مضاعفا من حين الوطى ويفرق بينهما وعليه المهر مع
 جهلها لاعلمها وتقدمت بعدا كالاولى ولو كانت حرة العالم لم يحل
 لها العود اليه ابدا ولو تزوج بذات قبل في الحاقه المعدة اشكالين

من عدم التضييق ومن اولوية التحريم ولا فرق في العدة بين البائن
والرحبي وعدة الوفاة وهل وطى الامت في الاستبراء كما لو طوى في العدة
اشكال ولو تزوج بعد الوفاة الجبولة قبل العدة فالاقرب عدم تحريم
الموبد ويحتمله وان نزلت المدة عن العدة وفي المستبرأ لكال **ج**
لو في بقاء بعد الوفاة عدة رجعية حرمت عليه ابدا ولو لم تكن احدهما
لم تحرم سواء كانت ذات عدة بائن او لا وان كانت مشهورة بالزنا ولو اوصفت
امرأته على الزنا فالاصح انها لا تحرم وهل الامة الموطنة كذلك العبد
نظر **د** لو اوقف غلاما او حجابيا او ميثا على اشكال حرمت عليه
اتم العلام او الرجل واخوته وبناته مؤبدا من النكاح في الرضا ع
والفاعل الصغير اشكال ويتعدى التحريم الى الجدات وبنات الاولاد
دون بنات الاخوت ولو سبوا العقد لم تحرم وكذا دون الاقارب ولو
اوقف خشي مشكلا او اوقف فالاقرب عدم التحريم وحدا لا يقاب
اذن البعض المشقة ولو قيل لا اما العسل فانما يجزئ بقبول الجميع
ولا يجوز على المفعول بسببه شيء **هـ** لو عقد التحريم فرضا او قالا لحرمة

تج او عصة بعد افساده او لا على امرأة عالما بالتحريم حرمت ابدا وان لم
يدخل وان كان حايضا فعدة وعجز له العود بعد الاحلال فان
دخل قبل تحريم مؤبدا ولا تحرم الزوجة بوطئها في الاخر لم مطلقا **و**
المطلقة تنع للعدة ينكحها ايها الرجلان تحرم مؤبدا ولا يشترط
القولي فلو غفلت التمتع طلقات السنة ونكحت التمتع للعدة حرمت
ابدا وفي الامة اشكال اقرب التحريم في التمتع اذا نكحها بعد كل طلقين
رجل **تنبيه** الخلاف في الاخصاب كون التمتع للعدة حايضا لا في الثالثة
من كل ثلاث ليت منها بل هو تابعة للامرين فالوقت الثانية للثة
فالعدة الاولى لا غير ولو كانت الاولى للثة وكذلك على الاقرب
اما الامة فان قلنا تحريمها في التمتع فالاقرب بتبعيته الثانية لان
من فخر بعتته او خالته قريبا او بعدنا حرمت عليه بنتاها ابدا **ز**
ولو وطئ لشيء من سبق العقد الزنا فلا تحريم وفي بنتها عازا او رضاعا
اشكال **ح** لا تحل وطى الزوجة الصغيرة قبل ان تبلغ تنع فان فعل
لم يحرم على الاصح الامع الاضواء وهو صغير ومالك البول والحيف

فالاقرب عدم التحريم

او سلك الحيض والغايط على راي محرمه ومو بدافيل ولا يخرج من حاله
 وفيه نظر ويجب عليه الاتفاق عليها الا ان يموت احدهما او طلقها
 وتنفقت بغيره على اشكال وهل تثبت هذه الاحكام في الاجبية
 الاقرب نعم وفي النفقة اشكال وهل يترط في التحريم الموبد في
 الاجنبى من الرق من تبع فيه نظرياً من كون التحريم الموبد مستدا
 المحترمة الوطى في طهرنا الزوج وهو ثابت في الشك والاشكال في
 الاجنبى قبل الشك اضعفت الاقرب عدم تحريم الامة والمقتضا
 بالاصبع ولو كان الاضواء بعد بلوغ الزوجة لم يكن على الزوج شيء
 ان كان بالوطى **المسألة الثانية** في التحريم غير الموبد وفيه فصول **الاول**
 وفيه مسائل **الاول** تحريم نبت الزوجة وانتزعت اذا لم يكن قد دخل بالام
 تحريم جمع بعضى ان اذا اهان الام فسخ او طلق او موت حلت له البت
 ومع الدخول يحرم بناتها وان تزوت موبداً والاقراب مائة الوطى في
 الفرجين وعدم اشتراط البلوغ والعقل في الوطى والموطوءة ولا ادا
 كالوطى في الاحرام والحيض ولا اوله النكاح والملك والعقد واحد

تحريم اخت الزوجة بالعقد اذا اهان او منقطعاً بتحريم جميع سوا دخل
 بالاخت او لا وسواء كانت لاسياً ولا موطوءة ولا تحرم اخت الاخ اذا تزكر
 اختاً ولا يحرم الجمع بينهما في الملك ولو طلقا رجعت الحرمت الاخت
 حتى يخرج العدة ولو طلقا باناء او فسخ لسبب ملك في الحال على كراهية
 حتى يخرج العدة **الحكم** تحريم نبت اخت الزوجة عنها ونبت اخيها وان تزنا
 على اشكال تحريم جمع ان لم يتبين الزوجية فان اجازت صح وله ادخاله
 العدة والحالة على نبت الاخ ونبت الاخت وان كرها والاقراب ان للعدة
 والحالة فسخ عقدها لو جهلت الا المدخول عليها **الاول** لا يجوز كراح الامة
 لمن عند حرق الاباذن **الاول** لا يحل ذلك البعل والعدة لغيره الا بعد
 مفارقتها والعدة ان كانت من طلقا **الاول** لو تزوج الاخين نساء او رضاً
 على التقاؤ كان الشا باطلاً سواء دخل بها او لا وله وطون زوجته في
 عدة الثانية فاذا استتبه السابق منع منهما والاقراب الزام بطلانهما
 فيثبت لهما منع المهرين مع اتفاههما واختلافهما على اشكال ويحتمل
 الدفعة في مسخو للمهر والاتفاق حتى تصلحا ومع الدخول ثبت المهران مع الحمل

فليس له حينئذ عقد بعد العقد والواجب في الغاصب والمثل
واختلف فالقاعدة ولو لم يتعد العقد بطل وقيل يتغير ولو وطئ امه
بالمالك حرمت عليه احبها به حتى يخرج الاولى عن ملكه جميع او هبة
او غيرها وفي شرط النكاح او الاكفان بالتزويج والمهر والكتابة
اشكال فان وطئ الثانية انما قبل اخراج الاولى قبل ان كان عالما
بالحرمة حرمت الاولى حتى يثبت الثانية او يخرجها عن ملكه لا للعقد
الى الاولى فان خرجها لذلك لم يخل الاولى والاقر بانوطئ اخراج
احدهما حصلت الاخرى سواء كان للمعور او لا وسواء علم المخبر بما ولا
وان لم يخرج احدهما فالثانية محرمة دون الاولى ولو وطئ امه
بالمالك قبل جاز ان يزويج باختياره فحرم الموطوء ما دامت الثانية زوجة
٢ لو تزويج بنت الاخ او الاخت على العمه او الخالة من النسب او الرضا
حرمتين او اثنين لا ملك بين علي اشكال فان كان باذنها صحح ولا يبطل
على راي ودفع موقوفها على راي فان جازت العمه او الخالة لزم ولا ينافي
آخر وان فسخناه بطل ولا مهر قبل الدخول وهل للعمه او الخالة في عقد نكاحها

والاعتزال قيل نعم وفيه نظر فقع العقد ح بائنة **ح** لو عقد
على الامة من دون اذن المرأة بطل او كان موقفا على راي ويغير الحرمة في
فسخه ولمضاء وهل لها فسخ عقدها الثاني قيل نعم ولو تزويج
الحرمة على الامة يفسد العقد ويغيره مع عدم العلم في امضاء عقدها فان
فسخه لا عقد الامة ولو جمع بينهما صح عقد الحرمة وكان عقد الامة
موقفا او باطلا ولو عقد على من يباح نكاحها ويحرم دفعة صح عقد
الاولى دون الثانية **٣** قيل يبرم على الحر العقد على الامة الا بشرطين
عدم الطول وهو المهر والنفقة ونحو ذلك وهو مشقة التزويج
قيل بكن ضل على الاول يحرم الثانية ولا خلاف في تحريم الثالث **الفتاوى**
في استيفاء عدد الطلاق والموطوءات امك الاولى من طلاق حرمة تلك
طلاقان يتخللما رجعان حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وان كان
المطوق عبدا وتحرم الامة بطلاقين بينهما رجعة حتى تنكح زوجا غيره
ولان كان المطلق حرا وامك الثاني فالحرا اذا تزويج دائما اربع حرام
حرم عليه ثلثا دغبطة حتى يوت واحدة منها وبطلانها بائنا او بفسخ

عقدها بسبب فان طلق رجعيًا لم يحل له الخامسة حتى يخرج العدة
ولو كان الطلاق بائنًا حل في الحال على كراهية ولو تزوج اثنتين دفعة واحدة
فيل تحريم وتيل سطل ولو تزوج الكثر حرة في عقد واحد في عقد وثلاثا
في عقد واشتبه السابق صحيح كالحال الواحد على الثاني ويجوز لملك البقرة
والمشقة ما شاء مع الاربع وبدون ولا يحل له امر الاناء بالعقد الرابع
اكثر من اثنين من جملة الاربع ولا يحل له ذلك اما وان لم تكن معه حرة
ولا اثنان مع ذلك حر امرًا والعبد حريم عليه بالدام اكثر من حرة في
يجل لحران او اربع انا او حرة ولتان ولما ازعمت متعة ما شاع
العدد وبدونه وكذا بملك العبد ولو تجاوز العدة في عقد واحد ففي
التحريم او بطلان العقد كالكفر والمعوق بعضهما كالا في حق الحر
وكما حرة في حق العبد في عدد الموطات اما في عدد الطلاق فكلاهما
معهما والمعوق بعضه كالحرة في حق الاماء وكما العبد في حق الحر **والنكاح**
الثاني في الكفر وفيه مطالب **القول** في اصاب الكفار وهم ثلثة **أ** من له
كتاب وهم اليهود والنصارى اما السابق فصيل الحرف من اليهود والنصارى

من النصارى والاصل انهم ان كانوا اهل الفنون القيلين في فروع الدين
فهم منهم وان حال الفروع في اصله فهم ملحد لهم حكم المحرمين ولا
اعتبار بغير هذين كصفاء هيم وبن بوندا وعليها التمسك لانها
مواظفة لا احكام فيها وليت معجزة ومن انتقل الى دين اهل الكتاب
بعده بعث النبي عليه السلام لم يقبل منه ولم يثبت لاولادهم
حرمة ولم يقربوا عليه وان كان قبله وقبل التبديل قبل واقر اولادهم
عليه ويثبت لهم حرمة اهل الكتاب وهل النهي بعد بيعت عيسى عليه
كهو بعد بيعت النبي عليه السلام ان كان كان بينهما فان انتقل الى
دين من يذل لم يقبل والا قبل ولو اكل كل اهل انتقلوا قبل التبديل او
بعد او دخلوا في دين من يذل ولا فاقرب اجر او هم يحكم الجور
من له شبهة كتاب وهم الجور **ج** من عداه هو كالا الذي لا يعتد به
وتباد الايمان والتمسك واليران وغيرهم اما الاول ففي تحريم احكامهم
للمسلم خلافا لغيره بغير المريد ومن المتقطع وملك العبد وكذا الثاني
واما الثالث فانه حر امرًا بالاجماع في اصاب النكاح الثلثة ولا يحل المسلة

على احد من اصناف الكفار الثلاثة وان سوغنا الدائم على الكتابية
ثبت لها حقوق الزوجية كالسنة الا الميراث والعتق فلما اصبحت المسلمة
الحنيفة والمحمدية قد قبلت التعزير وعقد اهل الذمة ان كان صحيحا
عندهم اقرها عليه والا فلا وكذا اهل الحرب الا في شيء واحد وهو
ان الحربى اذا قهر امرأة من الحربيات واسلم اقر عليها ان كان يعقده
ذلك ككاحا ولو قهر الذي ذمته لم يقرب عليها بعد الاسلام لان على
الامام الذم عنهم ودفع من قهرهم ولو كسح الكافى وثبة وبالعكس
لم يفسخ الكسح والاقر بالحاو لا يباشرها كالمسلم واذا تخاكم اهل
الذمة اليانحير الامام بين الحكم فيهم وبين دفعهم الى اهل ملتهم ان اتفق
الغريان في الدين وكذا ان اختلفا على اشكال فان قلنا بالرد احتمل
الى من يختار المدعى او الحاكم او لناخ موافقة ربه رضى الحاكم في بطلان
المنسوخ ولو تخاكم المستأمن فكذلك ولو ارتفع مسلم وذمى او من
وجبه الحكم بينهما وكل موضع يجب الحكم لو استغدى الخصم اعداءه واذا
ارادوا ابتداء العقد لم يزوجهم الحاكم الا بشرط التكاح بين المسلمين فلا

يصح على من اوجبه وان تزوجا عليه ثم رافعا فان كان قبل القبض
لم يحكم بوجوبه واوجبه للمثل ويحتمل ان ياقبت عند مسخه
وان كان بعده برى الزوج وان كان بعد قبض بعضه سقط بعدد
المقبوض ووجب حصة الباقي من المثل والقيمة فان كان عشرة
انفاق حصة فثبت حصة فان قاربت برى من النصف وان اختلفت
احتمل اعتبار العدد اذ لا قيمة لها والكيل والاقر بالقيمة عند مسخه
وطلاق المشرية واقع فلو طلقها ثلثا ثم اسلم لم يحل لحتى تنكح
غيره واذا تخاكموا اليانحير في التكاح اقر كل كاح لو اسلموا اقرتم عليه
ولو طلق المسلم زوجته الذمته ثلثا ثم تزوجت ذميا لم تطلق بلعت
للاول مرة ودواما على راي وبشرط الاسلام على راي **المالك**
في الانتقال اذا اسلم زوج كتابية دونها بقي على كاحه قبل الدخول
بعده دائما ومقطعا سوا كان كتابيا او يثنا فان اسلمت دونه
قبل الدخول انسخ التكاح ولا مهر ولو اسلم اذ فسخ فلا فسخ وبعده
يقف على انقضاء العدة ان كان كتابيا فان مضت ولم يعلم فدا العقد

على راي وعليه المهرات المسقو ومن المثل وان اسلم فيها فالنكاح
بجمله وما عداها الكتابين فاحسب اسلم قبل الدخول انفسح النكاح في
الحال وان اسلم اذ فة فالنكاح بجمله فان كان بعده وقف على انقضاء
العدة فان اسلم صاحبه فالنكاح بجمله ولا يطل واذا ارتد احد الزوجين
قبل الدخول ففسخ العقد في الحال ولا يهران كان من المدة والا فالعدة
وتحمل الجميع ان كان من طهر وبعده يقف على انقضاء العدة وقبيل
المهر من اهلها كان الارتداد الا ان يكون الارتداد من الرجوع عن طهر فان
النكاح يطل في الحال وان كان قد دخل وبجهد المهر وانقضت الذميمة
لا ما لا يقر اسلم عليه فان كان قبل الدخول فسد وبعد يقف على ^{انقضاء} **العدة**
فان خرجت ولم يسلم الزوجان فسد العقد وان قلنا بقبول الرجوع
كان العقد باقيا ان رجعت العدة ولو انقضت ^{انقضت} **العدة** عليه
فكذلك ان لم يقرها عليه والا كان النكاح باقيا ولو انقضت الوتية
للكتابية واسلم الرجوع فان قبلتها غير الاسلام فالنكاح باق ولا
وقف على الانقضاء بعد الدخول وقبله يطل وليس للمسلم اجبار في رجعة

الذميمة على الغسل من حيض او جنابة وان حرمت الوطى قبله او جنابه
وله الزاوية بان الة المنع كالتن وشعر العانة وطول الاطوار ولينها
من الكاظم والبيع وشرب الخمر واكل لحم الخنزير واستعمال الحمامات التي
يستفقد بها الزوج واكل الثوم والبصل والكرث وشبهه مما يقتصر
الاستمتاع وان كانت مسلمة **فزوج** او اسلم في العدة يثبت النكاح
ولا يهرن الحاكم عن كوفية وفي عدل يقرها عليه ما لم يتقدم محرما كالو
كانت تحت احدى المحرمات عليه **تب** لا يقرهم على ما هو فاسد عندهم
الا ان يكون صحيحا عندهم او يقرهم على ما هو صحيح عندهم وان كان
فاسدا عندهم كما لو اعتقدوا باحة الوقت من دون المهر **لا فرق** بين
الذي والحري في ذلك ولو اعتقدوا غصبة المرأة نكاحا اقترعوا عليه
على اشكال بعد الاسلام وقبله **لا** يشرط الحيا مطلقا لهذا ان
لا حدسما لم يقر عليه بعد الاسلام لا يهدا لا يعتقدان لزومه
حالة الكفر وان قيداه فان اسلم قبل انقضائه لم يقر عليه وان
كان بعده او قبل **لا** يقرهما في العدة ثم اسلم فان كان بعد الانقضاء

أقر عليه والأفلاان تكاح المعتدة لا يجوز ابتداء حال الاسلام
 أما بعد الانقضاء فانما يعتد ان صحته هذا التكاح ويجوز ابتداء
 مثله في الاسلام على هذا الحال ولا اعتبار بالمتقدم فانه معفو عنه لما لو
 تزوج حليمة ابيه ولو ابنته او المطلقة ثلثا فاحسب الاقراران عليه بعد الاسلام
 لو سلم ثم اراد ان يفتق العدة من حرم اسلامه على كنهها ثبوتها الفسخ
 من غير الاسلام وان سلمت في العدة ثبوتها عدم الفسخ بالاسلام ونصرت لها
 عدة من غير الاسلام فان عاد فيها فهو لحن والابانة من ردة وليس له
 العود اليها بذلك العتد بها البدنة وان كانت كافرة وكذا لو سلم ثم اراد
 ثم سلمت ثم ارادت لم يكره له استحباب العقد وان كان في العدة **لو طلق**
 كل واحدة من الاثنين ثلثا ثم استحلوا حرمتها **الطلاق**
 في الزيادة على العتد الشرعي اذا سلم السر على اكثر من اربع من الكاينات
 الدائم اختار اربع حر او حريتين وامتن او ثلاث حر او امته والعبد يخير
 حريتين او اربع امه او حرة وامتن ولان دفع تكاح البواقي سواء تزوجت عتدهن
 او لا سواء اختاروا او انزلوا او اخر وسواء دخل من قبل ولا يشرط اسلامه

ولا ينظر العدة ولو سلم معه اربع من ثمان فالاقرب ان لا يختار اكثر من اربع
 وليس للمرأة اختيار واحد الزوجين بل يبطلان مع الاقرار والثاني مع الترتيب
 ولا مهر للزانية فان دخل فمهر لثلاث قبل ان يعدم الفسخ ولو سلم عن امرؤ
 بنتها بعد الدخول لم يحسب او بالاسم حرمتا وقبل ينفذ الام خاصة ولا اختار **لو طلق**
 عن امه وبنتها تحريم ان لم يطأ احدتهما ولا حلت الموطوءة خاصة ولو كان قد
 وطأهما حرمتا ولو سلم عن اختين تحريم وان وطأهما وكذا عن العمة والخالة شغ
 الاخ والاخت اذا اختارها عدم الجمع او الفسخ والامه ولو اختارت لهن الوعة
 او الخالة العقد على الامة او بنت الاخ والاخت صحة الجمع ولا يخترن في حال الكفر
 لزم من حكمه حال الاسلام ولو سلم الحرة على اربع امه تحريم ثنتين وكذا لو كان من
 حر او اذا رضيت الحر او اقرب اعتبار رضى جميع الحر او اربع دونها
 ان فسخ تكاحها او لا اعتبر ولو كان احدى الحسنات الاخ والاخت فاختارها
 ثلث الفسخ تكاح العمة او الخالة ولو سلم على حرة وثلاث امه مع الحر ثمانين
 اذا رضيت الحره وان لم يرض ثبوت عقد لها وبطل عقد الامه ولو لم يرض الامه
 وخربت العدة على كنه الحره بطل تكاحها وتحريمين ولو عادت في العدة بطل

خاصة ان لم ترض بالاماء ولو طلق المحرم في العدة قبل اسلامها فان سلمت
فيما صح الخلاف وبين الاما ان قلنا بطلان عقد الاماء على المحرم في اوجله
وان خرجت ولما تسلم ظهر بطلان الطلاق وتخيير في الاماء ولو اسلم
للمحر على اربع حر او حرة وتين او ثلث حر او ثلثية او اسلم العبد
على اربع اماء او حرة وتين او ثلثية ثبث العقد على الجميع لكن مع
رضي المحرم اذا اجتمع مع الاماء هذا اذا كان كاليات ولو اسلم على اكثر من
اربع وثلاث مدخولين استمرت العدة فان خرجت ولم تسلم منهم
واحدة بطل عقدهن وان اسلم فيها اربع فادون خرجت ولم يزدن
على الاربع ثبث عقد المسلمات وان نذن على اربع في العدة تجزأ بعدا
ولما اختار من سبق اسلامها ومن تأخر ويندفع كالح البواقي وكذا لو اسلم
كلهن ولا يجب على الاختيار اذا سبق البعض بل له الترتيب حتى يخرج العدة
فان طعن به او عيثن ولم يزدن على اربع ثبث عقد عليهن وان زدن على
اربع تخير اربعا ولو اختار من سبق اسلامهن وكان اربعا لم يكر له اختيار من لم
ولوى العدة ولو اسلم عن اربع وثلاث مدخولين لم يكن له العقد على

الخاصة ولا على اثنى لحد من الابدان نقض العدة مع بقاءهن على الكفر او بقا
احدى الاربع والاخت على الواسلة الوثنية فتزوج الكاذب باختها فانقضت
العدة على اثنى حتى عقد الثانية ولو اسلم في عدة الاولى تخير ولو اخر اسلام الثانية
حتى خرجت عدة الاولى وقد اسلم باثنتي عشرة شهرا لعدة الثانية من حين
اسلامه فان تحقت به تخير وان خرجت عدة الاولى ولو اسلم العبد عن اربع حرات
فصلعها وثلاث لم تعتق وطعن به في العدة تخير اربعين فاذا اختلفت الفسخ
كالح البواقي وكان له العقد على اثنتين اخريين لانه حينئذ حر ولو اعتق او لا
فواسلم وطعن به تخير اربعا واذا اسلم المحرم اكثر من اربع حرات مدخولين
وثلاث استمرت العدة فان كحن به اربع كان له الانتظار فان اختار
المسلمان انقطع عصمة البواقي وان اسلم قبل انقضاء العدة علمت البيونة
باختيان للابيع وكانت عدتهن من ذلك الوقت وان فن على كفرهن ^{الانتظار}
علمت البيونة منهن باختلاف الدين وان انتظر اسلام البواقي فان اثنى
على الكفر حتى خرجت العدة ظهرت البيونة من حين الاختلاف وان عدت
انقضت وان الاول قد لم يكره كما حين غير لختيان لان لختيان لهما يكون من لا

لا يجوز له جبهه وان اسلم في العدة فان اختار ربحا الفسخ ككاح البواينة
من حين الاختيار وقت تدن من وقتها فان طلق المسلمات الفطعت
عصمة الباقيات ثم ان افمن على الكفر حتى انقضت العدة بن بالاختار الدين
وان اسلم فيما بين من حين الطلاق ولو اختار دفع المسلمات لم يكن له الا
بعدا سلامه اربع لان كان ان لا يسلم في العدة فيلزم ككاح المسلمات فلو
اختار الفسخ ولم يسلم الباقيات في العدة افضل كما هو وان ككاح ولو اختار
ففسخه وان اسلم فان اختار منه في اربع الفسخ الزائد والا واول وان
اختار الا واول لا يحتمل الصحة لان فسخه الاول لم يكن صحيحا فاق
وقوعه والبطان لان بطلان الفسخ انما يتم لو اقام البواقي على الكفر
لان اثنين ان دم ككاح المسلمات فاما اذا اسلم البواينة فاذا فسخ فيه
تكاح من شاء من غير ان يكون له ان يختارها ولو اسلم عن اربع اماء وحر فاسلم
واخرت الحر واعتقن لم يكن له اختيار واحد منهن افسخا من ككاح الامة
للقناد على الحق يجوز ان اسلم الحر وانما يعتبر بالحق في بقاء الخيار وهو
حال اجتماع اسلامه واسلامه واعتقن حجة امه فان اسلمت الحر بن وان لم تكن

حق انقضت بانته وكان له اختيار اثنين لا غير اعتبارا بحال اجتماع
الاسلاميين ولو اعتقن قبل اسلامه ثم اسلم واسلم واعتقن بعد اسلامه على
اشكال ثم اسلم بعد اسلامه كان له اختيار اربع كخالة الاختيار حال اجتماع
الاسلاميين ومن خرج حران فان اختارها ففطعت الخامسة ولو اسلم على
ففسخ اربع فله اختيار ثلاث وانشطار الخيار في الرابعة حتى يخرج عدو لها
على الشك وهذا انظار للخيار في الجميع الا في المانع لا بد منه ككاح ثلث بن
في دارك فان اسلمت الخامسة فخير والامر بكاح الزابعة ولم يسلم تحت العبد
المشرك اربع اماء ثم اعتقن قبل اسلامه كان له الفسخ فان لم يسلم بن بالاختار
من حين اسلامه وظهر فاذ الفسخ ويكفي عدة الحران وان اسلم في العدة بن
بالفسخ ولو لم تكن الفسخ حتى اسلم كان له الفسخ لانه تركت اعتقادا على الفسخ بالاختار
كما لطلقة جعيا اذا انقضت فاختارت الفسخ وان اسلم في العدة ولم تكن في رافته
فصلين عدة الحران وان لم تكن ككاح اختار اثنين وان لم تكن المقام معه قبل
لو سمح ولم يقطع حرم من الفسخ عند اسلامه ولو اسلم فبها فاعتقن فان لم تكن
المقام لم يصح لانه جازيات لدعوة وان لم تكن الفسخ فلن ذلك ولعل اسلم الكا

بعد ان زوج ابنه الصغير بعشر بنيه في الاسلام فان اسلم اختياره بعد البلوغ
 يمنع من الاستمتاع به وبجبا النفقة عليه ولو اسلم ابو الجون فمهر النبيه ^ل الشك
 فان قلنا به غير الاسباب **الحكم المقتضى** في كونه الاختيار الاختيار لمشا
 باللفظ **اما اللفظ** فمخرج الاختيار او مسكنا او ذلك والاختيار
 كالحات او مسكنا او بنته وشبهه بخير على الاقوى ولو طلق فهو عين النكاح
 فلو طلق بها صح كالحق وطلق واضح خارج البيت وليس الظاهر الا الاختيار
 على الشك فان اختار الزوج غيرها او لم يخترها او يكون العود عقب الاختيار ان لم
 يوافقها بعد الايام من بين الاختيار ولو وقف واحد فاختار غيرها صح لمصلحة
 ويقتط بالبيت خاصة ولو خالفها سقطت باللعان ايضا ولو طلق او طامر
 او لم يوقف بعد اسلامها الكفر فان خرجت العدة عليه فلا حكم بل القهر
 في الفتنة ويقتط بالبيت خاصة وان اسلم فيها فلا تزويج ووقع الطلاق
 لما الظاهر والادلة فان اختار من اوقع عليها ذلك جمع وانما الفتنة فان اختار
 المقادفة ضلبي التعزير ويقتط باللعان او البينة وان لم يخترها سقطت
 بالبيت ومثل تنزل الكايات منزلة الطلاق في الاختيار اشكال اقرب

العدم وان قصد الطلاق وكذا الواقع طلاقا مشروطا فحال
 كلها اسلمت واحدة منكم فقد طلقها ولو قال ان دخلت الدار فقد
 اختارت النكاح او العزاق لم ينع للعليق ولو رتب الاختيار رتب عقد
 الاول ولدفع البواقي ولو قال لما زاد على اربع اختيرت فمهر فمهر انفسه عقد
 وبث عقد الاربع ولو قصد الطلاق فان قلنا ان الكايات كالمطلاق في
 الاختيار رتب عقد المطلقات وله يطلق والاقول لو قال لولمة طلقها
 صح كالحات وطلعت وكانت من الادب **اما اللفظ** كالمطابق فهو طلق
 او عاقبت عقدها وان دفع البواقي فان وطئ الكايات جاهل بعقل
 من المثل وهل القيل او المثل يشوع اختيارا اخر به ذلك كما انه رجعة و لو
 تزويج باختيار احد من لم ينع وهل يكون اختيارا لفسخ عقدها اشكال ولو
 قال حشرت الخنارات في بيت الحزن ولو كسرة اربع وتختلف اربع صديق
 الاول من النكاح صح ولو عين لم ينع ان كان الاخر وثبات ولا
 صح ويحتمل الوقت ولو غير المقتضيات للفسخ صح والنكاح لا يصح الا ان
 جوزنا الوقت ولو اسلمت ثمان على الترتيب فطابق كل واحدة بالفسخ عند

معين للشيخ الرابع المتأخرات وعلى الوقت المتقدمات وبحسب الاختيار
وقت بثرة فان امتنع حبس عليه فان اضر عجزه فان مات اعتدت كل ليلة
بالعبد الاجلين فالخامس اقل بالبعد من اربعة اشهر وعشرة ايام ومن ثلثه اقرأ
والخامس اقل بالبعد من اربعة اشهر وعشرة ايام ومن ثلثه اقرأ
او الثمن حتى يذهب ظلمن فان طلبت احد من منته شيئا لم يقبض ولو طلبت
خمس دفع اليه ربع النصيب والثلث اضعفه ولو كانت احد من منته
عليها لم يكن لوليها ان يخلطها اقل من الثمن ويحتمل القربة والمثيرة
ولو كان فيمن وارثات وغير وارثات فلا ايقاف كما لو كان معاد بيع
بثبات واربع كتابات فاسلم الوثبات ثم مات وكذا لو كون كتابات
فاسلم معه اربع ومات ولو اسلم الكايات بعد الموت قبل القسمة فلا ايقاف
ايقاف الحصة ولو اسلمت واحدة فالوقت كاللحظة وكذا لو كان معه
كتابية ومسلمة وقال احد كتابات ومات قبل التيقين **الملك الجليل** في
النفقة اذا اسلم واسلم ويجب نفقة الجميع حتى يتجمل بها فنفقة نفقة
الولي وكذا لو كون كتابات ويجب النفقة وان لم يسلم وكذا لو اسلم ثم

او بعض من قبله وهو على كثر وان اسقى المتكبر من الاستمتاع وشترط
عدم النشر فيما لا السلطة فيه كالسكنى وحمل نذرها موقوف ولو لم يقع
التفكك كان لمن المطالبة بها عن الحاضر والمآضي سواء اسلم او لا ولو اسلم
دون الوثبات لم يكن لمن نفقة لان تقويتها الاستمتاع منها ولو بدعا
السكنى لا الايام قدم قول الزوج لاصا للبرائة ولو ادعى سبق الاسلام
الوطى فالقول قولها لان الاصل بقاء المهر ولو قالت اسلمنا فالكاح يات
قدم قولك نذور القمار في الاسلام على اشكال ولو قال اسلمت بعد اسلام
شهرين فقالت بل يشتر او قال اسلمت بعد العدة فقالت بل فيها قدم قوله ولا يبعد
الفسخ في الطلقات وان ساواه في المهر فلو اسلم الوثنى قبل الدخول وجب فيه
المسكن ان كان مباحا والا فمهر المثل ويحتمل النعمة ولو لم يسلم مهر فلهما
المقتدر وان كان بعد وجب المسمى او مهر المثل على التفصيل ولو اسلمت قبل الدخول
سقط وبعد لها المسمى ولو اعترفا بالسكنى ولم يعلم قيمتها السابق قبل الدخول
لم يكن للمرأة المطالبة بشئ من المهر ان لم يقبض وان قبضت فللمزوج المطالبة
بنصفه خاصة ثم يوقف على التقديرين حتى يتبين وروى ان ابان العبد طلاق

ان كان ساويا ولا
فهر المثل

زوجته وأنه بمنزلة الأرنؤاد فان رجعت في العدة فهو ملك لها وان غاد
وقد تزوجت بعد العدة فلا يسيل عليها والعلم في ضعيف **خامسة**
يكن العقد على القابلة المرسية وبنيها وتزوج ابنته مرة اذا ولد لها
بعد مفارقتها ولا يكن قبل تكاثرها والتزوج بغيره الا مع غير الاب
وبالزانية قبل ان توب ولو لم يعلم لم يكن له الفسخ ولا الرجوع على ما
بنى ويحرم تكاح النصارى وهو جعل تكاح المرأة اخرى قبل المهر ولو
داخلا ولو تزوج كل من الوليين صاحب على مهر معلوم فسخ ولو شرط كل منهما
تزوج الاخرى من مصادم فسخ العقدان وبطل المستحالة بشرط معة تزويج
وهو لانهم والكناح لا يسيل لحيان فقت مهر المثل وكذا لو زوجه بشرط ان
يكن ابنته ولو زكده مهورا ولو قال له ففك نكحي على ان تزوجني بنتك على ان
يكون نكاح نكحي مهر بنتك بطل نكاح بنت الخطيب ولو قال على ان يكون نكاح
بنتك مهر بنتي بطل نكاح بنته ولا فرق بين ان يكون البضع مهر او بنته فلو قال
لزوجتي نكحي على ان تزوجني بنتك ويكون بضع كل واحدة مع عشرة دراهم صدقا
لاخرى بطل ولو قال لزوجتي جاري على ان تزوجني بنتك ويكون رقية جارية

صدقا لبنتك مع الكناح ان لم يول الرقية النفل وليس بشركا فيما ساء ولا
عقد النكاح وبطل المهر لانه شرط نكاح احدكما في الاخرى ويجب لكل منهما
مهر المثل ولو تزوج فسد من امرأة وجعل رقية صدقا بطل المهر لان الملك
ينبع العقد فبطل المهر ويثبت مهر المثل وينبع العقد ولو شرطت على المحكم
رفع النكاح بعد التخلل فلا تزويج بطلان العقد ولو شرطت الطلاق قبل طلع العقد
وول شرط ولو دخل فلما مهر المثل ولو لم يغير جاريه وكان في نكاحهما فسخ العقد
والمهر وتخل على المطلق في كل موضع يقع العقد مع التخل ولا تخل مع طلاق
تتمت الوطى في الذكر مكره وليس محرما وهو كالفعل في جميع الأحكام
حتى ثبوت النكاح وتقرير المستحوط والمثل مع فساد العقد والعبادة
تخبريم المصاهرة الا في التخليل والاحضان واستنطاقها في النكاح والعزل
عن الحرة اذا لم يشترط في العقد مكره وقيل حرهم وعلى كل حال التقديرين عليه
لزوجته دية ضائع القطعة عشق ذناير ويحرم على الرجل ترك ولده زوجته
اكثر من اربعة اشهر والدخول بها قبل تسع سنين فان دخل فاضاها من سن
أبدا ولا فلا يكون لها ان تطوقه له لئلا **الباب الرابع** في باقي اقسام

الكساح وفيه مقصدان **الأول** في المقطع وهو ما يقع في شرع الإزالة
 وفيه فصلان **القول** في أركانه وهي أربعة **١** العقد والثاني الإيجاب
 كاللأيم زوجتك وأكثرت وتعتك بكدامدة كذا ولا ينعقد بالعقليات
 والهبه والأجارة والبيع والإباحة وغيرها والقول كل ما يدل على الرضا كقبلة
 ورصيت مطلقا أو مقيدا بلفظ الإيجاب أو بعبارة ولو قد قال فقال
 فقال زوجتك صح ولا بد من صيغة الماضي في الطرفين وقيل لو قال
 اتزوجتك كدامدة كذا منتهى فقال زوجتك صح **٢** المتعاقدان
 كونهما كاملين وإسالم الزوجية أو كونها كاذبة فيمنها من الخمر أو كتاب
 المحرمات وإسالم الزوج وإيمانه أن كانت الزوجية كذلك وتحرر الوشيعة
 والبناصة المعلننة بالعدول والآلة على الحرمة الإباحة فيها فيقف أو يبطل على
 خلافه ونبت الأخ أو الأخت على العمة والحالة الأجمع إذا ما فيقف أو يبطل
 ولو فسخ الحر أو العمة أو الحاة يبطل إجماعا ويكون النسيئة فيمنها لو فصل
 وليس شرطاً وعدم استئذان الأب في الكبر والتمتع بكبر لم يلزم الأب فلا يقص
 لو فصل وليس حرجاً **٣** المهر وهو شرط في المنفعة خاصة فلا يدخل به بطل العقد

ويشترط الملكية والعلم بقدرة كذا أو غنى أو مشاهدة أو وصفاً ولا حد له
 قلة وكثرة ويجب دفعه بالعقد فإن دخل استقرار وقت بالمدة وإن اختلف
 ببعضها أوضاع منه بنسبها ولو وجبها المدة قبل الدخول لزم النصف ولو ظهر
 فإد البعد لما يظهر زوج أو كونها أخت زوجته أو غيرها فلا بد من أن لا يدخل
 ولو قبضت استعادته وإن دخل فلها المهر إن حبست ولا فائدة قبل تأخذ ما قبضت
 ولو لم يلم الباقي ويحتمل المثل **٤** الإيجاب وذكر شرط فيه وفيه طرية التعيين
 بما لا يحتمل الزيادة والنقصان ولا يقدر قلة وكثرة ولو دخل يبطل وقيل يقبل
 دائماً وإن عين للمبدأعين وإن تأخر عن العقد ولا يقضي إضالة ما تركها حتى
 خرج من تحت من عقد ولها السق ولو لم يصر يوفى إن عين كالزوال أو الغروب
 صح والأفلا ولو قال زوج أو تزويج فيد الزمان فلا يجوز الزيادة ولا يبطل
القسم الثاني في الأحكام لا ولاية على الالهة النسبية وإن كانت كبراً
 على الأقربى ولا يزوج في من العقد إذا كان مانعاً ولو قد تم ولو لم
 يمتد به لا يجب إعادة بعد لو فسخه على أي ولو شرط الأيتان في وقت دون
 الحر لم يرد وكذا المدة والمهر في المعين ويجوز الغزل وإن لم تأذن وليحق الولد وإن

ولوفاء المتفق ظاهر من غير الحان ولا يقع جلا لاق بل بين بالقضاء المدة ولا
 الية ولا الحان على رأى وبيع الظاهر على رأى ولا توارث بين الزوجين بشرط
 سقوط التوارث ولا ولو شرط افا لاقى بطلان الشرط ومع الدخول والقضاء
 المدة وقت يحضين وان لم تحض وى من اصله فحسبه ولا يعين بومئ او من
 الوفاة بأربعة اشهر وعشرة ايام وان لم يدخل وباعد الاصلين مع الحمل والامه
 في الوفاة لبهرين وخمسة ايام او باعدهما ان كانت حاملا ولو اسلم المشرى من
 كتابيه فانه لا يرد بالعقد المتقطع ثبت وان لم يدخل ولو اسلمت قبل بطل ان لم يكن
 دخل وان كان انقضت العدة او المدة فان خرجت احدهما قبل اسلم بطل العقد
 وعليه المهر وان بقيت فهو اسلمت ولو كانت وثية فاسلم احدهما بعد الدخول
 وقت على انقضاء العدة او المدة فانيهما خرجت ثبت المهر وانقضى الكتاب ولو اسلم
 وعند حرة ولمه ثبت عقد الحرة وقت عقد الامه على رضاها **فروع الآ**
 ينقض المهر بالبيع عن بعض الاستمتاع لعده كالحض ولو منع عن الجميع كل المدة كالمهر
 المذمت فكذلك على اكمال وكذا لو منع هواوى بنطاله والاقرس بان الموت
 هناك **لدا** لو عقد على مدة متاخرة لم يكن لها الكتاب فيما بينها والا لان

يتم اختيارها وان وقت المدة بالاحل والعدة **ج** لو مات فيما بينها اقبل بطلان
 العقد ولا مهر ولا عدة ولا ميراث ان اوجباه مطلقا او مع الشرط وعده فثبت
 التقيض **المقصد الثاني** في كتاب الامه وانما ينسج بالمرزى العقد والملك
 فيها فصول **فصل** العقد وليس للسيد ان يبيع امته بالعقد ولو ملك من كونه
 الفسخ العقد ولا للحر ان يبيع عبدا بالاعقد ولا بالملك ولو ملكت زوجه
 افسخ الكتاب وانما يحل العقد على عموكة الغير بشرط اذنه وان لم يكن ان كانت ثمة
 وان كانت رتقا او كتابية او غايبة او هرة او صغير او مجنونة او متاعها
 ما لم يملكها ولا بشرط اسام الات وان كان الزوج مسلما في المنة عند ذوا
 مطلقا عند اخيرين والعبدان يبيع الكتابية ان جوزه له السلم وكذا الكتابية ان
 يزوج بالات الكتابية وفي شرط عدم الطول وخوف العت خلافت فان
 شرطها ما وقد علم حرة رتقا او غايبة غيبة بعيدة او كتابية او من غلت في
 للمهر الحد الامه او من يزوج الكتابية الامه وفي ذات العيب اكمال ولو كان مملوكا
 بالوجيل اقل من مهر اللشل لم يبيع الامه وخوف العت انما يحل بغير الشبهة و
 ضعفت التقوى فلو اتفق لهما لم يبيع الامه والشاذ على ملك الجهن منجها

العتق فلا يترخص ولو لم يرد به كالحامد لغيره الأمة ولا يجوز للعبد
 ولا لامة ان يعقدا كما عاهدنا انما للمالك فان فعل احدهما بدون وقف على
 الاخران على رضى المولى وعلى المولى مع اذنه من العبد ونفقة زوجته ولم يرد به ولا
 عتدا العبد الا ان التبدل في النفقة وفي المهر كالمالك ولو عتد المالك نفقة المولى
 لم يجمع قبل العقد او لما اذنتهم بعده ويحتمل ثبوت المهر والنفقة في كل العبد
 ورجح تجارته ولا يضر السيد بل يجب ان يمكث من الاكثاب فاستخدمه
 يوما فاجرت المشكل لا يجزى ويحتمل اقل الامر من كسبه ونفقة يومه ويحتمل ان
 النفقة في رقبته ان يباع كل يوم منه جزء النفقة ولو قصر الكسب ولو كان
 كاسبيا احتمل ثبوت النفقة في رقبته وفي ذمة المولى وان تميز بين الصاهر
 والفتخ ان جردناه مع العتق ولو اشتريته زوجته او ابنته قبل الدخول سقط نصف
 المهر الذي ضمنه السيد او جميعه فان اشتريته بالمهر المضمون قبل الدخول سقطت
 الجميع جلد من الدخول اذ سقوط العوض يحكم الفسخ بقضي عراه البيع عن العرب
 ولو اشتريته به بعد الدخول بضمح ولو جردنا اذن المولى بشرط ثبوت المهر في ذمة العبد
 فاشترته به بطل العقد لان غلظتها له يشترط براءة ذمة فلهما البيع عن العوض والولد

ان كان ابواه كذلك فان كانا للمالك فالولد له ولو كان كل منهما للمالك فالولد
 بينهما نصفان الا ان يشترط احدهما او يشترط الاكثر فيلزم ويبيع في الحرية
 احدا بوجه الا ان يشترط المولى رقبته فيلزم ولا يقط بالاسقاط بعده ولو
 ترقح الحر من غير اذن مالكها او موطئ قبل الرضا للمالك بالقرير فهو ذاني
 عليه الحد وفي المهر مع عليها الشك ان يشترط ان يثا من اهل اناية ومن ملكية البضع
 للمولى ولو كانت كبر الزوارش البكران ولو كان عبدا فان قلنا انه ارش جناية
 لقانون رقبته يباع فيه وان قلنا انه موطئ بعد العتق والولد للمولى رقبته ومع
 جهلها فله المهر مطلقا ولو موطئ محلة او شبهة فاحصا وعليه المهر والولد لاجد
 وعليه قيمته لمولى الأمة يوم سقط حيا وكذا لو ادعت الحرية بصفته ولم يرد
 المهر قبل العتق مع البكران واصله لا معها فان كان قد دفع المهر اليها استعاد
 فان تلفت معها والولد من وعليه مائة عتقت يوم سقط حيا وعلى المولى ان يرضى
 اليه فان لم يكن له مال استعوضه فان امتنع قيل يقد لهم الايام من رتبهم القريب
 ولو تزوج العبد بغير من دون اذن فله مهر ولا نفقة مع عليها بالقرير ولو كان
 رقب ومع الجهل فالولد من ولا نفقة عليها وتزوج العبد بالمهر بعد عتقه ولو تزوج

بإسمة فان اذن المولى ان اولادها فاولادها فاولادها فاولادها
 لمن اولادها خاصة ولو كانت ترك احداهما من اثنين فأذن هو المخصص لهما
 فاشكال ولو اذن العبد بإسمة غيره بولاه فالولد للمولى لاسمة ولو اذن بحرة
 فالولد لغيره ولو اذن بغيره بولاه فولى شرط يقول المولى او العبد اشكال
 ينشأ من ان يعتد او باحة وفي وجوب اعطائها من مال المولى شيئا خاصا
 فالواقعة فاجازت قبل الدخول او بعد مع التسمية وعندها فاشكال
 واوامات كان للورثة الفسخ للاثمة ولو تزوج العبد بمأوكة فان لم يولاه
 في شرائها فان اشترها المولاه او نفسه باذنه او ملكه اياها بعد الاتيان
 وقتلها انه لا يملك فالعقد باق والاطل اذا ملكها ولو تخسر بعضه
 واشترى زوجته بطل العقد وان كان قال اشترى ولو اشترى الحشر
 حصاة احد الشركين بطل العقد وحرم وطئها فان احاز الشريك التكاسح
 بعد البيع ففي الحيوان خلاف وكذا لو طلقها ولو ملك نصفها وكان الباقي
 حرا لم يخل بالملك ولا بالبقاء وهل تملك متعة في ايامها قبل نعم وهل يبيع
 عقدا عند الزوجين الحرة العالم بعبودية الاسر فاسدا او موقفا على اذن المالك

الاولى الثلثة فلو اذن قبل الفسخ لم يعتد من الطرفين **الفصل الثاني**
 في مبطلة وهي ثلثة العلق والبيع والطلاق **الطلاق** في العتق
 اذا اعتقت الامة وكان نعتجها عبدا كان لها الخيار على العود في الفسخ والا
 سواء دخل او لا الا اذا زوج ذوالا مائة امته في حال موصيه بامته وقيمتها مائة شقة
 اعتقها لو كان لها الفسخ قبل الدخول والاعط المهر فالتحريم الثالث وقبل
 عتق بعضها فبطل خيارها في دونه ولو كانت تحت من تحريم الفسخ خلاص
 واذا اختارت الفراق في موضع بشوته قبل الدخول سقط المهر وثبت بعده
 ولو اخرجت الفسخ لغيره لاقطع له بقط خيارها ولو كان لغيره فمردية للملك
 او اصله استحل السقوط وعنده والفرق ولو اختارت المقام قبل الدخول فالمرء
 للسيدان لاجنباء بالعقد والافلاس او بعد المولاه ولو لم يمت شيئا بل زوجها
 معقوضة البضع فاختار قبل العتق فالمرء للسيد لوجوبه في ملكه وان فعل بعد او
 فوضعه بعده فان قلنا صدق المنقوض يجب بالعقد ان لا يرضى لها فبيع للسيد
 وان قلنا بالادخول او بالفرص فهو لها لوجوبه بحال الحرية ولو اعتقت في العتقة
 الحرة فانها الفسخ في الحال يسقط الرجعة ولا تملك له من غيرها بل تملك من الحرة

ولو اختاره لم يصح لا تدار الى ميتة فلا يصح اختيارها للكاسح فان لم يرضها
 في العدة بانت وان لم يرضها كان لها الخيار الفسخ فتعد اخرى هذه حره وان كانت
 لم يفسخ خيارها واذا فسخ فترجعها بيت على ثلث ولو اعتقت الصغيرة واختارت عند
 البلوغ والميتة عند الرد والمزوج الوطي قبله وليس الولي الاختيار لغيرها الا على
 طريقة التزوج ولا خيار لها لو اعتق بعضها فان كل خيار حر ولو لم يفسخ حصة
 فعتق العبد فان قلنا بالمتع من الاختيار لم يفسخ لغيره لثبوتها لانه ثبت سابقا
 فلا يفسخ بالحرية كغيره من الحقوق والفقهاء كالعبد اعلم الشري عبد رزاه
 ولو اعتقت حصة من مائة من قبل الميراث وان غلب الميراث في الحر ولو طلق قبل
 اختيار الفسخ احتمل ايقافه فان اختارت الفسخ بطل الاوقع وهو موقوف ولا يفسد
 فسخ الالة الى الحاكم ولو اعتق الزوج ونحوه الالة فالخيار له ولا يولاه ولا
 لم يفسخ حره كانت الالة ولا يولاه ولو تزوج عذرا لم يفسخ ولو اعتقت ولو اعتقت
 اختارت ولو كانت ثنتين فاعتقاد فدية او سبق عتقا او مطلقا على الاختارت
 ويجوز ان يجعل عتق امته من قبلها او يلزم العقدان قدم الكاسح فيقول انه يتجاء
 ولم يفسخ وجعلت من عتقك وفي اشترط بقولها او الاكتفاء بقوله تزوجك

وجعلت من عتقك عن قول اعتقت انك كمال ولو قدم العتق كان لها الخيار
 وقيل لا خيار لانه تم الكاسح وقيل يقدم العتق لان تزويج الالة باطل ولو جعل
 ذلك في امه الغيرة فان اعتد العتق المثلث مع الايمان فالأقرب فيها الصحة
 والا فلا ولا اقرب جوا يصح عتق بعض ما يكون مزاوي في العتق فاضد ولو كان
 بعض مائة لم يجعل عتق نصيب مائة رافع فذلك هذا القول قطعا ولو كانت شريكة
 مع الغير زوجا وجعل عتق نصيب مائة فالأقرب الصحة ويؤيد العتق ولا اعتبار
 برضى الشريك وكذا لا اعتبار برضاه ولو جعل الجميع مائة او جعل نصيب الشريك
 خاصة ولو اعتق جميع ما يرب وجعل عتق نصيب مائة او بالعكس صحيح والجميع
 الاستيفاء اعتقا وان منع من بيعها لكن لو ماتت يولاه اعتقت من نصيب ولدها
 فان عجز النصيب سكت في الباقي وقيل يلزم الوالد العتق فان مات ولدها وبو حنيفة
 عادت الى المحض الرق ويحذر بيعها ويحذر ايضا بيعها في من قبها اذا لم يكن يولاهما
 سواها وقيل لو وضعت الكسرة عن الدين بيعت قبلها بعد موت مولاهما وان لم
 تكن ثمنها ولو كان ثمنها دينيا فاعتقها وجعل عتقها مائة وقد وجبها وولدها
 واطلس ومات ففسخ العتق ولا يسل عليها ولا على ولدها اعلى ولا على الرقابة

او نجسة واربعين يوما ان كانت من دوات الخيض ولم تنقش ولا يحيل له
 وطئها قبل الاستبراء وكذا كل مملوكة باي وجه كان حرهم عليها طئها
 قبل استبراء الا ان يكون يائسة او حائضا على اي ظاهرا لا محض
 حيثما بالتحيز او حامل او لامرأة على راي القدر لا تحيز باستبراء الواسعة
 مع جهل وطئ محرم والاستبراء افضل ولو اعتقها بعد وطئها حوت
 على غير الاعباء عدة الطلاق ويجوز ابتداء ذوات الانواع من اهل
 الحرب وبنايهم وما يسيبه اهل الضلال منهم **المطلب الثاني في ماله**
 المنفعة يجوز اباحة الامة لغتير بشرط كون المحلل الكا لا لرقب
 جازا القرون وكون الامة باحة بالنسبة الى من حللت عليه فلو اباح
 المسلمة للكا فله محل وكذا المؤمنة للخالف ويجوز العكس الا الوثنية
 على السلام والناصبية على المؤمنين ولو كانت ذات عقل او عدل لمحل لها
 والصيغة وهو لفظ التحليل مثل احللت لك وطئها او جعلتك في حق طئها
 والا قرب لحاق الاباحة به ولو قال اذنت لك او سوت او ملكتك فكذلك
 ولا يستباح بالعادة ولا بالاجارة ولا يبيع منفعة البضع ويوكل الشريك

ثالثا اولهما الاخر في الشيعة فلو ياشرافا كل منهما اطلت لك طئها
 صم ولو قال احللت حتى فانت كالزامل هو عتدا وعتليك منفعة صلا
 ولو اباح امته لعبد فان قلنا انه عتدا وعتليك وان العبد يملك حللت
 والا فلا والاول اولى لانه يقع اباحة والعبد اهل لها ويجوز تحليل الدبر
 ولم الولد دون الكاتبة وان كانت مشرقة والمصونة ولو ملك بعضها فاطنة
 لم يحلل ولو احلل الشرايا حللت على راي ولو اباح الوطئ حللت مدمات الاستماع
 ولو احلل المدمات او بعضها لم يحلل الباقي ولا يستباح للخدمة باراحة
 الوطئ والعكس ولو وطئ من غير ان كان ثانيا ان كان عالم او عليه العتد
 اكرهها او جعلت والولد للمولى ولو جعل فالولد حر وعليه القية وولد
 التحليل حر شرط الحرية او طلق ولا شيء على الاية على راي **الفصل الرابع في**
 ثانيا ما لا يتبدد فيكون وطئ الفاجرة والمولودة من الزنا وان ينام بين
 حرتين او يطاخره وفي البيعة لا يأسر عبدا في الاماء والميتة استحلها
 الا انه اذا راعى عليه تسليمها لا يزوجها لئلا وهل لاسكانها في بيت في ذره
 امره يزوج اخرها حبا لئلا ينظر اقربه الاخير ولو كانت محرقة او امكها ذلك

في بيا الزوج ففي وجوب تسليمها اليه فاما انكسار والمليان ويا فربها
وليس يمنع الزوج من التسليم لغيرها فاما عيب النفقة بالتسليم لغيرها اذا
فلم يلها ليل الا لا يقرب عدم وجوب نصف النفقة وسقط مع سفر السيد بها ولو
قفل السيد قبل الوطى ففي سقوط المهر نظر اذ في عدمه كالوقت الاجنبي او قتلت
لغير نفسها فاذا اعتقد الشهادتين لها بالحرية والولد لها صاحبها ما المانع عليه
من مهر ومهرية الولد لتزويجا وفي ختمتها ما زاد عن المهر المثل انكسار ولا يترتب
في التحليل تعيين المدة على ابي واذا اشترى جارية موطوءة فحرر عليه ولو لها قبل
الانكسار الاستبراء وجب على البائع ايضا استبراءها فيكون عرابها المشتري ويصدق
المشتري مع عدالة على ابي ولو اشترىها حاصلا كان له وطئها قبل الوضع او حتى المدة
اشهر وعشرة ايام ان جهل حال الحمل لاصح لعدم اذن الوطى بالوطى فان علم بالحيضة
اما بعد ان تحلل حرم الوطى حتى يضع وان علم كونه عذرا فلا بأس ولو تعايل البائع
وجبا لاستبراء مع القبض لا بد منه فاذا طلق المحرم لعنتها من قبل الدخول جميع
ضمانا لولاها فاستسعى فيه فان ايت كان لها يوم وليلة في المدة ويجوز
شرائها من ماله الزفاف والا فربها فغوى العتق والرجوع بنصف الغية وقت العقد

كما لو اعتقت المهر قبل الدخول ومثل كل من الزوجين صاحب عيب فسخ العقد
فان كان المالكان الرجل اسباح بالملك وان كانت المرأة حرة عليه فان اذنت
اعتقت لولا عتق ثم حيدت العقد ولا يجوز العقد على الكتابة الا اذا نكحها
وان كانت مطلقة ولو علق الوطى على جارية ميتة وجها قبل بطل وقيل
بغير فقد عتق المرأة ولا ميراث والا فرب بئوته مع تعدد الورثة ولو ملك للكتابة
زوجا مبيدا ففي الانكسار نظر **الباب الثاني** في انواع الكساح وفيه
مقاصد **الاول** العيب والدليل وفيه فصول **الاول** في اقسام العيوب
وينظمها فماتان **أ** المشتركة بين الجنون وهو تلال العقل والاعتبار بالتهو
السرير زواله ولا افعال المستل للخلية المرة بل المستقر الذي لا ينفك فانه الجنون
ولا فرق بين الجنون المطبق وغيره وكل من الزوجين فسخ الكساح بخنث صاحب
سببه على العقد وان تجدد بعد سقط خيار الرجل دون المرأة حصل الوطى لا
الثاني المختصة بالرجل فالاذا لم ينجب والحضانة اما الملية في شرط الاستبراء
فلو بقي بعد انكسار الوطى ولو قد انقضت فاختيار ولو استوعب في شرط الاستبراء
على العقد ولو على الوطى وفي الفسخ التجدد انكسار فان ابتاعه وصد منها فالأقرب

الفضح وانما المتضا فهو مثل الانثيين وفي معناه الوجع. وتفتح المرأة بوضع سبقة
على العقد وفي الخفد بعد قول ولما العنة فهو من غير الجبر معن الاصلاح
ويضعفنا الذكر عن الاقتناء وهو سبب لتسلط المرأة على الفضح بشرط عدم
الوطى ويحرم عن وطئها ووطئ غيرها فلو وطئها ولو مرة واحدة او عن غيرها ولو
غيرها او عن قبال لا بد من افعالها في ثبوت الخيار لو سبق العقد او يتجدد بعده
بشرط عدم الوطى لها ولغيرها ولو بان خفي فان لم يكن الوطى فاختار على راي و
الا ثبت ولا يرد الرجل عيب سوى ذلك ولما المرأة فالتخصيص سبعة المبدأم في المهر
والقرن والاضناء والعنى والعرج والرقن اما المبدأم فهو من غير مظهر معه متاثر
للحرم وليس لاضناء ولا بدوان يكون بيتا فلو قوى الاختراق او غير الوجع اولت اثر
العين ولا يعلم كونه من له يوجب فصحا ولما البر في الباطن الظاهر على صحة البدل
لعناية البالغ ولا اعتبار بالبق ولا المشبه به ولما القرن فيل ان عظم ثبت في
الرجم يمنع الوطى وقيل ان الحكم في ثبوت الرجيم يعمى العمل فان منع الوطى اوجب الفضح
والافلا ولما الاضناء فهو ذهاب الحاجز من مخرج البول والحيض ولما العنى لانه
من المذهب يوجب الخيار ولا اعتبار بالعورة والعش وقال الظاهر باس وجوزوا

يوجب الفضح وان كانت مسنق حين ولما العرج فان بلغ الاضناء فالأقرب تسلط
الرجم على الفضح ولو الافلا ولما الرقن فلو ان يكون العرج مسلطا اليه فيه مدخل
للمذكر ويوجب الخيار مع منع الوطى ولو يمكن اذاته او يمكن وامتنعت وليس له
ايجارها على اذاته ولا يرد المرأة عيب سوى ذلك وقيل المحذورة في الزنا تارة
وقيل بل يرجع على وليها العالم بحالها بالمهر ولا يفتح **الفصل الثاني** في الحكم
العيب بخلاف الفضح على الفور ولو سكنت صاحبه عالم بخلاف الباطل خيان وكذا
خيار التام ليس وليس الفضح خلافا فلا يبعد في ذلك ولا طرأ معه تنصيف المهر ولا
يفتح الحاكم وفي العنة يفتح اليه لا في الفضح بل في ضرب الاجل وتقبل المرأة
بعده عليه ولا يفتح الرجل بالمخاطبة المرأة بعد الوطى وفي الخفد لا يفتح ولا يفتد
اشكال اذ لا يفتد بفتن العقد ولا يمنع الوطى من الفضح السابق على العقد مع ^{المهر}
فوجب المهر ويجمع على المدلس ان كان والافلا وجع وكذا كانت المدلثة ^{عليها} تملك
الا بما يمكن ان يكون مهر او لو كان العيب فيه لزم المهر فخاص اذا فتح بعد الوطى لو
فتح الزوج قبل الدخول سقط المهر وكذا المرأة لا في العنة فثبت لها النصف
ولو وطئ الحنفى فلما المهر في الفضح والمهر في العنة فثبت له العيب مع بینه وعدم البينة

ولا يثبت العتة الا باقرار او بالينة على اقرار او تكليف المتابع مع من المرأة او
مطلقا على خلافه فلو ادعت العتة من دون التثنية حلفت وقيل ان المتصل
الماء البارد فصحح وان اذخر حتى فتنين ولو ادعى الرجل اذ ذرا او طرعا غيرها
بعد ثبوت العتة صدق مع اليقين وقيل في دعوى العتة ان كانت كبر صفة
مع شهادة النساء بذهابها واذا خشي بطلانها فاقا او يوطئها فيضاد مع ظهور
على العضو واذا ثبت العتة وصبرت اثم العقد والادعت لها الى الحاكم
فيجب له من حرج المرافعة فان واقعتها او غيرها فلا دفع ولا دفع التثنية
ولها نصف المهر ولو قيل بان المرأة الفسخ بالجدل في الرجل يمكن للرجل
من الضر فان عليه السلم في فترتين المحب لدم فزار من الاسد وثبت العيب
باقرار صاحبه او شهادة عدلين عارفين في العيوب الباطنة للنساء شهادة
اربع منهن مؤمنات ولو كان احدهن منهن عايب ثبت لكل منهما النكاح وفي الزنا
المتبع الا ان اذاع الحب نكاحا ولو طلق قبل الدخول لم يعلم بالعيب لم يقطع عنه
ما وجب بالطلاق وكذلك العبد وليس الفسخ ولا بعد التبع مع العلم قبلها واذا
فسخ احداهما بعد الدخول وجبت العدة ولا نفقة فيها الا مع الحمل وعلى الزوج

اليقة لو انكر الوطئ على العيب فان فتنها فله اليقين فاذا حلفت جمع التزوج
على المرأة لا ينعز عنها حيث لم يعلم الوطئ فاذا ادعت اذاع حلفت ولو سوغ الفسخ
بالخلف للرجل من العقد والوطئ حتى يرب ما يرب في الفسخ في ذلك العضو فلا يقرب
ثبوت الخيانة ولو حصل في غير وقت الخيانة فله حكم العتة بتعيب العتة
ويستوعبها بعددها والوطئ في الحيض والنفس والاحرام والآخر في الزنا العقد
باختيار المتعاقبة في انشاء العتة او بعدها واذا حلفت بعتة قبل العقد فافيا
ولو وطئها وفسخت دعوى العتة فتركت ثم تزوجها فانقضت نكاحها ولو تزوج
باربع وطلقهن فثبت عليه بالعنة لرشع وملا يثبت للامهات النكاح والوجع فذلك مع
مصلحة الوطئ عليه من عاقلان او زوجة ولو قلنا لا نفقة له ليد طهار الوطئ عليه
بعد كمال في الفسخ **فصل الثاني** في النكاح والرجوع والخيار والوطئ او
الزوج او السفينة الشك ان الحصة او الكفاية عقيب الاستعانة او بدونه وقيل
لو زوجت نفسها او زوجها مطلقا انكار لا يثبت بالخيار لا للمنة ولا للرجوع
الزوج فلو شرط العتة ففسخ ذلك ففسخ ففسخ قبل الدخول فافيا
وبعد المسو للوطئ وقيل العتة نصفه وجمع ما عتبه على المذنب فان كانت

طالع

هو ثبت بعد العلق ولو كان قد دفعه اليها استعدادا وجد وتوحيها
 بما ينبغي ولو كان ولاها فان تلفت بما يقتضي العلق حكم عليه بجزئتها وجميع
 العقد وكان المهر للامه والافق على الوق ولائق له ولاها على الزوج اذا فسخ
 ولما كان بعد الدخول فالأقرب جوب قبل ما يبلغ ان يكون مهر المولى ولو كان
 قد دفعه اليها وتلف احتمل قصدين السيد المهر وضعف الباشرة والزوج في
 كسها والبعثه بعد العلق ولو لم يشرط الحرية بل قد تجاها على المهر فخرجت لمية
 فكما تقدم ولو تزوج لاعلى انها حره ولا شرط لها فلا خيار وثبت الخيار مع
 بعضها او يرجع بحسب مهر المهر فاضف ان كانت في المدة الجمع بحسب محله
 وتعت بالباقي مع عتقها اجمع ولو تزوجته على انه مرفق بعد اطلاق الفسخ
 وان كان بعد الدخول ولما المهر بعد ولا قبل وكذا لو شرط الحرية ولو ظهر
 بعينه مما لو كان كذلك ولو ظهر معقلا فلا خيار ولو تزوجها على انها مبررة
 فخرجت بحسب ما قبل كان لا الفسخ والوجوب ذلك مع الشرط لجمع الاطلاق ولا
 قبل الدخول وبعد يرجع على المدلس باكان او غيره ولو كانت في المدة رجح
 عليها بما دفعه الا اقل ما يمكن ان يكون مهر او خرجت بحسب معتقة فان كان

ولو ادخل بنته من الامة على من دفعه بنت مبررة فزوج بينهما ولما امر بالمثل وتزوج
 به على الثاني ويدخل على نكته وكذا كل من ادخل على غير زوجة فظن انها زوجة
 سواء كانت على اولاد او لا ودخل مع العلم له يرجع على المهر ولو شرط البكر فان
 ثبت سبق النوبة فالأقرب ان لا الفسخ ويضع المهر ويرجع به على من دلها فان
 كانت في جمع الاقل ما يمكن ان يكون مهر وان لم يثبت فلا فسخ لاحتمال تجدد
 سبب خفي وقيل لنقض شيء من مهرها وهو ما يدين مهر البكر والبيت عادة
 ولو تزوج معة فانت كذابة او دونا على اي من سبعة فلا فسخ الا ان يطلق
 او يمس المدة ولا يقطع من المهرين ولو شرط الا ستم هذا الفسخ ولو ادخلت امرأة
 كل واحد من الزوجين على صاحبه فوطئها هذا المسوق على زوجها والمثل على
 وزد كل منهما على زوجها ولا يطاها الا بعد العدة ولو ماتت في العدة او ماتت
 الزوجان ورن كل زوجته والعكر ولو اشبه على كل منهما زوجة بالآخر
 قبل الدخول منع منه والزوج الطلاق ولا يجزيه الثلث ولا يرد نصف المهر فقيم
 بينهما السوء ان تدعيها او يفرع فيه او يوقف حتى تسقط او يجره على كل منهما
 اكل واحدة منها ويحكم بينهما على انها الزوج وان لم يزلت كالمهر ويحل للمرأة

ابتداء وبنت المصطفى كل على من عقد صحيح وان انسخ عيب ما من على الوثيقة
 او العقد من المثل في كل على من عقد باطل في اصله **المسوق في ربيع ا** **الشيخ**
 الاستيلاء خرجت عتقا فلا يخفى لا كان بخلاف شرط في الشيعة وعدم
 العلم بالعقود من دون وجوب استناد واليه **ب** كل شرط في العقد ثبت
 له الخيار مع فسخه سواء كان دون ما وصفه او على اكمال القسم لوتزجها مع
 او دولا على راي شرطها كاذبية فظهرت مسلمة **فالتحريم** **ج** لوتزج العبد
 على اخره فظهرت امته فكما هو فان فسخ قبل الدخول فلا يخفى بعد المصطفى
 على سيرة او في كسبه ويرجع على الدار ويكون للمولى وللعامة قبل الفسخ **فقد**
 ان المرجع للعبد ثم ان كان العتاق الوكيل يرجع بالجميع وان كانت حرة كذلك
 تتبع لانه ليس يرجع في المهر لان المهر استحققه السيد وجوزع يكون في
 ولو حصل منها رجع نصفه على الوكيل احوالا وضيقه عليها فخرج به ولو
 اولئك كان له لولا ان كان المداير سيدها او اذن لها مطلقا او في
 التزوج باي عبد **د** لو عزت الكاتبة فان لم تكن الامانة فلها المهر وان
 لم تكن الفسخ فلا يدخل الدخول بعد ان كان قد دفعه رجع بحسب الوكيل

فان لم يكن ان يكون مزاوان لو دفع فلا يخفى ان عيب الاقل ولو عثر الوكيل رجع
 عليه بالجميع ولو انشئت بولد فهو حرة لا دخل على ذلك ويعزم قيمته في تتبع
 في الاستحقاق او في النجاسة على ولد الكاتبة ولو عثر بها اجنبت الفسخ لزمه
 في جنين حرة لا يبه وان كان هو الضارب فلا يخفى اليه دونه والاف لامره
 على العزم والسياسة عشية امته ان قلنا ان الازالة لا يرجع بالعتاق على العتاق
 الا بعد ان يزعم القيمة والمهر للسيد لانه لا يرجع باعتاقه وكذا لو رجع الشاهدان
 بالاف من الازالة بعد الحكم ليرجع الحكم على عتاقها الا بعد العزم وكذا
 القاصر يرجع بعد الدفع والمهر ومطالبة العتاق بالتحليل من مطالبة المرأة او السيد
 كان القاصر مطالبا المضمون عنه بالتحليل **هـ** لوانت في قبيلة وان من غير القبيلة
 او دون فلا خسرانة لا يخفى وكذا المرأة نعم لو شرط احداهما على الاخر فبا فظهر من
 كان لا انفسخ لها الفسخ وكذا لو شرطت ان او اذا اوجلا **الفصل الثاني**
 في المهر وفيه ضلوك **القول** في التحريم وهو كل مملوك يبيع بقلبيته او منفعة
 وان كانت منفعة حرة تعليم صنعة او سيرة او عمل يصلح له ان الزوج منه
 مائة مائة على اى مائة كانت مائة او خمسة ولو عقد الذميان على خسران

كأنه

صحح فان سلم احداهما بعد الدفع بولي الزوج وقبله بحسب القيمة عند تسليمه سواء
كان مبيعاً او مضموناً لا يفتقر الى اقرار ولا يفتقر الى اقرار على يد الزوجين عن القويحة
حنطة ولا يبرئ ذكر شرطه الا بخله او شرطه على وجه العقد فان دخل على المثل
ولما ينفذ ذكر القين والتقدير في شرطه صح مع ذكر القين المثلثا
وان لم يكن له مودة كقطعته من الذهب وقبضه على المثلث او بالوجه الشرعي
للجها التمتع ذكره وان كان دافعا فاولاهم فقد وقع العقد ولو تزوجوا من غير
واحد صح وقبض على مودا الا ان كان على ايدى واحد على ايدى ابيته او بيت او داء
والقين ولا وصيه قبل كان لها أو سقط ذلك ولو تزوجها على كسب الله
تعالى وسنة بيته ولو يتم بها اتمها ختمها بدمهم ولو اصدفها تعليم سورة
او بحسب مقياس الخوف وانما الجائز على ايدى ولا يلزم غيرها الوصلت وحده
ان تستقل باللاقحة ولا يكفي تدفع نطفه ولو نسيت الآية الاولى عيبين
الثانية لم يجب إعادة التعليم على الشك ولو لم يحسن السورة صح فان تعذر
تعليمها او قبلت من غيره ضل عليه الاجرة وكذا الصنعة ولو عقد مرتين على
مهرين فالثابت الاول شرعا كان او جهرا ولا يمتنعون في بدل الزوج الى التسلية

فان تلف قبله بفعل المرأة بهن وكان قبضا وان تلف بفعل اجنبي تحريم من الزوج
على الاجنبي بالزوج ورجوع الزوج عليه وان تلف بفعل الزوج او غيره قبل احد
رجعت عليه بمثله فان لم يكن مثليا فالقيمة فيقتل اكثر ما كانت من غير العقد
للمهرين التلغ لا يمتنعون في جميع الاحوال وحين التلف لا يمتنعون بغير تقدير منه
انما لو طالبه بالتسليم فنفقها على الاول انما يثبت باكثر ما كانت قيمته من غير العقد
للمهرين التلغ وعلى الثاني باكثر ما كانت قيمته من غير المطالبة للمهرين التلغ
لا يمتنعون ولو قبضت عليه قبل تحريمه في اخذه او اقرته بالاقامة باخذه ولخذاشه
ولما ان يقع قبل الدخول من تسليم نفسها حتى يقبض المهر به كان الزوج موطرا
معتبرا وهل لها ذلك بعد الدخول خلاف ولو كان موطرا لم يكن لها الاستماع
فالتمتع وهل لم يكن لها الاستماع على ايدى لا يستقر وجوب التسليم قبل الدخول
ولما يجب تسليمه لو كانت مستهانة للاستماع فان كان مجبوسا او موهوما بعد
الدخول ولو كانت صبيحة فالاقرب وجوب التسليم مع طلب الولي ولو تمت من
التمكين لا للتسليم فحق وجوب التسليم اشكال ولو لم تكن كان لها الطلب وان لم
يطلب فان جبت الاستماع سقط طلبها الا اذا وطئها فان المهر ينفق ولو طئ مرة

ولو دفع الصداق فاستعت من التمكن بالبرزخ والبرزخ الاستعداد واذا
 سلم الصداق غلب ان يملكها امداً استعدادها بالنظير والاستعداد
 ولا يملكها الاجل نسبة لها ولا لاجل المبيع لان الاستعداد بغير العتق ولو كان
 صغيراً لا تطبق الجماع او مرضية وجب الامتثال وانما يقرر كمال المهر بالوطء
 العقد الربيعين لا بالخلق على الاقرى فيجب اعتداله ويكون ان يتجاوز السنة
 خمس مرات ونحوه وان يفتل بالزوجة قبل عقدية او بعضه او مودة ولا فرق بين
 موت الزوج قبل الدخول او المدة في استقرار جميع المهر لكن يجب لها اذا مات الزوج
 ترك نصف المهر وقبل الوفاة قبل الدخول كان لا يملكها نصف المهر ولو لم يرد
 يكون للزوجة المطالبة بالمهر مع الدخول اذا التزم فوطء البتة **الكتاب الثاني في الصداق**
 الفاسد ولما ساء لباب **الاول** عدم فولية الملك كالحجر والحريم مع اسام
 احد الزوجين وكالحجر والافقية ولا تصنع بالتحريم فلو تزوج المسلم على خمر
 خمر يابى ويحل المسلم وقبل العقد ما ثبت فيه المسمى او المثل في ان الزوج
 الثاني ولو تزوجها على خمر من غير خمر اصح العقد وثبت به المثل وقيل **المثل**
 وكذا لو تزوجها بعد ما حر او مستحقاً ولو تزوجها على عديدين فان احدهما

حر او يحصر الصداق في الاخر بل يجب ان يصدق به من المثل او يثبت له
 عبداً ولو اصدقها ما غيرها فخرجت مستحقاً فان كانت مثله فالمثل والا فقيمة
 ويجوز حل المثل **الكتاب الثاني** في المهر المثل ولو تزوجها على عديدين يثبت به
 المثل فلو تزوجها على عديدين ولو تزوجها على المهر المثل فادى المهر فخرجت به المثل
 احتساب المهر من المثل يجب الباقي فلو ادعى من المثل ولو يجب الزيادة
 على الاول دون الثاني ولو تزوج واستأجر ببطء على المثل وقت المهر
 ولو تزوج جارية وباعها مات بطل الكساح وسقط من السقيبة من المثل
 ولو تزوج بها واستأجرها ديناً او ابداناً بطل البيع ويجب المثل والا فقيمة
 التقيط من السقي ولو اختلف الجنس صح الجميع **ج** الشرط ولو شرط في العقد
 ما لا يتصل بمقصود الكساح وان كان غرضاً مقصوداً في الجملة لم يطل الكساح بشرط
 ان خالف الشرع مثل ان يشترط الا يزوج عليها الا لا يترى ولا يسميها من المزوج
 يقيم قصرها فاقصد المهر صحيحاً وبطل الشرط خاصة وكذا لو شرط تسليم المهر في
 اجل فان لم يسلم كان العقد باطلاً فانه يطل الشرط خاصة وفي فساد المهر وجبة
 فان الشرط كالمعنى المضاف الى الصداق ويعد الرجوع الى القيمة الشرطية فيثبت

مهر المثل ولو شرط الا يقضها انتم الشرط فان اذنت بعد ذلك تجاوز وعندي
 فيه اشكال وقيل يخص بالوجوب ولو شرط الخيار في الكساح بطل العقد وان شرط
 في المهر صرح العقد للمهر الشرط فان اختلفا بقائه والزم والاثبت مهر المثل ولو شرطها
 شيئا ولا يبيها شيئا انهما معا حلت ولو لم يباشرا بشرط ان يعطى المهرات شيئا
 لزم الشرط ولو شرط الا يخرجها من بلد ما قبل لزم الشرط للزيادة وهل يتعدى الى غيرها
 اشكال ولو شرط لها ان لا يخرجها من بلد ما وازيد ان اخرجها فان اخرجها الى
 بلد آخر لزم له اقامته واما الزيادة وان اخرجها الى بلد الاسلام كان الشرط لازما
 وفيه نظر ولو شرط عدم الاتفاق بطل الشرط **استلزم** بنية فنية كما لو قيل كساح
 عدي جعل قبته صدا قلتم اولى لنقض بعضها فان الكساح بطل لما لو وقع اي من الز
 وصداقها اقرب او اخذ من مال قبته صدا الصداق لانها لو دخلت في ملكها
 ما لم يدخل في ملكه فنفق عليه فيصح الكساح دون المهر **ان** ينفق الزوج دون
 مهر مثلها فيصح العقد في صحة النسق قولان وكذا الزوج اذا كثر من مهر المثل فان
 المستوي بطل وفي فساد الكساح اشكال يشاس من التمسك بالعقد الذي لا يشرط
 فيه المهر ولا ذكره ومن بعد الرجوع الى مهر المثل دون رضاها واقترانها

والاقوى ان مع فساد النسق يثبت الخطا في فتح العقد وامضاء نعم لو اصد
 ابنه اكثر من مهر المثل من العاوان دخل في ملك الابن **عنا** **عنا** **عنا**
 فاذا قلت زوجي بالفسخ فزوجها بغيره لزم مع العقد ويحتمل بغير الخيار
 ولو قال لست زوجي مطلقا فزوجها باقل من مهر المثل فالاقرب بالرجوع الى مهر المثل
 ولو لم يذكر مع الاطلاق المهر احتمل الصحة للاتساق والفساد اذ مقرر في المهر
 عرفا ومع التقييد يحتمل الفساد والخيار فيثبت مهر المثل ولو قال لست زوجي بكذا
 الخطاب فهو تفويض باق ولو عرف ما شاء فقال زوجتك بما شئت صح وليس
 الصفة سببا للفساد فلو اصدقها عبدا ويا ولي المهر على ان تزوجه على الفاء
 فصدقه صداق وصدقه جميع فلو اريدت فزاد الصداق والمبيع بالرد بالعب
 جائزا لا محذور نصف المبيع **المسألة الثالثة** في التفويض وهو فسخ **نفي**
 تفويض البضع وهو اطلاق العقد من ذكر المهر او من يتحقق المهر وليس مطلقا لئلا يفتك
 نفسا او فلا فيقول قبلت والله قول المهر امكن عنه فلو قالت على ان لا مهر عليك
 صح العقد ولو قال على ان لا مهر عليك في الحال لاقى ثابته احتمل الصحة لانه معني
 ان لا مهر عليك والمطلوب ان لا مهر عليك هو بنية وبيع التفويض في الباقية المهرية

دون من استحق عنها احد الوصيين نعم لو رجع المولى مفوضة او دون من
 المستلحق قبل وجوب مهر المثل انفس العقد وفيه اشكال يشترط ان يكون
 الموطوعة نظرا لو فسخ التواضع ونقضه ضمن على الاول لو طلقها قبل الدخول
 ففسخه المثل وعلى الثاني المنفعة والمصلحة وتزوج له مفوضة فان باعها
 قبل الدخول فاحاز المثل كان التقدير الى الثاني والرجوع فليكن الثاني ولو
 اعتقها قبله فحسبت ظلمها لها والتقدير اليها واليه ثم المفوضة تسحق عند الوطء
 مهر المثل وان طلقها قبله بعد فرض المهر عتبت ضمن المهر ضمن وقبله المنفعة والرجوع
 مهر المثل ولا المنفعة بنفس العقد فلو استلحقها قبل الدخول والطلاق والرجوع
 فالنقض وبعد الدخول المثل وبعد الفرض المفوض ولو اخصها بعد العقد
 وهو تقدير المهر وتعيينه صحيح سواء زاد على مهر المثل او نساها او نقص عنه
 سواء علم مهر المثل او لم يعلم او جهلا والاعتبار في مهر المثل بحال المهر في
 الحال والشرف وعادة أهلها ما لا يتجاوز السنة وهو خمسة ادرهم فان تجاوز
 نكحت اليها مهر المعتبر العتبات او الاقارب مطلقا اشكالا لما ادم فليس
 من شأنها ان تعتبر بها نعم يعتبر في اقاربها ان يكون من أهل بلدها فان السادة

معاوت في المهر وان كان في مثل عتقا او بالمال او غيرها وبكارتها
 صالحة نسبها وكل ما يتخلف لأجل الكناخ والافرج عدم تقديره مهر السنة
 فيها شبه النهاية كالنكاح الفاسد وعلى الشبهة والأكراه والمعتبر في المنفعة
 بحال العجل فالنقض يمتنع بالدابة او الثوب المرتفع او عشرة ذنابير والمطعم
 او الثوب المتوسط والفقر يدينار او عاتم وشبهه ولا تسحق المنفعة الا
 المطلقة التي لو فرض لها مهر ولو دخل بها ولو اشترى نكحته فسد النكاح
 ولا مهر ولا منعة والمفوضة الطالبة بفرض المهر المعروفة ما تسحق بالوطء
 للتطهير بالطلاق ولما اخبر نفسها بالفرض والتطهير ولو اتفقا على الفرض جان
 ولما اختلفا ففي فرض الحكم اذا ارضاها اليه نظر اقره انه يفرض مهر المثل ولو
 ايجبه ودفعه اليها فطلعت بها احتمل المنفعة فردد على الاجنبي لان فرض الاجنبي
 يوجب الزنح ما لا يبرر ولما لا وكذا لو كان وجوده فسد كعدو الصحة
 لا يجمع قضاء عنه فيقع فرضه ويرجع نصفها الى الزوج لا يملك حين
 به وبنائه اوليا الاجنبي لا يدفع ليقضيه ما وجب لها عليه وبالطلاق
 وجوب النصف في النصف اليه لا يملكه فقط حتى يجمع قضاء عنه ولو لم

بافرضه الزوج بطل الفرض فان طلعتا قبل الدخول فالمتعة ولو لم يكن لها من
 ما فرضه وان كان قد مضى لكانت له قبله وقبل فرضه اذا كان ^{المثل} بعد
 فصاعدا وان كان محجورا عليه للفساد يلزمه وان زاد عن المثل لم يكن نصيب
 المراقعة الغراء ^{المثل} في المحل للحجر عليه وتبع بالزيادة بعد ذلك اما لو فرض ان
 فان كان بعد السنة فالأقرب للزوج ومنه ان لا يدخل بالمفوضة الا بعد ^{الزوج}
 ولو لم يكن المفوضة بعد سنين وقد تغيرت صفتها وجب ^{المثل} من المثل ^{المعقد}
 ومنه المثل جائز ولو كان الزوج من غيرهما والعادة في ذلك ما تحقق المهر
 للقريب خفت وكذا لو خفت عن الشريفة يجوز إثبات الاصل في المرفوع
 والزيادة على المثل سواء كان من جنسه او لا ولو برأت قبل الوطى والفرض
 الطلاق من المثل او المتعة او منهما لا يصح ولو قال استقطعت من طلب
 الفرض لم يسقط ولو كان فداؤها يتحقق بالتمتع بوجده في بيت الاصل ^{المثل} كمن
 يقدر منها ولو لم يمتد ولو كانت من العشرة لم يمتد بها ولا اعتبار في الوطى في
 الكساح الفاسد بالمثل يوم الوطى ولذا التحدث شبهة لتحديد المهر وان تقدم
 الوطى ولو لم يكن شبهة كما لا يمتد ^{المثل} كذا وجب كل ووطى ^{المثل} ولو اوجب الوطى

المعقد باعتبار وقوع الاعمال ولو دخل ولم يمتد شيئا وقدم لها شيئا قبل كان ذلك
 مهرها ولا يمتد لها بعد الدخول الا ان تشارط قبل الدخول على ان المهر عتق
 ولو فرض ان الفاسد يطالب بعين ^{المثل} تقوى المهر وعوان يذكر المهر على الحيلة
 فيها ويغنى عن قسدين الى الحد الزرعين او يوجب على اكسال مثل زوجتك
 على ان تفرض ما شئت لم يثبت او ما شاء زيد فان كان تعديا الى التعدي
 لم يثبت قلة وكثر بل يلزم ما يحكم به سواء زاد عن المثل او نقص وان كان
 الى الزوجة لم يثبت قلة ولما اكثرت فلا بد على من يتدبره ولو طلقها قبل
 الدخول لم يمتد اليه الحكم ويثبت لها النصف ما لو تزوج المراهق من السنة
 ولو مات الحاكم قبله وقبل الدخول فلها المثل ويكمل المتعة بخلافه ^{المثل}
 البضع حيث رضيت بغيره وقيل ليس لها اخذها **الفصل الثاني**
 في نكاح العتق اذا دخل الزوج بالوطى قبل او بعد استقر المهر ^{المثل} وثلاث
 بالعتق فانها وان زادت فلها سواء طلعتا قبل الدخول او لا ولها النصف فيه
 قبل قبضه ولا يجب بالطلاق وان كانت ثمة على راي فان كان قد سلكها الا كان
 ديناً عليه لا يسقط بالدخول طالما المدة او قصرت ولم تطلق قبل الدخول ^{المثل}

نصف المسمى والفتح كالمطلق الا ان يكون لعب غير العتة فانه يقتضى سقوط
 جميع المهر المطلق ان كان قد دفع المهر استغاد نصفه فان كان قد دفع نصف
 مثله او ضعف عتيت فان اختلفت في وقت العقد والنقص لزومها الا قبل
 حين العقد الى حين التسليم وان عتيت قبل الرجوع في نصف القيمة والا قرب
 في نصف العين مع الارش اما لو نقصت قيمته لتفاوت العرفان لنقص
 العين قطعا وكذا لو زادت لزيادة السوق وتقصير النقص مع التلف دون
 الزيادة وان زادت منفصلة فالزيادة لها خاصة وان كانت متصلة تخيرت
 بين دفع نصف العين الزائدة او دفع نصف القيمة من دونها ولو زادت في
 باعتبارها كعقلم صنعة وبيان اخرى تخيرت في دفع نصف العين او نصف القيمة
 فان اوجبا عليه اخذ العين لغيرها او لا تخير ايضا ولو عتيت في ذلك لم يكن له الا ان
 العيب فان كان قد دفع ارشاد رجوع بنصفه ايضا لا يطر في الزيادة زيادة القيمة
 بل ما فيه غرض مقصود وحمل الالة زيادة من وجه نقصان من اخرى في الهبة واذا
 حصنة الا اذا اترفوا باللعن والزوج للأرض نقص والمطلق من نصيب المالك الزوج
 لان ملك باختيار فلزم ارجاع المطلق قبل الاختيار فله نصف الزيادة ولو لم يكن

جهة لانه كما لبيع والعق والمبة ان يمثل النصف او عتيت فان عاد بعد الدفع سقط
 حقه وقبل الرجوع في العين ولو عتاق بغير لانهم كالرجوع والابان تعين البذل
 فان سبى الى الخارج فله نصف العين ولو قال انا الرجوع فيها واصح في نصف الابان
 العمل عدم الاجابة والبيان على اخذ القيمة اذا دفعتها لانه يكون مضمونا عليها
 ولما ان منع من الان يقول انا اقبض وارزده الى المستاجر لانه لم يقطع عنها
 الصمان على التكاليف ذلك ولو كان البيع بخيارها او لم يقبض الهبة او دبرت
 على التكاليف فيها تخيرت في الرجوع ودفع نصف العين وفي دفع القيمة فان دفع
 القيمة ثم رجعت لم يكن له اخذ العين ويقوى التكاليف الوصف ولو كان الصداق
 صداقا حرم ثم طلق اخل رجوع النصف اليه لا يملك الرجوع كالارث فان قلنا
 حواقه تعالى وجب له الوصلية فيرجع بها ولو لم يملك الرجوع فوطى قبل طهر بونه
 وقبل طهر بانه فان وطى بطلان النكاح بالاصناف وان كان الصداق دينا او ثلثه
 صح ان تب لم يلفظ الهبة والارل والعفو ولا ينفذ في القول ولو لم ينفذ فيها
 قصدا الزوج او غيرها او ابراعها المطلق صح ولو عتيت المالك لم يملك
 الا التسليم ولو كان المهر عينا لم يملك المالك بلفظ العفو والارل فان وطى قبل طهر

قوالا قاض وفي اجراء العفو مجرى الحب نظر ولذا عفا احد الزوجين عن حدة الدين
او العين مع الاقام من صح عفو وللذي بدأ عقدة الكساح وهو الاب او الحبد
العفو عن جزئها لا يجزئ قبل بل قبله امرا وليس لولي الزوج العفو عن
حقه مع الطلاق **وفيه** لو اصدقتها خلافا لم ينال بها فطلقتها قبل المداونة
بكره البتة فان بطلت نصف المجموع لزمه قوله على الشكال وكذا لو قطعت الميراث
نصف العين ولا عيب القطع او دفعت لغيره لم يجز قبل قبال الرجوع في العتق
بالاقاء ولو طلب قطع الميراث قبل الادراك لم يجز العيون ويقول انا نصيب الميراث
لرجعي لجانبة ولو طلبت منه الصبر لم يجز عليه وكذا الارض لو سرقها او رقبته لكانت
اللائمة لا يجز على البيع لو بطلت نصف المجموع ولو بطلت لجانبة او بطلت الميراث في يده
الزوج فالولد له خاصة فان تلف الولد بعد المنع من التليم والمطالبة او نقص
ضمير والاحتمال الثمان لانه قد يرضى بغيره فاشبه بالولد المضمومة وعده لانه
امانة ولو بطلت الامانة لم يفسد نصفه سواء كانت قد طالبت واستنع او لم
تطالب ولو اريدت قبل الدخول جمع ماله اليها فان نكح فان زيادة لها ولو اصدقت
امه حامله فوالتت جمع نصف الولد بمحمول عدمه لانه زيادة طهره بالانفصال

ب لو اصدقتها حليا فكسره واعادت صنعة اخرى فهو زيادة ونقصان
فليس بالخيار فان اعادت تلك الصنعة احتمل اعتبار رضاها لانها زيادة حصلت
باختيارها فان ثبت خلافه صفت مسوقة ويحتمل امثله وزنه ذهبيا وفي الصنعة
ولو اصدقتها فطلعه من صنعة فضا عنها تخيرت في دفع نصف العين فخير على قوله
ودفع نصف القيمة ولو كان قد باها غاطته لم يجز على قول نصف العين لان يكون
مقتضا على ذلك الرجوع **لو اصدقت الذبيان خسر اطلق الدخول بعد**
القبض والامانة وقد صار خلا رجوع بنصفه ويحتمل الرجوع بشئ للزيادة في ايها
فقط حقه من العين ولما قل التميم من حين العقد العين القبض وقد كان خسر
لا تيمر على الاول لو تلفت الخلل قبل الطلاق احتمل ان يرجع بشئ وعده لا يعتبر
بله يوم القبض او القيمة لا تيمر له ولو رجع خلا بعلاجها فقدم الرجوع اظهر
لحقه المالا في اختيارها ولو اصدقت خلافا لم ينال فطلقتها هذا النص في قوله
نصف الميراث لا تنافي القبض فزيدا فقبل وقيل وجوب الميراث **لو اصدقت**
تعليم من قبل الدخول فان علمها جمع نصف الاجرة والا رجعت وكذا
تعليم الصنعة **كل موضع ثبت الخيار بسبب الزيادة او النقصان لا يملك عليه**

وهذا المثل ليس على القور فان كان لها الحياتة لم تستجب عنها عين
 الصدق كالمهون **ق** لو وهبته المهر المعين او الذين عليه ثم طلقها
 قبل الدخول جمع نصف القيمة وكذا الرجلها باجمع ويحتمل في الاخير
 عدم رجوعه لانه اسقاط لا تعليق ولهذا لو شهدا بدين فقبضه المذموم
 وهب من المذموم عليه وجمع الشاهدان غير ما لو ابرأه فغير ما **ق** اذا هبته
 المهر ثم اريدت قبل الدخول ففي الرجوع باجمع والنصف **نظر** **ق** لو وهبته
 النصف ثم طلقها حصل رجوعها بالنصف الباقي ونصفه وقية الرجوع
 ولو عالت على النصف اشترى المثل **ق** لو تلف الصدق في يدها بعد
 الطلاق غير مرتبط بجمع الرجوع وان جعلناه كالمهر بجمع
 الرجوع فلا يملك في يدها بعد رجوع النكاح بالفسخ فهو ضمن لان ذلك
 تراثا العوضين **ق** لو اعطى عرض المهر شيئا ثم طلقها قبل الدخول رجع
 بنصف المهر لا بالبدل **ق** لو طلقها بائنا ثم رجعها في عدة ثم طلقها
 قبل الدخول عليه النصف **ق** لو اصدقها عديت فمات احدكما رجع
 بنصف الرجوع ونصف قيمة الميت **ق** لو كان المهر شاهدا غير معلوم الوزن

فلعل قبل قبضه فابرة امة او ذمها بغير فاسد فابرة من مهر مثل وبعضه صح
 وان لم يعلى الكنية ولو ابرأته من مهر مثل قبل الدخول لم يرجع وان دخل لم يقطع
ق لو دفع الاب والجد له الصغير جمع والمهر على الولد ان كان سوا ولا كان
 المهر في عدة الاب والجد فان مات خرج المهر من نصيب تركته سواء بلغ الولد ونسبه
 ولو دفع الاب المهر مع خيار الولادة عا او اعلان للضمان ثم بلغ السبي فطفت
 قبل الدخول جمع النصف الى الولد لانه كالمهر وكذا لو دفع عن اكبره غير عا
 او عن الاجنب على النكاح ولو اريدت انفس النكاح وجمع الصدق الى الولد
 وكذا لو فسخ الولد المهر بعد الدخول وقبله على النكاح واذا دفع عن ولده
 الصغير ثم عاد الى الابن لم يكن له الرجوع فيه لان هبة الصغير لا تملكها اما الاجنب
 فان رجع اليه بدلها وانما لها اوبالضاقة لو كان للدافع الرجوع لانه لا يملك الرجوع
 في غير المهر بجمع وان عادت العين فكذلك لانه قصر من بدفع الشئ عنه ولو قال
 الاب دفعت عن الصغير لا يرجع عليه قبل قوله لانه ابرأه عليه ولو طلق قبل ان يدفع
 الاب عن الصغير لم يرجع على النصف عن قيمة الاب والابن ولا عن الصغير لان الصغير
 مطا الى الابن ولو كان الولد عتقا ابا العتق من الاب خاصة ولو ابرأه في العتق



من ضمان العدة فخرت المرأة بالاعطاء **الفصل الثاني** في الشائع اذا اختلفا
 في اصل المهر قبل الدخول فالقول قول الزوج مع البين لا مكان بخلاف العقد
 عنه وكذا بعده والمحقق اذ ان اكر التسمية صدق بالبين لكن يشترط على قبل
 الدخول مع الطلاق النكاح مع الدخول هو المثل والاقر بان دعواها انقضت
 عنها ثابت ما ادعت ولو انكر الاستحسان عقيب دعواها اياه او دعواها التسمية
 فان اعترف بالطلاق فالاقرب عدم ضمانه ولو اختلفا في قدره او وصفه او ارجح
 التسمية فانكرت قدم قوله ولو قد تراءى مع البين وليس بجيد من الصواب
 تقديم من يدعي هو المثل فان ادعى النقصان وادعت الزيادة فخالفا فادعى اليه
 ولو ادعى الزيادة عليه فخالفا احتمل تقديم قوله لانه اكثر من هو المثل وهو
 المثل ولو ادعى النقصان احتمل تقديم قوله وهو المثل ولو كان الاختلاف
 في التسمية قدم قوله مع البين سواء دخل ولا ولو قل هذا يعني هنا فالاقرب
 ثبوت هو المثل مع انكار النكاح او التسمية او اصل المهر وان يكت ولو خلا
 فادعت الموافقة فلا فاقام اليقة بالبيان بطلت الدعوى والاحكام للبرء
 الاسلامي وفيه خلاف فان كان شاهد عال بالصحيح الموافقة مع المناق مع الحيلة



ولو قالت علقني غير السورة قدم قوله مع البين ولو قامت بينة بعد دين فادعى
 النكاح فانكرت قدم قوله مع البين ولو كان قبله من نفسه ولو قال الصدق
 العدة قالت لا بخلافه فالاقرب بالتحالف وثبوت هو المثل ويحتمل تقديم
 قوله مع البين ولو كان ابواه في ملكه فالاصدقات بانك قالت لا في خط
 الاول فخالفا وان يرجع اليه المثل ويعق الاب باقران وميلانه من قوت الا
 يدعيه احدهما وعلى الثاني يثبت عليها ولا يثبت لها وميلانها واذا اختلفت
 الزوج والولي وكل موضع فتنافرا قول الزوج مع البين تقدم هنا وتوطى اليه
 الحاضر وكل موضع فتنافرا قولها مع البين صحته تكمل وتختلف لما لو ادعى الم
 الى الولي او الوكيل فان البين عليهما وعدته الزوجية كالزوجين الا ان بين
 الورقة على نفق فصل مورعهم انما على النوا العلم ولو دفع مساوي المهر فاد
 دفعه فيه قدم قوله مع البين ان ادعت بالنقصان بالهبة والاقبل بعبر بين
 بان تدعى انه نوى بالدفع الهبة لانه لو فراه لم يضره هبة وبميرى الزوج يدفع
 المهر الى النكاح مع البين وانما يشهد الامع والاحدما ويدفع الى عليهما مع زوال
 احدهما لا بدعونه وبالدفع الى الوكيل لا في البعت **الفصل الثالث** في الفسخ



والشأن وحده فصول **أ** لا مستحق القسم لكل من الزوجين من على صاحبه كما يجب
 على الرجل النسقة والاكساك وكذلك يجب على المرأة التكبير والاستماع وإزالة الشعر
 والقسم بين الزوجين من على الزوج حر كان أو عبدا مسلما كان أو كافرا عاقلا
 كان أو مجنونا غيبا كان أو عتقا أو سلبا أو تورا أو سلبا من المجنون فيطوف به على
 شأبه بالعدل وهو حق مشترك بين الزوجين لا يشترط ثبوت فلكل منهما اختيار
 في قبول المقاطع من صاحبه وقيل لا يجب القسم الا اذا اتبعتها بأصل الا لا لو كان
 نعمة واحدة وجب لها ليلة من أربع والثلاث فبعضها ابن شأ ولو كان له زوجان
 هذا اليان وله اليان ولو كان له ثلث فلهن ثلث من أربع ولو كان ابعا وجب لكل
 واحدة ليلة واحدة لا يحمل لما اخلاها الا مع العتد او العرا او ذنن او اذيت
 بعضهم فيما يخص الاذنة وعلى الثاني لو كان له نعمة واحدة لو يجب فتمة
 ولو كان أكثر فأن اعرض عنهم جاز وإن بات عند واحدة منهم ليلة لم يوفى الثاني
 مثلها واستحق المربية والمرقا والمخاض والنفس والخبرة ومن الممنوع او ظاهر
 لأن المراد الا من دون الوقاع وإنما يستحق الزوج بعد العلم سواء كانت شرع أو
 أنه مسلمة أو كاذبة ولا قيمة لمالك البعير ولكن مستوفى الدية ولا المتبع بها فلا

لنا شتره ان يعود الى الطلقة ولو ما فرت بعد برأته في المباح او المندوب
 فهو بائن ولو ما فرت بآذنه في غرضه وجب الفسا ولو كان في غرضها فلا
 فسا ولو كان مجنونا ونفق لم يحسن واجلا بنية الا اذا كان صبوتا وان لم
 يكن فافان في نية واحدة فحق الاخرى ما جرى في البين فبعضها ولو فارت
 من اذى المجنونة سقط حقها في النية والواجب **الفصل الثاني** في مكانه
 ونعانه لما المكان فانه يجب عليه ان يترك كل واحدة مترا بالقرارها ولا يجتمع
 بين ضررين فخير لا مع لغيره من او مع انفسا للمرافقة ولدان يدين على
 التاوير في الحق لكل واحدة ان يدين في دعوى واحدة ومعنى البعير ولو لم يقر
 بمنزلة كل ليلة عند واحدة كان اولى ولو استدعى واحدة فامتعت فهو بالشر لا فقة
 لها ولا فقة لان يعود الى طلقتها وهل له ان يباكر واحدة وبيت على الباقيات
 البعيا فيه نظرا في الخصيص **واما** النسيان فمما اذا قسم الليل واما النهار
 فطامته وقيل يجوز عند ما لا يظن عندها صبيغيا وهو مرقى ولو كان
 معاشه ليل الا لو قاد والحارس والبر اقيم بالنهار والليل لمعاش ولا يجوز
 ان يظن في ليلة على ضررها الا لم يادتها في جهتها وان استوعب الليلة فقل

لعدم اصالها حقا وبطلانها كما لو اراد احدها ان يملكها فذلك بانها بحاجة وغيره الكسب
 ان يكون هناك ليلته عند صاحبها ولو طال مكثه عند الضيف لا يخرج حتى مثل ذلك
 النوان من قوة الاخرى ولو لم يطول عصى ولا قضاء فان واقع الضيف فمعدا الى صاحب الليلة
 لم يقض الحجاج في حق الباقيات لا لغيره ولغيره في القصة والواجب في القصة المضايفة انما
 ولا يتم اقل من الليلة ولا يجرى تصفيه بالانقص العجز ولا يقدر ككثرة وصل من
 بالقصة او الاختيار حتى على الوجوب **الفصل الثاني** في التفاوت في
 اسباب ثلث **قول** الحرية المحررة ثلث القسم والامة الثلث فظهر ليلتان والامة ليلية
 ولو بات عند الحرية ليلتين واعتقت الامة اننا ليلتها اوقبله ساوت الحرية وكان لها
 ليلتان وان اعتقت بعد عام ليلتها اشرفت حقها ولم يرب عنها الاخرى اكثر
 ليلتها اشرفت الشوية ولو با بالامة فبات عندها ليلية ثم اعتقت قبل عام فباتا
 الحرية وان اعتقت بعد عام فباتا وجب للحر ليلتان ثم تسوى بعد ذلك على ليلية
 المعق بعضها ناسرة للحر او الامة او قسطا لثلاث **باب** الاسامه فالكاينة كالاساطة ليلية
 وللحر ليلتان والحر في الاسامه ومجدة كالعق وقتا وفي الحر الكاينة والامة
 السنة فالحر السنة ليلتان وكل واحد منهما ليلية فلو بات عند الحر ليلتين عند

الامة ليلية فاسلت الذب سارت المسئلة **الفصل الثاني** في تحديد الكاسح من دخل على
 كبريختها بايع وعلى ثمن خبثا مثل حق كانت اولة او كباية ان سرقناه
 ثم لا يقضي للباقيات هذه المدة بل يثبت القسم بعد ذلك ولو طلبت بعد
 البت ثلثا الزيادة لم يطل حقا ما اثلث ولو سرق اليه فباع في ليلية
 ابتداء من ثمنه او اقرع **الفصل الثاني** في الظلم والمضا ليلتين في القصة والقياس
 لمن اقل ليلتها فلو كان الثلث فبات عند اثنين عشر فبات عند الثالث عشر
 ولاه فان تفرجح الذهبه فان بات عشر ظلم الجديده بل يقضي حق الجديده
 ثبات لو بيع ثم ربح عند الثالث عشر ليلتان وعند الجديده ليلية فثبتت المدة
 عند الظلمه وثبتت المدة عند الجديده ثم يحبس الجديده في مسجد ثم يثبت ان
 القصة وكذا لو بات عند واحد نصف ليلية فالخرج طاهرات عند الاخرى
 نصف ليلية ثم خرج المصدي من مسجد ولو كان له اربع فشرت واحدة ثم رقت
 خمس عشر فبات عند اثنين ثم طاعت وجب بوقية الثلث خم عشرة والثالثة
 من اقيت عند الثالث عشر وعند الناسرة ليلية حقة او دار تحبث انفسه
 وكذا لو شررت واحدة فظلم واحدة واقام عند الاخرين ثلثين يوما ثم اراد القضا

فما عتاك انشور فانه مقسم للظواهر تلك اولنا شرة مويما حنة ادوار فصل المظلي
 حنة عشرين فصلة وحنة ادة وحنة الطبيعة ولوطون الاربعة بعد
 حنة ليلها انرا لا اسقط حنتها بعدوي فان ليجها اوبانت فري حنتها
 لاها كانت ولجة لها ولجلها ابريال مثالا فابها فالتدارك وبعيت
 المظلة فان حدة كاحا فضاها الا اذا كح جديدت اوله كن في كماله
 ها فبعدها القضاء وتجر المظلة ولوقم لك فغير ليل الاربعة فان امكنه
 استدعاها اليه وعاها والافضاها ولجبر قبل الفسة فاستدعو واحدة
 لمراسد عاها الماقيات فان استغ ولعد اسقط حنتها ولو وبت ليلها
 من فترتها فلذلك الراجح الامتناع فان قبل ليس للموهبة الامتناع ولا غيرها وليس
 البيت عند غير الموهبة والارادة ثوان كانت ليلها متصلة ليل الاربعة
 بات عنها اليقين والافوجوا لافصال نظرا في العدم لما فيه من تاخير لحيث
 وان وبت من الزوج كان لوضعها ان شاء منهن او ينزل عنهن ولو وبتنا
 لكل اول اسقط حنتها من الفهم سقطت ليلها وقصر الدوي الاول ولها ان رجع
 فيما تركت بالظن المستقبل الما حني حتى لو حجت في بعض اليك كان عليه الا

الها وبت حنتها من علم بالزوج لاس وقت ولوما وضعا عن ليلها شية
 لوصح المعاوضة لان العوض كون الرجل عنها وهو لا يقابل عوض فترتها اخذية
 ويتفق لانه لم يزل لها العوض ولا قيمة للصغير ولا لجنحة المطيعة ولا لثا
 بعضه لانه لا يفضي لمن ما فات **الفصل الخامس** في السفرين ولذا السفر حيا
 لم يكن لمن منعه ولولا السفر لجهن معه فذلك فان اول اخرج بعضه
 القرعة فان رجعت للحدة فهو له استحقاق غير ما قبل لا ولما ان يافر وحده
 حينئذ ولذا اعتد القرعة لم يقض للمواقي ولو استحب من غير قرعة ففني
 القضاء اشكال ولوما قرر للفصل ولذا قما من فاستحب واحدة ففني للمواقي
 فان كان بالقرعة لان سفر النقلة والتحويل لا يفتقر باحد من فاذ احضر واحد
 للمواقي بخلاف السفر العية ولوما فر بالقرعة فترى المقام في بعض المواضع ففني
 للماقيات ما اقام دون ايام الرجوع على اشكال ولوما فر على الاقامة يا ما فتر انما
 سفر اخر لم يكن عرق عليه اول لا فتر قضا ايام الاقامة دون ايام السفر ولو كان
 عرق عليه لم يقض ايام السفر على اشكال ولوما فر باثنتين عدل بينهما في السفر
 فان ظلم احدهما فافضى لها انما في السفر ولوما فر ان عطف احدهما في بعض الكا

بالقعة وغيرها فان ترويح في السفر خصا بسبع اوثلاث في السفر عدل بينهم
 ولو ترويح وحده نرا سخره فوجه لا يلزمه القضا للمخالفات ولو كان تحت
 وجبان قروح اخرين وما زاد واحد بها بالقعة لم يندرج تحتها من التخصيص في
 السفر بل يمنع العود في القصة للخصم لان السفر لا يدخل في القسم ثم يفتي في القصة
 ولو كان في وجبان في بلد فان قام عند واحدة عشر اقام عند الاخرى كذلك او اذا
 انقضت اليها او خصها عند وليست التسوية بين شري الألفاق والطارق المجر وان
 يكون يصح كل ليلة عند صاحبها وان باذن لها في حضور موت ابويها ولو رجعها
 عن عيادتها وعن الخروج عن منزله الايجب ويجب وليس للسكان امرين في منزل
 واحد بل ايضا اخر فان ظهر منه الاثر اوطا فان لا يوقها لصحتها من نفقة ومقتية
 وغيرهما امر الحاكم ان يكرها للجنب لغيره عليها فيطال الحاكم بما ينعى من حقها
 فان اراد السفر لها لم يمنعها لكن كانت حاكم ذلك اليد بالامانة وليس للموئعة امت
 من طلب حبها من القصة ولا منعها من سعادتها وبه لبعض من رها كالبر في دفع
 التكاح لو وضعت القصة او جنى **الفصل الثاني** في الشقاق وهو هذا الشقاق
 كان كذا منها في من وهو قد يكون في شقاق المارة فلا تظهر في شاقا منه للزوج بان يتر

وجهه او بغيره بحسب حاجته او تناقل وتدافع اذا دعاه او تغر عاداتها في اداها
 وعظها فان رجت والاخرى في النجس بان يجوز لظهور اليها في الفرش وقيل
 ان يقر لها في ايتها ولا يجوز لغيرها ح فان بحق الشوق والتمتع من خصها بالخطا
 باول مرة والقصر على ما يجرى الرجوع ولا يترج ولا يدمي ولو نكحت بالخطا في
 ولو منعها الرجوع شيئا من حقوقها فموتت بغيره ونكحها به والحاكم الراسخ
 ولها ترك بعض حقوقها من نفقة ومقتية وغيرها استقالة له وحيل للزوج في
 ولو رجعها عليه لم يحيل ولو منعها شيئا من حقوقها المستحقة او اعادها فبالت
 له الا للخلع وضع ولم يكن اكرها ولو كان النكاح بينهما ونكح الحاكم الشقاق
 بينهما نكحت حكما من اهل الزوج وحكما من اهل النكاح في امرها ويجوز نكحها
 وبالنكاح حكما لا اكرها فان اتفقا على الخلع فباع من غيرها ودة وان بايا
 استاذنا الزوج في الطلاق والمدة في البذل كان خلفا ولا يشهدك بالقعة
 ويلزم الحكم بالخلع وان كان احد الزوجين غائبا ولو شرط الحكمان شيئا في
 ان يكون سائقا ولا تنقض ويتطرق للحكمين العقل والحرية والذكورة والعلم
 ولغا تحقيق بشئ المارة بالنع من المساكنة فيما يليق بها والاستمتاع وبقسط نفقة

الانثى فان سقطت غير الحامع من الاستمتاع لعقل سقط بعض النفقة **المسألة الأولى**
 في الولادة ونساق الاولاد والكلام في الحضانة وفيه مذهب **١** في الولادة ويجب
 عندها السبب اذا انفاد الزوج بالمرأة فان عدم النشأ أو الزوج جازا الرجل انثى
 وان كانا اجانب مع عدم الأقارب والمخارم من الأقارب لول فاذ اؤضعت اسقطت
 غسل المولود والادان في اذنه اليمنى والافاقية في اليسرى وتحت كعباء المرأة وتجرى
 عليه السلام فان تعدد ما الغزاة فانه عذب فان تعدد من يرضعها لم يسل
 او تم وحلت به فاذا كان يوم السابع سقاه وكاه مستحيا وفضل الاما ما استعمل
 على عبودية الله تعالى فانهم يحل عليه السلام والامة عليهم السلام ولا يجمع
 بين عهد والى القائم ولا يمين مكينا ولا كفا ولا خالدا ولا ناكحا ولا خادنا ولا
 ضارا انه يحل له ويصدق بدينه من دعاء اوضعة ويكون الفانزع له يمين
 فيه ويثقب اذنه مستحيا ويحججه ويجوز له خيبر فان بلغ ولم ينفق وجبان خير منه
 والمكان واجب ونخل للموازي حقت فان لم ينفق يحنون وجبان يحنون وان
 طعن قالس ويحب المرأة ويجب ان يعوض من الذكر بك ومن الانثى باقى وقيل
 العقيقة واجبة ولا يكون الصدقة منها عابا ولا يقط استجابا بان لا يخلو

وغيره فيسقط ان يجمع شروط الاما من يتحصن الغالب بالرجل والورك فان لم
 يكن قابلا اعطيت الام تصدق ولو كانت ذمية اعطيت ثمنه ولو كانت
 ام الايا من يحق عياله لم يقط شيئا ولو لم يعققة ولد اسقط الولد
 بعد بلوغه ان يقع عرقه ويقط استجابا لوليات يوم السابع قبل الزوال
 لا بعد ويحب طغها ودعاء جماعة من المؤمنين الفقراء اقمه عشرة وكل
 ما كثر عددهم كان افضل ويجوز تقريظ اللحم ويكره للاجوب الاكل منها وكسر
 عظامها بل تسفل اعضا **المسألة الثانية** في الحواشي والاولاد بالابا ومطالبة
 ثلثه **٢** في اولاد الزوجات ما الدائم فليحق فيه الاولاد بالزوج بشرط
 ثلثه الا لول ويحق ستة اشهر من بين الوطى وعدم عتاقوا وضو مد الحبل
 عشرة اشهر وقيل تسعة ويجوز ان يولد له ولد من قبله من قبله من قبله من
 ستة اشهر من بين الوطى ولا كثر من ارض الحبل باقاة او بعيت له يحجز
 الحاة ثم ينفق عنه بغير لعان ومع اجتماع الشرايط لا يحن نفيه لهنه فخرها
 ولا لثيقته فان قام له ثقب لانا اللعان ولو وطئ زوجته ثم وطئها الزرع
 حوزا كان الولد لاصحاب الفرح لا يحن عنه الا باللعان فان الزاني لا ولد له

شابه الاب او الزاني في الصفات ولو وطئها غيره للشبهة افرج بينهما ولو لم يكن من
 نفع عليه ولو خلفت الزوج والرجل في الدخول او في ولادته فالقول قول
 الزوج مع البين ولو اعتدت من الطلاق ثلثت بولدها بين الفراق الى اقصى
 الحمل الحق بان لم يوطأ بعد او شبهة وان تزوجت بعد العدة فان استبدت
 اشهر من طلي الثاني فنوله وان كان لعشرة من طلي الاول ويحتمل القصة ولو كان
 اقل من ستة اشهر فنوله لان الحمل لا ينجب اقل الفراق اقل الحمل فيخفى عنها وكذا
 الاتاذا وطئها المشتري ولو اخل من ثاثة زوجا لم يجر الحاق الولد به وكذا لو
 بائنت فطقت واشترى لها ولو اتفقا على الدخول والى لادة لاقل مدة الحمل لزم الاب
 الاعتراض به فان نقاه لم ينفك الابا للعتان وكذا لو اختلفا في المدة وكل من ادعى ولده
 لم يقبل فيه عند ولا يجوز له نفى الولد لكان الغرض فان نقاه لم ينفك الابا للعتان
 وانما الموجب فان اجتمعت الشرايط الثلثة لم يحال له ان ينفك عنه لكن لو نقاه استغنى
 لعار على نفي **الطلب الثاني** في ولدها لو كانا في ملكه فكانت ببلدته
 اشهر فضا حدا وجب عليه الاعتراض فان نقاه اتفق من غير لعتان فان عتريه بعد ذلك
 الحق به فان عتريه بولدها لم ينفك عنه ولو وقع نفيه ولو وطئها الولي والاخر غيرهما لولا

المولى ولو وطئها المشتري فيها في طهر واحد وثلاث قد اتفق افرج بينهم فمن خرج له
 الحق به واخر محض البين من غير شبهة وقبته يوم سقط جنينا ولو ادعاه ولده
 لعقوبه واخره محض البين من القيد ولا يجوز نفى الولد لو وضع الغزل فان
 نقاه اتفق من غير لعتان ولو اختلفت نوال ووطئها كل واحد بعد اتفقا لها اليه
 من غير استبراء فالولد للاخير ان وضعت لسته اشهر من وطئه والا فللذي قبله
 ان كان لوطيه ستة اشهر والا فللأول عليه وهكذا ولو وطئها اخر فجررا بعد
 وطئ الاولى فالولد للمولى وان حصلت اما ان انه ليس منه لم يجر الحاقه ولا
 نفيه عنه ويصح ان يوصى له نفي ولا يؤثقه ميراث الاولاد وفيه اشكال وكذا
 في ملكه او تلك الوارث له ولو اثنى على فوطئها قبل نفي دية اشهر وعشرة
 الايام كره لبيع الولد وينبغي ان يزول له قطعا من ماله ويعتقه لان يكون قد عزل
 عنها او وطئها بعد المدة **الطلب الثالث** في ولاد الشبهة وطلي الشبهة كما نصحت
 الحاق النسب فلو طعن اجنبية نوجته او خادش فوطئها فالولد له فان كانت امه
 غيره عزم فيه الولد يوم سقط جنينا ولو تزوج امرأه ظنا خالية ونظنت موت زوجها
 او طلقته وان خلافت ردت على الاول بعد العدة من الثاني والا فلولد للظاني

ان جعلت الشرايط سواه استندت الى الحكم كما كبر او شهاده شهيد او اجازة من
 ولا نفقة لها على الزوج الاخير في عدة لانها لغرض بل على الاول لانها زوجة
الفصل الثاني في الرضاع افضل ما يرضع به الولد لبن امه ويشترط في الرضاع
 اللبن لان الولد لا يعيش بدون لبن والابخر عنه فانه لو ولدان كانت حليمة لا يرضع
 كان لاجازتها على الرضاع وان كانت حرة لم يرضع ولو كانت مملوكة كانت
 او ذميمة ومعاداة كانت لا رضاع ولدها او لا ولدها المطالبة باجره رضاعه
 فان لم يكن للولد ما كان وجب على الاب بذل الاجرة منه وله استيجارها سوا كانت
 شحالة او لا ولها ان ترضعه بنفسها او غيرها ولو كان للولد ما كان لها الاجر
 منه وعلى احقر من غيرها اذا طلب ما طلبه الغير فان طلبت فداة كان للاب
 ترضعه وقلوبه الخ غير فاسو كان ما طلبه الام اجرة المثل او قل او ازيد
 بل لو ترضعت الاجنبية بارضاعه فان ضيت الام بالتبرع فهو الحق والافلا
 وفي سقوط الحضنة لشكال ولوا دعي وجود مترعة واكثر صدق مع
 البين لا بد يرفع وجوب الاجرة عنه ونهاية الرضاع حولان ولا يجوز نقضه
 عن احد عشر شهرا ويجوز زلها او الزيادة على الحولين بغير واثين كالحبس

على الاب اجرة الشرايط من الحولين **الفصل الثالث في الحضنة** وهي ولاية وسلطنة على
 تربية الطفل فاذا افرق الزوجان قال كان الولد والعائشة تحت حضنة الاصل الى ان
 شاء منهنا ومن غيرها والنفقة ذكر كان او انثى وان كان صغيرا كانت الام بحسن
 المسئلة العاقلة احقر من الرضاع وعلى كل من كان ذكر او صغيرا لا بعد
 ذلك الحق باخذن وان كانت انثى او حق على الاقرب فالام احقر لها الى سبعين
 من حين الولادة وقبل الزرع وقبل الزرع وقبل الزرع قبل الزرع قبل الزرع
 الام فان تزوجت سقطت حضنتها عن الذكر والانثى وصير الاب ولي فان
 طلق غادته ولايتها ان كان بائنا والاعبد العدة فان مات فالام احقر
 بالذكر والانثى من كل احد وصيا كان او غير لما ان بلغا وكذا الام تحرق والى
 المملوك والكافر وان تزوجت لان بلغا فان اعقوب الاب اعلمه كالحمل لم ولو
 عند الابوان فالجد للاب والى فان هب فالاقرب على مراتب الارث والاخت
 الابوين او من الاب والى من الاخت من الام لما زاد الغرب واكثر الضيق وكذا
 لم الاب والى من ام الام والجد لاولى من الاخت لانها ام وبها وبها العز والحالة
 على الشكال ولو تعدد الف اوتون ارفع ولو كانت الام كافر او مملوكة فالاب المثل

فلا تنافي

او الحراوية ولا حفاة المحبوبة والا تريب عدم اشتراط عدم التهاون بها اذ انما الاول
 او غار به قبل حوالته الى العبد فان عارض حصة تحت الحفاة على المحبوبة
 كالطبل **الثقة للمالك** في الشك في ملكه بالثقة الكساح والقرابة والملاحة
 فيها فصول **الاول** في الكساح وفيه مطالب في الشرط انما يجب الثقة بالعهدة
 الدائمة مع التمكن من الامور بالثقة ولا لغير التمكن من غير ذلك وقت في اي موضع
 اراد فلو كانت قبلا من غير سخط فثقتها وكذا لو كانت له الا او غيرها
 او في مكان دون غيرها يجوز فيه الاستمتاع وهل يجب الثقة بالعهدة في طبعه
 المتوزع او بالتكليف منه استحالة فلو تنازع في المتوزع ضل عليه بنية الشئ على الا
 وعلى الثاني عليها اذ انما اليه بالتكليف ولو لم يدخل ومضى من استغنى
 الثقة فيها على الاول ولان كانت ساكنة الا لا شئ دون الثاني الا لا تكليف
 ولا مؤثر بحصول الطلب ولو كان غايها فان كانت قد مكنت لثقة الثقة
 وان غارت بل الدخول وقيل التمكن فخصت عند الحاكم وبذلك التمكن جليا
 شرطا او بسبب الثقة بالعهدة او بوصول او وكيل ولو علم فلم يبادر
 ولم ينفذ وكذا سقطت قد وصوله والزم بان ادخلت وعودت الى الطاعة

لم يجب الثقة حتى يعلم وينقض زمان يمكن الوصول اليها او وكيله ^{انتهى}
 سقطت الثقة فان غاب وملك عادت ثقة باعتمادها لوجوب التمكن
 هذا خلاف الاول ونحو الثقة للمالك والكتابة والاشارة اذا اطمأن لها
 ليلا وهذا ولو كانت صغيرة بحسب وطورها لم يجب الثقة وان كان
 الزوج صغيرا فان الاستمتاع بالصغيرة نادر ولا يجب له ولو كانت كبيرة والزوج
 صغيرا قبل لا ثقة والوجوب فيها الحق التمكن من طرفها ولو كانت مريضة
 او نفاذا او قرا او كان عظيم الذكرو ضعيفة عنه او كانت ضئيلة ومن
 قبل بغيره ولو ما وصفتها فانه يمنع من الوطو ويجب الثقة لظهور العلة وبها
 بما لو ادعت خروجه في مرضها افقرت الى شهادة اربع من النساء ولو ادعت كبر السن
 وضعت في امر النساء بالنظر اليها وقت الاجتماع ليقرر عليه الحاجة **الحاجة**
 قد الثقة وبه الثقة لمؤثقا فيه **فصل** الطعام ويجب من الحاجة ولا تنفذ ^{بقدر}
 وقيل من الحاجة والوضعية من الورع والمعروف يجب من البغوت البلد كما
 في العروق وخراسان والارز في جبرستان والقرية في الحجاز والذئ في اليمن فان لم
 يكن في الجوزان **ب** الادم ويجب فيه غالب ادم البلد حيث او قد اكل الزبيب

ينفذ

والنفس والنجس والخلل ويجب عليه في الاضجاع اللطم ولو كانت عادتها في ارض
الطم يجب ولو تبرزت بحسن من الادم فعليه العورة الا بالوطأ ان نأخذ
الادم والطعام وان لم نأكل **ح** نفقة الحادم ان كانت من اجل الاحتذاء
الاخذت نفقته ونفقة العادة يابست عادة الحادم في البلد جنتا وكما يشاء
قدرا ولو كانت الزوجة مستحقا الا ان كان لها استحقاق **د** الكسوة لها
وتحاضها ويجب في كسوتها اربع قطع قيس وسراويل وميعة وغسل او تمثال
ولا يجب السراويل في الحادة ويؤيد في الشتاء الحبة ويرجع في جبهه العادة
امثال المرأة فان كان اشائها معاد العظم او الكان يجب فلك كانت العادة لها
الا يريم دفعا اولى وقت ويجب فلك كانت من ذوات النخل ويجب زيادة على ما
البلديات في النخل نسبة حال اشائها **هـ** الغرض ويجب لها حبيبة العيش
والشاء فان كانت متحلة بالزينة والبساط ويجب ذلك لياقها **و** يجب
لها مخففة ولو جاوز في الشتاء ومضرة وميعة ويرجع في جبهه ذلك العادة
امثالها في البلد **ز** الله الخبز والشرب كل كوز وجرق وقدر وميزفر لما من
خب او حجير وخرق او صفة من عاداتها **ح** الله التطهيف وهو التط

والدمن ولا يجب الكحل والطيب ويجب المزيل للضنن وله منعها من القوم
والجسل وكل ذي الحجة كرهية ومن تناول النعم والاطعمة المرفضة **و** لا
يستحق عليه الدماء الا من ولا ابره الحجابة ولا ابره الحمام الا مع البرد
ولا يستحق للمأذمة الله التطهيف ويجب ما يزيل الوسخ كالصابون **ح** الكسوة
ويجب عليه ان يسكنها اذا يليق بها اما عبارة او اجارة او ملك **الطبيب**
الصابون في كيفية الاطاف اما الطعام فيجب عليه عليك الحب ومواسنة
الطن والخبز ولا يجب الدقيق ولا الخبز ولا الفتية فان عدل احدما للشي
من ذلك ايضا صاحبه جازوا الا فلا **واما** الادم فان افتقر المصالح كالحلم
وجب ولها ان تصرف بان تزيد في الادم من ثمن الطعام والعكر ومثلت
نفقة كل يومه في صحته وليس عليها الضبط الا ليل فان استتت لنا النهار
لرئس وكذا لو طلقها ولو شررت اشترى كل اشكال وليس له ان يكلفها
بالواكلة معه ولو منعها النفقة مع التمكن استقرت فان لم يحكم بها حكم
اول بيت دلفا **واما** الاحتدام فان كانت من اهله فتعبر بان يحدها بنفسه
او بجره بيتا جرها او بموكة لغيره بالاستيجار او الهارية او بشرى خاصة او غيرها

ان يبق على خادمها ان كان لها خادم ولا خيار لها ولا يجب اكس من خادم
واحد وان كانت بيت ابوها بخادمين واكثر للاكتساب الواحد والآخر
لحفظ المال ويجب عليه حفظ مالها ولا القيام فيه ولو اختارت
خادما واختار زوجها غيره او اختار ان يزوج الخادمة بنفسه وطلبت غيره
قدم لاختياره ومن لاعادة طلاقها بالخدمه يجوز لها مع الرض الحاجة ولا ابدال
خادمها المأثورة لرسبة وغيرها وان استخدمت بمثل بعض المدة او بعض المراج
وهي تاجر للبطانة وله اخراج ما يرضه منها سوى الواحدة اذ ليس عليه سكا من
بل له منع امورها واقاربها من الدخول اليها ومنعها من الخروج للزنا والوقالت
انا احده لثمنه ولو نفقت الخادم ليجب اجابها ولو تزوجت بالخدمه لم يكن لها
المطالبة بالاجرة ولا نفقة الخادم وانما الكسوف والغرض والادب الطمخ والتميز
فان الواجب دفع الامانة ولو تراضيا بالقيمة جاز وهل الواجب في الكسوف الانتع
او التملك اشكال انما الثاني فلو سلم اليها كسوف لمدة جرت العادة ببقائها
اليها فنفقت الانتع لم يجب المبدل وان قلنا الانتع واجب وكذا لو اقبلها
كسوف عليها القيمة ان قلنا الانتع ولو انقضت المدة والكسوف باقية استقر

ملكها وكان لها المطالبة بغيرها لما استقبل ولو قلنا بالانتع واجب وكذا
لو لبثت غيرها في المدة كان لها المطالبة بغيرها ولو طلعها قبل انقضاء المدة لثمنه
للكسوف كان لاستعادتها لابعدها ولو انقضت نصف المدة سلم لبيتها ان لا يشق
طلعتها الحق على التملك والتشريك واختصاصها وكذا لو ماتت ولو دفع اليها
طعاما للمدة فاكلت من غيره فانقضت المدة فمكس مكنته وكذا لو انقضت
فان طلعتها في الانتع واستعاد نفقة الباقي الايام الطالعين ولو نشر شرايتها
اورات هو اشرف الباقي وطالب بيع ما يرضه من الطعام والادب اما الكسوف فان
قلنا بالتملك فكذلك والا فلا ولو استاجر لها ثيابا بالثمنها فان اوجبا التملك
فما الانتع والا فلا ولو دخل واستمرت تاكل معه على العادة لم يكن لها مطالبة
بمكس مكنته والقول هو لم يسمع اليه في عدم الانتع او عدم المأكلة وان كان
في منزله على الكسوف وكذا الاستكمال في الغرض انما الذي يطبخ والتطيف فالواجب
الانتع وانما الكسوف فلا يجب فيه التملك بل الانتع واجب يجب لها ولو
كان من اهل البادية كما بيت شعر ياسب لها وطالب المطالب بمكس لا يباركها
غير المدعج في سكا ولو سكنت في منزلها ففي وجوب الاجرة نظر **المطلب الرابع**

في مسقطات النفقة وهو ما يقع ^١ المشقة فادانته سقطت نفقتها
 وكونها مسكناً الى ان يعود الى التكليف ويندرج تحت المشقة المنع من الوطء والانتفاع
 في قبل او بعد في ان وقت كان وفي اي مكان كان اذا لم يكن هناك عذر عقلى كالموت
 او مرض كالحجر والخراب وغيره في غير الواجب والانتفاع من الزفاف وغيره ولو
 سافرت لطاعة الله او في حق فان كان معها واجب النفقة وان لم يكن
 كان غير لازم فلا نفقة وان كان باذنه فالأقرب النفقة اما السافرة في حقها
 لباذنه فان النفقة يجب قطعاً وكذا الاعتكاف ولو ارسل للوطء لم يعين
 الزمان كالليل دون الباقي تحتل سقوط الجميع او نفاة بل فان المنع وكذا لو
 شرب الخمر بعض اليوم **وب** العبادات فلو صامت في حقها لم يسقط النفقة وان
 منعها ان كان رمضان او فصلاً او تحقيق شعبان اما لو كان غير محرم كالسفر
 الطاق والكفارة فالأقرب ان يمنعها الى ان يتحقق عليها ولو نذرت قبل
 او بعد باذنه فمأسيات فكم رمضان وان كان غير ذمة او كان مطلقاً كان للمنع
 فان طلقها قبل حصول العتق فالأقرب الوجوب وان عادت اليه بعد جديده
 ولو كان عبداً ومنعها لم يجب القضاء ولو كان الصوم نذراً كان له منعها كل موضع

قلنا ان ذلك المنع لو صامت فالأقرب سقوط النفقة ان منعت الوطء والا فلا
 وليس له منعها من الطلاق الواجب في اول الوقت ولا الحج الواجب في علمها **و**
 الصغر فلو تزوج صغيرة لم يجب النفقة ان شرط التكليف ولو دخل لا يغير شرطه **و**
 نعم لو اضاها ما يجب النفقة من حين الاضاه الى ان يموت احدهما والمريض مدين
 اذا كان الوطء غيرهما في الحال او فيما بعد ولا يؤمن الرجوع في قوله لا اضاها
 ولو انكر الغيرة بالوطء رجع الى العمل المذموم من الشقاء والرجال **و** الاحتداد
 وجب النفقة المطلقة رجلاً الا اذا جلت من الشبهة وانخرت عذراً
 الزوج وقلنا الاكسبة في الحال لا يجب النفقة على النكاح ولو قلنا لا **و**
 قلنا النفقة ولما الباتة فلا نفقة طلاقاً ولا سكنى الا مع العمل والنفق كالماله
 ان حصل بركة وان استدل بالخيارها او لا عليها قبل الدخول سقط جميع المهر
 الا في النفقة والعقبة وبعد لا يسقط المهر بل النفقة ان كانت حاشداً او
 او طاملاً على النكاح الا اذا قلنا النفقة للحمل وفراق اللعان كالباين ولو انفقت
 على الولد المنق باللعان لم تكذب منه ففي بيعها بالنفقة على الزوج **و** النكاح
 والمعتدة عن شبهة ان كانت تمسكح فلا نفقة لها على الزوج على النكاح وان كانت

خالية عن النكاح فلا نفقة لها على الزوج الا مع الحمل فيثبت النفقة ان قلنا
 ان الحمل يجب تحييل النفقة قبل الوضع بطلن الحمل فان ظهر فساد ما استتر
 ولو اخر الدفع ونصحت زمان علم فيه الحمل وجب القضاء الا اذا قلنا ان الحمل فانه
 يسقط حتى الزمان وفي المتوفى عننا زوجها مع الحمل وان كان الاثرية لا نفقة
 لها ولا اخرى يتوق من نصيب ولدها ولا يجب على الزوج الرقي اذا تزوج حرة اولى
 بشرطه لا الا ان يزوج الولد لا على الحر في المولود الرقيق وان قلنا ان الحمل وجبت
 عليه **النفقة** في الاختلاف الوارد في الاتفاق واكرهه فان كان غائبا
 فعليه البينة فان صدقت حلفت ويحكم لها وان كان حاضرا معها فكلدت
 على اكمال ولو كانت الزوجات واختلعا في النفقة الماضية فالعزير السيد
 ان صدق الزوج سقطت ولا حلفت وطالبها بالماضي فالحق لها لانها احتج
 حتى يتعلق بالنكاح في جميع البها كالابادة والنفقة ولو ادعت ان نفقة العسر
 فكذلكها فالقول قولها كما في الاصل ولو صدقها واكمل الدنيا فالقول قولها ان لم
 يثبت له اصل مال وكذا لو ادعى الاختار عن اصل النفقة ولو دفع الرشي نفقة لمدة ثم
 اسلم وعرجت العدة استرجع من حين الاسلام ولو اسلمت فيها استرجع ما بين الامانة

فان ادعت النفقة فمعه فمعه العين ولو ادعت الاذن في السفر فالحق فمعه فمعه
 مع العين وكذا لو اكره التمكن اما لو ادعى المتوفى فمعه العين ولو ثبت فادعت
 العدة الى الطلاق فمعه فمعه مع العين ولو ادعت انها من اهل الاصل او الاحتساب
 فيقبل الا بالينة ولو ادعت البائن لها اصل دفع اليها نفقة كل يوم في قوله فان
 الحمل والاستعبدت وفي الزمان كما يحيل اشكال ولو فقدت الطلاق والزنا وعرفت
 بالولد ضايع النفقة ولان لا عليها ان جعلنا النفقة للول ولو كان ينسب الولد ولا
 نفقة الا ان يعترف بعد اللعان ولو طلق لاسمها فادعت ان الطلاق
 بعد الوضع وكثر قولنا مع العين ويحكم عليه بالبينة ولها النفقة **المطلب**
الثاني في الاعارة لو عجز عن العزير بالفقير من طاهر على الغنى وانما هو
 العدم ولو قد رد المانع مع الغنى فلا نفقة والمقارن بالكلية لقادير المال ولو قلنا بالنفقة
 مع العزير قبل فتح العزير عن الادم والسكر او السكر او نفقة الخادم اشكال ولا نفقة بالعجز
 عن المهر ولا عن النفقة الماضية فانه ادعى نفقة فان لم ينفقها او نفقة لها
 وهذا النفق ان قلنا بفتح العزير فلاحية في الطلقات وانما نفقت بعد علم العقد
 انفسخ فاحذر او طلق فان اكره الاعارة فنفقة البينة باو باقر الزوج به ولا نفقة الا

انقضاء النعم ولو رضيت بالاعارة قبل لها الفسخ بعد ذلك كما لو لم ينسأ او لا
 كالعيب التكال وجو الفسخ المبررة وقد اختلفت في كون كانت صغيرة او مجنونة ولا
 المحقة لاختيار لها ولا لغيرها وتيقن المولى عليها والنفقة في ذمة الزوج ان سلمها
 اليه في كل وقت فاذا انبر وتعتك وطالبته ويجوزها ان كان المولى اخذها وان لم
 تطالبه كان للمولى مطالبة فلو كانت عاقلة كان لها الفسخ وان لم تنسأ الفسخ قال
 لها السيد ان اردت النفقة فافسخي النكاح والا فلا نفقة لك بخلاف المجنونة
 لانها لا تملك المطالبة بالفسخ وهذا كله اما تاتي لو قلنا بالخيار مع الاعسار
 وجوزد له المولى على الاعسار لو سقطت نفقتها بل تجوز ديا عليه والعبد اذا طلق
 رجعا فان نفقة لانه في كسبه او على مولاه او في رقبته كما لو لم يطلق ولا نفقة
 في البائن الا مع الحمل اطلقت النفقة للحائض ان قلنا للحمل فلا نفقة لان نفقة
 الاقارب لا تجب على العبد ولو اتفق نصفه فان نفقة في كسبه ان قلنا بالاكس في العبد
 والفاصل بينهم بينه وبين اولاده ولو ملك نصفه الحر ما لا وجب عليه نصف
 نفقة المهر ويضعفه المولى نصف نفقة المهر كذا يجب عليه نصف نفقة
 اقاربه ولو كان مسكنا مشوطا لم تجب نفقة ولده من زوجة عليه بل على امه

وبلغته نفقة ولده من امه وكذا المطلق اذا لم يجز ورضي ولو لم يجز
 بعض كانت نفقة في ما لا يقدر ما تجزى من على ولد من ذمته ولو كانت نفقة
 المشروطا من او مكاتبه فان نفقة تابعة للملكة ولو اضرع المولى بالنفقة اجبر
 الحاكم فان امتنع حبه ولو ظهر له على ما لا يباع فيها ولو غاب ولا مال له حاضرة بعث
 الحاكم من مطالبة فان نفقة له فسخ الزوجية ان قلنا بالفسخ مع الاعسار ولو كان له
 على زوجة دين حاز ان تقاضها فهو ما يؤمر ان كانت مومن ولا يجوز مع اعسارها
 لان قضا الذي يما افضل عن الغريم فان جئته جاز ونفقة الزوجة مستترة
 على نفقة الاقارب فان كان معسرا فافضل عن من يفيض في نفقة زوجة فان
 فضل شئ عن واجب النفقة لخاصة من الاقارب **مسألة الثالث** ونفقة
 الاقارب ومنه مطلبان **أ** من يجز النفقة عليه انما تجب النفقة على الاقارب
 وان علموا ولا ولد ولا ولد من نكاحه كما في اذ كره الاولاد ما كان المهر الملاحق
 للام وسواء كان الولد من النكاح او لم ينسأ ولا تجب على غيره من من هو على حاشية
 اللب وليسوا على خطبة كما لا يخفى والاخوات والاعمام والمعات والاعمال والاعمال
 والاولاد من علوة ولو اولاد كان زواجا على اي نعم يفتي فيها كمال الولد فيجب على

الوالدة نفقة ولان ذكر كان او اُنثى واولاد ابية واولاد سبته وان نزلوا على الوالد نفقة
 ابيه واحباده لابل اولاد وان علوا على المرأة نفقة اولادها الذكر والاولاد
 وان نزلوا او سبوا اولاد البنين والبنات ولا يحجب الوالد نفقة زوجته وابيه ولا
 ولده الصغير ولو انفقت الام ههنا والاب نوايل لم يكن لها الرجوع ونسبت
 في المتفق اليسار من غير فصل عن قوت من وبيع عبده وعقائه فيه ولا يبرمه
 التكسب نفقة نفسه وزوجته وهو يجب نفقة الاقارب ان كان وفي المتفق عليه
 الحاجة وهو الذي لا يملك ولا اقربا بشرط عدم القدرة على التكسب ولا شرط
 نقصان الحاجة ولا يلزم بل يجب النفقة على الصغير الكاهل في الاحكام
 الخارج من التكسب ولا يشترط الوفاة في الذين يلعب نفقة المسلم على الكافر
 وبالعكس ونسقط نفقة المملوك عن قريبه بل يجب مولاه وكذا لا يحجب المملوك
 نفقة قريبه الا على مولاه ولا يجب اعفان من يجب النفقة عليه وان كان ابنا
 ولا نفقة على زوجته ولا نفقة على اولاد ابية فانهم اخوة ويجب على اولاد ابية
 ولا نفقة لها بل الواجب قدر الكفاية من الاطعام والكسوة والسكنى وما يحتاج
 اليه من زيادة الكسوة في الشتاء لثوبه ونفقة ونوما ولا يجب نفقة الحامل الا

الزمانة ولا يفتنى هذه النفقة وان قلدها الحاكم ولا يستقر في الذمة
 اما الواسع الحاكم بالاستدانة عليه فبغيره او لمداخته فاستدان وجب
 القضاء ولو ادفع بالنفقة فاستدان من غير اذن الحاكم لم يرجع عليه وكذا لو تسق
 عن نفقة الزوجان اضا فاذان سقطت ولو اعطاه النفقة فهاكت في دين
 لم يسقط ثانيا ولو ادفع بالنفقة الجير الحاكم عليها فان اشعبه ولو كان لهما
 ظاهرا جازان ياخذ من ماله قدر النفقة وان بيع عقار ومعامه ولو كان المولد
 الصغير او الخجون مال لم يحبس على الاب نفقة بل يقر عليه من ماله وكذا الوصاية
 فاذ ادى على التكسب لم يقر الوالي به وسقطت عن الاب نفقة سواء الذكر والاُنثى في
 يجب على القادر على التكسب نفقة كما يجب على الغني على اكل **المملوك**
 في ترتيب الاقارب في النفقة وفيه عتبان **الان** في ترتيب المتفق ان كان
 للحاج اب ولم يورثه وجبت نفقة على الاب ولو فقد الاب فعلى الجد
 لا اب فان قُتِل او كان فقيرا فعلى اب الجد وهكذا فان قُتِل الأبجد
 او كان فقيرا فعلى الام ولو لم تكن او كانت فقيرة فعلى ابها وامها وان علوا
 الاقرب فالاقرب فان تناقروا اشتركوا في الاضاق فعلى ابوي الام النفقة

بالنسبة ولو كان معهما الم اب شارة يتم اما لو كان اب الاب معهما فان النفقة عليه
 وان علا ولو كان له اب وابن مولى ان كانت نفقته عليهما بالنسبة ولو لم يكن
 له اب كانت نفقته على ولده ولو كان له ابن وامه فالنفقة على الابن ولو كان
 له اب وحيد مولى كان نفقته على ابيه دون حبه ولو كان له امر وحيد
 من قبل الاب والام فالنفقة على الام دون الحبة ولو كان حبا لابي فالنفقة
 عليه دون الام ولو كان له اولاد مولى شارة في الاتفاق ان كانا
 ذكورا او اناثا ولو كانا ذكورا او اناثا احتمل التثريب اما بالسوية او على
 نسبة الميراث واختصاص الذكور ولو كان له اب مولى وغير مكنت فهذا
 سواء على اشكال ولو كان بعضهم غائبا لم يحاكم بالاختصاص له او بالقرعة
 بقدر نصيبه ولو كان له بنت وابن فالنفقة على البنت ولو كان له امرقت
 احتمل التثريب واختصاص البنت بالنفقة **المسألة الثانية** في ترتيب النفق عليهن
 ويبدأ المتفق بفسه فان فضل شيء صرفه نفقة زوجته فان فضل فللابن
 والاولاد فان فضل فللأجداد والاولاد ونكدا اذا فضل عن الاولاد تنقل
 الأجداد ولو كان له ابوان ومعهما اب مولى لهما شارة في وكذا لو كان له بنت

وابن وامه وابن ابوان وابن اولاد ابوان وولدان ولو لم يتنفع به
 احد منهم مع التثريب كغيره فان فضل من الغناء شيء الحق للزوجة
 ولو لم يبيع وبين من عدل الاول ولو تعددت الزوجات قدمت نفقاتهن على
 الاخرات فان فضل عنهن شيء صرفت اليه ولو كان له اقرارب اشده حاجة
 كالصغير مع الاب احتمل تقديم الصغير وتقديم الاقرب على الاعداد ولو كان له
 اب صغير مع ابين قدم الاب ثم للجد ثم للجد وبني ابين ثم للأجداد
 من الاب مع الاجداد من الام وولد الولد وان لم يولد مع الجد وان علا يشتركان
 والذكور والاناث في الاولاد من اكنان النسبة كما في الابوين والاحداد
الفصل الثالث في نفقة المراهقين وفيه مطلبان **الاول** في نفقة
 الرقيق يجب النفقة على مالكه الانسان من دين صغير او كبير يتنفع به وغيره
 بقدر الكفاية سواء كان الرقيق ذكرا او انثى قننا او مدينا او لم يلد في الماكول
 والملبوس والسكن ويبيع في غيره ذلك للعادة مما اليك امثال السيد من اهل بيته
 ويخبر في الاتفاق عليه من ماله او من كسبه ذكر كان او انثى فان اشغ اجبر
 الحاكم على الاتفاق او البيع فان لم يكن له مال وكان فاكس لغيره على التمسك

والانفاق منه او على البيع فان لم يرغب فيه لم يرغب به على الانفاق ولا تقدير
 للثقة بل قد الكفاية من طعام وادب وكسوة ومسكن ولو جعل الثقة في كسبه
 ولو كسبه لبيع على اتمام ولو ضرر عليه ضرورة يريها والمفاضل له ودرجته
 المملوك جاز فان كان الفاضل قد كفايته صرفه في الثقة والا اكله ولا يجوز
 ان يضر عليه ما يجب رعيه ولا ما لا يفضل معه فقد كفايته الا ان يعقوب
 بؤسته ولو عجز عن الانفاق على اولاد امرته النكاح فلن يجزى انفق عليها
 من بيت المال ولا يجب عقوبتها ولو كانت الكفاية بالتزويج وجب ولو بعد ذلك
 لجميع ففى البيع استكان ولو ملك النكاح بعبدا امانة وجب عليه الثقة
 عليها وكذا الواهب لو اوصى له بابه وابنه والسي لا يستعمل فيما يقدر عليه
 المملوك والمدامعة عليه ولما افاض الله الشريعة فله الامر بما في
 بعض الامانات ولا يكلفه الخدمة لئلا يهازل او ليعلم ان يجب مخارجه
 على ماله كما الارضاء **الطلب الثاني** في ثقة الذواب بحسب الثقة على اليها والمال
 اكل لحمها او لا وهو ان يتفق بما اولا بعد ما يحتاج اليه فان اخذت بالحر كسبه
 ولا اكلها ولو لم يتفق من الانفاق فان كانت مما يقع عليه الذكاة لبيع على علفها

او بيعها او ذكيتها فان لم يتفق باع الحاكم عليه صفاته فان لم يكره له ملك
 او كان بيع الذاب يقع بيع عليه ولو لم يقع عليه الذكاة لبيع على الانفاق او البيع
 وعلى بيع على الانفاق في غير المأكولة اللحم مما يقع عليه الذكاة للحمل او عليه
 او على الذكاة فالأقرب ان ياكل وكل حيوان ذى روح كالبيائم يجب عليه
 القيام في الحبل ودود الفرو ولو لم يجب ما يقع على مملوكه او على الحيوان ويعد
 مع غيره وجب الشراء منه فان شفع الغير من البيع كان له فهو ولذا اذا لم يجد
 غيره كما يجزى على الطعام لنفسه ولو كان للبيعة ولد وقع عليه من لبنها ما يكتفيه
 فان اخبر بغيره من علفه او عجب بان اخذ اللبن ولو كان اخذ اللبن بغيره الدابة
 بان يجوز ان يشتغل به لا يجزى ما علفها لبيعها لغيره اخذ ولو ملك ايضا له
 بكون له ترك زرعها ولو ملك زرعها او عجب ان يحتاج الى السواكن لم تركه لانه ضئيل
 ولا يجزى على سقيه لانه من تربيته المال فلا يجب على الانسان قتل الما لا يجب
 قتل **كتاب الفراق** وفيه ابواب **الباب الاول** في الطلاق
 وفيه مقاصد **القول** في ان كانه وفيه فصل **القول** في الطلاق ويترط فيه امور اربعة
القول في البيع فلا يقع طلاق العتيق وان كان ميرا ولو لم يقع عتق الا على رعايته

ضعيفة ولو طلق وليه لم يصح نعم لو بلغ قال هذا العقل صح طلاق وليه عنه
 ولو سبق الطلاق لم يعتمد **ب** العقل فلا يصح طلاق المجنون المطلق ولا
 السكران ولا المغمى عليه بغير اذن شرعي قبل ولو كان المجنون يفتق
 وقت فطلاق فيه صح ويطلق عنه الولي فان لم يكن له ولي طلق عنه
 السلطان ولا يطلق الولي ولا السلطان عن السكران ولا النائم وان
 طال نومه ولا المغمى عليه ولا من يحرق المجنون اذ واراه نعم لو امتنع من
 الطلاق وقت افاقة مع مصلحته الطلاق حتى الطلاق عنه اشكال **الاشكال**
 الاختلاف فلا يقع طلاق المكره ومن يوقعه القادر المظنون ضل ما يوقعه
 لو لم يفعل مطلوبه بما يقتضيه في نفسه او من يجبر مجبري نفسه كالاب والولد
 وشبههما من جرح او شتم او ضرب او اخذ مال وان قل وغير ذلك وبخلاف
 بحسب اختلاف المكذبين في افعال الاهانة وعدمها ولا اكراه مع الشر الرب
 والاكراه يمنع سائر الصفات الاسلام الحرفي ولو ظهرت دالة التحيان صح
 طلاقه بان مخالف المكره مثل ان يامر بطلقه فيطلق اثنان او يطلق بنته
 فيطلق غيرها اولى مع غيرها او يطلق احدى الزوجتين لا يعينها فطلاق معينة

او امر بالكتابة فان بالصرح ولو زلزال القولية بان يقصد بقوله امت طلاق
 اى من وثائق او يفتق بغير طلاق يفتق او بالمشقة مع صل بالثورة واعتباره
 بانه لو يدعى بالاكراه لا يقع **الاشكال** القصد فلا يقع طلاق السام والمغافل والغافل
 وتلك الشبهة وان غفل بالصرح ومن بين لسانه من غير قصد ولو كان اسلمها طلقا
 فقال باطلاق او امت طلاق وصدا الانشاء وقع والا فلا ولو كان اسمها طلقا
 فقال باطلاق او امت طلاق فادعى انه القصد لسانه قبل ولو نسي ان له زوجة
 فقال زوجتي طالق لم يقع وبطلان طاهر في عدم القصد لو ادعاه وان تأخر
 ما لم يتخبر ج العدة ودين يفتق باطلاق ولو قال لم يعتبه امت طالق لفظه
 اختار زوجة الغير لم يقع وبطلان طلاق ولو قال زوجتي طالق بغير حنق
 وظهور ان وكيله زوجة لم يقع وبطلان طلاق لا يعجز عن الصيغة وهو لا يفهمها فتن
 بما لم يقع وكما يصح بقاء مباشرة بجمع التوكيد في الغايب اجماعا والمخاض على
 لبي ولو كان في طلاق نفسها صح على لبي ولو قال لطلق نفسك فلا يطلق
 واحدة او بالسكر صح ولعدة على **الفصل الثاني** في المحل وحي الزوجة
 وطاهره بغيرها فان **الفصل** الغاية وان كان كبر العقد دلتا والمعين على لبي

وأنه

مدين

على الزوجية ولا يقع الطلاق بالمتنع بما ولا الموطوع بالشبهة ولا المبرور ولا
بالعليل ولو طلق الأجنبية لم يصح وإن علقته بالزوج ويصح سواه عنها أو أطلق
مثل كل من ارتفع جرحها ثم طلقها ولما التقين فإن يقول فلانة طالق أو هكذا
وغير ذلك من غير أو زوجي وليس له سواها ولو تعددت ونوى واحدة وقع
والأفلاحي رأى ويقبل قصدين ولو طلق واحدة غير معينة لاثبت ولا لفظاً
قبل بطل وقيل بفتح ويعين للطلاق من شاء وهو أقوى فإن كان قبله أرفع
ولو قال كـ طالق أو هكذا وهذا قيل طلقت الثالثة ويعين
كـ من الأولى والثانية وهو أقوى أن قصد العطف على أحدهما ولو قصد
على الثانية عين الأولى أو الثانية والثالثة ولو مات قبل التعيين أرفع
ويكون رفقان مع المتهمة على القولين وعلى ما اخترناه لأبد من ثالثة
ولو قال للزوجة والأجنبية أحكما طالق وقال أدركت الأجنبية
قبل ولو قال سعدى طالق واشترافه قيل لا يقبل لو ادعى صدأه جنية
ولو قال لأجنبية أنت طالق لثقت لفارق زوجته لو طلق زوجته لأنه
قصد الخطأ ولو قال يا زينة قالت سعدى إليك قال أنت طالق فإن

عرفت العاصدي ونافعا بالخطأ طلقت وإن نوى زيب طلقت غيره
ولو طلقها زيب وقصد الخيبة فالأقرب بطلانها لأنه قصد الخيبة لظننها
زيب فلم يطق وإن نوى زيب لعدم توجه الخطأ إليها ولما البقاء على الزوجية
فإن لا يكون مطلقاً سواء كان الطلاق دجياً أو بائناً ولا مفسوخة الكلاخ
بردة أو عيباً أو مانعاً أو رضاعاً أو طلع مع الظهار والامتناع
بوجوب تحريم لا لفظاً **فروغ** على القول بالحقبة مع عدم التعيين
إذا طلق غير معينة حرماً على جميع ما حتى يعين ويطلب به ويفرق حتى يعين
ولا فرق بين البائين والرجعي **ب** ولو قال هذه التي طلقتها تعينت للطلاق
ولو قال كـ هذا التي لم اطلقها تعينت الأخرى إن كانت واحدة من محرمين
فإن الباقين **ج** ولو قال طلقت هذه بل هذه طلقت الأولى دون الثانية لأن
الأولى إذا عين الطلاق فيها اليمين ما يقع على الثانية **د** هذا التعيين
تعين اختياراً فلا يفتقر إلى القرعة بل إنه إن عين من شاء **هـ** هل يقع المأخذ
بالعينة من حين الإيقاع أو حين التعيين الأقرب الثاني فوجب العدة من حين
التعيين **و** لو طلق أحدهما وقتما يقع الطلاق باللفظ كان تعييناً وإطلاقاً

بالتعين لم يورث الوطى والآخر يستحق ووطيهما معا واما ج من شاء منهما
 يجب عليه التعيين على الفور ويعصى بالتأخير ولو ماتت احدهما لم يعين الاخرى
 للطلاق وله تعيين من شافان عين الميتة فلا ميراث ان قلنا ان الطلاق يقع من
 وفور ولو ماتت معا كان له تعيين من شاء وليس لورثة الاخرى مزارعة ولا
 تكذيبه ويرثها معا ان قلنا يورث الطلاق بالتعين ولو ماتت قبلها او
 بعد فالاخرى انه لا تعين للوارث ولا قرعة بل توصف ^{بالحال} الحصة حتى يصطقل
 ولو ماتت واحدة قبله وواحدة بعده فان قال الوارث ان الاولى هي المطلقة
 والثانية زوجة وورثت الثانية ولم يرث من الاولى كذا قرعنا بغيره ولو
 عكس وقت ميراثه من الاولى وميراث الثانية حتى يصطقل الورثة جميعهم
 ولو كان له اربع فزال زوجي طالق لم تطلق الجميع بل واحدة كما لو قال لاجد
 يكون طالق او واحدة تنكح طالق ^ح لوطاق واحدة معينة ثم انككت عليه
 منع منها وطربا بالبيان وثيق عليهما الى ان يبين فان عين واحدة للطلاق
 او الكساح لزم وطرا العلة كوكذبه ولو له هذه فطلقتا معا لا ذرافطان كذا
 ويرجع عنه فلم يقبل بوجه ومثيل اقرا في الثانية ولو قال هذه لاهله او هذه

ابش

الملك لا يورث الوطى والآخر يستحق ووطيهما معا
 هذه او هذا من سائر

الملك لا يورث الوطى

طلقت الاولى واحدى الاخرتين ولو قال هذه او هذه بل هذه او هذه طلقت
 واحدة من الاولين وواحدة من الاخرين وطوبى بالبيان منها وهل يكون
 الوطى بيا فاشكال اقرب ذلك وعلى عدم الوعيت في الوطى ضد وطنها
 حرما ان لم تكن ذات عدة او كانت قد خرجت وعليه للمهر وقت من بين
 الوطى ولو ماتت قبله وقت صيب من كل منهما لم يطالب بالبيان فان
 وصدة ودية الاخرى دفوا الموقوف وان كذب يوم قدم فله مع اليدين لاصلا
 بقاء الكساح فان كل جلهما وسقط ميراثه عنهما معا ولو ماتت القرعة خاصة
 ففي الرجوع الى بيان الوارث اشكال والاقرع القرعة ويحتمل الانهاف حتى
 تسقط **القسم الثاني** في الشرط الخاص وهو ان ^٦ الظاهر من خصوص النقا
 وهو شرط في المدخول بها الحامل الحاضر زوجها او من يتكبره من الغايب قبل مندة
 يعلم استقامتها من القر الذي وطئها به فلو طلق الحاضر او المتأخر قبل الدخول
 او مع الحمل او مع الغيبة مدة يعلم استقامتها من القر الذي وطئها به الى اخرجه وقد
 فتم الغيبة بشرط اخر من ثلثة ولو طلق احد ههنا بعد الدخول وعلم بل
 ونحوه او من قبله لم يكن باطلا وكان باطلا لو كان يعلم بذلك ولم يعلم ولو خرج مسافرا

في ظهوره بغير بيان فيه صحيح طلاقها وان صادقت الحيز ولا يشترط الانقضاء
 حيث لا لقة الخسر ولو كان حاضر ولا يميل اليها بحيث يعلم حجبها فكأنما
الاستبراء فلو طلق في ظهرها فانه لم يصح الا ان يكون يادته او لم يتابع
 الحيز او صلا او متزوجة قد مضى على ذلك لم ينعقد ما عدا ذلك فان طلاق
 المتزوجة قبل ثلثة اشهر من حين الوطء لم يقع فاذا حاضرت بعد الوطء صح طلاقها
 اذا طهرت **الثالث** في الطلاق العتيقة وفي شرطها **الام** **الصحیح** وهو قوله انت
 او هذه او فلانة او زوجي طالق ولو قال انت طالق او الطلاق او من الطلاقات
 او طلقته على راي او طلق فلانة على راي لم يقع ولو قيل طلق فلانة فقال
 نعم قيل يقع ولو قال كل مرة قبل طالق وقع وفي النكاح انكاح ولا يقع بالكتاب
 جتمع وان نوى بها الطلاق كقوله انت خلتى او برية لوجبت على غايتها **الطلاق**
 باهلك او بائن او حرام او بئس او بئس او اعتدي وان نوى به على راي او جبرها
 وقصد الطلاق فلتخارت منه طلاقا على راي ولا يقع الا بالعربية مع التذكير
 ولا يقع بالاشارة الامع الغرض من النطق بالاشارة وفي رواية يلقى الفتح عليها
 ولا الكتاب ولو كان غائبا على راي ولو عجز عن النطق فكيف بنوى صح **القيود**

فلو علمت على شرط او صفة لم يقع كقوله انت طالق ان فعلت الدار والذات
 راس السهم او ان شئت وان قالت شئت ولو فتح ان وقع في الحال ولو قال انت
 طالق ان رضی فلان فان صدق العزم صح وان صدق الشك لم يطل ولو قال انت
 طالق لان ان كان الطلاق يقع بك فان جبرها لم يقع وان كانت طلقا
 وان علم طهرها وقع ولو قال انت طالق لان يثانيد لم يصح وكذا لو قال انت **الطلاق**
ج عدم التعقيب بالطل ولو قال للطاهر المذخور بها انت طالق للمبدقة لا تحسب
 البطل لان البهي لا يقع ويغير البر بمقتضى قوله انت طالق نصف طلقه او ربع
 طلقه لم يصح وكذا لو قال نصف طلقين اما لو قال نصف طلقه او ثلثا او اربعة
 طلقه فالأقرب الوقوع ولو قال انت طالق فميت ذلك وسدس طلقه وقعت
 طلقته ولو قال نصف طلقته وثلث طلقته وسدس طلقته لم يقع شيء ولو قال
 انت طالق ثم قال ردت ان قول طاهر قبلت طاهر ودين في الباطن **خمس**
 ولو قال انت طالق قبل طلقته او بعدها او نكحها لم يقع وان كان مائة يوما
 الوقوع لو قال مع طلقته او بعد ما او قبلها دون قبلها طلقته او بعد طلقته
 ولو قال انت طالق ثلث او اثنتي عشرة قبل طلقه لم يقع واحدة والخمسة عشرة

ما يعتقده ولو قال انت طالق ثلاث الاشياء صحيحة واحدة وعطل الاستثناء وكذا
لو قال طلعت الاطلسه ولو قال انت طالق عيط طالق فان قصد الرجعة صح
معافاة تكرار الطلاق رجعة وان قصد المنقضى لزوم الطلاق ولو قال اني
طالق ثم قال اردت بمن قبل ان كانتا زوجتين ولو قال يبي طالق بل عرق
طلعت اجمعاً على اشكاله فيما من شرط النطق بالصيغة وكذا لو قال
لا بيع او عتق يمين اربع طلقات ولو قال انت طالق اعدل طلاق او
احسن او اوجه او احسنه او اوجهه او بلا منكرة او بلا الدنيا او بطول او عريضة
او صغر او وقع لم يضر الصما **ف** انما الطلاق في المحل فلو قال يداك
طالق او يعلبك او يداك او يعلبك او يعلبك او يعلبك او يعلبك او يعلبك او
انما طالق لم يقع **هـ** الاشياء فلو قصد تخيل لم يقع ويصدق في قوله
لو قصد **الفصل الثاني** في الاشهاد وهو كمن في الطلاق ويشترط فيه سماع
شاهدين ذكرين عدلين النطق بالصيغة ولو طلق ولو شهد ثم شهد به لغيره
وقد لا يقع وقوع حين الاشهاد ان قصد الاشياء ولو لم يفظه والا فلا يكره
سماها وان لم يسمعها بالشهادة ولا يقبل شهادة الفاسق وان تعدد ولا يلزم

الى عدل ولو شهد فاسقان ثم تابا سمعت بهما ان انتم اليها في السماع عدل
والا فلا يلزم من اجتماعهما حال التلفظ فلو قال يا عيسى اعدل يا عيسى
تخبروا الاخر لم يقع ولو قال يا عيسى اعدل يا عيسى اعدل يا عيسى اعدل
ولو شهد في الثاني الاخير بطل ولو شهد بالآخر لم يشترط الاجتماع ولو شهد
احدهما بالاشهاد والاخر بالقرار لم يقبل فلا يشترط اجتماعهما في الاداء
بل في التحمل للاشهاد ولا يقبل شهادة النساء وان انضمن الى الرجال فلو شهد
من ظاهرا العدل او وقع وان كانا في الباطن فاسقين واحدهما وحلت عليها
على اشكال اما لو كانا ظاهرا على فقههما فالوجه البطلان ولو كان احدهما
الزوج ففي صحته ايضاح الوكيل اشكال فان قلنا به لم يثبت **المقتضا**
في اتمام الطلاق ومن اما وليج كطلاق المولى والمظاهر فانه يجب عليهما
اما الطلاق او الفقة واحدهما او فقهه كان وليها ولم يسمع به في حاله
الشقاق اذا لم يكن الاتفاق ولما مكروه في حالة الشك في الاطلاق وما يشا
صحة كطلاق الحائض والموطوءة في مدة الاستبراء وايضا الطلاق لما بدعي
او شرعي فالاول طلاق الحائض والمقتضى مع الدعوى والمحصن وعدم الحسد

والموطنة في طهر المواقفة اذا كانت غير نائمة ولا صغيرة ولا حاسل والطلاق
ثلاث اكل باطل الا الاخير فانه يقع ولادة وانما الشرعي فاما طلاق عدة او
طلاق سنة فالاول ينطبق فيه الجوع في العدة والمواقفة وجوز ان يطلق
على الشرايط ثم يرجع في العدة ويواقع ثم يطلقها في غير طهر المواقفة ثم
يرجعها في العدة ويوطاها ثم يطلقها في طهر آخر فحشو وعليك حتى تنكح غيره
فانما فارقته ثم عادت اليه فمكرك الاول ثم تزوجت بالمحل ففارقته وعادت
الى الاول فضع كما تقدم حرمت عليه ابدا في التاسعة ولما طلاق السنة ^{طالبت} فان
على الشرايط تركها حتى يخرج من العدة ويعد عليها ثانيا عتدا جديدا بمصر
جديد فوطاها ثم يطلقها في طهر آخر وتركها حتى يخرج العدة تركها وجبها
بعقد جديد فوطاها ثم يطلقها في طهر آخر فحشو وعليك حتى تنكح غيره ولا يهد
عدتها آخرها في الثالثة ولا غير هذه مؤيدا وقد راد بطلاق السنة ما قبل
البدعي وهو الشرعي فيكون انعم ولو رجع في العدة وطلق قبل المواقفة حشو ولم
يكن طلاق عدة ولا طلاق سنة والبعض الآخر وكذا لو تزوجها وطلقها ^{طالبت} في السنة
ولو طلق الحاسل ولجبعها اجاز ان يوطاها ويطلقها ثانيا للعدة لاجاز في السنة

فان كان رجعا بعد طلاق العدة ثم طلقها ثانيا للعدة حرمت بدون
الحلل ولو طلق الحامل ثم رجعا فان واطها وطلقها في طهر آخر صحيح لاجاز وان
طلقها في طهر آخر من غير موافقة فاصح الروايتين الوقوع فان رجعا وطلقها ثانيا
في طهر آخر حرمت عليه ولم يكن طلاق عدة ولا سنة بالبعض وكذا الوقوع
الطلاق قبل المواقفة في الطهر الاول بعد طلاق حرقه على اقوى الروايتين لكن
الاولى تفريق الطلاق اما بان او يجوز فالاولى ما لا رجعة فيه للزوج الا
والا فلا يثبت الطلاق اما بان او يجوز فالاولى ما لا رجعة فيه للزوج الا
صعبت مستأنفة وهو سنة فانه ^{طالبت} طلاق غير المدخول بها في قبل او بدعي
موجب للعزل **باب** الياسة وهي من بلغت خمسين سنة على ما تقدم ولاق حبل
بما ^{طالبت} من لم يبلغ المحض وهي من لم توفد سبع سنين وان دعيها ^{طالبت} الحلفت سأل
ترجع البذل فان رجعت في العدة انقلب حيا يعني ان للزوج الرجوع في البضع قبل
يتبعه وجوب الافاق وتحريم الرقعة والاختيار اقرب ذلك طلقا وفي النفقة
مع العلم ^{طالبت} المبادر انما الرجوع في البذل فان رجعت في العدة انقلب رجعا كالحكمة
في المطلقة ثلثا بينها حيا وان الثاني ما للزوج فيه رجعة سواء لرجع او لا

كل ما عدا الاقام السنة وكل امرأة استسكت الطلاق ثلاثا بين رجوعها وحسن
 حتى تنكح زوجا غيره الطلاق سواء كانت مدخولا بها او لا وسواء كانت الرجعة بعقد
 مسانعة او لا ولو نكحت في ايقاع الطلاق لم يلزمه ايقاعه وكان النكاح باقيا ولو
 نكحت في عدل من النكاحين وهو الاهل ولو طلق العائش لم يكن له التراجع
 بالترعية ولا بالاحت لا بعد حتى سنة لاحتمال الحمل ولو علم الحائض انها عدت
 ولو حضر وحصل ثم ادعى الطلاق لم يقبل دعواه ولا يثبت ولو ادعى الوالد
المقتضى في الواحدة وفيه فصول ١ في طلاق المريض وهو
 مكروه ويتوالتان في العدة الرجعية ونفيه في البائن ان مات في مرضه
 للسنة ما لم يزوج وفي الامة والكافرة انكحالا اذا اعتقت او سلمت فلا
 ميراث مع اللعان والفسخ للردة او بتجدد النحر او الموت المستند اليها رضاع
 وفي المستند اليه كاللوط نظر وفي الغيب انكحالا ان كان مريضه ولو اسلم
 وسلم فاختار له ربعا لورثته الباقى ولو اقره مريضا بالطلاق نكاح في الصحة لم
 يقبل بالنسبة اليها ولو ادعت الطلاق في المرض وادعى الوالد في الصحة
 قدم قوله مع البين ولو ادعت المطلقة ثم ماتت في السنة بعد عودها الى
 الدار

هو الاقرب لذات **المقتضى** في الرجعة ويصح لفظا مثل رجعت في انكحاله
 الطلاق وفصلها كالوطء والتقبل والمهرين ومن لا خير في الاشارة اذا قلنا
 باخذ القناع من راسها ويشترط في الوطء والقيل واللمس بشهوة صدور عن قصد
 وطعن باقيا او طعن في غير المطلقة لم يحصل الرجعة ولا بد من التحريم عن الشرع
 فلو قال رجعت ان شئت لم يقع وان قال شئت ويحبب الاشهاد وليس بشرطا
 لكن لو ادعى بعد العدة وهو معها فاقبلا لم يقبل دعواه الا باليقين ولو رجع بعد القتل
 فانكرت الدعوى قبله فوطئها مع البين ولو ادعت انقضاء العدة بالحيف مع الاحتياط
 وانكرت صدقت مع البين ولو ادعت بالاشهر فان تقفعا على وقت الايقاع رجح
 الحساب فان اختلفا فيه بان تقول طلقت في رمضان ويذكر هو في قول فتد
 قول الزوج مع البين ولو ادعى الزوج الانقضاء قدم قوله مع البين ولو انكر
 حاد لا فافقت الوضع صدقت ولو تكلف لها الحصار ولو ادعت الانقضاء
 بوضعها ميتا او تيمنا فافقت او كما ما صدقت مع البين ولو ادعت الحمل فافقت
 فاحضرت ولذا فانكره لا دفعا له قدم قوله لا مسكان البيت هنا ولو ادعت التقاضي
 فادعى الرجعة قبله قدم قوله مع البين ولو رجع فادعت بعد الرجعة انقضأ

فلما قدم قوله مع اليقين لاصالة صحة الرجعة ولو كذبها سوأها في تصديقها
 على وقوع الرجعة في العدة ولو ادعى خبرها قبل الرجعة لم يقبل منه ولا بين
 على الزوج لتعلق الكساح بالزوجين على اشكال ولو انكثرت بعد الطلاق فالتباعد
 من الرجعة اشكال يشاسكون الرجعية زوجة ومن عدم صحة الاستبراء
 فكذا الرجعة فان جئت جمع في العدة ان شاء وكذا الاشكال لو طلق
 الذمية والاقر بجلد الرجوع ولو منعها الرجعة اقر له الى اخره بعد طلاقه
 ولا يشترط علم الزوجة في الرجعة ولا رضاها فاولو قلم وتزوجت بعد ذلك
 ردت اليه وان حل الثاني بعد العدة ولا يكون الثاني حق بها ولو لم يكن
 بية حلقت الثاني على عدم علمه بالتباعد فان كل حلقت الاول فعدت اليه
 ولو صدقة الثاني والمرة ردت اليه ولو صدقة الثاني خاصة قبل فحبه
 وتخلعت عن نفق العلم ولا تزد الى الاول وانفسخ كاحها من الثاني باقرار
 فتبعت لها نصف المهر ومع الدخول للجميع ولو ادعى الرجعة عليها فلا فان صدقة
 لم يقبل على الثاني وفي الرجوع بالمهر اشكال يشاسكون انما اقرت ومن اها فوشت
 ولك كذبته خلقت ان قلنا بالعدم والافلا فان كلت خلقت الزوج وغيره فاذا

زال الكساح الثاني بحب عليها تسليم نفسها الى الاول وتعيد المهر **ووقع** الوافرة
 بالرجعة في العدة قبل قوله لا بد لك الرجعة حينئذ **ب** لو قال رجعتك
 للعبه او الهانة فان قرأ في كساحها او امينها في الكساح فرجعتها اليه صح
 ولو قال كنت احبها قبل كساحها او امينها فرجعتها لم يصح الرجعة لانه لم يرددها الى
 الكساح **ج** لو قال رجعتك جمع وان لم يقل الى الكساح **د** لو خبرت بانقضاء العدة
 فراجع ثم كذبت نفسها في اجارها حقت الرجعة **هـ** صرح الرجعة رجعت ورجعت
 ورجعت ولا اقرب في رد ذلك الى الكساح ولم تكن الصفة مع الية وفي التزويج
 اشكال وكذا العدة للحل ورجعت العزير **و** ادعى الرجعة في وقت امكان
 انشاها قدم قوله مع احتمال تقديم قولها في لا يجعل اقرار انشاء ولو انكرت
 الرجعة ثم صدقت بحكم بالرجعة وان كان في اكلها اقرار بالحق لا يباحث
 حق الزوج ثم اقرت ورجعت حاسبه ولو اقرت بغير رضاع او نسب لم يكن لها
 الرجوع ولو نعت لها لترضى بعقد الكساح فرجعت فلا فرق في القول لحق
 الزوج **الفصل في طلاق الحمل والظفر في امواته** **أ** من يقع به القليل
 وهو كل امرأ طلقته ان كانت حرة وطلقين ان كانت امه ممن يحل على

الزوج الصحيح اليها بعد التحليل فلو تزوجت من طلقته ثلثا للعدة لم يحل وإذا
 طلقته مرة أو مرتين ثم تزوجت من الخدم روايان آخرهما ذلك فلو تزوجت بعد
 طلاقه ثم رجعت إلى الأول بقيت على ثلث مستأفات وطلعت حكم السابقة وإذا طلقته
 للمرة ثلثا رجعت على الزوج حتى تنكح غيره والامة تحرم بطلاقين ولا اعتبار
 بالزوج في عدد الطلاق ولو رجع الامة أو تزوجها بعد طلاقه وبعد عتقها
 بقيت معه على واحدة ولو سبق العتق الطلاق حرمت بعد ذلك **بالحلل** ويشترط
 فيه أربعة **١** البائع فلا اعتبار بطل العتق وإن كان مرفوعا على التكال **٢** الزوج
 فلا حتى تغيب الشقة ولا يشترط الإزالة بل لو أكملت **٣** استناد الزوج إلى العقد
 الدائم فلو طلق بالملك أو بالإجارة أو لمصلحة لم يحل على الزوج **٤** انقضاء الزوجة فلو تزوجها
 المحلل أصل أو وطئها بعد دونه لم يحل لانقضاء عقد اما لو وطئها حرما مستندا
 إلى عقد صحيح فإن على صحته كالحرة وفي الصورة الواجب أو في حال الحيض فالتكال
 ينشأ من كونه منيما عنه فلا يكون مراد الشارع ومن استاد الكناح لا عقد صحيح
١١ في الأحكام لو نقصت مدة فادعت التراجع والمفارقة والعدة وقبل مع
 الكتمان وإن بعد وفي رواية لو كانت ثقة ولو دخل المحلل فادعت الأصالة

فان صدقها حلت الأول وإن كذبها فلا ضرب العلي بقوله التمسك بالنية عليها
 وقيل بغيرها يغيب على الثقل من صدقها فان جعت قبل العقد لم يحل عليه
 والأول يغيب بوجوبها ولو طلق النسيئة ثلثا فترجعت بعد العدة نسيئا أو بابت منه
 وأبست حلت الأول بعقد نكاح وكذا كل مثله ولو وطئ الامة مولاها
 نحل على الزوج إذا طلقها مرتين ولو ملكها المطلق لم يحل عليه إلا أن تنكح زوجا غيره
 ولا تأثير للوطئ المستند إلى العقد الغالب أو الشبهة في التحليل والتجريب إذا بقي من
 ذكره ما يجنب في زوجها فقد الشقة حلت بوطئه وكذا الزوجين والمخفى ولا فرق بين
 أن يكون المحلل حرا أو عبدا عاقلًا أو مجنونا وكذا الزوجة ولو كانت صغيرة فوطئها
 المحلل قبل بلوغ التسع فكل الوطئ صحيح **القصد الرابع** في العدة وفيه ضلوك
 في غير المدخول بعد الإعادة على من لم يدخل بها الزوج من طلاق وفسخ والدخول يحصل
 بغيبوبة الشقة أو ما سواها في قبل أو بارتداد أو بغيره وسواء كان صحيحا أو مجنونا
 أو مقطوع عنها أو لو كان مقطوعا كذلك خاصة قيل وجبت العدة لأن مكان المحلل
 بالمساقاة ولو ظهر حمل غلبت بوضعها وكذا لو كان مقطوع الذكر والأنثيين
 على التكال ولا نهي العدة في المذمومة عن الوطئ وإن كانت كسلة ولو اختلصا

حينئذ في الاصابة فالقول هو المعينه ولو دخل الصغير وهو من نفس سبها
 عز شعبة او اليانة وهو من نفس جنين او تبين ان كانت قرشية او بنطية
 فلا اعتبار به ولا يجزئ لجليلة من طلاق ولا ينفخ على ايها الموت فيبطل فيه العدة
 وان لم يدخل ولد كانت صغيرة او ايسة ودخل **اولا الفصل الثاني** في عدة
 الحائض من الطلاق وفيه مطلبان **١** في ذوات الاقرن العرق المستقيم الحيض
 تعدد ثلث اقل وهي الاطهر في الطلاق والنفخ من كان وجهها خرا او عبدا
 ويجزئ الطهر بعد الطلاق وان كان كحلة ولو عاشت مع امها لفظ الطلاق
 لم يجزئ طهر الطلاق قرأ او فترت الى ثلثة اقرن مستأنفة بعد الحيض للذوات
 الدم الثالث خرجت من العدة واقل زمان تحقق به العدة وتعدون من مآها
 لحظان الاخير دلالة على الخروج لا جرة فلا يصح فيه الرجعة ولو ائق عقد الثاني
 فيه صح ولو اختلفت عاداتها خرجت في الثالث لا تقضى اقل الحيض والرجع في
 الطهر والحيض اليها فلو قال كان قد بين بعد الطلاق زمان يميز بين الطهر فاستكر
 قديم قبلها وان تحقق الخروج من العدة المضاف للاصل ولو ائعت الاغتصاء
 قبل مضي اقل زمان تحقق العدة لم يعل بها وان صبر حتى مضى زمان

الاقل ثمة فالطهات ولان انقضت عدتها قبل فلهذا وان ائت على الدعوى ففي
 الحكم بانقضائها عدتها التكاليف من ظهور كذا من قولها لو ائت نفسها
 فيجعل الدعوى كالاثنين وان لا يشرط في القران يكون بين حقيقتين فلو طهرها
 قبل ان تم المدة ثم ائت بالحيض احتسب الطهر بين الطلاق وبين الحيض قرأ وان
 الاستحاضة كالطهر ولو ائت وشبهها رجعت الى عاداتها المستقيمة فان لم تكن
 رجعت الى التمييز فان عدته رجعت الى عادتها فان اختلفت اعتدت بالاشهر
 وتكونان حيضا في كل سنة اشهر اوحدة اعتدت بالاشهر ولو اعتدت من بعض
 ولو تنحس بالاشهر ثورات الدم بعد انقضاء العدة لم يزمها اعتداد بالاقراء ثانيا
 ولو ائت في الاشهر اعتدت بالاقراء وقعدا الطهر الى اقرن ولو ائت في العدة
 فترفعت من الياس كملت العدة بينهما ولو كان مثلها تحققت عدتها في الشهر وعاد
 الشهر والحيض اليها سبق خرجت العدة اما لو ائت في الثالث والحجزة
 الثانية او الثالث خرجت تسعة اشهر تعلم بانه رجعا ائت اعتدت بعد ذلك بثلاثة
 اشهر وفي رواية تصير ثمة وتعد ثلثة وثلاثة على اجناس الدم الثالث **المطلب**
الثاني في ذوات النهن العرق التي لا تحيض وهي خمس من تخص المدبول بها عدة

من الطلاق والفسخ وان كان الزوج عن مائة ثلثة اشهر فان طلق في اول المدة
اعتدت بالعدة نقصت او مكنت وان طلق في ثلثة اشهر اعتدت بها ثلاث
لواخذت من الثلث كان ثلثين على راي ولو انقضت العدة ونكحت اخر فادابت
بالحمل من الاول فوسجل النكاح وكذا لو لم تنكح جاز نكاحها ولو ادت قبل الا
لم تنكح وان انقضت العدة ولا فرب حوا نكاحها الامع يقين الحمل وعلى كل عدة
لو ظهر حمل قبل نكاح الثاني **الفصل الثاني** في عدة المطلق والمفوضة
العدة من الطلاق والفسخ بوضع الحمل في الحامل وان كان بعد الطلاق لم يخط وله
شرطان **١** ان يكون الحمل من له العدة او يحتمل ان يكون منه كولد اللعان اما
للمنفقة قطعاً كولد الصبي او للترجيح فلا يقضى به عدة ولو اتت زوجة البائع بولد
لعدة ستة اشهر لم يوفى به فان ادعت انه من قبل العقد للثبوت احتمل انقصاء
العدة به ولا فرب لعدم الاستيفاء شرعاً نعم لو صدقها انقضت به ولو طلق
الحامل من ثأمة او من غير ثأمة بالانتهر لا بوضع الحمل ولو كان الحبل رايها
اعتدت بالافتر لان حمل الزنا كالمعدوم **٢** وضع ما يحكم به حمل على او فلتا
فلا يحتر بما يملك فيه وسواء كان الحمل ثأماً او غير ثأم حتى العلقه اذا علم انها

حامل ولا يحتر بالطفلة ولو وضعت الحامل ثأماً بانتهر من الاول ولم تنكح الا
بعد وضع الاخر والا فرب يعلق البيوت به وضع الجميع واهي مد بين التوازي
سنة اشهر ولا تقضى بانقضاء بعض الولد فلو ماتت بعد خلع راسه ودها وتزوج
منه فقلعة كيد له يحكم بالانقضاء حتى تضع الجميع ولو خرج ما يصدق عليه اسم
الادوي ناقضاً كيد علم بقاءها فالانقضاء ولو طلق فادعت للحمل عليها
انقضت للحمل وموتت على رايه لا يصيل دعواها او يبرأ عدة اشهر ولو طلق رجلاً فادعت
مات في العدة استأنفت عدة الوفاة وان قصرت عن عدة المطلق كالمستأجرة
على الشك لو كان بانتهر عدة الطلاق ولو كان البائن بينهما ومات قبل التقين
اعتدت الحامل با بعد اجل الحبل والوفاة وغيرها با بعد اجل الطلاق كالمستأجرة
والوفاة **فروع** لو اتت بولد لاول من سنة فان لم تنكح زوجها من قبلها ولا
رجعية حيث السنة من وقت الطلاق لامن وقت انقضاء العدة على النكاح **١** لو
نكحت ثأماً بولد لثأم يحتمل من الزوجين الحق الثاني ان كان النكاح صحيحاً
اذ لا يصيل للمطال من الجميع وان كان فاسداً الفرج ودة احوال الثاني تحسب
الولي لامن العقد الفاسد ودة النكاح الفاسد حتى يعيد التزويج بالخلوة الشبهة

لا سبيل آخر وطيه على الكمال **٢** لو وطئت المشية بحق الولد بالوطء لعبد الزوج
 عنها فوطئها الزوج اعتدت بالوضع من الوطء ثم استأنفت عدة الطلاق بعد
 الوضع **٣** لو اتفق الزوجان على ذلك الطلاق باختلاف وقت الولادة هل كان
 قبله او بعده قدم قولها مع العين لانه اختلاف في ضلها ولو اتفقا على زمان الوضع
 باختلاف وقت الطلاق هل كان قبل الوضع او بعده قدم قوله لانه اختلاف في
 ضله وعينه اشكال من حيث ان الاصل عدم الطلاق والوضع فكان قول منكرهما
 مقبلا **٤** لو اقرت باقتضاء العدة فوجبات بولادة الشبهة فطلعت قبل
 لا يلحق به ويحتمل لاحاق ان لو اقرت باقتضاء الحمل ولو كان ذات حمل **٥**
 لو ادعت تقدم الطلاق فقال لا ادري ضلبي بين الجزم او الكول ولو جزمه
 الزوج فقال لا ادري فله الرجعة ولا يثبت دعواه مع الشك **٦** لو رأت الدم
 على الحمل فستقض عدتها من صلح الحمل بذلك الاقرار لان المقصود من الاقرار براءة
 رحمها وهذه الاقرار لو اذلت عليها **٧** لو وضعت ما دنت حكمه بقول اربع من القوايل
 النقات فان حكمت بانته حمل اقتضت العدة وان اختلفا **المسألة الثامنة** في عدة الوفاة
 تعد الحرة لوفاة نكحها بالعددة لكانت حرة بالاربع اشهر وعشرة ايام

صغيرة كانت او كبيرة مسلمة او ذميمة دخل بها الزوج او لا صغيرا كان او كبيرا
 حرة او عبدا سوا كانت من ذوات الاقرار او لا لا يثبت طهران يحض حصة من
 المدة والشهور بغير ايهلة ما استكن ولا اعتبار بالايام الا ان يسكن الشهر الا وان كان
 يكون الباقي من الشهر اكثر من عشرة ايام ومبين بغيره من الشهر من اليوم العاشر
 ولو كانت عمة ولم يتفق لها من بغيرها اعتدت بانه وتشرين يوما ولو كانت عمة
 باعده الاحل من وضع الحمل وتحت اربعة اشهر وعشرة ايام ويجب عليها المهاد
 حامله لكانت اوصافه من اوكيين مسلمة او ذميمة وفي الامة اشكال وهو في
 الزينة في الثياب والمبدن والادهان المقصود بها الزينة والتطيب مثل الطيب
 في البدن والثوب والصنع في الثوب الا الاسود والازرق لبعدها عن الزينة
 ولا تمس طيبا ولا دهن طيب كدهن الورد والبنفسج وشبههما ولا تعبر في الشعر
 ويحرم في خضرة ولا تحضيب الخاف في يديها ورجليها ولا بالسواد في خارجها
 ولا تحضيب السها ولا تسهل الاسفنداج في الوجه ولا تحضيل بالسواد ولا يافيه
 زينة ويجوز لها ان ترضع من نية كالنوتيا ولو احتاجت للعلة حازلها لكانت
 من تحميمها اليها وجب ولا تحضيل بالذهب ولا بالفضة ولا بلبس الثياب الفاخرة **كالجزم**

وكل ما فيه نية ولا تحرم التخلّف ولا دخول الحمام ولا تريح الشعر ولا السكّ
ولا علم الاختار ولا الكفى في اطلب المساكن ولا فريز احسن الفريز ولا تنزير اولادها
وعقبها **فروع** الوصايا التي في عقد فاسد لم تعد عدة الوفاة بالعدة
مع الدخول بالوضع او بالاقراء او بالانكاح ولا عدة **ب** لو طلق المهرين
باساتهم ماتت في العدة وحدثت واكملت عدة الطلاق ولا تستعمل عدة الوفاة
بخلاف الزوجي **ج** لو طلق احدى امرأته ومات قبل التيقين او عتيه واشتبه
فان لم يكن بخل اعتدنا لها للوفاة وان كان قد دخل وحملنا اعتدنا با بعد
الاجلين وان لم يحملنا اعتدنا عدة الوفاة ولو كانتا من ذوات الاقراء اعتدنا با بعد
الاجلين من **شئ** الاقراء وعدة الوفاة ولو كان الطلاق دعيّا اعتدنا الوفاة
ولذا اعتدنا با بعد الاجلين فان بدأ عدة الوفاة من حين الموت وعدة الطلاق
من وقته ان كان قد طلق معينة قد اشتبه حتى لو مضى من وقت الطلاق
قوة اعتبر وجوده في عدة الوفاة وان كان الموت عقيب الطلاق اعتبر تلك
اقراء فيها وان كان قد طلق واحدة غير معينة ومات قبله فان قلنا الطلاق من
حين وقع منه كما لا قول وان قلنا من حين التيقين اعتبر ابتداء الاقراء من وقت

لعدم التيقين ولو عين قبل الموت انصرف الطلاق الى المتيقنة **د** لاجداد
على غير التيقن عنها كالمطابقة بالنسب او دعيّا والامه وان كانت امه وليد
من سواها وان اعتقها ولا الموطنة بالشبهة ولا بالكساح الفاسد ولا العسج
بكالها **هـ** لو تركت الاجداد في العدة ^{للمتزوج} احسبت بعدها وماتت مخبراً
و لا يجب الاجداد في وقت غير الزوج ولا يجوز عليها اكثر من ثثة ايام ولا
مادونها **الفصل الثاني** في المفقودين زوجها اذا غاب الرجل عن امرأته وان
عرفت خبره بانسي وجب اعتبارها وكذا اذا انفق عليها ولشبهه ولو جهل خبره ولو كان
من ينفق عليها فان صبرت فلا كلام ولا ردت امرها الى الحاكم فيوجها الزوجين
ويجش عنه الحاكم هذه المدة فان عرفت حوته صبرت ابدًا وعلى الامانة
ان ينفق عليها من بيت المال فان لم يعرف حوته امرها بالاعتداد عدة الوفاة
بعد الاربع فرجحت للازواج ولو صبرت بعد الاربع غير معتدة لاسقاط خبره
خاها بعد ذلك الاعتدال في ثبات **فروع** اضربا ببيع منين الى الحاكم فلو لم
ترفع خبرها اليه فاعتد حتى مضى لها المدة ثم عتد حتى لو صبرت مائة سنة وابتدأ
المدة من دفع القضية الى الحاكم وشئت الحال عدة لاس وقت انقطاع الخبر فلان

المدة لم يقدر على غير الاثر بالعدة ولو لم يرها الحاكم اكرام العدة فاعتدت فالأقرب
 عدم الاكتساب **اب** لوجاء الزوج وقد خرجت من العدة ونكحت فلا سبيل له عليها
 وان جاء وعن العدة فواصلت بها ولو جاء بعد العدة قبل التزوج فتقولا ان
 الأقرب انه لا سبيل له عليها **ج** لو نكحت بعد العدة ثم ظهر موت الزوج كان
 العتد الثاني صحيحاً ولا عدة سواء كان منته قبل العدة او بعد هذا
 لسقوط اعتبار عقد الأول في نظر الشارع **د** هذه العدة كهذه الموت
 لا تقف فيهما على الغائب وعليها الحد ادعى الشك ولو حضر قبل انقضاءها
 ففي عدم الرجوع عليه بالنفقة لشك **هـ** لو طلقها الزوج او طلقه
 منها الأولى فانفق في العدة صح بقاء العصمة ولو اتفق بعدها لم
 تنفع **و** لو استولد بعد مضي سنة اشهر من دخول الثاني لم ينقض به و
 لو ادعاه الأول وذكر الوطى ستر الوكيل وعمل بغيره وليس بجديد **ز**
 لا توارث بينهما وبين الزوج لو مات احدهما بعد العدة وتوارثا **ح**
 العدة **ح** لو غلط في الحساب فامها بالاعتداد فاعتدت وتزوجت
 قبل مضي مدة الرض بطل الثاني والأقرب لها تحريم عليه مؤبد مانع

الدخول ولو ثبت موت الزوج الاول قبل العدة فالأقرب صحة الثاني ولو
 عاد الزوج من سفر فان لم يكن قد تزوجت وجب لها نفقة جميع المدة
 وان كانت قد تزوجت سقطت نفقتها من حين التزوج لانها ناشئة فاذا
 فارق بينهما فان لم يكن دخل بها الثاني عادت نفقتها في الحال فان دخل
 فلا نفقة على الثاني لأنه شبهة ولا على الأول لأنها محبوسة عليه نحو غيره
 ولو رجع بعد موتها ورثها ان لم تنكح زوج مدة الرض والعدة وبطال الرب
 الثاني بهر مثلها ولو بلغها موت الأول اعتدت له بعد التزويج وان مات
 الثاني فعليها عدة وطى شبهة ولو ماتا فان علمت الثاني وكان هو الأول اعتد
 عنه بأربعة اشهر وعشرة ايام او لها يوم وموت الثاني لان العدة لا تتجمع
 مع الفراق الفاسد وفراشه قائم الى وقت موته وان سبق الثاني فان كان
 بين المدينتين ثلث افرأه مضت عدة الثاني فتعتد عن الأول وان كان
 اقل اكملت العدة ثم اعتدت من الأول ولو لم تعلم السابق او علمت
 المقارنة اعتدت من الزوج ثم من وطى شبهة **ط** الأقرب ان
 الحاكم بعد مدة البحث يطالعها للفرق الخصيصة والعدة عدة

عدة الوفاة للاحتياط من غير ما فاة **الفصل التاسع** في عدة
 الامة والاستبراء وفيه مطلبان **الاول** في عدة الامة في
 الطلاق فتران وان كان نكحها حراً واقل ما يقمان فيه ثلثة عشر
 يوماً ومخطتان الثانية دلالة الغروج وهل حكم الفسخ للميع حكم الطلاق
 الاقرب ذلك وكذا الفسخ للعيب ان كانت من ذوات الحيض ولم تحسن
 فعدةها خمسة واربعون يوماً ولو كانت حاملاً فعدةها وضع
 الحمل وفي الوفاة شهران وخمسة ايام والحامل باعدا الاجلدين
 ولو كانت اقر ولديها فعدةها من موت زوجها اربعة اشهر
 وعشرة ايام والمدينة كالحرق في الطلاق والوفاة وقيل كالامة و
 لو اعتقت لم تطلق فكالحرق ولو طلقت رجعيًا لم تعتق اكلت
 عدة الحرق ولو كان بائناً اكلت عدة الامة وقد لو طلق الزوج ام ولد للمولى
 رجعيًا فتمات في العدة استأنفت عدة حرق ولو لم تكن اقر ولو طلقت
 عدة الامة ولو كان بائناً استأنفت عدة الطلاق ولو ماتت في الامة ثم
 اعتقت اكلت عدة حرق ولو دبر للمولى موطنة اعتدت لو فاة باربعة

اشهر وعشره ولو اعتقها في جوفه اعتدت بثلثة اقل ولا اعتبار بحرية
 الزوج ودمه في جميع ما تقدم والمعتق بعضها كالحرق والكتابة المشروطة وكذا
 لم يرد كالامة ولو ادست في الاشياء فكالحرق ولو اعتقت بعد موطنة او شهري
 ضعيف خرجت من العدة ولو الحق للقبه بعد الطلاق بدار الحرب بقيت في
 اشياء العدة فالأقرب اكمال عدة الحرق **المطلب الثاني** في الاستبراء وهو الرقي
 الوجه بسبب ملك جوده وذلك من ملك جارية موطنة ببيع او غيره من اشياء
 او طلق او ميراث او اى سبب كان لم يجز له وطؤها الا بعد الاستبراء فان كانت
 حبل من مولى او زوج او مولى شبهة لم ينقض الاستبراء الا بوضعه او بغيره
 اشهر وعشره ايام فلا يلزم له وطؤها فاقبل ذلك ويجوز في غير القبل وكبر بعد
 ولو كانت من ذوات الاقارب استبرأت بحبسه وان بلغت سن الحيض ولو نقصت
 اربعين يوماً وكذا يجب على البائع الاستبراء ويقتطع استبرأه المشتري باخبار المقتة
 بالاستبراء او اذا كانت لامراً او كانت صغيرة او غائبة او طملاً او غائبة ولو كان
 له زوجة فاستبرأها بطل النكاح وحل له وطؤها من غير استبراء واستبرأه الماولة
 كالمولى ولو فتح كتابته لم يجب الاستبراء ونوعا للمدة من المولى والامة

حل الوطى من غير استبراء ولو طلق الزوج لم يحل على المولى الا بعد العدة
وتكفى عن الاستبراء ولو ايسر الحرة بعد الاستبراء لم يجب استبراء ثان
وكذا لو استبرأ هناك حال الاحرام ولو ماتت مولى الامة المروجة او اعتقا ولم
تفسخ لم يجب الاستبراء على الزوج ولو باعها من اجل ولم يسهل لم يترتب ثبوتها
او رد لعين لم يجب الاستبراء وهل يتصور في مدة الاستبراء غير الوطى من وجوه
الاستمتاع انكالا ولو وطى المشتري في مدة الاستبراء واستمتع بغيره وحرمناه
لم يمنع ذلك كون المدة محسوبة من الاستبراء ولا يمنع وجوب الاستبراء
من تسليم النكاح للمشتري ويجوز بيع الموطنة في الحال ولا يجوز تزويجها
الا بعد الاستبراء وان اعتقا او باعها **الفصل الثاني** في احكامها
العدين لو طلق بائنا او طلق في العدة للشبهة استأنفت عده كاملة و
تداخلت العدتان ولو وطى المطلقة رجعا بطلانها غير الرجعة وجب
استئناف العدة فان وقع في الفراق الاول والثاني او الثالث فالثاني
من العدة الاولى يجب العدتين ثم يحل الثامن ولهذا ان يرأى في بقية
الاولى دون الثانية ولو وطى امرأ بالشبهة ثم وطى ثانيا تداخلت العدتان

ولا فرق بين كون العدتين من جنس واحد او من جنسين بان يكون احدهما بالافراق
والثانية بالحمل ولو طلق رجعا وطىها بطلانها غير الرجعة حتى فرغت
وانقطع الدم كان له الرجعة قبل الوضع لان الحمل لا ينعض فيكون محسوبا
من بقية الاولى وجميع الثانية ولو طلقها رجعا ثم رجعها ثم طلقها قبل
الوطى استأنفت عده كاملة ولو فسخ النكاح في عده الرجوع فسخ الاكفاء
بالاكال انكالا ولو طلقها بعد الرجعة فسل اعدته ولم يبرأ يجتد اما لو
خالها بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول فلا عده
عليها ولو تزوجت المطلقة في العدة بغير المطلق لم ينعض ولا تنقطع عده
الاول فان وطىها الثاني عالما بالتحريم فهو في عده الاولى وان حملت
ولا عده للثاني ولو كان جاهلا ولم يحتمل اثبت عده الاولى لسبقها
واستأنفت اخرى للثاني وهل للاول ان يترجها ان كان بائنا في
ثمة عده الاقرب النع لان وطى الثانية يمنع من تكرارها بعد امتداد الزمان
فمع القرب الى ولان الزوج يقطع عده فيثبت حكم عده الثاني فينعض عليه
الاستمتاع وكل كاسح لم ينعقد حل الاستمتاع كان باطلا ولو كان رجعا

جاء له الرجعة لان طهرها طريق الاستدامة ولهذا جازها في الأحرار
 ولو حلت فان كان الحمل من الأول اعتدت بوضعه له ولثاني عشرة اقل
 بعد الوضع ولا يدخل وان كان من الثاني اعتدت بوضعه له واكملت
 عدة الاول بعد الوضع وله الرجعة في الكمال دون زمان الحمل ولو اتى عنها
 اكملت بعد وضعه عدة الاول فاستأنفت عدة الاخير ولو احتمل ان يكون
 منهما اقل يبرع فقط بوضعه لمن يلحق به والا فرب انه للثاني لاها فله
 ولو تكثرت في الرجعية فحلت من الثاني اعتدت له بوضعه ثم اكملت بعد
 الوضع عدة الاول والا فله الرجعة في بقية عدة الا زمان الحمل ولا يدخل
 العدان اذا كانتا الشخصين والحديث قطع مع وطئ الشبهة ويجيب العدة
 فان كانت المرأة عاتمة ويلحق به الولد ويحذف المدة ولا مهر مع عليها بالغير
 ولو كانت الموطونة امه وجب عليه قيمه الولد ولو اها يوم سقط حيا
 ويحق به وعليه المهر ولو اها وقيل العشر ونصف العشر وعدة الطلاق
 من حين وقوعه طال كان الزوج او غائبا والوفاء من حين بلوغ الحنف
 للحداد في كل في الامة وتعدون كان الغير فاسقا الا انها لا تمنع الا بعد

البنوت ولو لم تعلم وقت الطلاق اعتدت من حين البلوغ ولو تزوجت
 بعد عدة الطلاق ولم تعلم بالطلاق صح النكاح اذا صارت مخرج العدة وكذا الامة
 المتوفى عنها زوجها ان لم يوجب الحد اذا لم تعلم بوفاته فحلت من الحرة
انفك كل الشبهة في السكنى وفيه مطالب **قوله** في السكنى لما الملققة
 ان كانت جمعية استحققت السكنى والنفقة مدة العدة حاملا كانت او
 حائلا يوما فويها وان كانت بائنة لم تسحق نفقة ولا سكنى سواء بائنة
 طلاقا وخلع او فسخ ان كانت حائلا وان كانت حاملا استحققت النفقة
 والسكنى الى ان تنقح ولا فرق بين الدمية والمهنة في الاستحقاق وعدمه
 اما الامة فلا يجب على السيد تسليمها الى الزوج دائما لان له حقا في خدمتها
 ولكن له ان يستخدمها في وقت الخدمة ويلحقها بالزوج في وقت الفراق
 فان سلمها الى الزوج دائما استحققت النفقة والسكنى في زمان النكاح
 والعدة الرجعية ولو رجعت الملققة في البذل استحققت النفقة والسكنى
 من حين علم الزوج والموطونة للشبهة لا سكنى لها ولا نفقة وكذلك المتكوجة
 ككاسا فاسدا واما الولد اذا اعتقه هاسيا لها او كانت احد من حامليها استحققت

الفقة والسكنى على شكل ولا فقة للموتى عنها زوجها ولا سكنى فان كانت
حاملًا قبل نفق عليها من نكاح الحمل والاذن بالموتى ولو طلقها رجعيًا
فاشترى لم تسكنى لانها في صلح النكاح لا تستحقه الا ان تكون حاملًا
وقلنا الفقة للحمل ولو طاعت في اثناء العدة استحق وكذا لو ترضع في
اثناء العدة سقطت السكنى فان عادت استحق ولو مضت كاحه لردته عن عند
فطرة استحق ولو فتح كاحها لردتها لم تسكنى **الطلب الثاني** في نكاح
السكنى لا يجوز للطلقة رجعيًا ان يخرج من بيتها الذي طلقت فيه ما لم
تضطر ولا يحسن للزوج اخراجها الا ان تافى فباحته مبنية وهو ان يفعل
ما يوجب حذوخرج لافاته ولدى ما يخرج له ان يفرق اهل الزوج و
تستطيع عليهم لباها ولو كان مترجها في طرف البلد وخاف على نفسها جأ
تعلقا الى موضع مأمون وكذلك اذا كانت بين قوم فسقة او خافت اهدأ
المنزل وكانت مستغاثا او مستأجرا فانقضت مدته جاز له اخراجها
ولها ايضا الخروج ولو طلقت في مسكن دون مستحقها فان حبست
بالعتاة فيه فلا جاز لها الخروج والمطالبة بسكنى ياسبها ولو تمكن

من ضم بقعة اخرى اليها يصير باعتبارها مسكنا لها الزمه ذلك ولو كان
مسكنا لها لكانت يرضون عنها وعن الزوج وجب عليه الاتكال عنها و
اذا سكنت في مسكن اشأ لها بعيدة عن الزوج ولعله فاستطالت عليه و
عليهم لم يخرج منه بل يذبحها لما كره بها تنجز به ولو اتفقا على الانتقال
من مسكن اشأ لها الى غير مثله او ازيد او ادون لم يحضر و منعها
لما كره من الانتقال لان حق الله تعالى يعلق بالسكنى بخلاف مدة
النكاح ولو طلقت في مسكن اريد من اشأ لها بان يكون دارين تفرد
كل واحد به فبها جاز للزوج بناها جاز بينهما ولو اراد الزوج ان
يأكلها فان كانت المطلقة رجعية لم يمنع وان كانت باينة منع الا
ان يكون معهما من الثقات من يحقنمه الزوج **فروع** اذا اضطررت
الى الخروج خرجت بعد نصف الليل وعادت قبل الفجر لا يخرج في
الحجة للندوة الا باذنه ويخرج في الواجب وان لو اذن وكذا ما
تضطر اليه ولا وضطر لها الا بالخروج وتخرج في الليلة اثنان
وان كانت حاملًا والموتى عنها زوجها يخرج ابن شاة يثبت في موضع

أرادت **ح** لو ادعى عليها جرحاً فأنقضها بحكم الحاكم كانت بركة والأقلا
ولو وجب حداً وقصاصاً وامتنعت من أداء دين جاز الحاكم إخراجها
لأقامته وجعلها حتى يخرج من الدين **د** البدوية تعتد في المنزل الذي
طلعت فيه وإن كان بينهما من وبراً وشجر فلو احتل النازلون به
استحلّت معهم وإن بقى أهلها فيه أقامت معهم إن أمّنت ولو حبل
أهلها وبقي من فيه منعة وتام معهم فالأقرب جواز الاحتفال مع
الأهل دفناً لضرب الوحشة بالتمتع عنهم أمّا لو هو بولس الموضع لعدت
فانحرفت مريب معهم والأقامت لأن أهلها لم يتقلوا **هـ** لو
طلعتها وهي في السفينة فان كانت مكانها اعتدت فيها ولا أسكنها
حيث شاء وهل له أسكانها في سفينة تناسب حالها الأقرب ذلك **و**
لو طلعت وهي في دار الحرب لزعموا الهجرة إلى دار الإسلام إلا أن
تكون في موضع لا تخاف على نفسها ولاديتها **ز** لو جرح الحاكم بعد
الطلاق عليه كانت الحق بالعين مدة العدة ولو سبق الجرح ضربت مع
الغرماء باجرع المثل والباقي من جرعة المثل في ذمة الزوج وتنقض

باجرعة جميع العدة بخلاف الزوجة فانها تنقض باجرعة يوم الحجب
كذا تنقض باجرعة لو كان المسكن لغير ثم جرح عليه **ح** إذا ضربت
باجرعة المثل فان كانت معتدة بالاشهر فالاجرعة معلومة وإن كانت
معتدة بالاقتران أو بالحل ضربت مع الغرماء باجرعة سكنى أقل الحاصل
أو مدة العادة فان لم تكن عادة فأقل من الأقرار فان لم تقع أو لم
يجتمع الأقرار أخذت ضيقاً لا بد تنقض باجرعة ولو فسد الحمل قبل
أقل المدة رجع عليها بالتقاول **ط** لو طلعتها غائباً أو غاب بعد
الطلاق ولم يكن له مسكن مملوك ولا مستأجر استدان الحاكم عليه بقدر
اجرعة المسكن وله أن ياذن لها في الاستدانة عليه ولو استأجرت من دون
أذنه فالوجه بوجوبها عليه **ي** لو كنت في منزله ولم تقابل مسكن فليس لها
المطالبة بالاجرعة لأن الظاهر منها التفرغ ولو قالت قصدت الرجوع فعليه
التكاليف ولو استأجرت مسكناً كنت فيه لم تنقض الحرية لأنها تنقض الكنية
حيث نكحها حيث تفرغ ولو طلعت وهي في منزله كان لها المطالبة
بمسكن عيني أو باجرعة مسكنها مدة العدة **يا** لو مات بعد الطلاق الرجعي

حقها في بعية العدة الامع الحمل على ما في **باب** لا تسلط الزوج في عي
 الرجوع لها ان تترك حيث شئت **تم** لو طلقها فزواج المنزل فان كانت
 معتدة بالاقراء لم يصح البيع لتحقيق الجهالة وان كانت معتدة بالاشهر صح وبمسلم
 كالاقدام **المطلب الثاني** في اذن الانتقال لو كانت تترك منزلا من وجها **تم**
 او استعان فاذن لها في الانتقال فلو طلقها او في المنزل الثاني اعتدت
 فيه ولو طلقها او في الاول قبل الانتقال اعتدت فيه ولو طلق في
 طريق الانتقال اعتدت في الثاني والانتقال انما هو بالبدن لا بالمال فلو
 انتقلت في الثاني ولم ينقل رطلها سكت فيه ولو نقلت رطلها في
 سكت في عي سكت في الاول ولو انتقلت في الثاني فزوجت في الاول
 فنقل رطلها او في غير اخر فطلقت فيه اعتدت في الثاني ولو اذن لها في
 السفر فطلقتها قبل الخروج اعتدت في منزلها سوا نقلت رطلها وعيها لها
 الى البلد الثاني الاول ويخرج من المنزل الى موضع اجتماع القافلة او ارتحلوا
 فطلقت قبل مفارقة المنزل فالأقرب الاعتدال في الثاني ولو كان سفرها
 للقاء اقوال من يراق فطلقت فالأقرب انها تتخير بين الرجوع والمضي في سفرها

ولو خرجت حاجتها من السفر فطلقت رجعت الى منزلها ان يقر من العدة
 ما يفضل عن مدة الطوبى والا فلا ولو اذن لها في الاعتدال فطلقتها حلت
 وقضته ان كان واجبا سواه تعين ثمانية على اشكال الاول ولو اذن لها في
 الخروج الى منزل اخر فطلقتها في الثاني فزواجها فقلت فقلت في ما
 اعتد في الثاني وقال ما نقلت ان حمل بقدر قولها لان الاذن في
 المضي الى اللقطة وتقديم قوله لانه اختلاف في قصد وهو اقرب
الباب الثاني في الخلع وفيه مقصدان **الاول** في حقيقته
 وهو ازالة قيد الكاح بغيره ويتوقف لان المنة تخلع لبايها من لباي
 زوجها قال الله تعالى من لبايكم وانتم لبايهم وفي وقوعه بحيرة
 من غير اتباع بل بلفظ الطلاق قولان وهو فسخ او طلاق يمتنع به
 عدده قولان وهو اقارب كان يكرهها الخالع ويحفظ حقها فلا
 يصح بدلها ولا ينعط حقها ويقع الطلاق رجعا ان تبع به والا بطل
 وكذا لو منعها حقها من النفقة وما تحقه حق العدة على اشكال
 ولما باع بان تترك المنة الرجوع فبذل له ما لا يلحقها عليه واقام

مستحب ان تقول لا تخلف عليك من كرهه وقيل يجب ولو خالفها والاخلاق
 ملتزمة له بغير الخلع ولا يملك القدية ولو طلقها خ بعوض لم يملكه ووقع
 رجعا ولو انت بالفاضة ما عظمها لتقدي نفسها وقيل انه منسوخ قالو
 ضربا للشونها جاز حيث دخلها ولو يكن اكراها ويجوز الخلع
 سلطان وغيره وليس له الرجعة سواء اسكت العوض او دفعه نفسه لو
 رجعت هي في البذل جاز له الرجوع في العدة وليس له ان يتزوج باختها
 ولا برابعة بعد رجوعها في البذل وهل له ذلك قبله اشكال فان رجعا
 فرجعت في العدة فالاقرب جواز رجوعها وليس له جيلذان يرجع ولو
 كانت ثالثة فالاقرب انه لا رجعة لها في بذلها ولو رجعت ولما يعلم
 حتى خرجت العدة فالاقرب رجعت رجوعها ومنع رجوعه ولو رجع
 ولم يعلم رجوعها فادف رجوعها والعدة صح ولا يصح طلاقها الرجوع
 في البذل ولا بعد ما لم يرجع في الكايج بعد رجوعها **الفصل الثاني**
 في ان كانه وفيه مطالب **الاول** الخالع وتطريقه البلوغ والعقل
 والاختيار والقصد ولا يتبع من الصغير وان كان عارضا ولا من المجنون المفقون

ولو كان يفتون اذ اذ اضع حال فاقتد ولو ادعت وفرغ حالة حبونه
 وادع حال الافاقة او بالعكس فالاقرب قد يمدح الصحة ولا من المكن
 الامع قرينة الصحة كان كبره على الخلع بانه فخلعها ما بين او بفسقة
 فخلعها يذهب ولو ادعى الاكلية لم يقبل الامع اليقنة ويحكم القسرية
 فانه من الامور الباطنة ولا يقع مع السكر الزافع القصد ولو لم يرتفع
 قصد صح ويقبل قوله مع اليقين ولا يقع مع القصد الزافع القصد ولا
 مع الغفلة والشهو ولو خالع ولي الطفل بمثل صح ان قلنا هو فتح والا
 فلا ولو خالع بدونه لم يصح الامع الصلحة ولو خالع السفيه بعوض المثل
 ولا يقبضه بل وليه فان سلته اليه لم يرد فان كان باقا اتد وليه
 برئت فان اتلفه كان للولي مطالبة له لا بمثل وليس لها الرجوع
 على التضييع بعد ذلك الحجر لا فاسا طقت على اقله تبليجه اي ولو اذن لها
 الولي في الدفع اليه فالاقرب برآءة ذمتها وفي الشيء او اذن لها الولي ان يتكلم
 وكذا العيون اقره عدم البراءة وهل لها الرجوع على الولي مع جهلها اقربه
 ذلك لانه سبب وهل للمعد المتناع بغير اذن مولاه اقربه ذلك ان رجعا

فلا فاعداً على اشكال والعوض لولاه وعوض الكلب له ولو دفت الى
 العبد فالتفت رجعت عليه بعد عتقه بخلاف المحجر عليه لا تحجب
 عليه لحفظ ما له فلو جعلنا عليه رجوعاً بعد الحجر لم يعد الحجر شيئاً او
 يصح الخلع من المرض وان كان بعد من مهر المثل ويصح خلع المحجر عليه
 للفسخ وخلع المشترك ذميّاً وحريّاً فان تعاقد المخلع بعوض صحيح
 تراعى امضاء الحاكم وان كان فاسداً كالحجر والعتق ثم تراعى بعد
 التقاض فلا اعتراض وان كان قبله لم يضر باقضاؤه ولو جوب القيمة
 وان تقاضى البعض اوجب بقدر الباقي من القيمة ولو اسلم اشترى
 تقاضى ثم تراعى ابطال القبض ووجب القيمة **المطلب الثاني** في الخلعة
 ويشترط فيها ما تقدم في الخلع وان يكون طاهر طهراً لم يضر بها
 فيه بجماع ان كانت مدخولاً غير رابية وكان الزوج حاضراً
 معها وان يكون الكلاية منها ويصح خلع الحامل وارادت الحيض
 وغير المدخول لها معه والياية وان وطئها في طهر الخالعة ولو وطئ
 الصغير جاز له خلعه اذا بذل الولي وللولي الخلع عن الجفوة ويبدأ به

الاشفادون ولو خالعت المرحمة بمهر المثل صح من الاصل ولو زاد فالزيادة من
 الثلث فلو خالعت على مائة مستوجة ومهر مثلها ان يعون صح له ستون ولو خالعت
 الامة فبذلت باذن مولاهما صح فان اذن في قدر معين فبذلت تعاقبها
 بدها ان كانت ما ذوقا لها في القارة وان لم تكن ما ذوقا لها في القارة تعاقب
 كسبياً ولو لم تكن ذلك كسب تعاقب بذلتها تتبع به اذا اعتقت واميرت و
 لو قيل تعاقب بالشيء مع الاذن مطلقاً كان حسناً ولو بذلت عينا بآدمه مستقيمة
 كذا لو بذلتها فليجوز ولو اطلق الاذن اضرب الي مهر المثل ومحلله ما تقدر ولو
 لم ياذن صح خلعه وتعلق العوض بغيرها دون كسبها يتبع به بعد العتق وكذا لو
 اطلق فزادت على مهر المثل او عتق قد افادت عليه كانت الزيادة في ذمتها
 تتبع به ولو خالعت على عين من مال سيدتها وقع الخلع بعوض فاسد ان لم
 يحضر الولي وعليها مثلها او قيمتها يتبع به بعد العتق والكلية ان خلعت بغيرها
 فكما قلنا ان كانت مشروطة بتعاقبها في ذمتها مع الاذن وبذمتها مع عتق
 وان كانت مطلقة فلا اعتراض للولي وبذل التقيية فاسد لا يوجب شيئاً
 وكذا الصبيته وان اذن الولي **المطلب الثالث** في الصبيغة وهو ان يقول يا فلانة

على كذا أو فلاه متعلقة على كذا ولا يقع بئاديتك مجزأ عن لفظ الطلاق
ولا فاشك ولا ابتك ولا ابتك ولا بالتقابل ويقع بلفظ الطلاق
يكون بانضمام الغنية وإن تحبس ^{من} عن لفظ الخلع وإذا قل خلعك
على كذا فلا بد من القول إن لم يسبق السؤال فإن سبق وجب أن يقع
عقبيه بلا فصل ولا بد من اجتماع شاهدين عدلين لفظه كالطلاق ولو قرأ
لم يقع ويشترط تحريان من شرط لا يقتضيه الخلع ولو شرط ما يقتضيه
صح مثل أن تصعب رجعت أو شرطت في الرجوع في الغنية إنما لو قال
خلعتك إن شئت لم يصح وإن شئت أو إن شئت إلى الفاء أو إن عطف
وما شاكه وكذا متى أو مهما أو متى وقت أو أي حين ولو قال خلعتك
على الف على أن طي الرجعة لم يصح وكذلك طلق بشرط الرجعة بعوض ولو نوى
بالخلع الطلاق فصح وقوله اشكال ولو نوى بضمه إذا لم يصح لغير الطلاق لم
يقع وهل يلزم الكناخ الأقرب ذلك كما لو طلقها لكن هذا ناطق لا هناك
ولو طلبت منه طلاقا بعوض فخلعتك مجزأ عن لفظ الطلاق لم يقع على القول
بأنه طلاق ولا على الآخر ولو طلبت منه خلعا بعوض فطلق به وقع الطلاق

رجعيا ولو لم يزل المذلل أن قلنا أنه فسخ ويلزم على أنه طلاق أو مقتر إليه ولو لم يزل
فقال أنت طالق بالفت أو عليك الف خلع الطلاق رجعت أو لم يزلها إلا أنه
ولو نوى رجعت بعد ذلك بغيرها لأنه ضمان ما لم يجب ولو دفعها فمهرية
ولا يصير الطلاق بائنا ولو قال خلعتك الف فالحجاب على الفور فإن اختبر
فالطلاق رجعت ولا عوض ويقع الإقاع منه ومن وكيله وهل يتوكل
البطل والإقاع وكيل واحد منهما الأقرب للجواز **الطلب الرجعي** والغنية
وهي العوض عن كاسح قايده بعرض له الزوال للمرء وما لا يجوز إذا فلا يقع
الخلع بالناسية ولا بالرجعية ولا بالمرة عن الأنسنة وإن عادت
في العدة ويشترط في الغنية العلم والقول وكل ما يصح أن يكون مهورا
صح أن يكون غنية ولا يقتضي فيه ليحيز أن يكون ذلك ما وصل إليها من
مهر وغيره ولو ذلك ما لا يصح فلكه مطلقا أو لا يصح فلكه للمسلم كالمهر
الخلع فإن أتبع بالطلاق كان رجعيا ولو أضافها على غير مستحقة إنما معصية
أو لا فإن علم من الخلع أن لم يصبه بالطلاق وإن أتبعه كان رجعيا وإن لم يعلم
استحقاقها قبل بطل الخلع ويحصل الغنى ويكون له المثل والغنية أن لم يكن

مثلياً ولو خلعهما على حبل فإن خسرنا صح وكان له بعد ذلك حبل ولو
 خالعهما على غير معدن القدر والجلس أو جعل الدابة أو الجارية
 بطل وكذا لو قال خلعتك ولم يكن شيئاً ولا يصرف على مهر المثل ولو كان
 غائباً فلا بد من ذكر حبه وقد نزع وعصفه بما يرضع له بهالة ويكفي شيئاً
 في الحاضر عن معرفة القدر فلو رجعت فالقول قوله مع اليمين والخلاف
 القدر والوزن يصرف من المظالم إلى البلد ولو عين أرضاً فبطلت ويصح أن
 منها ومن وكلها أو وليها عيها ومن يرضعها باذنها وهل يصح من المبيع
 الأقرب المبيع أم لا لو قال طلقها على العف من المظالم وعلى ضمانها أو على
 عيها هذا وعلى ضمانه صح فان لم يرض ببيع البدل صح المظالم ومن
 المبيع على أن كماله يصح جعل الإرضاع فدية بشرط تعيين المدة والموضع
 وكذا المنفعة بشرط تعيين المدة وقد نزعها من الأكل والملبوس فان كان
 الولد استوفاه فان كان هبة أو لزيادة للمزوج وان كان رغبة أو لزيادة
 عليه ولعمري استوفى الأب فدية بغيره من الباقي فان كان رضاعاً
 رجع باجره الشل وان كان نفقة رجع المثل والقيمة ان لم يكن شيئاً

ولا يجب دفعه مع الإبل دوراً في المدة ولو خلعهما على أن يكفل بولد عشرين
 جازاً إذا بقيت مدة الرضاع من ذلك حولا أو حولين أن كان فيه رضاع ولا
 يحتاج إلى تقدير اللبن بل مذكوره ويقدر إلى تعيين نفقة باقي المدة قدراً
 وضماناً في الطعام والأدم والكسوة فإذا انقضت مدة الرضاع كان المبيع
 أن يأخذ ما قرره من الطعام والأدم كل يوم ويقوم هو بما يحتاج إليه الصغير
 وله أن ياذن لها في اتفاده ولو ماتت في مدة الرضاع لم يكن له أن يغير الموضع
 ولو لم يجعل الصغير إليها الرضاع مع إمكانه حتى تنقض المدة فهو استحقاق الموضع
 ولو تلفت الفدية قبل القبض لم يملكها المالك وحيث أن لم يكن شيئاً ولو كانت مطلقة
 موصوفة فوجد بها دون الوصف كان له الرد والمطالبة بما وُصف ولو كانت
 معينة فبانت عيبة فله الرد والمطالبة بالمثل والقيمة ان لم يكن شيئاً
 أو لا يملك بالامرئ ولو شرط كون العبد حراً فبانت زنجياً أو بان الثوب
 الأبيض أصبر فكذلك ولو شرط كونه أبيضاً فبان كذا فله قيمة الأبرسيم
 وليس له أن يكفل الخالة لمجرد الرضاع اثنين معدية واحدة صح
 وكانت عليهما بالتوبة **المظالم الخامس** في سؤال المالك لو قال طلقني

والف فالحجرب على الفور فان تاخرها الملاقى رجوع ولا فدية ولو قالت طلق
 بما سمي شئت لم يصح البذل وكان الطلاق رجعيا ولو قالت طلقنا باللف طلقنا
 واحدة كان له نصف الالف فان عقب بطلاق الاخرى كان رجعا او لا
 تاخر للرجوع ولو قال اخطا طلقنا طلقنا استحق العزم لجمع ولو قالت طلقنا
 ثلثا على ان لا يعلى الفنا فطلعتا قيل لا يصح لانه طلاق رجوع ولو جازاه طلاق
 في مقابلة عوض فانه في شطرا فان قصدت الثلث ولا يصح البذل
 وان طلعتا ثلثا لم يعل لانه لم يفعل ما سألته وقيل له ثلث الالف لوقوع الخطا
 وفيه نظر ولو قصدت ثلثا برجعتين صح فان طلق ثلثا فله الالف وان
 واحد قيل له الثلث وفيه نظر ومثل الالف مقابلة الجميع بالحجة لا يقتضى
 مقابلة الاجزاء بالاجزاء ولو قالت خلعتى واحدة باللف فطلعتا ثلثا ولا
 فان قال الالف في مقابلة الاولى فله الالف ووقعت بانية ولغت الثانية
 وان قال في مقابلة الثانية فالاولى رجعية ولا فدية والباقيان باطلا
 ولو قال في مقابلة الجميع وقعت الاولى قبل وله ثلث الالف ولو قيل الالف
 كان وجه الحديث اوقع باطلا وان طلقنا ان طلقنا فانتهى من الصدقات

لم يصح الا براءة لوقوعه مشروطا وكان الطلاق رجعيا ولو قالت طلقنا
 على البني قال انت طالق ولو يذكر الالف فله ان يقول لو اقصا للرجوع
 ليقع رجعا ولو كانت معه على طلاقه فقالت طلقنا ثلثا باللف طلقنا
 كان له ثلث الالف وقيل له الالف مع عليها لان معناه كل في الثلث
 ليحصل البيوتة والثلث مع جهلها بانه لو بين لها الا طلقته واحدة فان
 فان ادعى عليها قدم قوله مع البين وكذا الوقت بذكر في مقابلة طلاقه
 في هذا الكلام وطلعتين في كلام اخر ولو كانت على طلقين فطلعتا اثنتين
 مع عليها استحق الجمع ومع جهلها الثلثين وان طلق واحدة استحق الثلث
 مع جهلها ومع عليها النصف لانها بذلت الالف في كلمة الثلث وتبطل
 الثلث لان هذه الطلقة لم يتعاقب بها من يتصور العدي ولو قالت طلقنا
 عدة باللف فطلعتا واحدة فله عشرة الالف فان طلعتا ثلثي فله خمسها
 فان طلق ثلثي فالجميع على اكمال ولو قالت طلقنا ثلثا باللف فقال انت طلقنا
 واحدة باللف وثنتين عبا فالاخرى بائنة لانها في الالف لانه ما مضى بها الزمان
 ما قبلت الا بئنها فالثان لا ضمان مبعها الا ان ياتي بصيغة الطلاق الشرعية

ففتح الثانية ويحتمل ان يكون له بالاول ثلث الالف ويحتمل بطلان
 المصدية مع فتح الاولى وجبة ولو قال انت طاق واحدة حيازا وتبين
 بثلاثي الالف وقعت الاولى حية وبطلت الثمان ولو قال طلقين
 ضعت طلقة بالفاء وطلق بسقى بالفت فطاق وقع رجيا وفدى بالنية
 ولو قال ابو طلقها فانت بريء من صدقها فطاق فتح الطلاق رجعا
 ولم يلزمها الاكراه ولا يمينه الالف ولو كانت معه على طلقة فقلت
 طلعتي ثلثا بالفت واحدة في هذا التكاح واثنين في غير لم يصح
 الاثنتين فاذا طلق الثالثة استقر ثلث الالف **المطلب الثاني** في جوابها
 بمباح الخلع والتنازع لو قال طلق زوجك وعلى الف لزمه الالف مع
 الطلاق ولا يقع الطلاق بانما لو قال خالعتها على الف في ذنبي فخرج
 الزوج اشكال ولو خلع بوكا لهما ثوبان انه كاذب بطل ولا ضمان ولو
 كان الخلع اياما وصغيرة صح ولا يلا بواحدة ولو خلعها في اصل يمين
 قدم قولها مع اليمين وحصلت التيمومة من طرفه ولها المطالبة بحقوق العدة
 ولو اتفقا على الفدية واختلفا في الجنس فالعزل للمرأة ولو اتفقا على ذكر العدة

واعمال الخلع واختلفت الالادة على بطلان مقدم قولها وهو اقرب ولو اتفقا
 على ذكر العدة ونية الجنس الواحد صح الخلع ولو قالت سالت ثلث نكاحات
 بالعين فاجبتني فقال بل بيات واحدة فيقتدعها على الالف وتنازع في
 مقدار البعض فيقدم قولها في جعل الالف مقابلة للثلث فان اقام
 شاهدا واحدا خلت معه لان قصده اثبات المال وقوله في عدة الطلاق
 فان اقامت المائة شاهدا واحدا على عدة لم تخلف معه ولم تقبل شهادة
 ولو ادعى عليها الاضرار فأكبرت وقالت اختلعتني اجبتني قدم قولها مع
 اليمين في لغة العوض وبانت بقوله ولا تخفى له على الاجنبي لا عتافه وكذا
 لو قال سالتني على الف في ذمتك فقالت بل في ذمتي زيد اما لو قال سالتني
 بكذا وصفتني عني فلاق الزمته عني لزمها الالف ما لم يكن بينة ولو اتفقا
 على ذكر العدة واختلفا في ذكر الجنس بان ادعى الف دم فقالت بل الف
 مطلقا فان صدقته في قصده لا يلزم ولا يثبت والاقدم قولها وبطل
 الخلع ولو قال خالعتك على الف في ذمتك فقالت بل على الف في ذمة زيد
 قدم قولها ولو قال خالعتك على الف في ذمتي ذمة زيد فظهر براءة ذمتي لزمها

الالف وكذا لو طالعها على البت في شرطها فلم يكن فيه شيء ويصح التوكيل
 في الخلع من الرجل في شرط العوض وفيه وابقاع الطلاق ومن المراتب
 استدعاء الطلاق وتقدم العوض وتسليمه وبعض التوكيل من كل منهما
 مطلقا ويقضى ذلك للمثل فاذا اطلقت المرأة اقضى الخلع للمثل
 حال انعقاد البذل فان خالع بدينه او بوجلا او بادن من فقد البذل صح وان
 زادوا الاقرب سلطان الخلع ولو كان التوكيل في الطلاق بعوض او بدينه بالطلاق
 قبل وقع بغيره ولا فدية ولا ضمير التوكيل وفيه نظر وكذا البعث لو عتيت
 له فداها فخالع عليه او دونه او اكثر لما لو طالع على شيء من الخلفا وضمن فان
 الغم ان عليه اذا فرض ويصح الخلع ولو بدينه خسر او خسر فدا البذل صح
 اسلام احدهما وضع الطلاق بغيره او بدينه او بوجلا او بادن من فقد البذل صح وان
 المثل او بوجلا او بادن من فقد البذل لم يخل الخلع وكذا ان كان طلاقا او بدينه
 وكذا لو عين له فدا فخالع او خالع باقل منه او دونه ولو طالع فداها بدينه او بوجلا
 فطلق يوم الجمعة فالأقرب بالطلاق ولو طالعها مريم الا بدينها بطل واذا خالعها

او بدينه

او بدينها بطل العوض السبي ولم يسطر ما اكمل ولعلها من حق الامرين ولا يستل
 سواء كان الحق من جهة الكساح كالشفاق وغيره او من غير جهة سوى النفقة
 للمستقبل ما لم يرضع في العوض فحق استحواذ النفقة حينئذ انكاح ولو طالعها على
 نفقة عندنا لم يرضع لاستلزامه البتة النفق وان كان حاملا لم يرضع استحواذا
 نفقة كل يوم فيه ولو طالعها على نفقة ماضية صح مع عليها اجتناء وقد
 ولو طالت بعين عدل ذلك وطلعت بالنفق صح وبسطت على المثل وفيه ولو
 خالعها قبل الدخول بضعف مهرها فلا نفق له عليها اذا لم يقبضه ولو طالعها
 بالجميع لم يحدف النصف وان لم يكن قبضته **الطلاق المطلق** في المباشرة
 وصحتها بالارتك على كذا فانت طالق ولو طالع عوضا بارتك فاحتك باليمين
 ببتك او غير ذلك من الكايات صح لان الاعتبار بقاها بصيغة الطلاق وهي
 العلة في البتة ولو حذف هذه الالفاظ واقصر على قوله انت طالق على
 كذا او بكذا صح وكان مباراة او موضعها الطلاق بعوض ويشترط فيها ما
 شرط في الخلع من بلوغ الزوج وعقله وقصد واختيار وكذا المرأة وان
 تكون طاهرة طهرا فريضا فيه يجماع ان كانت مدخولا بها غير راسية وكان

الزوج حاضر وان تكون الكراهية من كل منهما المصاحبة وان تكون الفدية
 بعد الزمان او قبل فحصر عليه الزيادة بخلاف الخلع واتباعها بلفظ الطلاق
 وفي الخلع خلاف ويقع الطلاق بانما لم يرجع في الفدية في العدة وليس
 للمرجل عليها رجعة فان رجعت في العدة كان له الرجوع ومباح الرجوع
 هذا الخلع ولا يخرج من العدة ولم يرجع وكانت الطلقة ثالثة او اعادة
 فيها لم يكن لها الرجوع وجميع مباح الخلع اثية هـ والله اعلم
الكتاب الثالث في الظهار وفيه مقصدان **الاول** في اركانها وهي
 اربعة **الاول** الصيغة وهي انت علي كظهر امي او هذه او زوجتي او فلاته
 وبالجمل كل لفظ او اشار يدل على تميزها عن غيرها ولا اعتبار باختلاف
 الفاظ التلافت فلو قال انت مني او عندي او معي ولو حذف حرف الصلة
 فقال انت كظهر امي وقع ولو حذف لفظة الظهر فقال انت علي كأمي او مثل أبي
 فان نوى الكرامة والعظيم او لها كالمه في الكبر والصفة لم يكن شيئا وان
 قصد الظهار قيل وقع وفيه اشكال ولو قال جملتك او ذاك او بدلت
 او جملت او كان على كظهر امي وقع ولو قال انت امي او زوجتي او فهو كونه

انت كأمي ولو قال امي امري او مثل امري لم يكن شيئا ولو شبهه عضوا
 من امرأة بظهره فلا قريب عدم الوقوع كان يقول ذلك على كظهر امي او فمك
 او ظهرتك او بطنك او راسك او جلدك ولو عكس فقال انت علي كيد
 امي او شعرها او بطنها او فمها فلا قريب عدم الوقوع ايضا وكذا لو قال
 كزوج امي او نسفها فان الرجوع ليس محال للاستمتاع ولو قال انت علي حرام
 فليس بظهار وان نواه وكذا انت علي حرام كظهر امي على اشكال اما لو قال انت
 علي كظهر امي حراما وانت حرام انت كظهر امي او انت طالق انت كظهر امي
 للرجعية لو انت كظهر امي طالق وقع ولو قال انت طالق كظهر امي وقع ^{بها} الفراق
 ولما الظهار وان قصد بها وقيل ان قصد بها والطلاق سجي وقعا كانه قال
 انت طالق انت كظهر امي وفيه نظره فان الشية غير كافية من دون الصيغة
 ويقعان معا لو قال انت كظهر امي طالق على اشكال ولو قال انا مظاهر او عا الظهار
 لم يصح ولو ظاهر من واحدة ثم قال لاخرى اشركت معها وانت شركتها او كهي لم
 يقع بالثانية سواء نوى به الظهار او اطلق **الثاني** المظاهر ويشترط بوجه
 ورشد والمختار مقصد فلا يقع ظهار البهي وان كان ميرا ولا الميكن المطبق في

من مائة اذوار الا وقت صحته ولا لكن ولا فاذا القصد كما لكران
 والمنع عليه وكعضان عقدان يقع قصد والناظر والناظر والمعاينة به
 ولو ظاهر ويؤيد به الطائفة وبالعكس لم يقع احداهما ويصح من العقد كما كذا
 على راي والمحقق والخفي والمجربان خرمنا من الاستمتاع ولا يصح من الزلة
القول الثاني المظاهر وخبر طر ان يكون مملوكا الوطى الذي يقع بالاجنبية
 وان علقه على الكساح وان يكون طاهرا طهرا لا يربطها فيه بجماع ان كان
 زوجا حاضرا او من يخفى مثلها وقت الايقاع لا الشرط وكان غائبا
 فهو وكذا لو كانت بائنة او متبرئة وان كان حاضرا هل يشترط العقد فيه
 نظر والمروى انه يقع بالموطوء بملك العيّن وهل يشترط كون العقد دائما خلافا
 اقربه الوقوع بالمتنوع بما وهل يشترط الدخول المروى اشتراطه وقيل لا العموم
 وعلى الاشتراط يقع مع الوطى في حال صغرهما او جنونها ويقع بالرتقاء
 والمرضية التي لا توطئ ولا فرق في الوقوع به ان يكون حراً او امه مسلمة او ذمية
 والا فربا بشرط التيقن **القول الثاني** المشبهة بها الاختلاف في صحة اذنية ادم
 بالفظا لظهور وهل يقع لو شتهر بانها من المحرمات نسب او ضامها كالاختلاف في

والخالة وجبت الابع وبنت الاخت والام من الرضا عتقها خلافت اقربه الوقوع
 بصيغة الظاهر ولو شبهتها ببعض غير من غير الام كيد الاخت ودخل المربع
 قطعاً ولو شبهتها بحرية المصاهرة على التأييد كما زوجته وتنته مع الدخول
 وزوجة الاب والابن لم يقع وكذا الوشيهما بحرية لا على التأييد كاخت الزوجة وبها
 وبخالها وهل يدخل المدة عن الام ان اقصر عليها اكمال ولو شبهتها بظهور ربه
 اوليه او ولده لم يقع وكذا الوشيهما بالاجنبية او بزوجة الغير او الملاحصة وان
 تأخير غيرها **القول الثاني** في حكمه الظاهر احرار الاضداد والمشكر
 وقيل لا عقاب فيه لعقبة بالعموم ويشترط في صحته حضور شاهد
 عدلين يريان نطق الظاهر ولا يقع بينا ولا معلقا ولا في اضرار على راي
 فلو حلت به او علقه بالقضاء الشهير او دخوله او قصد به الاضرار لم يقع
 وهل يقع من قرفا على شرط الاقرب ذلك فلو كانت على كظهر ابي ان دخلت
 الذمار وان شاء زيد دخلت او شاء وقع وفي الفرق بينه وبين العاق نظر
 ولو علقه بظهور ان الشرع لم يظهرها وهذا ولو علقه بظهور اذنية الاجنبية
 فان قصد المواجهة باللفظ والحق به صح الظاهر مع المواجهة بالاجنبية

وبنت شتهر بغيرها

وان قصد الشرع لم يقع وكذا لو قال لبيبة ولو قال فلا من غير وصفت
 فزواجها وظاهرها وقامها ولو علمت بمشينة الله وقصد الشرع لم يقع
 قصد البين وقع ولو قال انت على كذا راي ان لو رشا الله فان كان على
 وقع ان عرف المحصرين وان كان شعريا فاشكال ولو علم بالنعيبين وقع
 في الحال اوفي الزمان المقيد ولو علم بالمرز على الجمع لم يقع مع احدهما وقع
 على البطل وان كان بخير او وقع شرطه افاذ تخيير الوطى الزوجية حتى كفى
 والا قرب تخيير غير من ضرر وبلاستقناع لا تخريه عليها ولا يحل الوطى
 حتى كفى بالعق او بالصيام او الاطعام على الترتيب ولو وطى خلال الصوم
 استأنف وقيل لا يبطل الشايع لو وطى ليلة وهل هو الاستيناف عن كمال
 الوطى قبل كمال التكفير اشكال والا قربان الوطى ان وقع ليلة وجب الامتناع
 مطلقا والتكفير ثانيا وكذا ان وقع فائرا بعد ان ضام من الثاني شيئا وان
 كان قبله استأنف وكه ثانيا ولو عجز عن الكفارة وما يقيم مقامها كفارة
 الاستغفار وحل الوطى على اي ولا يجب الحكم على التكفير بل اذا وقعت
 للمرة امرها اليه خيرون بين التكفير والرجعة وبين الطلاق ويظن التكفير

ثلاثة اشهر من حين الزنا فان خرجت ولو بخير احدهما حبس الحاكم وضيق عليه
 في مطعم ومشربه حتى يتخير احدهما ولا يجبر على الطلاق عينه ولا يطلق عنه
 وان صبرت لم يعرض ولو كان الظاهر مشروطا جاز الوطى ما لم يحلل الشرط
 ولا كفارة قبله ولو كان الوطى هو الشرط ثبت الظاهر بعد فعله ولا يثبت الكفارة
 حتى يعود وقيل يجب نفس الوطى وليس بجديد ويجب تقديم الكفارة على الوطى
 للطلاق وما وقع شرطه مع ثنية العود ولا يجب الكفارة بالتلفظ بل بالعود وهو
 ارادة الوطى وليس مستقرة بل بمعنى الوجوب بخير الوطى حتى يكفر فان وطى
 قبل التكفير لزمه كفارة ثان وسكر الكفارة سكر الوطى ولو وطى ناسيا بعد
 ان ادى كفارة واحدة عن الاول وعن احدهما على الشكل وجبت ثالثة فان ناسيا
 عزا الظاهر فلا شيء عن الثانية ولو طلق رجعا واما احدها فان رجعا في العدة
 لم يحل له حتى يكفر ولو خرجت من العدة فترت رجعا او كان الطلاق بيا وتزوج
 في العدة فلا كفارة لو وطى ولو ماتا او احدهما سقطت الكفارة والارادة كذلك
 الرجعي ان كان من غير فطن او كان من المرة تجب الكفارة مع العود في العدة
 ولو طاهر ولو نكح العدة فترت رجعا لانه كفارة قبل الوجوب ولو اشترى نكحة

بطل المعتد وطلوها قبل الكهانة ولو شراها غير الزوج فضح فترت وجها
 الزوج بعقد لم ينفك الكهانة ولو قال انتم علي كظهر أبي فليس عليه من كل جهة
 كهانة فلو كثر الظهار من واحدة وجب عليه بكل مرة كهانة سواء فرت الظهار
 او تافه على راي ولو وطئها قبل التكفير عن الجميع وجب عليه من كل وجه كذا
 واضح ويصح الظهار بطلانها عقدا كمنه على راي فان ضرر الدقة عن زمان
 الزمان وقع على أشكال ويحرم عليه وطئها في تلك الدقة قبل الكهانة ولو وطئ
 ناسيا للظهار ككهانة واحدة **الابواب في الازالة** في
 مقتصدان **فصل** في اركانها وهي اربعة **فصل** في اركانها وهي اربعة **فصل** في اركانها وهي اربعة
 والقصد يقع من المالك سواء كانت زوجته لمة او حرة ومن الدخول والعقل والاختيار
 انكحاله فيكون زوجه كالمأخوذ من المطلق بغيره ويحجب فان العدة من هناك
 الزوجين وكذا المطلق رجعا بعد الازالة فراجع ومن المظاهر **فصل** في المظاهر
 وهو ترك جامع زوجته ونسبها كونهما متكوتا بعقد الدائم فلا يقع بالتمتع وبها
 على الاخرى وبالموطئ بالملك وان كان مدخلا لها ويقع بالحق والامانة والمرأة
 لها الا لموتها وكذا طلق حقوق الزوجية بعد الدخول ويقع بالدمية كالمسامة

قينة

سنة ١٢٩٦
 شهر ربيع الثاني
 يوم ١٢
 بمكة المكرمة

والرجعة ونفقة الصريح تعيين النكحة في الفرج والاباح واليك اما المباح
 والوطئ فان يقع معه الابلا ان قصد في النكحة والملازمة والمباشرة
 مع انية انكحاله فله الزوج ولو قال لا اجمع رايي فليس له نكحة او لا فاش
 او لا طلاقين غيبي عنك يقع مع القصد ولو قال لا وطئك في الحيز ولا في
 القمار اوفي ذنبك فهو محسب وليس بولي **فصل** في الصيغة ولا تعتقد الا بالامانة
 تعالى مع التلقظ باي لان كان مع القصد ولو جلت غير الله تعالى وبغير حياء
 صلاته لو نعتد كما لو جلت الغنا والظهار والصدقة والخبر والكعبة
 والنجى والافنة عليهم السلام او الشراطين او صورهم وغير ذلك لم يعتد
 كذا لا يعتد ولو قال ان وطئت فليله على صلاته او صورته ولو قال ان وطئت
 فليس من الظهار كركب الميت كركب الحيوان **فصل** في العدة والعذر لا فتران
 وهل يلزم بعقده فمجرد الاقرب المنع ولو قال فهو حر من ظهاره ان ظاهره لم
 يقع شي ولا يلزم بالعقد وان ظاهره لم يقع شي او غير ذلك فليس له طهر من
 الطهر لان ولو لم يكن من جهة وقال لا تخزي شريك معها لم يكن الامة في الشائبة
 وان لم يله عدم نطقه بالله تعالى ولا يقع الامة انما جلت لصاحبه اللعن واللعن

لو كان ياد بل كان يمينا ولو قال لا بيع والله لا وطني لكن لم يكن مواليا في الحال
وله وطى ثلث فبعين الخرب في الاربعة وبعث لها الايلة بعد وطنين ولها المرافعة
ويجب الكهان بوطى الجميع ولو وطى واحدة قرب من الخشب وهو محذور ولا
يصير به مواليا ولو مات واحد من قبل الوطى اغتلت العين بخلاف ما لو طأت
احدهن او ثلثهن لان حكم العين ثابت في البواي كما كان وطى المطلقات ولو بالشبهة
ولو وطى من حرمها لا قرب بثوث الايلة في البواي بخلاف ما لو وطى للثبته
اذ حكم لوطيها على ان كان له لوطى واحدة ممكن واراد ان يوطى الكهان
بوطيها في واحدة كانت تعاقب الايلة بالجميع وضربت المدة لمن عاينها فان وطى
واحدة حنت ونظمت العين في العلف ولو طلق واحدة او اثنتين او ثلثا كان
الايلة تابعا في الباقي ولو قال هذا ابدت واحدة معية قبل قوله ولو اراد واحدة
مبهمة ففي كونه مواليا اشكال فان انتبهه كان له ان يمين واحدة فيختص
الايلة بها ويقول هو الذي قد دمه او انشأت نسيها عن الاهل لم ويجعل ان لا
يكون مواليا لان كل واحدة ترجح الا تكون من المعينة ولو اطلق اللقب فليط
انما الاجتهاد بين محيل اشكال ولو قال لا وطني كل واحدة ممكن كان مواليا من

كل واحدة كما لو كان من كل واحد باقر لها فزطقتها وقاما حقها ولم
تخل العين في البواي وكذا لو وطىها قبل الطلاق لزمته الكهان وكان الايلة
ثابتة في البواي ولو قال لا وطني سنة الامس لم يكن مواليا في الحال
اذ له الوطى من غير كمين فان وطى وقد بعى اكثر من اربعة اشهر صح الايلة
وكان لها المرافعة والامطى حكمه وكذا لو قال لا وطني الا عشرة مرات او
ما زاد فاذا استوفى العدد صار مواليا ان بقيت المدة ولو قال والله لا جامعك
فكانت شئت العقد ان قلنا بالشرط وهل يتخص المشقة بالجنس اشكال
الترجيح المدة الايلة ان يحلف على الامتناع مطلقا او مؤقتا او مطلقا
اربعة اشهر او مضافا الى الفصل لا يحصل الاجر انقضاء مدة التقيس قطعا او ظنا
كقوله وهو بالعراق حتى امضي الى الهند واقومة او ما بقيت ولو قال لا وطني
اربعة اشهر او ما انقضت اوجرت اذ لم يبعدا من الموصل وهو مما يحصل في الاربعة
قطعا او ظنا او محتملا لان من على السوء لم يكن مواليا ولو قال الحق ارحل الكفار
فليس مواليا لان مكان التخاص من التكبيل بالدخول وهو مناف لان ياد ولو قلت
لا طيها اربعة اشهر فاذا دون ما زاد العين في اخر الاشهر مرق الغرض ولم يزل

فيصل كذلك لو كان مؤيلاً ولو قال والله لا اجامعك اربعة اشهر فاذا انقضت
 قال الله لا اجامعك اربعة اشهر وهكذا لو كان مؤيلاً فان المطالبة بعد المدة
 يقع بعد الحلال لليمين ولو قال لا اجامعك خمسة اشهر فاذا انقضت قال الله
 لا اجامعك سنة فهما الاثنان ولها المرافعة لضرب مدة الترضيع عقوبة
 اليمين فلو رقت فاطل حجة انقضت المدة الاولى انحلت اليمين ويحل
 وقت الايلاء الثاني ان قلنا بوجوه معلقة على الصفة فان طلق في التماس
 انحلت اليمين الاولى فان عقد ثانياً فيه رقت بعد مضيه للثاني ولو قال
 والله لا وطئت حتى ينزل عيسى من السماء او يخرج النجاشي انعقد ولو قال حتى
 يبلغ الجحش في سبب الخياط فكذلك ولو قال حتى يفتكهم زيد وهو محبوس في
 اقلام اربعة اشهر لو كان مضى اربعة ولو تقدم لم يحل المطالبة
 لانه منقطع وقومه كل باعة ولو قال الى ان يموت زيد فان ظن بقاء زيد
 من المدة انعقد والا فلا ولو كان الوطء محبب بعد شهر مثلاً فخلت الايام
 الى شهرين فنفى انعقاده **نظر المفسد الثاني** في كلامه اذا وقع الايلاء فان
 صيرت فلا حرج وان رقت امرها الى الحاكم انظر اربعة اشهر لم ينظر في امره فان

وطى لزمت الكفارة وخرج عن الايلاء وليس للزوجة مطالبة فيها بالقعة ولا
 فرق بين الزوا والعيول الذين الحقت والذين في مدة الترضيع حتى يخرج فاذا انقضت
 لم تطلق بانقضائها وليس للحاكم طلاقاً فادار رقت بعد المدة تخير بين الفقة والطلاق
 فان طلق خرج من حقه او وقع الطلاق وجب لو كان فادار رقت من الامر
 حبس وضيق قلب في الطعام والشراب حتى يطلع او يطلق ولا يخرج على احد عتياً ولو
 مدة ودافع بعد الموافقة حتى انقضت سقط الايلاء ولا كفارة مع الوطء ولو انقضت
 حقه من المطالبة لم يسقط لبعده كل وقت قبل والمدة الضرورية من حين التراجع
 لا من حين الايلاء وفيه نظروا في الفقه فيجوز في المشتقة في القبل والعتا
 اظهر التزم على الوطء مع العقد ويهمل ما جرت العادة بامساك الحقة الكاملة
 فما الاكل والراحة مع القرب ولو وطى في مدة الترضيع عتاً لم يمت الكفارة
 اجماعاً وكذا بعد ما على راي ولو وطى سائياً او محبباً او مشبهة بغيرها بطل
 الايلاء وكفارة لعدم الحقت ولو اختلفا في انعقاد اللعان صدق مدعى البقاء مع
 اليمين ويصدق مدعى بطلان الايلاء لو اختلفا في زمن وقوعه مع اليمين ولو انقضت
 مدة الترضيع وهذا ما يمنع الوطء ككثير من الناس لو كان لها المطالبة على راي

بالنية
 لبرائة ومطالبة
 بها القعة

عنه وبحيث قل المطالبة بنية العاجز ولو تجددت اعذارها في الاشياء
 قبل قطع الاستدانة على الخبير ولا تنقطع باعذار الرجل ابتداء ولا
 اعتراضا ولا تمنع من الموافقة استهانة ولو جرح بعض المدعي المدعى
 عليه وان كان مجنونا فالتقصيص وهو مجنون من بعض بهي صبي وان
 انقضت وهو محسوم او صاغر الرخصة العاجز فان وقع جرحا كالوطي
 في الخبير والشمع الواجب بالنية وانه لو ارتد لاحتب نعمان الودة
 عليه على ان يتركه من الوطى بالرجوع ولو ادعى الاصابة قدم قوله مع
 اليقين لتعذر البينة ولو ظاهرت الصحة معا ومقتت بعد انقضائه
 مادة الظهار فان طلق خرج من الخبير وان امتنع الزم التكفير والوطي
 اسقط حقه من التزويج بالظهار وكان عليه كفارة الايالة ولا يكره
 الكفارة بتكرار اليقين سواء قصد التاكيد او المعارضة مع اتحاد الزمان والى التكرار
 الالة الموطنة واعقبتها وتزوجها الوعيد الايالة وكذا لو اتي بنية والعقبة
 ثم تزوج بها والدعيان اذا تزوجا غير الحائز في الحكم بينهما وفي الزرع الى
 مذهبهما **الباب السادس** **في النكاح** في اللعان وفيه اربعة

في النكاح وهو القذف والكار والولد منها خاصان **في القذف** في النكاح
 سببا في اللعان لو رمى نكاحه المحبسة المدخول بها الى انقلا او دبر مع دعي
 الشاهد وعدم البينة فلو رمى الاجنية او المشهور بالزنا او غير المدخول بها
 او رمى بغير الزنا او لم يدع الشاهدة فان لعنه الله ولعنه الصريح بانانية او
 زينة او زينة بل او رمى فجلت دون عينك وبذلك ولفظ النكاح والبالج
 المحبسة صريح ولا لعان بكلمات القذف مثل تسحر ولما انا قلت بران
 ولو لم يثبت الزنا في الناس او اثنى من فلان لم يكن قاذفا حتى يقول في الناس
 زنا او اثنى اثنى منهم وفلان زنا ولما لم يثبت زنا فلان
 بالبينة والقاذف جاهل لم يكره قاذفا وان كان عالما فهو قاذف ولو قال
 بانان فهو قاذف ولو قال رايت فلان زنا فهو قاذف وان كان اعشى نعم
 لا يثبت في طرفة اللعان لتعذر الشاهدة فيقول الحذويث في طرفة
 بنفي الولد ولو كان له بينة فالحد ولا لعان ولو عدل عنها الى اللعان لم يصح
 وقيل هو اقرب ولو كان العقد فاسدا فلا لعان بل وجب الحد ولو طلق رجعا
 ثم قادت فلما للعان ولو كان بانان فلا لعان بل يحدان اضافة الى ان الزنا

ولو قذفت الزوجة فربما كان له اللعان فلم تلت قد حنفى قبل ان يزوجني فقال
 بل بعد اوقات قد حنفى بعد ما نيت منه فقال بل قبله قد حنفى ولو كانت الابنية
 قد حنفى هناك كانت بعد حنفى جليل فاكبرت الزوجة قد حنفى في زمانها ولو كانت
 اجنبية ثم تزوجها وجب لها العان ولو تزوجها ثم قد حنفى في زمانها ايضا فله
 ان ما قبل الكناح في اللعان من انما حنفى ما اعتاد حال الزنا او القذف ولا
 يجوز قد حنفى مع الشبهة ولا مع غلبه الظن وان اخبر الثقة او شاع ولو
 قذفت بالحق فاللعان ولا لعان وان ادعى المشاهدة ولو قذفت بالحق بترحمك
 ولا يقيم عليه الا بعد مطالبتها مع الافة او اوقات صبح اللعان وليس
 لولها المطالبة بالصداد استحيية وان ماتت فلو ادعى المطالبة وكذا
 ليس للمولى المطالبة بزوج امته بالتمتع بالاعداد مودتها ولو نسبها لانتاحي
 مستكرمة عليه فحق كونه قد افشك باللعان وكذا لا لعان لو كان
 وطى شبهة من الحاضر ولو قذفت في وقت لفظ واحد بعد اللعان ولا يحد
 برضا من لعان واحد ولو قال ديت ولدت صغيرا وجب التزوي ولو قال
 ديت شربة او عجنون فكذلك ان عجنونها ذلك والا فالحد لا يحفل بمقولة

اذا لم يعهد لانه حيا فحال ولو ادعت القذف فأنكرت فقامت شاهدين
 قلها ان يراجع ان يظهر لا كان تاويله ولا لعان وعجب الحد لا يكذب
 نفسه فان اشكأ قد افشك لعنه اللعان ولم يرفع عنه ذلك للحدانين الا اذا
 كان صوته اكان ما قذفت ولا زنت فان قد حنفى بعد ما نيت شهادته
 الا براه الا ان شتم من عجل في طرأ ان تاويله مع اللعان فله ان
 عجزا للحد رجعا اليه فان ولو قد افاد ان يرضى به من مكن ان كان للحد
 الولد ولا لعان فادى في كونه **الفصل الثاني** في حكم الولد ولما
 ثبت اللعان بنفى الولد اذا كان يظن ظاهرا ان تنقعه الزوجة بالعدا
 لسة اشهر فصاعدا من حين وطئه ما لم يخطب او ناض من الحمل وكل ولد
 لا يمكن كونه منه في الكناح لم يطبقه نسب ولو ينجح الى العازكا ولدته
 تاما اقل من ستة اشهر من حين وطئه او اكثر من خمسة من الحمل لم يطبق به
 واتقى غير لعان ولو تزوج المصرة الغريبة ولدت ولد لسة اشهر من
 به لعدم الامكان عادة ولا لعان ولم يخل وله اقل من عشرين من ولدت بالحق
 به وان كان له عشرين لا يمكن الباطل في حقه ولو افاد ولو كان له اربعين الى

ان يبلغ شيدا فان مات قبل البلوغ او بعد ولم يكن للمنفقة وورثة ان يجه
والولد ولا غير بالانكار المتقدم ولو نزع وطلق في مجلس واحد قبل غيبته ثم
مضت سنة اشهر فولدت له طليقة ويحيى ولد الحنفى على انكاره وولد الجب
دونك ولد الحنفى الجب على انكاره ولو طلق دبرا او قن وعزل عن الولد لم تنف
الابا للامان ولو تصادقا على انها استدخلت منته من غير جماع فحلت
منه فالأقرب عدم الحرف انما هي لها صا ويحتمل انما هي الولد اذا كان في
مكها والزوج قادرا ولو تنافعا بعد القول في زمان الحمل لا صا ولو تنفرت
بتولده منه عز زنا بها واذا عجز الطلاق من الحمل للامان لو كذبت ولو
طلق وانكر القول قيل ان اقامتة انه رضى من لاعنها وحرمت عليه
وكان عليه المهر فان لم يتم بينة كان عليه نصفه ولا لمان وعليها ما
سوط ولا قرب انقا للامان ما لم يثبت الزوج ولا يفي الا نفا ولا حد عليه
اذا لم يصدق ولا كره لذل يلزمه الاقرب انه ولو كان الزوج حاضرا وقت
الولادة وسكت عن الانكار المتقدم قبل ان يكون له انكار بعد الان يوجب
العادة به كالسوى الحاكم ولا تطار الصبي ولا كل والمشافق والحرز الما لا يوجب

الكل

ان كان ما لم يعترف به اما لو اعترف به لم يكن له انكار اجماعا ولو اسكت عن نف
الحمل حتى وضعت حازه فنفه بعد الوضع اجماعا لاحتمال استناد الاما لك
الى الثلث في الحمل وكل من اقر بولده صريحا او غوى لم يكن له انكار بعد والشرع
ظاهر والنفى انما يجب للبشر بما يدل على الرضا مثل ان يقال له بارك الله في مولدك
هذا فنقول امين وان شاء الله ولو قال ليحيى بارك الله فيك او احسن الله اليك
او ذقت الله فانه مثله لم يكن اخرا او لو قد فمراة وبقي الولد وقام بينة
مقط الحد ولم ينف الولد الابا للامان ولو طلقها بانثا فانت بولي بطرحه
في الظاهر لم ينف الابا للامان ولو تزوجت بغيره وانت بولد لدور سنة
اشهر من وطى لك ولا نفى مدع للحمل فادون من فزول الاول لمن بالاولى والنف
الابا للامان ولو قال لم تزني وهذا الولد ليس بي فالتحد ووجب للامان
ولو قال هذا الولد من زنا او زنت فالت هذا الولد منه ووجب الحد وبنت
الامان ولو قال ما ولدته وانما القطعة او ستمرة فالت بل هو
ولدى منك لم يحكم عليه الابا بينة لان كان اقامتها على الولادة وحمل
عندها وقبل شهادة النساء **الفصل الثاني** في اركانها وفيه حصول القول

الملاحن ويشترط كونه عاقلاً بالغاً ولا يشترط العدالة ولا الحرية ولا ابتداء
 الحسد فلو قيل عنه ولا الاكراه فقبل لعان الكافر والاخرى ان عقله
 اشادته قبل لعانه بالاشارة والا فلا ولو انقطع كلامه بعد القذف
 وقبل اللعان صار كالاخرى لعانه بالاشارة وان لم يحصل اليأس
 من طغيته ولا يثبت من الزوجية فلا يقبل لعان الاجنبي بل يجب حد
 القذف ولو ادعى عليه اليك للشبهة فافكر انتفعت ولو ثبت اللعان
 وان اعترف بالوطى اما لو اعترف بالوطى ونفى وطى غيره واستند على
 المني فنفى سقوط اللعان نظر ولو ان قد فلاحن فعادة الامانة من
 العادة عرف صحته وان اخر ظهر بطلانه ولو ثبت صحة الكساح الفاسد
 فلاحن لو يندفع الحسد بالعمارة الفاسدة على اشكال وكذا لا يندفع عن المزد
 المحرم للملاحن على اشكال ولو قذف الطفل فاحد ولا لعان وكذا المحزون
 ولو انت امرأة من الدخول به نسبته ولا سبيل النقيب مع زوال عهده
 فاذا عقل كان له نفيه حينئذ واستلما ولو ادعى القذف خال جنونه
 صدق ان عرفت منه ذلك والا فلا ولو لاحن الاخرى من شريط فانكر القذف

واللعان لم يقبل اكراه القذف ويقبل في اللعان فيما عليه فيطالب بالحد
 والحقيقة التي ينبغي ان يثبت الولد ولا يثبت هو الذي لا يعود الزوجية
 فان قلنا انما الاعز للحب فيقول الشك فالأقرب باجابه لأنه لما لم يرد ما قران
 أنه لم يلاحن فاذا اريد ان يلاحن **فليس له** في المصلحة ويعتبر فيها
 البائع وكال عقل والاشارة من القسم والخبر وان يكون دعوة بالعقد
 الدائم والاقر بعدم اشراط العمل وقيل يشترط فقبل يشترط في قول الله
 دون القذف وعيبت بين الحزب والماوكة وروى المنع وقيل يثبت في قول الله
 دون القذف ولو قذف طفلة لا يجمع مثلها فلا حد ليقول كذبه لكنه يعزى
 للشبهة لا للقذف ولو كانت بنت ثمان سنين ثبت القذف فيها وليس لها
 المطالبة ولا لها بل اذا بلغت طابت وله اسقاطه باللعان ولو قذف المحزنة
 من ثا اضاف الى حال الصحة او قذفها صحته فوجبت تركها ولا لوليها
 المطالبة بالحد فاذا افاقت طابت وله اسقاطه باللعان وليس له اللعان الى
 المحزون اذ لا نسب ولا حد فيها ولما ان نفى لدها فكذلك لا يلاحن حال الجنون
 بل اذا افاقت لاحن او نفى النسب والا كان النسب الزوجية ثابتين ولو قذف في

الشهادة او الحرسه حرمنا عليه ابدًا ولا لعان وفي اللعان النفي المنبسط كالوجع
 لعان للمسلم لكن لو قرئت او كتبت لم يعم عليها المدة الا بعد الوضع والامر بـ
 فراشا بالملك ولا يوجب على امرأته ان يبين ولا يجلع وللعان بالاباقران ولو قرئت
 بوجعها فكذلك ولو نفاها انتفى من غير لعان وتغير فراشا باللعن الدائم
 كذا المتفق على ان لا يثبت فراشا باللعن ولا يوجب **الفصل الثالث** في الكيفية
 وصحته ان يقول الرجل اربع مرات شهيد بالله ان لم الصادقة فيما قلنا فانها
 تؤخذ على الحاكم بخبره فان رجع خذ وسقط اللعان وان اصر قال له قل ان لعنة
 الله على ان كنت من الكافرين فاذكرك ذلك قال المرأة فقل له شهيد بالله انك كاذب
 فيما زعمت به اربع مرات فاذكرك ذلك وعقلها ونقضها وقال لها ان عقاب
 الدنيا اخون من عقاب الاخر فان رجعت او كتبت رجها وان اصرت قال لها
 قل ان لعنة الله على ان كان من الصادقين وسجد فيه اموت **١** ايقاع عدل الحاكم
 منصبه لذلك ولو اصاب رجل من العامة فله من يدينه ما كان ويثبت حكم اللعان
 بنفس الحكم وقيل بعين رضاء اعد الحكم **٢** التلقظ بالشهادة على اللفظ
 المذكور فلو قال اخلعت او قسم او شهدت بالله او انا شاهد بالله او ما شابه

ذلك لم يجر **٣** اعادة ذكر المولد في كل مرتبة فيها الرجل ان كان هناك ولد
 وليس على المرأة اعادة ذكر **٤** ذكر جميع الكلمات فلا يقوى معظمتها مقامها **٥**
 ذكر لفظة الخلالة فلو قال شهيد بالرحمن او بالقادر لذاته او بما في العرش الا قريب
 عدم الوقوع نعم لو اردت ذكر الله تعالى بك وصفا به وقع **٦** يجب ذكر اللعن في
 الغضب فلو بدلتها سماء او كالعبد والطرد والخط او احدها بالآخر لم
 يقع **٧** يجب ان يحضر بالصدق على ما قلناه فلو قال شهيد بالله في حادق ومن
 الصادقين من غير الايمان بالتم التاكيد او في الصادق في الغيب الصادقين او
 انما زعمت لم يقع وكذا المرأة لو قالت شهيد بالله انه كاذب او كاذب او من
 الكاذبين من غير لام التاكيد لم يجز وكذا لا يجوز لعنة الله على ان كنت كاذبا
 او لعنة الله على ان كان صادقا **٨** النطق بالعريضة مع القدر ويجوز مع
 التعذر المطلق بغيرها فيقتصر على ما ذكرناه من الرجل بالشهادات اربعاً
 بشرط الزايد **٩** التوب على ما ذكرناه بان يترك الرجل بالشهادات اربعاً
 توباً للعن ثم المرأة بالشهادات اربعاً توباً للغضب **١٠** فكل من ساعد نفسه
 ومن عجب قاضها بغير الحق **١١** بدأة الرجل ولا بالشهادات ثم اللعن في

تتبع المرأة له فلو بدلت المرأة لم يحن **يب** يدين المرأة بما ينزل الاحتمال اما بان
 يذكر اسمها وام اسمها او يصفها بما يميزها عن غيرها او يشير اليها اذ كانت حرة
في المولاة من الكلمات **يب** اثنان كل واحد منهما باللذان بعد القاء عليه
 فلو بادريه قبل ان يلقنه الامام لم يحن كما لو يحن قبل الاحلام
وقام المصحح فامد جلوس الحاكم مستدبر القبلة ليكون وجهه لها اليها
ب وقوف الرجل عن بين الحاكم والمرأة عن بين الرجل **حضور** من يسمع اللعان
و وعط الحاكم ويخوف بعد الشهادتين قبل اللعان للرجل وكذا المرأة
 قبل الغضبة **التقليط** بالكان بان يلازم بينهما في اثني البقاع فان كان
 بمكة بين الزكن والمقام وان كان بيت المقدس ففي المسجد الحرام وان
 كان المدينة فمذبح النبي صلى الله عليه وآله وان كان في الامصار
 ففي الجامع **ق** التقليط بالزمان بان يلازم بعد العصر جمع الناس لها
للتفت **في الاحكام** اذا فزت بعتاق به وجوب الحد عليه واذا
 تغلق بجان سقط الحد عنه ووجوبه في حق المرأة وتعلق بجانها مع
 احكام اربعة **أ** الغزاق فلا نصير **ث** الفجر هو المؤبد فلا تقل عليه ابدا

سقوط الحدين **د** انتفا الولد عن الرجل دون المرأة ولو شرط بلاء رقية الولد
 من المرح فحن حريمه لولا من الاب لغيب اشكال وكذا الاشكال في العكس بعد
 شرط ولا ينفق الغزاق الى تغريق الحاكم بينه ما لم يحصل نفس اللعان ولا يحصل الغزاق
 بلعان الزوج ولو فرق الحاكم بينهما قبل كمال اللعان كان التغريق لغوا وان
 كان بعد اللعان ثلث مرات من كل منهما او بعد لثلاثين من الفاظ اللعان
 شئ من الفاظ اللعان الوبعية ورفقة اللعان فيخ لا طلاق ولا يعود الغرض
 وان اكد بفسخ لكال اللعان ولا يخل العقد عليها ولو اكد بفسخ
 نية اثناء اللعان او قبل ثبت عليه الحد ولم يثبت شئ من احكام اللعان الباقية
 ولو اكد بفسخه بعد اللعان لم يولد لكن برثه الولد ولا يرثه الاب
 ولا من يتقرب به ويرثه الام ومن يتقرب بها ولم يعد الغرض ولم يزل
 العقيم المؤبد وفي ثبوت الحد عليه رواية اقر بها الثبوت لما فيه
 من زيادة فتكها او تكرار قذفها وظهور كذب لعانه فان عاد عن كذاب
 نفسه وقال لم يحن ايها الا اصر لم يحن منه لان اليقة واللعان لتحقيق
 مائة له وقد اكره كذب نفسه ولو اعترف بالولد بعد موته لم يرث منه لكن لو

كان له ولد ودفنه مع عدم الولد ولا يورثه من الابن ولو اقام بيته بشدة
 اكذبها فحق في وجهه الحسد عليه نظر ولو لم يكن بقتله ولا اعترفت له
 فان اقيم بعينه فبذل اللعان احب عليه ولو نكحت من اقرنت بهت
 وسقط عنه الحسد ولو نزل الفرائض ولا يثبت الحثيم ولو اعترف بعد
 اللعان لم يحجب الحذفان اقرنت اربعاً ففي وجهه انكسار ولو اوضح
 زناها الى رجل فله حدان وله اسقاط حد الزوجة باللعان ولا
 يسقط به حد الاخر ولو اقام بيته سقطت معها ولو قد فها فاقرت
 قبل اللعان سقط الحد عنه بالمرح ولا يجب الحذف عليها الا اربع مرات
 ولو كان هناك نسب لم يثبت الا باللعان والزوج ان يلعن نفسه
 على انكسار الماذن اذ ان الزوجين على الزنا لا يوجب تقوى النسب بشوهد الفرائض
 ولو قد فها فاعترفت ثم انكرت فاقام شاهدين على اعترافها فهو القبول
 لهما او بالاربعه انكسار اقربه العقب سقط الحد عنه لانه بثوته عليها
 ولو قد فها فماتت قبل اللعان سقطت ويرث وعليه الحد للوارث وله حد
 باللعان قبل ولو اعنته رجل من اهلها فلا ميراث ولا حد ولا اقرب بثوت

الميراث ولو ماتت بعد كمال لعانه وقبل لعانها فهو كالموت قبل اللعان
 في الميراث ولو ماتت حينئذ ودفنته ولو قد فها ولم يلعن فحق في وجهه
 به قبل الحد والاقرب بثوته وكذا الخائف لو نكحها والاقرب سقوطه اما
 لو قد فها به الاجتناب فانه يحث ولو قد فها فاقرت ثم قد فها به الزوج او
 الاجتناب فلا حد ولا لعن ونكحت ثم قد فها الاجتناب قبل الحد كابتية
 والاقرب بثوته فلو شهدا رغبة احدهم الزوج حد المبيع على ذكي ويسقط حد
 الزوج باللعان وقبل ذلك انكسرت بعض الشرايط وبق الزوج بالحد
 والاحداث واذا كانت المرأة غير حرة فقد كاد اليها من يتوفى الشهادة
 عليها منوطاً ولو كلفها الزوج وكذا لو كانت حائضاً واللعان في المصحف
 ولا يشترط حضورهما معاً فلا عنة في المصحف على به فاذوا اللعان ايما
 وليت شهادتين فيخرج من الاعوج اذا قدت الزوجة وجب الحد الا ان سقطه
 باللعان ولا يجب اللعان عينا ولا يطالب احد واحد من الاخرين بشوهد ثبوتها
 المطالبة بالحد بعد موتها ولو اراد اللعان من غير مطالبة لركن له ذلك ان ركن
 ثبت وان طلب في النسب لعل ان لا يحسن جنبها المأثور بان يملك المرأة اللعان وعنه

المسند الرابع في اللزوم لو شهد اربعة الزنية وقد شهدوا قبل الشهادة فان برأه
 فاعادها لا يقبل لانها ردت للمتهم فلا يقبل بعد ولو ادعى قذفهما ثم ابرأهما
 ومالت العداوة ثم شهدا بقذف زوجته قبل ادعياها لم يرد في هذه الشهادة
 الا ولو شهدا ثم ادعيا قذفهما فان اضاها الدعوى الى ما قبل الشهادة بطلت لا
 بان كان عدو المحضين الشهادة وان لو رضيهاها فان كان ذلك قبل الحكم لم
 يملكه لانكم يشهدون عقدتين وان كان بعده لم يقبل ولو شهدا انه قذف زوجته
 وامهما بطلت لانما ردت في البعض للمتهم ولو شهدا انها اقربا القذف
 بالعربية والآخر انه اقربا العسيرة او في وقتين قبلت ولو شهدا بالقتل
 بطلت ولو ولدت ثمانية بينهما اقل من ستة اشهر فاستحق احداهما الحنفية
 الاخر ولا يقبل نفيه ولو نفى احداهما وسكت عن الآخر بقاءه ولو ولدت الاثني
 فنفاه باللعان ثم ولدت لافق من ستة اشهر فاقتر الى لعان اخر على اشكال وان
 اقرب الثاني محقة وودعه الاول وهو يرضى الاول وهل يرت من الثاني اشكال
 ولكن كان بينهما ستة اشهر فضا عدل فكل حكم نفيه فان لعن الاول واستحق الثاني
 او ترك نفيه محقة وان كانت قد بانت باللعان لا يمكن وطئه بعد وضع

سنة

الاول ولو لا عنها قبل وضع الاول فانت باخر احد ستة اشهر لم يلحقه الثاني لانها
 بانت باللعان وانقضت عدتها يبرأ من الاول ولو مات احد الثمانية قبل ان لا
 صحت لغيرها والقذف قد يجب بان يرد له مرة قد ردت في طهر لم يطأها فيه فانه
 يلزمه لعنهما حتى تنقض العدة فان انت بولدت ستة اشهر من حين انك لاكثر
 من خمسة مدة الحمل وطئه الزنية نفيه يخلص من الاثم والمستلزم للتوبة
 والنظر الى براءة واخوته ولو اقربت بالزنا وطئن صدقها فالاقرب انه لا يجب
 القذف ولا يحمل له القذف بعد الزنية وان شاع ان فلا تبرز بها او
 اذا عرفت انتم اهل الخلع بعشر ارباع الاثم وجب الاكاذب ولا يحل
 الاكاذب للشبهة ولا للنظر ولا لالخالفه صفات الولد صفات الوالد ولو شاع
 زناها بغير حيلة اللعان وان لم يكن له ولد للفتوى ولو عاود عزم زوجته
 سنين فلعنها وفاته فاعتدت وتزوجت واولدها الثاني ثم قدم الاول
 فتحب الكفاية وقد ردت اليه والا فلا لك في الاول **كتاب العقوق**
 وتراعيه وفيه مقاصد **الاول** العقوق وفيه فضول **الثاني** ان كانا العقوق فيه
 فضل كبير وثواب جزيل فصدوقي ان من اعن مؤمنا اعن الله له بكل حسن وخصوا

لهما الشان وان كانا ثلث **الاول** الحل وهو كل مالون مسلم لم يعتق بغير اذنه
فلا يعتق بغيره المملوك وان احببه المالك ولو قال ان ملكك فانت حر
لم يعتق شيئا ولا يعتق مع ملكه نعم لو جعله نذرا وجب عليه عتقه عند
ملكه ونجس المالك بفعل الرب خاصة وباهل الذمة وهم اليهود والنصارى
والجور اذا اخذوا بشرايط الذمة ثم يبري الزحف واعقابهم وازالوا
ولا فرق بين سحر الوثنية والكفار وبين شرار ولد الخريف وبنته وزوجه
وابيه وغيرهم من ادم في الحقيقة وكل من جعلت حرية اذ افتقر
بالرق حكم عليه مع بلوغه ودينه وكذا المذنب في دار الحرب اذا اراد
فيها مسلم ولا يصح عتق الكافر مطلقا وقيل يجوز ان كان مع الذمة وقيل
مطلقا ويصح عتق ولي الزنا اذا كان مسلما على اى والمخالعة دون الناصب
وملحح عتق الخال في الاقرب ذلك ان كانت خطا واذى المال اوصفه مع زنا
والا فلا ولا يشترط النية على اى فلو قال احد عبدي حر فصح وعين من ثمة
ولا يجوز العدول والا قرب وجوب الاتفاق على الجميع والمنع من الاستدانة
احدم او يبعده قبله ولو مات ولم يعين عتق الوارث وقيل يفرع ولو عتق

شرايته اخر حتى يذكر ويقل بقوله فان ادعى بعض المالك انه المقصود
مرعته فالقول قول المالك مع العين ولو عدل عن العين لم يثبت للمنفى حكمه
بعتقهما وان لم يذكر كونه مبيع الا بعد دونه لهما يدين الا ان يدعى المولى
العلم فيقل بقوله مع العين لو نازعه غيره فان حكم في حق عليه ولو صدق احد
الوارثين احد المبيعة للغير والاخر الاخرى لم يمتنع كل منهما فمضى صدق
الكتاب الثاني العتق وشروطه البائع والعقل والاختيار والقصد ونية
التقرب الى الله سبحانه وتعالى وجواز القصة فليعتق عتق اليقين وان بلغ
عشر اعلى راي ولا عتق لغيره المملوك ولا غير الا وقت افاقه ولا عتق المكنن
ولا العاقل والانسى وان اثاره والتكرار والغنى عليه ولا عتق الكافر على
رأى تعددية التقرب منه وان كان مريئا ولا عتق المحبر عليه لفسه
او غيره ولا عتق للمالك ملكا تاما كالوقوف عليه والارزاق والرضى المستأجر
نفوذ عتقه في غيرهما القفوف في اكثر من الثلث على اشكال يثامنه اتمه
كاللائق ونقص السوق وتقويتها الى الفل لا يطل بغيره في ثلثه ومن وجده
المقتضى لطلان العتق فيما زاد على الثلث فيه فلو كانت قيمته ثلثين وبيع

بالشخص كل من المثلث قيمته وكسبتين قبل الموت فعلى الثاني يبيع
في شيء وله من كسبه ثلاثة أشياء وللورثة ستة أشياء لأن المثلث منه
في تقدير ثلثه شيء من قيمته الأولى لأن العبد يحب عليه نقصان
الحرة لأنه لم ينفعت فكان كالواصل إليه ولا يجب على الورثة نقصان حرام
لعدم وصوله إليهم فالعبد وكسبه في تقدير عشرة أشياء فالثاني أربعة
ويحتمل أن يقال عتق منه شيء وله من كسبه شيء وللورثة ستة أشياء
فالعبد وكسبه في تقدير ثمانية أشياء فالثاني خمسة لأنه يؤخذ حصة
من الكسب بما فوّت على الورثة من نصيبهم بالتقصيص وهو شيان ونصف
أو يكون للورثة من نصيبه وثمان التبعين وكسبه مثلهما العتق خاصة وهو
كذلك هنا لأنه قد انقضى من حصة شيء في تقدير خمسة عشر وفوّت
عليهم عشر من نصيبهم من رقبته فحصل لهم خمسة من نصيبه وخمسة
عشر من كسبه وعشر مما فوّت ويحتمل ضعيفا أن يجزئ جميع النقص من كسبه
لأنه يتبعونه ويصنعونه عتقا والناقص عشرون فيجب لها من كسبه في الكسب
في تقدير عشرة هي ثلث القيمة فنقول عتق منه شيء وله من كسبه ثلث شيء

والورثة سبعة من الكسب في تقدير ثلثه شيء وثلثه شيء
أشياء عشر فيعقب كله ويأخذ دينارين قيمة الشيء الذي له من نصيبه وله من كسبه
ثلث شيء هو أربعة فيعقب للورثة أربعة وعشرون فيضعف ما انقص منه
وتتمت وعلى الأول يحتمل أن يجزئ من كسبه ما فوّته بالعق فحينئذ ما سبق من
الاحتمالات وعدمه فيكون بمنزلة عبد كسبه ثلثه شيء والواحد بعين
الورثة معنى في حقه من الأصل وفي حق باقي الورثة من الثلث والنصفان
كالثلث فلفظا فيعقب العتق وإن لم يكن سواء من الثلث في حق غيره ولو كان
كسبه أوله ما لا غير لم يجزئ النقص ويعقب عتق مكاتبه ومدين وأمه ولده
ولغيره لولي الطفل العتق عنه الأم مع المصلحة كما في الكبير الخارج مع عدم
رغبة المدين في نصيبه من الثمن ولو اعتق مملوك ولده الصغير بعد العتق
صح ولا يصح قبله ولا يملك الكبير بعده ولو اعتق مملوكه عن غيره ما ذنه
وقع عن الأمر وهل يقال له عند الأمر المقتضى للنقل ليحقق العتق في
الملك لأدرب ذلك لأنه لا بد من الإيقاع ملكا أو كالاقتضاء واستلغفه
بالعتق شيئا عنه فلو كان العتق أبدا لم يجزئ عتقه في الكسب على أشكال

الركن الثاني في اللفظ ويعرفه لفظان العقب والاعتقاد دون ما عداهما
 من صريح مثل فلت الرقبة وان الله فله الملك او كما به مثل انت لما فيه
 اولاسيل الي عليك اولاسلطان او اذهب حيث شئت او حلتك اولادك
 او عليك اولاملك بل ان انت الله اولاولاية لاهل عليك او على عليك انت
 عدى ولا ملوك او على سيد او على اولاد او قال لامة انت طالق او حرام
 سر او يذ لك كله العتق اولادك او الايمان بصيغة الانشاء مثل انت حر
 او عتق او معتق ولو قال يا حر او يا معتق فحق الخبر بانك احر من عدم
 القطع بكونه انشاء ولو كان اسمها حر فضا لانت حر فارقضا لاختيار
 بالاسم لم تعتق وان قصدا لانت لاعتق صحيح ولو حمل جمع الرقبة فان
 الاستعلاء لم يحكم بالحرية ولا يكتفى الاشياء مع القدر ولا انكابة ولا القوق
 بغير الحرية معها ولا يقع الا بغير الاصل فلو علقه بشرط او وقت لم يقع وبشرط
 ولو علقه بالتبضين فالأقرب الموقوع ان اتخذ الكلام ولو قال انت حر شئت
 شئت لم يقع ولا بد من اسناد العتق الى الذات او باجرائها الشاعرا بان يقول انت
 حر او جديك او هذا او فلان ويذكر تأثيره من غير ان يصفك او تملك او يملك

اما لو قال بذكر حر او عتقك او وجهك او راسك لم يقع ولو قال بذكر ان
 جديك فالأقرب الموقوع ولو جعل العتق محضا للرجوع مثل انضلت فان حر
الفتن الثاني في احكامه العتق مع الضم لان لا يقع الرجوع فيه سواء
 اختار العبد ذلك او لا وعنه لما لم يلحق العمل وبالعكس ولو شرط على
 العبد شرط في نفس العتق مثل انت حر وعليك العتق او خدمة سنة لزمه
 الوفاء به وهل يشترط رضا المالك لئلا يكون العتق باطلا او لا ولو شرط
 اعادته في الزمان خالفه لصحة العتق وميل الاولان مذهب المحدثين
 المشبهة لم يعد في الزمان وله المطالبة باجره المدة وكذا الوضوء على رأي
 ولا يجزئ التبرع من العتق الواجب ويستحب عتق من مضى عليه سبع
 سنين والمؤمن مطلق الا ان يجيز عن الاكتاب فيعينه لواعقه ويمكن
 عتق الخالف ويجوز المستضعف ويصدق لو ادعى بقوله انت حر العفيفة
 وانت حر الكفرية الاخلاق اذ ادعى العبد قصدا لعتق طلق له فان كمل اجازت
 العبد وعتق ولو نذر عتق اقل ملوك يملكه او اقل داخل ملك جماعة دفعة
 او دخل كذلك فيل بطل وعمل بغيره وميل بقرع ويجوز حره الجريح لان

الاولية وحديث في الجميع كما لو قال من بين قوله عشر وعيد ضعف لعدم
 العموم هناك اما لو نذر عتق اقله ما تكلف فوالتت فاما بين دعة عتقتا
 ولو نذر عتق الاول ولو اشتبه افرج ولو ولدت الاول ميتا احتل بطلاق
 العتق لان شرط النذر وجوب في الميت وليس محلا للعتق والحق في الحيوة
 لا يستحق له عتق العتق الميت وكذا لو نذر عتق اول من يدخل فدخل جوازا
 عتقوا او اقل من ذلك فذلك جماعة دعة ولو اعق بعد ما يلكه فميت
 اعتقت عتقك هذا الصم عن ذلك البعض خاصة وهل يشترط ان يكون
 الاقرب ذلك ولو قيل اعتقت غائبا هذا الصم وقد اختلف في الوجع
 نظر ولو نذر عتق امتان وطهرنا فخرج فان لم يجرها لم يملكه اعطى النذر ولو
 غاد الملك لم يعيد الا ان يعثر ولو نذر عتق كل عتق له فديرا واعتقت
 امرؤا لم يمس بغيره عليه فملكه شتما شهر فضا عدا فله يوجب في
 الامة او الصدقة بكل ملك له قديم او اقرارا بشكالي ولو مضرت مدة
 الجميع عرس سنة امه فان شتموا فالاقرب عتق الاول والا للجميع في
 محتمل قديرا العدة فيهما ولو عاقب نذر العتق بغيرهم النذر ثلاثا ولم يوفقنا

معينا او باجرهم دعة لا تشتت في الخروج من حيوته وهل له بيعته قبل ذلك
 الشكال ولو عاقبته على النذر لم يبعده ثم عاد اليه ففوت عتقه مع النذر فميت
 ويؤثر الاشكال لو دخل قبل عتقه اليه ثم عاد ودخل من حيث انه عاقب على
 شرط لا يتفق في الشكال فاذا وجد من تخلف اليقين فان شهدا ثانيا بالذبح والار
 الحاكم الاثارة فاذا عتقه وطهره كذا يملك ابطال ويجعل الحق والتصديق ولو يربا
 ضما ولو عاقب العتق ولو نذر عتق القيدان حصل قديرا وعتقه ان يقص ودان
 القيد من عشر ابطال فشهدا عند الحاكم بالقص فحكم بعقبه ولم يعمل قديرا
 فطهره كذا يملك اعطى محض القيد وطهره انه لم يوفى بالشرط الذي حكم الحاكم
 بعقبه به وفي قصصهما اشكال ينشأ من الحكم لم يمس بها دة قبل محله اليه
 ولم يمسها به ولا يملكه لو باشر الحاصل لم يضر فعدم الثمان يشاهدته اولى من
 ان شهدا دة الكاذبة بسبب سبب عتقه وان اذله ولا اعتقت حصل
 بحكم الحاكم المبني على الشهادة الكاذبة ولو حله الجاني لم يضر عالما بالذبح
 كان او جاهلا بانه المالك او اعلى اشكال وما ان العبد كراه وان علم به حيا لانه
 العتق ولو ريسه على راي اتماما الى المكاتب فله وان لم يعلم به المولى عتقه

وعن المريض يعني من الشك ان مات في المرض وكان مشركا لم يشرى امه
نسبة فاعتقها وروحها ومات قبل الايقاع ولا تركه قبل بطل عتقه
وكما هو ومنه على البايع رقفا فاحملت كان الولد فالرواية هشام بن سالم
والاقرب عدم بطلان العتق وعدم بطلان الولد في الحمل الرقابة على المريض
تمت اذا عصى العبد او اجتمع او اقيدا او وكل به مولا عتق ولا ولا
لا حد عليه واذا سلم المملوك في دار الحرب سابقا على مولا وخرج اليها
عتق واذا مات اثنان وله وارث دون ولا وارث له سواء دفعت قيمة
من التركة واعتق **الفصل الثاني** في خلاصه وفيه مطالب **تمت** في
من اعتق مطلقا مشاعرا بعد اقامته له عتق عليه اجمع وان اعتق مطلقا
له من بعده شرك فم عليه باقية ويرى العتق فيه اجمع بشرط **تمت**
ان يكون العتق موصرا بان يكون ما الكافي نصيب الشريك فاضلا عن قوت
يومه وليت له له ولها له ودست توبه وفي بيع مسكن اشكال ولو كان معسرا
عتق نصيبه خاصة ومع العبد في ملك باقية لجميع الشراطين لا لا نصيب
الرقبة شيء على اشكال ولو عجز العبد او امتنع من البيع كان له من نصيبه ما عتق

وللشريك ما بقي وكان اكبر بينهما والمعه والفظن عليهما فان
ها باقولا صح وتناولت للمهاجرة العتاد والناذر كالحيد والانتقاد ولو كان
موسر لبعض الحصة قوة عليه بقدر ما يملكه وكان حكم الباقي حكم ما
لو كان معسرا والمديون بعد دما له معسرا والمريض معسرا فيما زاد على الثلث
والمت معسرا مطلقا ولو اتي بعد العتق لم يتغير الحكم وقيل ان هذا الاصل
فكذلك ان كان موسرا وبطل عتقه ان كان معسرا وان قصد القرية لم يفرق
عليه وان كان موسرا بل يستحق العبد في حصة الباقي وقيل مع اعادة قيمة
الرق في الباقي **الكتاب الثاني** ان يعق باختيان سواء كان مشرا او غابا او عجزا او لم
ورث شقفا من ابيه لم يقوم عليه على راي ولو اتي بواهب او اشترى سرى ولو
قبل الوذعية ابي الطفل عنه العتق ولو قبل هبة البعض العتق البعض ومنه
التقويم اشكال فيشام ان يقول الولي كقبوله كالكيل ومن دخل امينة
ملكه بغير اختيان فان قلنا بوجوب التقويم لم يكن الولي يقول للعشرة
كذلك لا يقبل الوصية ولا الهبة مع الشر كالاوصي له باييه الفقير العجز
ولو كان الطفل والمجنون معسرا اجاز ان يقبل الوذعية **تمت**

ان لا يتعلق بحبل الشراكة حتى لانم كالوقت ولا قرب الشراكة في الزمن و
الكفاية والاستيلاء والتدبير والاعتقاد ففة لم يقوم حصة احد على
الاخر ولو ثبت فذلك ان شرطنا الاداء او كان الاول **مشرط الرابع** يمكن
المعق من نصيبه او لا فلو اعتق نصيب شريكه كان بالحل ولو اعتق نصيب
العبد اضررت الى نصيبه ولزم التوفيق ولو اعتق الجميع صح وزامه
القيمة ومع الشرايط على معنى اجمع باللفظ او بالاداء او يكون مرافعا فان
ثبت بان المعق من وقت ايقاعه وان لم يؤخذ بان استقلال الملك في نصيب شريكه
لما لكا اشكال ويتفرع على ذلك مسائل **١** للشريك عتق حصة قبل الاداء
ان شرطناه والا فلا دليل له القبول فيه بغير المعق على القولين **٢**
ثبت الحرية في الجميع قبل الاداء ان لو شرطه فخره ودمته فان فقدت
فالمعق ولا يخفى للشريك سوى القيمة ويثبت لحكام الحرية من وجوب
كمال الحد غير **٣** لو عرفت القيمة حتى اقل عتق العبد اجمع فكانت
القيمة في ذمته نصيبها الشريك مع الغنى ان لو شرط الاداء
والاعتق النخب خاصة **٤** لو اعتق حادلا فلم يؤخذ القيمة حتى وضعت

فليس على المعق الا قيمتها حين العتق وان شرطنا الاداء فغير الوليد ايضا ان قلنا
بالشرط في الحاصل **٥** لو مات العبد قبل الاداء مات خرا وعليه القيمة ان لو شرط
الاداء والاولى منه شيء ولو ادعى ان شريكه اعتق نصيبه من سكران كحلفت و
كان نصيب الشريك او نصيب المدعى خراجا او لو شرطنا الاداء بوقفا ايضا ولو
بكل استحق المدعى بالعين المردودة قيمة نصيبه ولو اعتق نصيب المدعى على
خاتمة يعتبر القيمة يوم العتق ولو مات اخذت من تركته ان لو شرطنا الاداء
ولو مر بها وانظر لشرحتى يرجع او يورث ويؤخذ القيمة ولو اختلفا في القيمة
قدم قول المعق مع يمينه وقيل الشريك لا يثبت بيمينه ولو ادعى حيا عتقه
قيمة قدم قول المعق قطعا الا ان يكون العاصم للمعا ولو تضمن زمانا لم يكن شراطة
فيه فقدم قول الشريك وان ضمن زمانا احتمل تعينا تقديم قول المعق لاصالة البراءة
وقول الشريك لاصالة عدم التعبد ولو اختلفا في عيب قدم قول الشريك مع يمينه
ولو كان موجودا واختلفا في شجده احتمل تقدم قول المعق لاصالة البراءة
وعدم التعبد وقول الشريك لاصالة براءته من العيب بين الاقارب ولو اعتق
اثنان وضع مؤتمنت حصة الثالث عليهما بالقوة اختلفت حصتهما او ثبتت

ولو كان أحدهما مسلماً فمتم على المومنين ولو كان معسراً بالعنف فمتم عليه معتقده
 ما عليه وعلى الآخر باق والولاية على قتل العنق ولا فرق بين أن يكون
 الشريك مسلماً أو كافراً ولو كان المعنق كافراً ان سوغاً عتق الكافر
 أو بالتقريب ولو وصى عتق بعض عبداً أو بعينه وليس له سواء لم يعق
 على الوثنية بآية وكذا لو اعترف عند موته أعتق من الثلث ولم يعق
 عليه بآية والأختار ببيعة الموصي به بعد الوفاة وبالمضمر عند
 الاعاق والاعتبار في حصة الزكاة باخل الأم من الوفاة للمعين الوفاة
 للمعين فحق الوارث لأن الثالث بعد الوفاة غير معتبر والزيادة تمت على
 ملك الوارث ولو ادعى كل من الشريكين المومن على صاحبه عتق نصيبه
 حلفاً واستقر الرق بينهما أن قلنا أنه يتعقب بالآداء وإن قلنا بالأعتاق
 عتق ولو كانا معسرين عدلين فالعبدان يحلف مع كل واحد منهما في
 يصير حراً أو يحلف مع أحدهما ويصير بضعه حراً ولو كان أحدهما عدلاً
 كان له أن يحلف معقه وعلى ما اخترناه من الاستعلاء خرج نصيب كل
 منهما عن يد مخير العبدان وما يستحق في حقه لأعزاف كل منهما

بذلك في نصيبه وإن اشترى أحدهما نصيب صاحبه عتق عليه ولو لم يبر
 المانصب الذي كان له ولا ثبت له عليه ولاية ولو أكتب نفسه في شهادته
 على شريكه ليترق ما اشتراه منه لم يقبل ما الولاية لأنه لا يبر على العبد ولا
 لأخيه سواه وفيه اشكال أقربه اتفاق الولاية عنه إذ ليس هو المعنق انفس
 ثبت له المال لأعزاف البايع له بالاستقضاء فلو مات قبل العبد وورث
 العبد وورث المال الولاية فان أكتب البايع نفسه بعد كدأب انشترى
 فتم قول البايع ولو اشترى كل منهما نصيب صاحبه عتق الجميع ولا
 ولاية لأحدهما عليه فإن عتق كل منهما ما اشتراه قد أكتب نفسه في شهادته
 ثبت الولاية ولو أقر كل منهما بآية كان قد عتق وصلة الآخر وشهادته
 بطل البيعان وكل منهما الولاية لنفسه ولو كان أحدهما معسراً أو لاخر
 مومناً عتق نصيب المعسر وحده إن لم يشرط الآداء ولا يقبل شهادة المعسر
 ويحلف المومنين في القينة والعقود والآداء لأحدهما في نصيب المعسر
 ولو أقام العبد شاهداً حلف معه وعتق نصيب المومنين ولو عتق المعسر من الثلث
 نصيبه تحرم استتراق الآخر إن لم يقتل بالاستقضاء فان عتق الثاني

ضبيب وكان مومرا يرى في حصة الثالث وكان كذا الولاء الثاني وإذا دفع
 المقتضى حتى ضبيب شركة عتق بعد الدفع ليقع على ملكه ان قلنا يفتقر بالاداء
 وكذا اذا دفع فيه باق قريب ولو استقر العبد لم يبر المقتضى فلا رجوع
 للعبد عليه اما لو انقضى قبل الدفع فانه يضمن القيمة وعلى اخيه ان يرضى من التعاوية
 الاقرب انه قلنا مما لو كان في حصة الشريك ويجعل ان يكون حرا والمالك في
 ذمته فاذا مات اخذ مولا به بقية التعاوية وعلى الاول يرضى بقدر الرقية
 والتاع كذا كتاب الطلاق يفتقر منه بقدر ما يرضى ولذا ثبت التعاوية فانه
 يستعير من اعتقه الاول فاذا اعتق الثاني لم يصح ان يفتقر بصحة الاول
 والامتنع والاستعاوية عليه ولو اعتق المبرجته فها ياد الثاني او قامه
 كتبه ثم مات العبد وفي يده مال لم يكن للمالك فيه شيء لانه حصل
 بحضرة الحر ولو كان له نصف عتيقين مثلا وتين ولا يملك عتقا فاعتق
 احدهما لم يرد الى الضبيب شركة لانه مومرا بالنصف من الاخر فان
 اعتق الاخر عتق لان وجوب القيمة لا يمنع عتقه وانه يبر لانه مومرا
 ولو اعتق الثاني في مرضه لم يصح لان عليه ذمته **المطلب الثاني** عتق القربة

قربى فقلت احداها ضمة اخرى اصوله وفرضه عتق عليه سواء دخل في ملكه
 باختيار او بغير اختيار وسواء كان المالك رجلا او امرأة وكذا لو ملك الرجل حصة
 المهرات عليه ذمها او رضاها ولا يفتقر على المرأة سوى العتقين ولو ملك
 احدهما من الرضا ع من يفتقر عليه لو كان ذميا عتق عليه ويثبت العتقين
 بتحقق الملك ومن يفتقر عليه بالملك كله يفتقر بعهده لو ملك ذلك العتق
 ولا يقوم عليه لو كان مومرا ولا مع بيان لو ملكه بغير اختيار ولو ملكه
 مومرا او مومرا فالاقرب التخييم وهل يقوم اختيار الوكيل او اختيار جازين
 مقام اختيار عا لانه فيه نظير لو وصى له بعض ولد فوات قبل العتق لعله
 اخذ له مومرا على الميت ان يخرج من الثلث فكان قبل في الحق ولو وصى ليعين
 ابن اخيه فوات قبل اخيه له بقوة على الاخ لا الملك يحصل للميت ذمته
 فكان حصل له بغير اختيار ويجعل التخييم وكذا الاحتمال لو رجع اليه
 بعض قريب من ذمته بالعب ولو اشترى مومرا بغير صفقة قريبة عتق
 كله مع بيان وضمن قيمته شركة ولو اشترى الزوج والولدة صفقة
 وى حاصل يثبت فتمت حصة الزوج على الابن وعتقت الميت عليه ما لا ذمها

بش النفع والخش لا ين والبراحدها على الاخرى وكذا لو وصت لهما فبها
 دفعة ولو قبل الابن او لا عتقتى وحملها وعزير القيمة وهل هي
 للزوج والمواهب اشكال اذ في الثاني فله نصف القيمة والاول للزوج
 نصف قيمة الام ولو قبل الزوج او لا عتق عليه الولد كله واذا قبل الابن
 عتقت عليه الام كلها ويقاضان على الاول ويؤخذ كل منهما الفضل
 على صاحبه وكذا الوصية **الطلب الثاني** الفرعة ومثلها الكثير اذا
 حصل العتق لبعضهم فمن عتق احد عبيد وله عتق فوات قبله وقيل
 لعين الوارث وقيل الفرعة ومن عتق في مرض الموت ثلثة اعبد
 ولا مال سواهم دفعة اخرج واحد بالفرعة ولو كتب يدي عيسى
 الاول فان زاد على الثلث فقد بقده ولو عتق كل من الثلث بقده
 وكذا لو وصى على تريب ولو اشتبه او جمع اخرج والتدبير كالوصية
 ولو قل الثلث من واحد حكم خرف في اجزاء الفرعة اشكال ولو مات
 احدهم اوقع يري الميت والاخيلاء فان خرجت على الميت حكم بموته محل والا
 دقا ولا يجتب من التركة ويخرج بين الخيين فيقر من يقع عليه الفرعة

وإذا

ان هب الثلث من التركة الباقية ولو عتق كل الثلث من الاخر فان
 فضل من شئ كان الفاضل دقا ولو كان مائة بعد بقول الورثة لها عتق
 من التركة ولو دبرهم ومات احدهم قبل المولى بطل التدبير واخرج بين الخيين
 فاعتق من احدهما ثلثهما ولو اعتق ثلث امانة في مرض الموت ولا عتق
 سواهن اخرجت واحدة بالفرعة فان كان لها محل بغيره بعد الاعاق فان
 حرا اجماعا وان كان سابقا فالأقرب الرقية ولو وصى بعتق بعد فخرج
 من الثلث لزم الوارث اعاقته فان امتنع اعاقته للمائة وعيكم بحديثه
 من غير الاعاق لان احوال الوفاة فأكسبه بينهما للوارث على اني ولو عتق
 المريض شقاصا من عتق فوات عتق فلا تقوى فان لم يكن خيرا عن ذلك ولو
 خلفت ضعف قيمة الشقص الباقي فهو عليه ويعتق على اشكال في انتقال
 التركة الى الورثة فلا يجرى شيء يقضيه للشريك ومن ان التقوى كذا الذي
 لو وصى فالأقرب عدم التقوى وكذا التدبير ولو ظهر درم من بعد الحكم
 بالتحريم لم يجرى عليهم الثلث ظاهر الحكم بطلان العتق فان قال الورثة نحن نقتض
 الدين ونحصى العتق فالأقرب نفرة لان المانع الدين وقد سقط وعيتم له

لأن الذين باع فوق الحد لا يصح بزوال المانع بعينه ولو وقعت القرعة
 على واحد من الثلثة فاعتق ثلثه بدين يتفرق نصف التركة أحصل بطلان
 القرعة لأن صاحب الدين شرك في النصف ويرجع نصف العبد رقاً
 ولو ظهر له مال بقدر ضعفه بعد رقية اثنين اعتقوا جميعاً ويكون
 كسبهم من حين الاعتاق لهم وإن بيعوا بطل البيع وكذا لو رقبهم بعين
 الذم ولو تزوج أحدهم بغير إذن سيده كان تكلمة صحيحاً ولو
 ظهر له مال بقدر قيمته اعتق ثلثاهم فيعتصم بغير الأثر السابق ولو
 على هذا اعتق بشرط واحد في مرضه اعتق من أصل المال ولو شهد
 بعض الورثة بعتق مملوك لهم حتى يعتق في نصيبه فإن شهد آخر وكان
 مرضي فذا اعتق فيه الجميع والامتنع في نصيبها ولا يكلف أحدهما
 شرأ البائنة ولو شهد اثنان على رجل بعتق شقيق فوم عليه الباقي فإن رجعا
 غرماً ففيه العبدان لا يعتما فوماً عليه نصيبه وفيه نصيب شريكه ولو
 شهدا على المدين بعتق عبده مؤثرت تركته تحكم كما لو بعتقه ثم شهد
 امرأان بعتق آخر مؤثرت تزوج الأولى فإن سبقتا ببيع شهادتهما ولم

ككذب الوردته رجوعاً عن الأول ولم يقبلان رجوعهما ولو بعتا شيئاً واعتقلا
 الزامهما بشراء الثاني واعتقته لاهما سماعاً عنه بهما دفعتا الرجوع عنها
 وإن صدقهما في الرجوع وكذبوا في شهادتهما اعتق الثاني ورجعوا
 عليهما ببيعة الأول لأنهما قارعا عليهما بشراءهما الرجوع عنها وإن باع بطل
 اعتق الحكم بعتقه ولو بعتا شيئاً ولو كانا مطلقين أو أحدهما أو اتفق
 الشاريان أفرع فإن خرجت على الثاني اعتق وبطل الأول ولا ينضم وإن خرجت على
 الأول اعتق والورثة أن كذبوا الأولين في شهادتهما اعتق الثاني ورجعوا على
 الشامدين ببيعة الأول لتعويت رقه بغير حق وإن كذبوا في رجوعهما لم
 يرجعوا بشيء **خامسة** وكيفية القراءات اعتق ثلث عبدين أو اعتقه
 اجمع مريضاً ولا مال غيرهم فالرؤية ستة **١** أن يكون للمسلم ثلث صحب
 كلثة أو ستة أو تسعة أو قيمتهم وخلق ولا مال أو لهم فيقيمون ثلثة أقاله
 فما للحصنة والخرين الرقية ويكتب ثلث دفعات في واحد حرة وفي اثنين
 الرقية وثلاثة يقال لرجل لم يحضر الخرج على اسم هذا القسم فإن حرم
 رقه المحررة اعتق وإن خرجت الرق رقة وانخرجت أخرى على غيرها فإن حرم

رقعة الخربة عن ورق الثالث وان خرجت رقعة الرقعة عن ورق الثالث او
 كذا اسم كل رقم في رقعة ثم يخرج رقعة على الخربة فيعقب السقون فيها
 ويعقب الباقيان وان اخرج على الرقعة رقعة السقون فيها ثم يخرج اخرى على
 الرقعة فيرق السقون فيها ويعقب الثالث وان اخرج الثانية على الخربة عن السقون
 فيها ورق الثالث **ب** ثم يخرجها الاثنا عشر ثم يخرجها مختلفة بغير القدر
 فيها كسرة قيمة كل واحد من اثنين تلك الالف وكل من الاخر الفان قيمة
 كل من الباقي الف فيعمل الاوسطين جزءا واحدا من الاولين والآخرين الا
 جزءا وكذا الثالث ويعتد الزرع كما تقدم **ج** ان يكون عندكم متساويا
 وقيمهم مختلفة ولا يمكن الجمع بين تعدد القيمة والعدد والقيمة مما يل
 منها منفردا كان يكون قيمة احدى الفاقية اخرى الفاقية تلك الفاقية
 بالقيمة لا بالعدد فيعمل الذي قيمته الف جزءا والذين قيمتهما الف جزءا
 والثالث الاخر جزءا ثم يعبر كما تقدم **د** ان يكون عندكم بالقيمة دون
 العدد كسرة قيمة احدى الف وقيمة اثنين الف وقيمة اربعة الف
 فيعدلون بالقيمة ايضا **هـ** ان يكون عندكم بالعدد دون القيمة كسرة

قيمة اثنين الف وقيمة اثنين سبع مائة وقيمة اثنين خمسمائة فيقيم الالف
 بالعدد فيعمل كل اثنين قيمتا فيعمل للتوطين جزءا واحدا من الاولين
 واحد من الاخرين جزءا ويعبر فان خرجت الخربة على جزء قيمته اكثر من الثلث
 اعيدت الرقعة بينهما فيعقب من يخرج جزءا من الاخر قيمة الثلث وان
 خرجت على اقل عتقا وكل الثلث من الباقي بالرقعة **و** ان لا يكون عندكم
 بالعدد ولا بالقيمة كسرة قيمة واحد الف واثنى الف وثلاثة الف او فيعمل
 يخرج منهم تلك الاكثر جزءا ويقيم الى الثاني اقل الباقي قيمة ونجعلها
 جزءا والباقيين جزءا ثم يعبر بهم حرة ويذهبى رقعة ويعد الثلث بالقيمة
 كما تقدم ويجعل عدم التجربة بل يخرج الرقعة على واحد واحد حتى يسو
 الثلث بحيث خمس رقعة باسمهم ثم يخرج على الخربة فان كان الخارج يعتد
 الثلث عن وان زاد استعمل الباقي وان نقص اكمل الولي في سبيل ذلك
 بالرقعة والاخر يعتد استعمال الاخير في جميع الغرض ولو كان له ما اضعف
 قيمة العيد عتقا وان كان اقل عتقا فذلك الما من العيد فاذا كان العيد
 ضعف الما عتقا ثلث اسم وان كانوا اثنى عشر ضعفهم وان كانوا ثلثة

ان باع عتق اربعة افاعهم وطريق ان يضرب قيمة العبد في ثلثه منه
يُنسب اليه مبلغ التركة فخرج بالنسبة عتق من العبد مثلما قالوا كانت
قيمتهم الف الف الباقي الف ضربت قيمة العبد في ثلثه فكان ثلثه الف
ثم نسبت اليها الف الفين فيكون ثلثها فعتق الثلث ولو كان قيمتهم ثلثة
الف والباقي الف ضربت بقيمتهم ثلثه يصير ثلثة الف وينسب اليها
التركة لجمع يكون اربعة الف فاعتق اربعة الف منهم ولو كانت قيمتهم
اربعة الف عتق بعضهم وسدسهم ولو كان على دين بقدر نصفهم
فتموا نصفه وكتب رقتان رقة للذين ورقة للتركة فباع من يخرج
للذين ويبيع للتركة جميع التركة يفتقر ثلثهم بالقرعة ولا يبيع القرعة بما
فيه حظهم مثل ان طار غراب فقلان تبعت للحرية **الطلب الرابع**
في الولاية ومباحثه **ا** في سببه وسببه الشرع بالعتق اذا لم يترأ
من ضمان المحبرين وان كان بعد الموت كالشدة فلو لم يترع بل اعق في
وليها كالتدبير والكفارة والكاتب وشراء العبد بنفسه والاستيلاء على ابي
والعتق ببعض وعتق الغزاة على ابي مخط وكذا لو تربع بالعتق بشرط

سقوط ضمان المحبرين والاقراب انه لا يشرط في معتقه الامتداد بالبرية ولو
تكرر به فاعتق فلا ولاية وحقيقة الولاية كحقيقة النكاح فان النسيان
المعتوب لو جرد الرقبة لنفسه كالاب والولي لهما العتق او معتق الاب و
ان علا او معتق الام او معتق العتق وهكذا في غير الولاية الاولاد للعتق الا ان
يكون فيهم مروت الرقبة فلا ولاية عليه اصلا لا لعتقه او عصيات معتقه
او كان فيهم من ابن خراساني ما من الرقبة وكذا لو كانت أمه حره صليبة
ولو تزوج المملوك بمعتقة فاولادها فاولاد المولى في الامة مادام الاب رقا
ولو كان حرة في الاصل فالولاية وليت الامة مادام الاب رقا
ولذلك لو اطلق العتق وبالعكس ولو سوت عتق الكافر فاعتق حرة مثله ثبت
الولاية فان جاء العتق مسلما فالولاية له فان سبي السيد وعتقه فله الولاية
لمعتقه وله الولاية على معتقه وهل يثبت للمولى السيد ولا على معتقه الاقرب
ذلك لانه مولى مولاه ويحمل عدة لانه لو حصل منه الغاء عليه ولا يسيب
لذلك فان كان الذم لنفسه مولاة فكل مولود صاحب وان اسره مولاة واجنبي
واعتقه مولاة بينهما نصفان فان مات بعد العتق الاول فله مائة مائة

مولاه على اشكال ولو سبق المعتق فاشتراه وجعل فاعتقه بطل ولا الاول
 صار الولد للثاني وكذا لو اعتق ذمي كافرا فخرجه الى دار الحرب فاسترق
 اشاء لو اعتق مسلم كافرا وسوغناه فهرب الى دار الحرب وسبي فالأقرب حوزة
 استرقاقه فان اعتق احتمل ثبوت الولاء للثاني لثاخر وللأول لشبهة
 اولاه وهو معصوم فلا يزول بالاستيلاء وبينهما عدم الاولوية ولو
 اشترى عبدا بشرط العتق فالأول للمعتق لوجوبه على اشكال ولا لاولاه لو
 اعتق في زكوة أو كفارة ولو ملك من الزنا فالأقرب عدم استقراره
 الزنوي وعلى الرق فزارعتفه بغير غافله ولاه ولو اعتق عبدا في كفارة
 غيره من غير ذنبه فالأولاه ولو اعتقه بغير غافله بآذنه فالأولاه للآخر
 ان تبرع سواه كان بعض اولاه ولو قال للسيد أعتقه عتقه والمير على
 فالأولاه للسيد على اشكال وعليه الثمن ولو اوصى بالعتق بغير غافله فالأولاه له
 ولا يثبت الولاء بالانقطاع ولا بالاسلام على من **المختص الثاني** في
 حكم الولاء حكم الولاء حكم العصرية فيفيد الميراث ويحل العتق ولا يثبت
 الولاء لامرأة على ذمي الا اذا باشرت العتق فلها الولاء عليه وعلى اخفاده

وعتقه وعتق عتقه كالأصل ولا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا اشتراؤه
 يبيع وغيره وهل ينقل عن المعتق بيوته ويثبت اشكال يشان قوله عليه
 السلم الولاء كحكمة النسب والأقرب عدم ثبوت به اجماعا ولو
 كان المعتق جماعة فالأولاه بينهم بالحصص بحال كافوا او نساء او بالمقروص لا
 يثبت النعم إلا مع فسخ كل نسب للمعتق فلو خالف العتق وارثا بعيدا
 ذافرض او غيره لم يكن للمعتق شيء وبأخذ الزوج والزوجة نصيبهما إلا
 والباقي للنعم مع فسخ كل نسب ولو عدم النعم قبل يكون الولاء للأول
 ذكورا كانوا او إناثا وقيل ان كان رجلا وقيل للأولاد الذكور خاصة
 رجلا كان النعم او امرأة وقيل ان كان رجلا فلا للأولاد الذكور خاصة
 وان كان امرأة فلعصبته ما دون اولادها وان كانوا ذكورا ويرث الولاء
 الأولاد وان كانوا ذكورا فان انفردوا لم يشركهم أحد من الأقارب ويقوم اولاد
 الأولاد مقام آبائهم عند عدمهم وبأخذ كل منهم نصيب من يقرب به
 كثير فان عدم الأبوار والأولاد وأولادهم وبناته الأخوة وهل ترتب
 الأخوة قبل نعم لأنه كحكمة النسب ويشترك الأخوة والأخوات والمخات

فان فقدوا جميع فالاعام والعلماء واولادهم الاقرب يبيع الاعد ولا يردت
 الولاء من يقرب بالام خاصة من الاخوة والاصوات والاعد والاعوان
 والظالمات فان لم يكن للنعم قرابة وورث الولاء مولى المولى فان عدم
 فقرابة مولى المولى لا يبيد دون امه واب النعم او من معق الاب
 وكذلك معق معق المعق او من ينعم اب المعق **الكتاب الثالث**
 جز الولاء وشروطه اسوداربعة **الاول** ان يكون الاب عبد حين الولادة
 فان كان حرا لاصل وزوجته مولاة فلا ولا على ولد وان كان مولا
 ثبت الولاء على ولد للموازية ابتداء ولا حجة **الثاني** ان يكون الام
 مولاة فلو كانت حرة في الاصل فلا ولا **الثالث** ان يعق الاب فلو مات
 على الرق لم يجز الولاء بحال فلو اختلف السيدان فقال سيد العبد مات
 حرا قدم قول مولى الام لاهالة بقاء الرق **الرابع** ان لا يباشر المعق فلو ولدت
 المعقنة عبدا فاعتقه مولا او اعتقوا حال مع امهم فاجز ولو حملت
 بهم احدا فعبد المعق من مملوك فولد لهم مولى انهم ولو كان ابوهم حرا
 في الاصل فلا ولا ولو كان ابوهم معقنا فلا ولا ثم لم يولد لهم ابوهم ولو اعتق ابوهم

بعد ولا دهم او عبد لخل هم انجز الولاء من مولى امهم الى مولى ابهم ومثل
 بشرطه للبر الخافق السبب اشكال واذا انجز الولاء الى مولى الاب ثم انقضوا
 خاد الولاء الى عبا عثم فان فقدوا فالى مولى عبايتهم وهكذا فان فقدوا
 فالى ضامن المخرج فان لم يكن جمع الى بيت المال ولم يرجع الى مولى الام
 بحال ولو لم يعق الاب لكن اعق المجد انجز الولاء الى معقته فان اعق الاب
 بعد ذلك انجز الولاء الى معق الاب من معق المجد وهذا جز الولاء ولو كان
 السيد عبدا فاعق المجد الولاء اليه فان اعق القريب انجز من معق السيد
 الى معق القريب فان اعق الاب انجز الى معقته وعلى هذا ولو كان المجد
 حرا في الاصل والاب مملوك فزوج بمولاة فمولاة فاولدها الحقل ان يكون
 الولاء لمولى الام وسقوطه لحرية المجد ولو كان الاخوان رقفا فاعتقت
 الامة ثم وضعت لدون شدا ستمه فارقتا بالانثى الى المجل لم يجز
 الولاء لانهم عتقوا بالمباشرة ولو انتبه لكثر من سنة اشهر مع بقا الذخيرة
 ليحكم برفقه وانجز ولا لا احتمال بعدد بعد المعق فالبينة الرق ولا يحكم
 ببقا تلك ولو اكر المعق ولد وزوجته المعقنة فباعتقا فلا ولا ولد لمولى الام

الام

على اكسال وكذا لو نجاها الاب جاهلة او عالمة مع قوة الاشكال فيه فان
اعترف بدين عبد الله ان لم يرثه الاب فاعلم على الاب لان النكاح
ان عاد فان الاب لا يرثه ولا من يقرب به ولو ولد مملوك من معتقة ابنا
مولا ولا يعرفه منها لمولى امه فان اشترى الولد ابا عتق عليه ولا يختار
ولا اولادهم اليه على اكسال وهل يختار ولا نفسه اليه في حق حرة
لا ولد عليه او ينجى ولا ولد له اشكال في ثبوت كون الولد ثابتا
على ابيه ووجهه مع انه ولد وعاد فان في الأصل وعليهما اولاد ولو
كان المشتري لابي ولد ذيقا واعتقه ان قلنا بعدم العتق في الزنا ثبت
له الولد قطعا واختار ولا الاولاد وولاه اليه اما لو اشترى هذا الولد
عبدا فاعتقه فاشترى العبد الاب فاعتقه دارا لولا وصار الولد له
المشتري مباشرة العتق والمشتري مولى له لانه عتق اياه فاختار ولا الولد
من مولى الامه وصار كل منهما مولى الاخر من فوق واسفل ويرث كل
منهما الاخر بالولاء فان ما لا تناسب بينهما قيل يرجع الولد الى مولى الام
وفيه نظرا في عدم ميراثه للثنام وهل يرث الامام الولد اشكال

فان قلنا به ليرث على الرقيقين لو قلنا به ولو تزوج ولد المعتقة معتقة
فاشترى ولدان منها جاز عتق عليه وله ولد على اشكال ويجوز اليه ولا
ابيه وما يرا ولا وجده وم عتقته وعتقته وولاه جميع معتقهم ويبيع ولا
المشتري لو لم يولد او ينجى من الاولاد عليه على ما تقدم من الاحتمال ولو تزوج
عبد معتقة فاولدها ولدا فاولادها لعتق ابه فان تزوج ولد معتقة اخر فاولاد
فالاخر يمان ولا ولد الثاني لمولى امه لان الولد الثابت على ابيه من جهة
امه ومشله ثابت في حق نفسه وما ثبت في حقه اولى مما ثبت في حق ابيه
ويجوز ان يكون لمولى ام الاب لان الولد الثابت على الاب ينجى ثبوت الولد
لمولى الام لان علة الانجاء الاهل على الاب بالعتق والمعتق على الاب فاما
لمولى ام الاب ولو تزوج معتقة فاولدها بقاء وتزوج عبد معتقة
فاولدها ابنا فتزوج الاب بنت المعتقة فاولدها ولدا فاولاد هذا الولد
لمولى امه لان له الولد على ابيه فانه تزوجت بنت المعتق مملوك من لاء
ولدا لمولى ابيه لان ولدها له فان كان ابوها ابن مملوك ومعتقة فالولاد
لمولى امه لان على الوجه الثاني لان مولى ام الام ثبت له الولد على ابي الام كما

مقدما على امها وبث له الولاء عليها ولو تزوج عبد بنته فاولدها
 بنتين فاشترى اباهما عتق عليهما ولهما عليه الولاء على الشكل والعمالة
 في العقل فلو ماتت الامه كان الميراث لهما بالتبعية والرد لا بالالاف لا يجمع
 الميراث بالولاء مع النسب عندنا ولو ماتت او احدىهما والاب موجود فالميراث
 له ولو لم يكن موجودا كان ميراث الشقيقة لاختها بالتبعية والرد ولا
 ميراث بالولاء لوجود النسب ولو ماتت الاخرى ولا وارث لها اهل
 لم يترك امها فيه اشكال ينشأ من انجز الولاء اليها بعق الاب او لا والآخر
 عدة اذا لا يجمع استحقاق الولاء بالنسب والعتق فان قلنا لا يجمع مكل
 واحدة منهما قد جرت نصف ولا اختها اليها لانها اعتقت نصف
 الاب ولا ينفرد الولاء الذي عليها فيجب نصف ولا كل واحدة منهما
 لو لم يترك امها ولو اعتقت المرأة فاعتق اخر فميراث الاول لولائه
 والثاني لا لاول فان لم يكن ولا مالا متبعا في ميراث الثاني لولائه ولو لم يترك
 اباهما عتق عليها فان اشترى مملوكا فاعتقه ومات الاب لميراث الميراث
 ولا وارث له سواها ورثت النصف بالتبعية والباقي بالولاء بالتعصيب

ان قلنا ميراث الولاء ولدا عتق وان كان انا ولا كان الميراث لها بالولاء ان قلنا
 بتبعية الولاء بالشر ولو اشترى احد الولدين مع ابيه مملوكا فاعتقه ثم مات
 الاب ثم العتق فميراث ثلثه اربع تركت مولا له الربع والولد من غيره
 اذا كان احدهما عبيدا بث الولاء عليه لمعق له الام اذا اعتقها او لا شره
 الى معتق اب الام ثموت الى معتق اب الاب ثموت الى معتق اب الاب ويتصور
 عليه الا ان يكون الاب رقيقا فغيره للمعتقة ولو لم يترك اب وبثت او احدهما
 فاشترى عبيدا فاعتقه ثم ماتت الاب ثم العتق ورثه الابن خاصة لانه العصة
 بل لو خلف العتق ابن عم المعتق والبنت كان الميراث لابن العم **الفصل الثاني**
 في التدبير وفيه اصول **الاول** في حقيقته وجبته التدبير عتق المملوك بعد وفاة
 مولاه وفي حقيقته تدبير بعد وفاة غيره كزوج الامة ومن يحمل له الحقة نظرا فيه
 لغيره وصيغته انت خرد وفائق او اذامت فانت حر وعتق او عتق ولو قل
 انت مديون لا قريب الموقع اما لو قل عتقيه فاذا امت فانت حر صرح اجماعا
 لا يخرج بالتدبير ادوات الشرط او الفاظ التدبير مثل اذامت او انت اوتيت
 او اوتيت وقت او يوجب بقاءه قال انت حر وهذا الوفاق ولو لم يلقه العقد الدال

على الحق بالكفاية لم يقع وهو ما مطابق كما تقدم او مقيّد مثل اذا كانت
 في سفر فانت حر او في شئ او في مرضي هذا او في بلد او شئ او سنة
 كذا على راي ولا يقع الاستحباب اقل علقه بشرط او صفة بطلان ان قدم
 المتأخر فانت حر بعد وفاي او ان اهل سوال شئت فانت حر بعد وفاي اولئك
 حر بعد وفاي ان شئت او ان دخلت الدار فانت حر بعد وفاي سواء دخلت
 او لا وان دخلت الدار بعد وفاي فانت حر وان كنت حر بعد وفاي بصفة او
 شهر او ازيدت الى كذا او لا شئ فانت حر ولو قال الشركان اذا متا فانت حر
 انصرفت قول كل منهما الى نصيبه ووجه التدبير ولم يكن معناه على شرط ويقع
 بموجبهما ان يخرج نصيب كل من شئيه ولو خرج نصيب احدهما خاصة عتق من
 اخر نصيبه الاخر ولو مات احدهما او لا تحس نصيبه من الثلث وبقي الباقي
 ممدداً ليعتق بموت مالكه اما لو صدق عتقه بعد موتها بطل التدبير وانما
 يخرج لو صدق ان يقع الاخر على الاجزاء **الفصل الثاني** في الباشا وهو
 كل مالك بالغ عاقل خالص عاقل بالشرع نافع ولا يقع تدبير الضبي وان بلغ
 عشر ايام على راي ولا الجنون ولا السكران ولا الناي ولا الكون ولا الحجر

نحو

لنفسه او فلس ولا غير الزاوي للتدبير على الشكال فان شطناً شئاً التقرب اليه
 من الكافر وان كان كافر او ميتاً او ميتاً او كان غرضه قطع على الشكال ولو لم يشترط
 قطع تدبيره لم يملك الاخر قطع فان تاب نفذ والا فلا والكافر فان سلم العبد يبيع عليه
 من مسلم سواء جمع بين تدبيره او لا فان مات المولى قبل بيعه عتق من ثلثه ان لم
 يكن قد بيع فان حضر الثلث تحرر بقدره وكان الباقي للوارث فان كان مسلماً
 استمر ملكه عليه والاخر على بيعه من مسلم ولو لم يملك التدبير بعد التدبير لم يملك
 فان مات من عتق المدين من الثلث ان لم يكن عن فطره ولا يقع تدبير المدين فطره و
 يبيع تدبيره الاخر ويبيع بالاشارة ولو خرس بعد التدبير يرجع مع العلم بالاشارة
الفصل الثاني في المملوك وهو كل مملوك غير موقت فلا يتقدّم تدبيره غير المملوك
 وان علقه بالملك ولا الوقت ويبيع تدبيره لغيره ولو ولد للمكاتب فان
 اذن مال الكاتب عتق بها ولا عتق به المولى بالتدبير ان خرج من الثلث
 ولا عتق بقدره ويسقط من مال الكاتب به نسبته وكان الباقي سكاياً ولو ورن
 تركا به بطل التدبير انما لو قطع على مال الجكيل عتقه لم يملك تدبيره قلما
 وهل يشترط ان لا يملك الاخرية لك ان شرطانية التدبير ومنع تدبير الكافر

وان كان غنيا لم يبيع عليه
 يخرج ملكه عنه بالزوجة

والأفلا ولا فرق بين أن يكون المدة ذكر أو أنثى صغير أو كبير أو حلاً ولا
يري المأمة ويصح الرجوع فيه فإن أنت به لا فمن سنة أشهر من حين الذمة
صح والأفلا لا احتمال بحده بعده وقسم للحمل ولو ادعت تحريم بعد
التدبير والورثة سبهم فم فوطم لأن الأصل بقاء الرقية ويصح تدبير
الحمل مشاعاً كالنصف والثالث ولا يعلق عليه الباقي ولا يبرئ التدبير
إليه وكذا الورثة أجمع صح أن يرجع في بعضه ولا يقو عليه حصه شريكه
ولو دين الشريكان فاعتق أحدهما له يقو عليه حصه الآخر والوجه المقهور
ولو قبل أحدهما فاعتق وجب عليه فك حصه شريكه ولو اعتق الشريك له
فبأن حصه التدبير على أشكال ولو دين بعضاً معيائاً كده أو حله أو دأبه
له صح ولو دين أحد بعده غير معين فالأقرب الصحة ويعتبر من شأنه فإن
مات قبله فالأقرب الفرقة ويصح تدبير الآب ولو اتبع بعد التدبير بطل
تدبيره وكان هو من يولد له بعد الأذن لقاً أن قلد له من أمة وأولاده
قبل الأذن على التدبير ولو ارتد المملوك لم يطل تدبيره إلا أن يلحق بمبدأ
العوب ولو مات مولاه قبل الفراق عتق ولو جعل جده له فغيره مدة حتى الغور

له هو من بعد موت الغير لم يطل تدبيره بأماه ولو كان جعل المدة له
لأنه ربي ومعتق من الأصل انقطع المالك حين مات قبله فاشكال
ولو دين أمة لم تحبس من الرقية وله وطنها ووطى بنتها فاحلت منه
عتقت بعد موت مولاهم الثالث فإن عجز عن الباش من نصيب الولد ولو
حلت مملوك من ذنا أو عتق أو شبهة كان الولد مملوكاً له فإن أجمع
المولى في تدبيره لا م قبل له يمكن له الرجوع في تدبير الولد ليس بصحة ولو كان
المدة بولد بعد تدبيره فهو كالبه مئة ولو رجع في تدبيرها فاست بولده
لستة أشهر فصاعداً من حين الرجوع لم يكن مملوكاً لا حال تحريمه ولو كان لأقل
من سنة أشهر فهو مملوك ولو دين المملوك تدبيراً للحمل وان علم به على
رأى **الفصل الرابع** في الأحكام التدبيرية الوصية يعنى من الثالث بعد موت
المولى وأبناؤه الذويون فإن قصر الثالث عتق من بعده ولو لم يكن غير عتق
ثلاثه ولو كان المال عالياً عتق ثلاثه ثم كذا الحاصل من المال شيعة عتق منه نسبة
ثلاثه ولو كان هناك دين سوي بطل التدبير ويصح التدبير فيه ولو زادت
قيمته بيع مساويه وتجر ثلاث الباقي وكذا ثلاثه ميراثاً سواء سبوا التدبير

الدين أو ما أحسن ولو قدر جماعة فإن خرج امر الثلث ولا عتق مخرجته
 ومبدأ الأول فالأول فإن جهل أو لم يشأ لغيره ولو جلت هذا الدين
 فإن خرجت بي والأول من الثلث عتقوا أو الأقطاع عليها فعتق من كل
 واحد بقدر ما يحمله الثلث من جميعهم ويحيط في قطعه من الزيادة لا يتم
 جميعها لئلا يحد واحد لا يحمله الثلث ويخرج الرجوع في التدبير
 فلو لا وصية فلا وقت وإن لم يقض أو عتق أو وقت أو وصى به أو باعته
 على ذلك أو منه بطل التدبير فطلبت كان أو مقيدا بوجه العتق أو
 أن لم يرجع في التدبير فسلوكه قصد يبعه الرجوع في التدبير أو لا وهل
 يبطل التدبير بالعقوبة الفاسدة الأقرب ذلك أن لم يعلم ضاها أو ضده
 الرجوع وقيل لا يبطل التدبير بالبيع إذا لم يرجع بل يضيى البيع في خصاصه
 دون رقبته بغير ملكية المشتري من لئلا كثر فطاعه أو مخالفت فصار جاز
 البيع على اشكاله في غير بيعت مولاة فمشتري الجاهل بالتدبير أو بالحكم
 على اشكاله فإن لم يتصرف منه الأرض ولو عتق بموت المولى وهل
 له الرجوع اشكال فإن قلنا به فلو باعته أو لم يرجع ففي العود إلى المشتري

أو الرجوع على هذا القول اشكال آخر به ذلك أن قلنا بالانتقال المثل ولو
 اعتقه المشتري قبل الرجوع فبطل الرجوع من البيع منه ولو عتق بموت
 السامع منها فإن كان هو الباع عتق من الأصل لو وصل إليه والمشتري الثلث
 ولو عتق الباع مريضا أو باعه بعتبه مديونا أو قصر الثلث من الثغرات كما لو كان
 قيمته ثلثه وطلعه بعتبه هي قيمته مديونا أو عادت قيمة الميراث فبطل التدبير
 فيه دخلنا الدود عندنا وهذا الشيخ لو وقع الشراء بالقيمة فلا يمكن فسخ
 البيع في جزئه مع بقاء ثلثه لا شتماله على عين المشتري وطريقه ما لا يمكن
 بتقسيط الثمن بالسوية فسامع تفاوت قيمة الميراث لأن لا يبطل البيع في
 جزئه يبطل من الثمن ما لو وقع البيع وذلك الجواب كان لا يبطل من الثمن مثاله وهو
 هنا كذلك فإن الزيادة حصلت ما باعنا بطلان البيع ولو لم نقد في الجزء فإن
 قلنا بجحته التدبير وأجراه في الثلث ففسخ التدبير والبيع في الجمع لعدم
 عودنا من العتق وقد حصلت البيع وإن قلنا يبطله فإن لم نقد القيمة مع
 التقسيط بالبيع بطلانها وإن عادت بتقسيط البيع دون التدبير فالأقوى الجواب
 محسوس تدبير الشراء ويحتمل بطلانها معا أن قلنا بطلان الملك للمشتري مع رجوع

المالك ثم التدير لا تنقل له المنة في مدة ما فيلزم من صحة البيع صحة التدير وإن
قلنا يعود للمالك إلى المبيع احتل بطلان التدير وصحة البيع في خدمته من المالك
مع الحاباة فيها فراجع إلى الورثة بعد الموت لأن المبيع لم يخدم حال حيوة
المولى **تبين** أن المولى لا يملك المبيع إلا في حق المنة فان اعتق المشتري قالوا له ولورثته
قالوا لا يملكه بغيره ولو ذكر التدير لم يكن رجوعا وإن حلف العبد المذموم
كذا أنكار الوصية والوكالة والبيع الجائر بخلاف أنكار الطلاق ولو وصية
المريض مع العتق قدم العتق وإن وصته مع الوصية بالعتق احتل بقدمه
لحق العتق على الاعتاق بعد الموت وحصول العتق فيه بالموت وتقديم
الشافعي ولو قال له المولى إذا أديت الدين وثقت كذا فانت حر كان رجوعا
ليس الرجوع في تدبير الحمل رجوعا في تدبير الحاصل والعكس وإذا استفاد
المذموم ما لا يشيئ مولاة فهو سبي وإن كان عبداً فإن خرج للمذموم
مثلث التركة سوى الكلب فالكل هو الكان له منه بقدر ما خسر منه
والباقي للورثة ولو أذبح المولى سبوا الكلب على الميت والعبد الأخير
قدم قوله فإن أقام ميتة فذمت ميتة الوارث لهذا أن خرج من الثلث

ولو لم يخلف سواء وكان الكلب مستين ضعفت قيمته قدم قول العبدانيا
ويجب على الورثة ما حصل اليهم من الكلب بأقرارهم وهل للعبد بالخروج الذي
اعتق بأقرارهم ممتا بل من الكلب لشكك في ما من أجل أقارب الورثة يخرج
الأجانب لم لا يملك الأول يدفعه الذوق عتق منه شيء وله تركه
شيان وللورثة شيان من نفثه وكبه فالعبد وكبه في تقديره حنة الشيا
فالشيء ثمانية عشر فله من نفثه ثمانية عشر وكبه ضعف ذلك والورثة
من نفثه وكبه ستة وثلاثون وعلى الثاني يفتق سبعة أضعاف وله تركه
عشر من ومنه فيخرج حكم ما فاض الكلب فيه عرض عنه أو خلف شيئا
وإذا جنى على المذموم ما دون الضر فلا يرث المولى والتدير ياتين ولو قتل طفل
وأخذ المولى قيمته مدينا ولو قتله عبداً قتل به إن ساقاه أو فصر عنه
ولا يقتل الحر ولا من يخرجه عنه ولو جنى المذموم على ابن جنته بريقه
والمولى فكذلك ابن الجنانية والأقرب بأقل الأمرين فيبقى على التدير ولو باع فيها
أو سلمه إلى الحق عليه أو ذك انتفى تديره إن استغفرت قيمته ولا يبطل ما
خرج عن ملكه منه قبل ولولاه أن يبيع خدمته إن ساءت الجنانية فيبقى على تديره

وله ان يرجع في تدوين جميعه فبطل التدوين وكذا لو باعه ابتداء ولو مات
المولى قبل ان يملكه وقبل تلك المحي على له العتق وثبت ارض الحياية
في رقبته لا في ترك مولا وان كانت خطأ ولو دبر عبدا ولم يبر يعتبد
ضعفهما عتق من يخرج به القرعة قد تلتهما وكان الباقي والاخر موقوف
فإذا استوفى من الدين شي كل من عتق من خرج به القرعة قد تلته ومما
فضل عتق من الاخر وهكذا حتى يعقبا معا او مقدار الثلث منهما
ولو تعدد استيفاءه لو زيد العتق على قدر الثلثهما ولو خرج من وقت
القرعة له مستحقا بطل العتق فيه وعتق من الاخر ثلثه ولو دبر
عبدا وله دين بعد دين عتق ثلثه وثلثه ووقف ثلثه ولو كان له
اثنان على أصلهما ضعف قيمته عتق من المدين ثلثاه لان حصة المدين
من الدين كما استوفى وسقط عنه من الدين ضعفه لانه قد حصه من
الميراث ويقول الاخر النصف وكلما استوفى منها شي عتق قدر ثلثه
ولو كان الضعف دينا عليها بالسيو عتق ولو تقاوت اديه بالنسبة الى
كل منهما ولو قتل مولا احتمل بطلان تدوينه مقابلة له بنقص مفعوله كالق

ولانه ابلغ من الاثبات ولما اتم المولا فلا يلزمه عتق من مضى ولما **أثبت**
قيمة المدين بعير من الثلث حبر الوفاة سليما من التدوين يجب نقصان
النجز الذي بطل التدوين به بالتقصير لو فرض عليه على الشك كالقوله
يملك سوله وكانت قيمته سليما كثيرا ومدبرا عتق ولم يرجع قيمة الجز
احتمل بطلان التدوين لاستلزامه التصرف بالوصية في أكثر من الثلث بل
البطلان فيه اظهر من العتق والقرعة في فرض النقص كاللذين في عتق ثلثة
الآن ومع البطلان لو اجاز بعض الورثة فقد في حقه من الأصل وفي حق
باقي الورثة من الثلث والنقص كالألف كما لو دبر احدا الشركين وهو اقوى
مرشدا والتدوين لغو من الأصل بالنسبة اليه ان كان صحيحا ولنا اثر
في العتق مجازا ويعبر بخرج قيمته مدبرا من الثلث في حق غير المجزئ اسلاميا
فالو كان الميت عمره من عتق كله باجازه بعض الورثة ولو كان مريضا فاجازة
كابتداء تصرفه فالو لم يكن سواه دخلت على بقدر البطلان ولو كان له ما يدر
على قدر الثلث لسبب الأمانة يخرجها حصتها من الثلث ويعتبر
قيمتها الاولى كقولها سبب البطلان على الشك ايضا من الدور اذا باجازه

يفقد في حصة الآخر من الثالث فيقول جزأ من حصة الآخر فيقطع اعتبار
 القيمة الأولى بالعبء للغير الجزأ إليه أيضا ومن اعتبار الأولى أصل
 ثبت هذه الأحكام ويحتمل إذا ذكر له بالعقد له بالبيان الصحة إذا
 نفوذ اجازته في ثلث حصة ليتل ونفوذ الحق في جزأ من حصة الآخر
 المستأنم لعدم اعتبار القيمة الأولى في حق الجزأ على شكل من استأنامه
 توقف الشيء على نفسه إذا الصحة متوقفة على عدم اعتبار القيمة الأولى
 المتوقف على نفوذه في جزأ من حصة الآخر المتوقف على الصحة أما لو اجاز
 الآخر حصة اجازة الدين من الثلث بعينه الآن قلنا **الفصل الثاني** في كتاب
 وفيه أصول **الأول** في ما يوجب الكتابة وهي عبارة مستقلة بغيرها ليست بعبء للعبد
 من نفسه ولا اعتقاد صفة فلو باعته نفسه بمن موهل ففي الصحة ونظر وعقده
 لأن من الطرفين إذا كانت مشروطة ونحو العبد وقيل ان كانت مشروطة
 كانت جارية من جهة العبد لأن له تعيين نفسه وليس بمعتد إذ يجب على الشيء
 يجب عليه ولو لم يقع العمل بالبيع ولو لم يره من مال الكتابة يرى وانفق بالامراء
 ولا يجب فيها خيار والمطلوب ليس واجبة بل حجة مع الامانة والكتابة وكتاب وكتاب

مع سائر الملوك ولو فقد الأولان أو أحدهما صارت مباحة ولا تنضم من دون
 الاجل على رأى ولا بد من إيجاب وجوب ونحوه في انما مطلقة أو مشروطة
 فالمطلقة ان تقتصر على العبد مثل كتابك على ان تردى الى كذا في شهر
 كذا فيقول قبلت فيقتصر على العبد والاجل والعرض والنية والمشروطة
 ان تضعف الى ذلك قوله فان عجزت تدعى الرق وكل ما يشترط المولى
 على المكاتب في العقد لازم اذا لم يخالف المشرع **الفصل الثاني** في
 الاكراه ومن اربعة **الأول** العقد وهو ان يقول كتابتك على الف مشاة في
 نجيم فصاعدا فيقول قبلت وهل يفر مع ذلك الى قوله فان اوصيت فاست
 حر فيه ونظر ولا بد من نية ذلك ان لم يصح له انفا فادى اذى انفق وان
 لم يتلفظ بالقبول على رأى ولا يجوز المشروط كان للمولى رده في الرق و
 هذا الجزأ ان يخرجها الى نجيم او يعلم من مال الجزع من قبله وقيل ان
 يخرجها عن محله واذا اعاده كان له ما اخذته ويجب للمولى الضمان
المراد الثاني العرض ومشروطه اربعة **الأول** ان يكون دينيا فلا يصح على عيين
 لا نهاليت ملكا له اذا العبد لا يملك شيئا وان ملكه مولا **الثاني** ان يكون

مبني على رأي والاقرب عندي جواز الحلول ولو شرطناه لم يوجب ان يدمن
نحجم واحدا لا حتى الكثرة واذا شرطناه وجب ان يكون معلوما فلو لم يها
الاحتمال فندعم الحاج وادراك الغلات لم يصح ولو لم يكن كذلك على ان
قدوى كذا في غير كذا على ان يكون الشرط في الاول لم يصح على اشكال
الا ان يعين وقت واذا تعددت النجوم جازها واما اختلافها وكذا
بجود اختلاف المقادير فيها فاعتلقت ومتساوية وفي اشتراط اتصال
الاجل بالعدد اشكال والاقرب المنع فلو كانت على اداء دينار بعد خدمة
شهر صح ولا يلزم تأخير الدار الى اجل الترخا من العبد في الخدمة
بطلت الكتابة لعدم العوض ولو لم يخلو على حد منه شهر بعد هذا الشهر صح على
الاقوى ولو كانت ثم تحبب فطيه اجرة مدن حبه وقيل يجب تأجيل
مثلا ولو اعتقه على ان يحيد منه شهر اعق في الحال وعليه الوفاء فان
تعددا لاقرب قيمة المنفعة لقيمة الرقبة ولو دفعه قبل النجم لم يحجب
على السيد قبضه واذا دفعه بعد الحلول وجب عليه الفبول او الامن فان
امتنع من احدهما قبض الحاكم فان تلف من السيد **ح** ان يكون معاوية

الوصف والقدر فلو كان احدهما مجهولاً لم يصف ويجهان يذكر في الوصف
كل ما يثبت للجهاز البتر كما كان في الاثنان وصفه كما يصف في النسبة
وان كان من العروض وصفه بوصف السلم ولا يتعين فذلك قلة وكثرة
نعم يمكن تجاوزه في قيمته ويجوز ان يكون عتق ومنفعة واما ما عدا وصف
المنفعة مما يرفع الجاهالة ويقتدي بما باله في الخطا فلهذا الثوب او بالمدة
كالخبرة او السكينة ولو جمع بين الكتابة وغيره من المعاملات كان
او الاجازة او التكاثر صحيح وان اخذ العوض وقسط العوض عليهما ولو كانت
المولين بعوض واحد صحيح وقسط على حصصهما ولو اختلفت عوضا ما صح
حصولهما او اختلفت دليل الدفع لما عدا دون الاخر فان حصل شاركه الاخر
لان الاذن احدهما الصاحبه ولو كانت بعدين له في عقد دفع وبطل العوض
على الصبيتين يوم العقد وايمنا ادى عتق من غير ارتقاب صاحبه وايمنا
عجزت خاصة ولو شرط كما لا كل منهما الصاحبه جاز ولو شرط الضمان
عقوله ما على كل منهما على صاحبه واقفا **د** ان يكون مما يصح تلكه للمولى
فلا يصح على المايصع تلكه كالنعم والحزن ولو كانت الذي مثله عليه صحيح فان

تقابض قبل الاسلام عتق فوري ولو تقابضا البعض برى من خاصة فان
اسما او خلافا قبل التقابض او بعد تقابض البعض لم يسل الكفاية وكان
على العبد القيمة عند سخطه **فروع الأول** لو ادعى المالك تحريم العتق
او عصبية او منع مرقضه فان اقام بيته لم يلزمه قوله وان لم يكن مينة
حلف العبد والنزيل على القبض او الابراء فان قبض امر بالمسليم الى من غره اليه
ان كان قد عتبه او لا ولا تزل في يد وفيه اربعة نظرقان ائتمعت من التبعين
قبضه المالك و حكم بعتق العبد **الثاني** لو شرط عتقا معينا لم يلزمه قبول
غيره الا الاجرة **الثالث** لو قبض احد السيدين كالحق باذن الاخر عتق
نصيب القاض ولا يقوم عليه نصيب الاذن ولا يبرى العتق وله نصف الولاء
واخذ الاذن فمات به بقدر ما دفع الى الاخر والباقي بر العبد وسيد القاض **الثاني**
ان طلب كتابة الثاني بريت او عجز فقبل بين العبد وسيد القاض لا يضمنه
عتق بالكتابة ويضمنه بالسرية فحصة ما عتق بالكتابة للعبد وحصة ما عتق بالسرية
للمولى ويحتمل ان يكون الجميع للعبد وانقطاع تصرف المولى عنه وكان له كما لو
عتق بالآداء **الرابع** لو ظهر لصحان المدعى بطل العتق ومثل له ان دعت الان

والا فحقت الكتابة ولو مات عبد الآداء مات عبد الوظهر معيا فغير بين الارش
والرد في بطل العتق على اشكال ولو تجدد في العتق عيب عند السيد لم يمنع من الرد
بالعيا الا اولى مع ايش الحادث وقال الشيخ يمنع ولو تلفت العبر عند
السيد استقر الارش ولو قال له السيد عتبت دفع المستحق استجر له عتق
مما لك فان ادعى المالك بطلان العتق قدم قوله السيد **الخامس** لو فاق
العبد شاعدا او اخذا على التفع حلف معه وان سفا من الشاهد والعير في
العتق ولو حلف السيد فحقت الكتابة مع التأخير فان ادعى العبد غيبة الشهود
انظر الى ان يفسرها فان لم يفسرها حلف السيد فان حضر بعد الشاهدان ثبت الحرية
الشاهد لو ابراء السيد من مال الكتابة بريت وعتق ولو ابراء من البعض برى من
وكان على الكتابة في الباقي ولو ابراء القبض عتق بركان كان رهيا فان كان غير مخصص
فكذلك والافضل من الثالث **السادس** يجوز بيع مال الكتابة والوصية به فان كان
البيع فاسدا فادى العبد للمالك المثل فيحصل العتق لانه ضمن الاذن في القبض فاق
قبض الكيل فيرجع السيد على المشتري ان كان من غير العتق والافضل ان يقد الاقرار
يرجع ذو الفضل وعدة لانه لم يقبض بالكتابة ولم يثبت له ولما قبض نفسه وكان

القبض فاسدا كالباع بخلاف الوكيل فانه استأجره ولو صرح بالكون فليس يستحب
 له في القبض وانما اذنه بحكم المعاوضة فالفرق بين التصريح وعدمه في مال
 الكتابة بحاله في ذمة العبد ويرجع على المشتري بما ادا اليه ويرجع المشتري
 على البائع فان سلمه المشتري الى البائع لم يرجع لانه قبضه بغير اذن المكاتب
 فاشبه ما لو خلع من ماله بغير اذنه على النكاح بشا من عيّن العبد ايا مال الكتابة
 بالدفع ولا يحكم بحجز مع الدفع فان اقل المشتري لم يحكم بحجز على النكاح
 لو ادعى دفع مال الكتابة السيد به فصدقه لحد ما عتق نصيبه ويقبل
 شهادته على صاحبه ان عتق النكاح بالاذن في الاقراض بالنسبة الى براءة العبد
 والا فلا يخلت النكاح بطالب الشريك بحذف المقر في قبضه وهو ربع ماله
 الكتابة فان رجع على العبد بكمال نصيبه استوفى قبض المصدق لنفسه وان
 رجع على الشريك بنصف حصته رجع على العبد بالنصف الاخر ولا يرجع العبد
 على المصدق ولا بالعكر فان عجز العبد عن اداء الربع كان له اسرة فان نصيبه في
 الشروط ويرجع على الشريك بنصف ما قبضه ولا سرة هنا على قول العامة ببراءة
 المكاتب لان المصطفى والعبد يفتدان حرية الجميع ونصيبه النكاح والنكاح

يرجع ربه للرجع اما نصفه فظاهر لعدم قبضه واما نصف شريكه فاذنه ان
 قبض شيئا فنصفه او عقد قبضه بغير اذن فلا يفتق نصيبه بهذا القبض والتولية
 متممة على القولين لانها القابض من يفتق نصيبه ويرجع نصيبه وقا والجميع
 متفقون على خلاف ذلك **قوله** لو ادعى العبد دفع الجميع الى احدنا يقبض
 حقه ويدفع الباقي للثاني لثريكة فاكمل حلف ويرى ولو قد دفعه للثاني و
 الى شريك حقه حلف الشريك ولا نزاع بين العبد والشريك وللثريكة
 مطالبة العبد بجميع حقه بغير بين ونصفه ومطالبة المدعي بالثاني
 بعد البين انه لا يقبض من المكاتب شيئا ولا يرجع على العبد فان عجز
 العبد فللثريكة اسرة فان خضعه قبل ويقوم على القابض نصيب الشريك
 لا عزاء العبد بالرقية بخلاف الاولى ويجعل عدة لا عزاء من
 القابض بحرية الجميع والشريك برقية الجميع فان صدق القابض وادعى
 انه دفع الى شريكه النصف حلف الشريك ورجع على من شاء فان رجع
 على المصدق بجميع حقه عتق المكاتب ولا يرجع عليه بشئ وان رجع
 على العبد رجع العبد على القابض سواء صدق في دفعها الى المكاتب او كذبه

فان يحجز العبد كان له اخذها من القاضى ثم يملكها فان تعدد كان له تعيين
 واسترقاق ضيقه ومشاركة القاضى في النصف الذي قضى عوضا عن
 نصيبه قيل ويقوم على الشريك القاضى مع بيان الان بقدرة العبد
 في الدفع فلا يقوم لاعترافيه انه حر وان هذا ظالم بالاسترقاق **في**
 لو اختلفا في القدر فالقول قول السيد مع بينه ويحتمل تقديم قول العبد
 ولو اختلفا في الاداء قدم قول السيد مع البين ولو اختلفا في ذلك اختلفا
 فيقوم فكل ذلك **يا** لو اقتضى من لدية كاتبة واشتبه صبر لدية التكرار فان
 ماتت استعملت القرعة فان ادعى كل منهما على حدة حلفت على نفي العلم ولو
 ماتت حلفتا الورثة على نفي العلم ايضا ولو اقام احد العبدتين بينة بالاداء
 قبلت سواء كان متبيل القرعة او بعد ما ويظهر فساد القرعة لان البينة
 اقوى ويحتمل عقدهما معا **في** يجوز ان يحجز الكاتبة بعض العوض قبل
 اجله ليعطى الولي الثاني ولا يجوز الزيادة عليه للتأخير ويجوز ان يحجز
 على ما في ذمته باقل واكثر لا يجوز ان يصير بيع دين مثله على راي
الشيخ **قال** السيد وشرطه الباع والعقل والاختيار والعقد

وجواز التفرقة فلو كاتب الفضل والمجنون او المكره او السكران او الغافل
 او الناسي او المجنون عليه لسمعه او قل لم يقع وكذا المجنون اذن له الوكيل
 ولا يقرب عدم اشتراط الاسلام فلو كاتب الذمعي بيع صح ولو كان العبد
 مسلما ففي صحة كتابته نظر اقرب المفع بل يقهر على بيعه من سلم اما لو اسلم
 عبدا كاتبا فالاقرب للزوم لكن لو عجز فحجبت واسترقق عليه ويحتمل
 عدم التجيز ولو اتى بغيره كاتبة لم يصح الشراء ولا الكاتبة ولو اسلم
 وكاتب عبدا ساه لم يصح ولو كاتب الحر لم يصح ولو جاء اليه وقد قهر
 احدهما صاحبه بطلت الكاتبة فان العبدان كان هو القاهر بملك سيده فان
 ان كان السيد فقد قهر على ابطال الكاتبة وبده رقيقا وكذا لو قهر السيد
 بعد عتقه وان دخلا من غير قهر فمهر احدهما الاخر في دار الاسلام لم يطل
 الكاتبة لانها دار خطر لا ينشئ فيها الفقه الا بالحق ولو دخلا مستأمنين
 لم ينشأ من الرجوع ولو لو العبد لم يحجز على الرجوع مع مولاه فان اقام
 السيد للاستيفاء عقد امانا لنفسه وله ان يوكلفه ويتفق مع الاداء
 ثم يصفى امانا ان اقام ولا يرجع فلو عجز واسترقق ومدة السيد ولو اذنا

لم يصح كتابته ان كان يفرق لئلا يملكه عنه وان كان عن غيره فكذا ذلك
 ان كان العبد مسلماً للوجوب بعه عليه ويحتمل وقوعها موقفاً قال سلم
 بتبينا الصحبة وان قتل او مات بطلت فان ادى حال الردة لم يحكم بعتقه
 بل يكون موقفاً فان سلم ظهر صحة الذم والعنف ولو ارتد بعد الكفاية ادى
 العبد الى الحاكم لا اليه ويعتق بالاذن فان دفع اليه كان موقفاً او باطلاً على
 التردد وفي اشتراط الحاكم في الحجر وفي تجزئته بالذم الى المذموم التمسك
 ولو سلم حسب عليه ما الغاء في الردة ويجوز لولي الطفل والمجنون الكتاب
 مع الغبطة على راي ويصح كتابته المبرور من الثلث لانه معاملته على ما يراه فان
 خرج من الثلث حق لجمع عند الاداء وان لم يكن غير صحته فله وكان الثلث في
 رفا على راي **كتاب التزويج** العبد له سلطان التكليف والاسام فلو كانت العبي
 او المجنون لم يصح ما دلل على اهلها العلية القول ولو كاتب المسلم كافر او ذوق
 البطلان ولو كاتبه مثله لم يصح على اشكال ويجوز ان يكتب بعض عبده على
 وصيته من الشريك من العتق بعينه ولو كاتبه بعتقه بغير اذن شركه صح وان
 كرم الشريك ولا يبرئ الكفاية الى باقية حصته ولا الى حصته شركه نعم قل اذا اذن

جميع مال الكفاية عتق كله ونعم حصته شركه عليه ان كان موثراً ولو كان
 له من العتق الى ما فيه ولذا ادى الشريك شيئا الى المكاتب وجب ان يورثه
 الى شركه سواء اذن الشريك في كتابته او لا ولو ادى الكفاية من جميع كسبه
 لم يعتق ولو ادى بجزءه المكاتب مثل ان هاراه فكتبه بؤنة او اعطى من يهم
 الرقاب لم يكر للخريفه متى ولو ورث بجزءه الحر ميراثاً وبجزءه المكاتب
 اخذ من يهم الرقاب كان له الذم في المكاتب ولا يبرئ الاخذ لانه لو اخذ
 بسبب الرقبة شيئاً ولو كاتبه السيدان جازتساويا في العوض او لتخلفا
 وتواوتا ويا في المالك او لتخلفا وسواء اتحد العتق او تعدد وليس له
 ان يورث الى احد مما اكثرهما الاخر ولا قبله **الفصل الثاني في**
 الاحكام وفيه مطالب **الاول** ما يحصل به العتق وهو يحصل في الصحبة
 باذا جميع المال ان كان المكاتب شرطاً وبالإبراء وبالاغتياض وبالاضمان
 عنه ولا يحصل بغيره من النجس جزء من الحرب حتى يورث الجميع اما المطاق فكما
 ادى شيئا العتق باذنه ولو بغيره على المشروط اقل ما يمكن لم يعتق فان عجز
 كان لولا استرقاقه والمقبوض له والمشرط قبل الاداء فطرته على مولاه

الاداء له المحسم اليها واذن
الضرف في الاداء ولو جاز
ابن قاضي
تصحيح
الحكاية

ولو كان يتابعه الذي يفتق حقه اقلها عتق ولا يفتق الكتاب تلك مال الكتابة
بل ياداه وان كان قبل الاجل ان يفتق المالك بفتقه حينئذ ولو جاز السيد
وقبض الخوم لم يفتق خويم الى الولي ولو لم يفتق السيد فلا ضمان انما لو
السيد عليه ما لا فاته يقاصر الخوم ولو جاز العبد وقبض من السيد عتق
ولو ادعى الكتابة فصدقه احد الوانين وكذا في الاخر قلت شهادة السدقة
عليه ان كان عدلا ولا اخلف وضار بصفه مكابها والاخرى فان الحق
المصدق سري الى الباقي وان لبراه ولم يرد وكذا ان ادعى الخوم واذا جاز كان له
رد في الرق ثم المتكران كان قد اخذ ضعف كبه فاقى میده
للمصدق فان ادعى المتكران ما يفيده من تقدم على ادعاء
الكتابة او في حيق المورث قدم قول الاخس مع ميمه ولو ظهر
عيب في العوض فله رده وابطال العتق واخذ الارش فيعتق على
العتق ولو تعيب عند كان له دفعه بالارش وقيل لا ولو دفع
المالك بالمعيب انفق ومن يفتق من حين الرضا او الغضب اسكال ولو طلعت
على العيب بعد التفت كان له رد العتق الى ان يعلم الاخرين فان عجز كان له

الاسترقاق كالجزع من بعض الخوم **انطلق** في احكام الاداء ويجب
القبول مع دفع الخوم عند جاوله ولو كان غايبا قبض الحاكم ولو قال هو
حرام لم يقبل ويحتمل ان يفتقه الحاكم فيحفظه في بيت المال لان تعيين
ماله وان يفتقه في هذا الاقرب بقول كذا ييب نفسه اما لو عتق
لو قيل كذا ييبه الا ان يكذب المقر له ولو قبض من مال الصدقة وجب
قبوله فان عجز فاسترق فالاقرب عدم رد المالك عنه ولا يجب الاظهار
مع الجاول لا يعتد بما يخرج المالك من حزنه ولو كان لا الاقرب ان لا يفتق
وكذا لو كان له عرض لا يتباع الا بعد بمصلحة ولو غاب بعد الجاول لم يغير
ان السيد فله الغنم من غير حاجة الى القاهني وان كان باذنه فليس له الا
ان يحسن بالتقدم على الاظهار فيقتصر في الاياب ولو منع مع القدر فله
لمولي الاجبار والمحاكم اولاف تفتقر الاقرب ذلك وان منعاه كان له الفسخ
وكذا في الزام بالتعوي ولو جاز العبد لم يفتق الكتابة وكذا المولى وكذا الزوجان
نعم للمولى الفسخ اذا لم يكن الخوم مال فان كان له مال فللمحاكم الاداء عنه
لعن مع الصلحة والسيد الاستقلال باخذ الخوم ولو ماتت الشروط بطلت

الكتابة وان خلف وفاة المصدق ولو استعمله من غير ان يصدق له ولو لم يصدق له
 الا انما بعد الاحل بغيره او تركه المصدق لولاه وان بقي عليه درهم واكواه
 رفق المولى انما المطلق فيخرج منه بقدر ما ادى ويكون الباقي رفا لولاه فاحذر
 من تركته بعد ذلك ولو دونه بقدر الحرية ويؤدي الوارث المتابع له سنة
 الكتابة من نصيب الحرية ما بقي من مال الكتابة وان لم يكن له مال سوى الاولاد
 فيما بقي على ايهم بالسوق والاختلاف في الاستحقاق والقيمة ولو تقدم
 الاستيفاء من نصيبهم لغيره او غيرها اخذ من نصيب الباقي ما يختلف على
 الادب وعق الجميع ولو لم يكن تركه سوى سنة الجميع وليس للمولى مطالبة العاشر
 بنصيبه ومع الآداء يفتقون ولا فرق بين المولى احياءهم على الآداء وسنة
 رواية يؤدي الاولاد المقتل من الاصل وطعم الباقي ولو لم يورث شي كان
 اولاده ارفاقا لمال المولى ولو كان الوارث خرا وقد عتق نفسه من الكتاب
 ورث بعد ذلك الباقي للمولى والآداء ولو خلفه ثما فله ان ينصف واليه في
 بينهما على ما ياتي فيؤدي الكتاب بنصيب ما بقي على ايهم يفتق ويرث
 هذا المطلق ويورث ويبيع الوصية له كل ذلك بقدر ما فيه من الحرية

دون الرقبة ويجوز له ان يبيع ما فيه من الحرية بعد العبد بالباقي و
 عبيد المولى لو ذلها بما عتق من الحرية دون الرقبة ويجوز على السيد اعانة
 الكتاب من الرقبة ان وجبت عليه ولا اخذت ولا يفتد بدخلة ولا كسرة
 ويضيق اذا بقي عليه اقل ما يستحقه الا ولو اخذ حتى افتقر بالاداء قيل يجب
 القضاء ويجوز للمغاصة قيل يجب على الكتاب بقول الآية ان دفع
 المالك من عين مال الكتابة او من جيبه ولو كان لولاه دين معاملة مع
 الخدم فله ان يشترط الدين بالدين ويجوز ان اذا لم يملك الا ما بقي باحدهما
 ولو ادا فحسب من قبله ان كان عن المال باخذ بالدين في الكتاب كما ان المالك
 فليس له ان ياخذ منه الا ما يحتاج الى الكتاب من الجهتين ولو كان عليه دين
 معاملة لا جنى وارث جناية احتل التوزيع والباقي للمولى ونقتدي به
 الذين لان لا تشر متعلقا هو الرقبة فخر الارش يقدم على الجور وهذا
 مع الحجر عليه وجعله له تقديم من شاء ولو عجز نفسه وعليه ارش ودين
 معاملة سقطت الجور وقدر ما ياتي على الحقن ويجوز تقديم الدين
 لتعلق الارش بالرقبة والعكس لان صاحب الدين رضي بدمته ولحقى الارش

تجيز حتى يجمع رقبته ولو اراد السيد فداءه لبقى الكتاب جازوا لغيره
 دين المعاملة تجيز ان لا يتعلق حقه بالرقبة ولو كان السيد دين معاملة
 ضارب العزلة به لا بالحجم ولو كان مطلقا ضارب بالحجم ايضا ولو مات
 المشرط كان ما في يده للذيان خاصة فان فضل شي فالولي ولو كان
 عليه امر بجاية وديون ولم يبق ما تركه بالجميع قال الشيخ **بني** الدين
 لتعلق الامر بالرقبة ولو كان لكتاب على سيده مال من جنس التجب
 وكما حالين تقاضا ولو فضل احدهما شي يجمع صاحب الفضل به
 على الآخر ولو اختلفا حبسا او وصفا لم يجز التقاض الا برضاها
 ومعه يجوز سواه تقاضا او قبض احدهما فمردفه الى الآخر عوضا عما
 في ذمته او لم يقاضا ولا احدهما وسواه كان المالا انما انا او عروضا
 او بالتقريب هذا حكم عام في كل عزمين ولو عجز الكتاب المطلق وجب
 على الامام فكه من سهم الزقاب **الكتاب الثاني** في التصرفات وهي اما
 من السند فيقطع تصرف في الكتاب بعين الكتاب سواء كان مشروطا او مطلقا
 الامع عجز المشروط واسترقاقه وليس له بيع رقبته الكتاب وان كان مشروطا

او لغيره اما السند

قبل التجيز وله بيع النجم ان قلنا بوجوب المال والا فلا لا تدبر عيالا
 فان قبض المشتري عن الكتاب ما عندنا فظاهر ولما اتم الغنا ولا حصة
 كالكيل وليس له التصرف بماله الا بما يتعلق بالبيع من له معاينة
 العبد بالبيع والشراء ولما اتم الشفعة منه وكذا واخذ العبد منه وليس له بيع
 العبد من الشر فلا يملك تصرفه فيقيد به مال او بشرط في العقد ترك
 الشر ليجعل الجاني لا يكتسب ترك الكعب والشفعة للفايدان فان سافر
 حينئذ ولم يركبه الركبان له الفسخ وليس له وطأ الكتابة بالملك ولا
 بالعقد ولو شرط الوطأ في العقد فلا يفسد بطلانه ولا وطأ بنسها ولا
 وطأ لامة الكتاب فان وطأ للشيء عليه ولا يتكرر تكرار الامع الاداة
 ولا حدة لا تغيره والولد حر وشيهر امر ولله ولا يتقبل كتابها ولو وطأ مع عليها
 بالقرين عجزا وفعل يثبت للمهر مع الطاعة لشك ان يثبت مع الاكرار واذا
 ضارت امر ولا اعتقت بغيره من نصيب وللهما وتقوم مكاتبه ويسقط
 عنها ما يبيع من كتابها وما في يدها لها ولو اعتقتها لم يملكها اعتقت ومثلت
 كتابتها وما في يدها لها ولو كانتا مؤمرا وطأ احدنا نصيب الآخر عليه

الكتابة او امانة المكاتبة

المهر فان عجزت فلا تخز الرجوع على الواطئ بضع المهر ان لم يكن دفعه
 فان حملت فومت بعد عجزها وقبل في الحال وعليه نصف قيمتها موهرا
 كان او معزرا على الشكال ونصف مهرها قبل الكفاية في خصه الشرايث
 وبصير جميعها ام ولد ونصفها مكاتب للواطئ فان ادت نصيبه اليه
 عتقت ويرى الى الباقي لانه ملكه على قول الشيخ وان عجزت ففتح الكفاية
 كانت له ولده فاذا ماتت عتقت من نصيبه والولد حر وعليه نصف قيمته
 يوم الولادة فان وطئها معها للشبهة فعليه مهران فان تساوت
 الحال تساوت وان وطئ احدتهما بغير ارضاء لمهر كبر على الآخر مهر رتيب
 انما العبد فليس له ان يتخلف في ماله ثانيا في الاكساب كالمعاينة والحبية
 وما فيه خطر كالقرض والرهن والقرض ولو اذن الولي في ذلك كله حان وله
 التصرف فيه ويصح الاكساب كالبيع من المولى وعجزه وكذا الشراء وبيع بالخال
 لا بالموجب فان زاد الثمن عن ثمن المثل وانقص عن ثمن المثل فخر الزيادة جازع لان
 يشترى بالدين وان لم يملك ولو اعتق باذن المولى صح ولو ابدى احتمال الزحف
 على الابان والجلال وفي الكتابة اتيك من حيث لها مفاضة او عتق

فان سخطا فعتق له ما اشترى هذا المولى وان عجز الثاني استرق الاول وان
 عجز الاول واسترق الثاني ولو استرق الاول قبل ادائه الثاني كان الاداء على
 السيد وله ان يفتق بما في يده على نفسه وما يملكه بالمعروف ولو باع
 بمعاينة باذن سيد صحيح والمولى اخذ به بالشفعة اذا كان شريكا ويصح اقتدار
 المكاتب بالبيع والشراء والعين والدين لانه يملكه فملك بالاقترانه وليس له
 ان يزوج الابان مولا فان فصل وقت على الاجازة او الاداء والمولى له المهر
 من دون اذنه ولا يطول ما وكه الابان مولا فان حملت فالولد دفع له ولا يعتق
 عليه فان ادعى عتق وعتق المولى وان عجزت فامعا والمهر له ان يزوج عيلا من امته
 الابان مولا ولا يبيع رابته ولا يبيع مخرجه ولا يبيع وفي عتق الزواجره ومن
 لم يولد اشكال ولا تفرق بين عن البيع قبل قبض الثمن وليس للمكاتب ان يزوج الا
 باذنه فان باذنت وقت على الاجازة وهل له ان يتخلف من يدين عليه الا ضرب
 ذلك مع الاذن لا بد منه وله قبول الوصية له به والحب اذا لم يكن في القبول
 من يدان يكون ككتابا اذا اشترى او قبله في الوصية ملكه وليس له بيعه ولا هبة
 ولا اخراجه عن ملكه ولا يفتق عليه فان عجزت في الرق استرقه المولى وان ادعى

عقدا معا وكسبه للكاتب لانه ملكه وتفتت عليه لانه ملكه لا مخرج
 القزاية ولو اعتقه غيره اذن مولاه لم يصح ولو اعتقه سيده عتق وكان
 الغريب معتقا ايضا كما لو اراده وومات مكاتبه او قرينه رقا لمولاه والكتابة
 ان تبتى امرأته والكتابة زوجا او يفتح الكتاب ولو زوج ابنته من مكاتب
 فومات وزدته او بعضه انفتح الكتاب واد العتق باذن مولاه كان للولا
 موقفا فان مات رقا لم يرد السيد وان اتفق بربا فله فان مات العتق
 في مان التوقف احتمل ان يكون السيد والمكاتب موقفا ولو اتفق من
 يعق على مولاه جميع فان تجزأ فاستفاد العتق عليه والافلا **السيد بالمرئى**
 في احكام البنائة اما جابته فان كانت على مولاه عدا فان كانت نفسها
 فله مات القصاص ويصير مكاتب وان كانت طوطا للمولى القصاص لا يخلط
 الكتابة وان كانت خطا تعلقت برقبته وله ان يقضى نفسه بالامرئ او
 بالافلا على الاقرى فان كان مائة دين يحن بالحقين العتق بالاداء وان قصر
 دفع الامرئ او لا فان عجز كان للمولى استرقا فدان لم يكن مال فان فتح المولى
 سقط الامرئ لانه عبد حينئذ ولا يثبت له مال عليه وسقط مال الكتابة

بالفتح ولو اعتقه مولاه سقط مال الكتابة دون الامرئ على اشكال ولو كان مائتا
 دين بين بائنهما فاختار السيد قبيل مال الكتابة مئتي عتق وله الامرئ والافلا
 على المائتين فخطا وان كانت على العتق عدا فان عتق فالكاتب نافية وان كان
 نفسا واقتس الوارث فهو مكاتب وان كانت خطا فله فك نفسه قبل
 الكتابة سواء حل القجر او لا بالافلا او الامرئ على المائتين فان قصر ما في دين
 عن الفدين ناع للمكاتب ما يجرى من الفدين ومضى المختلف من مكاتب فان
 فتح المولى ضار عبدا مشتركا بينه وبين المشتري فان صير فاذى عتق الكتابة
 فان كان العبد ومراومه حصه الشريك عليه بمغوا الاستعانة واحدا
 تمام في دين بقدر حصته المشتري وعتق وان لم يكن في دين مال يجرى حصته
 المشتري على ولو لم يكن في دين ثمن اصلا ولم يعرف بالبنائة الاقيت اجمع بيع
 كله وبطلت الكتابة الا ان يذبه السيد فيبقى الكتابة بحالها ولو اذى الى
 السيد او لا فان كان الحاكم قد جرح عليه لسؤال ولو بالبنائة لم يصح الدفع
 الاصح وعتق ويكون الامرئ في ذمت فيضمن ما كان عليه قبل العتق
 وهو اقل الامرئ او الامرئ على المائتين وان اعتقه السيد كان عليه فدا

بذلك لانه انكف على الاستحقاق كالوقت له وان عجز ضيق السيد فداء
بذلك او دعه ولو جنى على جماعة فلم القضاء في العهد والامر في
الخطا فان كان ما في يده يفي بجميع فله الفاك وان لم يكن معه مال ففدا
في قيمته بالخصر ويؤتى الاول والاخر في الاستيفاء وكذا لو حصل
بعضها بعد التخيير ولو كان بعضها يوجب القضاء استوفى وبطل حق
الآخرين ولو عفى على مال شاذ لم يبرأه البعض استوفى الباقي ولو
جنى عبد الكاتب خطا فلما كتب فكه بالاقول ولو اجب الفاك بالامر
وزادها لم يكن له ذلك الا باذن مولاه فان ملك الكاتب اباه فقتل
عبد الكاتب لم يكن له الاقتصاص منه كما لا يقتص منه في قتل الولد
لو جنى على غيره فهل له فكه بالاقول يبي على جواز شره ابدا ولو جنى على
عبده على بعض فله القضاء ان اوجبته حتما للجرة وليس له العفو
على مال وكذا ان كانت خطا لم يثبت لها حكم الا لا يجب للسيد على عبده
مال ولو كانت الجناية عليه فان كانت خطا لم يثبت لها حكم الا لا يجب
للسيد على عبده مال ولو كانت الجناية عليه فان كانت خطا فهدوان

كانت عذرا فله القضاء الا ان يكون اباه ولو جنى المكاتب عليه لم يقتص
منه لان السيد لا يقتص من لعبه وان كان ابا مع احقاق القضاء لان
حكم الاب معه حكم الاخر ولا اقتصاص لما لوك على مالكه في عجز اجماعا وتخي
بالمكاتب لا يفديه ان منعا شره ولو جنى ابنه على عبده لم يكن له بيعه وتخي
على عبده مولا فله القضاء والاشر وثما الجناية عليه فان كانت من
خرفه لا اقتصاص وان كانت عذرا وثبت الامر وان كان الجاني المولى للمكاتب
لالسيد ولو كانت نقضا بطلت الكتابة وعلى الجاني قيمته لسيده ولو
كانت جرحا فادى وحق توريه وجبت الدية لان اعتبار العمان بحالة
الاستقرار ويكون للورثة ولو كان الجاني عبدا او مكاتبا فله القضاء
في العهد وليس للمولى منعه منه وان عفا على مال ثبت له وان عفا على مال
فلا يقرب الجوان لان وجوب العهد للقصاص وليس للسيد مطالبته باث تراط
مال كانه تكب وليس للبيد ايجان عليه اما لو جنى عليه عبد المولى فاد
الاقتصاص كان للمولى منعه على كمال ولو كان خطا لم يكن له منعه من الامر
في الخطا فقتل على اذن المولى واذا قتل المكاتب فهو كالموات هذا حكم الشرع

ولو ابر الجاني

اما المطلق فاذا ادى من مكاتبه شيئا غير من عيابه فان جنى حينئذ على
 حر او مكاتب مثله او من العتق منه اكثر اقصر منه في العمد وان جنى على مملوك
 او من العتق اقل منه فلا عقاص بل عليه من ارض الجناية بقدر ما فيه من الحرية
 ويتعلق برقبته بقدر الرقبة ولو كانت خطا تعاقب بالعاقلة نصيب الحرية
 وبالرقبة نصيب الرقبة والمولى ان يهدى نصيب الرقبة بحسبها من الارش
 سواء كانت الجناية على عبد او حر ولو جنى عليه حر فلا عقاص وعليه
 الارش ولو كان رقبا او اقل حرة او مائتا او اقصر منه في العمد **الملك المطلق**
 في الوصايا لا تصح الوصية لكتاب الغير الا ان يكون مطلقا انفق ماله فصح نصيب
 ما عتق منه وتطلبت في الباقي ولو قصر الثلث عن الميراث في تزويج النكاح
 اشكال اقرب ذلك والفرق بين الوصية والبيع انه قد يميز او يموت رقبا
 فيقتض الوصية للملوك الغير وفي الشرع يكون للمولى لانه بالكتابة اذن له و
 لو وصى لكتابته صح وان كان مشروطا ونقص الورثة بما لال الكتابة ولو اعتقه في
 مرضه او اواه من مال الكتابة ويؤى لزم والاخرج من الثلث فان كان الثلث بقدر
 الاكثر من قيمته ومال الكتابة عتق وان زاد احدما اعتبر الاقل فان خرج من الثلث

عتق والفق الاكثر وان قصر الثلث عن الاقل عتق من ما يحمله الثلث ويملك
 في الزيادة ويبيع في مال الكتابة لاني باقي العتق فان عجز عن باقي الكتابة لا عتق
 قيمة الا ان يحل البع في مال الاخر غير مبيعة الرقيق ويقوم بحرية عبد عتق نصف
 مثله ونصفه مكاتبان لم يفتح فليس يبيع المكاتب وان فتح يقوم نصفه رقبا
 فليس يبيع العبدان عجز اشترى الورثة بقدر الباقي عليه هذا الواعقة ولو اراه
 احمل فذلك ايضا المساواة الاربعة عتق والمطلان مع العصور والعجز لبقا لشي من
 مال الكتابة لانه لا يزل من العتق ولا فرق بين الاربعة والعتق في المطلق ولو اوصى
 بعقده توارث ولا شيء غير عتق ثلثه ميعلا ولا ينظر لمحل الميراث ويؤى ثلثا ما كان
 يخرجه عند الاكراه ولا تصح الوصية برقبة وان كان مشروطا كما لا يفتح بغيره ولو اوصى
 به لمن يعتق عليه او يفتقه عليه ففي الجواز اشكال ولو اوصى بالوصية المأخوذة في الزن
 جالكا لو قال اوصيت ثلثك به مع عجزه وفتح كتابته ونحو الوصية بمال الكتابة وجميعها
 لو اوصى بالوصية ولا حكم للكتابة الفاسدة بل تقع لانيه ولو اوصى برقبة فتح وتوارث
 بما في ذمته لو فتح وصح بالقبض منه ولو اوصى بمال الكتابة الصحيحة خرج الثلث
 وللوارث المجزئين وان اظنوا الميراث ولو اوصى به فله من له نصيب عند العجز وان

انظر الوارث ولو لم يضعوا عن الكتاب ماشاء فشاء الكل فلا تريب الجواز الاول
 اللفظ اما لو قال يضعوا عنه ماشاء من مال الكتابة فشاء الجميع لم يصح لان من
 للتبعض ولو ايق شيئا صح وان قل ولو اوصى له بالكثر ما بقى عليه وهو وصية
 بالثمن وادف زيادة وتعيينها الى الورثة ولو لم يضعوا الاكثر ومثله فهو
 وصيته بما عليه وتقبل في الزايد لعدم صلاحيته ولو قال اكثر مما عليه ومثله
 فذلك ثلثة ارباع وادف زيادة ولو لم يضعوا اكثر من ثمن ماشاء وضعوا ما يحتاجه
 ولو لم يضعوا انما تخير الوارث ولو لم يضعوا اكثر من ثمن وضعوا عنه اكثرها
 ولو لم يضعوا اكثر من ثمنه احتمل الزايد على النصف منها واحدا
 اكثرها قدما ولو كانت قد نصرت الى الاول ولو لم يضعوا او لم يضعوا
 بنحوه وكان فيها او لم يضعوا بنحوه مثل ان يتساوى قدما واجلا
 عددا مفرده كالثلث والخمسة والسبعة فالثاني والثالث والرابع
 ولو كانت ارباعا واختلف المقدار كما للمائة والمائتين والثلثائة فالمائة
 ومسطها ولو تساوى القدر واختلف الابل مثل ان يكون اثنان كل واحد الى
 شهرين وواحد الى ثلثة اشهر يعين بالاولى شهرين ولو اتفقت الثلثة في

شهر واحد

واحد يعين ولو كان لها او لم يكن قدما واجلا وعددا واختلفت فيه فلا اختيار
 الى الورثة سنة التقين ولو لم يضعوا الكتاب اذاعة من مباحات الورثة على
 تقوى العلم وعينو اما ارادوا حتى كان العدد وذا فاقطه واحدا كان
 شفعاً كاربعة او ستة فاقطه اثنان ويصح تدبير الكتاب فان عجز وصفت
 الكتابة بقى التدبير واذا ادعى عتق وتطل التدبير فمات السيد قبل اداء
 وعجز عتق التدبير فمات له الثلث وان لم يخرج من الثلث عتق من قبل التدبير
 ومقطوع الكتاب تدبير ما عتق منه وما بقى له ولو اوصى بعقده عند العجز
 فادعاه قبل حلول الخدم لم يعق لانه لم يوص عليه شي يعجز عنه فان حل جلت
 اذا لم يعلم في ذلك مال ان ادعوه واذا عتق كان باقي بده له ان لم تكن كتابته
 فصح لان العجز لا يضيغ الكتابة بل يستحق به والورثة عتق الكتاب من غير
 وصية كموارثهم وولاة لهم ولو اعتقه الموصى له بالكتابة لم يعق ولو
 ابراه من المال عتق ولو عجز فاسترقه الوارث كان ناقضه الموصى له من المال له
 العجز الى الورثة لان الملق بثلث لم يعجز به وبغيره المسموع ومثل الموصى
 له لئلا يسلط على العتق بالابراء ولا يحق له فدا العتق ولو اوصى بالمال لسنتين

فما انقضت فلم يبق له حق وان سلم الى الساكن او الى الورثة لم يبق له حق ولم يبق له حق
 الى الورث وان بقي بغير المال لم يبق له حق القضا منه اما لو كان قد اوصى بغيره
 دينه مطلقا كان على المكاتب ان يجمع بين الورثة والقيم بالقضا، وفي هذا المذهب
 محذور لان المال للورثة ولهم التغيير في جهات القضا، وللقيم بالقضا حق فيه
 لانه منعه من التصرف في الزيادة قبل القضا **الطلب الناس** في حكم الوالد
 لا يملك المولى فيه كتابة ولا يملك مملوك هذا الكاينة فكذلك مكاتبه ان يمتنع
 بتمها شروطه كانت او مطلقة ولو انفق من المطلقة بعضها انفق من
 الولد بعد ذلك ولا يكون مكاتباً وان انفق بعضها لان الكاينة بعد معاوضة
 ولو تزوجت بحراً كان اولادها احراراً ولو حملت من مولاها عجزت من نسب
 ولها الوفاق عليها متى ما نال الكاينة بعد موت المولى فان عجزت عن اليمين
 ولو لم يكن ولد فالكاينة محالها والمولى حق ولد الكاينة وفيه اشكال من حيث
 من منعه من الاستغناء بكتبه عند الاشراف على العجز واذا استولد
 من نازا المملوك فهو موقوف على ما يراه فان قتل ضلي فانه موقوف لاهله
 فستعينه ولو مات اصبه وان تزوجت بغيره فانه موقوف فان عتق فله وان

فليس له ولو اشرقت له على العجز وتم المولى بالفتح كان لها الاستعانة به ولو
 مات المولى قبل عتقه واسترقاها فالا له اياه ونفقت من كسبه فان بقى
 فلكال على المولى لانه لو تزوج كان له وفيه نظر ولو كان المولى قد عتق فليس له
 ولو مات فان وطئته بغيره فعليه المهر لانه لم يملكه فان حملت حاربت فله ان يمتنع
 الامعتقت والاجلعت من نصيب ولها عند موت مولاها ولو ماتت بولد
 وابتعت فاحرم من الكاينة قدم قول السيد مع العيين ولو اختلف السيد والكاينة
 في ولد فقال كل منهما انه ملكه بان تخرج الكاينة مائة مائة فاشترها
 فمولا الكاينة فاما في بيع حرة الزوجية للسيد بعد ما له فيقتسم بها
 له فيقدم هنا قول الكاتب لثبوت يد عليه والمكاتب وان كانت مملوكة
 المولى الا انها لا تدعى بالملك بل لا ينافى والميد يفتى بالملك بالانقياد و
 لو استر له المكاتب حاربت فولد كهيته يفتى بعتقه ويرث بركة والمولى
 عتقه على اشكال والحدادية ام ولد للمكاتب ليس له بيعها **مسألة** المشروط
 رفق وقضيه على مولا بخلاف الطلاق كيف بالصورة فلو عتق بالعتق او الاطلاق
 لم يجز به ولو اذن المولى لوجه الاخر **ت** لو ملك المكاتب اضعف منه فكسبه

بينه وبين المولى ولو طلب احدهما المهاداة لم يحجب الاجبار على الشكال
لو ابراه بعض الورثة من نصيبه من مال الكتابة عتق نصيبه ولم يبق
عليه وكذا لو اعتق نصيبه على الشكال **٥** اذا مات المولى فاولادته مال
الكتابة بالحصص فان ادى الى كل ذي حصة عتق ولو ادى الى البعض
حصة دون الباقين لم يعتق من شئ ولو كان بعضهم غائبا دفع الى
وكيله فان قضاها كما يعتق بالاداء وكذا المولى عليه **الفصل الثاني**
في الاستيلاء وفيه مطلبان **الاول** في تحقيقه وهو بيت بوطي امته
وجملته في ملكه فلو وطئ امته غيره وولدت مملوكا ثم ملكها لم يضر امر
ولدها لو كان بزنا او بعدد صحيح بشرط فيه الولد للمولى وسواء ملكها
حاملها فولدت في ملكه او ملكها بعد ولادتها ولو ابدى لها حران ببطامة
غيره وشبهه ثم ملكها قبل ضمير له ولده ولو تزوج امته غيره فاحملها ^{ملكها} امته
لنصرته ولده وان شرط الحرية ولو اشترها فانت بولدته لا يتحدده بعد
الشره وقبله قدمت اصاله عدم الحمل على عدم الاستيلاء او الفناء فانت
بنتى الاستيلاء قطعاً وفي افتقار بنى الولد الى اللعان اشكال ولو وطئ جارية

ولد الكبر والاصغر قبل التفرغ فحلت له فصرام ولدون قوم على الصغيريات
ام ولد وعليه قبة الجارية دون المهر وفي الكبير عليه المهر دون القبة ولو نكح
امته ثم وطئها اهل محراباً فان علفت منه فالولد حر وبث لا تحكم الاستيلاء
ولو ملك امته او اخته او بنته من الرضاع اعتق على الاصغر وعلى الصغير لا يعتق
فالوطئ احد من فضل حرما او بث لم يضر حكم الاستيلاء وكذا لو ملك وغيرة فاعطى
او ملك الكافرة مسلمة فاستولدها او وطئها المهرونة او بطل مال امته المسلمة
فان حكم الاستيلاء ثابت في ذلك كله وهل ثبت حكم الاستيلاء في المهرونة
بالنسبة الى الزوج حتى يحجب على الزاهر الواطئ ان يجعل كاهارها او قفية
الذين لا الاقرب الممنوع ان لم يكن سواها ولا الزهر لامة القراض فانه يطل
القراض فيها فان كان قماراً ينجح جعل الزوج في مال المضاربة واذا وطئ الكافرة
وجعلت فاسدت قبل بيع عليه وقيل يحال بينه وبينها ويجعل على يد امته
ثقة وانما ثبت حكم الاستيلاء بامور ثلاثة **١** ان تقاوت من بحر وانما
تقاوت بمأوى من مولا فاق موضعين ان يكون الواطئ عبداً فله ملكه مولا
الموطئ وقيل انه يملك بالتمليك ولا يكون الواطئ كاتبا اشترى جارية

الكافرة

القبضات فان الجارية مملوكة ولا يثبت حكم الاستيلاء في الاول وانما الثاني
فان تجوز استرق المولى للجميع وان عتق ضاربه ولدوا له المكاتب بيعها قبل
عجزه وعتقه **ب** ان تغلق منه في ملكه اما بوطي مباح او محرر كالوطي في
الحضر والنقار والقيم والاحرام والظهار والاملاء ولو علفت في غير ملكه لم
تكن ام ولد سواء علفت بمالك كان زنا والعقد مع اشراط الولد او بغيره
والمشتر اذا ظهر الاستحقاق **ج** ان تضع ما يظهر انه حمل ولو علفت انا الطقة
قالا فربهم الاعتداد بها **الكتاب الثاني** في الاحكام ام الولد مملوكة
لان عتق بموت المولى بل نصيب ولها ما ذلت مولاهما جعلت نصيب **لها**
وعتقت عليه ولو لم يكن سواها عتق نصيب ولها ما عتق في الباقي فلا تقوى
على الولد وقال الشيخ ان كان لولدها ما ادى قيمته ثمناته وهو بل موت
مولاهما مملوكة له يجوز له التصرف فيها بما شاء سوى الخروج عن ملكه بغير
العتق فليس له بيعها ولا هبتها وله وطؤها واستحلالها وعتقها في كفارة وغيرها
وملك كسبها ونزوحها فمراقبتها وتدريبها فان مات ولدها قبل ولدها
وجبت طاعتها بغير بيعها وهبتها والشرع فيها كيف شاء ولو كان ولدها

حيثما احتل لها قبا لولا ان كان ولدها وطلقا او العدم وكذا يجوز بيعها مع وجودها
في من رقبها اذا كان مينا على مولاهما ولا ينفق له مولاهما والا فربهم اشراط موت
المولى وكذا يجوز بيعها لو كانت رعا وهن بغيره ههنا فيه نظري لا فري بين المسلمين
والكافر وكذا المولى ولو ولدت لم يتصل حكم الاستيلاء وفي رواية يحدون بغير عتق
عليه التام ان ولدها نصيبا اصلت عند رجل وولدت منه غلاما ومات
فاعتقت وتقدرت فخره جعت ضريرا وولدت فقال ولدها ابنا من سيدها
وتجوز حتى تضع فاذا ولدت فاقتد او قبل قبل لها ما يفعل بالمرأة ولا يبرح حكم
الاستيلاء الى الاب لا فري فوجبت بغيره او من شرط رقبه اولاده كان
اولاده ماله عيبا يجوز بيعهم في حق المولى وبعد فاته وما في يوم الولد لو
سيدها ونقض الوصية لام الولد من ولدها خاصة فعتق من الوصية فان قدرت
عن قيمتها عتق الفاضل من نصيب الولد ويقال نفق من النصيب ونقض الوصية
ولو جرت ام الولد خطا علفت الجنابة بريقها وخير المولى بين هبتها الى الخبز عليه
اقلة بل جنابها منها وبين فداها باقل الامرين من ارش الجنابة وهبتها على راي
ولا يجب على المولى الفداء عنها مع الدفع عليها الخبز عليه او رث ما كان طلقا له

بغيرها والقصر فيها كيف شاء ولو جرت على جماعة تخير المولى الصبي بين
 العتق والذبح لهم على قدر التجارات هذا ان جرت ثانيا قبل العتق ولو جرت
 بعد جرت من المولى في العتق ثانيا وفي التسليم الى الثاني ولو كانت التجارة على
 مولاه او على من يرضى لاهلها لم يخرج عن حكم الاستيلاء ولو كانت قبل ان يرضى بها
 السيد لم يخرج على المولى حتى ولو منعت نفسها ولابد العتق فلماذا بعثتموها
 العتق ولو كانت زاد العتق وتجب فيها مبيع عيب الاستيلاء ولو كانت بعد
 جنايتها شيئا فهو لولاها وهذا الحق عليه ولو كانت بعد الذبح فهو للبعث
 عليه فلو اختلفا قدم قول الحق عليه ولو اختلفا سادها فله عليه قتلها
 وكذا لو عيستها عليه الاكره ولو باعها مولاه لم يقع سوء فاعل بالاعلان
 فلو مات الولد لم يمتلح المشتري وان كان بعد البيع بلا ضل لا يجل
 الاستيلاء بقتلها مولاهما عدا اذا عفى الورثة والمولى عن الجنايا عليها
 وعلى اولادها وعفان قيمتها على من عصىها ولو شهدا شان على اقرار بالهتاف
 وحكم به فترجعا عن مال قيمة الولد ان كذب في نفسه ولا يبرأ في الجنايا
 التجارية لا سيما انما ان الاسلطة البيع ولا قيمة له ويجعل الارش لا ولا يبعد

الموت لا ينعصية على الولد وهل يرث هذا الولد لشكال فان قلنا به فالأثر
 ان الورثة يترثونها حصصا ولو لم يحصل من المولى اعتراف بالولد لا تكذيب عن
 قيمته وقيمة امه وحصته من الميراث لباقي الورثة ان اثبتنا الميراث
كتاب الأيمان وقيل فيها وفي مقاصد **الائمان** في الأيمان
 وفي فصول **الائمان** حقيقة الأيمان عيان عن حقيقة ما يمكن فيه الخلاف يذكر
 اسم الله تعالى وجفاته واثباته تعقده بالله تعالى كقوليه ومقلب القلوب
 الذي يبين والذي فلق الحبة وبز النسيم او باسمائه المختصة كقوليه
 والرحمن والقديم والاني والاول الذي يعرف له شيء او باسمائه التي يعرف
 اطلاقها اليه وان امكن فيها المشاركة كقوليه والرب والخالق والرازق
 كل ذلك تتعقد به مع الضد لا بد منه ولا تتعقد به الا بصرف الاطلاق
 اليه كما لا يجوز والحق والشمع والجبر وان يؤيد بها الحلف لسقوط الحرمة بالمشاء
 ولو قال وقد بع الله وعلم الله فان قصد المعاني لم تتعقد وان قصد كونه قادرا
 عالما انقدرت ولو قال وجلال الله وعظمته الله وكبرياء الله وعلم الله و
 اقيم بالله واحلف بالله او اقم بالله او حلفت بالله او شهد بالله انقدرت

او ما شئت ان لا تشربا لو حصل لان هذه المشية غير المستثناة فان خشيته
 مشيته لزومه الشرب لانه علق الشرب بعدم المشية وفيه بعد ومما يحكم
 الاصل والتحقيق انما ان صدق قوله الا ان يشاء ان يمان لا الشرب فالحكم ما قلناه
 وان قصد الا ان يشاء زيد ان الشرب فالحكم بصدقه تقدم والقادرات هنا
 ايضا وان جعل الامر باحتمل ما تقدم والبطان ولو قال والله لا يشرب ان
 شاء ان يد فقال قد شئت ان لا تشرب فشر بحدث وان شرب قبل مشيته
 لو بحيث لان الامتناع من الشرب معاقبته ولو ثبت مشيته فلم يثبت
 الامتناع ولا يدخل الاستثناء في غير العيين وفيه دخوله في الاقرار اشكال
 اقرب عدم الدخول **الفصل الثاني** في مخالفت وتبطل فيه البلوغ والعقل
 والاختيار والقصد والنية فلو جلت الصغار والمجنون والممكن او السكران والفتنة
 اذا لم يملك نفسه لم تعتقد ولو حلفت من غير نية لم تعتقد سواء كان بصريح
 او كناية وفي عين اللغو وتعتد بالقصد ولا تعتقد بالنية ولا مع والدواعي
 الذميمة ولا المراتبة مع رضى جها الا باذنه ولا الملوكة مع مولا الا باذنه وذلك
 فيما عدا اصل الواجب وترك التبرع اما فيهما فاعتقدن دون اذنه ولو قيل

بالحكم او بما غنم كان وجها نعم لهم الحمل في الوقت مع بقا المولد والزوجية والعنف
 فلو مات الاب او طلقت الزوجة او اغتوى المملوك وجب عليهم الوفاء مع بقا
 الوقت وكل موضع يثبت له الحمل الا كفارة معه على الخالف ولا عليهم ولو اذن
 احدكم في اليمين اعتقدت اجابا ولو عجز عنه المنع من الايمان بمقتضاها اصل
 للمو في المنع من الايمان في الموضع او المطلق في اوقات الامكان اشكال في
 الوفاء لمخالفة لم اصدق قبل منه وذم في خيته وياثر مع الكذب وفتح العيين
 من الكفار على اى فان اطلق واسلم لوريط الفعل وكذا ان قيد بوقت في
 اسلم قبل فواته فان حث وجبت الكفارة ولو اسلم بعد فوات الوقت ولا
 يمكن قد فعله حث وجبت الكفارة كعبا فقط باسما **الفصل الثالث**
 في متعلق اليمين من مطالب **الاول** في متعلق اليمين يقول طلق فانما قد
 اليمين على فعل الواجب والندوب والمباح اذا قامى ضلله وتركه في المباح
 الدينية او الدنيوية او كان ضلله ربح او على ترك المحرم والمكروه او المرجوح في
 الدين والدنيا من المباح فان مخالفت تركه ولو حلفت على فعله لم يكره ان
 مرجوح من المباح او على تركه لم يكره ان يتركه في الدين ولا كفارة بالترك بل

قد يجب الزكاة في فعل الحر و ذلك الواجب او ينقض كغيره فاسئل ان يخلف ان لا
 يزوج على امراته او لا يسي ولا تعتقد على الماضى مثبتة كانت او نافية و لا
 يجب فيها كفارة وان كذبت بعد اوى العيوب و لما تعتقد على المستقبل ولا تعتقد
 على فعل الغير لا يثبت حق الخالف ولا الفسخ عليه ولا على السجيل ولا يجب بركة كفارة
 و لما تعتقد على الممكن فان تجدد الغير انقضت كمن يخلف في الحج عامه فيجزى بالدين اما
 واجبه مثل ان يضمن تخليص معصوم الدم من القتل و اما مندوبة كاتى بيمين
 الضلع بين المتخاصمين و اما بباحة كاتى بيمين على فعل باح ماله كذا و لما ذكرنا
 كالمعاقبة بفعل الكرم و اما محرومة كالكاذبة و المتعلقة بفعل الحرمان
 و الايمان الصادقة ككل مكرهة الامع الحاجة او مع الحاجة و تناكدا الكراهية
 في العيوب على قليل المال و قد يجب الكاذبة اذا تضمنت تخليص مؤمن او مال
 مظلوم او دفع ظلم عن انسان او ماله او عرضه لكن ان كان يحسن التورية
 و يجب ان يؤدى ما يتخلص به من الكذب و لو لم يحسن فان الخلف و لا اثر
 و لا كفارة **اليمين** في المتعلقة بالماكل و المشرب **قاعدة** يبنى العيب
 على نية الخالف فاذا نوى ما يحتمل اللفظ انصرف الخلف اليه سواء نوى ما يوافق

الظاهر او يخالفه كالعام يري به الخاص كان يجهل ان لا اكل كل لحم و نوى
 نوما معينا او كان لعن مثل ان يخلف لا شرب للساكنين و يري به قطع كل ما
 فيه منة و كالطاهر يري به المقيد و كالحق يري به الجواز و كالحقيقة العرفية
 يري بها اللغو و كالمكرن لو طلق لفظه وضع عرني لغوي و لم يقصد احدا
 بعينه ففي حمله على العرني او اللغوي اشكال اقرب الاول و لو نوى ما لا يحتمل اللفظ
 لعن الجميع لان غير اللغوي لا يقع لعدم قصد ولا النوى لعدم الطوق و لو لم يشرنا
 حمل على مضمومه المتعارف اذا عرفت هذا فلو خلف لا باكل هذه المنطقة خطيا
 دقيقا او سويقا و اكله لم يحث وكذا لو خلف لا باكل الدقيق فجزى و اكله او لا
 ياكل خطا فاكل اليه او يخطا وهو ما في وسط العظام او دماغا وهو ما في وسط
 الرأس و يحث بالرس و الاكاذع و يحسم العتيد و الية و المعصوب و لا
 يحث بالكبد و القلب و الزبد و المصترن و الكرم و المرق و لا يحث في
 الخضم بالحسم ولا يشتم الظاهر على اشكال يلا في الجنب او تضاعف اللحم
 ولا يحث في اللبن بالزبد و اللبن و اللبن و يحث في اكل السن باكله مع الخبز
 و على الطعام هذا يامسيرا و لو خلف لا باكل و انصرف الغالب كالقير و الغنم

والأبدون رأس الشير والتمت والجراد على أشكال الكفا اللحم ويحتمل في الرطب
والسرا المنصف على أشكال الماق الرطبة والصرة فلا ويندج الزمان
والعب والرطوبة الفاكهة ولا يدخل الخضراوات كالنشا والخيار وفي الطبخ
والأدام ما يوقد به يابس كالمحور طبا كالدس ولو حلت لا يأكل خلافا صبيغ
به حش تجار من السكاج ولا يحتمل في القرا الرطب ولا البيرة ولا العكر فيها ولا
بينهما ويحتمل في اللبن بلبن الصيد والأغنام والآدمية والحليب والخير والراية
ولو حلت لا يأكل ثم معية فوقيت في قرا يحتمل الأكل لجميع أو تقن أكلها
ويجب ترك الاستعداد ولو باقاة واحدة وهل يجب اجتناب المحصور غير المشوة
اشكال اقربه ذلك وإن حرمت المشبهة بالأجنبية لأصالة التحريم هناك
والأباحة هنا ولو تلفت من ثمرة لم يحتمل بالناق مع الشك ولو حلت لا يأكل
طعاما اشتراه زيد فأكل ما اشتراه مع غيره لم يحتمل وإن اقتناه على أشكال
ولو اشتري كل منهما طعاما وأنتج فأكل الزايد على ما اشتراه الآخر من حلو
لا يأكل من لحم ثنائه ولا يشرب لبها زرا لا مع الحاجة ولا يرى الخمر إلى النقل
على رأى ولو حلت لأكل هذا الطعام غذا فأكله اليوم من ثمنه الخافه ما زمر

الكفان بجلا على أشكال وكذا لو هلك الطعام قبل العدا وغبه من قبله ولا
يحتمل لو هلك لأجيبه ولو حلت لا يأكل سويا فزبه أو لا يشربه فأكله لم
يحتمل ولو حلت لا يشرب من قصب السكر وحيت الزمان لم يحتمل وكذا لو حلت
لا يأكل كمر فوضعه في فيه فذاب وشالعه ولو حلت لا يطعم أو لا يذوق حتم
بأكل والشرب واللص ولو حلت لا يأكل فزنا احتل صفة إلى الخمر والمز والرب
واللحم واللبن لأفانقات في بعض البلدان وكذا غيرهما فافانقاته بعض الناس
والى عادة بلد وهو لا يشرب ويحتمل بالشرب للذي خضره نقات ولا يحتمل في غيره
والخمر والمخمر والطعام يعرف إلى القوت والأدم والحساو أو القرو والمجاود
والمبايع دون الماء وما لم يشرب العادة بأكله كورق الخمر والقزب ويحتمل في
الشعر والبجرات التي تملط من الأمان يصعد المنفرد ولو حلت على شيء بالإشارة
تغيرت صفة فان احتلت اجزاء وتغيرت مثل أن يخلط لاكت هذه البضة
فيصير خا أو هذه الحطة فيصير دقا لم يحتمل وإن ذال لم يمنع من الجارية مثل لا
أكت هذا الرطب فيصير في الدنيا أو خافا أو طيفا أو هذا السحل فيصير كينا أو هذا
الجهين فيصير خا فانه يحتمل ولو تغيرت أضافه مثل لاكت هذا الرطب زيد فبان على

عزوت الان بقصد الاستماع باعتبار الاضافه واذا حلفت لمفعول شيئا لم يجر
 الا بمفعول الجمع ولو حلفت لا يفعله واطلق ففعل عينه لم يفت ولو اقضى
 العرف خرج صاحب اليد ولو حلفت لغير ماء الكوز لم يجر الا بمفعول الجمع ولو لم
 لغير ماء العرات برب البعض ولو صد خالفت مدلول العرف صير الاستد
 ولو حلفت لشراب ماء الكوز لم يجر في العين ويحذف في ماء العرات به ولو حلفت لا
 شراب من العرات حث بالجمع منها ومن الشراب من أين اعترفت منها وقيل بالجمع
 خاصة ولو حلفت على فعل شين مثل لا آكل لحما خبز كان ذوقا فان ضد المنع
 للجمع او من كل واحد حمل على ضد والا على الاول فلا يثبت باحدها ولو كره لاحد
 بكل منهما ولو قال لا آكل لحما وشرب لبنا بالفتح ومن اهل العرب له حث
 الا بالجمع لا بالامداد ولو حلفت على التمن لم يثبت بالاداء ان جازت العكس ولو لم
 لا آكل بضاوانا آكل ما في كوزي فاذا هو بضم برع بضمه في ناطق واكله
المطلب الثاني في اليت والذا اذا حلفت بالدخول لم يثبت به عوده
 السطح من خارج وان كان محجرا فليس له الخروج الاعكاف في طح العبد ولا
 يتحقق الحرمة به على اشكال ويثبت بدخول العزقة في الدار ولو حلفت لا يدخل شيئا

فدخل عزقه لم يثبت ويحقق الدخول اذا صار بحيث لا بد له ان كان من مثله ويثبت
 في الدار بالذهاب لا بالبقاء وخارج الباب ولو حلفت لا دخلت بيتا حث بيت
 الشعر والحبل ولغيره ان كان بدايا ولا فلا يثبت بالكعب والحمام لان اليت ما
 جعل بازاء السكنى وكذا الذميمة والتسعة ولو حلفت لغيره فصد السطح فح
 البر لاشكال ولو حلفت على فعل فان كان في البيت كالا بدلت حث بها او لا فانه
 فلو حلفت لا يدخل دارا وهو فيها لم يثبت بالمقام فيها وكذا الوقال لا حث هذه
 الدار ولو لا عينها لعلقت اليه بالامتنان خاصة وان قال لا سكنت وهو ما كان فيها
 او لا سكنت يدا وهو ما كان حث بالاستدامة والابتداء بغيره وعقب العين
 ولو نادى لا لتسكني لم يقتل شاعه وعبادة مريض بها وشبهه لم يثبت وكذا الوقال
 لا اركب وهو ركب او لا البسر وهو لا يجر حث بالابتداء والاستدامة وفي
 التخييد اشكال في حث الابتداء به خاصة ولو حلفت لا سكرت شيئا لم يثبت
 ساعة يمكنه الخروج فيها ولو اقام لمقتل رجله وقامت له حث ولا يحذف
 الرجل والاهل ولا يثبت بركه ما مع خروجه حث الانتقال ولو حلفت لا ساكن
 فلا تاحث بالابتداء والاستدامة ولو استقل احدنا بركه ولو كان في بيتين من

خان او دارم شعة لكل بيت باب وغلق فليس بمشاكلين بخلاف ما لو لم يفرق
 ولو كانا في دار فخرج احدهما وقبضها حجرين وهما اكل ولدها بابا وبينهما
 حاجر ثم سكن كل منهما في حجرة لم يفتح فلو ان غلاما بدا للخارج وهما مشاككان
 حث ولو قال لا ساكنة في هذه الدار فقبضها حجرين وبينما حاجر افسسكاه
 بحيث ولو حلف لم يخرج من هذه الدار قضى بالخروج بنفسه خاصة وان اراد
 النقلة ويقتل اليدين به فله العود **المطلب الرابع** في العتود والاطلاق
 يصرف الى الصحيح منها ولو حلف لم يخرج من اولا يصح انصرف الى الصحيح والى القليل
 الا في المرموعة كائنة بالخمر والمخزوفان الميزب على عدم البيع لا يطاق الى
 الصحيح بل الى الصورة نعم الا في باشتراطه ان شرط في الصحيح بحيث يبيع
 مع الخمار والمختلف فيه كوفت الدار وانما حث بالانجاب والقول لا باحد هذا
 فلو اوجب ولم يقبل المشتري لم يحن ولو حلف لم يبع من لم يقبله ولم يبعه على
 فعل الغير وحن بالانجاب فيما لا يفتقر الى القول كالوصية لان جوفها قد
 يقع بعد الموت قبل والمبنة ولو حلف لم يزوج على امراته بربا بالانجاب والقول
 غير دخول لا في الخط يحصل به بل بالخطبة ولو فصل العتيد لم يترى ما يحصل به

كذلك

كانت يزوج بالغير ولو حلف لا ياكلها اشترى عليه لم يحن باكل ما ملكه مربة معينة
 او جمع اليه يبيع او اقاله او فته او صلح ببعض او شفعه ويحن بالسلام ولو
 حلف ان لا يشترى او لا يزوج فوكل وعقد الوكيل او قال لا يبيع باعها بالاضاع
 باسم ابنه سجان او لا حريت وهو سلطان فامر به فحن لشكاليه من معاوضة
 العتود والوضع ولعل الاقرب ما ينعى العتود ولو قال لا استخدمه فخدمه بغير امر لم
 يحن ولو حلف لا يبيع او لا يشترى او لا يزوج فوكل في هذه العتود فاقرب
 الحن ولو حلف لا كانت عبد الشترى زينة شترى وكيل يبدل يحن بكلامه وكذا
 في امرأة تزوجها ان لا يقبل وكيل يبدل ويحن لوقل زينة زيدا وعبد ولو حلف
 لا يبيعه يحن بفاعه باقل فحن الحن اشكال ولا يحن بالاكتر فظفا او بالعكس في
 الشترى ولو حلف على الهبة انطلق الى كل عطية متزوج بها كالمطوية والمخلة والعصر
 على اشكال والوقف والصدقة ولو قال لا اصدق لم يحن بالمبنة ولو حلف على
 المال انطلق على العين والدين الحال والموجل وان كان المدين معسر والعبد الامت
 والمدير فلو حلف لم يصدق من ماله لم يرب الا بالبيع دون الكايت وام الولد وفي المنفعة
 كاجارة الدار نظر **المطلب الخامس** في الاضامات والنفقات ولو حلف لا يوجله

دار زيد اضرب في المملوكة واول الوقت وان لم يكن مسكنه لا المسكنه باين
 وبغيرها ولو حلفت على مسكنه ودخل المستعار والمستاجر وفي العنصرين كان
 ولا يدخل المملك مع عدم السكنى واليمين فالبعض للاضافة مع عدم الاشارة فلو حلفت
 لا يدخل دار زيد بايها او لا يدخل مسكنه فخرج عنه او لا يكلم زوجته فظلمتها
 او لا يتخذ عبدا فباعه لخلعت اليمين ولو قيد بالاشارة كقوله لا دخلت هذه
 الدار لم تخل اليمين ولو جمع كقوله لا دخلت دار زيد هذه او لا استخذه عبدا
 عبدا ينفى الاقرب بقاء اليمين مع عدم الاضافة ولو قال لا ااكل لحم هذه البقرة
 واشارة لحمه او لا اكلت هذا الرجل واشارة الى طفل حث بالاكل والكلالة
 تغليب للاشارة ولو حلفت لا يدخل هذه الدار من بابها لم يثبت بالدخول من غير الباب
 ولو استجد باب آخر فدخل به حث سواء انزل الباب الاول او بقي ولو قلع الباب
 حث الى دار اخرى وبقي المرحض بدخوله لان الاعتبار في الدخول بالمرء بالمصالح
 ولو حلفت لا دخلت من هذا الباب لم يثبت بالدخول من باب آخر وان حث بالفتحة
 الثاني ولو حلفت على الدخول فزله من السطح فاقرب بحث ولو حلفت لا يركب بنة
 العبد لم يثبت الا بما يملكه بعد العتق ان احلها المالك مع الرقية وبحث في الكنية

وان كان مشروطا انقطاع نصيب المولى عن امواله ولو حلفت لا يركب سرج
 الدابة حث بما هو مستوجب اليها ولو حلفت لا يلبس ثيابا حث فلا بد من حث بالثياب
 من الغزل اما لو قال لا لبس ثيابا من غزل حث فاقبل الماسي والمستقبل ولا يثبت
 بما خيط من غزلها او كان سدا منه اذا ذكر الثوب ولو حلفت لا يلبس ثيابا فلا بد
 به ففي الحث اشكال ولا يثبت لوقتته ووقت زوجه واذا حلف على الاشارة دلت برأيه
 العين كقوله لا اكلت هذا او لا اكلت ولو حلف على الوصية لخلعت عبده كقوله
 لا اكلت عبدا او لا اكلت لحم محله فكلم من اعتق او اكل لحم بقرة ولو اجتمعا فالاقرب
 تغليب الانسان كقوله لا اكلت هذا العبد او لا اكلت لحم هذه النخلة فعقوب
 تكبر ولو حلفت لا يخرج بغير اذنه فاذن بحيث لا يبيع المادون ففي الحث اشكال
 اذا اخرج مائة باذنه لخلعت اليمين ولو حلفت لا دخلت دارا او دخل بها كان دارا
 لم يثبت ولو قال لا دخلت هذه الدار فهدمت وصارت به لها احتل الحث ولو حلف
 ما دخلها وعنه للزبد بين التبعين الى الاشارة او الوصية ولو حلفت لا يدخل
 زيد بيتا فدخل على جماعة فهو منهم عالم او لم يثبت حث وكذا ان استشهد به
 القول على غيره خاصة على راي اما قول لا اكلت فصار على جماعة من فيه

وعزله بالنية أو النطق لمحيث ولو لم يستتبه مع العلم حيث ولو علمت لمحيث
من حيث هو فهو لا أول بخبر البشارة سواء تعدد أو تعدد ولو لم يكن في استحقاق الثانية
ومن بعد مع الأول ولو قال أول من يدخل داوي قد خطا واحدا استحق وإن لم
يدخل غيره ولو قال آخر من يدخل داوي كان لاخر داخل قبل من لأن إطلاق الحققة
تقتضي وجوده حال الحيث ولو علمت لا بد من طيا حيث بالحائز والموقوف الذي
هو على الأمة وفي جعل الحق شرطاً نظر ولو علمت أن يدخل الميراث لا يدخل
كله ولو علمت لا يدخل لمحيث بدخول بعضه كراسه وبدء ولو علمت لا يدخل في
فاشترى به أو بعته أو ما ولب لمحيث **الطلب الثاني** في الكلام في
والله لا كل ذلك فتح عن حيث بقوله فتح عن دون الأول ولو قال أيها لمحيث
أو الدهر وما عشت أو كان أحسن أو قبحاً ولو علمت أن لا ذلك حاسداً أو مفداً
فاشكال ومحيث لو شئت ولو كانت لمحيث وكذا الوارد أو إشاراً أو مفعلة
ولو علمت على المباحرة ففي الحث بالكتابة اشكال ولو علمت أن يكلم في الحث
بقراءة القرآن أو بزيادة الشعر مع نفسه اشكال ولو علمت أن يصلي لم يقرأ إلا
بصالح تامه ولو علمت لا يصلي إلا في الحث بالكتابة دون غيرها

إذا أخذها ولو علمت لا كل ذلك غير بقصد إمامه لمحيث ولو ناداه بمحيث
بجميع فلم يسمع لفتا غله أو غفلت حيث ولو علمت حال قومه أو غفلة أو غفلة
أو موقته لمحيث ومحيث حال الجنون ولو علمت عليه حيث ولو علمت إماماً لمحيث
إذا لم يقصد بالتسليم **الطلب الثاني** في الحثيات ولو علمت أن لا أو وقع
في حيث في دار داوي معناه في غير دار فان قصد الحثية حيث ولا فلا وكذا ولو علمت
اللا يدخل عليها حيث ولو علمت ليضرب عرياناً سوطاً فيلحقه ضرباً واحداً بضعه
فيه العدد والآخر بالمع نعم لو اقتضت المصلحة ذلك فمحل كما في الضرب ويشترط
كل تخارج المحبوس ويخفى من الوصول ويجزى ما يتحقق من الضرب ويشترط أن لا ما
ليضربه بآلة سوطاً فالأقرب لحرمة الضقة فلا يبرأ بسوطاً الواحد مائة مرة ما لا يمتنع
لحدود التعزير بما في المصالح الدنيوية فالأولى الدعوى ولا كفارة ولو علمت على الضرب
حيث بالظلم والظلم والضرب غير المصالح إلا بالعنف والحق ويخبر الشعر المولم ولو علمت
لا يرى بغير الأذى إلى القاصح لم يجب المباداة فان قصد المعين والاحتمال
واحصل الحث والمعين فقول قبل الزرع ففي الزرع إليه اشكال ولو نادى فأت القاصح
قبل الوصول إليه لمحيث ولو علمت القاصح عليه قبل رعيته ففي وجوب الزرع اشكال

ولو حلت لا يشك في ان كقوله ان استغنى الزمان حال عند القدر
 ولو حلت لا ينافي غيره فصار العزم فله جيبه لم يثبت على اشكال وكذا لو لم يثبت
 في الشيء العزم ووقف لان الفارق هو العزم لما لو قال لا تفرق حيث هي ولو قال
 لا افرق حتى استوفى حتى فابله حيث على اشكال ولو قضاه قد حقه فصار مخرج
 وديا او ناقضا لم يثبت وكذا لو خرج مستحقا فاحدا صاحبه ولو حله الحاكه
 فالاقرب عدم الخت لوجوب مفارقتها فهو كما ذكره ولو اختلفا في وقت خت على
 اشكال يشان من البراءة اما لو ثبت ان قدر بذلك فصار لم يثبت وكذا لو كانت فيه
 لا فارقك على قبلك من لم يثبت بالاحالة والبراءة وفي قضاء العرض عن الحق
 اشكال ولو وكل قبض الكيل قبل المفارقة لم يثبت ولو قال لا فارقك حتى
 او قبلك خت فابراه العزم لم يثبت ولو كان الحق عينا قبيل حيث **الطلب**
 في التقديم والتأخير اذا حلف لياكلن هذا الطعام عندا فخرجت وان لم ياكل
 قبل العدا ومات المالك لم يثبت العزم ولو لم يثبت في اثناء العدة بعد التمكن من اكله
 خت ولو جن في يومه ولو يثق الا بعد خروج العدا لم يثبت ولو حلت لم يثبت بعد
 عدا فوض العدا او غاب لم يثبت ولا يثبت الضرب في وقت معين من العدا لم يثبت

يتحقق العدة ولا يثبت من مائة ولا ضرب غير مائة ولا يثبت في وقت معين ومصرافه
 وان كان له الم ولو قال لا اثنين خت عدا فوات صاحبه ففي وجوب التسليم
 الى الورثة في عدا اشكال ولو قال لا اثنين خت عدا من الملاك فله الحصار
 الماد والحد الملاك فان سلم قبل او بعد خت ولو قال لا اثنين الى مكان غاية
 ولو قال الى حين او زمان فيلحق على التذني في الصوم وفيه نظرا لاقرب انه لا
 خت بان لا خير الى ان يموت يموت احدهما فيحقق الخت وكذا الاشكال لو قال
 لا كنت حيا او زمانا والمحققان غائبا والدم والوقت والعرو الطويل و
 القريب والبعيد والقليل والكثير واحد فلو حلف لا ياكل ومرا بالحققة ولو قال لا اكلت
 الدهر او الابد او الزمان حمل على الابد ولو حلف ان يقضيه حقه في وقت فقضا
 قبله لم يثبت ان اراد عدم تحاقق ذلك الوقت والاحت ولو كان غير القضاء خت
 متجيلة **الفصل الرابع** في النواحي كمن في الامانة الايمان بخبر المصلحة
 في وقت ما ولا بد من التقدير لانتاع عن جميع الجزئيات في جميع الاوقات لان معين
 جزئيا معينا او وقتا معينا فاذا حلف لم يقرب اليه لم يحسب اليه بل يجوز التأخير الى اخر اوقات
 الامكان وهو على التقى بالوفاء بيمين ايقاع قبل ذلك بقدر ايقاعه ويتحقق

لنفس بالخالفه اختيارا من كان فعله او بفعل غيره كما لو ضلقت الالة رجل
 وركب دابة او مقعد في سفينة او حمل انسان ودخلت الدابة او السفينة او الحامل
 بانه ولو سكنت مع القدر فكذلك على انك لا تتحقق الحلت بالاكراه ولا مع التخي
 ولا مع التحول والحلف على الشيء مع اعتقاده يقتضي التحريم كما ان الحلف على الامور
 يقتضي الوجوب ويجوز ان يقال في عينه اذا كان مطلقا ولو تاملت الظالم لرفيعه
 والشاويل ان ياتي بكلامه ويقصد غير ظاهر مما يعتقده مثل ان يقول جاري ويقصد
 الذئب في الاسلام او المشابهة او يعنى بالسقف والبناء السماء وبالباط والظلم
 الارض وبالايمان والجليل واللباس القليل او يقول ما اريدت فلا تايعون ما ضربت
 ليعني ولا ذكره يعنى ما قطعت ذكره او يقول جاري امارد يعنى سفتة وقد
 طوى الحق ويعنى قاذبه من النساء او يقول ما كتبت فلا تايعون كتابة العبد ولا عفة
 جعلت عريفا ولا اعلمته جعلته اعلم الشفة ولا سالتة حاجه يعنى شجرة
 صغيرة ولا اكلت له دجاجة يعنى الكبة من الغزل ولا في بيتي فريش يعنى
 الايل ولا بارية يعنى كمين برابها او يقول ما الفلان عندي ودعية ويعنى بما
 الموصولة او ما اكلت من شئ يعنى بعد ما اكلت ولو لم يكن قد اكل ولا لم ياكل

هـ

فالاثر جواز التوبة وكذا يجوز استعمال الجليل المباحة دون الحرمة ولو قيل ان الحرف
 الهمزة قصدت فلو جعلت المرأة اثباتا على ان تاملت لفتح اياه من القصد عليها انك
 ومنت الحيلة ولو اعتقد الولدت ولا ثم ولو يرى من الدين باستقاط او اقتباس
 ويحتمل ان ادعاء ان قلب العزم من كمال المثلث على انكار الاستدانة ويوري
 ما يحضره من الكذب وجوبه مع العرف بها وكذا لو خاف الحين وهو معتد به
 ايدانية المدعي ان كان حقا فلو روى الحالف الكاذب لرفيعه قد رتبته وكانت
 العين مصدقة لما قصدت الدعي ونية الحالف اذا كان مطلقا او لو اكرهه
 على البين على ان المباح حلفت وودعه مثل ان يوري انه لا يفعله في الشتاء
 بالثام ولو اكره على البين انه لا يفعل فقال ما ضلت كذا وجعل ما هو صورة حيا
 والمراصة طر الى الجواب نعم فقال ومع الايل او جعلت انه لا يخذل مؤثروا وعنى المقطعة
 الكبير من الاقطار وجلا وعنى السيل او غنزا وعنى بالاكراه باذولوا ثم غير شيء
 فصل فحلفت بصدق الخبر بالنقصين ولو حلفت بحرية بعد حساب الرمان خرج للعبه
التمسك بالظاهر في الذم وفيه فصول **الاول** ان اذا نذر انك اذا نذر
 فليس عليه البلوغ والعقل والاسامه والاختيار والقصد فلا يفقد بها الصبي ان

كان يبرأ ولا يخون ولا الكافر بعد ذنوبه القريبة في صدقة لم يحب الوفاة لمسلم
ولم يذكرها ان غير قاصد لكراماته او فقه او غصب اضع للصدق او عقلة لم ينع
ويشترط في ذلك المنة بالطهارة اذن الزوج وفي نذر الحامل اذن المولى فلو اذ
لم ينعقد وان يخرق لوفقه فاسدا وان احيا المالك لم يروا الا قرب بعدي
ما تقدم في البين ويشترط ان يكون قادرا فلو نذر الصومر الشيخ
العاجز عنه لم ينعقد واما صيغة النذر فان يقول ان عا فافى الله شاة
فمنه على صدقة او صوم او غيرهما وهو ما نذكره في حاج وعصب
او نذر في طاعة فالقول ان يصدق منع نفسه عن فعل او يوجب عليها
فعلا فالمنع ان دخلت القارصا لصدقة والالتزام بان لم يدخل ففاسد في
صدقة والثاني امانا ان يعلق بجزاء اما شكر بنية ان يدفعها
ولذا فانه صدقة او دفع بنية مثل ان تخطاى المكرون فاحل
صدقة او لا بعلته مثل ما في صدقة ففي هذه الاقسام الاربعة
ان قيد النذر بقوله لله انفعته والافلاذ ويشترط في الصيغة
نية القربة والطقن فلو قصد منع نفسه بالنذر لا التقرب

لم ينعقد ولو اعتقد النذر بالضمير لم ينعقد على راي سبيل لا بد
من الطعن ويكون الشرط سابقا ان قصد الشكر والجزاء طاعة وفي اللزوم القسيه
بقوله في كل فلو لم ينعقد كذا ولو قيل لله استجب الوفاء ولا ينعقد بالطاهر ولا
بالعق ولا ينعقد بالمعصية ولا يجب كفارة لمن نذر ان يذبح وله او غير من
الحرم فبما يوجب ما لا معصية او ان يذبح خير او يفعل عيبا او يترك واجبا بل ما
ينعقد في طاعة الله واجبا او يذبح او يبيع فله في الدين او الدنيا او
يتساوى فعله وتركه ولو كان فعله مباحا لم ينعقد النذر وكذا لا ينعقد على فعل
المكروه **المسألة الثالثة** في اللزوم وفيه مطالب **فصل** في القابض في صدقة
النذر ان يكون طاعة لله تعالى فلا ينعقد نذر الطاعة ولا غير المقتد
كالعبادة والسنن ولو نذر في عام او صوم الف سنة او فعل البطالة او فعل
عادة والحسن لا يمكن ان ينافي النظر لا فليته تعالى وجوب المندفع عنه
ولو نذر في غير صدقة ولا يمكن كذا ولا فله في عام او في عام او في عام
ولو نذر صوما فخير وكذلك لكن روي في الصدقة عن كل يوم مدين في آخر
الاستحباب واقام للملزم تركه كل عبادة مقصودة كالصوم والصوم في

التابع وان كان بعد من رمضان وسفر او حقيق فحق ولا كفارة ولو سجد
 سنة غيرة عتبه لغيره اشاعت شهره ولا يقطع عنه رمضان ولا ايام الحقيق ولا العيد
 والاشهر اما عند غيرهم الذين لو تثلثون يوما يتخير بين التوالى والتفرق ولو جاء
 شوا لا وكان ناقصا لغيره يمين وعيل يمين وكذا لو كان في ايام التشرع وصام
 ذاك الحجة وكان ناقصا لم يجز ان يام على اى ولو صام سنة واحدة اكملها بغيره عن
 رمضان ويومين عن العيدين ولو شرط التابع في المطلقة فاحل في الفسخ
 ولا كفارة وقبل ويجوز مجاوزة النصف ولا يقطع التابع بالعيدين ورمضان
 والحقيق والمريض ولو نذر صوم شهر متتابع او حيا او نحو ما يصح فيه ذلك فان
 صوم ذاك الحجة واقل التابع ان يصح فيه تابع خمسة عشر يوما ولا يفتقد
 نذر الصوم الا ان يكون طاعة فلو نذر العيدين او ايام التشرع لم يجز ان يصوم
 الليل او مع الحقيق لم يفتقد ذلك يكون متدورا فلو نذر صوم يوم قدوة زيد
 لم يصح سواء قدم ليلا او نهارا على اشكال ولو نذر ذليلا سقط يوم حيا وجب
 ما بعده ولو اتفق ذلك اليهود في رمضان صام بيته رمضان لانه كما استثنى في
 الاضواء ولو اتفق يوم عيد اظهر ولا قضاء على الاقرى ولو وجب على هذا النذر صوم

شهرين متتابعين قبل يصوم في قول من كفارة وفي الثاني من النذر ويحمله
 صوم عن النذر فيها لانه عند لا يقطع بالتابع ولا فرق بين تقدم وجوب
 التكفير على النذر وقاخره ولو قدم ليلا لم يجز حتى ولو اجمع بينه الاطهار ولم
 يفتقر نذر الصوم بل في اليوم قبل النذر الى النصف لم يجز نذر قد يفتقد نذره
 قدوم نذره لو نذر الصوم في اليومين قبل ايام رمضان ولو نذر ان يصوم زمانا
 وجب خمسة اشهر ولو نذر حيا وجب سنة شهر ولو نذر في ذلك الشهر ما نواه ولو نذر
 صوم الدهر فان استثنى العيدين واما التشرع يوجب حتى ولو اقرب دخول رمضان
 وان نوى دخول العيدين واما التشرع يوجب قبل النذر اسرأ ولو اطاع قال لا قرب
 وجوب غير العيدين واما التشرع ولو نذر صوم الدهر مطلقا وجب وجوب
 يدخل رمضان في التشرع يوجب اطلاق ويقضي لانه كما استثنى بقوله استثنى
 من ايام التشرع ومنه ان يجزى قضاء ما فات من رمضان بسفر او حقيق او مرض او حجب
 عليه الى ان يتبين رمضان ^{منه} اشكال اخر في جواز التجيل فالوعين ايضا للقضاء
 قبل الاطهار قبل النذر الى اشكال فان سقاه فحقا يوجب كفارة حمله في
 اشكال يشا من اظهره من القضاء قبل النذر وان لم يكن العبدول عن النذر

ساعة بشر الغصة فاذا اخل به فقد اضر بها كان يجب صوم بالنداء لعنه
 عند هذا العهد صورة القضاء ولم ينعله وبما فطان خرج من كونه قضا ولا يفتي
 الكهات في اليوم الاول يجب سقوطها في اليوم الثاني وهكذا لو اضر
 بعد الزوال فني وجوب الكفارة بين واحدتها والآخر ما هي اشكال ولو نذر صوم يوم
 قدوم فظهر به اذنية قدومه في العدة فالأقرب ان يأتى به الصورة وان عرف قدومه
 بعد الزوال ولو نذر عتق عبدا يوم قدومه فانه قد قدم يوم البيع بعد ظهور
 بطلان العقد وجعل ذكر اليوم على جميع ذلك اليوم ولو نذر ان قام صوم المطلق
 لزم ولو نذر صوم بعض يومه لاحتل البطلان ولزم يوم كامل اما لو قال من
 يوم لا يزيد بطل ولو نذر صوم الاثنين دليلا لم يجب قضاء الاثنين الواحدة
 في شهر رمضان الا الخامس مع الاشتباه على اى ولا يوم العيد على اى في
 البيض والمرض اشكال ولو نذر ان يصوم شهر قبل ما بعد قبله رمضان فهو شهر
 وقيل شعبان وقيل يجب **المطلب الرابع** الحج ولو نذر ايفاع حجة الاسلام في
 عام متاخر عن عام الاستطاعة بطل ولو نذر عام استطاعة افقد فان اخل
 مع الاثر الكهات ولو نذر الحج ماشيا وقلنا المشي افضل انعقد الوصية فلا

وليزجه المشي من بلد وقيل من المسافات ولو قيد احداهما لزم ولو نذر الحج ركبا
 فان قلنا انما افضل انعقد الوصية والا فلا واذا لم ينعقد الوصية فيما انعقد
 اصل الحج ولو نذر للمشي فحجر فان كان النذر معينا بركب وبيعت ان يركب فيه
 وقيل يجب ولا يسقط الأصل الا مع الحجر عنه مطلقا ولو كان النذر مطلقا وقع
 الكسرة ولو ركب فخرا فان كان معينا كره ولو كان مطلقا وجب الاستيفاء ماشيا
 ولا كهات ولو ركب بعضا فكذلك وقيل يقتضى ويركب ماشيا ويشتري ما ركب يقتضى
 نذر المشي في التفتة عابرا السجيا او يقطع المشي بعد طواف النساء ولو فاته
 الحج وفد مع تعيينه ففقد لزم لقاء البيت اشكال فان اوجبا ففي جواز الكرواب
 اشكال فلو نذر قضاء الحج المندرج ولو نذر الحج في عامه فعد به فرض في القضاء
 اشكال لا قضاء لو نذر بالصدقة ولو نذر ان يزف ولذا ان حج به او عنه فزف
 حج بالولد او عنه من صلب ماله ولو نذر ان يحج ولو كره له ما الحج عن غيره ففيه
 اجزله عنها اشكال ولذا انذر ان يحج ركبا فحج ماشيا مع القدرة قبل عتق فحج
 الكهات لا القضاء ولو نذر للمشي او الكرواب البيت لله تعالى ولو قصد حقيقة ما
 بل الاثبات لم يجب احدا بل انعقد ولو نذر الصداق الى البلد الحرام او بقرعة كالمصداق

او الموقرة من الحج او عسرة ولو نذر الى عرفة او الميقات لم يجب احدا او في العتقاد
 النذر كشكال ولو افسد الحج للنذر ما شيا في سنة معينة لزم الكفارة والعتا
 ما شيا ولو نذر غير المستطيع الحج في عامه لم يستطاع بذلك النذر وكذا الاستحباب
 ولو نذر المستطيع العترة في الحج في عامه ونوى حجة الاسلام نذرا وان
 نوى غيرها فان قصد مع فقد الاستطاعة انعقد وان قصد معها لم انعقد
 وان اطلق فوق الا تعقدا شكالا ولو اخل بحجة الاسلام والنذر في عامه
 وجب عليه حجتان ان انعقد النذر وكهان خلف النذر وكل موضع لا انعقد
 فيه النذر لا يجب غير ضاحجة الاسلام **الطلب الثاني** الهدى اذا نذر
 هدي بذمة اضرمت الاطلاق الى الكعبة ولو فرغ من نذره ولو نذر الى غير
 لم انعقد على الشكال ولو نذر غير الهدى بكذا وجب تعيين التفرق بها وكذا في
 لا غير ما على الشكال ونحوه من اطلاق الهدى الى مكة ونحوه الى النعم والحج
 اقل ما يصح هدايتها وقيل يجب نذره ولو قصد ولو نذر ان يهدي الى البيت الله
 تعالي غير النعم قبل اجل وقيل يباح ويصرف في مصالح البيت ولو نذر ان يهدي
 عبد او جارية او دابة بيع ذلك وصرف في مصالح البيت او المشهد للدين

له وفيه معونة الحاج او الزائر ولو نذر اهداء بذمة اضرمت الى ابي او كل من
 وجب عليه بذمة في نذره ولو نذر له بقر فان لم يجد فبيع شيئا واذا نذر
 التقرب ببيع شاة بمكة لزمه ولو لم يجد لم يكره لفظ التقرب ولا الضحية فاشكال وان
 ذكر في النذر لفظ الضحية لم يجز الا ما يجز في الضحية وهو النسي السليم ولو
 نذر اهداء على مكة لزم البيع على الشكال ولو نذر الحج ولو نذر في بيعه معيب
 وجب البيع فيها ولو نذر قتل عقلا لم يكره بطل النذر ولو نذر بعه الا ان
 يقصد فيصرف عنه فيها ولو نذر ان يترك الكعبة او يطيرها وجب وكذا في مسجد
 التمر حتى اضرمت عليه وآله والا ضرمت لاذن الضحية زالا لم يكره عنها فان اقلعت من
 قيمتها ولو عادت بخرها على ما بها اذا لم يكن من تقريظ ولو وصلت او عطيت كذا
 لم يصح ويضمن مع التقريظ ولو نذر بخرها يوم الضرعين ونوى عن صاحبها الخزانة
 وان لم يضمن به وان لم ينو عن صاحبها لم يخرج منه ولا يسقط استحباب الاكل بالذ
الطلب الثالث في الصدقة والعقود ان نذر ان يتصدق واطلق لزم اقل ما
 يسحق صدقة ولو قيد بعين لزم ولو قال بما لكثير لزم ثمانون دينارا ولو قال
 او جليل او جليل او عظيم فله الصدقة باقل ما يقول ولو عين موضع الصدقة

وصرفه في أهله ومن حصن فان صرفه في غير اعادة الصدقة يشك في ذلك ان كان
 المالك معنيا بغيره ولا فلا فلا يجوز ان يصرف في غير ذلك بل ان كان على الشك
 لو ان كان يتصدق بجميع ما يملكه لزمه فان خاف الضرر فجمع ثم تصدق
 شيئا فليأخذ حتى يتصدق بقدر القيمة وله ان يتعبد في المال والركب
 والكل له وهل يجبان يتصدق بالانصراف به ثم يقوم بالتعبد به اشكال
 من ذلك يخرج شيئا من الله في سبيل الخير صدقة على فقراء المؤمنين او في
 حج او زيار او مصالح المسلمين كبناء قنطرة او عمار مسجد او غير ذلك ولو ان
 الصدقة على القوم بعينهم لزمه وان كانوا اعداء فان لم يقبلوا فالأقرب مطاوع
 التصدق ولو ان صدقة تكون الواجبة الى قوم باعيا عنهم المستحقين لزمه وهل
 له العدم الى الافضل كالأقرب والأعدل الأقرب الملتصق ولو ان الصدقة في
 معين لم يخرج غيره ولا يجزئ القيمة لو ان جبا وإذا صدق سلم لزمه ولو ان
 عتق كافر غير معين لم يتعبد وفي المعين قولان ويجزئ الصغير والكبير للمعيب
 والافتق ولو ان كان لا يجمع ما ذكره فان اضطر لم يجبه خارج على ما يلو ولو ان
 عتق كل عبد لله قديم له اعان من من في مكرمة اشهر ولو قدر الجميع عن هذا

الذرة حتى لا يشق ولو ان الصدقة فابصرها مستحقا بنية الصدقة اجزا **الصلوات**
 في العهد وحكمه اليقين وصورة ان يقول عاهدت الله او على عهد الله انه لو كان كذا
 كذا او على عهد الله ان فعل كذا فان كان ما عاهد عليه ففرضا او نذرا او ترك مكرها
 ترك حرام او فعل مباح متساوي في الدين او الدنيا او الحج العتد ان كان غير ذلك لم
 يتعبد كان يعاود على فعل حرام او ترك واجب ولو كان المباح الذي عاهد عليه تركه
 ارجح من فعله تركه وكفار عليه سواء كان الرجحان في مصلحة الدين او الدنيا
 ولا يعقد الا باللفظ على رأى وليه ثم صدق ممن يتبع ذلك ولا بد فيه
 من النية **المسألة الثالثة** في الكفارات والنظر في طواف **فصل** في اقامتها
 انما رتبة او يخرج او ما حصل فيه الأمل ان كلفان الجمع فالمرتبة ثلث كفارة الظهار
 وقتل الخطاء ويجب فيها العتق أو لاقان لم يجز بد الصوم شهرين متتابعين
 فان عجز عن طعام مرتين مسكيا أو كفارة من فطر يومان من قضاء شهر رمضان بعد
 الزوال وهي طعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام فواتها جات والخير
 كفارة من فطر يومان من شهر رمضان مع وجوب صومه والنذر المعين على رأى
 وخلف النذر والعهد على رأى ويجب في كل منها عتق رقبة او طعام مسكين

اوجيام شهرين متتابعين وما يحصل فيه الامران كفارة العين ويجب بئس فيها
 عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز عن الثلثة صام ثلثة
 ايام وانما كفارة الجمع فهي كفارة قتل المؤمن عدلا او عتق رقبة وصوم
 شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيا او عتق اربعة من شهر رمضان
 عدلا على محرم كذلك ومن حلف بالبراءة ومن رسله او واحدة
 عليهم السلام لم يعتقد ولا يجب بكفارة وان كان صادقا وقيل يجب
 كفارة ظهارا فان عجز كفارة يمين اذ الحنث وروى اطعام عشرة مساكين
 فيبغفر الله تعالى وقيل في جزائرها في المصائب كفارة ظهارا وقيل
 كبيرة عشرة وعيل لكفارة وهل يتناول الحكم البعض او الجميع اشكال
 ويجب في نكاح شعها في المصائب كفارة يمين وكذا في حديث وجهها فيه
 وسبق الرجل في موت ولد وزوجه ومن تزوج امرأة في عدتها
 فاروق وكفر بخسة اصراع من دقيق وجعل على راي ومن نام على العشاء
 حتى خرج نصف الليل اصبح صائما نذرا على راي وكفارة الالام مثل كفارة
 اليمين ومن ضرب عبدا فوفى المحدث عتقه كفارة لفعله وفي اعتبارا

جدا وحذ الحرة اشكال وخالف الكفارة اما عتق وصوم او اطعام او كسوة **الحق**
الثالثة في العتق وفيه مطلبان **الاول** الاضامن يعين على رجا العتق في
 الكفارات المترتبة عتق من اجتمع فيه الاسلام والادانة وقامية الملك يحصل
 الوحدان بملك الرقبة والامن مع وجود بايع ويجب على الخبيث في الحرة اما الزمنا
 فهو شرط في كفارة القتل الجاهل وفي غيرها على الاقوى وهل يعين بيمان الاقوى
 ذلك ويجزئ الذكر والاخي والتحصيص والسقيم والثالب والكبير حتى لو بلغ حد
 الثلثة اجزأ عنه ولو اعتق من لا يجوز له مستقرة فالاقرب عدم الاجزاء ويجزئ
 الصغير حتى المولود مع ايمان احد ابويه وفي رواية لا يجزئ في القتل **السابع**
 للحيث ولا يجزئ الحمل وان كان بحكم المسلم ويكون في الاسلام الشهادتان في
 يشترط البنية من غير اسلام ولا الصلوة ويكون اسلامه الاخر المولودين كونه
 بالاشارة بعد ما يوجه ولا يكفي اسلام الطفل بين كافرين وان كان مراهقا على
 اشكال وبغير ذم ومن يوجهه وان كان بحكم الكافر لا يبرأه عن حرمة ولا يحكم
 باسلامه متى من اطفال الكفار باسلامه السابق انفرجه عن يمينه او لا يجزئ
 ولذا قلنا المسلم على راي وانما الادانة من العيوب فانما يشترط السابقة مع

يوجب عقده وهو العسق والجذام والاقعاد والتكلم من مولاة خاصة ويجزى
 من عداها كالاخصم والمجنون والاعور والاعمى والافقع والاحزر ولا يجزى افقع
 الجليلين ويجزى افقع اليدين مع رجل وانما قامة الملك فلا يجزى المكاتب وان
 كان مشروطا او مطلقا لم يرد ولا ضرب فيهما وفي المذهب الاجزاء وان لم يقض
 تدبير على اى ويجزى الابن وام الولد والموصى بحقه على التابيد وشفق
 من عديمه ترك مع ذيان اذا قوى التكفيران قلنا انه يفتى بالاعتاق وان قلنا
 بالاداء ففي اجزاء عند الشك لا من حق الحصة بالاداء لا بالاعتاق ولو كان
 مستراح العقوبة حصة ولم يحزن عن الكفارة وان لم يبرء ذلك لا يستتراد
 الرق في ضيق الشريك ولو ملك النسيب فزوى غناه عن الكفارة صح وان فرق
 العنق لانه اعق ربة فجزى نصفان من عبيد فعتق ولا يجزى نصفان من
 عبيدين مشتركين ولو اعق نصف عبد عن الكفارة نفذ العنق في الجميع واجزاء
 ويجزى المغضوب دون المهرين ما لم يجز المهرين وان كان الزاهر من سر على
 والحاجى خطأ ان نضر مولاة بالعداء والافلاك لا يصح الحجابى عدا الا باذن الولد
 لو كان العنق عبدك عنى فقال اعقت عنك صح ولم يكن له عوض ولو شرط عوضا

شك وعلى عشرة ازمه ولو تبيع فاعتق عنه من غير مولاة قل اعق العتق عنه سوا كان حيا
 او ميتا ولو اعق الوارث من مال الميت صح عن الميت وان لم يكن من مال او لعل بها من فاق
 ومثل الملك لملك الام ومثل العنق من اقم فيصلى ببق اعقت عنك الملك
 او لا لانه لم يعق ومثل كل هذا الطعام ولو قال اعق مستولداك عنى و
 على الف فاعتق فان قلنا بالملك ومنعاه مطلقا في ام الولد نفذ عنه لا عن غيره
 ولا عوض ويجب تميل الطلاق ولو قال اذا جاء العدة فاعتق عبدك عنى بالف فاعتقه
 عنه عند عدى العدة هذا العنق ولجزأ له العوض ولو اعقتك قل العدة فلا تحزن
 ولو يفتحق عوضا ولو قال اعق عبدك عنى على جزأه ومغضوب نفذ العنق ورجع
 الى اقية المشك على الشك **المطلب الثاني** في الشرايط وحى ثلثه اليد والحرية
 من العوض ولا يكون السبب محررا او يشرط في اليد القربة والتعيين مع تعدد الوجوب
 فلو كان عليه عتق عن كنانة ونذا او عن كنانة تحت كفارة فالتبديل غير الجبر اما
 لو اتفقت الكفارة ان لم يحرك فطار يومين من رمضان او قتل خطا فانه يجزى منه
 التكفير عن قتل الخطا وعن الافطار وان لم يعين افطار اليوم الاول والثاني او قتل
 زيدا وعمر ولا يصح عتق الكاف عن الكفارة لعدم صحة التعريف منه سوا كان ذميا

عن الحق وبن الحق -

او حريقا او مرقا او لوانعق وشطوطها لم يحجز عن الكفارة مثل انتحر وعليك كذا و
 في العتق نظرا فان قلنا به وجوب العوض ولو قل له اعتق مملوكك عن كفارتك
 وعلى كذا فقل كذلك لم يحجز عن الكفارة وفيه العتق اشكال ومعه وجوب
 لزوم العوض ولورده بعد دفعه لم يحجز عن الكفارة ولو كان سبب العتق محرما
 بان كل عبدا بان فاع عيبه او قطع رجليه وبوي التكفير اعتق ولم يحجز عن
 الكفارة **فريقا** لو اعتق عبدا عن احدى كفارتيه حتى على القول بعدم التعيين
 ولو كان عليه ثلث كفارات متساوية فاعتق وبوي التكفير مطلقا لم يحجز
 فقام شهرين في التكفير المطلق ثم يحجز فسدق على اثنين كذلك اجزاء
 عن الثلث **ب** لو كان عليه كفارة ظهرا او افطار رمضان فاعتق وبوي التكفير
 فالاقرب عدم الاجل لعدم التعيين والاختلاف حكمه ولو سرقناه نفق ومعه
 عند الظاهر اشكال اخر في الوقوع عتقناه وهو المطلق وجبته لم يحجز فالاقرب
 وجوب الصور عتقا ولو لم يحجز فالاقرب وجوب العتق **ج** لو كان عليه
 كفارة واشتبه القتل او الظهار وبوي العتق التكفير ولو اشتك بين ظهرا و
 مذقوى التكفير لم يحجز ولو بوي ابرأته اجزا ولو بوي العتق مطلقا او الزجر

لم يحجز ولو بوي العتق الواجب اجزا **د** لو كان عليه كفارتان فاعتق نصف عبدا
 عن احدهما ونصف الاخر عن الاخرى صح ويبري العتق اليهما وكذا لو اعتق
 نصف عبدين عن كفارة معينة صح لانه يعتق كله **هـ** لو اشترى باه او يحجز
 ممن يعتق عليه وبوي التكفير ففي اجزا اشكال يشاس ان منه العتق وبوي
 ملك المقتول لا في ملك غيره والمنة سابقة فلا تصادف اليه ملكا **و** لو اعتق
 احدهما به عن كفارة صح وعين من مثله **ز** لو اشترى بشرط العتق لم يحجز
 عتقه عن الكفارة **الطريق الى البيع** في الصيام واذا تعد الرقبة بالثمن او
 لم يجد باذلا للبيع وان وجد الثمن انتقل فرضه في المرتبة الى صيام شهرين
 متتابعين ولو وجد الرقبة وهو مضطرب الى خدمتها او وجد الثمن و
 احتاج اليه لنفقته وكسوته لوجب العتق وسواء كانت الحاجة
 لزيادة او كبر او مرض او جلاء واحتشام وان تقاع عن مباشرة الخدمة وان
 كان من اوساط الناس ويعتق على من جرت عادته بتجدة نفسه الامع
 المرض ولو كان الخادم كثيرا لغير الثمن يمكن شراء اثنين بجند احدهما
 ويعتق الاخر عن الكفارة احتل وجوب البيع ولو كان له دار سكنى او ثياب

جيد لا يلزم بيعه ولو فضل من الثياب ما استغنى عنه ويمكن شراء عبد
بثمنه وجب بيعه ولو كان انتظارا لثوبنا لجلدنا الذي يعادله لغيره وما
عالية الثمن يمكن تحصيل العوض والرقبة بالثمن وجب البيع ولو كان له ضيقة
يستخيرها أو مال التجارة ينصرف عنها في العتق لم يجز ولو وجد الرقبة أكثر
من ثمن المثل ولا ضرر فالأقرب وجوب الشراء مع إعتاله عنه بحرية الماله
ولو وجد الثمن واقتصر في الشراء الانتظار لم يجز لأن نقل إلى الصور لا يمنع
الضرر كما الظاهر وكذا لو كان ماله غائبا ولو كان ماله غائبا وجد ماله
ثمنه وجب الشراء وكذا لو وجد من يدينه مع وجود العتق ولا يجب من
دونه ولا يقول المبة ولو اعتق بصفته وجد بالجزء الحرة لا وجب عليه
العتق والاعتبار في العتق حال الأداء فلو عجز بعد الأداء لم
يسقط العتق في ذمته ولو كان عاجزا وقت الوجوب ثم أدي قبل الصوم
وجب العتق ولو اعتق العبد ثم أدي قبل الصوم فالأقرب وجوب العتق
شرح العاجز في الصوم فلو تمكن من العتق لا ينقل بل يستحب وإذا تحقق العجز
العتق وجب في الظاهر وقبل الخطأ على الحر ومنه من يمتنعين ذكره كان أو

وعلى المأول صور شهر واحد ذكر كان أو أثنى ولو اعتق قبل الأداء فكالح
ولو اعتق بعد التلبس فكذلك على إشكال ما وافق ما شرع فيه من الصور
يجب الشهران قطعا وكذا الواويفدعين العتق ولا يجب نية التتابع بل
صوم شهر متتابع ومن الشكاش أو لو يؤمن أو هل يجوز تفرقة التتابع فلا
ولا خلاف في إجزاءه ولو افطر في أثناءه أو قبل أو بعد وقبل أن يحرم من
الثاني شافا كان عتقا أو استأنفت ولا كفارة وإن كان بعد كره أو غير
ضرر على بعض بني الفخر كخاوى قاطع للتتابع وفي بيان نية إشكاله
لا يقطع باظهار المأول والمريض افتحا على نفسه أو على الولد على رأى
ولا الأكره على الأظفار سواء وجعل الماء في حلقه أو ضرب حتى يسهل أو يوقد عليه
ويقطع التتابع بصوم زمان لا يساويه الشهر واليوم عن وجوب افطاره في
أثناءه شرعا كالعبد وموجب وكذلك كرهان ولا يقطع بهذا لأن ما يرد
ولو ذل ما في سنة في وجوب الصبر حتى يخرج إشكاله اقرب وجوبه
الضرر ولو صام يوما في أثناء الشهر واليوم لا نية الكفارة القطع بتابعه وعليه
الشيء ما في اثنا عشر شهرا ولو جاز في أثناء الثلثة الأيام في كفارة اليقين

يكفي كل ليلة صوم من الكفارة
ولا يجزئ نية الصوم المفروضة
بغيره من شهرين خلالين أو ثلثين
يوما أو شهر أصليا أو
عجا للتتابع بان

فالأولى لقطع شأبها ووطى المظاهر بقطع الشايع وإن كان لا يصلح إلى **الطرف**
الزريع في الأطعمة إذا عجزت في المشتبه عن الصيام انقلضت إلى الطعام ويجب
 أطعام اثنين مسكيناً لكل مسكين يد وقيل مدان حال التردد ومد مع الخبز ولو
 عن الصورة من يوجب دفعه له لم يخرج انتقال إلى الأطعمة الأمع الضرر كالأطعام ^{الصحيح}
 إذا كان الضرر بالعدم انتقال إلى الأطعمة بخلاف رمضان ولو كان المظاهر الضرر
 بترك الوطى مد وجوب الشايع لشدة شيقه فالأولى انتقال إلى الأطعمة
 ولو تمكن من الصوم بعد أطعام بعض المساكين لم يجب الانتقال وكذا لو تمكن من الصوم
 ولو لم يلحق إنشاء الأطعمة لم يلزم الاستيفاء من الخبز وجوباً آخر عجز
 المساكين الأصنام واليمان ولا يجب العدالة ولا غيرها الفقهاء أشكال إلا أن قلنا
 أسوأها ولا يجوز التفرق إلى ولا العتي ومن يجب فقته عليه ومملوك والخراب
 جواز مكاتبه المعسر ولا يجوز صرفها إلى الغنى وإن استحق سها في الزكوة أما
 عبد الفقير فإن جوده فأنليك بقوله الحبة أو ذن لسهل جاز والأفلا ولا يجوز
 صرفها إلى من يجب عليه فقته الأمع فقر الكثرة على أشكال ويجوز أن تصرف
 المرة إلى زوجها ويجب إعطاء العدد المعبر لساووه وإن زاد على الواجب ولا يجوز

التكثير عليهم من الكثرة الواحدة الأمع عدم التمكن من العدد سواء كثر في يوم
 أو أيام ولا يجوز إطعام الصغار منفردين ويجوز منفين فإن انفردوا احتب
 كل اثنين بواحد والأناذك المذكور ولو نادى بالوضع في صغير لم يسلم إليه بل الخ
 وليه ولو ظهر عدم استحقاق الأخذ فإن كان قد فرط ضمن والأفلا ويجب
 أن يطعم من وسط ما يطعم أهله ويجوز من غالب قوت البلد ويجوز الحنطة
 والذيق والخبز والشعير والتمر والدخن ولا يجوز القصبية ويستحب الأدام
 مع الطعام وأغلاء اللحم وأوسطه الخل وأدونه الملح ولو صرف للمسكين
 مدعين فالمحسوب مد وفي شرب الخ الزايد أشكال ولو فرق على مائة وعشرين
 مسكيناً لكل واحد نصف مد وجب كميل اثنين منهم وفي الرجوع على النابت
 أشكال ويجوز إعطاء العدد مجتمعين ومنفرقين أضعافاً وتقليماً ولو وقع
 اثنين مسكيناً أخته عشرين أو قال ملك كل واحد مداً فخذوا أو ملككم
 هذا فخذوا ونوى التكثير لجزأ ولو قال اخذوا فقاموا فخذوا منهم قد مر
 احتب وعليه التكثير لمن أخذ أقل ولو أدى وظاهراً ككثرة عبد واحد
 بأن يلبه إلى واحد ثم يشترط يدفعه إلى آخر وهكذا الجزاء لك مسكينين

يجوز اعطاء الفتي من الكهانة المتعددة دفعة وان زاد على الفتي فلو فز
 حرم الزايد عليه وليست تخصص اهل الخير والصلاح ومن يحكمهم في العالم
فمنه كاهن اليدين بخير بين الفتي والطعام والكسوة فاذا كسى الفتي
 وجبان يعطيه ثوبين مع العتدة واحد مع العز ومن يجرى طلقا
 لا يجزى الا يفي ثوبا كالعقود واللف ويجرى الغيل من الثياب ويجزى
 القميص والشر والحية والقباء والار والرداء من صوف وكان او حرير
 ممتزج وخالف للنساء وغير ذلك مما جرت العادة بلبسه كالغز ومن
 ما يجزى ليه وان حرمت الصلوات فيه ولا يجزى ما يعيل من ليف وشبهه
 ولا يجزى الما بالوالد المرفوع ويجزى كمرة الاطفال وان اضرعوا الرخا
 مع الكتف ولا يجزى قناع العدد **الطريق الثاني** في اللواحق يجزى
 الكهانة على الميسرة الظاهر سواء كثر الفتي او القوم والطعام وتأخيرها
 عن رتبة العود فلو ظاهروا كسر قبل رتبة العود لم يجزى ولا يجزى كاهن اليدين
 الاصل الحث فلو كسر قبله لم يجزى وكذا لا يجزى لو قال ان شغل الله من يمين
 اعتقه هذا العبد فاعتقه قبله ويجزى عليه كاهن حلف النذر عن فتيه

وضع الضيق السابق وفي وجوب عتق عوبه اشكال ولو باع فتي حثه اشكال
 وكذا في عتق عوضه ولو باع العبد قبل الشفا سقط النذر ولو جرح فكسره
 قبل الموت لم يجز ولو اصابه دابة لا ذى ولا لبس للضرر وان فتي حوالة الفتي
 اشكال وكذا الكاهن الحامل والمرضع لو عرضا على الاطراف ففقدت من الفدية ولا يجوز
 ان يكره يجزى من كاهن واحدة وان كان غير كاهن اطعم حصة ويكره حصة كل
 من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فحجب رضام ثمانية عشر يوما فان عجز
 تصدق من كل يوم عتق من طعام فان عجز تصدق لله تعالى ولا شيء عليه
 ولو مات من عليه كاهن مرتبة اقصر على اقل رتبة يجزى فان اوصى بالاد
 ولم يجز الوارث اخرج المجزى من الاصل والرايد من الثلث سواء وجب
 التكفير في المرض او الصحة وقصر في الضرر على اقل الخصال قيمة ولو اوصى
 بالاد اخرج الرايد من الثلث فان قام الجميع بما اوصى والا بطلت في الرايد
 ووجبت الدنيا ويقتل الوسطى مع النهوض اذا عقدت بين العبدان
 حصة موقوفة ففرضه الصوم في الخير والمرتبة فان كفر بعينه من الطعام
 او عتق او كسوة باذن المولى جمع على راي والا فلا وكذا لو باع فتي حثه المولى

وليصل غير اذن من لاه لم يتعد على فعله ان كان حث فلا كفارة و
لا بعد العتق وان لم ياذن له الولي فيه ولو اذن في العين انعتقت
فان حث باذنه كف بالصوم ولو لم يكن للولي منع ولو قل بغير المبادرة
امكن ولو حث بغير اذنه قيل له منع من التكفير وان لم يكن الصوم
مضرا به نظر ولو حث بعد الحرية كفركا لو كان الحث قد اعتق قبل
التكفير ويكفي ما يورث الرضيع اذا اخذ الولي له وان اخذت منه ففوق اخذ
نظروا فطر ياد صوم الدهرية في بعض الايام غير رمضان لعذر فاقضاء
عليه ولا حد يتر عليه ولا كفارة ولو تعذر كفرا فاقضاء والا قرب ويحب
قد يتر عنه لعذر الصوم فكان كايام رمضان اذا تعذر فضاوها وظهر
في رمضان حتى ولا يلزم فدية بل اليوم الذي صلم فيه عن القضاء ان
كان اظنان لعذر ولا يجزى على اشكال ولا كفارة على اشكال الا في
افطار رمضان الا ان يكون السفلي خيرا فيقضى ولا كفارة ولو افسد
بوما عينا بالندف الاقوى مساواة رمضان اما لو لم يصمه فلا فرق كفارة
بين وبين وكفارة العين والعهد واحدة وفي كفارة النذر حق لان احدا

كالعين والثاني كرضان وقيل بالتفصيل **كتاب التوبة**
وفيه مقاصد **فصل** في الاية التي فيها الاصل في جميع الامتناع والرجوع والهم
والكذب والعهود والفرق الباري والصوم والعقاب والباقى والشرية والحجالة
والشباك والقتل والفرج والتبذير وجميع الآلات والبيع من الجوارح وغيرها
ثم ان ادركه مستقر الحيوة وجبت التوبة وان قلت الالة الصيحر وال
ما قبلها الكلب المعلم والهم اما الكلب فيجوز ما قبله بشرط **ا** ان يكون معلما
ويحقق ان يرسل اذا ارسله ويخرج اذا رجع وان لا ياكل ما يحبه الاخذ
فلو اكل نادرا لم يقدح وكذا لو شرب دم الصيد ويحصل العلم بكون ذلك
منه مرة بعد اخرى ولا يكفي المرة الاولى ولا ما يتفق فيه ذلك من المرات
ب ان يرسله المسلم او من هو بحكمه من التيميلان رجل كان او امرأة ولو ارسله
الكافر لم يجز وان كان ذميا **ج** ان يرسله الا لصطيا فلو ارسله لغريمه صيد
فاثفق صيد لم يجز وكذا لو استرسل من نفسه نعم لو نجس فاستقر اعزاه صح
بخلاف ما لو اعزاه له لشره فاذا اراد عدل ولو حصل زيادة العدد
باغراما ارسله المسلم من مجرى لو يقدح في الحل ولو حصل من غاصب لم

تستاد

فليكن ولا يشترط عين الصيد ولو ارسله الى شرب من الماء فاصطاد واحد احل
وكذا لو ارسله على صيد فضاك عير ولو ارسله على غير صيد كان غير صيد
صيدا لم يحل ولو ارسله ولم يشاهد صيدا ونحوه فاصاب صيدا لم يحل
ان يصح عند رساله فلو تركها عند الرجل لم يحل ولو كان ناسيا ولو ارسله
وسعى عيره او سعى وارسل الخ كلبه ولم يسم واشترك في قتله لم يحل استأ
القتل الى الصيد فلو وقع في الماء بعد جرحه وتردى من جرحه فمات لم يحل
اذا كانت فيه حياة مستقرة ولو صير حياة غير مستقرة حل وان مات في الماء
بعد ذلك ولو غاب عن العين وحياة مستقرة ثم وجد مقتولا او بهيمة
غيبته لم يحل حواه وجد الكلب واقعا عليه او بعيدا عنه ان يقتله
الكلب بعقره فلو قتله صيدا او غنما او اناجيه لم يحل **فاما الله** فاما كل الله
معدة كالسهم والريج والسيف وغيرها ويحلى مقتوله بشرط ان يرسله المسلم
وليست عند رساله وقصد جسد الصيد لا عينه وليست الموت اليه فلو ارسله
غير المسلم لم يحل وان كان ذميا سواسي ولا ولو ترك المسلم القتيه عند الم
يحل ولو تركها ناسيا احل ولو ارسله ثم سعى قبل الاصابة او سعى عند غفل الكلب

عند رساله فالأقرب الاجزاء ولو ارسل اشراكه وكان كافرا او مسلما لم يسم عيدا
فقتل بهمان لم يحل وكل ما فيه يصل حراما يقتله وان كان معترضا او يملكه
العارض والسهم الذي انضأ فيه حل ان كان حادا وحرقه ولو اصابه معترضا
لم يحل ولو سعى غير المسلم لم يحل ولو رمى خنزيرا فاصاب صيدا او رمى صيدا
ظنه خنزيرا لم يحل وان سعى ولو رمى صيدا فاصاب صيدا او رمى صيدا فاصاب
غيره حل ولو رمى صيدا وقع في الماء او من جيل قبل صير حياة مستقرة لم
يحل وان كان بعد ما حل ولو قطع من الشاة بعد اخراجها من الماء حل لانه
مقطوع بعد الذبكية سواء ماتت الذبكية او وقعت في الماء مستقرة للحية
ولو قطعها في الماء وانزجها لم يحل وان خرجت السمكة وما شئت خارجا **المقتصد**
الشافعي في احكام الصيد لو ارسل مسلم وكافر البين فقتل صيدا لم يحل القتيه
الا لانه اختلفت وسواء اتفقت الاصابة زمانا او اختلفا لان سبق اصابة
المسلم وبصيرته في حكم المذبح فيحل ولو انعكس واشتباه لم يحل ولو ارسل المسلم
كلبه واشترك اخر له معه فقتل لم يحل ولو ارسل بهما للصيد فاما لانه الريج
اليه حل وان كان لولا الريج لم يصبه كذا لو اصاب الارض ثم وثب وقيل ولو

وقع البعثن بين فاجرح الصيد ونفسه بخيل في شدة ان سكا في بئر الخيل ولو
 رى بهم فلقطع الوتر فارقت السهم فاصاب فالوجه الحل وقيل بجره رميه بما هو
 اكبره وقيل بجره ولو عاد المعلم الاكل حرمت الغزيرة التي ظهرت لها عادة
 ولا يجوز التي اكل منها قبل على اشكال وموضع الغصة يخرج عن الحل واعتبار
 في حل الصيد بالبريل لا العلم فالواحد المسلم حل وان كان المعلم كافرا
 دون العكر ولو ارسلها على كافر فقتلته على صغار فقط اهل ان كانت
 ممتعة وكذا السهم ولا يشترط اصابة السهم بموضع الذكبة بل كل موضع فيه
 فيه اللحم وقتل الخنزير وانما يحل الصيد بقتل الكلب العلم والسهم في غير
 موضع الذكبة اذا كان متعاسوا كان وحشا كالقطي وحمار الوحش وقرة
 الوحش وانما كالتوا المستعصى والخاصوس المستع وكذا ما يصير من البهايم
 او يردى في غير وجهها اذا تعذر ذبحها او قتلها فانه يكون غنمه في موضع الذكبة
 ولو لم يفرط لم يفرط فقتل الخيل ولو رمى طائرا وخرجا حل الطائر خاصة دون
 الغرغرة ولو رمى خنزيرا وصيدا فاصابها حل الصيد خاصة وكذا لو ارسل كلبه
 عليها دفعة ولو قاطعت الكلب الصيد قبل ان يذبحه حل ولو قطعت الاله شيئا

كان المقطوع منه فان كانت حيوانا مستقرة حل الذكبة ولو قطعت
 بخصفين حلا معا سواه تحركا او لم يحركا او تحركا واحدا خاصة الا ان يكون الحيا
 حيوانا مستقرة فيجب تذكيته ويجوز بيعها والافس حرام وكل الاله الصيد يجب
 فيها تذكية الصيد ان كانت حيوانا مستقرة وكذا الكلب والسهم فالواحد
 فحرمه وجب الاسراع اليه فان اذركه مستقرة للحيوان لم يحل الا بالذكبة ان
 اتسع الزمان لها واخذ الخيل اذا لم يجمع وان كانت حيوانا مستقرة ما لم يجر ان في
 ذكاته او يتركه عذرا وهو قادر على ذكاته ولو كانت حيوانا غير مستقرة حل غنمه
 تذكية فحينما خاصة دون باقي الالهات وروى ان ادنى ما يدرك به ذكاته ان
 تحركه بركب يعله او يطير عينه او يجر ذنبه وقيل ان لم يكن مع ما يدرك
 ذكاته الكلب يقتله ثم ياكله ان شاء وفيه نظر واذا كانت الاله ممتعة بملك الغنا
 الصيد وعليه حرمة الاله وكان اصطيدا حراما لا يصيد ولو قتل الاله كان
 حلالا **باب الذكبة** في ارباب الملك وعلى ربيعة اطال المغنم والمناات
 اليد والخنزير والوقع في اصابة الصيد وكل من رمى صيدا لا يد له عليه ولا
 ان ملك فانه يملكه اذا لم يفرط في بيعه وان لم يفرطه فان اخذ غنمه دفعه الى الاول

في الله الصيد كما لحال اذا اشتبك عليك فاصبر يا وكذا جميع ما يصطاد به عادة ولو انك
 قبل قبضه بعد ثباته لم يخرج عن ملكه وكذا لو اطلق من يدك او با القطع ملكه ومنه
 يخرج كالوري الحر فبالله فانه يكون مباحا للغير ولا يملك الصياد به في اصنه ولا
 بعثته في دار ولا يورث المالك الى مغيته نعم هو اولى فان تخطى للحيث
 فان او فعل بغيره فلهذا الصياد ما ملكه ولو لم يتخذ وسيلة للصيد فرغ منها
 بحيث لا يمكن الصالح لو ملكه لانه ليس له في العادة على اشكال ولو اصاب عليه ما با
 ولا يخرج له او الجاه الى المضيق وملكه قبضه ففي ملكه بذلك نظر اما لو قبضه
 بيدك او بالثقل فملكه قطعا وان هرب من يدك او باله بعد ولو ضديا الدار
 فليس الطائر او البهيمة وثوب السمك فاشكال ولو اضطر المالك الى تركه
 واسعة لم يملك وهو اولى ولو كانت ضيقة ملك على اشكال ولو اخطأ
 حمام ببيع حمام اخر وعسر العترة لم يغير واحد هاجبه من ثالث ولو باع من آخر
 صح ولو اتفقا على بيع الجميع من ثالث وعلما امتداد ثمة للمالكين واتفقا على
 تقديري حتى يمكن التوزيع جازوا الا فادوا لم يخرج حمام مملوك محصور بحمام ملك
 لم يجره للصياد ولو كان غير محصور فاشكال ولو انتقلت الطيور من بيع الى اخر لم

يملكها الثاني ولو كان الميرث مقصودا لو ملكه الصايد كذا لمع كل ازيد على الملك
 ولو كان مأكلا جاحدا ولا ارث عليه فهو احاديث الا ان يكون له ما لم يعرف
 فانه يحل بملكه ولو اشترك اثنان في الصطياد فان اقباه دفعة فهو لهما وان
 اقبوا اخص بملكه وكذا الثاني ولو اصاباه دفعة وكان احدهما غرضا او مذكفا
 دون الاخر فهو له ولا ضمان على الاخر وان احتمل ان يكون لثان غرضا او
 باحدهما فهو لهما ولو علمنا ان احدهما مذقت وشككا في الثاني فلهما
 النصف والنصف الاخر يورث على الضاح ولو اقبته احدهما وجرح الاخر
 فهو للبث ولا شيء على الجراح ولو حمل البثت معهما اشتركا ويحمل القرع ولو
 كان يمنع بامرين كاللبيح يمنع بجاحيه وعدوه فذكر قول جلد ثم الثاني جلد
 قيل هو لهما وبقول الثاني لتحقيق الاثبات فعلم ولو روي عن الصياد فاقبته
 وصير في حكم المذبح ثم قتله الثاني فهو الاول ولا شيء على الثاني الا ان
 يصده او يجلد ولو لم يصير في حكم المذبح ولا شيء ثم قتله الثاني
 فهو له ولا شيء على الاول وان اخذ منه شيئا ولو اقبته لاقول ولو صير في
 حكم المذبح فقتله الثاني فهو له ولا شيء على الاول وان اخذ منه شيئا ولو اقبته

الاول ولا يصير في حكم المذبح ففصله الثاني فثالثه فان كان قد انما
 حل المذبح فلكاه فهو حلال وعليه الاول وعلى الثاني الارش وان اصاب
 به غير المذبح فهو ميتة بغير حية ان لم يكن ميتة قيمة والا فلا الأرش
 ولو جرح الثاني ولم يقتله فان ادرك ذكاته حل الاول والا فهو ميتة
 ولو ذقت احدهما وان من الآخر لم يعلم الشايت فهو حرام لاحتمال
 كون الشاة ميتة فاما بعد الانما ان ولو ترتب الجرحان وحصل الاثم
 بالمجروح فهو بينهما وقيل للثاني فصل اخر لوعاد الاول فخرج فالاول
 هدد والثانية مضمونة فان مات بالجرحتين التثنية وجب قيمته
 جرحا للمالك ويحتمل ان يثبته القيمة وردها ولو روياه فعهله ثم وجد ميتا فان
 صادف ما ذقت فذبحاه فهو حلال وكذا ان ادركاه واحدهما فذكاه ولو لم يكن
 كذلك فهو حرام لاحتمال ان يكون الاول ميتا ولم يصير في حكم المذبح
 ثم قتله الاخر غير متع ولو اصابه فامكنه التحامل طرانا او عدوا بحيث لا
 يقدر عليه الا بالاتباع مع الاشروع لم يكن له الاول وكان لمن اسكروا
 نكح الكافر الشيد على كلب المسلم فافترسه حل ولو انقذه كل المسلم

الحدود

فادركه كلب الكافر فقتله وجوزت مستقرة حرر وضعت الكافر **فصل الثاني**
 في الذبائح وفيه فصلان **فصل الاول** في ذكوان وفيه اربعة مطالب **قوله**
 الذابح ويشترط فيه الاسلام او كونه النسيه فلو ذبح الكافر لم يحل وان كان
 ذميا كان ميتة ولا يحل لوزجعه الناسب وهو المعان والعداوة لاهل البيت
 عليهم السلام كالتحارج وان اظهر الاسلام ولا الغلاة ولا يشترط الايمان الا في
 قبله بعد تحيل ولو ذبح الخالف وكذا تحل ذبحه للمل والنخشي والخنزي والخرس
 والجب والفاقر والحائض والصغير اذا احسن وكان ولدا مسلما ولو ذبح الخنزير
 او السبع غير المميز لم يحل وكذا التكرار والمغنى عليه لعدم القصد في النسيه
 وان اسلم المسلم على الذبيحة فلا الذبيحة حل ولو تركها بعد التحيل ولو تركها ناسيا
 حل وصوت النسيه بسم الله ولو قال بسم محمد او بسم الله ومحمد لم يحل ولو
 قال بسم الله ومحمد رسول الله وقصد الاخبار بالرسالة حل وان قصد العطش
 وصفت محمد بالرسالة لم يحل ولو قال اللهم الله اكبر وما شابه من الشاء حل
 ولو قال الله وسكت وقال اللهم اغفر لي فقال كمال ولو ذكر غير العرب في ذكوان
 احسنها او يجب مبداء النقيض من الذابح فلو ذبح غيره لم يحل والخرس يحرر لسانه

ولوى الحي والخاص به العزائم فاشكاله ولو وكل المسلم كافر في الذبح ونحو
المسلم لم يحل وإن شاهد أو جعل يد معذ ولو ذبح لأعصى حل وفي اصطلاحه
بالزوى والكلب اشكال لعدم تمكن من صد الصيد نعم يجب مشاهدة بصيرة لقتل
ما يرسله الكلب أو السهم إن سوغاه **الطلب الثاني** في المذبح وهو كل حيوان
ما كوله لا يحيا ميتة فلا تبلغ السمكة حل وقد منع التذكية على ما لا يحل أكله
بمعنى أن يكون طاهرا بعد الذبح وهو كل ما ليس بحمار العين ولا دوى فلا يقع على
نحو العير كالكلب والخنزير بمعنى أن يكون ما قاعل بخلت بعد الذبح ولا على الأذى
وإن كان طاهرا أو مباح الدم ويكون ميتة وإن ذك وفي المسوخ كالقرد والذئب
والفيل قولان وكذا في السباع كالأسد والثور والنعمة والثعلب والأفعى البوم
ويظهر ما يورد بها بالتذكية وفي شرائط الذبح قولان أما المخرات كالغمار
والضب والخنزير وغيره فلا أفرجهم وموقع التذكية فيها أما السمك فذكاه
أخرجه من الماء حيا وذكاه الجراد أخذه حيا وذكاه الخنزير ذكاه إن تمت
خلقت بجان أشعر أو وبر وخرج ميتا وإن لم تتم خلقت فهو حرام ولو خرج حيا
فأخذ من تذكية قبل ولو خرج حيا وغائر بقدمه لا يتبع النيران لتذكية حل وإن

عاش ما قطع النيران الذبح ثم مات قبل الذبح حرم سواه فقد ذبحه لم تعد
الآلة أو لغيرها **الطلب الثالث** في الأضحية التذكية الأضحية ما كان قد ذبح
وحيف فريته الذبيحة جاز كل ما يفرغ من أعضاء كالدجاج والبطيخ والخشخاش والبق
الحادة وما لا يفتح بالظفر والسن مع تعدد غيرهما قبل نعم وقبل بالمنع للميت وإن
كانا منفصلين ولا يجري بغير الحديدي مع تمكنه ولا مع تعدد إذا لم يغت
فوت الذبيحة الأضحية لما المقتل فخره فماتت بعد أو اضطررا كما
لورى الصيد يندفقات أو مائه في الميز فاضدم أو اختنق بالأجواء أو ميتة
بالمترين أو ميتة الكلب غنا أو مات منهم أو بندق أو اضدم بالارض وإن
كان مع الجرح إلا أن يكون للجرح فأناله ويستحب أن يكون الكبر حدا
الطلب الرابع الكيفية ويشترط لإباحة المذكور ميتة قطع الأعضاء
الأربعة عن المري وهو جري الطعام والحلوة وهو جري الفرو والودجين وهما
عرقان يحيطان بالعنق ولو قطع بعضهما مع الامكان لم يحل ويكفي في الفرو
طعنة شفرة الخردوي وهذه الآية **ب** ضد الذبح فلو وقع السكين من يده
فضاد عن حيوان فذبحه لم يحل **ج** استقبال القبلة بالذبيحة مع الامكان فإن

أجل بعد اختياره لم يحل ولو كان ناسياً أو جاهلاً بوضع العضل وسقطت
 للمزني والمزنية بالبر والصيد **في النسيئة** اختصاص بل بالخرق وبالحيوان
 بالذبح في الحان تحت العين فإن ذبح الخنزير أو الضأن المذبح فاعت حرم ولو دارت
 ذكاته فذكاه فإن كانت حيوة مستقرة حل والأفلاحة في حال الاختيار إنما لو كانت
 الطير أو غيره من الأبل والبق والغنم حاز رصيده بالثأب والرجع والسيب فإذا
 سقط وادرك ذكاته ذبح أو غنم أو أبل **في الحركة بعد الذبح** أخرج الدم
 المعتدل ولو خرج متافلاً ولم يخرج كحركة تدل على الحيوة حرم ولا يجب إخراجها
 وإذا علم بقائه الحيوة بعد الذبح فهو حلال وإن علم الموت قبل فهو حرام وإن
 اشتبه الحال كالشك في الموت اعتبر بخرج الدم المعتدل أو حركة تدل على
 استقرار الحيوة فإن حصل أحدهما حل وإذا كان حراماً أو نفياً بما حيوة مستقرة
 ما يمكن أن يعيش مثله اليوم أو الأيام وغير المستقرة ما يقتضي موتاً عاجلاً
 فيجب في المذبح من الغنم ربط يديه وربط أطراف الأخرى وإمساك
 على طرفه أو شعره حتى يرد في البقرة غسل يديه وجلبه وأطراف ذنبه
 في الأبل ربطاً أحفاً إلى باطن وأطراف ذنبه وفي الطير ربطاً العبد بالذبح

الاسراع بالذبح ويمكن أن يقع الذبح وإن قلب السكين فيذبح الخنزير **في**
 حيوان وإن ذبح وجوان آخر يطرأ عليه على رأى **الفصل الثاني** في التواب
 كبر السطح الذبح قبل مردها أو قطع شيء من أعضائها أو إبانة الرأس على أي وقت
 الاختيار ما بين طلوع الشمس إلى غروبها ويمكن الذبح ليلاً أو مع الضربة
 وبعم الجملة قبل الزوال ويجب تأجيل الذبح حتى يبقى في أعضاء لا يذبح
 فلو قطع البعض فلا يسل ذكاته فقتل قطع الباقي فإن كان بعد الأوصاف
 مستقرة حل والأمر على التكال لا تدارها في الروح إلى الذبح والذبح
 من القفا أو قطعت الرية وبقيت أعضاء الذبح فإن أسرع في الذبح حتى اقتلع
 الحلق قبل أن ينفذ إلى حركة المذبح حل وإن بقيت حيوة غير مستقرة حرم
 وكذا لو عقرها السبع ولو شرع في الذبح فارتفع آخر حشوته أو فصل بالآلة
 ليستقر معه الحيوة حرم وكل ما يبعد ذبحاً أو غنم من الحيوان إذا لم يقطع
 أو حصرت في موضع يبعد الوصول إلى موضع التذكية وخيف من جوارحه
 بالسيوف وكل ما يخرج وإن لم يصادف موضع الذكاة وما يباع في سوق السليم
 من الذبائح والمواشي إذا لم يصب التضرع منه وذكاة السمك أخرجه من الماء

حياء ولا يشترط التقية ولو وثب فاختار خياها ولو أدركه شيطان فالا فخره
ولا يشترط اسامه مخزجه فم يشترط الاشراف عليه فلو خرج من جوفه
اليوميات في يد على المسلم اخذ ولا يحيل لما يحيل في يد ميتا الا ان يعلم ان يخرج
من الماء الحياء ويشترط ان يموت خارج الماء فلو خرج ميتا فترعا الى الماء ومات
لو حيل وان كان ناشيا في الا لا ولو نسب بذكر في الماء فمات فبعضه
بما يحرم الجميع على راي وراح كل ما على راي ونحوه من الحكم بالالا في الماء
مضيق وغير مستقر ثم لم يجزها الا في التفسير وكذا الجراد ميتا ولا
يشترط الاسامه في اخذه ولا التقية ولو اخذه ميتا لم يحيل ولا يحيل للباقي
الصغير اذا لم يستقل الطير ان يخرج من الماء ولو اخذه في الجراد في الحسمه
وغيرها قبل اخذه لم يحيل وان هلك الحرق **المسألة الثانية** في لا طعمه ولا شدة
وفي فضلان **أ** حالة الاختيار وفيه مطالب **أ** حيوان البحر ويجوز له ان يشد
الذي لا يسهل حركته على كاشطه ولا كما لكفت ويجوز له ان يفسد كالجوزي
وفي الماء حرق الزراد والرهوديان ولا يسهل له الرجا والبطر والطياف والاربعيني
بحره الساحل والسمادع والارفاق والبطان وجميع حيوان البحر وان كان حبيب

خلافه في البروي السمات ولو وجدت سمكة في بطن اخر جعلت على اي من هذا الحلق
معدم اليقين بالشرط والاحتجاب ولو وجدت في جوفه في بطنه ان لم يفسخ
والوجه القدره الا ان يأخذها حية والمافي حرم وهو الميموت في الماء سواء كان سب
كسفرة الماء وضرب الماء او غيره وكذا ما بينت في الشبكة الموضوعة في الماء
او الخيطه فيه والحلال حرام وهو ما يأكل العذرة الا ان يشترط بجعل في ماء
يوما وليله ويطعم فيها علفا طاهرا الا ان على اشكاله في البضائع فان اشتهت
بشر الحلال بالجرم ككل النش فاحسنه ويجوز صيد السمك بالبحر كالدوم والعذرة
والمنية ولو قد في العرجا ارضعت حيا ولدرك في كل اشكال ان قتره اشترط اخذ
حيا ولو ذبح حيوان البحر مثل كبد وغيره لم يحيل **المسألة الثالثة** في حيوان
البريه وما اعني وحيث في الاول يحيل منه ذليل والبقرة والغنم ويكره الخيل والبغال
والحمير اهلية وادوية الخيل والحمير ويجزى ما عداها من الكلب والقطر والسنور
والكلاب كالبقرة والغنم والبقرة والقطر والسنور والكلاب والقطر والسنور
والقطر والسنور والقطر والسنور والقطر والسنور والقطر والسنور والقطر والسنور
والقطر والسنور والقطر والسنور والقطر والسنور والقطر والسنور والقطر والسنور

الجمادات وقد قسم ذكر بعضها في كتاب النجاشي ولقد ذكرنا انوارا خمسة
التي يتجرم أكلها واستعمالها الا اننا لا نعلم الحقيقة مثل الصوف والشعر
والوبر والريش والقرن والظلمة والعظم والسن والبص إذا أكلت القشر
والأنف ولا يحل اللبن على راسي ولو قطع الشعر والريش على موضع الاضال
وقوله ترج الذكرك المستحب او على باع من يستحب الميتة ولا يحل على
تصديق الذكرك خاصة وكل قطعة ايت من حيضهم مستحبة غير أكلها
صغيرة أو كبيرة ولو كانت اليه الغنم لم يحل الاستنجاس بها تحت السماء
بخلاف الدهن الخمر ولا يجوز كل الاطعمة فيها دود كالفرا والفا والمشيوب
من الثمار لا بعد إزالة الدود عنه ويكره الطين **ي**حرم من الذبيحة الدم
والغش والطحال والقصيب والاذنان والمشايد والمرارة والمشيبة والنجس
ظاهر وباطن والخراج والعلية والعدا وذات الاشاجع والحرق وخزنة
القيح ويكره الكلالا ولذا القلب والعروق ولعشوى الطحال والمضموم
او لم يكن مشقوبا وان كان تحت لحمه لم يجز ولو كان مشقوبا والعمية من
ولا يجز من الذبيحة شئ سوى ما ذكرناه من عظم وغيره **ج** الاعيان المحبسة

لغير

كالعدنة مما لا يؤكل لحمه وكل طعام نجس بملأه اخرا او بولد وشبهه من الخنازير
او بلبنة كافر ولو قبل القطع قبل كلب بعد غسله ويجوز أكل العدنة من ما كلف
الحكم ايضا وان كانت طاهرة لاستحبنا **د** الطين ويجز قليله وكثيره
عدنة الحسين عليه السلام فانه يجوز الاستشفاء باليسر منه لا يجب اذ
قد اخصه ولو اضطر اليه للتداوي كالزيت فالوجه الجواز **هـ** الصور المأكل
قليلها وكثيرها ولا بأس باليسر ما لا يفسد كالانثون والسقمونيا وشحم الخنزير
والشكران اذا مزج بغيره من الحبوب ولا يجوز الاكثار منه والمجذبا يخاف من
الضرر **الطبخ** **الطبخ** المأكولات ويجز منها خمسة **ز** لبن ما يجزى كذا كذا في
الحرة واللبنة والمرارة الا الصبي ويكره لبن مكره اللحم كالتن ما بعد جامدة
البول وما كان تحت كبد ما لا يؤكل لحمه ما كان الحيوان غشا كالكلب والخنزير
طاهر كالذئب والقرد وطاهر كولد ما يؤكل لحمه لا ينقضه شئ من الاستشفاء
بشره بولد لا بل وشبهه **ح** الدم المسفوح حرام يجزى وان كان الحيوان مأكولا
كذنا ليس مسفوح من الحيوان المحرم كدم الشفاعة والفراوان لم يكن نجسا
اما ما لا يضر الحيوان المأكول اذا ذبح فمما سبق في اللحم فانه طاهر بل ولو وقع قليل

من الدم الحار قد تعلق على النار وجعل غسل اللحم والمقالب وكل ذلك يحسن
على اليد الحار ومن السكاكين الماينة يجب على الحق القويين سواء كان جذا أو ثعبان
أو ضيق أو قوما أو منقرا أو الفخاخ كالحقير الأجسام في جميع الأحكام إلا في اعتقاد
البخسة والاختصاص فإنه لا يقتل معتقدا والمعتبر الذي لا يحرم بحسن سواء كان من
قبل نفسه أو النار ولا يحل حتى يذهب الشاة أو يصير جلا وكذا اللحم يطهر بأكثر
من نفسه أو يعالج ما لا يباح بحسن ولا فرق بين أن يكون ما يعالج مباحا أو
مستهلكا وإن كان العلاج مكروها ككل ما لا يباح بحسن كان أحدهما مباحا
يحرر قبل غسله قبل الطهي والآخر مطلقا ولو وقعت الحفاة في طامسك الدرس
والخن والعسل مع جمادها وعدم سران الحفاة في اجزائها القيت الحفاة و
ما يكتنفها وحل الباقي ولو كان ما يباح بحسن مجازا لاستباح بأن كان تحت
السم لا تحت الظلال والأقرب أنه بعد الحفاة دفن فان دفن غيران
الحقت طامس وكل ما حاله النار إلى الدمار أو الدخان من الأعيان الحقة فإنه
يطهر بالاستحالة ويجعل مع الأدمان الحقة لغاية الاستباح بغير الحفاة
وجب حاله المشتري وكذا كل الأعيان الحقة القابلة للتطهير بغير كل ما يباح

فيه حيوان له نفس ما لا يسوا أن كان يأكل اللحم أو لا من المباحات فإنه
يحسن بوجه دون ما لا يقتل سائلة كالذئب وكل ما يشرع كافر من المباحات
والأجسام الرطبة واليابسة إذا كان من طين الجحر لا يجوز استعمالها وإنهم الخ
بأنه رطبة رطبة وروى ما لم يجز إذا أراد ما كالت غسل يد ويحس على
الأجسام الجامدة أو مع اختلاف الألوان ولو وقعت نجاسة في قد تعلق على
اليد وغسل اللحم والمقالب وكل ما يشرع بالماء الحار يطهر بغيره ويمكن أكل ما يباح
الحبيب والمباح إذا كانا غير مباحين وما يباح من لا يوفى الحفاة **مختار**
لأن الحفاة في الحل حتى استهلك الحل أو بالعكس لم يطهر الحفاة كان الحل نجسا أو
أقلها لما في من الحفاة أو لا وصاف شارح الحنفية وغيره من الحفاة طامس ما لم
تأخوفاً بالحفاة وكذا مع الكحل لا يحسن ما لم تأخوفاً به ومع الجهل بالسؤال في جمع
طامس وكبره الاستباح في العجيرات وإن على الجحر من يستحل بشره قبلها شئت
إذا كان مسل أو قبل المبيع وهو لم يرد ويمكن الاستشفاء بمياه الجبال الحارة وسحق
الدواء المسكرة لا يحرر شيء من الربوات والشرية وإن شئت من المأكلة المسكرة
الأرجح والرقان والنفائح والسكاكين لا يكره كثير وكل مسكر لم يكره ما كان

جائدا واما كالتحسنة واما تحسنة من الحطة ونحوها ولا يحسن منها سوى الماشي
 واولا في التحسين العسل لثقله بعد ذوال العين وان كانت من خشب او فرع او غيره
 غير مضمون على راي ويحرم استعمال شعر الخنزير فان اضطرر استعماله لادوية
 وعلى راي ويجوز الاستقاء بجلا المية لغير الطهارة وتركه افضل ولو كان
 ربيع كرافة من الذرات حاد استعماله مافيه ولو كان اقل كان نجسا ولو وجد
 لحم مطبوخ لا يحل ذكاته اجتنابا عن طبع في النار فان اقتصر على ان
 انطقت النار انما طبع الغر والخنزير على مثله فزاسلم قبل قبضته
 كان له قبضته وكذا يجوز للسلم قبضته من ذئب عليه ولا يجوز ان ياكل الانسان
 من الضفيرة الا باذنه وقد حصر في اكل من بيت من ضعف الامة ان لم يعلم
 كرهته ولا يحل منه شيئا وروى باحة ما يرمي الاذان من الجوز والزع
 والنخل اذا لم يقصد ولا يصد ولا يخدمه شيئا **المسألة الثانية**
 حالة الاضطرار ومطالبة ثلثة **المضطر** وهو كل من يخاف التلف على نفسه
 لو لم يتناول المضار والضعف المورى الى التلف عن الرفقة مع ظهور العطب او
 الكسب المورى الى خوف التلف ولو كان قول المضار وعصره لا يجزى فالاغتراب انه

مضطر ومساو كان المضطر حائرا وسافرا لا يترخص بالاشي وهو الخارج على الامام
 العادل وقيل الذي يفر من الموت والمعادى هو قاطع الطريق وقيل الذي يهرب منه
 وهو من يفر من المعاصي بغير كلابين والطاهر وطالب الصيد لموا وطرا اشكاله
 كل مضطر يباح له جميع الحركات اللازمة لتلك الضرورة ولا يختص فيها منها
 الامانات ذكره وهل المضطر التزود من الميتة الاقرب ذلك فان لقيه مضطرا
 لم يخرج بها عليه الا ضرورة في البيع ويجب دفعها اليه بغير عوض اذا لم يكن من
 مضطر فالحل **المسألة الثالثة** في قتل المتاح وهو ما سدا الزنى والمخافة
 حر له ما بلغ الشبع او لا ولو اضطر الى الشبع للالتحاق بالرضعة وجب له ان
 يتوقع ما لا قبل به من وجع الضرورة فيعين سد الزنى وحرم الشبع ويجب التناول
 للتعطاف ولو طلب التزوي وهو يحتاج الى التلذذ لم يجز اذا جاز التناول وجب حفظا
 للنفس **المسألة الرابعة** في جبر السباح كل ما يورى الى قتل عصىم حركه للمفسر
 لانه اذا عطش وقيل جبر ولذا التداوى غرام ما لو غلب التلف وتعلم العادة
 الصلاح فيصح اشكاله وكذا باق المسكرات وكل ما اضرار بها كالترايق وشبهه
 اكلا وشربا ويجوز عند الضرورة ان يتداوى به للعدين ولو لم يضر لغيره ولو اضرار

البول ولو وجد المضطربة ميتة ما لا يؤكل لحمه وما يؤكل كل ما يؤكل لحمه ولو
 وجد ميتة ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه حيا ذبح ما لا يؤكل لحمه فهو أولى الميتة
 وكذا ما ذبح الكافر أولى من الميتة ولو لم يجد إلا الأديمتين تناول من ولو
 كان حيا يحقون الدم لم يحل ولو كان نباح الدم جاز قتله والتناول من ولو
 كان حيا ولا فرق بين الميتة الكافرا الأصلي والمرأة الحرة والعبيد المحرري
 التراف الخصب لكن المرأة والأصلي أولى من المرأة والعبيد والزاني ولو اضطر
 إلى الذبي والمعاينة فاشكال ولا يحل العبد ولا الولد ولو لم يجد سوى نفسه
 قتل جازان يأكل من المواضع التي كالتقذوع فيه اشكال حيثما من دفع الضر
 بشلخ جلد قطع الأكل لا قطع سائر وهذا الحد لها وليس ان يقطع من فيه
 غيره ولو وجد طعام الغنيان كان صاحب مضطربا فهو أولى ولو كان غنيا
 الاضطربة فالمضطرب أولى فان لم يكن معه من وجب المالك بذله فان
 اعتصبه فان دفعه جاز له قتل المالك في الدفع قبل ولا يجب عليه دفعه
 لو جوب بذله على ما آكد ولو كان الغني موجودا لم يجز قتل الكليل إذا طأنت
 مثله بل يجب دفعه ولو طلب زيادة قبل لا يجب بذلها والاقرى بالوجوب

إذا التذرة دافعة للشرع ولو اشتراه بأرض من المشركين لا رافعة اللهم قبل ويجب
 الاثنى المثل ولو وجد ميتة وطعام الغنيان بذله لغيره عوضا ويعوض حيا عليه
 لم يحل الميتة ولو كان صاحب غنيا أو حاضرا ما تعاض بذله في أعلى بضرة المثل
 ولم تكن المضطرب من دفع صاحب الطعام لتعريفه قبل كل وقت ولا يحل للميتة
 وكذا لو وجد المحرم الصيد والميتة قتل كل الميتة ان لم يجد على العذاة أما لو
 وجد لحم الصيد كان أولى من الميتة لأن تحريمه خاص ويحل للذبيح حيث شئ
 في الأدب يجب غسل اليد قبل الطعام وبعد وضوءها بالمسند إلى التيمم
 عند الشروع في كل لون بانقراؤه ولو قال بسم الله على أوله وآخره كما عن الجميع ولو
 سمى واحد من الجماعة كفى عن الباقيين وحمد الله تعالى عند الفراغ والأكل والشرب
 باليمين اختيارا وبغيره صاحب الطعام بالأكل وإن يكون خرم فيه وإن يدين في غسل
 الأيدي من على يديه ثم يدعو عليهم إلى الأخير ذلك يجمع على الأدينية أنا واحد
 وإن يستألف بعد الأكل على قضاء ويقع بجله العنق على الذي ويحرم الأكل على
 مائة شرب عليها شيء من السكرات أو القعاق والحب القعدة إلى الحب شعاع
 للفساد والفقار القمار وينبغي أن ينعى حال الأكل على رجل ويكره الأكل أو كثر الأكل

وبما هو مع الضرر والاكل على الشبع والاكل والشرب بالاختيار ولا بأس
بالاكل والشرب ما شيا وبخا به افضل ويكره الشرب غسرا واحدا حتى ان يكون
شبان ثم انفسر والاكل خسر الطعام والصلوة فالبداءة بالصلوة افضل ولو تصعب
الوقت وجب البداءة بالصلوة ولو كان هناك من يتخطون فالبداءة بالطعام
اقل الوقت ولو لم يعلم **كاد الفرائض** ومقاصد **ثلاثة**
في المقدمات وفيه فصول **أ** في مبدء من ثلثا ثلث الارض
ب وبما نسب اتصال شخص بغير لانها واحد في الولادة الى الاحقر
لانها هنا الى ثالث على الوجه الشرعي ولتبعه تلك **ثلاثة** الاوان من غير اتصاف
والاولاد وان تزاوا **الثانية** الاخوة والاخوات لابي وامهما وانما
وان تزاوا الاحب للولد والجدات وان علوا الاب كانوا الام او لها **الثالثة**
الاخوان والمخالات وان علوا او سفلا او الاعمام والعمات وان علوا او سفلا
والصل النسب التوليد فمن ولد شخص من نطفته كان ابنه والوالد ابا والابنة
لتاوا با واما اجداد او جدات وان تصاعدوا وان لا هم هذا اخوة واخوات منهم
الموجودون على حث يعمود النسب على اجداد بالهبة وان علوا اعمام وعمات وبنات

ومخالات وهم على الخاتمة اجابوا السبب ان نفعية وملازمات
الاولا ثلث ولله العتق ثم ولا نقص الجوزين ثم ولا الامانة وانما ان مولاه
يتقنون منهم من لا يرث لانا الفرض خاصة وهم الام من النسب الاعلى الرتبة
والزوج والزوج من النسب الاب لانها اولهم من رتبة بالفرض من وبالفرض
اخرى وهم الاب والبنات والبنات والاخوات والاخوات ومن يقرب بالام
ومهم من لا يرث الام بالفرض وهم الباقران فاذا حلت الميت فافرض لافرض لافرض
فرضه ورو عليه الباقي وان كان معه ذوات من اخذ فرضه فان ابق الرتبة
ولا فريضة من هذا رتبة حصة الا الزوج والزوجة فانه لا ميراث
عليهما مع وجود النسب وان قصرت الرتبة لقص القص بالبنات والبنات
او من يقرب بالام ومن يقرب بها ولو شارك هذا الفرض من لافرض
له فله الباقي ولو كان الميت قد خلف من لافرض له وله ان كان غيره فالما له
مناسب كان او مساليا وان شارك من لافرض له فالما له بها فان اختلفت
اليهم فلكل طائفة نصيب من تقريبه كالافرض مع الاعمام واعلم ان الطبقة
الاولى تمنع الطبقة الثانية من الارث ولله من اعمد من الطبقة

وبنى الطبقة الاولى صفان الاموان ولا يقو عجزهما مقامهما والاولاد
 ويقوم اولادهم وان نزلوا مقامهم اذا فقدوا في جميع المواضع والاعتبار
 فيهم بالمساواة في التقدير الى الميت فالاولاد من بطن اعلى وان كان اثنى يمنع
 جميع من في بطن اسفل والطبقة الثانية تلحق عند هذا الطبقة الاولى
 وتنع الطبقة الثالثة وفيها صفان الاجداد والجدات وان علوا واولادهم
 والاحفاد واولادهم وان نزلوا ولا يقرب من كل صنف الى الميت مع الاجداد
 من ذلك الصنف دون الاجداد من الصنف الاخر والطبقة الثالثة فيها
 صنف واحد من اورثة هو لحق الاب وهم الاعام واخوة الام وهم الاحوال
 الا انهم على درجات متفاوتة الاصل اعلم الميت واحواله وجاهته وماله
 ويقوم اولادهم مقامهم الثانية عموم ابوي الميت وخزنتهما او اولا
 الثالثة عموم الاجداد والجدات ومالهم واولادهم صنفهم وصنفهم من الارب
 الدرجات وهذه الطبقة الثالثة هي حقيقة اولى الاعام والاولاد من كل طبقة
 ودرجة ولان كان اثنى يمنع من ذلك من الطبقات والدرجات ومن له قرابة
 الاب والام يمنع من له تلك القرابة من جهة الاب خاصة من الارث والميراث ومن

حيث
 خلافت
 عبد العزيز

تلك القرابة من جهة الام خاصة من الارث ومن له قرابة مع النساء من بعد اقرانه
 قرابتهن من خلفتهن لا يحجب من القرابة واحدة ثم كبر استحقاقه فانه لا يحجب من اقرانه
 استحقاق الميتة لهم **موجال التمسك** وفيه من اقران الميت وحاشا لكفره
 والفصل والرق **الكتاب الاول** في الكفر وموكل ما يخرج به يعتقد من دين
 الاسلام سواء كان حربيا او ذميا او مريضا او على ظاهر الاسلام اذا اجهل ما يعلم
 شقة من الدين ضرورة كالتحارج والمغادرة فلا يثبت كافر مسلما او غير المسلم
 الكافر على اختلاف ضرره ولو طفت الكافة ورثته كفارا ودينه ولو كان مسلم
 مسلما كان الميراث كله له ولو لم يولد له حتى ان مولى القوم من صاهم لم يورث المسلم
 يمنع الولد الكافر ميراثه من ابيه الكافر وانما لا يمنع الولد من ابيه ولو كان
 مع الولد الكافر زوجة مسلمة فان قلنا لا يرثها صحب والا فان في الاختلافات
 ان الميراث للزوجة الحرة والمالك للولد في الربع الباقي له او لها او للام والام ولو كان الميت
 مريضا فان كان له اولاد مسلمون له ما كان ميراثه للام والام والام والام لا يورثه
 الكفار سواء كانت ذواته عن فطرته او لا عنها وماله كله من الاصل
 بعد اسائه او ارتكابه ولو كان الميت مسلما وله ورثة كفار لم يرثوا وورثة الاما

مع عدم الوارث المسلم وان بعد كالتامس ولو اسلم الكافر الوارث على
 ميراث قبل ميمته شارك الورثة ان ساءوا هم واختص ان كان اولى ساء
 كان الميت مسلماً او كافراً ولا يترتب تبعته الفاء المحبذ بين الموت والآن
 وبخت لا يثبت فيما لا يكره فثبت على الشكال وعدمه لوجهين نافع احد الورثة
 على اكتمال ولو اسلم بعد الفسقة فلا يثبت له وكذا لو خلف ميت واحد لم
 يلق اسلم معه شئ اذ لا فسخة لما لو لم يكن سوى ائناً فاسلم قبل موته
 من الامام وقيل لا يثبت لان الامام كالوارث الواحد وقيل ان اسلم قبل
 القتل لم يثبت المال فهو اولو والاف الامام ولو كان الواحد زوجا او بنتا
 فاسلم فان قلنا بالرد عليه هذا لم يرث وان منعناه ورث ما فضل عن غيره
 ولو كانت الزوجات اربعاً فاسلمت واحدة فلها كمال الحصة ولو اسلم بعد
 فسخة البعض احتمل الشك او لا يختص في الجميع والباقي والمنع على بعد
 ولو كان الكافر منصف متعدد ومالك نصف مشارك ومقت التركة بين
 ضفين ولم يعيهم كل نصف برفاهة فالأقرب الشك فيهم كافر والميت عا
 ولو ازال فاقسموا ائلاً ولو لم يعيهم الاعا لم يعيهم ولو اقتصوا الضعيف

لم يرثا لوان لم يعيهم الاخوان وكذا لو كان ولداً ذكر امع اولاد ذكر
 وابوين بخلاف ما لو كان ولداً ذكر امع اولاد ذكر واناث لم يرثوا به ضيعهم
 لو كان مسلماً ولو تعدد الكافر اسلم لحد واحد قبل الفسقة شارك دون الآخر ولو كان
 الاسلام قبل الفسقة فالقول قول الورثة مع اليقين فان صدق لخدم نفلاً
 ضيعه وان كان عدلاً وشهد معه بخرقة شارك ولو انقروا في اثبات
 حقه باليقين مع الشاهد اشكال في الطفل تابع لاحد ابوين في الاسلام فلو كان
 احدهما مسلماً فهو بيمينه وان كان غير كافراً وكذا لو اسلم احد ابوين بيمينه
 فان بلغ فامنع من الاسلام فمهر عليه فان اشكر ان رزقاً والمسلمون يوارثون
 وان اختلفوا في المذهب والظاهر يوارثون وان اختلفوا في المال فاليهود
 يرث من الصلبي والحربي والعكر اما المتد فان كان من فسخة فمقت بكنه
 حيزل بزيادة به ورثته المسلمين وبين زوجته ومقتصة الوفاة وان اشكر
 ولا يصيل بيمينه وان كان امرأ لم يقتل بل يمتس ويضربا وفات الصاوت وكما
 تركها حتى يموت ولولا مات قبلت بيمينها ولو كان المذنب من غير فسخة استتيب
 بيمينه بكنه لان قيل اذ لم يتيقروا بيمينه ويعتد بيمينه من غير الانقاد عن الله

فان عادت العدة فهو اولي بها وان خرجت وهو مرنده يكن له عليها
 سبيل ولا يمنع من تقرب الى الميت بالكافر فان منعت الوصلة **المطلب الثاني**
 في القتل القاتل لا يرث مقتوله اذا كان القتلى عدا ظاهرا وان كان محبا لم
 يمنع ولو كان خطا قبل وراثه مطلقا او قبل منع مطلقا وقيل يمنع من الدية
 خاصة وهو مرنده لا فرق في ذلك بين مراتب اللب والسبب في اشتراط
 استقرار الحيوة اشكاله ولو لم يكن وارثا لا القاتل كان الميراث للامام ولو
 كان لقاتل بيه ولد وورث الجدة ولم يمنع يمنع الاب اذا لم يكن هناك ولدا
 ولو لم يكن وارثا لا الكافر القاتل وورث الامام فان سلم الكافر وورث
 طالب بالقتل ولو قتل التركة طالب بالورث ولو لم يكن وارثا سوى الامام
 لم يكن له العقب بل باخذ الدية او يقتض ويرث الدية كل مناسبه وسبب
 عدم تقرب الامام على ما لا يرث لحد الرزق من القصاص بل ان راضى في
 العمد على الدية ورضا منها والاملا والدية في حكم مال الميت تحقق منها ديون
 وتخرج وصاياه وان كان القاتل عدا لكن ان رضى المورث بالدية ولو لم يكن
 منهم من القصاص وان مات فقير او هل يلقى شييه العمد بالعمدا وبالحكم

الاقل والقتل السبب مانع وكذا قتل الصبي والمجنون والمنازير ولو لم يقاتل
 كبير بغير خلع وقطع ببيعة فان ورتة ولذا قتل العادل الباقي وورثه
 المشارك في القتل كالمقاتل اما الناطق والمسلك فيهما اشكاله ولو شتم مع
 جماعة قتل القاتل لم يرث وان كان المحب ثبت بغيره ولو شتمه اثنان او شتموا
 الحكم لم يمنع ولو جرح احدا فولد له اباه والاخر له تومانا دية ولا وارث
 سواهما فكل منهما مال الذي لم يرثه والقصاص على صاحبه
 ولو عاقب احدهما فلا اخر قتل العاقب وورثه ولو باء اخدهما قتل احده
 سقط القصاص عنه وورثه ولو قتل اكبر الاخوة الثاني والثالث الميراث
 للأكبر وله قتل الثالث وليل الثالث قتله الا ان يدفع له نصف الدية
المطلب الثالث في الرق وهو يمنع من الارث في الوارث والموروث
 فلو مات عبد لم يرثه احد لان ماله لولاه ولو اتقه بعضه وورث ورثه
 الاخر من ماله بقدر الحرية وكان الباقي لولاه ولو مات حر وخلف ثروة
 مملوكا لغيره ولغيره فالمرث للمملوك بعد كذا من الحرية دون الرق وان
 قرب كاتولاد ولو قتل الحر المملوك لم يمنع وان منع السبب ولو عاقب المملوك

في وارث الرابع

على ميراث قبل وفاته مثله ان ساواهما واختص ان كان اولى ولما عتق
بعد الفسخ وكان الوارث واحدا منع ولم يكن له في الاشكال لو عتق بعد وفاة
البيعت كما تقدم ولو لم يكن وارث سوى المملوك لم يعط الايام بل اشترى المملوك
من التركة وتعتق واعطى بقية المال بغيره كما على وجهه وتولى الشراء والعتق
الانعام ولا يكون الشراء العتق ويدفع الى التركة لان زيادة المطلب الزيادة له
بحسب ما استع من البيع دفع اليه القيمة وكان كافيا في التركة واحدة منه وقهر
فصل المال عن العتق كانت التركة للانعام وقيل بغيره بما وجد ويسعى في الباقي
ولو عتق هذا الوارث التركة وقصص نصيب كل واحد منهم او نصيب بعضهم
قيمة لو بغيره وكان المال للانعام وهل يفتك من شخص نصيبه بقيته
لكنه اولئك بقيته فيه اشكال فان وجب له وارث باقى المال ولو وقت
التركة بثلثها اجمع اشترى اسوة كان نصيب احدهما فاقصص عن ثلثه ولا
ومنه وثنا الاشكال السابق ولمكان احدهما اولى وقصص عن قيمته
القريب دون البعيد ففي اشكال ولو كان الوارث دفعا له ولو عتق
سوى عتق بدين باقى المال ولو عتق غيره فان كان المملوك ممن يعتق

عليه عتق ولو تركه في ابي التركة الا ان يعقد المملوك من يعتق او يعتق
المملوك بعد كايح مما عتق مع ضمان جارية ولا خلاف في ذلك الا ان يعتق بغيره
ذلك في ابي التركة على اشكال وقيل الزبطان كالا في ابي فلو عتق بغيره
البيع عن ثمنها وفي التركة ففي الشراء اشكال ولم يولد عتق من نصيب ولما كان
يرث وكذا المذنب لان من يدين مع حصة الوارث لا يكتب له الميراث والمطلوع
الذي لم يورث شيئا او عتق ولد اضعفه خروفا فاما ما بينهما اضعفان ولو عتق
ثلثه فذلك المال وهكذا لا يمنع جارية العتق بغيره على اشكال **فصل في**
المعقوق بعضه واخره اعطى عتق وراثة من الحرية من فرضه وان كان يرث بالقرابة
نظروا نوع الحرية الكاملة اعطى عتق وراثة منها ولو عتق من يرث بالقرابة كايح منها
من اجل ان كمال الحرية فيها بان قيمته الحرية من احدهما الى ثلثه الاخر منها فان كل منهما
واحد منهما جارية او اشترى بغيره لان اضعف شيء كامل فترسيم ما وراثته بينهما
على قدر ما في كل واحد منهما فان كان ثلثا احدهما لآخر وثلثا الاخر لآخر كان اؤد
بينهما اثملا وان اقصص ما بينهما اقصص كامل وراثة عتق ما بينهما من الحرية ويحصل عتق
الكامل والا لم يعط له في ابي التركة ابا في يرث ثلثا كايح بغيره ولا كان احدهما عتق الاخر

فلا قرب عدم الكيل فيه لان الشيء لا يكتفى بما يقطع ولا يجمع بينه وبين ما ينفذ
ب ان ضعف واحد كذا لهما المال على الاقله الضعف على الثاني والثاني لغرضه
 وان بعد على اشكال ويجعل ان يكون لكل واحد ثلثه ايمان للمال كذا لو كانا حزين كان
 لكل نصف ولو كانا قريضا نصف ولو كانا اكبر خرا لهما له ولو كانا الاضعف خرا لهما له
 فكل واحد منهما في اربعة الاحوال والضعف فله ربع ذلك ولو كانا معهما اربع الثلث
 ثلث مخرض على الاول يقسم المال بينهما على ثمانية وعلى الثاني يقيم النصف على
 ثمانية ويجعل قيمة الثلث اثلثا والسادس بين صاحبي النصف نصفين
 وعلى ترتيب الاحوال يجمل ان يكون لكل واحد من ضعف مخرض المال
 ومثله ولو ثلث مخرضا ذلك وهو ربع المال ونصف سدسه لان لكل
 واحد المال في حال ونصفه في حالين وثلثه في حال فيكون له اثنان ثلث
 في ثمانية احوال فمطية ثلث ذلك وهو سدين ومثلن ونعطى من ثلث مخرضا
 ثلثيه وهو ربع ونصف سدين **ج** ان مخرضا نصف مخرض على الاول المخرضا
 ثلثا والمخرضا ثلثه وعلى الثاني النصف بينهما بالسوية والمخرضا الباقي فيكون له
 ثلثه ان اربع والمخرضا الربع ولو لم يكن لهما الا احوال فالامر كذلك لان الحزالي في حالين

في حال فله نصفهما وهو ثلثه اربع والمخرضا نصفه في حال فله نصف
 ذلك وهو الربع ولو خاطبتهما فقلت للمخرضا المال لو كانا حزين ربعا ونصفه
 لو كانا قريضا نصفين مخرضا نصفهما يجزي عن الربع يبقى الثلث
 ثلثه اربع ويقال للمخرضا النصف لو كانت حرا فاذا كان نصفك حرا
 فلك الربع **د** ان ثلثا مخرضا ثلث مخرضا على الاول المال بينهما اثلثا وان
 على الثاني الثلث بينهما والاقول الثلث فيكون له النصف والمخرضا
 السدين ويجعل ثلث ان يكون الثلثان بينهما اثلثا وبالحطاب يقال المخرضا
 حركت وحدك مخرضا كان لك المال ولو كانا حزين كان لك النصف ففقد
 حجابك بحريه عن النصف فقلنا يجزي عن السدين بقى لك خمسة اصدان
 لو كانت حرا فلك ثلثا حريه اذاع ويقال للمخرضا حركت حركت ثلثا حريه
 عن ثلثي النصف وهو الثلث من ثلث الثلثان ولك ثلث المخرضا ذلك
 وهو النصفان الباقي الاكابر وليت المال مع **هـ** ان مخرضا نصفها اربع حصة
 اصدان للمال والثلث سدسه في الخطاب والتزويل معا وعلى فقهاء جمع الحصة
 بلزم ان يكون له اربعة اقسام ولها الخمس ولو كانت المبت حرا والباقي نصفه حرا

عدهم

فصل جمع الحرة المأبستهما ضفان وعلى تقدير الخطأ يكون ما الثالث ان وله
 الثالث وكذا على الترتيل **ابن** وبنت ضفهما حر ضلي جمع الحرة هما ثلثه
 اربع بينهما المأنا وعلى ترتيب الاحوال لو كانا حري كان له الثلثان ولو
 كان واحد حر كان له المال ولو كانا رقيقين كان رقالة كنه شيء فلا مال
 في حال من الاربعية وثلثاه في حال اخرى منها فله ربع ذلك ربع وسدس
 للبت نصف ذلك ثم وضعت سدس والمائة للاقارب ولو كان معهما
 امر وندوة حران كملت الحرية فيهما بالنسبة الى الزوج فنجباها الى
 الثمن لان كل واحد منهما لو انفرد لوجب نصف النجب ولذا اجتماعا اتبع
 النجب اما الام فاعفا محجوبة بالنسبة الى الاب ولو كان حر اعز الثلث
 الى السدس والنسبة الى البنت لو كانت حرة من الثلث الى الربع فنجباها
 عن نصف ذلك وعلى الترتيل للام السدس في حالين وربع سبعة ثمان
 في حال وثلاثة ارباع في حال فلما ربع ذلك والبراة الثمن في ثلثة احوال
 والربع في حال فلما ربع ذلك والبراة الثلث في حال وثلثاه في حال فله ربعها و
 للبت ثلث الباقي في حال وثلاثة ارباع سبعة ثمان في حال فلما ربع **ابن** ولو اباضه

كل واحد منهم حر فلي تقدير حرية الجميع للابن الثلثان وعلى تقدير حرية
 خاصه له المال وعلى تقدير حرية مع حرية احدهما له خمسة ارباع فان كانت
 يكون ثلثا مال الوتلك فله ثمنها وهو ربع وسدس والآخر المأنا في حالين
 في حال السدس في حالين فله ثلث ربع والمال الثلث في حالين في حالين
 حال السدس في حالين فله ثلث ربع والمال الثلث في حالين في حالين
 ان قد نام لحرلا فهو من ستة وان قد نام الابن واحد حر فله من سهم وكذا
 الاب وكذا الام وان قد نام الابن مع الاب او مع الام فهو من ستة فله ثلثا المال
 فله من ثلثه وان قد نامهم رقعا فله المال للاقارب وجميع المال في حالين
 ستة ثمانية في حالين ثمانية في حالين ثمانية واربعين في حالين ثمانية في حالين
 ستة وثلثاه في حال اربعة وحرمة اسداسه في حالين عشرة فله ثلث
 عشرون وللأب المأنا في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وسدسها في
 حالين ثمان وذلك شاعث والمال في حال ستة وثلثاه في حالين ثمان
 السدس في حالين ثمان وذلك عشرة والباقي للورثة ولو كان ثلث كل واحد
 منهم حر اذت على ستة ثمانية اربعة وثلثها في ثمانية يكون ثلثا

وسبعين والاربعون من اثنين وسبعين وفي القدس والنسج والادب شكا
 وفي القدس والاربعون من اثنين وسبعين وفي القدس والنسج والادب شكا
 على اثنين وسبعين ولو كان ربع كل واحد منهم حازوت على التمسك
 ابن نصف حرة والام على تقدير حرية الولد القدس وعلى تقدير رويته
 للمال فاضف ذلك ونصف ونصف سدس والاربعون ان حصة اسدا
 وتارة ينفع فاضف حصة اسدا وثلث ونصف سدس ولو كان بدلا
 الام لخصم حرة فالما بينهما اضعافان **٢** ابن نصف حرة وان ابن حرة المال بينهما
 بالسوية فان كان نصف الثاني حرا فله الربع وان كان معها ابن ابن نصف حرة
 حرة فله الثمن ويحتمل ان يكون للاصل نصف والثلث النصف لان فيها حرة
 ابن ويحتمل حرة ان الثاني والثالث لان ما فيها من الحرية محجوب بحرية الابن ولو
 كان ابن الابن ثلث حرة ومعهما ابن ثلث حرة اربع حرة فلا ابن النصف والثلث
 ثلث الباقي القدس والاربعون ثلث اربع الباقي الربع وعلى اختلاف احوال الابن النصف
 ولا ابن الابن الثلث والباقي للاربع **٣** ثلثة احوال متفرقة من نصف كل واحد حرة
 الاربع من الام نصف القدس والاربع من الابوين نصف الباقي والاربع من النصف

نصف من ثمانية واربعين الاربع
 من الام اربعة والاربعون
 الابوين اثنان والاربعون
 والاربعون

الباقي من الاباح عشر الا اذا سجدت بحرية الاربع من الابوين فلا تجزئ له يات
 نصفها حرة نصف النصف والاربعون فان كان معها امرق طالت ربع وثلث والاربعون
 للاربع ولو كان معها ربع هذا النصف ونصف النصف ولو كان معها امرق فله نصف النصف
 فاضف القدس ونصف هذا على استخراج منه ما يدعيك من ربع هذا الباقي
 فالما كثيرة لا تفهم **٤** لو اشترى وانفق ثم ظهر الوارث فالهوس بطا لعلنا
خاتمة قد يحصل ربع الذب بلسان اخر اللسان فانه يقطع النكاح ولا يشترط
 احد الزوجين صاحبه وان وضع في الموضع ولو بنى الولد باللسان سقطت حرة
 ببيع المودة منها فان اشترى بعد اللسان للكون يدون ابائه واقاربهم عند
 اعتراضهم به لا بالنسبة اليه ويدخل في الوقت على اولاده والوصية لهم و
 وروثة الولد دون الترحمة وكذلك لو كذب نفسه في القذف بعد اللسان له
 ترشه ومولا يرثه **الاولاد** من مات وعليه دين مستوجب للتركة فالاربعون
 ان التركة للورثة لكن يعاون منها كل من حتى يقضي الدين منها او من غيرهما قبل
 يشق على حكم مال الميت ولا تنتقل الى الورث وتظهر الغائبة في القفا ولو لم
 يكون مستوجباً انتقل الى الورثة ما فضل عن الدين وكان ما قابله على حكمه

اليت ويكون التركة اجتمعها كالحق **الغاي** غنية منقطعة بحيث لا يعلم
 حين لا يعرف حتى يعلم موتها ما بالينة او يخفى مدته لا يمكن ان يدين بملأها
 عادة فيحكم حينئذ لو ثبت العوج في وقت الحكم خيل يورث بعد ثلث
 عشرين من غنيته وقيل بعد اربع وقيل يلحقه الى الوارث المات **الحق**
 للحول يورث بقطر انفسه او لو سقط ميتا لم يكن له شيء ويحكم بموته
 حالة موت الميت ولو ولد تحتها ثمانية في الحال يورث وانقل ضيقه
 للحول ورثه ولو سقط تحتها فان نقل حركته على الحيوة يورث ولا
 فلا كما لتفاضل التكميل طبع الاختيار او لو خرج ضعفها والمات في
 ميتا لم يورث ولو طلب الوثقة فتمت المات فان كانوا محجورين به لم
 يعطوا شيئا حتى يظهر امره وان كانوا غير محجورين دفع الى امر لا ينقصه
 الحول كال ميراثه ومن ينقصه اقل ما يصبه **القتل** القاتل في المحجورين
 اما من اصل الارث ان يحجب القريب البعيد فلا يورث ولد ولد مع ولد سواء كانا
 ذكرين او انثيين او ذكر او انثى وسواء كان ابن ابن وابن بنت او بنت ابن وكذا مع ولد
 الولد له ولد او ولد على هذا الاقرب يبع البعيد ويقع الولد ولد لكل من يورثه

بالابوين من الاجداد والاعمام والاقوال والاولاد مع الارث مع الاولاد
 او اولادهم وان نزلوا سوى الابوين والزوجين فان علم الابه والابناء ورث
 الاخرى والاقوال والاجداد والحجرات وينعون من عدلهم سوى الزوجين
 وينعون من يقرب بهم كالاخوة فينعون اولادهم والاجداد وينعون ابائهم
 وابنائهم وينعون الاخوة واولادهم اولاد الاجداد ومن الاعمام والاقوال
 واولادهم ولا ينعون اباء الاجداد وان تضاعفوا وكذا الاحبدا ولا ينعون
 اولاد الاخوة وان نزلوا واعمام والاقوال واولادهم وان نزلوا ينعون اعمام
 الاب والاقوال واعمام الام والاقوال وكذا اعمام الاجداد والحجرات وان
 تضاعفوا ينعون الاعمام والاقوال واولادهم والمتقرب بالابوين
 ينعون المتقرب بالاب وحده مع قساوى الذبح والنسب فان بعد ينعون
 المعتق والمعتق ينعون ضامن الحرية والضامن ينعون الامام ولما عن بعضه
 وهو لا يحجب الولد فان الولد وان نزل ذكر كان او انثى ينعون الابوين عاذا
 عن التسليمين الا البنت حصدها معها او مع احداهما والبنتين فماتت احداهما
 مع احداهما ويحجب الولد ذكر كان او انثى وان نزل الزوجين عن الزوجين

والأخوة وهم الأثنين فضاعدا من ولد الأم والجدس سهم كل واحد لا يورث
 مع الولد وان نزل سهم الأم مع الحالب في الأخوة وسهم الواحد من ولد الأم كما
 كان وان نزل نصف مجتمعة مع مثله كالخت والزوجة وسهم الزوج كالزوج
 والبنت والاخت والزوجة وسهم الشئ كالبنت والزوجة ولا يجتمع مع البنت
 لأختها العول بل يدخل النقص على الأخوين دون الزوج ويجتمع مع الثلث
 كالأم والزوج وسهم الشئ كالبنت والام ويجتمع الزوج مع الثلث كالزوج
 والبنتين والزوجة والأختين وسهم الثلث كالزوجة والام وسهم الشئ
 كزوج ولم يمت وزوجة وبنت لأم ولا يجتمع مع الشئ ويجتمع الشئ مع
 الثلثين كالزوجة والبنت والجدس كالواضع العين ام لا يجتمع مع الثلث
 ولا الثلث مع الشئ تنقية وبصح بالقرابة كزوج وابوين واعلم ان القرابة
 قد تكون وفي التهام فلا بحث وقد تزيد وقد تنقص فان اردت القرابة
 الدروس فان كانت هناك مساواة بين ولد فافضل له بالقرابة كما بين وقد
 اوزية للأم الثلث وللزوج النصف والزوج الزوجة والباقي للأب فان كان
 هناك اخوة يجوزون فللأم الشئ والباقي بعد الزوجين للأب وكا يورثون

والأخوة الاخوة وهم ينعون الأم عا زاد عن السبعين وطشة آ العبد فلا
 يحجب الواحد وان كان ذكر ابل اما ذكران او ذكر وانثيان او ابلع انثى و
 الخفاف كالانثى الا ان يحكم بالذكورة فيتم ب انثى أو ابلع الا ان يحكم
 في الرق والقتل والكره وجوز الاب فلو كان مفقودا لم يكن يحجب فان كان
 للأب والام والأب والام فلو كان للأم خاصة لم يحجبوا وان كانوا ان يكونوا
 منفصلين فلو كانوا احدا لم يحجبوا وان كانوا احدا فلو كان بعضهم ميا لم
 يقع حجب والا فرب المغايرة فلو كانت الأم اختا لم تحجب **الفصل الثاني**
 في تفصيل التهام وكيفية الاجتماع التهام المنصوصة في كتاب الله
 ثمانية النصف وهو فرض البنت الواحدة والاخت الواحدة للأبوين
 أو للأب اذا انفرد ناص فكهما وفي القرب والزوجة مع عدم الولد
 وان نزل والزوج وهو الزوج مع الولد وان نزل وسهم الزوجة مع عدا
 والفقن سهم الزوجة خاصة مع الولد وان نزل والمكثان سهم البنتين
 فضاعدا مع عدم الولد المذكور الأختين فضاعدا من الابوين او من الاب
 مع عدم الاخ من قبله والثلث سهم الأم مع عدم الولد وعدم محجبا

منهج اوزمة للايون السدان والمنهج الرابع والمزجة الثم والباقي للولد
 وكان منهج اوزمة واخوة من الام واخوة للايون او من اب المنهج الضعفا
 للمزجة الرابع والمزجة من الام الثالث والباقي لمن يقرب بالاب وان لم يكن
 هذا التساوي على هذا لورث بالتصيب ولا يخرج بل يرد الباقي على ذواته من
 جبهه قروضهم عدل من حين فلو خلفت ابوين وسبنا واخا فكل من الابوين
 السدان والبنات الضعف ولا شيء للاخ بل يرد السدان على الابوين والبنات
 احشاشا واذا نقصت فان كان سبب وصية ثبت العول وان كان سبب ذرية
 لم يثبت احشاشا ان يفرق الله تعالى في ما لا ينبغي به ولما ينقص المصلحة
 يدخل الزوج او الزوجات مع البنات والبنات مع الاخوات وتخت من قبل
 الابوين او الارواحين يدخل النقص على البنات والبنات وعلى الاخوات او
 الاخوات من قبل الابوين قبلنا معا دون باقي الورثة فلو خلفت زوجا و
 ابوين وسبنا فلهن منهج الزوج كما للايون السدان كما للباقي للبت و
 كذلك ان كان مع الابوين او اخوات الزوج وكذا مع ابوين وتبين
 وكذا مع الاخوين من الام واخوة من الاب والبنات وكذا مع اخوات الاب او

اخوين فضا مع اخوين من قبل ام **المقصود** في تغيير الوراث
 وبها هم وفيه فصول **الكتاب** ميراث ابوين والاولاد للاولاد المنفردة المازن
 للام المنفردة الثالث والباقي يرد عليها فان اجتمعوا فلهن الثلث والباقي للاب
 ومع الاخوة العاجين لها السدان والباقي للاب ولا يرث الاخوة شيئا وان
 حجبروا للاولاد المنفردة المازن وكذا الابان فضا مع اب السوة والبنات المنفردة
 النصف والباقي يرد عليها والاثنين فضا مع الثلثان والباقي يرد عليهم
 ولو اجتمع الذكور والاناث من الاولاد فلهن الثلث والباقي للاخوين ولو اجتمع
 الابوان او احدهما مع ولد ذكر فضا مع ابها السدان والسدان ان كان
 واحدا والباقي للولد ولو تزاد بالسوة ولو كان مع الابوين او مع احدهما او
 ذكر واناث فلهن السدان ولها السدان والباقي للاولاد الذكر
 ضعف الاخي ولو كان معهم منهج اوزمة اخذ الزوج الزوج والزوج العون
 وللأبوين السدان والباقي للام والذكر ضعف الاخي وللأبوين مع البنت
 السدان والبنات النصف والباقي يرد عليهم احشاشا وان كان اخوة فالرثة
 على البنت والاب خاصة ارباغا واحدا معا لها السدان ولها النصف والباقي

او مع ابوين
 او مع ابوين

يرد ارباعا مطلقا ولهما مع البتة في احد النسلين واللبات الثلثان ولا حدتهما
 مع البتين ضاعدا للثنتين والباقي يرد لهما شأنا ولو دخل الزوج او الزوجة
 اخذ كل منهما النصيب الا في ولد ابوين السدان او لحدتهما السدان
 والباقي للبت او البنات فان حصل في ولد ابوين البت واحد ابوين او هما
 دون الزوج ومع الحجاب يرد على الاب والبت دون الام والزوج وتكون
 الزوج او الزوجة مع ابوين فللام الثلث ولحد الزوجين فرضه الا على
 والباقي للاب ومع الاخوة للام السدان والباقي للاب بعد نصيب احد
 الزوجين وولد الولد وان نزل يقوم مقام الولد مع عدم ابه في موته
 طبقته ويقام له بن كاهبه وشط ابن ابوين في تزويجه عدد ابوين
 الاقرب يقع الا بعد فلا يرث اب بن ويرث كل منهم نصيب من يقرب به
 فالولد البت نصيبا مذكرا كان وانثى وهو النصف مع الانفرد ومع
 الابوين ويرد عليه كانه وان كان ذكر او لولد الابن نصيب من ذكر اكان
 وانثى ومن جميع المال اذا انفردوا الفاضل عن الفاضل واجتمع مع ذوي
 كالا بون الواحد الزوجين ولو انفردوا ولا ابوين ولا ولد البت فلا ولد الا

ابن مع ابوين

الثلثان ولت كان فاحدا انثى ولا ولد البت الثلث وان كان اكثر ذكر او ولد
 كان معهما ابواك فطعما السدان والفاضل بينهم على ما بيناه ولو كان
 هناك احد الزوجين فله نصيب الا في ولد ابوين السدان والباقي لولد
 الابن ولا ولد البت اثلاثا ولا ولد البت فيتمون نصيباتهم للذكر ضعف
 الانثى على الاصح وقيل ان اولاد الاولاد يتقاسمون المال بينهم تقاسم الاولاد
خاتمة الابن المجدد لا يجتمع مع الابوين لكن نصيب الابوين المطعنة
 لكل واحد بالاقبل من سائر الاصل والزيادة مع زيادة نصيب المطعنة على السدان
 فلو نقص سقطت المطعنة في حقه دون الاخر ولو خلف ابوين وزوجا وحيدا
 وحيدة من قبل الاب وحيدا وحيدة من قبل الام سقطت المطعنة ابوين ابوين
 الاصل بينهما بالسوية ولو كان لحد ما كان السدان له ولا مطعنة على الاب
 فلو كان معهما اخوة احب لهما فطعنة ابوين يرد من الاصل بينهما بالسوية او حصة
 دون الام وكذا لو خلف ابوين واخوة احب لهما فطعنة خاصة ولو خلف ابوين
 خاصة احب كل منهما المطعنة ولا يطعرا احدهما ابوين الاخر ولا مطعنة للاحد ابوين
 الا مع وجود الاب وكذا المطعنة للاب اذا لم يوجد مع وجودها ولا مطعنة للاخوة

اذا علو **المتقرب** يحيى الولد الذكر الاكبر من ذكره امه بشياف بدو خاتمة
 وسيفه ومحصنه عليه فصارنا فالت الاب من جالوت وصيام ولما يحيى اذا لم
 يكن فيها اولاد فاسد المذهب ويخلف الميت غير ذكر فلو لم يخلف ميت لم يخلف
 وكذا لو قصر النسيب عنه على اشكال ولو كان الاكبر ابني لم يخلف على الذكر
 ولو كان الاكبر متعلقا فالاخوة والصحة ولو تعددت هذه الاخوة **اعطى**
 الشيا في الثاني اشكال في اقره اعطاه واحد يخير الوارث وفي العمارة فظهر
المتقرب الثاني في ميراث الاخوة والاحداد ومطالبة تلك **الاول** في ميراث
 الاخوة للاخ الواحد من الابوين او الاب المتقرب للمال فان تعدد وانما ذكرنا الشرا
 ولاخت من قبل الابوين او الاب المتقربة للضعف والباقي يرث عليها ولو
 تعددت فلهما اولى الثلثان بالسوية والباقي بينهما بالسوية ولو جمع
 الذكور والامهات فاللهم للذكر ضعف الانثى ومنع المتقرب بالابوين
 مطلقا المتقرب بالاب خاصة ويقهر المتقرب بالاب مقام المتقرب بالابوين
 من الاخوة عند عدمهم وقسمتهم والواحد من ولد الام السدس انما
 كان اولادها والباقي يرث عليه والاثنتين فصار الثلث بالسوية والباقي

يرث عليه ذكره اذا كان اولادها او بالمتقرب ولو لجمع الاخوة المتقربون **المتقرب**
 بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كان ولدا والثلث ان كانا اكثر
 بالتسوية والباقي الاخوة من قبل الابوين للذكر ضعف الانثى وسقط المتقرب بالام
 ولو كان المتقرب بالابوين واحدا ذكر فله الباقي ولو كان انثى فله النصف والباقي
 يرث عليها دون المتقرب بالام وان تعددت فلو كان المتقرب بالابوين احق فله الثلثان
 وللواحد من قبل الام السدس والباقي يرث على المتقرب بالابوين خاصة ولو
 المتقرب بالام ولو لجمع الاخوة من الاب خاصة مع الاخوة من الام فالواحد من
 قبل الام السدس ذكر كان او انثى والباقي المتقرب بالاب ذكر او ذكره او
 ولما اذا ولو كان انثى فله النصف والباقي يرث عليها وعلى الواحد من كل الام او ابنة
 على انثى عليها خاصة على انثى لدخول النقص لما روي عن الباقر عليه السلام
 في اخذت لاب وابنة من الام ان ابنة اخذت لدار السدس والابن اخذت للاب
 وفي طريقها على بن فضال وفيه قول ولو تعدد المتقرب بالام كان له الثلث
 وللأخت الابن النصف والباقي يرث عليها خاصة او اخاها او كان مع الواحد من الام
 الام اخاها فصار الثلث للواحدة السدس وللأختية فصار الثلثان والباقي

بالسوية

يرد احدهما على الجميع او على المتقرب بالاختصاص على الخلفاء وينبغي الاخوة
من يتقرب بهم من اولادهم واذا كان الابن من العمومة والعمالة والعمالة
واولادهم دون الاحداد والجيدات وقال ابن شاذان ان الاخ من الامم مع الاخ
للأبوين السنين والباقي لابن الاخ وليس صحيح ذلك لأن كثرة السبب في الجمع شاذ
الذي مع ولو فصل الزوجه او الزوجه كان احدهما ضيقها الاصل والآخر او الاخت
ضيقها السنين ان كان واحدا والثالث ان كان أكثر بالسوية والكتاب للمتقرب
بالأبوين واحدا كان أكثر ذكر كان أو أنثى ومع عدمهم فالتقرب بالاب خمسة
كذلك لان يكون أنثى واحدة مع زوجة طلبة زوجة الزوج والاخت من قبل الآ
النصف والمواحدة من كل لغة الأم السنين والكتاب على الاخت للاب خاصة
او عليها وعلى المتقرب بالأم اربعة على الخلفاء **المطلب الثاني** في ميراث الجداد
للجد المنفرد المالك للجد سواء كان لاهل أو لام ولو اجتمع الجد والجد
فأوليا أن كانا لاهل وإن كانا لاهل فالجد الثلثان والجد الثلث والجد
أو للجد أو لهما لاهل مع جد واحد أو هما لاهل الثلثان وإن كان واحدا أو أكثر
بالسوية والباقي للجد والجد أو لهما لاهل ثلاثة ولو فصل زوج أو زوجة

كان لهما ضيقهما الاصل النصف للزوج والزوجة للزوجة والجد والجد
أو هما لاهل تلك الاصل والباقي للجد والجد أو هما لاهل ويجوز للجد
والجد لاهل كانا لاهل كل من يتقرب بهما من اباهما واهلها واهلها واولادها
وهم العمومة والعمالة والعمالة والعمالة واولادهم ولا يتقرب الاخوة
الاخوات واولادهم والجد الاصل ذكر كان أو أنثى مع العم والعمالة
والعمالة واولادهم والجد لاهل مع اب الجد للاب وكذا الجد للاب مع اب الجد
للأم وكذا الأم مع جد الجد لاهل ميراث الجد لاهل والجد لاهل فلو
ترك جد ابية وجدة لاهل وجد لاهل وجد لاهل وجد لاهل وجد لاهل
جد لاهل كان لاهل لاهل الثلث بالسوية والثلثان لاهل لاهل
للجد من قبل ابية اثلاثا والثلث للجد من قبل أم كذلك وينقسم من ميراث
وغيره ولو كان معهم زوج أو زوجة فصل النقص على احداد الاب لا على دون
احداد الأم بهما على وراثت الاحداد وان علوا الاخت واولادهم وان علوا
فاذا اجتمعوا كان للجد من قبل كالأخ من قبله من قبل الأبوين والجد كالأخت
للجد الأم كالأخت من قبله وكذا الجد ولو كان معهم زوج أو زوجة فصل ضيقها

واقتم الاجداد والافخو كما قلناه فاذا اجتمع جد واحد من قبل الامر
 مع اخو لها كان الثلث بينهم المذكور مثل الاخي وان اجتمع جد واحد او هما
 مع اخ او اخن او هما الابوين او الاب كان الجدة كالاخ والجدة كالاخت فاذا
 اجتمع الاخوة المتفرقة مع الاجداد المتفرقة كان الاخوة والاحباء من
 قبل الام الثلث بالسوية والباقي الاخوة والاخوات من قبل الابوين والاحباء
 والجدة من قبل الاب بالسوية ومقطع الاخوة والاخوات من قبل الاب ولو
 اجتمع الجدة والجدة او هما من الاب مع الاخ او اخت او هما من الام كان للاخ
 او الاخت السدس والباقي للاجداد من قبل الاب وان كان واحدا اثنى عشر
 اشكال ولو كانا اثنين كان لهما الثلث والباقي للاجداد من قبل الاب ولو
 كان الجدة والجدة او هما من قبل الام مع اخ او اخت او هما من قبل الابوين او اب
 كان للجد او الجدة او هما من قبل الام الثلث والباقي للاخوة من قبل الابوين
 في الاخت المتفرقة من قبل الاب اشكال ولا يجتمع مع الاجداد لان اخو من قبل
 من قبل الابوين والجدة من قبل الام كان للجد من قبل الام واحد من الثلث
 الثلثان للاجداد والافخو من قبل الاب ولو اجتمع مع الاخوة الاجداد العليا

الذي كان المقاسم للاخوة القنادون العليا ولو فقدوا اذ في رتبة
 الاجداد لا يرتفع الى الاب مع الاخي للام وكذا العكس ولو خلف مع
 الاجداد الثمانية لخال الاب كان لاجداد الام الثلث بالسوية والباقي
 للاخ والاحباء من قبل الاب والاقرباء باخذ مثل ضيق الجد من
 قبل اب الاب وهل يورث الثلثين على جدام الاب وجدة او وصيه
 ثلث الثلثين على الاخ والجدة والجدة من قبل الاب لخالنا الاقرباء
 فيقع من خمسة واربعين ويحتمل دخول النص على الجدة الاب الاربعة
 فيقع من ثمانية وخمسين لانك نصيب ربع سهام اجداد الام في اصل
 الفرمية وهي ثلثة نصيب ثلث عشرة نصيب ثلث عشرة سهام اجداد الاب وهي
 تسعة وسهام الاخ وهي اربعة في اثنى عشر فخرج اثنان وثلاثون وكذا
 الجدة للاخ من ابيه والجدة الاب من ابيه ثمانية عشر وكذا الجدة الاب من ابيه
 وثمانية لجدة الاب من ابيه وكل من اجداد الام ثلث عشر وكذا الوعدة
 الاخوة من الاب ومن الام ولو شاركوا الاجداد الثمانية احد الزوجين اخذ
 نصيبه اثنى عشر والثلث للاجداد الاخرى من قبل ابوي الام ودخل النص على

اجداد الاب الاربعة وقدم مع بتا عدد الريح كون الجد من قبل الابوين فانه
 انما يقع الجد للاب دون الجد للام لكن الجد للام مرة الثلث ولو جعلت اجداد
 الابوين من قبل الاب مع جد واحد لان الجد الواحد للثلاث والباقي للابوين
 الاربعة **المطلب الثالث** في ميراث اولاد الاخوة والاحوات وهو ان يكون
 مقام الاباء مع عدمهم ويرث كل منهم نصيب من يقرب به فان كان واحدا
 فله النصيب وان كان اكثر اقتسموا السوية ان كانوا ذكورا او اثنا او
 وكانوا من قبل الام ولو اختلفوا من قبل الاب والابوين كان للذكر مثل حظ
 الانثيين فان كان الابن والاب والابوين اذ انقرضوا المآل وانما يجمعوا مع
 ذوي فرض فاهم البنا والاولاد تحت الابوين والاب مع عدم المتقرب
 بالابوين الضعيف والباقي يرث عليهم ان لم يشاركم غيرهم ولو كانوا اولاد
 اختين فصاعدا كان لهم الثلثان والباقي يرث عليهم ولو فضل الزوج او
 عليهم كان له نصيب الاعلى والباقي لهم ويقوم اولاد كلاله الاب مقام اولاد
 كلاله الابوين مع تقدمهم ولا يرثون معهم شيئا ولا اولاد الاخ او الاخوة الا
 السدين ولو كانوا اولاد اخين فصاعدا كان لهم الثلث لكل من نصيب

من يقرب به بالسوية فلا اولاد الاخ سدين وان كان واحدا ولا اولاد اخية
 سدين وان كانا ثمانية ولو اجتمع اولاد كلاله لثلاث كان اولاد كلاله
 الام الثلثان كان المصوب اليه اكثر من واحد لكل من نصيب من يقرب به
 والسدين كان واحدا ولا اولاد كلاله الاب والام الثلثان او الباقي فان
 كانوا اولاد اخ او اولاد اخية كانوا للذكر ضعف انثى وان كانوا اولاد
 اخ واولاد اخية فلا اولاد الاخ الثلثان من المصوب اليه ضعف انثى ولا اولاد اخية
 الثلث للذكر ضعف لانثى ويسقط اولاد كلاله الاب ولو فضل عليهم
 زوج او زوجة كان له نصيب الاعلى ولم يقرب بالام ثلث الاصل ان كانوا
 اولاد اخ وولدت اولاد اخوين واخيتين والسدين ان كانوا اولاد واحد والباقي
 لا اولاد كلاله الابوين زايديا كان وفاضا فان لم يكن اولاد كلاله الا
 خاصة ولو حصل داخلون اولاد لاحق من الابوين ولو كانوا اولاد اخ واخية لاهم
 واولاد اخية خاصة فوق الميراثين ولو لم يجمع معهم الاعداد فاسموا هم
 كما فاسموا الاخوة ولو خلف ابراهيم وبنت ذلك الاخ لاهم وابنته وبنت
 تلك البنت له وابنت اخ وبنت ذلك الاخ لام وابنته وبنت تلك البنت لا

مع الاجداد العاشية اخذ الثلثين الاجداد من قبل الاب مع اولاد الاخ و
 الاختن الاربعة فلهجد والجدة واولاد الاخ والاخت ثلثا الثلثين الجدة
 واولاد اخ ثلثا ذلك نصفه للجدة ونصفه لاولاد الاخ والثلث للجدة
 واولاد الاخت نصفه الجدة ونصفه لاولاد الاخت الثلثة ثلثا وثلثا للجدة
 الجدة من قبل ام الاب والثلث الاجداد الاربع من قبل الام واولاد اخوة
 من قبل اسداسا الكل جده سدس واولاد الاخ للثمد سدس واولاد الاخت
 سدس آخر ويصح من ثلثه اربعة وعشرين ولو خلفت مع الاخوة من الاب جدا
 قريب الاب مع الاخوة من الام جدا بعيدا منها او العكس في الاختين الادنى ثلثا
 ينع الا بعد مع احتمال عدة بعد من زوجه به ولو تجرد البعيد عن مثل ان اخوة
 منع وكذا لو كان الاعلى من الام مع واحد من قبلها منع وكذا الاقرب منها فقامت
 الجدة من قبل الام وابن اخ من قبلها مع اخ من قبل الابوين او من الابوين من شالا
 بعد اقرب **القسم الثالث** في ميراث الاخوات في الميراث **مطلبان**
 في ميراث العمومة والحواشي للعم من ميراث الميراث في الميراث والاعمام بالسوية ان شاول
 في الميراث وكذا العم والعمتان والمعمات والمعمات فلهذا كضعف الاخ ان كان من

الابوين او من الاب والاقارب السوية والمتقرب بالابوين وان كان واحداً التي منع الثلث
 بالاب خاصة وان تعدد مع قواي الدبح والمجتمع المتقربون سقط المتقرب بالاب
 وكان للمتقرب بالام السدس ان كان واحداً وكان الثلث ان كان ثلثا
 وان خلفوا في الذكور والبنات في المتقرب بالابوين واحداً كان او اكثر ولو كان
 للمتقرب بالابوين قاصر للمتقرب بالاب مقامهم ويقتضون حصة المتقرب
 بالابوين للذكر كضعف الاخ ولو اجتمع الواحد من كلالة الام مع العم
 فلهب فضاها كان الواحد السدس والباقي للعم او ما زاد فالاربعاء ولو
 خلفت معهم زوجة او زوجة كان له نصيب الاعلى والباقي ينع على ما ذكرنا
 ولا يرث ابن العم مع العم الا في حالة اجماعه وحي رعم من الابوين او من الام
 من العم والاب ولو تفرقت الحال انكر المحي فلو كان بدل العم او بدل الابن ثلثا
 كان الا بعد موطا بالاقرب وان جمع الا بعد السبين ولو اجتمع مع العم
 وابن العم حال او حاله فالاجر حرمان ابن العم ومقامه الحال والعم يحتمل
 حرمان العم وابن العم وحرمان الحال والعم وكذا لو اجتمع مع العم والابوين
 كان مضافا زوج او زوجة اخذ نصيب الاعلى وهذا اخذ العم وابن العم

اشكال ولو تعدد احداهما لاشكال اخرى ولا يرث الا بعد في غير هذه
 المستلزم مع الاقرب والمحال اذا امكن اخذ المال وكذا ان تعدد بالسوة والثلث
 في الذكوة مع تساوي النسبة وكذا لا للمحالات والمحال اذا وجها
 من زوجين يتقرب الاب خاصة لعدد وتعدى لا يمنع التقرب بالام بل اخذ
 المتقرب بالسر ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر بالسوة والباقي للثمة
 بالابوين ذكرنا كانوا اونا انا او هما ابا السوة ويقوم التقرب بالاب مقام
 المتقرب بالابوين عند ولما اجتمع الاخوال المتقربون سقط التقرب
 بالاب وكان للتقرب بالام السور ان كان واحدا والثلث ان كان اكثر
 بالسوة والباقي لمن يقرب بالابوين واحدا كان واكثر بالسوة وان كانوا
 ذكورا اونا انا او اجتمع معهم زوج او زوجة اخذ نصيبه الاعلى والباقي
 بين الاخوال اعلى ما حصلناه فلو خلفت زوجا واما الامم فاما من
 الابوين فالزوج النصف والمحال للام سدس الثلث وقيل سدس الباقي
 والمختلف للمحال من الابوين والمحال للام والمحال للام مع المال للابوين
 الباقي للمحال من الابوين لا يرث ولو اجتمع الامم والاخوال كان للمحال الواحد

كان واكثر الثلث والباقي للامم وان كان واحدا ولو اجتمع الامم
 والاخوال المتقربون وكان للاخوال الثلث سدس الثلث للمحال والاخوال من
 قبل الام ولو كان اكثر من واحد كان له ثلث الثلث بالسوة والباقي لمن
 تقرب بالابوين بالسوة ايضا وسقط التقرب بالاب وسدس الثلث للعم
 او للعم من قبل الام ولو كان اكثر من واحد لثلث الثلث بالسوة والباقي
 للمتقرب بالابوين وسقط التقرب بالاب ولو اجتمع معهم زوج او زوجة
 كان النصف والربع والمحال والمخالفة او ههنا من قبل الام الثلث سدس
 لمن تقرب بالام ان كان واحدا وثلث ان كان اكثر بالسوة والباقي للمتقرب
 بالابوين والعمومة والعمات الباقي بعدهم الزوجين والاخوال على ما قلناه
 سدس لمن تقرب بالام ان كان واحدا والثلث بالسوة والباقي للمتقرب
 بالابوين للذكر نصف الاقوى وعمومة الميت وعمامة وخولته وبخالاته واولادهم
 وان نزلوا اولى من عمومة الاب وعمامة وخولته وبخالاته وعمومة الام وعماتها
 وخولتها واولادها واولادهم فابن العم وان نزل اولى من عم الابوين انقصة
 انجابا او ختافت وهكذا وعمومة الابوين واولادهم وبخالاتهم واولادهم

اولى من عمومة الجددين وخولتها وعم الاب من الاب اولى من ابن عم الاب
من الابوين وهكذا اكل اقرب مع الاعد وان تقربا الاعد باب والاقرب
باب واحد ولو اجتمع عم الاب وعمه وخاله وعماله وعم الام وعمتها
وخالها وخالتها فلا غم الام واخرها الثلث بالسوية وثلاث الثلثين لخال
الاب وخالته بالسوية وثلاث لعم وعمته للذكر ضعف الانثى فيصير من
وثمانية ويحتمل ان يكون لعم الام وعمتها تلك الثلث بالسوية وثلاث لخالها
وخالتها بالسوية وفيصير اربع وخمسة وعشرون لاولاد اعمام الام على السواء
او بالعكس لتحل التصيف ضعيفا والسوية قويا ولو اجتمع معهم زوج او زوجة
دخل القصر على المتقرب بالاب من العمومة والحق لزوج وعمومة الام وخولتها
فالواجب جمع الاب وعمته من الابوين وطلهما من الام وخالته وخالتها من
وطلهما من الام وعم الام وعمتها من الابوين وطلهما من الام وخالها وخالتها
من الابوين وطلهما من الام كان للاتمام والاحوال الثمانية من قبل الام الثلث
ثلاثة لآخرها الاربعة بالسوية وثلاثة لاعماما كذلك ويحتمل قسرا انما في محله
ان يكون ثلث الثلث للاتمام الاربعة ثلثة لمن يتقرب به اعمامه ثلثة للثلاثين

وثلاثة لاعمامها الاربعة ثلثة لمن يتقرب بالام وثلاثة لمن يتقرب بها ويحتمل ثمة
الثلث نصفين نصفه للاتمام على التقاوت او على السوية ونصفه لاعمامها
كذلك وثلاث الثلثين لخولة الاب ثلث لخاله وخالته من قبل امه بالسوية وثلاثة لخاله
وخالته من الابوين كذلك وثلاث الثلثين للعين والعين ثلث للعمومة من قبل امه
بالسوية وثلاثة للعمومة والعين من قبل الاب **الطلب الثالث** في ميراث اولاد
العنق والحق لاولاد العمومة والعنق بقوى من مقام آبائهم عند عدمهم ولا يرث
ابن عم مع خاله ولا يتقرب بسبب ولا ابن خال مع عمه ولا يتقرب بسبب ابل الابوين
وان تصد بسببه يمنع الاعد وان كثر سببه وكذا في ضعفه كفى العم مع العم
وفي الخال مع الخال الا لثلاثة الاجماعية وقد سلفت ولو اجتمع اولاد العمومة
المتفرقة كان لاولاد العم للام الثلث ان كانوا الواحد والثلث ان كانوا اكثر
بالسوية ولا لاولاد العم الابوين الباقي لو اوجد كانوا او اكثر للذكر ضعف الانثى
ويستقط التقرب بالاب واولاد الخ لعمومة بقوى من مقام آبائهم عند عدمهم
ياخذ كل منهم نصيب من يتقرب به ولو اجتمع اولاد الخ لثلاثة المتفرقة كان لاولاد
الخال للام الثلث ان كانوا الواحد والثلث ان كانوا اكثر بالسوية والباقي لاولاد

الحال الابوين لو احدا كانا الو لاكثر النسوة ولو اجتمع اولاد الخال و
اولاد العم فلا ولا الحال الثالث لو احدا كانا الو لاكثر ولا اولاد العم الثاني
فان اتفقوا في الجهة فواو في النسبة والا كان سدر الثالث لا اولاد الخال
او الخالة النسوة وتلك لا اولاد المقدد لكل نصيب من تقرب به النسوة وبها
الثالث لا اولاد الخال او الخالة او لهما الابوين او الاب النسوة وسدر الخال
لان اولاد العم او العمه او لهما الابوين او الاب المذكور ضعف النسخ ولو كان
معهم زوج او زوجة كان له النصف او الربع ولو لم يكن له النصف او الربع
لحق الاحكام العتق او خلا على الاعمام والاخوان كان لهما النصف والربع
ولم تقرب الام نصيبه الا على غرض النكاح والباقي لقرابة الابوين فان لم
يكنوا فلقربة الام **قاعدة** قد يجمع للولدت سببان فان لم يجمع
احدهما الاخر ودفن بها كان عم لاب وان حال الام وابن عم مودج او
نبت عمى فبها ان عمه لاب في حال الام ولو منع احدهما الاخر ودفن من جهة الميت
كالح هو ابن عمه فانه يرث من جهة الاخر خاصة وقتل شخصات وتعلق
عم ابن قبل بابيه فلو كان عمه قبل امه او ابن بنته قبل ابه لم يرث

لان المذكور من الابوين
او اولاد المقدد المذكورين
من تقرب به المذكور
مثل الام او الاب
لان ذلك هو
العم

له من قبل ابويه وان نبت عمه الاخرى من قبل ام ابويه فما ابنا بنت خال او ابنا من
قبل ابني امه ولها لهما كذا الثلثة فان نبت من قبل ابويه وتلت بنات
نبت عمه من قبل ابويه تحققت ان الشخص اول الرابع قرابات وفلك لان
الموتى لا يابيه كان موخالا له ولد ابنا وكانت عمة لامي حاله لا يابيه فلدته
بناته تزوجها الابن المذكور فولدت له ابنا فله هذه القرابات الاربع
يجعل كاربعة وعكدا في اولاد العمه الاخرى الذين هم اولاد الخال ايضا فكل
من ترك خالام وبناين لاب وعين ام وعمة من عتق ابنا صلبا مائة وما ان
ثم جعل نصيب كل واحد منهما على اولاد فبلغ خنات وربعين لذي القرابات
الاربعة ما ان واحد منهن والذوي القرابة ما نبت حنة وثلاثون وهو اقل العم
الثلاثة ستة وثلاثون وهو اقل العم ثمانية واربعون **قاعدة** لو خلف
عمة لاب جحظا لامي عمة اخرى لاب وبنا اخرى لاب وام كان المعتبر في الاب
بالنسوة والحالة التي هي عمة سدر الثالث والاخرى الباقي فالنصيب من ثمانية
عشر لكل عمة ستة وللخالة العمه سهم اخر وللخال الاخرى خمسة **المسألة**
في ميراث الاندراج للزوج مع الولد ذكر كان او انثى او ولد ابنة وان تركها

هذا هو الحق في النكاح
والزواج في الدين
والزواج في الدنيا
والزواج في الآخرة
والزواج في كل شيء
والزواج في كل مكان
والزواج في كل زمان
والزواج في كل شئ

الزواج عدلهما جميع النصف مع جميع الوالد والباقي للزوجة
فان فقدت فلولي النعمة فان فقدت فلهما وان فقدت فلهما
وقيل يرد على النعمة سواء دخل او لا ولو تعددت الزوجات كان لكل الزوج
عدها الولد بالسوية بينهم سواء دخل او لا ولو تعددت الزوجات كان لكل الزوج
الولد بالسوية بينهم سواء دخل او لا ولو تعددت الزوجات كان لكل الزوج
والملقة جميعته تراث في العدة كالزوجة ويدها الزوج فيها ولا خلاف في
الباب كالمطلقا وتجر المدخل بها والباقي والمعلقة والمادة والعدة
عن علي الشافعي او الفخ فلو جعت المعلقة والمادة في المدة العدة فوارثا
على انك كمال اذا كان بعد الرجوع ولو طلق ذوا الأربع احدى من وتزوج غيرها
فراشبهت المطلقة فلا حق في الرجوع الفرض والباقي من الزوجة بالسوية
وهل ينبغي على غيره بان يشبه الخامسة ايضا او يشبه المطلقة بواحدة
او اثنتين او ثلاث اشكال ولو تزوج الميرقات في حته وورثت ان
دخل فالأصل العقد ولا ميراث لها ولا مهر ولو ماتت قبل الدخول ففي
ميراثها نظر ولو برأه ماتت فادنا مطلقا ولو كان الميراث الزوجة

فكما الحقيقة والزوج ورثت من جميع ما خلفه الميراث سواء دخل او لا فان كان العقد في غير ميراث
الموت لما الزوجية فان كان لها ولد من الميت فكذلك وان لم يكن لها ولد فالمشهور
انها لا يرث من زوجة الارث او تعطى حصتها من قيمته الا لاثباتها والباقي
والشجر وقيل فانتفع من الدود والمساكن وقيل يرث من قيمته الارض ايضا الا من
العين ولو اجتمعا ورثت ذات الولد كالغن من قيمة الارض ونصف الباقي
ولو طلق الميراث ايضا وخبر من المعلقة ثم تزوج ايضا ودخل ثم طلقها من زوجة
عدلين ثم تزوج ايضا فدخل الاول وهكذا الى غير الميراثات قبل بلوغها في
ذلك الميراث من غير ميراث جميع المطلقات وغيرهن الربع بينهم بالسوية والفرق
الفصل الخامس في الولاء والفرق بين الولاء والعق ولما يرث الميراث
بالعق اذا لم يرث من غير الولاء ولو كان للعق وارث من النسب والميراث
المولى من اعلى ولا يرث من اسفل وهل يرث الولاء او يورث اشكال في
الثاني لقوله عليه السلام الولاء لمن اعق وقوله الولاء كلمة الله والميراث
ولا يرث ولا الولاء يحصل بالانعام السيد على عبد بالعق وهو غير مستقل
يقبل معلول ويثبت العتق من عصبات سيد او لهم اليه واؤلاه غير له

موت العبد قبل موت المالك المقتد ومختلف ولدين ثم مات أحدهما عن أولاد بشر
العقب ورثة الولد الباقي خاصة على الثاني واستلزام الباقي وورثه بقول ضيفين على القول
ولا يجمع الميراث بالولاء والنسب سواء اتحد الوارثان أو اختلف بل يرث بالنسب
خاصة ولو اعتق الجبل وابنته عبدان ثم مات عنها وعن بن ثم مات العبد فالولاء
بين البنت والابن مضافان وإن قلنا البنت يرث بالولاء كان لها الثلثان
فإن مات الابن قبل العبد وخلف بنتا أو بنتا العبد وخلف معتقة نصف وبنت
أختها فلم تعتقه نصفه بالولاء قيلت المال وإن جعلنا للبنت ميراثا
بالولاء ودقت البنت من أبيها لث حصته إن جعلنا الولاء موروثا والأولاد
ولو خلف الميت بنت مولاة وهو لم يرث فتركته لبنت المال أن صنعتها
البنت لأنه ثبت عليه الولاء بالمباشرة فلا يثبت عليه باعتاق الأب
ولو مات امرأة حرة لا ولاد عليها وأولادها رقيقان فإن شيئا لكفرهما
واسلمت دونهما فحررت واستقرت خلفت معتق أبيها لحررها لانه
أقارب بالولاء وهذه لا ولاد عليها ولو ماتت المعتقة وخلفت ابنتها
وأولادها فورا مولاها فيلزم لانه على قول المفيد رحمه الله فإن مات

ابنها بعد ما وقبل مولاهما وترك عصبكاهما ثم مات العبد وترك لأخا مولاة
وعصبها ابنتها فيلزم لأخا مولاة لانه أقرب عصبه للمعتق فإن تفرص عصبها كان
بيت المال الحق يرث عصبها ابنتها ولو قلنا الولاء يورث كالمال يرث عصبه
الابن ولا يرث العقب من أقارب معتق بعد ولادته إلا العصب على رأي وأقرب
العصبات يمنع الأبعد ولو مات المقتد وخلف باسعتة وبنت فللابن السدس
والباقي للابن ولو كان بعض الأجداد كان المال للابن ولو خلف أختا معتقة
وحدث نسبا وأيا ولو خلف حرة معتقة وأختا معتقة فللحرة النصف وللأخت
الأخر النصف ولو خلف جدًا وعمًا لمعتقة فالمال للجد ولو خلف المقتد
أبنتان فماتتا وخلف أحدهما عشرة والأخر واحد فماتت العبدتان جعلنا
الولاء يورث كان الواحد النصف وللعشرة النصف وإن قلنا يورث به
فكذلك ويجوز أن يكون الميراث بينهما على عدد كل واحد جزء واحد عشر فمات
السيد ابنتا وابنتا بعد عن ابن ثم ماتت عتيقة فيلزم بين ابني الابن مضافان
على الثاني وكان لابن الذي كان يخاف موت أبيه على قول لموت السيد
عن أخ من أب وأبناخ من أموين فمات الأخ من الابن ابن ثم مات العقب فمات

الآخر من الابوين وعلى الآخر من الابن اخ من الاب والزوج والمروجة
 يرثان نصيبهما الا على والباقي للتعيم او لمن يقوم مقامه عند **الفاصل**
 ولا تقصر الجارية من قولها احد بغير حدة ويكون ولا ولا يصح ومث
 به الميراث لكن مع هذا كل مناب ومعتق ويرث مع الزوج والزوجة فلها
 نصيبها الا على والباقي للضامن وهو اول من الامام ولا يقدر الميراث
 الضامن فلو مات المضمون ورث الضامن مع هذا التبع والمعتق فلو مات
 الضامن اولاد لم يرث اولاده ولا ورثته ولا يرث المضمون الضامن ولا يصغر
 الامانة لا ولا عليه كالمعتق في الكهانة والنفوس لا ورثته
القائمة ولا الامانة فاذا عدم كل ولد من مناسب ومسايب وراث الامام لم
 وبعد من الزوجة في ورثته مع ما خلافت من فان كان الامام طامرا لم يورث
 بضع مائة سنة وكان على طامر الامام بضع في فقر بلد وصنعاء جيرة فان كان
 غائبا لحفظ له او وصية الحاكم ولا يعطى سلطان الجور مع الامن ومن مات من
 الحرب لم يخلف ولذا كان ميراث الامام وكل ما تركه لم يكن حقا وبها وقول
 غير حجة فهو الامام وما يؤخذ منها الصبر وهو المجاهد مع عدمهم نصيبه

الفقراء من السليبي والخالع وما يؤخذ من الوهم حال الحرب المقتات بعد الحروب
 ياخذ شقة بغير فرق الامام فهو له خاصة وما يؤخذ في زمان المدة بغير علمهم
 وان كان في غير كان لاخذ بعد **القائمة** في اللهي وفي غير
 في ميراث ولد الماتعة وولد الزنا ولا الماتعة من له ولد له وورثته او زوجته
 وكل من يترقب الامام فمع الولد الامام السدي ان كان ذكر او ذكر وانثى والباقي
 للاولاد ولو لم يكن ولد فلها الثلث والباقي بالزوجة فان فقدت الام والاولاد
 ورثت الاخر من قبلها والاولاد من قبلها ويرثون الاقرب فالاقرب ومع
 عدمهم فالاخوال والحالات والاولاد من علم ما تقدم من الترتيب بالسوية في
 هذه المراتب ولو لم يكن الامام قرابة اصله ورث الامام دون الابوين من غير
 به ويرث الزوج والزوجة بينهما مع كل وصية ويرث وفرة الارواح
 ولو اضرقت ابو بعد اللعان ورثت الولد اباه دون العكس وهل يرث اقاؤه
 الاب مع انقراض النكاح ولو قبل يرثون ان اضرقت اباه وكذا الابن اللعان في
 يرثه كان وحده او خلف اخوين احدهما من الابوين والاخر من غيرهما
 لسقوط اعتبار ابه الا في نكاحه وكذا لو كان له ابوين ورثت الامانة

اوليتين فاحصا متساويان وكذا ابن الاخ لابوين وابن الاخ لادم والواحد
 اخوين مع الابوين مع جد واحد لادم فاولوا ولما ذكر الحمل فلاحوا فلدت ثانيا
 فاولا بالاميرة وولد الابن فلو كانت لادم ولا وارث سواه فيلما لاولوا وكان معه
 ابوان اولهما فلكل التدين والباقي له ولو كان مع الابوين لكانت فلما
 التفت وللابوين التدين وولد الباقي لهما وولد عند السلطان
 من جارية ولد وميراث فقامات الولد قتل برثه عصبه الابن فلو كان
 ليرث بعد الابن لكانت ليرثين ولدا لولدا ولا احد من اولادهم لانهم
 هو بعد النسب شرعا ولما يرثه ولد وذو جبه او زوجته فان ضل
 اولاده في يرثه للعالم مع الزوجين المختلف ودعى ان يرثه لادم ومن
 يقرب بها وهي مطرحة **الفصل الثاني** في ميراث الخراف في ميراث
 يرث على الفرج الذي يول منه فان بالانها على الذي يسوق من البول
 فان جاء منها ودرت على الذي يتقطع اخيرا فان ثابوا اخذوا وركا
 حصل الاستبراء فقتل بالفرقة وقيل بعد اصله فان اختلفت عدد
 الجنين فذكر وان اختلفا فاقى وقيل يرث نصف النصيبين ويورث من

وبنات الحية وتلك التي والجلد والخصر علامات على الاقرب و
 في كيفية معرفته طرقا ربعة **١** ان يجعل مرة ذكر او مرة انثى ويقسم
 المسئلة على هاتين وعلى هذا اخرى ثم ضرب احداهما في الاخرى
 ان ثابتا اوفى وفقههما ان اختلفا ونجرتى باحدهما ان ثابلتا وبالاخرى
 ان ثابتا اوفى وتقريرا في اثنين ثم جمع ما اكل واحد منهما ان ثابلتا وضرب
 ما اكل واحد منهما في الاخرى ان ثابتا اوفى وفقههما ان اختلفا فافتر
 اليه وهذا يسمى التزويل **٢** ان يجعل للخنثى سهم بنت وضعت بنت فلو
 خلعت ابنا وبنا وخنثى يبط سدها ثم يجعل لخصه زوجين نصف النصف
 البنت نصفها فيكون اقل عدد نصف النصف اثنان ولذا ذكر بعضهما هو
 للخنثى نصفها فالفرصة من سبعة ولو كان مع الخنثى ذكر فالفرصة من
 سبعة ولو كان معها انثى فالفرصة من ثمانية **الثالث** ان غزوة بالذكور
 بعد اليقين كسلة الاثني والنصف والخنثى للذكر الجنان يقين ومن ستة
 عشر من اربعين وهو يدعى النصف عشرين وللنصف الجنان ثمانية وخمسة
 الربع عشرة والخنثى الربع يقين وهو يدعى الخنثى ثمانية والخمسة

فيما يجوز

سنة اسم يدعيها الخنثى كذا فنعطي نصفها ثلث مع العشرة صا إلى ثلث
عشر والابن يدعى ربعا نعطي نصفها سبعين صير له ثمانية عشر والبت تدعى
سبعين فندفع اليها صا لها ثمانية وعشرين بقرينة بالدعوى من اصل المال
فيكون الميراث في هذه المسئلة من ثلث وعشرين لأن المدعى ما نصف
ربع وخمسة عشر يخرجها عشرة من الاثنان النصف عشرة والبت خمسة والخنثى
ثمانية نقول الى ثلث وعشرين **القول** ان قسم التركة نصفين فيقسم
احد النصفين على الوارث على تقدير ذكره والخنثى والنصف يخرج
عليهم على تقدير الانوثة كالمسئلة بعينها اصل الفريضة بينهما ضرب
في خمسة لان حصة البنت على تقدير الذكورية الخمس بعشرة ثم
نضربها في اربعة هي اصل حصتها على تقدير الانوثة فصير اربعين
نصفها وبعشرين على ذكر وانثى يكون الخنثى حاصلة وكذا الانثى
وللذكر عشرة والنصف الاخر قسم على ذكرين وانثى يكون الخنثى ثمانية و
كذا الذكر والخنثى اربعة فجمع الخنثى ثلث عشر وللذكر ثمانية عشر وللانثى
ثلاثة والطريق الاول كما في الطريق الثاني في هذه المسئلة لان على الطريق

الاول تضرب في فريضة الذكورية وهي حصة في فريضة الانوثة وهي اربعة واربعين
الجمع صير اربعين للخنثى على تقدير الذكورية ستة عشر وعلى تقدير الانوثة
عشرة فاضف هذا ثلث عشر وللذكر ثمانية عشر وللانثى ثمانية عشر لان البنت
سبعة في حصة وثمانية في اربعة والجمع ثمانية عشر وللذكر ثمانية عشر وللخنثى
سبعة في حصة وثمانية في اربعة يكون ثلث عشر وعلى الطريق الثاني
المسئلة من ثلث الخنثى الثلث وهو ثلثة وثلث عشر من اربعين اقل الثلث
والطريق الثالث باقوا الاول في ذكر المواضع كما في هذه المسئلة فخرج
لو خلف ابنا وخنثى فعلى قول ضرب اثنين في ثلثة ثم اثنى في الجمع
للذكر سبعة وللخنثى خمسة وعلى الثاني الفريضة من سبعة للذكر اربعة
والخنثى ثلثة وعلى الثالث للذكر ثلث النصف ستة والخنثى ثمانية اربعة
بقى مهران يدعيهما كل منهما فيقسم بينهما وعلى القول في الدعوى
يخرج من سبعة لان يخرج النصف احدى الدعوى والثلث للدعوى
الاخرى من ستة الذكرا اربعة والخنثى ثلثة وعلى الرابع من اثني عشر
لان احدا النصفين يقيم نصفه والاخر الاما اقل يخرج الثلث

والربع **اشاعشر** لو خلفت في وختى على الاول الفريضة من عشرة على عشرة
سبعة والآخر خمسة وعلى التام خمسة للختى ثلث وللأختي سمان وباني
الطرف **ظاهر** لو اتفق معهم زوج أو زوجة صحى مثل الثاني
ومشاركهم اولادون الزوج والزوجة فحزبت يخرج نصيب الزوج ^{الزوج}
فيما اجتمع كان وبنت وختى فريضةهم على الاول ابوعن ضرب يخرج
الزوج وولدته في اربعين ببلغ مائة وستين للزوج اربعون وكل من حصل
اولاهم ضرب ثلثه فما اجتمع فهو نصيب مائة وستين للختى تسعة
وثلاثون وللذكر اربعة وخمسون وللأنثى سبعة وعشرون وعلى الثاني
ضرب تسعة في اربعة للزوج تسعة وللذكر اشاعشر وللأختي ستة
والختى ضعفهما وباقي الطرف **ظاهر** ابوان وختى للابوين ثمانية
البحران وقارة السدسان ضرب خمسة في ستة ببلغ ثلثين للابوين
احد عشر والختى تسعة عشر وكذا على الثالث والثالث وعلى العول يخرج
من ستة عشر فان الابوين يدعيان الخبز والختى الثلثين يخرجها
خمسة عشر والربع كالاول ولما عتبت نصف نصيب كل واحد من الابوين

استوى الاول والرابع في كون الفريضة ستين **ابوان وختيان**
للابوين السدسان والباقي للختين الفريضة من ستة للابوين سمان
وكل ختى سمان على جميع الطرف اذ لا رد لها ولو كان معها احد
الابوين فله ثمانية السدس وقارة الخبز اشاعشر وقارة السدس عشرة فله
ثلاثة عشر في ثلثين فللاختي ثمانية الخبز اشاعشر وقارة السدس عشرة فله
نصفهما احد عشر والباقي للختى بالتوبة وكذا باقى الطرف وعلى العول
من احد وثلاثين واحد للابوين وختى الفريضة من اربعة وعشرين للاختي
والباقي للختى ان جعلنا له نصف ابوين ونصف بنت وكذا على الطرف كقول
والثالث لان للام السدس عشرين وللختى ثلثة اربعين يقين ونصف
السدس نصفها وكذا الرابع وعلى الثاني ان جعلنا التفاوت باعتبار البنت
الزائدة احتمل ان يكون الفريضة من اربعين للام تسعة لان للزوج
البنت الواحدة الربع ومع البنتين الخمس فلما اضعف التفاوت وان يكون
من ستة وثلاثين لان الاصل ستة للام السدس والبنت ثلث ونصف
البنت ضعفهم فان ضربت الام في ستة ببلغ اشاعشر وضربت البنت

الوفى في ثمانية عشر صيرت وثلثين للام بالقيمة ستة وبالرسمان والباقي
للخشي او ضرب تسعة في ستة فبلغ اربعة وخمسين للام ثمانية عشر بالقيمة
والردوان جعلنا التفاوت باعتبار مجموع الزائدة والبقية لاصلية العمل
ان يكون الفرضية من ثمانين لان اللام مع البعدين الخمس ومع البقية
الرابع فالتفاوت وهو مائة من عشرين للخطي ثلثا اربعة ضرب اربعة
في عشرين للام الخمس تسعة وعشرين والتفاوت وهو مائة للخطي ثلثه
وسون والاحمدان يقال للام السدس والخطي نصف وثلث اربع
سدس والمخرج اربعة وعشرون للام بالقيمة اربعة والخطي ثلث
عشر فاما ان يجعل الفرضية تسعة عشر او ضرب تسعة عشر في
اربعة وعشرين بلغ اربعة وخمسين للام من كل تسعة عشر
سهما اربعة ستة وتسعون والباقي للخطي وعلى القول بثلث عشر
احدا الابوين وانما وخطي على القول ضرب مخرج الخمس في مخرج السدس
ثلاثين في المجمع فخرج الثلث في الموضع وذلك مائة وثمانون للام على
تقدير الكافية ثلثون والخطي مائة واللاشي خمسون وعلى تقدير الامور

لللاشي الخمسة وثلثون والخطي ثمانون وسبعون وكذا اللاشي فاما نصف
صيب كل واحد فهو فرضية للام ثلثه وثلثون والخطي ستة وثمانون
واللاشي احدى ستون ويحتمل ان يقال ضرب مائة الخطاني وهي اثنا
ثلاثة مائة ومائة وستون فصيصة مائة وعشرين للام السدس مائة وعشرون
والبقية مائة وان والخطي مائة وثمانون اذ البقية مع الخطي خمسة من
اثنى عشر للخطي سبعة ويبقى الردوي مائة وعشرون للام على تقدير الكافية
للحمس بالنسبة اليها مائة اربعة وعشرون وتأخذ البقية من الباقي اربعين
والخطي ستة وخمسين سهما ثم يرجع للخطي على الاربعة نصف ما اخذته
من الردو وهو سبعة لانه اذا اخذ اربعة وعشرين التي هو الرد منها كان ما
ياخذ من اللاشي عشرة اسهم ومن الخطي اربعة عشر ونصفه بخير مستحق
لانه نصف ذكر فصيصة مع الاربعة سبعة عشر سهما وله في الاصل مائة
وعشرون فصيصة مائة وسبعة وثلثون والخطي ثمانمائة وثلثه و
اربعون واللاشي مائة واربعون وهذا بناء على ان فرض الخطي ذكر
هل يتبقى سقوط الرد بالنسبة الى البقية مطلقا او لا وبالحمل فانه هذا

المسألة لا يعلق عن عشرة على الطريق الثاني للدم نصف مد من الخمر
 خمس وخمسة عشر بغيرها في خمسة وفي الخمر والآخر يبلغ ثلثا
 للدم خمسة وخمسون واللبث ثمانية وعشرون والخمر ثمانية وعشرون
 وعلى احتمال الثاني نقول قد عرفنا ان خمسة للخمر والآخر خمسة والدم
 من خمسة البتة خمسة ومن نصف خمسة للخمر مدسه ومن النصف
 خمسة فخر مدسه في خمسة في خمسة وعشرين للخمر خمسة عشر
 لم يبق لها نصف بغيرها في الاصل خمسة عشر للخمر ثلثون البتة
 نصف بغيرها في خمسة عشر بلغ مائة للآخر اربعون باخذ الدم منها
 ثمانية والخمسون اخذ من نصفها ستة ومن نصفها الاخر خمسة
 يكمل لها تسعة عشر والآخر اثنان وثلثون والخمر تسعة وعشرون
 ويحتمل ان يكون للدم من سهم الخمر مدس ثلثه وخمس ثلثه بغير
 خمسة في خمسة ثم ثلثه وفي التسعة مع النكسر من خمسة للخمر في
 المتبق للدم من خمسة الاثني ستة ومن ثلثه خمسة للخمر خمسة
 من ثلثها ثلث يكمل اربعة عشر والآخر اربعة وعشرون والخمر

سبعة وثلثون ويحتمل ان يكون للخمر في اخذ الدم من الخمر حصتها الخمس
 كالبت ومن الثلث السدس لانه الزائد على خمسة البت لان للدم
 ان نقول الزائد باعتبار فرض الذكوة هو النهم الزائد بغير خمسة
 خمسة ثم ستة في المتبق للدم من سهم الاثني اثناعشر وكذا من ثلث
 سهم الخمر ومن الثلث خمسة يكمل تسعة وعشرون والآخر ثمانية
 وعشرون والخمر ثلثه وسبعون وعلى الطريق الثالث الدم تدعى
 الخمسة ستة وثلثين مرمية وقاين ولها باليقين السدس ثلثون
 والبت تدعى الخمس اثنان وسبعون ولها بقية ثلث الباقي بعد
 السدس وهو مدس وثلثا سدس خمسون والخمر تدعى ثلث الباقي
 بعد السدس وهو نصف ونصف تسع وهو مائة وله بقية الخمر اثنان
 اثنان وسبعون فيقع الشاذ في ثمانية وعشرين والخمر يدعى بها
 اجمع فيعطى نصفها اربعة عشر والدم تدعى بها تسعة فيعطى ثلثه
 والبت تدعى اثنان وعشرين فيعطى اربعة عشر وهذا الطريق يوجب
 على احتمال الاول خاصة وعلى القول الدم تدعى الخمس والخمر تدعى

ببعضة وعشرون

خمس اثناع والاثني العشرين ومخرج ذلك خمسة واربعون سهما للاربعين
 تسعة وخمسة ان ثمانية عشر والخمسة اثناع خمسة وعشرون
 فالجميع اثنان وخمسون تعول بمسبعة وعلى الطريق الرابع فطلب بالاله
 نصف النصف خمسون والسبعون النصف ثلث نصف اثنين في
 خمسة ثم ستة في الجميع ثلث في المربع تبلغ مائة ومائتين
 نعم تسعين اثناسا للاربعة ثمانية عشر والبت ستة وثلثون وكذا
 الخمسة ويقسم تسعين اسداسا للاربعة عشر فيقسم الباقي اثنا عشر
 للبت خمسة وعشرون والخمسة خمسون فيكمل للام ثلث وثلثون
 للبت احد وستون والخمسة ستة وثمانون ثم لو تعددت الخصال في
 تساوي الميراث لتساوي في الاستحقاق ان لم نقل بعد الاصل
 ولا العدة ومع يحتمل ان يفرق الواحد بين ثمانية وكذا وتارة انا فاما
 يفعل في الواحد وان يفرق الواحد بعد احوالهم فللاشياء اربعة
 احوال وثلث ثمانية والاربعة ستة عشر والخمسة اثنان
 وثلثون حالا وهكذا ثم يجمع بالهم في الاحوال كلها فتمت على عدد

لواهم فخرج بالقيمة هو لهم ان كانوا من جهة واحدة وان كانوا من جهتين
 جمعت ما لكل واحد منهم في الاحوال وفتت على عدد الاحوال والخارج القيمة
 من نصيبه فلو خلف ثمانية وخمسين فعلى اول فرض ثلث في خمسة فثمانين
 في الجميع ثمانية ثمانين للبت حال الذكورية ستة وحال الانثوية عشر
 فلما انصفهما ثمانية وكل خمسين احد عشر في مجموع نصف ثمانية عشر الحاصلة
 حال الذكورية ونصف عشر الحاصلة حال الانثوية وعلى الثاني فرض
 لكل وارث حالين اخرين فرض اكر الخدين ذكر واحد وانثى واحد وبالعكس
 فيكون لكل خمسين في حال الذكورية ثمانية وخمسين في حال الانثوية ثمانية وخمسين
 حال فرضها ذكر اربعة عشر والاخرى سبعة ونصف وللثغري حال فرضها
 ذكر اربعة عشر وللثغري سبعة ونصف والبت في الفرض ثمانية وثلثون
 الثاني عشر وفي الفرضين اكر من سبعة ونصف فاحد لكل وارث سبع
 ما حصل له في الاحوال ويجمعها فهو نصيبه فالبنت سبعة وثلث ارباع
 وذلك مع ما حصل لها في الاحوال الاربعة وكل خمسين احد عشر ثمانية
 سهم وقد حصل التقاوت بين الاخوة بين والاخير لعدل لما فيه من اعطاه

كل واحد بحسب ما فيه من احتمال في الأول يعطى به بعض الاحتمالات
دون بعض وهو محكم لكن هنا يحتاج الى زيادة ضرب للفرض اخر
ولو كان عوض الخشبة ذكرنا على الاكفاء الاحتمالين بضرب اربعة في
ثلث ثم اثنين في المجموع فلذلك عشرة وكل خشي سبعة وعلى تقدير احتمال
لفرض اكبر ذكرنا الاصغر اثني فالفرصة من خمسة ضربها في اربعة و
عشرين صيرت ثمانية وعشرين فعلى تقدير ذكرنا بالجميع لكل ولدت اربعون و
على تقدير انويش الجميع للذكر ستون وكل خشي ثلثون وعلى تقدير ذكرنا
الاكبر يكون له ثمانية واربعون وكذا الذكر للاصغر اربعة وعشرون و
بالعكس يكون للاكبر اربعة وعشرون وللصغر ثمانية واربعون فللذكر
ربع حاصل الالوال اربعة تسعة واربعون وكل خشي خمسة و
ثلثون ستمائة ونصف ثم على الاكفاء الاحتمالين يكون للذكر مائة و
عشرين خمسون وكل خشي خمسة وثلثون فيظهر التفاوت والاختلاف
اصوب ولو كان مع الخشبتين احد الابوين فله الخمسون والتدريج اسرى
ويصح الفرصة من مائة وعشرين فان اكتفينا بالاحتمالين فللاول اثنا

عشر

وعشرون وان اوجبنا الاحتمالات فله حال ذكرنا ستمائة وعشرون وكذا
ذكورية الاكبر خاصة وحال ذكورية الاصغر خاصة وله حال
انويشهما اربعة وعشرون فله ربع المجموع وذلك احد وعشرون
فمقسو ستمائة لان الاربعة ياخذها في حال وتسقط في تلك احوال
مكان له ربعها **١** ان جعلنا الخشبة يمنع من الرد في النصف باعتبار
نصف الذكورية المحتل مع تعدد الخشبة في سقوط الرد فان الاب يمنع
من نصف الرد ونصف الذكورية في احدهما ومن النصف الآخر
بالذكورية من الآخر وذلك لان في كل واحد منهما اعتبار نصف
ذكرينهما اعتبار ذكر والذكر مانع من الرد ويحفل عدم ذلك فيحصل نصف
الزمان اكتفينا بالاحتمالين ولا يجب تعدد الاحتمالات **٢** انما في ٣٣
الخاتمة من الاخوة من الابوين او الاب والعمومة وان لا دم كما ذكرنا في
الاخوة فلو فرضنا جدا اب واما له خشي فعلى تقدير الذكورية المال
نصفان وعلى تقدير الانويش المال اثلثا بضرب اثنين في ثلثة
بصيرت ثمة نصفين اثنين في ستة ستمائة عشر فللمجد سبعة والخشبة

حصة ولو كانت جدها لعكس اما الاخوة من الام او الاخوة والاولاد
 فلا حاجة في حسابهم الى هذا العمل لتساوي الذكور والاناث وهل يصح
 ان يكون الاباء قسما الاجلاد خفا في بيتهم حتى لو كان الخنثى رجلا وورث
 كان له نصف ميراث الزوجة والاقرص المنع الاما روى في المرأة ولدت و
 اولدت فعلى هذا الرقاية يكتل النسبة بينهما اذ لم لاحدهما وابا لآخر
 ويشترط في اضافة الاخوة اتحاد احداهما بينهما وهو منقضي **مسألة**
 من ليس له فرع الرجال ولا النساء ميراث بالقرعة يكتب على سهم عبد الله
 وعلى سهم ام الله ويستخرج بعد الدعاء فيورث على ما يخرج عليه **ب**
 منزله راسان ويدان على اقل واحد يوقظ احدهما فان انتهت فلهما
 واحد وان انتبه احدهما خاصة فهما اثنان في الميراث وكذا
 التفصيل في الشهادة اما التكليف فاثنتان مطلقا وفي النكاح واحد
 وان كان اثني ولا مضافا على احدهما وان تعد مطلقا ولو تشارك في الرد
 مع الانثى لا دفعة لشكال ودفعة اشكال لا يشترط في ميراث المحل كونه
 حيا عند موت المورث حتى انه لو ولدته اشهر من حين موت المورث

في ميراث الخنثى

وكذا لو ولد لا حتى المحل اذا لم تنجب نعم بشرط انفسا له حيا ولو ترك
 ذافرجين اعلى وادون كاحد الزوجين او ابوين اعطى ذوا الفرض نصيبه
 الا دني وجبن الباقي فان سقطت اكله والا فلا ولو كان للميت ابن
 موجود اعطى الثلث ولو كان الموجود ابنا اعطيت الحصة ولو خلف ابنا وبنات
 وحلا فلا حصة للاثبات الممكنة التي لا يخرج المالك عنها في الحول عشرة فاذا
 ابدت ميراثية واحدة ينقسم على جميع التقادير فالتقضية على تقدير
 عدم البتة وعلى تقدير كونه ذكر حصة وعلى تقدير كونه انثى اربعة وعلى
 تقدير كونه خنثى تسعة وعلى تقدير كونه ذكر تسعة وعلى تقدير كونه
 خنثى اثني عشر وعلى تقدير كونه ذكر سبعة وعلى تقدير كونه انثى
 حصة وعلى تقدير كونه خنثى اثني عشر وعلى تقدير كونه ذكر اثني عشر
 وعلى تقدير كونه ذكر او خنثى ثلثة عشر وعلى تقدير كونه خنثى واثني احد عشر
 نصيب سبعة في ثلثة عشر ثم احاد عشر في الميراث واحاد وثلثون يكونان
 واحدا لحصة في ذلك يكون حصة الاف وحصة ثروتي التسعة في ثلثة
 عشر يكون ستة وثلثين نصيبها في حصة الاف وحصة بصير مائة الف وثلاثون

الميت

الفاو مائة وثمانين سهما فعلى تقدير ان يكون ذكر او اثنين يعتم الخاشا
 للثبث ثمة وثلاثون الفا وثمانية وثلاثون سهما والذكر الضعفت وعلى تقدير
 ان يكون اثنى يعتم الباع للثبث خمسة واربعون الفا وخمسة واربعون سهما
 والذكر ضعفه وعلى تقدير ان يكون ختى يعتم اذاعا للثبث ثمان واربعون
 سهما والختى ضعفه الفا واربعون سهما والذكر ضعفه والختى ضعفه وعلى تقدير ان يكون
 ذكرين يعتم سباعا للثبث سبع وثمانون الفا وسبع وثمانون سهما والذكر
 ضعفه وعلى تقدير ان يكون ختدين يعتم على عشرة للثبث سدين وسبع وثلاثون سهما
 وثلاثون سهما وللذين ضعفه والختى ضعفه وعلى تقدير ان يكون ذكر
 وانثى يعتم اشداء للثبث سدين والذكر ضعفه وعلى تقدير ان يكون ذكر
 ختى يعتم على ثلثة عشر كل يتم ثلثة عشر الفا وثمانماية وستون للثبث ثمان
 والذكر اربعة والختى ثلثة وعلى تقدير ان يكون اثنى وختى يعتم على احدى عشر
 كل يتم ثمة عشر الفا وثمانماية وثمانون للثبث ثمان والذكر اربعة والختى
 ثلثة **د** في المئين يرثها اول من يقرب بها او الاب والاب والاب والاب والاب
 القريب باهم قال **الفصل الثالث** في زجرها والذب وقد تقدروا

هذا الباب ونحن ذكرنا ما يتعلق بتعين السهام من القرصنة اذا تقار
 اثنان وثبت بعضهم من بعض فلا تطلب منها جنة ولو كانا معا وغير يعتم
 الذنب لم يقبل قولها واذا اقر بعض الوثبة بشارك في الميراث ولم يثبت
 نسبة لزم القران يلغى اليه ما فضل في يد عن ميراث ولا يجبان بقاسه
 ولو اقر الابن ولا وراث سواء بلخر دفع اليه نصف ما في يد فان اقر
 فان صدقة الثاني واكثر الثالث الثاني لا يمكن له اكثر من الثلث لانه لم
 يقرب له باكثر منه والمثبوران له نصف التركة وعلى الاول يحتمل ان يعز
 المقر اول له سدس التركة لانه ثلثه عليه باقران الاول ولو اكر الثلثة
 الثالث دفع الاول الى الثالث ثلث ما بقي في يد ويحتمل ان يلزم دفع
 ثلث جميع المال لانه فونه عليه بدفع النصيب الاول وهو يقرانه
 لا فيحق الا الثلث وسواء دضه يحكم حاكم او بغير حكمه اذا قرأ سب
 الحكم سواء علم بالحال عند اقراره او لم يعلم لثاوى العبد والخطا
 في ضمان الاكلاف ويحتمل عدم الضمان اذا لم يعلم بالثاني حين اقراره
 او لم يعلم انه اذا اقر بعد الاول لا يقبل لانه يجب عليه الاقرار بالاول اذا

ولا يجوز الى حاكم ومن فعل الواجب لم يحسن فلم يضمن وان علم
بالثاني وعلم انه اذا اقر بعد الاول لم يقبل ضمن لتعديه حق غيره
بتعريضه **فروغ** اذا ادت معرفة الفصل فاضرب مسألة الاقرار في مسألة
الانكار ثم تضربها للمقر في مسألة الاقرار في مسألة الانكار اذا كانا
متباينين وتضربها للكفر في مسألة الانكار في مسألة الاقرار في مسألة
بينهما فهو الفضل فان لم يكن فيهم فضل فالتعويض كالحق متعين
اقرار من الام باخ او اخت فلا تخفى المقر لانه مقر على غيره سواء اقر به
من ام او غيره اما لو خلفت الام واخرى لاب فاقربت الاولى باخرى من
جهة كانت فلما اخبرنا في يدها ان مسألة الانكار من اربعة والاقرار من
خمس اذ ضربت لحددهما في الاخرى كانت عشرين فلما في مسألة انكار
خمس وفي مسألة الاقرار اربعة يفضل في يدها سهم فهو للاخت والى
اقرت اخت من الاب باخرى من الام وكذا بينهما الاخت من الام فالعمل
ما تقدم ويأخذ الثالث خمس في يدها اخت من الاب لان لها في
مسألة الاقرار اثني عشر وفي مسألة الانكار خمسة عشر فيفضل ثلثه ولو

اقرت بالاخت من الاب فالعمل واحد لكن لما في مسألة الانكار خمسة عشر
وبمسألة الاقرار ثمانية يفضل معها سبعة فهي المقر بها ولو اقرت
باخ من الاب في مسألة الاقرار ثمانية عشر وضربها بالثاني اثنا عشر
وسبعون لما في مسألة الانكار اربعة وخمسون وفي مسألة الاقرار
عشرون يفضل في يدها اربعة وثلاثون قبل التي تخ وان ضربت الوفا
فالمضروب ستة وثلاثون ولو اقرت باخ واخت من الاب في دعوى جميع
لما في يدها اب لو خلف اثنين فاقرا اكبر اخوين فصدقا الاصغر فاحدهما
ثبت نسب المفقود عليه فصارا ثلثه ومسألة الاقرار اربعة وضرب
المثليين اثني عشر للاصغر سهم من مسألة الانكار في مسألة الاقرار
اربعة والاكبر سهم من مسألة الاقرار في مسألة الانكار ثلثه والفقير
عليه ان اقر بخاصية مثل سهم الاكبر وان انكر فنيل سهم الاصغر بحقل
ان النسق عليه ان صدق بخاصية لو اخذ من الاصغر الاربع لما في يده
لانه لا يدعى اكثر منه ويأخذ هو المختلف فيه من الاكبر نصف لما في يده
فيقع من ثمانية للاصغر ثلث اسهم والاكبر سهمان والنسق عليهما

والأخضرهم وفيه عفت إن الأصغر بقوله لا يسقط أكثر من الثلث وقد
 حضر من يدعي الزيادة في دفع اليه كما لو ادعى دارك في يد أخ فاقها العيز
 فقال لا تقبل منها المديعي فأنها تدفع اليه ويجوز أن يدفع الأكبر إليها
 ما في يد الأخ والثلث على الأصغر ثلث ما في يد الأصغر الثلث
 وللأكبر الربع والثلث على يد الأخ والثلث في الثلث ويصح من أربعة
 وعشرين للأصغر ثمانية والثلث على سبعة وللأكبر ستة والثلث
 فيه ثلثه لو خلف ثلثه من يد أخ فاقه الأكبر بأخ وأخت فصار الثلث
 في الأخ والأصغر في الأخت لو ثبت ثلثها ويدفع الأكبر إليها الثلث ما
 في يد الأخ والأوسط للأخ ربع ما في يد الأصغر إلى الأخت سبع ما في يد
 فالأصل ثلث سهم الأكبر بين وجهها على ثلثة لمسة ولها ثلث سهم
 الأوسطين وبين الأخ على أربعة لثمة والأخ سهم ومن الأصغر عني
 بين الأخت على خمسة لمت ولها سهم وهي ثمانية نصيب أربعة في سبعة
 في ثلثة في أصل المسألة تبلغ سبعة وستة وخمسين للأكبر ستة في أربعة
 في سبعة وثمانية وستون وللأوسط ثلث في سبعة في ثمانية وثمانون

والأخضر ستة في أربعة في ثلثة مائة وستة عشر للأخ سمان في أربعة
 في سبعة ستة وخمسون ومنهم في سبعة في ثلثة مائة وستة في كل المائة
 وثلثة عشر وللأخت سهم في أربعة في سبعة ثمانية وعشرون ومنهم في أربعة
 في ثلثة ستة وثلثون بحسب ما لها الأربعة وستون والأخ في ثلثها
 وبما لها الأربعة لثمة في كل واحد من ميراثه ولو كان هناك ابن رابع مكذب
 في الجميع كان أصل المسألة من أربعة سهم على خمسة ومنهم على ثلثة ومنهم على
 خمسة ومنهم يفرقه للجاحد فيصع من ألف وثمانية وثمانين سهما
 لو خلف ثلثه أخوة لا يرادعت امرأة إنما اختايت لأبوي ضد ما الأكبر
 قال الأوسطي أخت لأب وقال الأصغر لأب دفع الأكبر ما في يد الأبما دفع
 الأوسط ما في يد الأب ودفع الأصغر سبع ما في يد الأب ويصح من أربعة وستون
 عشرين لأن أصل المسألة ثلثه فصلة الأوسط من ستة والأصغر من خمسة
 فثلاثة في سبعة تبلغ اثنين وأربعين وهو ما في يد كل واحد منهم فاحذف
 جميع ما في يد الأكبر من الأوسط سبعة سبعة ومن الأصغر سبعة ستة
 صار لها خمسة وخمسون **لو** قال ابن ولاديت مولد ابن ثوبان لم يقبل

ويُدفع اليه نصف ما في يد فان اقلها محمودة بالآخر اقل لان لا يلزم شي لان
 لا تضاعف يد عن ميله فان كان لم يدفع الى اقل شي لان من ان يدفع اليه
 نصف ما في يد ولا يلزم للآخر شي ويحتمل ان يلزم دفع النصف الثاني
 كله الى الثاني لان فرضه عليه ويحتمل ان يلزم ذلك ما في يد الثالث لان الفضل
 الذي تم على تقدير كونهم ثلثه فيصير كل واحد بالثاني من غير وجود
 اقل واحد فان اضمحل التركة فاقرب البنت فاعقرت البنت بالثاني استوف
 نصيبها من التركة فالفرصة في الاقرار ثمانية عشر للاول ستة عشر
 للبنت اربعة فاسقط منها نصيب البنت المقدار اربعة عشر للاول بينها
 ستة وانما اخذ ثلث اربعة عشر وذلك اربعة وثلثان فيبقى لها في يد
 البنتين سهم وثلث واخذها منهما فاضرب ثلثة في اربعة يكون اثني
 واربعين فقد اخذ الاول اربعة عشر وهما اربعة وثلثان ثمانية عشر فيبقى لها
 اربعة واخذها منهنما وبقي للثنتين اربعة وعشرون ولو قالت استوف
 نصف نصبي فاسقط سهمي ثمانية عشر يبقى ستة عشر اخذ منها خمسة
 وثلثا وبقي لها ثلث سهم فاذا ضرب ثلث في ثلث كانت عاشرية واربعين بعد

اخذ اثلث عشرة بين ههنا ههنا وزرع هذا الباقي كثيرة من ضبط ما اقلنا
 قد عد على استخراج الباقي **الفصل الرابع** في ميراث المحرم قبل نكاحه
 وبالا سباب الحقيقة والعاسدة اثنى ما حصل عن كاح محرم عند الاخذ
 كما اذا اخ استفا ولدها فب الوفا فاسد وسبب فاسد قيل ان يقول
 بالصحیح منهما كما للمسلمين وقيل يقول بالانساب الحقيقة والعاسدة
 الانساب الحقيقة خاصة ومن قرب فعلى هذا الوترجحت وتوى بنته قد
 بالبنت خاصة وعلى قول ثبوت الرجعة ايضا وعلى الثاني لا ميراث لها اطلاقا
 ولو ترجح اذ فعلى قول لها الربع والثلث اذا لم يكن ولد لها في ير عليها
 بالاموة ولو كانت اختا في زوج كان لها النصف والربع والثلث ير عليها
 بالقرابة اذا لم يكن لها شريك ولو منع احد البين الاخر دون الرجعة
 المانع والاهلنا كتب في اخت من ام ترث من جهة البنت خاصة وكذا بنت في
 بنت لها نصيب البنت خاصة وكذا بنت في بنت من اب وعم في بنت عم وكذا
 بنت بنت وعم في بنت بنت وعم في بنت بنت وعم في بنت بنت وعم في بنت بنت
 فلا يرثون بالانساب العاسدة لاجاغا فلو ترجح ميراثه لانه بالانساب

كالأمن من الضاعة وعلى الخلاف كام المنزى بها والبت من الزنا لا يرث بها
 اعتقد الزوج الابنة أو لا ويرثون بالانساب الفاسدة فان الشبهة
 كالعقد الصحيح في النكاح النسب به فلو تشبهت بنت المسلم عليه من وجهه
 أو اشتراها أو لا يعلم بها ثم وطئها أو ولد لها من النسب وانفق مثل ذلك
 أنساب وكان الحكم كما تقدم في الجورس **الكتاب في ميراث العرب** وفي
 المهدوم عليهم إذا مات اثنان ضاعاً عن أبيب كهدم أو غرق أو شبههما على ركا
 واشتبقت تقدم موت أحدهم وتماخر وراثت بعضهم من بعض بشرط
 أن يكون لهم أو لأحد من مال فلو لم يكن هناك مال لأحدهم لم يكن ميراث
 بأن يكون الوارث ثابت من الطرفين فلو ثبت لأحدهما سقط هذا الحكم
 كآخرين غرقوا لأحدهما ولاد **٢** أن يكون الموت بسبب كالعرق والمسلم
 والأقرب في غيرهما من أسباب موت الحكم فلو ماتوا أو لاسب كحقت
 انهما سقط الحكم **٣** ان شئت تقدم موت أحدهما فلم علم السابق أو
 الآخران بطل الحكم ومع الشرط يورث بعضهم من بعض في الأندلس ووطئ
 وحوادثه من ميت معه على الأصح لما روي أنه لو كان لأحدهما مالاً

لمن لا مال له ولان قديسه مما وراثته يورث من فرض الحق بعد الموت
 وهو ممنوع عادة وهل يجب تقدم الأصغر في التوريث قبل غيره لا يخرج له
 على التوريث من الجميع فلو غرق الزوجان فرض موت الزوج أو الزوجة
 نصيبها ثم نفرض موفاً في أخذ نصيب من تركتها الأصلية لا ما ورثته
 ولو غرق أب وابن ورث الأب نصيبه ثم يرضى موت الأب يرث الابن نصيبه
 من المال لا ما ورثته من الابن وما يترك كل واحد من الآخر فيقل إلى ورثة الأحياء
 خاصة ولو كان كل منهما أولى بالآخر من الأحياء كالأخ للأب وابن بنت
 استقل الكل بينهما إلى صاحب فويل إلى ورثة الأحياء فيرث الأب مال الابن
 لجمع فيقتل عن الأب الحق الأب نفسه ويقتل مال الأب الأصلي إلى الورثة
 عنه إلى اخن الولد يرث الحق كل منهما مال الآخر وإن كان لهما أولاداً
 شرابك في الميراث كأن يكون للأب أولاد أخرى وللولد أولاد فالأب سديد
 تركه الابن وتأخذ الأحياء من أولاده وتأخذ أولاد الابن حصة أسلافه
 ثم يرضى موت الأب في أخذ الابن نصيبه يترك إلى أولاده وباقي تركه الآخر
 لأبي أولاده ولو كان الميراثان متساويين في الاستحقاق كآخرين غرقوا

احدا في التوريث وانقل ما لكل واحد الى الآخر فان لم يكن لها وارث فالمرثات
للأمام ولو كان لاحدها وارث لم يكن من لم ينقل ما اياه من اخيه الى وارثه وانقل
ما صار الى الآخر الى الامام وعلى المذهب الضعيف ينقل استعانة الفرع مع الغايين
كأخوين من أب أو أكل واحد منهما جلام واحد منهما مال دون الآخر فانه يفرغ في المقدم
في الميراث فان خرج ذوا المال لم يرث من اخيه شيئا الا اذا فرض من بعده ذلك
الحذاق ثلثي تركته وانقلته الميراث واخذ جذبه للمال الثلث خاصة وان
خرج المقدم ورث ثلثي ما لالخيه ثم فرض من بعده فيرجع الى اخيه ثلثا ما ورثه
منه فيجوز في المالسبعة اسهم من ثلثه وللمقدم سهمان فظهر الغالب
ولو كان الفرع أكثر من اثنين يوارثون فالحكم كذلك فرض من بعدهم وقسم
تركته على الجميع وقسمت معه فاصيب الجميع وما يصيب اليه يصيب
على ورثته والحياء دون الأعمام وهكذا فرض من كل واحد الى اخيه
تركته جميعهم منقول الى الأعمام واذا ما انحرف الغنى واشبه المتقدم اعلم
الاختلاف في ميراث واحد من الآخر بل كان ميراث كل واحد منهما الورثة الأحياء
فلم يفتا مرة وولدها ولشبهه الثاني وادعى النفع موت الزوجة أو لا وادعى

موت الولد أو لا كان ميراث المرأة بين الزوج والآنح نصفين وميراث الولد
للزوج خاصة وحلفت كل منهما صاحبه وكذا مع علم الاختلاف إلا أنه لا ينفك
بدعيه احدها أو يدعي الآخر البق فيقدم قوله مدعي الاختلاف مع البين و
لذكرها امثلة للفرقة التكميل تلك الاخوة لأب منهم خلف كل واحد
منهم أخا لام نفرض موت كل واحد منهم فيصير كل خلفا لخاله وأخوين لأب فيكون
اصحابه اثني عشر لاختيه لأبهم وان كان التوفيق بعده حصة يتقارر المال
لأب فيكون بعدد حصة تركه للزوج كذا خرج سهمان من اثني عشر من اصل تركه
اختيه وحصة سهم من اثني عشر من تركه كل واحد من الاخوين الباقيين انقل
عز لخير - زوجان وابن وبنان لهما ما فوجعا وظف الرجل اخا له
ابا ابن زوجة واحد من اثنين زوجا نفرض موت الرجل أو لا فاصلا للأب
وثلثون منها أربعة لزوجته ويقتل له ابنتها وأربعة عشر لابنه ولا يقيم
ودثة اذ ليس لها مع جميع فرض يوصل اثنين تبلغ أربعة وبتين للزوجة
ثمانية ويقتل له ابنتها وخمس اثنين ثمانية وعشرون يقتل بها سبعة
زوجته والباقي للزوجة ونصيب البنت التي لها زوج أربعة عشر يقتل بها سبعة

الى زوجها ومن الباقي الى جدها او اربعة عشر للبنت الاخرى وينقل الى جدها
 ثم تفرص من موت الزوج قبل ما يراد منه فاصل الحائثات واربعين منها غائبة
 لابنها ما ثلث عشر لزوجها واربعه عشر لابنها والباقي اربع صحيح فضرها في اثني عشر
 اصل المال ستة وتسعين منها ثلث عشر لابنها واربعه وعشرون لزوجها
 تنقل الى اخيه ومائتين وعشرون لابنها تنقل منها سبعة الى زوجته ثلثا
 للجد ولاربعة عشر لبنتها التي لها زوج ينقل منها سبعة الى زوجها والباقي
 للجد ولاربعة عشر للبنت الاخرى وينقل الى جدها ثم تفرص من موت الابن
 قبل البنتين فيكون اصل ما يراد من ثلثه لزوجته واربعه لأمه وينقل الى
 ابيها والباقي خمسة لابيه وينقل الى اخيه ثم تفرص من موت البنتين التي لها زوج
 فيكون اصل الهبات ثلثه لزوجها واثان لأمها وينقل الى ابيها وواحد
 لابنها وينقل الى اخيه ثم تفرص من موت البنت الاخرى كذلك فيكون اصل المال
 ثلثه واحد لأمها وينقل الى ابيها واثان لابنها وينقل الى اخيه فالباقي
 الرجل من تركه زوجة اربعة وعشرون وستة وتسعين ومن تركه ابنة خمسة
 من ثلث عشر ومن تركه بنته التي لها زوج واحد من ستة ومن تركه بنته الاخرى

اثان من ثلثه جميع ذلك بالانفال ولا غنى من اصل ولا لب المات من تركها ثلثا
 ومن ترك من ستة وتسعين منها ثلث عشر لزوجها والباقي بالانفال ثم تركه
 الرجل خيرا من اربعة وتسعين ومن تركه الابن اربعة عشر عشرون من تركه البنت التي لها
 زوج اثان من ستة وتسعين من تركه البنت الاخرى واحد من ثلثه جميع ذلك بالانفال والباقي
 الابن من تركه ابنة سبعة من اربعة وتسعين ومن تركه امة سبعة من ستة وتسعين والباقي
 وهو اصل تركته ثلثه من ثلثه عشر ولزوج البنت من اصل تركته ثلثه من ستة
 ومن تركه ابنة سبعة من اربعة وتسعين ومن تركه امة سبعة من ستة وتسعين وينقل الى
 لغوان ولخت لا يراد به جدهم من قبلهم فانما كذلك ونظف الجدا والجدان
 ارباع اخر لام فاصل الجدة خمسة اثنان كالحج واحد لاخته وينقل جميعا الى
 ارباعيهم الجدة ولا شيء لاخته ولخت مع وجود اولاد اولاده فاصل لكل واحد
 من الاخوين خمسة اثنان للجد ولا شيء لولده فضرها في ثلثه تبلغ اصل ما له
 خمسة عشر منها ثلث للجد وينقل اثنان الى اخته واربعه الى اخيه والباقي للثلاث
 واخت وينقل الى ارباعيها فاصل ما لا اخت له واحد للجد ولا شيء لولده
 فضرها في ثلثه تبلغ ثلثه ثلثها للجد وينقل الى اخيه واخت والباقي في

للاخوين ويقل الى بناتها فلبن الاخ جميع مال الجد وسبعة من ثمة عشر
 من اكل واحد من الاخوين ستة من ثمة من مال اخيهما جميع ذلك الانتقال وكما
 للجدعة من ثمة عشر من اكل واحد من الاخوين واثان من ثمة من مال اخيهما
 ولاخيه نصف ذلك جميع ذلك الانتقال ولا يبقى للاخوات في هذا الصورة بين
 اصول التركة لا الانتقال اكل واحد من اخيهما واثان من مال اخيهما وثلث الرجل
 زوجة وابن العم ابن خال وعمته لان عمه ومقتل الى ابن خال واصل تركته
 واثان لبيت خال ومقتل الى زوجها وسبعة لان عمه ومقتل الى ابن خال واصل تركته
 ابن عمته واحد لان خاله الحي والباقي للرجل وليس له مع فقيرها في اربعة تبلغ
 الاصل اربعة وعشرين منها اربعة لان خاله الحي وعشرون للرجل ومقتل خمسة
 منها الى زوجته والباقي الى بيت المال واصل الى بيت المال ثمانية اربعة اربعة
 واربعة للرجل ومقتل منها الى زوجته واحد والباقي لبيت المال فظهر ان المذمومة
 من اصل الزوجات ثمة من ثمة عشر ومن مال ابن عمه زوجها خمسة من اربعة عشر
 ومن مال زوجته خال زوجها واحد بالانتقال والمذموم من اصل الزوجات اربعة من ثمانية
 ومن مال ابن عمها هو الرجل ثان من ثمة عشر بالانتقال ولا يبقى الاصول الرجل سبعة

من ثمة عشر وليت المال ثمة من ثمانية من مال بيت المال وسبعة عشر
 من اربعة وعشرين من مال ابن عم الرجل بالانتقال على قول بعض اصحابنا او
 على اثنان من مال بيت المال ثمة ثمة الرجل التي عشر ثمة للزوجة واربعة لبيت
 الخال ومقتل الى زوجها وخمس لان عمه ومقتل الى ابن خال واصل تركته ابن عمه
 ثمة واحد لان خاله الحي والباقي للرجل وليس له مع فقيرها في اربعة تبلغ اثنا
 عشر منها اربعة لان خاله الحي وثمانية للرجل ومقتل منها ثمان من زوجته والباقي
 لبيت المال واصل مال بيت المال ثمانية اربعة لان عمه ومقتل الى زوجها واربعة للرجل ومقتل
 منها الى زوجته واحد والباقي لبيت المال **الفصل الثاني** في حصة القراضين
 وفيه طلبان **١** في المقدمات وهي اربع **١** عادة المصارف يخرج لصاحب
 اقل عدد يقيم على رباب المحقوق ولا يقع فيه ولا يضيفون نصف كل واحد منهم الى
 ذلك المدة فاذا كان اربون قالوا لكل ابن سهم من سهمين وكرامة ولا يقعون
 التركة بينهم اضعافا ونحو العاد والمصارف اليه اصل المال ويخرج التهامر و
 الفرج من اقل عدد يخرج من الجوز المطاوع صحيحا ومخارج الفرج والتمسك ^{النفقة} خمسة
 من اثنان والتمسك والمكثان من ثمة والرربع من اربعة والتمسك من ثمة والتمسك من ثمة

اذا عرفت هذا فقولنا لو شئ ان لا يكون فيهم ذفر حتى وقفا وانما يدورهم اصل
 المال كانه اول الذفر وان كانا قد اقتسموا للذفر حتى لا يكون فيهما ذفر لكل ذفر
 سبعين ولكل اثنى سهما فاجتمع هو اصل المال وان كان فيهم ذفر حتى ان يطلب
 فزويش فاطلب عدد ذلك السهم او تلك السهام وتقيم الباقي بعد السهم الا
 على ذفر حتى لو شئ ان تقاوا على سهامهم ان اختلفوا فاذا اختلفوا في الفرضية
 لم يقان اربعة فماتى حتى تاتي ان اختلفت على ذلك فذلك ان اختلفا في
 فماتى ثلثه وان اختلفت على ربع وما بقي فهو من اربعة وعلى من والى
 من ثمانية وعلى سدين وما بقي ستة **القول الثاني** كل عدل ان
 يتاوبا او يختلفا والمختلفان ان عدلتهما الاكثر حتى اذا اختلفا في
 يمكن ان يقاوا لا اقل بضع اكثر ويحييان ايضا بالثانيين كمثل عشرة
 واربعة واثنى عشر وان لم يعد اقل الاكثر فان عدلتهما الاكثر من الواحد
 بعد كل منهما كذلك تشاكرا ويحييان ايضا بالتوافق وذلك العدلة
 يخرج الكسر المشترك فيه وهذا ان اسقطا فلهما من اكثر مرة او مرارا بقى اكثر
 من الواحد عشرة واثنى عشر بعد الاثنان واذا اسقطت العشرة من اثنى عشر

اثنان واذا اسقطت من العشر مرارا فثبت بهذا فلهذا ان شئ ان يكون
 وهو النصف واثنى ثلثه كسبعة وستة والموافق بالثلاث وكذا العشرة
 ولو بقى اثنى عشر في الموافقة فخرج واحد عشر وهكذا وان لم يعد لهما الاخر
 غيرهما سوى الواحد فهما المتباينان وهما اللذان اذا اسقطا اقل الاكثر
 مرة او مرارا بقى واحد كسبعة عشر وعشر فاذا اسقطت ثلثة عشر بقية
 فاذا اسقطت ثلثة عشر بقية ستة فاذا اسقطت خمسة بقية واحد
القول الثالث اذا اردت ان تطلب اقل عدل يقيم على عددين مختلفين فاعرف
 النسبة بينهما فان كانتا طرية فالمطوب هو الاكثر منهما ولا يحتاج الى
 عدل الاخر وان كانتا ركين في كسر فالمطوب هو الحاصل من ضرب ذلك الكسر
 من احدهما في الاخر كما اذا طلنا اعدا يقيم على ثمانية عشر وثلثه وفلذلك
 في التباين فبذلك اثنى عشر في الاخرى حصل تسعون وى اقل عدل
 يقيم عليهما وان كانتا متباينين فالمطوب هو الحاصل من ضرب واحد منهما في
 الاخر كما اذا طلنا اقل عدل يقيم على سبعة وثلثة وستون
 وكذا اذا اردت اقل عدل يقيم على اعدال مختلفة لانك اذا عرفت العدد

المنقسم على اثنين منها عرفت العدد المنقسم عليه وعلى الثالث ثم المنقسم
عليه وعلى الرابع وهكذا امثالا اذا اردت ان تعرف اقل عدد ينقسم على ثلث
والدعوى خمسة وستة وثمانية فالمنقسم على الثلث والاربعة اثني عشر
لانها متباينان والمنقسم عليهما وعلى الخمسة ستون لانها متباينان ايضا
والمنقسم عليهما وعلى الست ستون لانها متباينان والمنقسم عليهما وعلى الثمانية
مائة وعشرون لانها متباينان في التبع **القاعدة الرابعة** الكهزبان مفرد
ومركب فالمدرك كالسدس وكثير من خمسة عشر والمركب اما مضاف كخمس مائة
او جز من خمسة عشر وجز من ثلثه واما معطوف كالنصف والسدس فمخرج
الكسر المفرد هو العدد السوي له والمنسوب اليه كالسدس يخرج بستة وجز من
خمس عشر يخرج بخمس عشر والمضاف والمعاصل من ضرب مخرج المكمل
في مخرج المضاف اليه كخمس مائة في ثمانية عشر في مخرج السدس في مخرج
النصف في ثمانية عشر في مخرج السدس وهو اثني عشر ومخرج المعطوف هو العدد المنقسم
على الخارج كالنصف والسدس والعشرون يخرج لجميع لثلاثين فاذا قيل ان
كسر كذا وكذا فاطلب العدد المنقسم على خارجها واذا قيل اي عدد ينقسم على

كذا مثلا اي عدد ينقسم ربعة على خمسة فاطلب عددا يكون ربعة من واحد
فيل اي عدد ينقسم ربعة على ثلثه وخمسة على ستة فاطلب عددا ربعة
وعدد اخر خمسة سدس ثم اطلب المنقسم عليهما فهو المطلوب واذا قيل اي
عدد ينقسم الباقي منه بعد الرابع والسدس على خمسة مثلا فاطلب العدد الذي
له الرابع والسدس وانقص منه ربعة وسدسة ثم انظر في الباقي فان كانت
الخمس سبابة لفاخرها في العدد الاول فابالغ فهو المطلوب وان كانت
او داخله فحجب فاقضيه لاصل الذي عرفت **المقالة الثالثة** الفرضية اما ان
تكون بقدر السهام او زيادة او نقصان ان تكون بقدر السهام فان انقصت
كسر فالحسب كما هو في اربع مائة واربعة واربعة الفرضية من ستين وان كانت
فاما على جزين ولها اكثر فالاول ضرب عددهم في اصل الفرضية ان كان
ببر صديقه وعدمه وفي كايون خمس مائة فبالتساوي الفرضية
اربعة ولا فرق بينها وبين العدد ضرب خمسة عددهم في ستة تبلغ ثلثين
فمن حصل لثلاثين لو اوتيتهم من الفرضية قبل الضرب مائة مائة في خمسة
وهو قد نصيب وان كان غير النصيب والعدد وفي فاضرب بالوقت

لأن الصبي في الفريضة يكتسب ثباتاً لا يورث بضرب ضعف عدد من في الفريضة تبلغ ثمانية
عشر وإن أكثر من ثمانية فثباتاً كان بين ضيق كل فرد وبعده وفرد
كل فرد من الجزاء وفرداً كان بعضهم كذلك دون بعض فرد من له وفرداً من الجزاء
وذلك الآخر إذا كان لو كان لأحد من وفرداً فاجعل كل عدد جازماً ثم اعتبر الأعداد فإن
كانت غالبة اقصرت على واحد وضربت في الفريضة كذلك في وفرداً من اب ومثلها
من أم الفريضة من عدد واحد ثم في الفريضة تعتبر من ثمانية فما كانت
على ضربها لاكثر من الفريضة كانت من اب وستة من أم وضربت في أصل الفريضة
وهي ثمانية فلا خلاف من الأب اثني عشر ومن الأم ستة وإن وافقت ضربت وفرداً
أحد ما في عدد الآخر ثم لم يقع في الفريضة كأربع زوجات وستة أخوة الفريضة
من أربعة تسكر حصة الزوجات وكذا الأخوة ومن عدد الزوجات وعدداً آخر
وفرداً بالصف فاضرب اثنين في ستة ثم المربع وهو اثني عشر في أربعة أصل الفريضة
وإن ثلثت ضربت لحددها في الآخر ثم المربع في الفريضة كأربع زوجات وستة
أخوة وإذا لم يرض على التهام فرداً على ذوات التهام الألا الزوج والزوجة وعدا الأم مع
أولادها زوجة وسبع ذوات سبعين فذوات سبعين على الفرد كان يورث ويثبات لابوين أو لأ

والثبات للصف والباقي يورثها مع الأخوة على الأب والبن خاصة إذا جاء
فإنما أن يجعل الفريضة في أصل من خمسة وأربعة أو ضرب بمخرج الرزق في أصل
الفريضة ومثل واحد الأبوين وبين فادر إذا شاء ومثل واحد من ثلاثة الأم مع
الأخت لأب فالرطلها على أبي البنت وعلى الأخت لأب خاصة على أبي وأما
الخت مع أحد الأبوين أو معهما فأردا للثبات للصف البنت ثلث ما نصده وقبل
لا أن كان أصل عدده ولما ثبت في الثبات ما لا يجزى والخت ثلث ما يكون لها نصيب
نصف ما يثبت وإن أوجب في أكثر أصناف أو ضعف يورث نصفه فقارصاً
فما أقام وجب إلى الأصل وهو عدم الرد على الأبوين بل يكون الجميع للفقير والمعتد
الألحاح أن تقصر الفريضة عن التهام وبسبب دخول الزوج أو الزوجة في حق
أبوين مع بنت ذوات أبوان وبينان مع زوج أو زوجة أحد الأبوين مع بنت ذوات
فالتصريح على البنت أو البنات خاصة بغيره من لم يثبت من أبوين وذوات أخوة
من أم ولخت من الأبوين أو لأب وذوات أخوة من أم وأختان فضاء من الأبوين
أو لأب مع أحد الأبوين مع من لم يثبت من الأبوين أو لأب مع زوج أو مع من لم يثبت
فضاء من الأبوين أو لأب مع أحد الأبوين مع من لم يثبت من الأبوين أو لأب

خاصة فقول ياخذ النجاشي الاول في الثاني لاصل فان استمرت الفرضية
والاضربت سهام من اكثر عليهم التصيب في الاصل فالاول كزوج واربون وخمسون
للابين اربعة من اثني عشر والزوج تلك هي خمسة للثاني من غير تكرار فالثاني كان
البنات اربعة فبعضه من اثني عشر **الفصل الثاني** في المناكحات فاما
بعض الواردة في القصة واما بقصة الفرضية من اصل واحد صححت مسألة الاول
فان كان ضيب الثاني يفر القصة على فدية من غير تكرار فالحج والاشيخ
العمل فقول ان كان وثقة الثاني من وثقة الاول من غير اختلاف في القصة
كان كالفرضية الواحدة كما هو في تلك والحادث تلك من جهة واحدة ما اذا
تواخر ثم اختل في الغري والواجب طاعت فتركه فقول ومن بعد لهما المأثرا او
بالسوية وان اختلف الاستحقاق او في ذلك وما فان وضع ضيب الثاني على وثقة
كفدية استعان به وقت بعد فوجها وظلف معها ابنا وبنات فصيها من زوجة
ثلاث من اربعة وعشرين فحق على ولدها من غير تكرار فاضرب وفق الفرضية
الثانية في الفرضية الاول ان كان بين ضيب الثاني من فرضية الاول والفرضية
الثانية وفق الاول في ضيب الثاني كالحق من نام ومثلها من اربعة فزوج ما انما

عز ابن وبنين الفرضية الاولى اثني عشر وبنين الفرضية الثانية ونصف ولهم
الزوج موافق النصف فاضرب وفق الوفق من الفرضية الثانية ومثلها من
التصيب في اثني عشر فبعضه من اثني عشر وان لم يكن بين ضيب الثاني من فرضية قول
والفرضية الثانية وفق بل واية فاضرب الفرضية الثانية في الاول فالمرتفع
المطلوب وكل من كان له من الفرضية الاولى فطرحه مضافا في الفرضية
الثانية كزوج ملحقين من الاول من الاب عات الزوج عزابن وبنات فرضية
الاول من ستة للزوج تلك لا يتم على حدة ولا وفق فاضرب الحقة في ستة
سبع للمثنى ومنها تفهم الفرضية وان لو كانت المناكحات اكثر من فرضية اما ان يكون
وارثا في طبقة الاول او من وارث وثقة الاول فان انقسم ضيب الثاني على
وثقة على حدة والاعمال ما تقدم وكذا الوفاة ربع فما زاد اوليها ما لغيره
وكثيرا بعض على ايا رجل فلف ابون وتلك نكاحات ملحقين وبنات حتى مكلا
امر واحد في طبقة الاول او من وارث ثلث من اربعة واربون ملحقين ما لغيره الاضمة
ما بقي من الثلث بعد اربع ضيب من الثلث ولا خير على الامه الا انك فاسقة
ولا خير على الامه من واحد الا انك سابقا يقع الحكم على الابن الذي لم يولد على امه

للثمن واحد الزيجات المذكورة وعلى ثلث المليون ومائة الف المذكورين وثلثون
 الاخر خلف كسبين وقد اقر لهم بنحو ما عاينت منها واما الزوجة
 الثانية ايضا وخلفت ابن ابن اخها لاجها الذي هو ابن بن اخها لاجها الذي
 هو ابن بنت اخها لاجها الذي هو ابن بنت اخها لاجها الذي هو ابن بنت اخها
 ايضا واما الزوجة الثالثة ايضا وخلفت زوجها وعما وعمة وافر الزوج
 انها اوصت لاجني ثلث ماله اثروات وخلف عتين ولم يخلف غيرهما في
 الاول تركه فاصل الفريضة مائة ومائون للاربعة وعشرون والاربع
 اربعة وعشرون وللزوجات ثمانية عشر وكل من اربعة وعشرون
 للبنت اثني عشر وللخني ثمانية عشر وللوصي له الاول ستة والثاني اثني عشر
 والثالث ثمانية عشر فترسم الاربعة والعشرين التي للابن المهديم عليها
 ودته فصبها ستة ويقبل الى بنتها والباقي لبنته ويقبل الى جدى ابوها
 للذكر ضعف خني ثم ترسم الستة التي للزوجة المهديم عليها على ودتها فصبها
 اثنان وابنها المهديم معها اربعة ويقبل منها اثنان المجدد وواحد المجددة
 وعلى اخيه فيبلغ نصيب الجد ثمانية وثلثين ونصيب الجد اربعة وثلثين

البنت احدا وعشرين واما الاربعة والعشرون التي هي حصته ابن الاخر
 فقيمها على ودته والمقرطسا فيكون لكل ابن ثمانية والمليون الفريضة
 وللزوجة المقرطسا واحد وثلثها واحد ولما الستة التي هي حصتها الزوجة الثانية
 فلكل القرابات الأربع حصة منها ولذي القرابة الواحد واحد ولما الستة
 التي هي حصتها الزوجة الثالثة فلهن ثلث منها واحد وللوصي للمقرطسا واحد
 لكل من بنيه ولها اثنان ولها واحد **د** ماتت امرأة عن زوج وثلاثة
 بنين واوصت لاجني ثلث ماله الزوج الاسدي الماله اثلاثون الزوج عم اخ
 لام ولخوي واخنا لاب واوصى لاجني ثلث ماله من الام الاثني الماله
 مات الاثني ماله عن زوج وبع بنات واوصى لاجني ثلث ماله الاثني الماله
 الاثني ماله الماله اصل الفريضة اربعة للزوج سهم وكل ابن سهم و
 يضيف لها للاجني سهمان نصيب خمسة نصيبها في مخرج السهمين
 تعطى الزوج السهم المستحق سهم وكل ابن خمسة بنو عشرة تقسم
 على خمسة للموصي سهمان وكل وارث سهمان فلكل ابن سبعة وكذا الزوج
 سهمان ودته الزوج ستة لاجني من الام سهم وكل اخ من الاب سهمان وكذا

سهم ونصف اليها سهم الوصي لصير سبعة نصريها في مخرج النصف نصريته
 وخمين سها وسهام موزعهم الثاني سبعة من ليس نصريها في ثمانية
 نصريته وخمين فاضل يصل اليها الم الورثة الاولى وهو ثلثون في ثمانية
 اسهم يكون مائتين واربعين لكل ابن ستة وخمسون والوصي لستة عشر
 وللزوجه الموروثة الثلث ستة وخمسون لاجله لانه الثلث المستحق سعة
 اسهم وكل اخ من الاباربعة عشر وللأخت سبعة مئة اربعة عشر
 تقسم على سبعة الوصي له والورثة لكل منهم سمان فلكل اخ للاباربعة عشر
 والمستحق ثمانية عشر وللأخت ثمانية وللزوجه من الام ثمانية والوصي
 سمان فوسهام وثلاثة هذا الاخ من الام ثمانية للزوجه سهم وكل بنت
 سهم ونصف اليها الاجنس سها نصير ثمانية نصريها في مخرج نصف
 السبع اربعة عشر يكون مائة وستة وعشرين سها وسهام هذا الورثة
 ثمانية من مائتين واربعين سها فاضل السبعة في اربعة عشر مئة
 وستة وعشرين سها فاضل يصل اليها الم الورثة الاولى وهي مائتان و
 اربعون في اربعة عشر يكون ثلثة الاف وثلثمائة وستين لكل اخ الطبقة

الاولى من هذا النحل سبعة واربعه وثمانون سها والوصي لهم مائتان ثمانية
 وعشرون وللزوجه سبعة واربعه وثمانون فكل واحد من اخوين للاب
 مائتان وثمانون وخمسون وللأخت مائة وستة وعشرون والوصي لهم ثمانية
 وعشرون وللأخت من الاموات مائة وستة وعشرون فكل واحد من بنات هذا النحل
 وهو الموروثة الثالث وذويته نصف سبع المستحق ثمانية اسهم في اربعة عشر
 تقسم على ثمانية الورثة والوصي له فلكل بنت وللزوجه ستة والوصي لهم ستة
 مثل احدى من الاصف سبع المال ثمانية اسهم **الفصل الثاني** في معرفة ميراث الورثة
 من التركة وفيه طرق **الاب** سهم كل وارث من الفريضة وهذا ميراث التركة **البنت**
 فما كان فهو نصيبه كزوج وابوين الفريضة ستة للزوجه ثلثة وهي نصف التركة
 فاخذت من التركة نصفها والام سمان والثلث فلها الثلث التركة والذهب سهم من
 فله سدس التركة **الزوجة** ان تقسم التركة على الفريضة فالخرج بالقيمة نصيبه في سها
 واحد فالبلغ فهو نصيبه لو كانت التركة اربعة وعشرين والفريضة ستة كما قبل
 فاذا قسمت التركة على ستة خرج اربعة لكل سهم نصيب الحاجة ومائة في سها
 كل وارث فالبلغ فهو نصيبه فاذا ضربت اربعة في ثلثة نصيب الزوجه **الزوجة**

ونصف سبع المال

عشر ديناراً فهو نصيبه وتضرب بالربعة في واحد نصيب الاب يكون اربعة وثمانون
 اثنين نصيبهم يكون ثمانية **ح** التركة ان كانت حلالاً فاضرب بحاصل كل وارث من
 الفرضية في التركة فاحصل فاقسم على العدد الذي صحت منه الفرضية فما خرج
 فهو نصيب الوارث كربعة وابوين والتركة عشرون والفرضية اثني عشر **التركة**
 تضر بها في عشرين تبلغ ثلثين تقسمها على اثني عشر يخرج خمسة فالربعة خمسة وثمانون
 واللام اربعة تضر بها في عشرين تبلغ ثمانين تقسمها على اثني عشر يخرج ستة وثلاثون
 ويكون للام ستة وثمانون فذلك ديناراً واربعة وخمسة تضر بها في عشرين تبلغ ثمانين
 تقسم على اثني عشر يخرج ثمانية وذلك يكون للام ثمانية وثمانون فذلك ديناراً
 ان كان في التركة كسر فابسط التركة من حصة بان تضر بخرج الكسر في التركة ثم
 تصيف لكسره المرتفع فاعمل في الصحاح فما اخرج من الارث فتمت على ذلك
 المخرج فلو كانت التركة عشرين ديناراً واربعة فابسطها انصافاً فيكون احد وارث
 واعمل كما عملت في الصحاح فما اخرج لكل وارث من العدد المبسط فاقسم على الباقي
 فما اخرج نصيباً للواحد فهو نصيب الواحد من الخبر الذي تريد ولو كان
 الكسر ثلثاً فاقسم التركة ثلاثاً وهكذا الى العشرة ولو كانت الثلثة عدداً فاقسم

التركة عليه فان بقي ما لا يبلغ ديناراً فابسطه واربطوا فيه وان بقى ما لا
 يبلغ ديناراً فابسطه واربطوا فيه وان بقي ما لا يبلغ حصة فابسطه واربطوا فيه وان بقي
 ما لا يبلغ اربعة فابسطه بالاجزاء عليها وعليك بالتحفظ من الخطا والجمع والحاصل
 وارث فان سلكوا المجمع التركة فالقصة صواب ولا فهو خطأ **ق**
 لو عين الورثة نصيب بعضهم في عين اقسم الباقي الباقي على اربعة سهامهم **الباقية**
 فباخذ الاربعة الابن يسوي الباقي بعد القسمة للزوج **كتاب القضاء**
 وفيه مقاصد في التولية والعزل وفيه فصول في التولية واثباتها بان
 اتمام اوقافه ولا يثبت جليل البلد ولا رض خضان يحكم بعض الرضا يحكم
 ان يثبت الحكم في كل حكم حتى العقوبات ولا يجوز له ان يقض احكامه فيما لا يقض
 فيه من احكامه وان لم يرض بعد اذ كان بشرط القضاء المتصور من اتمام نعم على
 احدهما عن غيره قبل حكمه لم ينفذ حكمه وفي حال الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجاهل
 القضاة فمن دعا عنه الى قضاء الحق كان عاجزاً ولو تعدى حق المدعي لا يترك في
 الترافع الى من شاء ان يذاعوا ولو كان احدهم افضل عتير الترافع الى المال الغيبة
 وان كان الفضول انه بعد اذ انقضى في الشرايط اما ان يظهر الادام عليه الساتر

فلا قريب جواز العمل بالمتفق لان خطأ غيره يظفر لتمامه وكذلك الحكم التقليدي في الفأدية
 واجب التولية لمن يتق بنفسه والقيام بشرائطها على ايمان وجوب على الكفاية ويجب على
 اتمام تولية القضاء في البلاد فان لم يتفق من التراجع اليه حلقا لم يملك الادعاء ولو كان
 من مواليه بشرطه وشاؤوا له لم يحرم على الانتفاع الا ان يترك اتمامه ولو لم يوجد سوى
 له يحل الانتفاع مطلقا بل لو لم يعرف اتمامه على وجهه عليه تفرضا لان القضاء
 من لا يفر بالمعروف ولا يجوز ان يملك الا ليله الا ان يعلم من عينه عليه ان الظاهر
 لا ولاية الا بالمال فيجوز بذله ولا يجوز الولاية من قبل الظالم الا اذا لم يضر
 التفكير بالحكم بالحق فان لم يعلم له يحل له الامتع الا ان لم يفهم الا ان يكون
 الحكم في قتل من لا يحل قتل غيره مطلقا ولو عين وضاوت على نفسه الحيازة
 وجب عليه الطلب في تلك الحيازة فان وجد من هو اولى منه حرره على الطلب
 وللقاضي الاختلاف مع الاذن صريحا او خفيا وبشأنه كما كان كذا ولا يمتنع
 مستقلا لا تنطبق بالوحد ولو منع عن الاختلاف حرره وكذا والطلاق في
 الولاية بالاستعانة كما ثبت بها الغيب والملك المطلق والموت والكنه والوصية
 والعق ولو استيفضت بينهما شاهدان على الولاية ولا يجب قبول واحد عدله

البيضة وان شهدت له الامارات الطبية والتحكيم بالبيع وان كان في البلد
 قاض وعمل بالحجر واستيفاء العقوبة كشكال ولا يفتد على غير المتضمنين حتى لا
 يعبر بوجه الخطأ على ما قلنا الرضى بحكم ويجوز ان يولي غيره النظر في خصوص
 العمل بان يملك جميع الاحكام في الدين في ملكه من ياتي اليه وان يملك
 خصوص النظر في غيره من العمل ان جعلت اليك الحكم في الدائيات خاصة في جميع
 ولا يفتد حكمه في غيرها ولو قلنا لتمام من نظره في الحكمين فالتان وتلان فتد
 في انعقاد الولاية فيه نظره والفاظ التي تعقد بها الولاية سبعة وثلاثون
 واستنبطت واختلطت وددت اليك الحكم ومنه انك جعلت اليك
الفصل الثاني في صحة القضاء ويشترط فيه البائع والعقل والذكور واليهما
 والمعدالة وطهارة الموالد والعلم بالاعتقاد قضاء الشيء وان كان مرهقا ولا
 الخيول ولا الكافر ولا الفاسق كالمراة وان جعت باقى الشاريط ولا ولدان
 ولا جاهل بالحكام ولا غير المستقل بشرائط الفتوى ولا يفتي بفتوى العلماء
 ويجب ان يكون عالما بجميع ما يولي به اطلاقا على كل الواجبات والغييب
 عليه النيان او ما يحد كمن لا يجزئ تولى وفيه شرط علمه بالكتابة كشكال كذا

وقد تدل

البصر الاقربا بشرائطها واشترط الحرية والامانة من الجزع والعمى ولو
 تقدمت الشرايط وغلب على الولايت تغلبون فحقه لم ينفذ حكم ولاه
 صاحب الشك ويحيز بعد القضاء في البلد لحدس به شرل منهم بان جعل كذا
 مستقلا او غير ذلك كل منهم محلة وطرفا ولو شرطا اتفاقا في حكم فالأقرب للمكان
 ولذا استقل منها في جميع البلد غير المدعى ثم المرافعة بالامانة ولو امتنع المصلحة
 من لم يستكمل الشرايط ففي الجواز اعادة للمصلحة شرط وكل من لا يقبل شهادته
 لا ينفذ حكمه كالولد على والده والعبد على سيده والعدو على عدوه ويحكم آية
 لولده وعليه وكذا الاخ ولا يجوز ان يكون الحاكم احد المتنازعين بل يجب ان
 يكون غيرهما واذا اولى من لا يتعين عليه الا فضل منزلة الرزق له من بيت المال
 ان كان ذاك أهله ويسوغ له الاخذ من المصالح وكذا يجوز له اذا تعين ولو لم يكن
 ذاك أهله ولو كان ذاك أهله لم يجز له ان يورث وليا ولو ائخذ الجلس من الحكماء فان
 لم تعين وحصلت الضرورة قبل جازوا الاقربا لمنع وان تعين او كان مكيفا لم
 يجز ما الشاهد فلا يجز له الاجر على الاقامة ولا القتل ويجز للموذن و
 القاسم وكاتب القاضى وسترجه واليكال والوزان وعلم القرآن والاداب

وصاحب الديون والى بيت المال ان ياخذ الرزق من بيت المال لان ذلك
 كل من المصالح **خامسة** شرايط الاجتهاد البينة للقضاء والافاق في العلم
 معرفة فتنة اشياء الكتاب والسنة والاجماع والخلاف وادله العقليات ^{المتكاملة}
 والبراهن الاصلية وغير هذا ولان العرب فصول العقائد واصل الفقه وشرايط
 البرهان اما الكتاب فيحتاج الى معرفة عشر اشياء العام والخاص والمطلق والمقيد
 والحكم والمنتزاع والمجمل والمبين والتامع والمنسوخ في الاوقات المتعلقة به فحكم
 وهو نحو حسنة اية ولا يلزمه معرفة جميع آيات القرآن العزيز ولما انة فيحتاج
 الى معرفة ما يعلقونها بالحكام دون غيرها ويعرفون المقارن والاحاد والمثل المتصل
 والمنقطع والاصل ويعرفون الرواة ويعرفون مسابيل الاجماع والمخالف وادله العقائد
 وقواعد الادلة والتمسك بها ويعرفون لسان العرب من اللغة والحروف المتعريفات
 بالقران للتحصيل اليه وامت المقتدر اليها ويشترط ان يكون ذا فقه يتكبر بها من
 استخراج الفروع من الاصول ولا يكفي حفظ ذلك كله من دون قوة الاستخراج
 ولا يشترط معرفة المسابيل التي رزقها الفقهاء وفي تجزى الاجتهاد اشكال لا يوجب ^{الاجتهاد}
النفس ^{المتكاملة} في العمل ولا يميز في الفاضل الا بامرين ^{الاجتهاد} التميز في الفقه والقضاء

كنفوا وجنوا ولو غابوا عن ارضهم ولو جازوا فافاق في عود ولايتهم ضعفت
 سواهم الا انهم اولا سوله اسلموا على عزله او لا وحكم لم ينفذ **ب** سقوط ولا
 الاصل في جواز دفع النوبيا وجنوا او عزله او موته انظر الى الناس عنده سوله عزله
 او لا قبل لا يعزل بذلك لان الناس عنه كالنائب عن الامام اذا استأجره في
 باذن الامام وفيه نظير لو كانت الامام الاصل في اقرضه الى القضاء واذا اراد ان
 او نائبه المستعمل في القاضى لوجه ما او لم يوجد من هو اكمل من عزله وهل يجوز
 اقرضه فيه نظير ما فعل في انظر الى البيع الموقوف على من يشاء من اولاد الكواكب
 ومن القطع بعدم انزاله للغير ولو قال اذا فترت كذا في هذا فانت معزول انظر الى
 فخرج عليه ولا يغير في القارة ويغير لباغرا كذا في قول في فعل معين وفي نائية
 كل نائب خلا من ولو قال بعد العزل قضيت كذا في المستقبل الا ان يبين ولو شهد مع
 ان هذا الحكم فاقول فيهم نفسه فانت كذا في العزل قبل قوله في جرحه ولو اراد
 على العزل وشق احسن القاضى ففضل بينهما وكذا لو قال ان هذا الذي في شهادة فانت
 وان لم يذكر الا انه لا اقرب فاعاد الدعوى اذ يجب العزل على القاضى اذا لم يوجد
 قترطه ولو قال حق على شهادة فليست وجب احصاء وان لم يبين للمدعى

فان حضر واعترف انهم وان قالوا احكم الا بشهادة عدلين قبل كلف
 البينة لا اعتبار بغيره بل المال او ادعائه من بل العنان وفيه نظر لان الظاهر
 من الحكم الاستظهار في حكمهم فحب عليه اليقين لا ادعاء الظاهر ولو قال
 العزل لم يخلت هذا المال لجره على لم يقبل وان صدق العزل لا يجبه وفي
 الاكفاء يمينه في قدر لجره المثل نظر ولو عزله القاضى بعد سماع البينة قبل
 ثروته وجبت الاستفادة ولم يخرج من ولايته ثم عاد لم يجب **للقصد الثاني**
 في كيفية ذلك وفيه فصل **القول** في الادب بنحو الحكم اذا سأل البلد ولايته
 ان يسان من اهل حال البلد ويعرف منهم ما يحتاج الى معرفته واذا قدم اشراف
 بقدره وواعدهم يوم القراءه عهد وان لم يكن وسط البلد ولا يحل للقضاء
 في موضع ان يكون حجة او فضله ليهل الوصول اليه وان بدأ باخذ ديوان الحكم
 من العزل وما فيه وثائق الناس والمخاض وفي فتح ما ثبت عند الحكم والحجة
 وفي فتح ما حكم به والحجج التي للناس وان يخرج القضاء في اجل مائة خالي من
 غضب ورجوع او عشر سنة وفتح او بيع او اخرج للقضاء حلية او غائب
 فان حكم في المحل صلاحيته وجوبه ركعتين ثم لم يستدبر القبل لم يكن وجوب المحل

او تتر

اليها وقيل يستقبلها ثم ينظر اول جالس في المحبوبين فطاق كل من حبس يعلم او
 تغريم وقرع عزوت اجلس عتق افق ومن قال انما ظلموا لا في تصرف ان صدقة صر فيه
 اطلقه وان كذبه فان كان الحق ما الاثبت بالبيته ان له الارز الى الجلس ان
 يقوم به يتلفه ولو لم تكن الدعوى شاملة على اخذ مال ولا ثبت لاصل الفاعل
 من اربع اليين في خضار وان قال انما ظلموا اذ لا حق على طلب حصه بالبيته فان اقامها
 ولا اطلق بعد عيب وهل يجوز طلاقه باذاعة الظلم وان لم يصح ضمها لغيره للسمع في
 قال انضم لي ولا ادري لم حبت فادى على طلب حصه فان لم يصح اطلاق ولا في
 غالبا وزعمه ان ظلمه فحق طلاقه فظن ان بانه لا يحبس ولا يطلق كغيره لان
 تحبس حصه ويكتب اليه ليقول فان لم يصح اطلاقه فبعد ذلك ينظر في الارصا
 واموال الاطفال والجهانين ويعتد بهم ما يجب من فسخ وانما اذا لم يوافقوا
 اما لاي نوع او بشدا وظهور حيا تروجم شارك ان ظهر عجزه في تنظيم في انا الحكم الحاشي
 لا مال الايام والجهانين والجميع يعلم لفسه وغيره والوديع وتقره الوضاي ابل
 فير للمعان ويعول المعاز شارك فير بدل ان كان اصله بقره ان كان يثاقوا
 وان كان قد مضى من قبل له بعد ذلك ان كان فاسقا او كان اهل الوصيه والعويضا

معين مع دفعه اليه وان كانا غير معينين كالفقراء والمساكين اخل العنان
 اذ ليس الضرر بعدد كانه اوصاله الى اهل وكذا لو فوق الوصيه غير الوصيه
 ثم ينظر في الضوال والمفقود فيبيع ما احتجى تلفه وما يتوعد به من قيمه فيعلم
 ما عثره المفقود حولا اليه ان كان في يدا لادين واتخا للمفقود ذلك وحفظ
 ما عا ذلك كالجواهر والاثنان الى ان ينظر ان يابها ثم يامر العلماء بالحضور
 عند وقت الحكم ليقوموا على الخطا ان وقع منه ويوقع منهم ما عساه
 تشكل عليه لا بان يقدّم فان اخطا فالتلفه ضمير في ماله بل في بيت
 المال ثم يروى بعد ذلك في ترتيب الكاتب والمتجبر والقائم والوزان
 والناقد ولكن الكاتب عدلا فاعا فاعا عفيفا عن الطمع ولا يشترط العدد اما
 المتجبر فلا يد من اثنين عدلين وكذا السميع اذا كان بالقاصم ولا يشترط لفظ الشا
 ولا الحرية ولو طلب السمع اجرة ففي وجوبها في مال صاحب الحق شك لا ولا
 يفرز من السداد اذ به في حبله الأبعد الزجر باللسان والاصر وان لم يكن
 الشاهد عتق ظاهره فادى عليه ويكره ان يتخذ طبيا وقت القضا واتخاذ
 المسحب بلك الحكم فاعا على ارضي والقضا مع غضب وشبهه مما يشغل المتألم

ولو قضى حينئذ فقد وان يتولى البيع والشراء لنفسه والحكومة وان يستعمل
 الانقباض للمنافع من الحاج عنده او للمدين المقتضى السقوط على وترتيب هذه
 معين **الفصل الثاني** في القوة ويجوز على الحاكم التسوية بين الخصمين ان شاء
 في الاسلام والكنه في القيام والنظر وجواب السلام والافراج الاكرام والحلوس و
 الامتياز والعدل في الحكم وله ان يرفع السلم على المدعي في الجلس في السلم
 اعلى من الذي ويجوز ان يكون المسلم قاعدا او المدعى قائما لا يجزى التسوية
 في الميل القليل فان علمت بالخصم سمع منه والا سجد لان يقول انك لا
 او ليحكم المدعى كذا ولو احسن منهما باحتسابه من يقول ذلك ويكره ان يختص
 احدهما بالخطاب فاذا ادعى طالبيا انك بالجواب فان اقررت الحق وان لم
 قضت وان انكرت فالمدعى هل لك بينة فان قال لا ثم جأ بينة فالأمر عليه
 فلعلة تذكر فان تراحم المدعى قد قدم الشايق وروى فان شاء او اخرج
 ويقيم الشايق المستوفى والمراة وكذلك المدعى والمدعى عند التراحم ثم
 في السابق بقرعة يقع بقرعة واحدة ولا يزيد ولا ينقص والمدعى عليه ولو
 سبق احدهما الى الدعوى فقال لا تفركت فالمدعى لم يفت الى الامارة

الحكومة ولو يئذ ادفعه سمع من الذي على بين صاحبه او لا ويكره له ان
 يصف احد الخصمين دون صاحبه ولا ينبغي ان يختار ولا له الخصم ولا
 باس ولا يقر غيرهم اذا لم يكن هو المقصود بالدعوى ولا يستحب له ان يعود المدعى
 ويشهد المخاير والرشوة حرام على اخذها او اياها ان وصلها الى الياس
 لان الحق ويجوز على الرضى اعادتها وان حكم عليه بحق او باطل ولو كفت قبل
 وصولها اليه فغناها ولا يجوز ان يلحق احد الخصمين ما فيه ضرر على خصه ولا
 ان يهد به لوجوه الحاج لانه نصب لسد باب المنازعة ولو قطع المدعى عليه
 دعوى المدعى بدعوى او سمع حتى يفتي الحكومة والذا كان الحكم وانما لزم
 القضاء ويستحب ترغيبهما في الصلح فان تعذر حكم بمقتضى الشرع وان اشكل
 اخر حتى يظهر لاحد له سواء ويكره له ان يشفع في اسقاط او ابطال ولا يستحب
 اجابة الخصم بين يدي الحاكم ولو قاما اجاز **الفصل الثالث** في امتد
 القضاء اتمام بعضه بطلان وغيره بقبضه في حقوق الناس وكذا في حقه
 تعالى على الاصح لا يشترط في حكمه حضور شاهدين بالحكم لكن يستحب ان يعلم
 اتمم الحق فان علمه في الشاهد او كاذبا لم يحكم وان علمه انهما

عن المزي وعلم وان جعل الامر بحيث عندما لا يكون في الحكم مع قرائنها
مع جعل العدالة وتوقف حتى تظهّر العدالة فيحكم او الفسق فيطرح ويحكم
بالظاهر ثم يبرهنه وقت الحكم بقتضه ولا يجوز ان يقول على حسن الظن
ولو ان الغريم عند سراحكم بعلم كالواق في جعل القضاء ولا يجوز ان يعتد
على خطه اذا لم يذكر وكذا الشاهدان شهدوا مع آخر فلهذا لا مكان الزور ^{عليه}
ولو كان للظن حصن فلما من التعريف ^{تألف} على رواية الحديث دون الشهادتين
والحكم ولو شهد عند شاهدان بقضاءه وان لم يذكر في اقرب القضاء وكذا
الحديث يحدث عن ابن جبر حديثه فيقول حديثي فلا يصح وكذا القاض
انما يحكم بالشاهدين على قضاءه اذا لم يكن بينهما ومن ادعى عليه انه
قضى له فانه لا يمكن له التخليف كما لا يخفى على الشاهد ونفي الحاكم اذا
طلب الانتظار في موضع الرية ان يفرق بين الشهود خصوصاً من
لا فرق عنده ويكره اذا كانت الشهود من ذوي البصائر والاديان القوية
الفصل الرابع في التزكية ويجب على الحاكم الاستكراه مع الشك في العدالة
وان سكت الحكم الا ان يقر الخصم بعد التماسه على اشكال وهل عليه ان يقر بما

الاستكراه مع الشاهد من الخصمين ويجوز ذلك لا مكان ان يبرهن منه
عداؤه وهل يبرهنه بما قد رآه لا يجوز ذلك ايضا لا مكان ان يبرهنه في
البينة والكثرة واقرب المنع فان العدالة لا يجوز وصفها من كصفة
الشاهد ويجوز ان يكون غارفا باطن من بعيد ككثرة الضيق والمخاض
المقادة ولا يشرط المعاملة وان كانت لحوط ولا يخرج الامع المشاهدة
لفعل ما يقدح في العدالة او ان يشيع ذلك بين الناس شيئا موحيا
للعلم ولا يعمل على ما من واحد وعشرة لعدم العلم بحجهم ولو فرضنا
حصوله جرح وله ان يحكم بشهادة عدلين ان نصب كما في التعديل ولا
في التعديل من الشهادة به والايمان بلفظها وانه مقبول الشهادة فيقول
اشهد انه عدل وقبول الشهادة فرب عدل لا يقبل شهادته ولا قرب القضاء
بالشأن ولا يشرط ان يقول على ولا يجوز ان يقول لا اعلمه الا للخصم
ولا يجوز الخطأ التعديل مع شهادة رسولين عدلين ولو مال الدعي جبر الغريم
بعد ما عرفت الى ان ثبت العدالة قبل جاز لقيام البينة بدعوى واقرب المنع
وكذا لا يجب طلب البينة من اعيان ونفي تمام التولية عن التزكية فانته

صفته ونقد ظاهر الا باطنا فلو علم الحكم له بطلان الحكم لم يبيح
ما حكم له لو كان مالا او عقدا او فضا او طلاقا فاما ما شهدى
نعم ينكح امرأة لم يحل له وطؤها وان حكم له بان وجبة ونكح على المرأة
الامتناع ما امكنها وعليه لزم والمهر والمهر لا ان يقتد الاستباحة
بذلك ولها ان تنكح في الباطن غير ذلك لا يجمع بين المانين ولو شهد على
ثلاثة فاسقان باطنا وظاهرا هما العدا والوقع واستباح كل منهما نكاحها
على اشكال **ثمة** صوت الحكم الذى لا ينفصل ان يقول الحاكم قد حكمت
بكذا او قضيت او فقلت وامضيت والرسا او ادفع اليه ماله او اخرج
من حقه او ابرم بالبيع وغيره ولو قال ثبت عندى او ثبت حقا او ان ثبت قد
ثبت بالحق او ان دعوا ثابتة شرعا لم يكن ذلك حكما ويوجب ابطاله
ويجب ان يجمع قضايها كل اربع وعشرون وخمسة ويكتب عليها الشك كذا
لست كذا **الفصل الثاني** في الاعداء اذا استعدى رجل الى الحاكم لزمه
ان يعيد به وليست خصمه ان كان حاضر لواء حر والمدعى دعواه او لا
وسواء علم الحاكم بينهما معاينة او لا ولو كان غائبا لم يثبت له الحاكم حتى يحرر

الدعوى للشك في الثاني وان حرر المدعى لخصم ان كان في بعض ولايته
ولا خلاف له هناك وان كان اخطأ في حكمه او كان في غير ولايته اشبه الحكم
عليه بالحق وان كان غائبا او استعدى عليه ان يكره من يقوم مقامه في الخصم
وان كان في البلد ولو استعدى على امرأة فان كانت بمنزلة العبد وان كانت
مختلة بعشيرة من يوفى في الحكم منها في ثبوتها او تركها من غير عجل الحكم فان ثبت
عليها ثبوت الحاكم اية ومعه شاهدان فيسقط عنها الخصم فان اقرت
شهادتهما والحاكم قرين من يسمع من الخصم والوكيل فان احتجوا على اية
ثلاثة ايام ان لم يحضر يحرر بانه وثمة عليه فان لم يحضر بعد الختم بعث الحاكم
شاهدين او غيرهم عنه وكذا لو حكم عليه فان لم يحضر فعل ذلك وحكم عليه
له ان يحكم عليه حال الغيبة ابتداء ولو استعدى على الحاكم المعزول فالاولى
للحاكم سلطانة بغير ان يدعى صوتا للخاصة غير الامتنان فاذا احدهما احضر
سواء ادعى بالحق او بحرق في حكم او رشوة وسواء كان مع المدعى فيه او لا ولا بد
على شاهدين باظهار شاهد اعليه بغير احضره فان اعترف فاعزهما او لا طال البلد
بالينة على اعترافها فان صدقها حتى يوجب اليقين عليها اشكال الا في ذلك البلد

احدا الرجعية على القاضي فان كان هذا امام واقعه اليه وان لم يكن وكان في
غير ولايته رافعه الى قاضي تلك البقعة فان كان في ولايته رافعه الى جليفته
المقتضى الثاني في الدعوى والجواب وفيه فصول **الاول** المدعى هو الذي
يترك قوة ذلك المقتضى او الذي يدعي خالف الظاهر بخلاف اصله والمنكر في
مقابله فلو سلم قبل الوصل فادعى ان دمج التفرع في الكساح دائمه وانما التفرع
فالتفرع هو الذي لا يترك ركنه والمادة تدعى الظاهر هو التفرع المبدأ
ففي تقديم احدهما احتمال وتفيد الروي في الرابطين للمحققان قلنا
وشرط في المدعى الباطن والعقل وان يقول نفسه او لمن ولايته الدعوى
ما يصح قوله فان لم يسمع دعوى التفرع ولا الجواب ولا دعوى ما لا يغير الامع الولا
كما لو قيل والوصي الحاكم فادعى المدعى المسلم خيرا او خيرا او على غيره ولو
ادعى منها حق اذا استدل بالبيع الى غيره وشرط في الدعوى الصحة والذوق فلا بد
هبة او شئ مع الامع دعوى فاقص وكذا الوقت والهرن عند شرطه
ولو ادعى فهو الحكم او الشهود ولا يثبت فادعى علم الحكم او الشهود فيكون
اليمين على العلم انكار اليمين حيث جادلان الحكم مع الاقرار من ان لا يثبت

لا زنا ولا يثبت بالكلية فلا يمين المرددة ولا ثمة الرعي فادعى التفرع بعد اقامة
اليمين عليه احاد المدعى على الاحتفاظ واجب ولو القتل لم يكن بآلة
مع الشهادة ولو ايم اجابته ولو ادعى الاقرار في الاقرار والجواب ولا يثبت
الى الكساح في كساح وعينه الا القتل ولو ادعت انه فوجأ الكساح في دعوى الكساح
فان لم يسمع شيئا من حقوق الرجعية فان كسحت مع عدم اليمة فان كسحت
وثبت الكساح وكذا الجح كساح المدعى ولا يسمع دعوى هذه بنت المدعى
ولا ادائها في غيرها وكذا لو قال ولدتها في كساح الحرة او قال غيره ولا يسمع
اليمين بذلك بالبرج بانها ملكة وكذا اليمة وكذا هذه مرق على ولو ادعت
بذلك لم يثبت في موضع بآلة الملك ولو قال هذا القتل من فطنة او هذا الذي
او الجحير حطته لهما الاقرب جاع الدعوى الجحير كساح وثوب كساح الاقرار
والوصية وهل يشرط الجحير كساح فان سوغنا التنازع مع القن جزاء القن على
التمتة فلا دعوا وان شرطنا علم القن الاقرار في الاقرار الى ذكر الجحير والقن
وندة دعوى غيرها الى الوصف بل رفع الجحير ولا يحتاج الى ذكر قيمته وذكرها
ويجب فيها لاشل لذكرها **المقتضى الثالث** فيما يثبت على الدعوى والاعتقالات

فلا قريب ان الحاكم لا يتدنى بطلب الجواب من الخصم الا بعد سوال المدعي ذلك
 لانه قوله فيوقف على المطالبة فاذا سأل الحاكم فاقامه ثلثة **الاول** الاطراف
 فاذا اقر وكان جازيا التصريح بحكم عليه بان سأل المدعي بان يقول له قد انكثرت
 او اخرج اليه من حقه وما شابه ولو التمس ان يكتب له عليه كتابا لزمه ان يكتب
 يعرفه باسمه ونسبه او يعرفه عدلان او يشهد بالحلية وان سأل ان يشهد على
 شاهدين لزمه ايضا فان دفع الى الحاكم من القطر من بيت المال والا كان على
 المقتضفين ولا يجب على الحاكم دفع المقيم من ماله فان ادعى انصاره وبثبته
 انما بالينة المطلب على حاله او تجد في الخصم له عيب وانظر ان يكون
 فان مات فتم له سقط وان عرفت كذب حتى يخرج من الحق وان جعل بحيث
 الحاكم فان ثبت له ان انظر ولم يجد فهو له عيبا لانه لم يعلم وان اشبهه فان
 عرفت ذامال او كان اصله مدعى ما لا يصح حتى ثبت اعذاره والاحكام
 على الفقه فان كل حلف المدعي على القدره وجب **الثاني** الاكاذب والاداء
 الحاكم المدعي عقيب الكذب ان لم يعرفه بوضع سوال ذلك وان عرفت
 له يجب فان قال نعم امره باحضارها ثم ينظر في رغبته وان قال لا يثبت له

عنه الحاكم ان له العيين فان طلب احل في حلفه الحاكم ولا يبرع الحاكم باحلاله
 وكذا الحالف لا يجدي باليمين من غير ان يحلف الحاكم فلو تبرع الحالف والحاكم
 باليمين ونعت لاغية ولا يعتد بها في حلف الحاكم بعد سواله وكذا لو حلف من
 غير حاكم واذا حلف المتكلم سقطت الدعوى عنه ولا يحل للمدعي مطالبة بعد
 ذلك بشئ وان كان كاذبا في يمينه ولو نظر له بيان لم يحل له سقائه
 وبالله مع معاودة المطالبة ولا يجمع دعواه ولا يثبت وقيل يحكم بالينة
 الا ان يشترط الحالف سقوط الحق باليمين وقيل يسمع مع النسيان وكذا لو اقام
 شاهدا واحدا وبذلك معه العيين نعم لو كذب الحالف نفسه جاز ان يطالب
 وان يقاضى في الجور له مع امارة التسليم وان ذلك كله العيين على التمسك
 فان حلف بثب دعواه وان كل سقطت وماله المطالبة بعد ذلك اشكال
 ولو قال المدعي قد سقطت عنك هذه العيين لم تسقط دعواه فان عاد اليه
 مرة ثانية فله احلاله ولو كان كل المتكلم يعفو عنه لم يحلف ولم يرد قال الحاكم
 حلفت ولا تجعلك ناكثا ذلك ما رت استظهارا الا فضا فان قال لا قريب ان
 الحاكم يرد العيين على المدعي فان حلف بثب حقه وان امتنع سقط وقيل يعفو

نكوله مطلقا ولو بالملك المذكر الغير بعد نكوله لم يفتى عليه **القول الثاني** في
 فان كان لآدم من طهرش او حرمه وصل الحاكم الى معرفته جواه بالاشارة المقتضية
 لليقين فان اقتصرت الترجمة لم يكن ثابته الا بحد من عدلين وان كان عتقا
 الرهبان الجواب فان استخرج حتى يقين وقيل بغير عليه وقيل يقول الحاكم ان
 والاجل انك ناكلا وددت اليقين على المدعي فان اصره بالبين على المدعي
الفصل الثاني في كيفية سماع البينة اذا سال الحاكم المدعي بعد الاكراه
 عن البينة وذكر ان له بينة لو ابرم باحضارها لان ذلك حقه وقيل له ذلك
 فان جعل له له احضرها ان شئت فاذا احضرها له والها الحاكم حتى يسألها
 المدعي ذلك لان حقه فلا يصرف عنه غير ذلك فان سأل المدعي سؤالها
 فكانت عنده شهادة فليذكر ان شاء ولا يقول لهما الشهادة فان اقاما الشهادة
 لم يحكم الا بما لهما المدعي فان سأل الحاكم وعرف عدلتهما بالعلم او بالتر
 واقفقت شهداهما او وافقت الدعوى قال للخصم ان كان عندك ما يصدق
 في شهادتهما فليتعتدي فان سال الاظهار انظر تلك ايام فان لم
 بخارج حكم عليه بعدم سأل المدعي وان اذابة الشهادة ففرقه وصال كل

واحد عن خبريات القصب فيقول في اي وقت شهدت وفي اي مكان وهل كنت
 وحده وهل كنت اول من شهد فان اختلفت اقوالهم لطلها وانكهم وكذا لطلها
 لو لم توافوا الدعوى وان اتفقت فلو ادعى على تربية بضم مائة دينار فقد
 منه فانكر فشهد واحد يقض الال لكن بعضه نقد وبعضه جنس منه و
 شهدا الاخر يقضه نقد لكن من وكيله سقطت البينة والاحكام ولو قال
 المدعي لي بينة واحدة للحالة ولخص البينة لاثبات حق لم يكن له ذلك ولو شرت
 باليمين في سقاطين مجاز ولو اقام شاهدا واحدا وحلف ثبت حقه وان كان
 لم يثبت حقه في هذا المجلس واذا اقام المدعي عدلين لم يتخلف مع البينة الا
 ان نكرو الشهادة على ميت فيستخلف على بقاء الحق في دمه انتظما انما قال
 بينة بغير عيب او عصبها كان له انزل لهما من غير عيب ولو كانت الشهادة على
 او محنون او غائب فالأقرب نجتم اليه ويدفع الحاكم من مال الغائب ليعادل
 ولو ادعى له حال الموت في وجوب البين مع البينة حينئذ اشكال ولو اقام
 شاهدا واحدا حلف بميتا واحدة ولو قال للمدعي لي بينة غايبة من الحاكم
 الصبر لهما في الغريم وليس له ان يفت ولا خاطب بكيف وكذا لو اقام شاهدا واحدا

وان كان بعد لا وقت له حجة او المطالبة كجبل القدر على اثبات حقه
 بالبين فحيث ان يشهد بغيره ويرى حجة الحاكم ان يثبت الشهود بان يعرف
 بينهم اذا كانوا من أهل الجيرة والوزع ويحجب في موضع الربية ولا يجوز للحاكم
 شفع الشاهد وان يدخل في الشهادة او يعتق به بل كيف عن ان يكون
 عنه وان تزد ولا يرتبه في الآفة لو قوت ولا يزد ولا يوقف عن العزم
 عن الاقرار لا يقتضي في **المفسد الرابع** في الاحكام وفيه فصول
الاول لا ينعقد بين الموجب من البراءة من الدعوى الا بالله تعالى ولو
 كان كافرا وفيه يفسر في اختلاف المصنف مع لفظ الجلالة الى ان ينزل الاحكام
 لانه يمتنع القول بما لا يجوز الاحكام بغيره من كتاب ينزل او يجرى من اوله
 او كان شريفا او ابوين فان راي الحاكم الذي يمتنع فيه
 انزع جازي ثبت في كل مدعى عليه من مسلم وكافر وامرأة وجعل يستحب
 للحاكم وعظ الخالف قتله وكيف قوله والله ما له عند حق من حق التعليط
 بالقول والمكان والزمان في الحقوق كلها وان قلت الامال فلان يفسر في
 اقل من نصاب القطع فالقواعد مثل والله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم

الطالب الغالب الضار لما في المدرك الهالك الذي يعلم من التبراعين المالك
 ما لهذا المدعى على شيء مما ادعاه وغير ذلك من الفاظ راي الحاكم والمكان كالمنا
 والحكم والزم ان يكون الجماعة والعيد وبعد الزوال فيعطى على الكافر بان يعتق
 مشرقا من كفة والاثبت والاقوال ولو امتنع الخالف من التعليط لم يجز عليه
 ولا يخلو يمينه لو حلف على تركه ولو ادعى العبد ويمينه اقل من انصار العتق فانكر
 مولاه لم يخلط في يمينه ولو ادعت العبد غلط لا يدعى العتق فكل ما لا يثبت
 بشاهد بين يمينه التعليط ويجوز بيمينه ان يخلط بغيره لا يشاره
 وقيل بوضع يمينه على اسم الله تعالى وقيل كيف في لوج صورة اليمين ويعمل بالآ
 فان شرب يرى فان امتنع كل ولا يخلط الحاكم الا في جمل حكمه لا العذر
 فيستحب الحاكم للدين والمخافة من محلهما من طائفتين ان يخلط
 الا انكار او المدعى وان وقع بعد عرض **الفصل الثاني** في الخالف في
 البائع والمعتل والاختيار والمصدور وعونه صحح عليه فلا جرم بين
 وان ادعى البائع لم يخلط عليه بل يصدق مع امكانه ولو قال انما صبي لو حلف
 يتطهر بولده نعم لو ادعى الصبي المثل لانه استب بالاعمال خلف القول

يحتمل ان يجبر حتى يطلع فاحلف فان كل قتل ولو حلف المجنون او المذموم او
 السكران او النافر او الغافل او المغفل عليه لم يعتد بها ويحلف الكامل في اركان
 المال والنسب والولاء والرجعة والنكاح والطهارة والايلاء ولا يحلف في حدة الله
 ولا القاضى ولا الشاهد ويحلف القاضى بعد الغزل ولا يحلف الوصى والقيم
 الا يقل اقرا صا بالدين على الميت ولا من يكر الوكا لا باستيفاء الحق فانه وان علم
 انه وكيل فيمن حرم الموكل ويجوز للوكيل الخصومة اقامة البيت على وكيله
 غير حصن للخصم والمخالف فثمان مكره مدعى ما انكره فاما حلفه مع قدسية
 المدعى ومع وجودها اذا نصى للمدعى تركها واليمين ولما المدعى فاما حلفه
 مع الرد او النكول على اذى فان رد ما انكرت فوجبت فان كل سقطت دعواه
 اجماعا ولو رد ما انكرت اليمين ثم يذبحها قبل الاحلاف قبل اير له ذلك لا برض
 المدعى وفيه اشكالين ايمان ذلك تفويض لا اسقاط ويحلف المدعى مع اللغو
 في دعوى الدم واذا ادعى على المملوك فالغريم هو لا سواه كانت الدعوى ما الا ان
 جناية والا قرب غدى فوجبه اليمين عليه فان كل ردت على المدعى ويثبت المدعى
 دقة العبد بغير ما بعد العتق ولا يسمع الدعوى في التعدد بحجة عن اليقين ولا يثبت

على المنكر ولو قذف ولا يمين فادعاء عليه قبله احلاف يثبت الحد على القاذ
 وبه تطو من حيث انه لا يمين في حد منكر السر ويحلف لا سقاط الغرة وان كل
 حلف المدعى وثبت المال دون القطع وكذا الوطء مع شاهد واحد لا يحلف
 مدعى بما لا ينص عليه في الحول ولا مدعى نقصان الحرص ولا مدعى الاسام في الخبر
 قبل الحول بل يصدقون ولو اقام شاهدا فاعرض عنه وقنع بيمين المنكر او كما
 بينه كاملة فاعرض عنها او قال سقطت البيعة وقنع بيمين المنكر في الاقرار
 ان له التجرع الى الشبهة واليمين مع شاهد قبل الاحلاف ولو شهد للميت
 واحد بدين ولا وارث قبل يجبر حتى يحلف او يقر بعتد اليمين من المشهود له
 وكذا لو ادعى الوصى الوصية للفقراء واقام شاهدا فانكر الوارث وفيه
 نظرون ولو لحاظ الدين بالتركة لم يكن للوارث التصرف في شيء منها الا بعد
 الاداء او الاسقاط وهل تكون التركة على حكم مال الميت الاقرب تقارب الدين
 لها تقارب الرهن فاما للوارث وان لم يحيط كان القاضل طليقا وعلى المقدرة
 الحاكمة للوارث على ما يدعي لمورثه وعليه ولو اقام شاهدا حلف حوذي
 الدين فان اشبع فلان ان احلف الغريم فيبرأ منهم لامن الوارث فان حلف

الوارث بعد ذلك كان للثاني ان اخذ من الوارث ان اخذ وهل ياخذون
 من الغريم **اشكال النكاح** المحلوف عليه ولما حلف على الشيء
 فعله نفسه وعين ونفى فعل نفسه اما نفى فعل غيره فيحلف على عدم العلم
 والضابط ان اليمين على العلم دائما ولا يجوز ان يحلف مع الظن الغالب فلا
 يحل له اليمين التي تجل بحيل من قول عدل او خط او قسمة طال من كونهم
 وعين فلو ادعى عليه ابداع او ابتاع او فرض او جأزة حلف على النفي لو
 ادعى على مورثه لم يتوجه اليمين الا ان يدعى عليه العلم فيحلف على فيه
 فيقول لا اعلم على مورثي ولا اعلم منه انداءا وبها وهل يثبت في
 نفقته الحائز من العبد اشكال ويجب البت في نفقته ولا يفي عزه بيمينه
 التي قصر فيها خبر مجا ولو قال عتق وكل حلف على نفقته العلم ويكفي مع
 الاكثار الحلف على نفقته لا شقاق وان نفى الدعوى على راي ولو ادعى النكر
 الازالة والاقاض اقلب مدعىا والمدعى نكرا فيكفي للمدعى اليمين على بقاء
 الحق ولما ان حلف على نفقته ذلك ويكون اكده ليراد انه اوكل ما توجه الحق
 عن الدعوى فيه يتوجه معه اليمين وينفي على المكروه مع التكرار وورد

اليمين حتى النسب والعق والكناح ولا يتوجه اليمين على الوارث ما لم يدع
 عليه بيت مورثه وبجته وانه ترك ما لا يدين فلو سلم المدعى حيل الوارث
 باحدها لم يتوجه عليه حتى ويكفي في العلم بالورث والحق نفقته العلم وفي ادعاء
 المال في بيت البت والنية في الدخول في جميع تسمية الحالف ولا يثبت ان شاء الله
 في نفسه ولو كان القاضى في قسمة ثبوت الشفعة مع الكثرة لم يكن له اعتد
 فيه الحلف على نفقته للزوم ما يولى اعتقاد نفسه بل اذا الزمه القاضى حاد
 لان ظاهره اوعا عليه ان يحلف وهل يلزمه باطنا اشكال او في الزعم
 ان كان مقلدا لا يحل هذا **النكاح** في حكم اليمين وهو انقطاع
 الخصومة ابقاء لبراءة الدعة والجور للمدعى بعد ذلك المطالبة ولا اقامة البينة
 وان لم يعلم ان له بينة ولو قال كذب شهودي بطلت البينة والاقرب
 عدم بطلان الدعوى وتح لو ادعى الخصم اقراره بكذبهم وقام شاهد
 لم يكره له ان يحلف لتسقط البينة لان مقصوده الطعن فان قلنا تسقط
 جاز الحلف لا سقاط الدعوى بالمال ولو قال اصدقني مرة فيحلف على انه
 ما حلف سمع على اشكال فلو اجاب بان ما حلفني مرة على ان ما حلفني لم يحلف

انه ما حلفني لم يمنع للمسلم ولو قد للمدعي على النزاع عنه من يخصص
 فله ذلك ولو قد هتأ بما صدق الظاهر لا يثبت ان لو اذن الحاكم
 ولو كان حقه ديناً فان كان الغريم مفرطاً لا يستقل بالخذ من دين
 اذنه لان له الخيار في جهة القضاء فان اتع استقل الحاكم دون
 ايضا ولو كان جاحداً وله يثبت عند الحاكم ولكن الوصول اليه
 فالأقرب جواز اخذ من دون اذن الحاكم ولو لم يكن بينه او بعد الأول
 للمعاليك وبعد العزم من غير الاستقلال بالخذ ولو كان المال عند غيره
 فخذ اخذ خلاف اقرب الكراهية ولو كان المال من غير الجبر لخدم بالقيمة
 العدل وله يعتبر ايضا المالك له بيعه وقضائه عز دينه ولو تلفت
 قبل البيع لم يضمن والاقراب الغلمان لأنه يقض لو اذن فيه المالك
 ويقاضى ان حينئذ وكل من ادعى ما لا يد له عليه ولا مانع فيه فجه
 له كالكس حجة جماعة ادعاه اقدم ولعمري انما عزم ولا يد له عليه ولو
 اكدرت سفينة في البحر فاعمله ما اخرج البحر ما اخرج بالقرص فخرجه
 ان تركوه فيه الاغراض ولو تلفت الوارث على نفق علم الدين والاستحسان

لم يمنع المدعي من اقامة البيعة **الفصل الخامس** في العيّن مع الشاهد
 كل ما ثبت به شاهدان يثبت به شاهدان يثبت به شاهدان يثبت به شاهدان
 كان الا او المقصود منه المالك والدين والقرض والغصب وعقود المعاينة
 كالبيع والصلح والاحارة والقرض والطبة والوصية له والحجاية الموجبة
 للدية كالتحشاء وعقد الخلاء وقتل الوالد والولم العبد وكسر العظام
 الجائفة والمماومة ولا يثبت الخلع والطلاق والتجعة والعق وكذا كتابة
 والتدبير والقب والوكالة والوصية اليه وعيوب النساء بالشهادة
 العين اما التكاح فاشكال اقرب الشوئ ان كان المدعي الزوجة والوقت يصل
 فيه لانه عندنا يقبل للوقوف عليه ولا فرق بين ان يكون المدعي مسلماً او
 كافراً صدقاً او فاسقاً رجلاً او ملقاً وبشرط شهادة الشاهد أولاً وبثبوت
 عدلته قبل العيّن فالجلف قبل ادائه الشهادة او بعد لها قبل التعديل
 لا يثبت ويقدر على اعادتها والاقراب ان الحكم يثبت بالشاهد والعيّن معاً لا
 والفائدة الغرض مع الجمع ولا يثبت دعوى الجماعة مع الشاهد الاصل
 منهم فمن تلفت ثبت نصيبه دون نصيب المتع وليس لولد الناكل بعد موته

ان يحلف الالة الوقت ولو مات قبل النكول فلو كان ان يحلف في وجوب
 اعادة الشهادة اشكال ولو وراث الناكل الحالف قبل الاستيفاء استوفى
 الموقوف عليه قطعا ولا يكفي بما يجده مكتوبا بخطه وان كان محفوظا
 عنده وعلم التوقيف وكذا ما يجده بخط مورثه ولا يحلف ليثبت به الا
 لغيره فلو ادعى غيره لثب ما لا يثبت على غيره واقام شاهدا حلف الوارث
 كان الذين استوفوا فان استغ الوارث لم يحلف العزم ولا يجر الوارث
 على اليمين وكذا لو ادعى هنا واقام شاهدا فله ان يحلف لان فيه
 لاثبات مال الغير بخلاف الورثة لاثبات مال مورثهم وقيمة فريضة
 فان استغ بعضهم سقط نصيبه ولم ير لهم الحالف ولو كان وصية
 اقتسم بالسوية الا ان يفضل فان استغ بعضهم لم يشارك الحالف
 ولو كان بعضهم صبيا او مجنونا وقت نصيبه فان بلغ رشدا حلف الحق
 والا فله لو مات قبل ذلك كان لورثته الحلف واستيفاء نصيبه لا
 يجب اخذ نصيب الموقوف عليه من العزم وهل يطالب بكفيل اشكال
 وهل للموقوف عليه شركة فيما يقبضه الحالف الا قرب ذلك ان كمل

ما لو كان في الدعوى
 حلف من لا يرثها
 حلف طاعة
 فله

وحلف **فريضة** لو ادعى بعض الورثة الوقت من مورثهم عليهم
 وعلى الخلف حلفوا مع الشاهد وقضى لهم وان امتنعوا حكم بالدعوى
 ميراثا لكن يحكم على مدعى الوقت بوقفية نصيبه في حقه لا في حق
 الذين ولو حلف بعضهم ثبت نصيب الحالف وقفا وكان الباقي
 طلقا ويصرف فيه الديون والوصايا والمفاضل ميراث وما يحل
 الفاضل للدين الذين لم يحلفوا يكون وقفا ولو انقرض المستع
 كان للبطن الثاني الحلف مع الشاهد ولا يبطل حقه بامتناع
 الأول **لو ادعى الوقت عليه وعلى اولاده وقت ترقي حلف**
 مع شاهده ولا يلزم الاولاد بعد يمين اخرى وكذا لو ادعى الفقرة
 او المصالح لا تقراض البطن وان كان وقت تشرية افتقر البطن الثاني
 الى اليمين لانها بعد وجودها نصيبا للموجود وقت الدعوى ويحتمل في
 الأول ذلك لان البطن الثاني ياخذ من الواقف لاسم البطن الأول
ج لو ادعى ثلثة بين تشرية الوقت بينهم وبين البطن فحلفوا
 صار لاحد منهم ولذا وقت الرابع من بين يولد فان حلف بعد بلوغ احد

امتنع قبل جمع الربع الى الثلثة لانهما اثبتت بحلفهم ولا يلزم اذ باقائه
جرى مجرى المندوم وليشكل باعتراض الاولاد بعد الاستحقاق لم يوصف
الى التاكل ولا يوصف الى المدعى عليه او لا ولا الورثة ولو مات
احدا الثلثة قبل بلوغ الصغير اليه الثلث من حين وفات الميت لم يوصف
الوقت الا ما و قد كان له الربع الحيز الوفاة فان حلف بعد ذلك اخذ
الجميع وان كل كان الربع الحيز الوفاة يورثه الميت الباقيين الثلثة
والثلاث من حين الوفاة للباقيين وفيه الاشكال ويمكن رجوع اليه
لالله المدعى عليه ولو كذب التاكل الوقت لم يرد عليه شيء قطعا وكان
للخالفين والواقف لانه وقت تعذر صرفه فيرجع الى وثقة الواقعة
د لو ادعى البطل الاول الوقت على الترتيب وحلفوا مع شاهد قسم
البطل الثاني بعد جردم انه وقت بشرط كانت الخصومة بينهم وبين
البطل اول فان اقاموا شاهدا واحدا حلفوا معه وقساروا ولهم مطالبة
بخصمتهم من التامرين وجردم **هـ** لو ادعى البطل اول الوقت عتقا
وتكلموا عن اليمين مع شاهدين فوجد البطل الثاني احتمال خلافه وعد

لما انشئت البطل اول ومنذ الترتيب جعل التاكل كالاعدام فاعترضوا
بغير استحقاقهم الان ولو حلف بعضهم ثم مات احتمال صرف نصيبه الى
الباقيين والى ولد الخالف والى الوقت التعذر المصنف **و** لو ادعى عتاق
عبد في ملكه وهو في يد غيره لم يحلف مع شاهدين لانه حيث الحرية ولو ادعى
خارجه ذلك ولد في يد الغير وبطلان ولد وانما ذلك حلف مع شاهدين
ليثبت الرقية دون الولد ويثبت حكم الاستيلاء باقرار **ز** لو حلف في
دعوى قتل الخطا وبشبهه مع الشاهد في العدة لم يكون شهادة الشاهد
لولا يثبت معه الدعوى بالقتل **الفصل في التاكل والاقرب**
لا يقضي بل يرد اليمين على المدعى في الحال وله اعادتها في غير الجلب وانما
على المدعى اذ ادعى التاكل بان يقول لا حلف انا انا اكل او سكت ويقول
القاضي حلف وبني ان يعرض له اليمين ثلث مرات ويشيح له حكم
التاكل فان لم يشح وقضى بالتاكل فيرجع وقال له ان حكم التاكل في
جواز الحلف اشكال بحيث منعه لو رضى المدعى بمينه فالأقرب جواز
ويحتمل ان يكون تكول المدعى كحلف المدعى عليه ولو حلف فهو كقرار

او كما يفتي لشكاله كذا يستحق الحق به ولو قال المدعي احمقوا واخلوا بغيري
 المدعي عليه ولو اقام شاهدا واحدا وكل من العاين معه احتمل ان يكون
 الخلف بعد ذلك وعلى القول الا بانه اخر ولو ادعى القاضى الا
 ليت لا وارث له على ان ان كل احتمل حبه حتى يخلف ويقر القضا عليه
 وتركه ولو ادعى الفقير او الساعي اقرار المالك بثبوت الزكوة في ذمته ^{عليه}
 مع كونه بل يثبت الاحتمالات **المتكسر للفايز** القضاء على الغائب
 وفيه منقول **المدعي** ولا بد ان يدعي معا لوان في جنبه ووصفه
 وقدره صريحا بان يقول اني مطالب به فلو قال له عليه كذا الزكوة في
 الحكم ويقتر الى البيعة وهل يشترط ان يدعي جرح الغائب نظرا فان
 شرطاه لم يسمع دعواه لو اعترف بانه معترف ولو لم يعرض للجرح سمعت
 وخلف مع البيعة على عدم الالاء والامقاط والاعتراض ولا يجب
 التعرض في العاين اصدق الشهود ولو ادعى وكيله على الغائب لم يخلف
 ونسب اليه الحق بعد كتمل فان خلف بوكالة الغائب لا استعد وكذا
 ياخذ ولو اخلل الجرحين للمال مع البيعة وكفى لو ادعى العزم البراءة

ولو قال لو كمل الغائب ارفى موكلك او دفعت اليه لوفيقه وان لم يتسلم
 الماله فربنا لا يراى ويحتمل الوقوف في الحكم لاحتمال صدقة ولا يجوز على الله
 دفع الحج سواء كان العزم حاضرا او غائبا لانها حجة لو خرج المدفع محققا
 وكذا لا يدفع البائع كتاب الاصل للمشتري كانه حجة على البائع يقول لو فسخ
 البيع مستحقا ولو شرط المشتري دفعه لم ولو طلب الفسخ او طلب الدينون
 تسخ الحجة فالأقرب الاجابة نعم للمشتري وعليه ان يمتنع من الاداء حجة
 يشهد القاضى وان لم يكن عليه بيتة تفتي من العاين **المتكسر**
 المحكوم عليه وبه يقضى على من غاب عن مجلس القضاء مطلقا وان كان
 حاضرا على راي او مسافرا دون المسافة وقيل يعينه في الحاضر بعد حضور
 ولا يشترط في سماع البيعة حضوره وان كان في البلد ولو كان غائبا
 جاز احضاره مع البيعة لا بد من المسقة اذا لم يكن هناك حاكم ^{عليه}
 الغائب في حققة فعليه كانه والمواط لانها على التخصيف ويقضى عليه في
 السرقة بالمال دون القطع والمقاضى النظر في ما ارجاه ليعتم غائب ولانه
 اما المحكوم به فان كان دينيا او عقارا لم يكن تعريضه بالحد ضبط باليمين

حقن الدماء في الدين والوفور
 والطلاق والعنف
 الحماة لا
 يفتون

وان كان عبداً أو ذليلاً أو شبهة مما يمتنع به إقامة الحق بالحكم به بالحكم كالحكم
 عليه وذكر القيمة دون الصفات كالثياب والامتنعة وماء البيت دون
 القضاء لقائده نعت العين الى بلد اليهود لم يشهدوا على عينه ويطالب
 بكفيل اذا اخذ العبد ولا يجيب شراف والمطالبة بيمين على الشئ وكفيل
 الظاهر بالقيمة للحيلولة في الحال ثم يريد اليه مع الثبوت ولو انكر مثل هذا
 العبد الوصوفتين فعلى المدعى البينة على انه في يد وان اقام او لم يمت
 بعد التكاليف الى ان يحضر او يدعى التلغ فيقبل منه القيمة ويقبل
 التلغ للمضرة لا لاخذ عليه للحبوس وان طعن انه ليس في يده هذا
 العبد لا جنة بطلت الدعوى واذا علم المدعى انه يحلف حول الدعوى
 الى القيمة ولو قال ادعى عينا قيمته عشرة فاما ان يحلف العين او القيمة
 فالأقرب صحة هذه الدعوى وان كانت مترددة ولو حضر ولم يثبت
 الدعوى فعلى المدعى مونة الاضرار ومونة الرد في ضمان منفعة
 العبد اشكال **الفصل الثاني** في كراهية الاقراض لغيره عندنا بالكتاب الحرام
 سواء كان محضاً أو لا وسواء قال القاضى شاهدي الاثنا استشهد كما على

ويحلف عليه العبد
 الاخير

انما في هذا الكتاب خطأ ولا وكذا القول ان ما في هذا الكتاب حكم
 يفصل ولو قال المقر استشهد على ثبوت هذه القبالة واقام له
 انه ان حفظ الشاهد القبالة او ما فيها وشهد على اقران جاز لغيره الاقراض
 بالجهول ولو شهدت البينة بالحكم وشهد بها الحاكم على حكمه فالأقراض
 الثاني للحاجة الى الاثبات في البلاد البعيدة وتعد رجل شهيداً الاصل وهو
 الاندلس فان الشهادة الثالثة لا تنفع ولا لو اقران حاكم حكم عليه
 الثاني والبنية تثبت ما يقر للمقرب له لوجده والنقص المانع من العمل كتاب
 قاض يتناول ما منعاه او لا وما ثبت ما سوغاه في حقوق الناس دون
 وغيره من حقوقه تعالى بشرط ان يحضر شاهد الاثنا حضوره الغرضين
 الحاكم بينهما وشهد بها على حكمه فاذا شهد عند الثاني اقتضى ما حكم به الاول انه
 بصحة بل القاضى قطع الخصومة ولو عاد وللضمان المتابعة ولو لم يحضر
 وشكى على الدعوى والحكم واستدعى عليه ففيه نظراً في القبول في الحكم
 ولو كانت الدعوى على غايبة فتمنعها الشاهدان واقامة البينة والحكم
 استدعى الحاكم اقتضى ما الثاني ايضاً ولو اخرج الحاكم اخر ما حكم به القاضى

ارجح ولو اخبرنا انه ثبت عند اوسته الثاني ان بالثبوت لم يثبت شيئا
 فاذا اراد اقامة البينة بالحكم عند الثاني حكما ما شاهد من الخصم
 وما سماعه من الحاكم وقال لا تشهدنا على حكم وامتنانه ولو قرئ عليها فكتبا
 فقال لا تشهدنا بانه حكم بذلك جاز ويجوز ان يضبط الشاهدان ما شهدا
 فان استبهم على الثاني لم يحكم الا بعد التوضيح ولما سئل على الحكم ان
 يشهد عند المكتوب اليه وعند غيره وان لم يكتب القاضى في كتابه
 الى من يجعل اليه من القضاة او مات الكاتب والمكتوب اليه ولو تغيرت
 حال الاول بعد الموت لم يثبت في العمل بحكمه ولو تغيرت بغيره لم يعمل
 بحكمه ويقر سابق انقاده على انهما فقه انما المكتوب اليه فلا اعتبار
 بغيره بل كل حاكم قامت بينة الانهاء عند حكمه ويجوز ان يذكر الشاهدان
 اسم المحكوم عليه وابيه وجده وحليفه بحيث يميز عن شريكه وذكره في
 الكتاب بخط فان اقر بالمعقوداته المحكوم عليه الزم وان انكره فالتقوى
 قوله مع اليمين اذا كانت الشهادة بوصف مشارك غالبا الا ان
 المدعى اليه انه الخصم ولو كان الوصف يتعدى شريكه فيه الا

ناددا لم يثبت اليه لانه خلاف الظاهر ولو اظهر من يشركه في الصفقة
 اندفع الحكم عنه الا ان يقيم المدعى البينة انه الخصم وان انكره من
 بذل لك الاسم فان اقام المدعى بينة حكم عليه والاحلف وانضرت
 القضاء عنه وان كل حلف المدعى الزم ولو لم يجعل على تقبلي الاسم
 بل على انه لا يلزم شي لم يقبل ولو قصر القاضى فكتب اسم المقر واسم ابيه
 خاصة فاقبل ان يسمي باسمه وان اباه سمي باسمه وانه المعنى الكتاب
 ولكن انكر الحق فالوجه ان يشكك في ان القضاة المسمي في نفسه
 غير ملزم ولو ادعى ان في البلد مساويا له في الاسم والوصف كل من
 اظهرا فان كتماننا فان اعترضا انه الغريم اطلق القول وان انكر وصفت
 الحكم حتى يكتنف الغريم منهما وان كان ميتا او شهد للحال ايراثا اما
 تايخ الحق عن موته او لان الغريم لم يعاين او لم يزل ذلك لم يثبت اليه
 الا وقت حتى يظهر الامر ولو اقر الحاكم على تمام البينة لم يحكم الثاني
 وان كانت عادلة عنده ولو في الخصم انا اخرج شاهدي الاصل او فيها
 في لادهم لم يمكن بل يسلّم المال ثمان ظهر الجرح استرد **للقضاء**

النقد الثاني في القسمة وفيه فصول **الاول** في تحقيق القسمة
 القسمة بين احد النصبين من الآخر واول الحق عن غيره وليت بقاوان
 تضمنت مرثا فيوز قسمة القمار غرضا والمكيل وزنا وبالعكر ولا تصح الا
 باتفاق الشكاه واذا سأل الشكاه من الحاكم القسمة لاجابهم وان لم يثبت
 الملك لهم على راي سواه كان عقارا نسبوه الى ميراث وغيره واذا سألها
 بعضهم لغير المتع عليهم مع انتقاء الضرر بالقسمة وتسوقه لغيره
 من وطها لثمة ان يثبت الملك عند الحاكم او يصدق الشريك عليه
 وانتقاء الضرر وامكان تعديل السهام من غير شيء يجعل معها ولو
 تضمنت ردا لم يجبر المتع عليها ويسوق قسمة تراض كارض قيمها مائة
 فيا بقرناوى ما بين حاج من يكون نصيبه الارض المأخوذ حبي
 صاحبه وتكون تعديل السهام والقرعة ولو اذ احد من الخير لم يجز القسمة
 ولا يجبر المتع عليها وان اشتملت القسمة على ضرر كالجواهر والعضا الى الضيقة
 والسيف والسكين وشبهه لم تجز قسمة ولو اتفق الشكاه عليها ولو طلب احد
 الشريكين الممازاة من غير قسمة لما في الاجزاء كان فيكون او يزع هذا المعين

والآخر الباقي اوقى الزمان لم يجز المتع سواء كان مما يصح قسمة ولا على
 اشكال ولو اتفقا جاز ولا يلزم بل لكل منهما الرجوع **الثاني** في القسمة على
 الامام ان ينصب قسما للحاج اليه ويشترط فيه البالغ والعقل والامان
 والعدالة ومعرفة الحساب ويصدق من بيت المال ان كان لعل عليه السلم
 ولا يشترط الحرية ولو اتفق الشكاه على قاسم غيره جاز ولا يشترط فيه شيء
 مما تقدم سوى التكليف فيجوز لو كان فاسقا او كافرا بل لو تراضوا على
 القسمة بانفسهم من غير قاسم اصلا جاز ثم القاسم ان كان من قبل الامام
 مضت قسمة بنفس القرعة بعد التعديل لان قرعة قاسم الحاكم بمنزلة حكمه
 ولا يعجز بها ما بعد هذا وان نصباه وكان بشرط صفة قاسم الحاكم ولا
 او اقتباه بانفسه ما من غير قاسم يعيق للزعم على الرضا بعد القرعة وفيه
 نظرون حيث ان القرعة تسبب التثمين وقد وجدت مع الرضا ولو تراضيا
 على ان ياخذ احدهما قسما بعينه والآخر الآخر من غير قرعة جاز واذا
 لم يكن بذلك القاسم الواحد ولا وجبا اثنان لانها متعقبات المتفق به ولا
 يكفي فيه الواحد ولو رضي الشريك لم يجز الثاني ولغير القاضى ان يرضى

بالنقص باعتقاده لا ينجح ويحكم بالعدالة باعتقاده واجرة القائم
من بيت المال فان لم يكن اسما وضاف عنه بيت المال فالاجرة على القائم
فان استاجر كل منهما باجرة معاومة لقيمة نصيبه جاز وان استاجر
جميعا في عقد باجرة معينة ولم يفتوا نصيب كل واحد من الاجرة
لانه لم يسم الاجرة بالخصص ويجوز التساوي للتساوي في العمل ويضعف
بالحافظ والاجر علميا وان كان الطالب لاجدها ويجوز في حصة
الطفل اذا طوّل بالعتة وان لم يكن نجاسة لكن الولي لا يطالب بالقيمة
الامع الغيبة ولو تضمنت ضررا عليه لم يجز القسمة **الفصل الثاني**
في متعلق القسمة المقسوم ان كان متساوي الاجزاء كالجوب والادمان
وعنهما اما الرطل حصته فمة لجا رسوا كان جامدا كالجوب والبار
او اياها كاللبن والعسل والتمر ولو تعددت الاجزاء فطلعت اجزا
فمة كل نوع على حدة لغير المتع وان طلب فتمتها انواعا بالقيمة لم يجز
وقيسم كلالا وهذا لا مشافاة بغيرها كان وغيره وان اختلفت الاجزاء
كالنخار والعقار والحجر والاولى والجواهر وغيرها فان ضرت الشكاة

باجعهم لم يرض القسمة ولا يجز المتع عليها وان استرضعهم فان كان الطالب بالقسمة
لغير المتع والاولى وان اتفق الذين يجمع وجبت القسمة مع طلب بعضهم ولغير المتع
ويجوز ان يمانع من الاجار بعتة ان القيمة وقيل بعدم الاتماع بالنصيب
واذا لم تضمن القسمة لغير المتع عليها وان تضمنت لغير المتع بالقسمة
بالقطع لم يسم فمة لجا رسوا لم يرض وجب ولو تعددت ثواب فان التمس
الجنس تحت بالتعديل فمة لجا رسوا وان اختلف ولم يكن فمة كل نوع على حدة
والعبد يقيم بالعتة لقيمة لجا رسوا على الشكاز ولا يرض فمة الوقت العدم
لغضار النسخة في القائم وان تغير الواسع ولو كان بعض المملكت ظاهرا تحت
فمة مع الوقت في المملكت ولو تضمنت رد اجاز من صاحب الوقت
خلة فان كان في مقابل هذا الموضع فالجميع وقت والفتاة والحمام
وما لا يقبل القسمة يجري فيها المباشرة ولا تزم فان رجع بعد استيفاء
نوبته عدم قيمتها السوفاه ولا يباع المشترك مع التازع وعدم اكمال القسمة
وانقضاء المباشرة ولو ساء واحد العبد الفاء لغيره فمة فان رد اخذ
ما يتو تساو ولا يجاز ولو نفر احدهما بالبري فتمت القسمة لغيره

تفانير

القيمة

على أحد العبدن استوالكن الاقرب انه لا يجز عليه لان اصل الشك في قايرو
 محيل ان يكون كفته البعد **المسألة الأولى** في كيفية القيمة قد يكون منه
 اجزاء وقد يكون قيمة تراض وقد يرضى بغيرها وقيمة الاجزاء ما يمكن التعديل
 فيها من تعلقها بأربعة ان فيناوى السهام وبقياوى جزاء المقسوم او
 مختلفا او متعلقا بالسهام وبقياوى قيمة الجزاء وبالعكس فالأولى كارض
 متساوية الاجزاء في القيمة بمرسنة لكل واحد منها وهذه القيمة
 اجزاء بالمتساوية ثم يفرع بان يكتب قاع بعدد السهام متساوية ثم يقيس في
 المخرج الاسماء على السهام وبالعكس فان المخرج الاسماء على السهام
 كتب في كل رقعة اسم واحد من الشركاء ويجعل في سبعة من سبع اوطب
 متساوية وبقياوى من لم يخير القيمة المخرج سبعة على هذا السهم فكان
 لمن خرج اسمه ثم يخرج اخرى على اخر الخان فيسمى وان المخرج على الاسماء
 كتب في القاع اسماء السهام فيكتب في رقعة الاول ما يليه كذا وفي اخرى
 الثاني الى آخره ثم يخرج رقعة على واحد بعينه فيكون له السهم الذي في
 الرقعة **المسألة الثانية** ان يفتق السهام خاصة ففقد الارض القيمة ويجعل ستة

اسم متساوية القيمة ويفعل كالأول **المسألة الثالثة** ان تناوى القيمة خاصة
 كارض متساوية الاجزاء في القيمة لواحد منها ولاخر ثلثها وثلث سدسها
 فانها ايتيم على ستة اجزاء على قدر الاول وقدر الباقي اجزاء ويكتب ثلث قاع
 باسمائهم ويجعل للسهام اول وثان الى الاخير ويخبر في ذلك الشركاء فانها
 عية القاسم ثم يخرج رقعة على السهم الاول فان خرجت لصاحب السهم
 اخذ ثم يخرج اخرى على الثاني فان خرجت لصاحب الثالث اخذ الثاني
 وثلثا وكانت الثلثة الباقية لصاحب النصف وان خرجت الثانية
 لصاحب النصف اخذ الثاني وثلثا والرابع وكان الخامس وثلثا
 لصاحب الثلث وان خرجت الاولى لصاحب النصف اخذ الثلثة الاولى
 ثم يخرج الثانية على الرابع فان خرجت لصاحب الثلث اخذ مع الخامس
 وكان السادس لصاحب السهم فان خرجت الثانية لصاحب السهم
 اخذ واخذ الاخر الخامس والسادس وان خرجت الاولى لصاحب الثلث اخذ
 الاول والثاني ثم يخرج الثانية على الثالث فان خرجت لصاحب السهم
 اخذ واخذ الثالث والثلثة الباقية وان خرجت الثانية لصاحب النصف

اخذنا ثلث والرابع والخامس وكان السادر العز ولا يفصل في كنهه
 فاعطى صاحب النصف ثلث وصاحب الثلث اثنان وصاحب السدس واحد
 كما هو بعضهم لعدة فائدة فان المقصود من وجع صاحب النصف ولا يخرج ان
 يكتب رة اقا باعاه السهام ويخرجها على اقسام الشراك الا ان الى القصر بغير روة
 السهام لانه قد يخرج السهم الثاني لصاحب السدس فاذا خرجت الثانية
 بالسهم لصاحب النصف او الثلث فما السهم الاول حصل الضر الرابع ان يتلف
 السهام والقيمة فيعدل السهام بالتقوى ويجعل على اقلهم نصيبات اقام
 متساوية القيمة ثم يخرج الرقاع على اقسام السهام اما قيمة التزاحم وهي التي
 تتحقق يد في مقابلتها او يخرج او يترافعا ببيع مع رضا الجميع ولذا اتفق على
 الرد عند ذلك السهام قبل لا تلهي من قبل الفرقة لتضمنها المعاوضة ولا يعلم
 كل واحد من يحصل العوض فاقتصر على الضمان بعد الفرقة ولو طلب احد هبة
 الافراد بالعلو او السفل او قيمة كل منهما من غير ان يخرج المتع بل اخذ كل منهما
 نصيب من العلو او السفل بالتعديل ولو طلب احد هبة السفل خاصة
 وبقى العلو مشترك او بالعكس لم يخرج لغيره لان القيمة للغير ومع ثبوت الاشارة

في احداهما لا يحصل التميز ولو كان بينهما حان او دار متسعة ولا ضرر في
 القيمة لغير المتع ويقر بعض المتساكن من غير ان يكثر اما لو كان
 داران او خانان وطلب احدهما ان يجمع نصيبه في حدة الدارين او احد
 الخانين لم يخرج المتع ولو كان بينهما قسرا تسعة دة وطلب احد هبة
 بعضا في بعض لم يخرج المتع ولو طلب قسرا كل واحد على حدة لغير الآخر
 سيتم القسح الواحد واختلفت اقسامها كالأرض المتسعة ولا يقسم
 الدكا كذا الخامس ان بعضها في بعض قيمة لغيره بعد ثبوتها ويقصد كل واحد
 بالسكن مسقرا ولو اشترك الزوج والارض فطلب قيمة الارض خاصة
 لغير المتع لان الزوج كالتاع ولو طلب قيمة الزوج لغيره على راي لما لو كان
 بذلك لم يظهر فان هبة لا تقسم ويجمع لو كان سببا محلي اي ولو كان
 وبغيره فطلب احدهما على الارض او النخلة خاصة لغير الآخر ولو طلب
 قيمتهما معا بعضا في بعض لغير الآخر مع امكان التعديل لا مع الرد ولو
 كانت الارض عشرة اجرة قيمة حريب منها تساوي تسعة فان امكن قيمة
 الجميع بينهما بان يكون لاحدهما نصف الحريب ونصف التسعة والآخر

قيمة احدهما -

مثله وجب ان تعد جعل الجريب قسما او القسمة قسما او الجريب المتع عليها
 ولو كان الحرام كثيرا لم يمتنع منفعته بعد القسمة اذا جازد مستوفى وبغير
صحت القسمة في الاحكام القسمة لازمة لغير احد المتعاضدين فصحها
 الامع الاتفاق عليه ولو ادعى احد المتعاضدين الغلط عليه وله اعطى دين
 حقه لم يتوجه له الدعوى على قسما القاسمي ولا على تعيين بل ان اقام حجة
 فقصت القسمة ولك قد هذا كان للمعاذ شريكا فان جعلت بيني وان لكل الحاصل
 فهو نقصت هذا في قسمة الاجزاء وما في القسمة فالأمر بان ذلك ولو
 استحقاق بعض المقسوم فان كان معينا وكان كل واحد في نصيب احد المتعاضدين
 ولك كان في نصيبها بالسوية لم ينقص وان خرج من النصيبين سوا القسمة حصة
 او تعددت المحدثات فنقص حصة احد المتعاضدين ويظهر تفاوت في القسمة
 بطلان ان يمد طريقه او يجري ماله او يمتنع وان كان غير معين بل ماله ايتها
 فالأمر بالبطلان وقيل بالصح ولا فرق فيما ذكرناه بين ان يكونا عليين بالاشتراك
 او بما لهما من المدة ولو ظهر اشتقاق بعض معين في نصيب احد المتعاضدين
 جعل غير الاول في نصيب الآخر فان كان الباقي على قدر نصيبه صحت القسمة والا

غير كثر

ولو قسم الورثة التركة فظهر ان فان أدق والابطلت ولو امتنع بعضهم
 من الأداء بيع نصيبه خاصة في قسمة نصيب من الدين ولو اقتضى البعض
 وكان في البيت وقفا اخرج منه الدين فان تلف قبل اداها كان الدين في القسمة
 نقص ان لو قسمة المدة ولو ظهر عيب في نصيب احد المتعاضدين البطلان القسمة
 لانعدام التعديل الذي هو شرط صحة القسمة في الشريك بين الارش والصح وقسما
 حيوانا لم يعين احدهما صاحبه المحدد في الثلثة ولو ظهر اشتقاق احد النصيبين
 او بعضه بعد بقاء الشريك فيه او غيره لم يضمن شريكه قيمة ماله وقربه ولا
 ان شاة سواه كانت قسمة اجارا او راض ولو ظهرت وصية بجزء من المقسوم
 فكما استحق ولو كانت بالمال فكذلك الدين ولو اخذ احد الشريكين ماله في دار والاخر
 غير وبيتا الاول غير ماله في حصة الثاني لم يكن الثاني نفعه من الجيران عليه
 الا ان يشترط ذلك المانع فان طابقا فهو على حاله ولو وقع الطرقي لاحدهما
 وكان حصة الآخر من هذا الى الذئب حصة القسمة والابطلت لان يحصل على
 مما زاد في حصة او يشترط سقوط الجواز ولو كان سلك البيت الواقع هذا
 في نصيب الآخر وكجرى الماء ولو لم يكن الطفل المطالبة بالقسمة مع الغبطة لا بد

ولو طلب الشريك القسمة وانفق الضرب لجزءه على ما وان كانت القسمة
 في الشركة ولو كان صاحب النصف ضمت الشريكة لقال الاخر وضمت
 بالغريبة ولو جازر المباحة احد النصفين عن الاخر لم تصح القسمة **الفصل**
التابع في متعلق الدعوى المتعارضة وفي فصول **الاول** في دعوى ملاك
 لو ادعى عينا في يد ما ولا يثبت قضي لمساها نصفين وحلف كل منهما القسمة
 ولو كلفتم بينهما بالسوية ايضا ولو كل احد ما وصلى الاخر في الحالف
 وان اقام كل منهما بيعة فكذلك وقضى لكل منهما ما في يدهما ولو اقام
 احداهما بيعة ففنى له بالجميع ولو كانت العين في يد احد ما قضى له بها ان
 تكن بيعة وعليه اليمين لصاحبه ولو اقام كل منهما بيعة ففنى الخارج ولو
 للداخل ولو اقام الداخل بيعة لم يسقط عنه اليمين ولو اقام الخارج انتميا
 ولو كانت في يدهما الحكم لمن صدقة بعد اليمين منهما ولو كلفهما معا اقرب
 في يد بعد ان يحلف لهما او لصدقة ففنى بيعة بالسوية وحلف لهما او
 كل صاحبه ولو قال ليس لي ولا اعرف صاحبا او لا احد كما ولا اعرف
 عنه ارفع بينهما الشك في الدعوى وعدم البيعة ولو كان لاحدنا بيعة

حكم لهما وحلف للاخر ولو اقاما بيعة قضى لهما عدا لهما فان تساويا فلا
 كثرهما عدا فان تساويا ارفع بينهما فمن خرج احد الحلف واعطى الجميع فان كل
 احلف للاخر وقضى له فان تكلمت بينهما وقيل يقضيه بالقرعة مع طلاق و
 يقسم مع الشهادة بالسبب ويخص ذوالسبب ولو اكرهها فاقام احد ما بيعة
 يحكم له وان اقاما بيعتين ارفع وان اقر بها بعد ان كان لهما او لاحدهما قبل اقرار
 اذا لم يكن بيعة وان اقر لهما ابدان من غير سبب كما صار المقر لصاحب اليد
 قال لا احد كما لا اعرف عينا او لا اعرف صاحبا او احدهما او غير ذلك او قال لا احد
 احدهما او يجعل لا اعرف عينا فادعيا عليه العلم حلف لكل منهما على نفي العلم وان
 صدقه فلا يمين عليه وان صدقه احدهما حلف للاخر وان اقر بها لاحدهما
 او لغيرهما صار المقر لصاحب اليد فان قال غير من اقر له اخل في على الشك
 ملكي او لست المؤدع لك حلف فان كل اعتراف القسمة وان اعترف بها لهما ففنى
 لو كانت في ايديهما ابدان وعليه اليمين لكل منهما في النصف الحكومة به ايضا
 على كل منهما اليمين الضمنية في النصف الحكومة له به ولو كان في يد كل منهما احد
 كل منهما فكل منهما ما في يد فان اقاما بيعة قضى لكل منهما بالعبد الذي في يده ^{حين}

ولو اقام احدهما بيته ففصل بينهما ولو تدعى الزوجان شاع البيت حكم لذلك
 البيته فان فُقدت وبُنيكل واحد على النصف فيصير له بعد الميراث بحلف
 كل منهما صاحبه سواء صلح لهما او لاحدهما وسواء كانت الزوجية قارة
 او لا وسواء كانت الدار لهما او لاحدهما او لك وسواء شاع الزوجان ان
 ورثهما او احدهما فثمة الاخر وقيل يحكم للرجل بما يصلح له والامراة بما يصلح لها و
 نصيبه ما يصلح لها وورثته لانها تافى الشاع من اهلها ولو ادعى اياه
 انما عارها بعض ما في يدها من شاع او غيره كلف البيته كغيره وورثته
 نصيبه بغير حية وكذا البنت لو تنازعا في بعضه ولو كان في ذلك ان عطاء
 وتجاوزا فاختلعا في قاش حكم لكل بالتصاغة ولو اختلف المهر والمناجر
 في ثمن الدار فان كان ثمنها هو للمناجر والاول للمهر كما لزوجته والسلم
 الميث والرجل المنصوبة ولو كان الحاط في دار غيره فتنافعا في الارض والمقيص
 حكم بينهما الخياط لقضاء العادة بان من دعا خياط الى منزله فانه يستحب في ذلك
 معه ولو تنازعا في المقيص فهو لصاحب الدار لان العادة ان المقيص لا يحمله
 الخياط الى منزله غير ذلك الدابة اولى من قابض لجامها وصاحب الخيل اولى

والشع لصاحب الدابة دون الراكب والراكب اولى بالخيل من صاحب الدابة
 ولو تنازع صاحب العبد بين في يارب العبد فهو لصاحب العبد لان يد العبد عليها
 ولو تنازع صاحب الثياب فثمنه العبد ثوبا لان ثمن الثياب هو ثوب العبد لا
 صاحبه ولو تنازع صاحب الثمن والارض في حائط بينهما لمصلحة الاخرين بينهما قسما ويا
 ولو ادعى رقيقه بغير مواليه في حكم له ظاهره ان يباع واكره حلف هكذا لو كان
 يدانين ولو كان كبره لم يحكم ببقية الا ان يصدقها او يصدق احداهما فيكون ملكا
 دون الاخر **مسألة** لو كان في ايديهما عين فاذعاهما احدهما وادعى الاخر
 حقه بالولاية في يدها بالسوية وعلى يد النصف بين الصلح ولا يبرهن على
 صاحبه ولو اقام كل منهما بيته فالنصف المستوعب وتعارضت البيتان في النصف
 الذي يدهما لصاحب النصف فان حكم ايهما الخارج فهو مدعى الكل ايضا ولا شيء
 لمدعى النصف وان حكم ايهما الذي ايد فهو لصاحب النصف ولو اقام احدهما
 بين حكمهما ولو كانت بينهما يدانين لا يبيعها او اقاما بينة فلم تستوعب النصف
 وتعارضت البيتان في الاخر فيحكم للاصلح الاكثر فان تنازعا في قريص
 الخارج مع عينه فان اتفق حلف الاخر فان كلفهم بينهما فلم تستوعب

الارباع والاخر الربع ويحتمل ان يكون لمدعى الكل الثلثان ولمدعى النصف
 الثلث لان المنازعة وقعت في اجزاء غير معينة ولا اشار اليها فيقيم على اربعة
 العوار **لو كانت يدعى فادعى احد النصف والثلث والثلثان**
 السدي فيدخل واحد على الثلث فاحب الثلث لا يدعى زيادة عما في يد
 السدي فيقتل في يد سدي لا يدعي سوى مدعى النصف فيحكم له به وكذا لو
 اقام يمينه ولم يدعى كل منهم ان باقي الدار وديعة او عارية معروك كانت لكل
 واحد منهم يمينه با ادعاء من الملك قضي له لان يمينه تشهد له با ادعاء ولا معار
 لما قاله لو كان لوحد يمين حلف كل منهم واقر في يد لهما **لو ادعى اقدم الجميع**
 والثاني النصف والثالث الثلث ويديم عليهما فان لم تكن يمينه فلكل الثلث
 وعلى الثاني والثالث اليمين للمستوعب وعليه وعلى الثالث اليمين للثاني
 وان اقام المستوعب يمينه اخذ الجميع وان اقام الثاني اخذ النصف والثالث
 بين اخرين نصفان للمستوعب السدي غير يمين ويحلف على نصف السدي
 يحلف الثالث على الربع الذي اخذ جميعه فاذا اقام الثالث اخذ الثلث
 بين الاخرين نصفان للمستوعب السدي غير يمين ويحلف على السدي الاخر

ويحلف الثاني على جميع ما اخذه وان اقام كل يمينه فان قضى للدخول
 اذ اقام لان لكل واحد يمينه ويدعى اهل الثلث وان قضى الخارج سقطت
 يمينه الثالث لانها داخله وللثاني السدي لان يمينه خارجة فيه ولكن
 حسمه اسدوان لان له السدي غير يمينه لانه لا مانع له فيه فان احدا لا يدين
 وله الثلثان لكون يمينه خارجة فيهما ويحتمل ان يقال في يد كل واحد الثلثان
 من اتي عن يمينه فاما في يد الثلث غير يمينه والاربعه التي في يد الثاني
 لقيام اليتم للمستوعب بها وسقوط يمينه الثاني بالنظر اليها لانه داخل في
 ما في يد الثالث وبقي واحد ما في يد المستوعب للثاني وواحد ما في يد الثاني
 يدعي كل من الثاني والمستوعب فيقرع ويقضي الخارج بعد اليمين فان
 حلف الاخر فان امتنع اقيم يمينه فيحصل للمستوعب عشرة ونصف وللثاني
 واحد ونصف ويقتط الثالث ولو كانت يمينه خارجة فالنصف للمستوعب
 المانع ويقرع في الاخر فان خرجت للمستوعب او الثاني حلف واخذ
 وان خرجت للثالث حلف واخذ الثلث ثم يقرع بين الاخرين في السدي
 ولو اقام يمينه فالنصف للمستوعب لانه المانع والسدي للثاني

المستوعب والثاني والثالث يدعيه الثلثة وقد تعاضت البيئات فيه
 فيخرج بين المتنازعين فيما تنازعوا فيه من خرج صاحبه حلف ولخذ
 ويكون الحكم كالوكر كن بيته ولو تكوا عن الايمان اخذ المستوعب
 النصف ونصف السدس والراي عن الثلث وثلث الثلث والثاني نصف
 السدس وثلث الثلث ^{فيخرج} من ستة وثلث للمستوعب ^{منه} خمسة عشر
 والثاني ستة والثالث اربعة ويحتمل ان يقال اقل عدد لثلاث ونصف
 فالثالث يدعي اثنى والثاني ثلث فيخلص ثلث للمستوعب غير تنازع وتنازع
 للمستوعب والثاني في سهم من الثلثة الباقية فيقيم بينهما اثنى عشر في
 ستة يصير اثنى عشر للمستوعب ستة غير تنازع والثالث لا يدعي اكثر من اربعة
 فهما ان بين المستوعب والثاني يجرى اربعة تنازع الثلثة فيها بالسوية
 فيقيم الثلثة لكل المستوعب ثمانية وثلث والثاني اثنان وثلث والثالث
 واحد وثلث وعلى القول للمستوعب ستة والثاني ثلاثة والثالث سيمان
 فيخرج من احدى عشر ^{الراي} لو ادعى احدى المجموع والثاني الثلث والثالث
 النصف اجمع الحساب لثمان ونصف وذلك ستة فالثاني يدعي

اربعة والثالث ثلاثة فادعى اثنى عشر في سهمين فاما للمستوعب في اربعة لا يدعي الا اثنى
 الا اثلث فيبقى سهمين تنازع المستوعب والثاني فيكون بينهما فيقسم اثنى
 في ستة فيصير اثنى عشر فالثاني لا يدعي اكثر من ثمانية فيسلم اربعة للمستوعب
 والثالث لا يدعي اكثر من ستة فهما ان للمستوعب والثاني لكل منهما سهم
 ستة استوت ما راعاه فيهما فلكل واحد سيمان ف للمستوعب بقية نصف
 سدس والثاني ثلثه وهي الربع والثالث سيمان وهي سدس وعلى القول
 بغير المستوعب بالكل وهو ستة والثاني بالثلثين وهو اربعة والثالث
 ثلاثة اما لو كانت يدعي عليها ففى بكل واحد الثلث فيخرج من اربعة
 وعشرين لا يجمع بين دعوى المستوعب والثاني على ما في هذا الثالث
 فالمستوعب يدعيه اجمع والثاني يدعي نصفه فالنصف للمستوعب
 فصار ارباعا فاجمع اثنى عشر فيخرج بين دعوى المستوعب والثالث على
 ما في هذا الثاني وهو الثلث من اثنى عشر للمستوعب يدعيها والثالث سيمان
 فاست ثلث للمستوعب وتنازعا في سهم فأكسر فصار اربعة وعشرين في
 بكل واحد ثمانية ثم يجمع بين دعوى المستوعب والثاني على ما في هذا الثالث

وثمانية فاربعة سلت المستوعب اربعة لانه لا يدعى الا ستة عشر للجمع
والثمانية في دية واربعة في دية المستوعب واربعة في دية الثالث واربعة
الاخرى بالسوية بينهما حصل المستوعب ستة والثاني سمان ثم جمع بين
دعوى المستوعب والثالث فيما في دية الثاني فالثالث يدعى سمان
سلت للمستوعب وتنازع في سمان فلكل سمان فصار للمستوعب سبعة
والثالث سمان ثم جمع بين دعوى الثالث والثاني على ما في يد
المستوعب وثمانية فالثاني يدعى اربعة والثالث سمان فاحد
الثاني اربعة والثالث سمان يعني في دية المستوعب سمان لم يحصل
للمستوعب من الثالث ستة ومن الثاني سبعة وبقي في دية سمان فجميع
خمس عشرة وحصل للثالث من الثاني سمان ومن المستوعب اثنان والثالث
ثلاثة وحصل للثاني مما في دية الثالث سمان ومن المستوعب اربعة وذلك
سنة وعلى القول بجمع بين دعوى المستوعب والثاني على ما في دية الثالث
فالمستوعب يدعى اجمع والثاني يدعى نصف فيضرب بذاته وهذا سمان
صار له ثم جمع بين دعوى المستوعب والثاني على ما في دية الثالث

يدعى ربعا للمستوعب كل واحد ربع اربعة فضرب بذاته وهذا اربعة فيضرب
بذاته خمسة ثم جمع بين دعوى الثالث والثاني على ما في دية المستوعب فالثالث
يدعى ربعا في دية والثاني نصف والنصف والربع من اربعة فحصل ما في دية اربعة
فانكسر على الصغر على الثلث والربع والحرف فاضرب ذلك في اربعة وحصل في المربع
يلعب ستين ثم ثلث في ستين لان في كل واحد الثلث يلعب مائة وثمانين في يد
كل واحد ستون فالثاني في دية الثالث للثاني وبعشرون والثالث اربعون
للمستوعب فلهما في دية الثاني وهو ثمانون والثالث واربعة لئلا للمستوعب
ثاني واربعون ونصف ما في دية المستوعب وهو اثنان للثاني واربعة
خمس عشرة للثالث وبقي ما في دية خمس عشرة في كل المستوعب مائة وثلاثة
لثلاثين وللثالث سبعة وعشرون **الخامس** لو كانت في دية اربعة
فادعى احدهم الكل والثاني الثاني والثالث النصف والرابع الثلث فان لم
تكن بينه فلكل الربع الذي في يده بعد الخلف ولو كانت بينهم خاتمة فان
اقام احدهم بينة حكيمة وان اقام كل بينة خاصة للمستوعب لثلاث غيرهم
وبقي الغرض بين يدي المستوعب والثاني في الشرع فيجمع بينهما بعد ذلك

البيد على الة وعدد اتم يقع التعارض بينه المستوعب والثاني والثالث
في السدس فيقع بينهم فيه فوقع التعارض بين الاربعة في الثلث فيقع ولا
يقضي الخارج الامع اليه فان كل خلف الاخر فان استعقما ولا استبعاد
حصول الكل للمستوعب فان حكمه تقاض غير محظي ولو كان كل الجيع عن الايمان فتم
يقع التعارض فيه بين المتنازعين في كل مرتبة بالسوية وتكون الاربع هنا في
ثلاثة مواضع او تقابل لهذا المستوعب الثالث ثم تقارح الجيع في الباقي فان خرج
المستوعب او الثاني لخطه وان خرج الثالث لهذا النصف وادرج به الثلثة
في الباقي وان خرج الرابع اخذ الثلث وادرج بين الثلثة في الثلث الكلي
وتقع المسئلة من ستة وثلاثين للمستوعب عشرون والثاني ثمانية والثالث
خمس وللاربع ثلثة ولو كانت في ايديهم فكل واحد الاربعة فاذا اقام
كل بيته بدونه فان شئ للداخل فكل الاربعة لان له بيته ويداو على التقاض
للخارج فيقطبيته كل واحد بالنظر الى ما في يده ويجمع فيما في يده غير صحيح
بين كل ثلثة على ما في يده الاربعة ويتوزع لهم ويقضي لهم بالقدر واليمين
ومع الانتفاع بالفتنة فيجمع بين المستوعب الثالث والرابع على ما في

يد الثاني وهو ربع اثنين وسبعين وذلك ثمانية عشر للمستوعب يدعيها
اجمع والثالث يدعي ثلثها والاربع يدعي اقلها للمستوعب عشرة ويقارح
المستوعب والثالث في ستة فيجاء بالخارج او الاخر او يتقاسمان ويتنازع
المستوعب والاربع في اثنين ويجاء بالخارج او الاخر او يتقاسمان ويتنازع
على ما في يده الثالث فالمستوعب يدعيه والثاني يدعي خمسة اشياء والثالث
يدعي ثمانية اقلها للمستوعب ويقارح الاخرين على ادعاءه فيجاء
بالخارج او الاخر او يتقاسمان ويتنازع الثلثة على ما في يده الرابع فالمستوعب يدعيه
والثاني يدعي خمسة اشياء والثالث يدعي ثلثة يبقى ثمانية اقلها للمستوعب
ويقارح الباقيين على ما تقدم فان امتنعوا من ايمان فاعلمت ثم يجتمع الثلثة
على ما في يده المستوعب فالثاني يدعي خمسة اشياء والثالث ثلثة والرابع ثلثة
فجميعهم في يده فيكمل للمستوعب النصف والثاني عشرون والثالث اثنا عشر
والاربع اربعة هذا مع امتناع الخارج بالفتنة ومقارعة من اليمين **الكتاب**
لوانتمسب الانوان والزوج التركة وادعى كل على صاحبه اخذ زيادة على حصة
فامرهم الحاكم بان يزيد الزوج نصف ماله والامثلك مائة او ثلث مائة

مانعه وقسم المردود بينهم بالسوية فافق المردود والمخالف نصيبه وطول في
 معرفة قدر المال وقد التفت إلى وقد نصيب كل واحد نصيبه المستحق له من
 شتمها الزوج شيئا وبتت الام دينار والتمت بالاب درهمين والتمت بالامردود
 نصف الشئ وثلث الدينار وسدس الدنم فالزوج لما الزوج سدس شئ وسبع
 دينار وثلث سدس درهم فكل واحد شئ وسبع دينار وثلث سدس درهم بعد
 نصف الزكاة فما سقطت ضعف الثمن من الثلثين وسبع دينار من نصفه وثلث
 سدس درهم من نصفه جعل سدس شئ بعد اربعة ابرام من ثمانية عشر ديناراً
 من درهم فالشئ الكامل بعد دينارين وثلث دينار ودرهمين وثلثي درهم
 فالزكاة ثلث دينارين وثلث دينار وثلث درهم وثلث درهم فاذا اردت
 معرفة نصيب الدنم من الدينار قلنا نصيب صاحب الثلث دينار وسدس
 دينار ونصف درهم بعد ثلث الزكاة وبعد اقطاع المكره سبعة عشر من
 ثمانية عشر ديناراً من دينار بعد ثلث عشرة من ثمانية عشر ديناراً من
 فالدينار ثلث عشرة درهماً فالزكاة سبعة دراهم وثلثي درهم **والتمت**
 في العقود لولا دعوى كل منها الشراء من ذي اليد انما الثمن ولا يمتد زوج

دينار وثمانية
 ابرام وثلث
 درهم

اليه فان كثر ما حلفت لها او قلها عنه وان صدقت احد ما حلفت للاخر فحقه
 للاول والثاني اخلاص الاول انما فان عاد وافر الثاني بعد ان حلفت بقول
 غيره للثاني العتية الا ان يصدق الاول ولو صدق كل واحد من النصف حكم
 لكل بالانصاف وحلفت لها ولو اقام كل منهما بينة على الشراء وتساوا
 عدالا وعدداً فاما يحكم لمن يخرج الفرع مع بينة ولا يقبل قول البتة
 لاحدما وعليه اعادة الثمن على الاخر اذ قضى ثمين يمكن فلا تعارض فيه
 ولو كل الخارج بالفرع اختلف الاخر فان كلاً تمت العين بينهما ورجع كل
 منهما بنصف الثمن ولكن منهما الفسخ ولو فسخ احدهما فلا يخرجهما من جميع
 الاقرب لردم ذلك له ولو كانت العين في يد احدهما فحق له مع عدم
 البينة ولو اقام بينة حكم للخارج على راي ولو ادعى اثنان شراء ثالث
 كل منهما او اقاما بينة فان اعترف لهما فحق له عليه بالثمن وكذا لو اعترف
 لهما فحق للثمين ولو انكر واختلف الخارج او كان مطلقاً او احداهما
 بالثمن ولو اتحد الخارج تحت التنازع لا تنافى ثلثا شئ شيئاً واحداً
 ولا تنافى اثنان عقدين دفعة فيحكم بالفرع ولا يقضي لمن خرج منه بعد البين

فان استعاضتم الثمن بينهما ولو ادعى احدهما شراء المبيع من زيد والآخر شراءه
 من عمرو وان ملكهما واقباض الثمن واقام ابينه متناوئة بعد الذمة وعددا
 او تاريخا تحقق التعاضض فيقضى بالقرعة ويحكم للخارج فان تكادى العين
 فتم البيع بينهما ويصح كل منهما على البع بنصف الثمن ولهما الفسخ والرجوع
 بالثمن ولو فسخ احدهما لم يكن للآخر اخذ المبيع لعدم رجوع النصف الى
 باعه ولو كانت العين في يد بائنه ففسخ ولو كانت في ياحدهما ففسخا وللخارج
 على الخلاف وكذا لو كانت في يد المايع ولو ادعى شراء عبدا من صاحبه
 وادعى العبد العتق قدم قول السيد مع البين ولو كذبها واقام ابينه
 حكم للمتابع فان اتفقتا فالقرعة مع البين فان استعاضد نصفه وكان
 الباقي لمدعيه ويرجع نصف الثمن ولو فسخ عتق كذا والاخر بنفق بميه
 على باعه لثبانه اليته بياض عتقه ولو كان العبد في يد المشتري فان قد
 بينا للداخل حكم له والا حكم للعتق لان العبد خارج ولو اختلف المتواجران
 في قدر الاجرة حكم لاتبقي الثمن فان اتفقتا قبل بقرع وقبل بحكم
 بيته العجران القول قول المستاجر ولو ادعى استيجار دار بشر عبثا

وادعى الموجر انه اجر بيتا بهذا لك الشهر عشر ولا يينه ضد استعاضا في
 صفة العقد الا انهما اتفقا في قدر الكسبي فيقال ان او نقول بالقرعة لان
 كل منهما متابع او نقول القول قول الموجر لان المستاجر يدعي الجارة في الزيد
 على البيه والموجر يكره فيقدم قوله ولو اقام احدهما بيته حكم به ولو اقام
 بيته تعاضضا سوا كانتا مطلقين او موقوفين بتاريخ واحد واحد
 مطلقا والاخرى موقوفة لاستعاضد واحد على البيت والدار في زمن
 واحد فيقرع بينهما ويحكم بيته الكسبي لانها قديمة بزيادة ولو اختلفت
 التاريخ حكم للاقدم لكن ان كان الاقدم بيته البيت حكم بالجانب البيت
 باجرة وبالجانب بيته الدار بالنسبة من الاجرة ولو ادعى كل واحد على ان
 الفاس من تاريخ في يد فلهما جز فيثبت لكل واحد الفس فتمه الا ان يما
 وقتا يستحيل فيه تقدير عقد من متافدين ولو ادعى استيجار العين وادعى
 المالك لا يدعي تعاضض البيتان وحكم بالقرعة مع تساويهما **الفصل**
في الموت لو خلف المسلم ابن فاتفقا على تقدم اسامه على الموت
 وادعى اخوه مثله فانكر الاول خلف المتفق عليه لا يعلل بتقديم اسامه

وكذا لو كانا مملوكين وانفقوا على حق حرية احدهما وانفقوا في الاخر ولو انفقوا
 على ان احدهما اسلم في شعبان والاخر في رمضان فزاد في المتقاضي من وقت
 على رمضان والمتأخر تأخر قدم اصاله بقاء الحيوة واشترك في التركة ولو
 الزوجة اصدق عين او شراءها وادعى بملكية الارث حكم لغيره المأذون
 قال ان قلت فانت حر فاقم الوارث بينك وبين مات خفف لغيره بينه العبد
 انه قتل الاقرب فتدعي بنية العبد للزيادة ولو ادعى عيا في يد غيره انها له
 ولاخيه الغائب ان اضمن ايمهما او اقام بينه كماله وشهدت بنفي غيره اسلم
 اليه النصف وكان الباقي في يد من كانت الدار في يده وقيل يجعل في يد
 ايمين حتى يعود ولا يلزم القاض النصف فان زعمين ولو لم تكن كماله في
 ذات المعرفة المتشادة والخبر الباطل وشهدت انها لا تعلم ولا تاعرفها
 اخر التسلية الى ان يظهر الحاكم في البحث عن نفي غيره بحيث لو كان يظهر
 حينئذ يسلم الى المأذون بنيه بعد التقنين استظهارا ولو كان ذا فرض اعطى
 مع اليقين باستقاء الوارث نصيبه فلما وعلى التقدير الثاني يعطى العتق
 ان لو كان ولد فيعطى الزوج الربع والزوجة ربع الثمن مجاز من غير تبيين

وبعد البحث يتم الحصة مع التقدير ولو كان الوارث مجزأ بالارث اعطى مع
 البينة الكاملة ولو كانت غير كاملة اعطى بعد البحث والتقدير ولو ادعى ان
 مورث الزوجة بعد الوالد او زوج قبله فهو للزوجة الميتة فان فقدت الوارث الام
 من الولد لا العكس ويحكم بركة الولد للاب وقد ادم بين الزوج ولاخ
 واذا ثبت حق عبيد بينين كل واحد ثلث مال الميراث دفعة قبل يفرغ ويعتق
 من غيره القرعة والثلث ثلث قيمته اعنى الميراث فان كان اكثر من الثلث عتق
 ما عتق ولو كان كل واحد في مجلس واشبه السابق افرغ ولكن لو كان احد العبد
 سند المال فوهمت القرعة عليه عتق من الاخر نصف ولو عتق السابق
 وبطل الاخر ولو شهدا جنيان بوصية العتق لاحدهما في موكب وشهد
 ولذان بانته يرجع عند المخبر وهو ثلث ايضا ففي القول نظر للمتممة ويجعل عتق
 ثلثة الثاني الاخر ولو شهدت بته اندا وحى لزيد بالتدريس واخرى لانه
 كزيد يدس والثالث بانته يرجع عن احدهما احتل بطلان الرجوع لانهما صحته
 ففرغ او يقيم ولو شهدا ثلثان بالوصية لزيد وشهد من قدسه حد لان انه
 يرجع عن ذلك وادعى الحد فالأقرب عدم القول لانهما يجزان ففما من حيث

انما عريان ولو شهد بالرجوع شاهد حتى حلفت معه وثبت **المشقة**
 في النسب اذا ادعى اثنان ولدا لم يحكم لاحدهما الا بالبين ولو وطأها امرأة
 في طهر وحلفان كما زانين لم يلحق الولد بها بل ان كان لها زوج يحرم والا
 كان ولدان وان كان احدهما زناها الولد للزوج وان كان وطأها ما جاء بان
 تنسب عليها او على احدهما وكان الاخر في جأ او بعثه كل منهما عقدا فاستدا
 ثتاني بالولد لثبوت اثنان وعلموا وانما هو في قول فينشد ويترج منها فترج
 الفرقة للحق بسواها كاسلمين واحدهما او كما فرق بين من كانا او بعد ذلك او احدهما
 اولاد ابنه ولو كان مع احدهما يثبت حكمها بالحكم بالنسب بالفرق المنفرد والذمي
 المنفردة والفرق المشترك والدعوى المشتركة ويقضي من البينة ومع عددها
 بالفرقة ولو وطئ الثاني بعد تحلل حية انقطع الاكراه عن الاول لان كره
 الاول نجا في كاح صحيح ولو كان في كاح فاسد ففي انقطاع اليك انظر
 من انفرده يدعو ولو نصفه في يد محقة فان بلغ وانقضى لم يقبل فيه ولو
 نسب الغف فأكبر لم يطبق الا بالبين وان سكت لم يكن صدقا ولو ادعى ب
 مولد على فرس عشرين بان ادعى وطئا بالبين لم يقبل وان وثقه ان وجان

لا بد من البينة على الوطئ لو ادعى احد عاصيا وهو في باطن على الحق حجب
 البينة خاصة على شكل ولو انطلق ولدا فأكبرت زوجة ولا ترفع بحجة بالحد
 اقرار الاب تطر ولو بلغ الصبي بعد ان ادعى اثنان قبل الفرقة فالتب للاحدهما
 قبل والا فرفع ان لم يكن له ما ولا يثبت جرمه بعد انساب ولا اعتبار بالنسب
 الصغير ان كان منزا ونفقه قبل الفرقة عليها فترجع من الحقة الفرقة ولو
 اقام كل من المدعين بين النسب حكم بالفرقة ولو اقام بين هذا والآخر فترج هذا
 بغير فطر حتى يثبت حكم بالذونية للبول فهو مدعى الابن والآخر شاذ على الاثنية
المشقة الثانية في ما يباحث الدعوى ويؤثر به ما يباحث **المشقة** ما يتعلق بالدعوى
 من كان لرجوع عتقة لم يكن الاستيفاء نفعه بل يجب دفعه للحاكم ولو لم يجد الجهد
 مع عدم البينة الا من غير الخس ومالك من حقه لم يكن الزيادة مضمونة ولو نسب الحداد
 ليأخذ لم يكن عليه ريش النقب ولو كانت له ليرة حطها فوجدت مكثرة فان حرق جاز ولو
 بالعكس لم يجز بل يباع بالذهب ثم يشتري بذكره ولو وجد من اعليه لم جاز ان
 يجحد بقاء وان اختلف بين الاثنين ما لم يزد على الجاهد في عزه والباقي بعد الزيادة
 حقه وحقه ولذا اقام المدعى البينة لم يكن للمعز به احاد الا ان يقدم **مصحح**

كيع ابراهيم او علم حتى المشور على اشكال ولو قال افرق في الشرايع نظر لا في
 ليس عن الحق ولا قرب جامع لانه وان لم يكن عن الحق فانه يقع فيه وليس له
 الاختلاف على حق الشاهد والقاضي وان فقد كونهم انفسهم ولو ادعى ابراهيم
 للمدعي حلف قبل الاستيفاء ولو ادعى ابراهيم موكله استوفى ثم رازع الموكل ولا
 يسمع قوله ابراهيم عن الدعوى اذا لمعنى للابراهيم عن الدعوى وفي استنطاق
 نقيب مدعى العقد الحق نظر ولو ادعى الصبي اليه الحق لم يستمع فان بلغ
 سمعت بيمينه ولا فائدة للبيد ولا ابطال للدعوى السابقة ويجوز شر العبد
 البالغ مع سكوته ولو ادعى الاختلاف لم يقبل بخلاف ادعاء الحرية في الاصل
 ويجوز دعوى الدين الموجل قبل المداولة ودعوى الاستيلاء والتدبير
 ولو امر بجمع ثواب بيمينه خمسة عشرة فلان يقول لي عليه ثوبان ثلث
 ضليحة وان بلغ عشرة وان كان باقيا فردد ويقبل الرد للخاصة
القول الثاني فيما يتعلق بالجواب او قال الى من دعواك يخرج او يفلت على
 اكثر مما لك استنزه فليس باقرار ولو قال لي عليك عشرة فقال اني ادين بيمين
 العشرة لم يثبت الحلف مطلقا بل يحلف ليس عليه عشرة ولا شيء منها فان

كان ناكلا عن البين فإدعاء العشرة فيلحق المدعي على عشرة الا ان اذ انطق الى
 عقد شرايعه بحسين فحلف انما اشري لا يحلف فان لم يكن ما ان يحلف على ادعاء
 التحسين لانه العشرة المدعى ولو قال لم يثبت ثوبي في عليك اربعة كفاء نفق الكثر
 ولا يجب التعرض لنفي التزويق وكذا لو ادعى ملكا او دنيا كفاءه لا يلزمه في التسليم لغيره
 ان يكون الملك في يد باعانه او من وبخاف لو اقر من المطالبة بالبيعة فحلفه
 ان يقول في الجواب ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمه في التسليم وان ادعيت
 مرفوعا عندي فاعترض حتى احيا ويكره له ان اكره بيمينه كما لو طعن غيره
 حذر حقه ولو ادعى عليه عينا فقال ليس لي او هو لاني انفيه طوابيعين
 والامة تصرف الخصومة عنه ويجوز ان ياخذ الحاكم الى ان تقوم حجة
 المالك ولا يحتمل تسليم المدعى لانه لا يدين على نفق ملكه وان قال الفلانة
 وهو حاضرا فان صدق انصرف الحكم عنه والمدعي لاجل المرفوع فإدعاء
 الغرم لو بكل او غيره لثانها ولو كذب المقر لانه من الحاكم الى ان يظهر
 مستحقة ويجوز ان يدعى المدعي لعدم النازع ولو اضاف للمطالبة بيمين
 الكوثر عنه والمدعي لاجل حلفه فان امتنع حلف المدعي وهل ينزع الثاني

الأقرب الثاني وعلى الأول أن جمع الغائب كان هو صاحب اليد فثبتت
الخصومة ولو كان المدعى بنية فهو قضاء على الغائب يحتاج إلى بين ولو كان
لصاحب اليد بنية على أنه للغائب سمعت أن ثبت وكذا نفسه وقد ثبت
على بنية المدعى أن قلنا بتقديم بينه دعي اليد وان لم يدع وكالفة فالأقرب
السماع وإن لم يكن بالكافة ولا يكاد يدع الغير عنه ولو ادعى هذا الوجه سمعت
فإن سمعنا من العين قدمت بنية المدعى في الحال وإن سمعنا الحلف الأما
والعين فهو تقديم بنية أوبينة المدعى كشكاله فخرج البيع سقيا فلا يرجع
على البايع بالتمس فإن صرح في نزاع المدعى بأنه كان ملكا للبايع ففي الرجوع كما
أقرب ذلك ولو أخذ جارية بحجة فأحلفها كذب نفسه فالولد شر والجارية
لأولاد وعليه قيمتها للمقلوم وهذا محتمل أن يحكم بالجارية للمقلوم لو صدق
ولو ادعى قصاصا على العبد لم يقبل قرأ العبد إلا أن يصدقه السيد نعم
لولا أن الأقرب الحكم عليه بما أقرب أو لا ولو صدق السيد خاصة لم يثبت
القصاص على العبد بل كان المستحق اشتراط وسط اليد المولى بالأرض وكذلك الجنب
لو ادعى لربا ولو أكره العبد فيها لم يعل عليه العين الأقرب في التمسك على المطالبة

له لو اعتق وكذا الجنب لو ادعى عليه ذنب **الحكم الثالث** في ما يتعلق
بتعارض البيئات بحقوق التعارض في الشهادة مع تحقق التضاد مثال أن
يشهد اثنان بعين لن يدعيان أنهما يشهدان أنه بعينه لعروا ويشهدا أنه
بائع عينا لن يدعيان أنه باعها في ذلك الوقت لعمرو وفيها يمكن
التوفيق بين البيتين فحين وإن تحقق التعارض فإن كانت العين في يديها
فثبتت بينهما نصفين فيبقى لكل منهما ما في يده صاحبه إن قدمنا بيته
الخارج وما في يده إن قدمنا بيته الداخل وإن كانت في يدهما نصف
الخارج على أي أن يشهدا بالملك المطلق ولو شهدا بالسبب فكذلك على أي
آخر وإن شهدت للخارج بالسبب وللشئ بالملك قدم الخارج قطعا ولو
قدم ذو اليد سواه بغير السبب كبيع أو كالتسليم وقيل يقدم الخارج أيضا ولو
كانت في يدهما نصفين بغير ما عدا ذلك فإن قاضيا فأكثر ما عدا ذلك فإن قاضيا
أقر من خرج منه حلف ونفق له فإن كل طرف الآخر ونفق له وإن كانت
بالسوية وقيل يقضى بالقرعة إن شهدا بالملك المطلق ويعتبر إن شهدا بالعبد
ولو قيدت أحدهما حتى ما ولو قرأ الثالث لأحدهما فالوجه أنه كاليدعي في البيعة

فيه والقصة انما تجري فيما يمكن فرضها فيه كالاموال وان استنت قصتها كما
والعبد اما لا يمكن الشك في ذلك لانه لما كان الزوجة فانتهى به بالقرعة ولذا انما
البيتان صريحا ان شئ لم يلدن بها على المتل في وقت وتنهذا الاخرى بالحق
في ذلك الوقت فالأقرب التقاط ولو لم يكن بينه والعين فإيديها لكانت العا
وقضى لها بما هو خليف كل واحد على نفى ما يدعيه صاحبه ولا يلزم التعرض
للأثبات ولذا حلف أول على النفي فكل الثاني ودعا العين فحلفت على إثبات
وان شكا الأول الذي بدله القاصح كما او بالقرعة لجمع على الثاني بين النصفين
للتصنف الذي قديم وبين الأثبات للنصف الذي في يد شريكه فكيف
بين ولحد جمع بين النفي والأثبات وتحقيق التعارض بين الشاهدين
والشاهد والمرايين ولا يحقق تير شامدين وشامدين ولا بين شاهد
والمرايين وشاهد وبين بل يحكم بالشامدين او الشامد والمرايين دون الشا
العين وبما قيل بالتعارض ويعبر بهذا **الحكمة الرابع** في اسباب الجمع
وعن تلك **قوله** في الجمع كالثامدين او الشامد والمرايين على الشامدين
ولو اقرب اليد بالحق الضعيفة لكانت قد بدت بالمعاد ولو كان متورا لكانت

أكثر او اعدل فبما حجج **اليد** فيقدم الداخل على الخارج على راي
والاخرى العكس الا ان يتبين ما بعد بينة الخارج على شكل فلوراعى عينا
يدعيه فاقام البيت فاخذها منه ثم اقام الذي كانت في يد بينة لها ان يقين
الحكم واعيدت على شكل ولوراد اقامة البيت قبل ادعائهم يارعه
للتسجيل فالأقرب الجواز ولو اقام بعد الدعوى لاسقاط العين جان
ولو اقام بعد ان لا يدعي بينة للخارج وادعى ملكا سابقا فحق التقديم بسبب
يدع للقبض القضا بان لها شكل وادعائه مناجنة الداخل فالأقرب بانه
يحتاج الى العين ولذا قامت البيت على الداخل فادعى الشر من المدعى وبين
الذين فادعى الامر فان كانت البيت خاضق سمعت قبل ازالة اليد
وقر في الدين وان كانت غايية طوي في الوقت بالتسليم ثم اذا اقام امره ولو
طلب الاحراف فقدم على الاستيفاء ولو اعترض لعينه بملك لم يسمع بعد ذلك
حتى يدعى تلقى الملك من المقر اما بواسطة او غيرها ولو اخذته بحج فحقا
بعد في الدعوى الى ذكر السابق من اشكال ولا يجزى لا يحتاج فان اليد ليست
حجة على غيره سوى الملك مطلقا ولو ادعى عليه فضا او متافحدا لا يستحق

كان له ان يدعى الاقضاء اما لو شهدوا لوربيع دعواه به **الثالث** انما لا يحدى
 البين على زيادة كن زيادة الشارح فاذا شهدت بيته على امره كمن سدت
 واخرى سدتين حكم لا تقدم لان بيته لم يثبت للملك في وقت لم يثبت
 في البيته الاخرى فثبت للملك فيه ولهذا المطالبة بما في ذلك الزمان وما
 في الملك في الحال فقط او يثبت ملك السابق تحت سدتان وان لا يثبت لغيره
 ملك من جهة ويحتمل التساوي لان المتأخر لو شهدت ان اشرافه من القدر
 على اخرى فلا اقل من التساوي وثبوت الملك في الماضي غير معاصه انما يثبت
 تبعا لثبوت في الحال ولهذا لو اقر باجتماع الملك في الماضي لم يسمع دعواه ولا
 منته وكذا البحث لو شهدت احداهما بالملك في الحال والاخرى بالقديم
 ولو اطلقت احداهما واخذت الاخرى قساقا فلو استحدثت احداهما الى سبب
 كالتسليم او شرا او فدا فقدمت بيته ولو شهدت الاولى بالقديم فقدمت
 رجحان التقدم ان يجازي ويكون الاخر خارجا فيحتمل تقديم الخارج ولو انكسر
 فكذلك اما لو شهدت احداهما بانها لم تسدت واخرى انها في الماضي لم تسد
 سدتين قدمت شهادة الملك على شهادة اليد وان قدمت والشهادة للبيد

او طر الشهادة بالنسبة ولو شهدت البيتان الملك لما الامر ولم يترتب
 الحال لا يسمع الا ان يقول ويملك في الحال ولا يسمع له ان يقول لا يحدى
 قال ام لا يثبت ولو قال لعقد ان يملك كجهد الاستصحاب فحق لا شك
 اما لو شهدوا اقرارا بالامر في الاقرار واستحب سبب وان لم يترتب الشا
 للملك الحال ولو قال المدعى عليه كان يملك بالامر اشرافه من القدر لا يترتب
 فيستحب خلاف الشا فانه يجوز تخمين وكذا يسمع من الشا لم يترتب ملك
 بالامر شراء من المدعى عليه بالامر اقرار المدعى عليه بالامر لا يستلزم
 ولو شهد انه كان في الملك بالامر قبل ويحمل المدعى صاحب يد وقيل لا
 لان طاهر اليد الآن الملك فلا يدفع بالحمل نعم لو شهدت بيته المدعى
 اليد غصبها او استلجها من حكم لا لانها شهدت الملك وسبب يد الشا في
 قال غصبه لها وقال الخيل اقر لها وقاما بيته فحق للغصب ^{بنيهم} ولم
 المقر لان الحيوان لم يحصل باقرار بل البيته والمطالبة لا توجب والملك
 على اقل البيته فلم شهدت على دابة فلهما قبل الاقامة المدعى عليه وكذا امر
 الطاهر على البقرة ومع هذا المشهور ان المشتري اذا اخذ من محبة طلقه يجمع ^{على}

البائع وكذا لو اخذ من المشتب من المشتري او من المشتري من المشتري جميع الاول
ايضا ونحوه طلقا او يدعي على المشتري ان له ملكا عنه على سبق الملك
فيطالب البائع بالثمن ومن العجب ان يترك في يد مناج حصل قبل البيعة
وبعد الشراء فهو يرجع على البائع ولو قيل لا يرجع الا اذا ادعى ملكا سابقا
على الشراكان وجها ولو ادعى ملكا مطلقا فمضى الشك فيه وبالسبب له
يصير ولو اراد الرجوع بسبب وجب اعادة البيعة بعد ادعى المشتب
ولو ذكر الشك في ما ذكره المدعي تناقضت الشهادة والادعى
فلا تتبع على اصل الملك ولو ادعى ما يبطل بالعقد واكثر الاخر قدم قول
مدعى الصحة فان اقام بيعة فحق تقديم بيعة مدعى المظان نظر وكذا
ان وكيله اجر بعد اجرة المثل وادعى الوكيل الاحاق باجرة المثل واقاما
بيعة فحق تقديم بيعة له مدعى المظان ولو ادعى ملكية الدابة من مدة
فذلك منها على اقل من ذلك قطعاً او اكثر سقطت البيعة لظهور كلامها
ولو ادعى عينا في يد زيد واقام بيعة انه اشتراها من غيره فان شهد البيعة
بالملكية مع ذلك للبائع او للمشتري وبالتسليم ان قضى بقى اليد

المدعى وان شهدت بالشراء خاصة لم يحكم لان قد يغفل فيما لا يملكه مع
البدا المعقولة بالمطوعة وقبل يقضى له لان الشراء دالة على التصرف السابق
الدال على الملكية وكذا لو ادعى وقفا فزيد ومولى يدعي وغير ذلك
التعليك ولو ادعى الخارج ان العين التي في يد المشتب ملكه من مدة فادعى
المشتب انه اشتراها من مدعيين واقام بيعة قدمت بيعة الداخل على
الكامل ولو اتفق بائع البيتين الا ان بيعة الداخل تشهد بسبب قدمت لخصاً
ولو ادعى احدهما انه اشتراها من الاخر قضى له بها واذا كان في يد صغير فادعى فيها
حكم له بذلك وان ادعى كلاهما لم يقبل الا بالبيعة ولو ادعى ملكا واقام بيعة به
فادعى اخرا باعها منه او وهبها اياه او قضا عليه واقام بذلك بيعة حكم له
لان بيعة هذا شهدت باخرى على البيعة الاخرى والبيعة الاخرى شهدت
بالاخر ولو شهدا ان عليهما اياه او قضا عليه فشهدا بانه قضا به ثبت الاقرار
حلفت مع شاهدين على القضا ثبت والاحلف المقر له على غيره وطالب له ولو
شهدا بانه ان له عليه القاض شهد الاخر انه قضا القاض ثبت الاقرار
لان شاهدا القضا له شهد عليهما باللف ولما تقدمت شهادتهما لهما كانت عليه

والشهادة لافضل الاشارة ولو
ادعى القاض واقام بيعة
واقام المدعى
عليه

مينة والقضاء ولم يعلم التاريخ يرى بالفضلة لانه لو ثبت على ان القصة
 ولا يكون القضاء الا لعلية **القصد الثاني** في الشهادات وفي فصل
 في صفات الشاهدين بعد **قول السامع** فلا تقبل شهادة الصبي ان كان
 ملحقا وقبل ان يبلغ اذ يبلغ عشرين وقبل شهادتهم في الجراح بشرط
 ثلث عدم التقرين والاجتماع على الباع وبلوغ العشر فلو تفرقوا لم تقبل
 شهادتهم لاحتمال ان يلتفتوا **الثاني** العقل فلا تقبل شهادة المجنون ولو كان
 يعقوه او دارا وشهد خال افاقه قبل بعد علم الحاكم بحضور دشن وكال
 فطته وكذا نجبا لا تستظهر على المعتقل الذي في حيلة البك وكثير
 النسيان فيقف الحاكم عند الرية ويحكم عند الجزم بذكرهم وان المسمومة
 لا يبرهن عن مشقة **الثالث** الايمان فلا تقبل شهادة من ليس بمؤمن ولا يثبت
 بالاسلام لا على يمين ولا على غيره ولا تقبل شهادة الكافر اصليا كان او ثانيا
 لا على مسلم ولا على شاك على اى الا الذي في الوصية عند عدم عدول المسلمين
الرابع العدالة وهي كيف نفسانية راسخة سبقت على ملازمة الحق والنقي
 فلا تقبل شهادة الفاسق ويخرج للكلف عن العدالة بفعل كبيرة وهي ما يتعد

تعلو فيها المذكارا لقتل وانما والوطا والغب الاحمال المعصومة وان
 قلت ومعقوف الوالدين وقذف المحصنات المومنات وكذا يخرج بفعل
 الصغار مع الاصل او الاغلب ولا يقدرح الشاهد للرجح وقيل يبدع ولا يحج
 لا مكان الاستغفار ولا يقدرح في العدالة ترك المندوبات وان استمر المبلغ
 الزك الى التهاون بالنسب والخالف في شيء من اصول العقائد تشهدت بها
 استند في ذلك الى تقليد واجتهاد اما الخالف في الفرع من معتقد الحق
 اذا لم يخالف الاجماع لا يثبت ولا ترد شهادته وان اخطا في اجتهاده وترد
 شهادة القاذن الا ان يوب وحدها كاذب ففسد وان كان صادقا
 اعترف بالخطا في الملة ولا يترط في صلاح العمل اكثر من اقرار على احوال
 لو صدق المقتدوف واقام حجة لرد شهادته ولا يحيد ولا لعب الا ان القمار
 كذا فاسق كالسطيح والزند والتهمة عشرة اشخاص وان قصد الحد في القوم
 او الفار تشهدت وكذا شارح المسكرين كان او غيرهم وان كان قاطرا وكذا القاتل
 والعصير اذا خلا من فضله او اذا قبل ذهاب شيبه وان لم يسكر ولا يارب بالحقنة
 من القراو البيرة لم يسكر واتخاذ الخمر التحليل والقضاء حرام يمين فاعلوه

ترجع الصلوات وفدية وكذا يفتق سامع قصد اسوا كان في قرآن او شعر
ويجوز الخلة وهجاء المؤمنين حرام سواء كان شعرا وغيره وكذا التثيب
بامرأة مع وفاء حره عليه ويكن الاكاذيب من الشعر وكذا يجوز ابتاع الات الموسيقي
والعود والصفير والقصبة وغيرها ويقت فاعله وسامعه ولا بأس بالدف في كثر
ولمخاض على كراهية وليس الحر حرام يفتق فاعله الا في الحرب والضرورة
ولا بأس بالكساء عليه ولا قرش له وكذا لبس الرجال الذهب ولو كان طبا
في خاتم والمسدح لهم وكذا يغضه المؤمن والنظامه بذلك فادخ العدا
ويجوز اتخاذ الحمام للامس وانفاذا الكتب وكبر للتفريح والتطير الرضا
عليها فخر والتصانيع المباحة والمكروه من الدين حتى الزبال لا ترد بها الزهراء
للزينة فمن يكسب ما لا يليق بآداب المؤمنات من المناجات بحيث يسخر به
كالتمثيل للقباء والفلستق وياكل ويبول في الاسواق او يكسب على اللعاب
وما شاب ذلك من الافراط في المباح تشهدا لانه ذلك يدل على ضعفه
او قلنا لا يمين وكل ذلك يسقط التوبة **القاس** طهارة المولد فلا
ولد له ما طهر او قبل ان يولد في الشئ المذنب مع صلاته ولو قبل ان يولد

وان طعن عليه **القاس** انتفاء التهمة واباها **القاس** ان يجزى شهادة اليقين
او يدفع من كمال الشك لشركه فيما هو شريك فيه وتقبل في غيره والوصي بما هو
وصي فيه وتقبل في غيره والمدين بشئ للمجبر عليه ولو لم يكن مجبرا على ذلك
والسيد لعبد الماذون او شيدان فلا يجرى حوزة او العاقل فيخرج شهادة
للنكاح او الكيل والوصي يخرج ان شهود المدعي على المولى والميت ولو شهد بال
لوزة الجرح او الميمن قبل الميمنة قبل الحكم وكذا تقبل لو شهد اثنين
من تركه وشهد الاثنان لها بوجبه اخرى من تلك التركة او شهد بها القاطن
على النصوص او شهد المكاتب وان كان شوطا **القاس** البعينة فلا تقبل
الولد على والده على الاوى وتقبل له وكذا تقبل على جميع الاقارب وان كان
للولد او عليه او لالخ او عليه او لادم او عليها وغير ذلك وفي سواة الجدة
للحبيبة وان علا للارب اشكال ولا فرق بين الشهادة في المال او النكاح كالتصا
والحد وتقبل شهادة كل من الزوجين لصاحبه وعليه وان لم يكن مع شرفه
تقبل شهادة النساء في منفردات والزواج مع اليقين ولو شهد على ابيه حبيبة
بحق بطلت في حق الاب ومن لا يخفى على اشكال **القاس** العداوة والمناح

مواليد الدينونة لا الدينه فان المسلم يقتل شهادة على الكافر والدينونة
 تمنع سواء تفتت فمقا ولا لاقتيل شهادة العدو على عدوه ويقتل
 ويتحقق العداوة بان يعلم فرج العدو بانه عدو والمتم ببرودة او بيع ماله
 تفاوت ولو شهد بعض الرضا لبعض على قاطع الطريق لا يقتل للمهمة وقيل
 شهادة الصديق لصديقه وعلى ان ناكحت المودة **اللائحة** المتعاطل من
 سمن ولا يستقيم تحفظه وضبطه وشهادته وان كان عدلا ومن هنا كان
 الفقهاء اذا زعموا شهادة من زعموا شفاعته **الخامس** دفع عا لا الكذب في
 شهادته لمستوفى لا يقتل شهادة ويظهر صلاح حاله لا يقتل ويقتل
 يقول المشهود انفق ثباتا قبل شهادته ولا يبرح يدعي لو عرف استمر على
 الصالح قبلت ولو قاب فاعاد الشهادة المردودة فبسطه فحق القبول لغير
 ولوعون الكافر والفاسق **السادس** شيا ثم قال المانع عنهم ثم اقاموا ذلك
 الشهادة قبلت ولو اقامها حال المانع فزدت فاعادها بعد زوال المانع
 والعبد اذا ردت شهادة على مولاه ثم اعق فاعادها سمعت وكذا الواب
 او شهد الولد فزدت ثم اعادها بعد موت والد **السابع** المص على الشهادة

المباداة قبل الاستدعاء فلو تبرع باقامة الشهادة عند الحاكم قبل السؤال
 لا يقتل للمهمة وان كان عبدا الدعوى ولا يصير مجرما الملقوق **الثاني**
 او الشهادة للمصالح العامة فلا تمنع التبرع القبول اذا لم يدعي لها ويقتل
 المبدؤ على القوي والعكس الاجير والضيف والمملوك السيد وغيره
 وعلى غير سيد لا على سيد على راي وقيل لا يقتل مطلقا او قتل يقتل
 وقيل لا يقتل الا على مولاه ولو اعق قبلت شهادة على مولاه والمدبر
 المشروط كالقن اما من اعق بعض الاوترب اذ كان كذلك وقيل يقتل عليه
 بعد ما فيه من الحرية واظهر الحاكم انفق بغير لا يقتل شهادة نقص الحكم
 الحكم ولو تعبد المانع بعد الحكم لم ينقض **الفصل الثاني** في العادة
 والذكورة لا يثبت شهادة الواحد شئ سوى ما من رمضان خاصة على راي
 ضعيف ويثبت شهادة المرأة الواحد ربع ميلح المستهل وربع الوصية
 والشهادة فتمان **أ** حوا الله تعالى وفيه عزبان **الاول** الزنا ولا يثبت الا بالزنا
 عدول ذكره واقر به الزوج للعدل النظر الى العروق بقصد نقل الشهادة في
 الزنا ويجوز في عيوب النساء وغيره ولا يثبت في الواط والحق من رتبة رجال

ويثبت الزنا خاصة بشهادة ثلثة رجال وامرأتين ويجب اليمين مع الاحصان
 وشهادة رجلين واربع نساء وبثبته الحيلولة على اليمين ولا يثبت بشهادة الواحد
 مع النساء وان كثرن بل يحل الشهود للقتل ومن يثبت الاقرار بالزنا
 بشهادة رجلين او لامرأتين اربعة نظروا الاقرب ثبوت اثنان البتة بشهادة
الثاني ما عدا الزنا شامليه حد كالسرقه وشرب الخمر والردة والعتق
 ولا يثبت الا بشهادة رجلين وكذا ما ليس بحد كالزنى والخمر والكفارات
 النعقد والاسلام وكذا البلوغ والولاء والعدة والجرم والتقدير
 العتق عن القصاص **الثالث** حق الادعي وامرته ثلثة **الاولى** ما لا يثبت الا
 بشهادة رجلين او امرأتين او اربعة نساء والوكالة والوصية اليه والعتق
 الاهله والاقرب ثبوت العتق والكنكاح والقصاص وشهادة امرأتين **الثاني**
 ما يثبت بشهادة رجلين وشهادة امرأتين وشهادة رجلين وامرأتين والادعيون والآله
 كالقصاص والعصبه والقرض والمعقود والمعاوضات كالبيع والصنع والكنكاح
 والمزارعة والمساقاة والرهن والوصية له والحجابه الموجبه للمالك الحاشية
 والمأمرة والحجابه وكسر العظام والاقرب جريان ذلك في الوقف وفي حق

الاموال كالاجل والخيار والشفعة وفضخ العقد وقبض نجم الكفاية
 النجم الاخير اشكال **الثالث** ما يثبت بالرجال والنساء منفردات ومنفردات
 كالولادة والقتل ويوجب النساء الباطنة والرضاع على اقوى وقبيل
 شهادة النساء في الاموال والمدينون منفردات الى رجل او رجلين لا منفردا
 وان كثرن فيثبت بشهادة رجلين او امرأتين وامرأتين وكل موضع يقبل فيه
 شهادة النساء منفردات لا يثبت باقل من اربع ويثبت بربع ميراث المثل
 غيرهن ويبيع الوصية بشهادة الواحدة والاقرب ثبوت ذلك العينا
 برجل واحد لا يزيد من غيرهن ولو شهدت امرأتان ثبت نصف ميراث
 المثل ونصف الوصية ولو شهدت ثلثة ثبت ثلثة الارباع ولو شهد اربع ثبت
 الجميع ولا يثبت في النسخي الشكل باقل من اربع ولا يشهد على المقر رجل وامرأتان
 ثبت المار دون القطع ولو علق العتق بالند على الولادة شهد اربع نساء
 ولم يقع النذر **الفصل الثاني** في مستدعي الشاهد وضابطه العلم القضي
 مستند اما المساندة وذلك في قتال العصبه والسرقه والقتل والجرم والآله
 والزنا والوطا وقبيل شهادة الاصح لانتفاء المساندة الى المستمع فيها وندى احد

بأقول قوله ولما التماع والاصبار معا في ذلك في الأقوال كما يعود مثل الكنا
 والبعض والصلح والاحبات وغيرها فانه لا بد من الصلح بين المتعاقدين والتماع
 العلم للفظ ولا قبل شهادة الأصح بالعقد لان يعرف الصوت قطعا على ان
 او يعرف المتعاقدين عند عدلان او يشهد على القبول وقيل شهادة
 فرعا او ترجمه حاضر عند الحاكم ولو تحمل الشهادة بصيرة رضى وعرف
 المشهود عليه او عرف عند عدلان اقام الشهادة وان شهد على العين
 عرف الصوت ضروري جازان شهيدان ايضا والقاضي اذا عني بعد تمام
 البينة فحق بها ومن لا يعرف نسبة لا بد من الشهادة على عينه فان ملك
 احضر مجلس الحكم فان دفن لم يثبت وقد رثت الشهادة ولا يشهد على المرأة
 الا ان يعرف صوتها قطعا او تسفر عن وجهها او يميزها عند الاداء بالاشارة
 ويجوز النظر اليها لتحمل الشهادة ولذا قامت البينة على عينا ونعتا شهادته
 لم يحل القاضي على بيت يدا لان تقوم البينة بالتماع والتماع خاصه
 فيما ثبت بالاستفاضة وهو النسب والموت والملك المطلق والكساح والوقت
 العتق ولا يات القاضي في شرطه في الاخبار من جماعته على ان يصدقهم

استهان بالعلم على ان كان قبل لو شهد عدلان فضاء صا والتماع مطلقا
 وشاهد اصل افرع على شهادتهما والاقوى ان لا بد من جماعة لا تجمعهم رغبة
 التواطؤ ولا سعة يقول هذا الحق عن الكبر مع سكونه او هذا التي تليها
 مطلقا لا تشارك في التواطؤ والتماع وشاهد الاستفاضة لا يشهد بالكساح
 الملك الا في الميراث ولا يقر شاهد الاستفاضة بالملك الى شاهد التضمن
 باليد ويحج ذواليد على شهادة الاستفاضة واعلم ان النسب يتبع بالنسب
 من جهة لا يخرج عن عند الشاهد فيشده او لا يمكن ويثبت ان كان من الاثر
 كذا الموت واذا التمتع في الملك اليد والمصرف والتامع جائز في الشهادة
 فانه لا يخرج وهذا الاجماع مشهور الاكابر والاقربان مجرد اليد والتصرف
 بالنسب والخدمه واتجار المتكبرين فيمنع ان يحكي دون التامع فيشده
 بالملك المطلق ويجوز اليد كذلك على الاقوى قبل الواجب الملك التمتع
 دعوى الدار التي في يدها الحكم لا تتم ملكا في يدها في يدها في يدها
 انه لا يشرط في استفاضة الوقت والكساح العلم بل يكفي غلبة الظن ولما اختلف
 فيكون الشهادة على حجة الباطن وبشهادة قران الاحوال مثل صبره على الجوع

والشبهة الغامضة ولو شك في الشهادة على أحد ما شهدا ثلثان باليقين في الدماء
 بالتعريف كمال **الفصل الرابع** في التحمل والاداء التحمل واجب على من له
 اهلية الشهادة على الكفاية على الاقوى فان لم يوجد سواء بقين خصوصا
 الطلاق ويحصل التحمل بان يشهدا على فعل او عقد او قضاء وكذا يحصل
 بشهادة ثلثا وان لم يثبت دعواه وكذا لو شاهد الغصب والجناية ولم يثبت
 بالشهادة عليه او سمع اقرا كاسل وان لم يامر وكذا الوفا لا يشهد علينا
 فبيع منها او من احد ما بوجوب حكايا وصلا وكذا الوصي فطق المشهود
 عليه شرعا لصار محلا في بيع محمل لاخر من وليت الشهادة شرطا في حق الاقوى للملك
 ويختص الكساح والرجعة والبيع ولما الاداء فانه واجب الكفاية لجماعا على كل
 محمل للشهادة فان قام غير سبط عنه ولو امتنعوا جميعا لم ينعقد الميثاق لعدم الشهادة
 تعين عليهما الاداء ولا يجوز لهما التخلف او امتنع احدهما فبالخلف مع اخر
 ولو امتنع الشاهدان معا فغير صحيح اما عليه او على اهل او بعض المؤمنين لا يجب
 اقامتها وان يقين وجب الاقامة مع انقضاء الضرر على كل محمل وان لم يثبت الميثاق
 عليه او المشهود للشهادة لم ينعقد اتفاقا ولا يحصل الا بالامع الذم المقتضى لا يجوز

له ان يتبدل ما يحده مكتوبا بخطه وان عرفت عدم الزور على يده كان الكتاب
 في يد امير المذبح وسوا شهدا على غرضه بمقتضى خطه الا على الاقوى فيلزم في كل
 الشهادة ويحكم بها الحاكم مع فهم اشارته فان خيف عليه اعتقدت على ترجم
 عارضين باثباته ولا يكفي الواحد لا يكون المترجمان شاهدين مع على شهادة
 بل يجب الحكم بشهادته اصلا لا بشهادة المترجم وحكم الحاكم تبع للشهادة فان
 كانت محقة فقد بان ظاهره والظاهر خاصة فلا يسقط المشهود له
 له الحاكم اذ مع العلم صحة الشهادة او الجواب **الفصل الخامس** في الشهادة
 على الشهادة ومطابقة **الاول** المحل ولا يثبت في الحدود مطلقا سواء كانت
 محصة لله تعالى كالزنا والوطء والحق وشركه كالزنا والقذف على راي
 ثبت في حقوق الناس كانه سو كانت عقوبة كالعصا او غير عقوبة كالطلاق
 والحبس العتق او ما لا كالتعريض والغرض وعقود المعاضات ومعيوب النساء
 والولادة والاستتلال والوكالة والوصية اليه ولو غفر بالوطء او الزنا بالعتق
 او بالوكالة او على البهية ثبت شاهدين وقيل ثلثا للشهادة على الشهادة
 ولا يثبت باحد وثبت انما رجعة الكساح وكذا لا يثبت التعريض على البهية

ويثبت بحريم الأكل في المأكولة وجوب البيع في بلد آخر في غير **الثاني**
 في كيفية الفصل وأكل مرتين يقول شاهد الأصل الشهادة على شهادتي في الشهادة
 على فلان بكذا وهو الاستعانة أو الشهادة على شهادتي وأدون من سائر سمعته
 يشهد عند الحاكم فلان يشهد على شهادة وان لم يشهد له قطع بتجديده
 هذا للشهادة وأدون من هذا ان سمع يقول انما يشهد فلان على فلان
 بكذا ويذكر السبب في ثبوتها ووجوب عقار في الشهادة نظر في ثبوتها
 صورة جنم من المتابع بئلا في غير المحاكم وكذا الوفاق عند
 شهادة قطعية او مخبرية اما الوفاق اما الشهادة بكذا ولم يذكر السبب في الخبر
 فانه لا يحل بحج ذلك يجوز الوعد ولو قال على فلان كذا او يتجمل على الوعد
 وحازت الشهادة به اذا ثبت اهل في الأقوال استماع يقول يشهدني
 على شهادته وفي صورة السماع عند الحاكم يقول اشهدان فاما اشهد عند
 الحاكم بكذا وفي صورة سماع مع السبب اشهدان فاما اشهد بكذا سبب كذا
 ولا يقول في هذه الصور اشهد في الأولى **المطابق** في المحدث
 يجب ان يشهد على كل شاهد اثنان ان القصور اثبات شهادة الأصل وما يثبت

بشادة اثنين لا بشادة واحد ولو شهد ا على شهادة كل واحد منهما جاز ولا يجوز
 ان يشهد لهما على شهادة واحد اخر على الاخر ويجوز ان يشهد شاهد واحد
 اخر على شهادة الأصل الثاني وشهادة اثنين على جماعة اذا شهدا على كل واحد منهم
 وهل يقبل شهادة الفرع في ان النشر الحوية او اثبات المبرع الآلة الاقرب تلك
 ومع هل يقبل الاربعة يشهد على كل واحد من الاربعة ام يكفي اثنان عليهم انكار في
 كان اليهود يعاملون اربعين والاربعة فسوق فيه عليهم اثنان قبل اذا شهد كل واحد
 منها على الجميع وهل يقبل شهادة الثمانية على الشهادة فيها اصل فيه شهادة من
 كالعيوب الباطنة والاشهاد والوصية الاخر المنع **المطابق** في شرط في
 شهادة الفرع تعدد حضور شاهد الأصل بالموثوقين او سفره لاقتداء به في
 من اعدا للشهادة على شاهد الأصل مع حضوره وليس على شهوة الفرع تركية شهوة
 لكن اذا كانت عد التهم وشهادتهم يقول الفرع والابحاث الحاكم عن شهوة الأصل
 ثبت عد التهم حكم ان كان يعرف عد التهم في الفرع والابحاث عنهم اثنان ولو كان
 الجميع اثنان قبل وليس على شهوة الفرع ان يشهدوا على صدق شهوة الأصل ولو كان
 الفرع شاهدا الأصل لم يقبل شهادته وان عدله حتى يصرح باله **الخامس** المطابق

ولا يثبت في شهادة الفرع موت شاهد الاصل ولا غيب ولا مريض ولو طرأ عليه
 العشق او العداوة او الردة لم يثبت شهادة الفرع ولو طرأ الخوف او الالهاة ^{التي}
 لا يجوز ولا كذب الاصل الفرع قبل ميل شهادة اعدائنا فان تساوى اطرع الفرع
 وهو محرم على قول الاصل لا اعلم اما لو حزم بكذب شاهد الفرع فانها تطرح ولو ثبت
 الفرعان حكم الحاكم ثم حضر شاهد الاصل لم يفتح في الحكم وانما اوخا لعداوان
 كان قبله سقط اعتبار الفرع ويحكم بالحكم بثبوت الاصل **الفصل الثاني**
 في اختلاف الشاهدين في شرط في الحكم بالشهادة اتفاق الشاهدين على المعنى
 الواحد لا اللفظ فلو قال احدهما غضب وقال الاخر خطب لم يثبت الغضب ولا
 يحكم لو اختلفا مع كون شهادتهما بالبيع والاخر بالافرية ولو اختلفا في
 ثبت ولو شهد احدهما انه سرق عدوة وقال الاخر عتبه ذلك لثبوت الضاميات وغيره
 لو حكم للمعاوض او تغاير الفضلين وكذا لو قال احدهما انه سرق دينارا وقال اخر
 سرق دينارين او سرقا ابيض وقال الاخر اسود وبالحمل اذا كانت الشهادة على فعل
 فاختلف الشاهدان في زمانه او مكانه او وصفه نزل على تغاير الفضلين لم
 تكمل شهادتهما ولو اختلف مع احدهما ثبت الغرم دون القطع ولو شهد اثنان

على تبيين في وقت واخران على سرق في غيره على وجه تحقق التعارض ثبت
 الغرم وبطل القطع ولو تغايرت العين او اتحدت وامكن التعدد ثبوتاً ولا تعدد
 وثبت القطع ولو شهد اثنان بفعل واخران على غير ثبوت ان يمكن الاجتماع والاكاذب
 انه ان يدعى مع احدهما مثل ان يشهد اثنان بالقتل عدوة واخران عتبه وكذا
 كلما لا يثبت ولو شهد احدهما انه باع هذا الثوب بدينار وشهد الاخر انه باع
 ذلك الثوب بدينارين في ذلك الوقت بدينارين لو ثبتا للعارض ولم يطالب بهما
 شاء مع اليقين ولو شهد له مع كل واحد شاهد ثبت الدنيا انما لو شهدوا
 بالافرية بدينار والاخر بالافرية بدينارين ثبت الدنيا بدينار والاخر بانضمام اليقين
 الى الثاني ولو شهد كل واحد شاهدان ثبت الدنيا بشهادة الاربعة والاخر بالدينارين
 وكذا لو شهد اثنان سرقا فواحدة دينار وشهد الاخران سرقا فحقت دينار كل واحد
 والاخر بالثبوت واليمين ولو شهد كل واحد شاهدان ثبت الدنيا بشهادة الاربعة
 الا بغيره الا بشهادة الشاهدين ولو شهد احدهما بالبيع او القذف او العصب
 او القتل عدوة وشهد الاخر بعتبه لم يحكم بالشهادة لانهما على فعلين ^{شاهد}
 لعدما انه اقرب بالعربية والاخر بالعجمية قبل ان يتحدوا الاجابة غير عطف ولا

فحب وقيل يزاد الباقر عليه ثلثة ارباع الدية وليس بجيد ولو صدقة
 الباقر في كذبة في الشهادة لاقى كذب الشهادة لخص القتل به ولا يؤخذ
 منهم شيء ولو شهدوا بوجوب حد الاقلاق فذواتهم رجعوا ضمنوا الدية
 ولم يقبل احد منهم ولو رجعوا بعد استيفاء الدية من العاقل فالرجع العاقل
 دون الخافي ولو رجع على القصاص وقد باشر القتل فزيد القصاص والثامه
 معه كالشرط ان صدقة اقصى منه ايضا ولا فلا ولو شهد اربعة قطع
 فلا اخطا ما واما الشايف هذا عزيمة يري الاول ولو قبل شهادة ما
 على الثاني ولو ذكر الاثان فهو الزنا فظهر منهم او كفرهم فان كان
 يخفي على المكيين فالأقرب انه لا يضمن لحد ويخفى في بيت المال لا
 من خطأ الحاكم وحظ الحكم في بيت المال وان كان لا يخفى فالضمان
 على المكيين ولا قصاص على الحد وكذا لو رجعوا عن التزكية سواء قالوا بعد
 او اخطاوا ولو ظهر من المكيين فالضمان على الحاكم في بيت المال لا يوط
 يقول شهادة فاسق وكذا يضمن لو جلد بشهادة من ظهر فسقه او كفره واذا رجع
 الثامه والمركب في الخصم الضمان بالرجع دون الضر ولو رجعا معا فان رجع

الويل على الثامه كان لا يقدح ولو طأ المكي المكي لم يكن عليه قصاص بل الدية شيخ
 فليس للمولى جميعها في الطلب ولو شهد اثنان بالاحسان فرجهم ثم رجعا لم يرجع
 شهود الزنا شيئا ولو قبض منهم ويقضون شهود الاحسان وفي قد غرهم ثم
 ويرجع اليها بقدر نصيب شهود الزنا من العزم ولو رجع شهود الزنا لم يجب على
 شهود الاحسان شيء ولو رجع الجميع ضمنوا وفي كيفية الضمان اشكال الاحتمال
 ان يضمن ثامه الاحسان النصف وشهود الزنا النصف او يرفع الدية
 عليهم بالسوية ولو شهد اربعة بالزنا واثنان منهم بالاحسان فعلى الاول
 شاهدا واحسان ثلث الارباع وعلى آخر من الربع وعلى الثاني ثلث الاحسان
 الثلثان وعلى الاخير ثلث الثلث ويحتمل تأويلهم لان شاهدي الاحسان وان
 تعددت جبايلهم فانهم يتباينون من احدث جبايلهما لو جحد احدهما بغير
 مائة والاخر واحد ثمان من الجميع ولو رجع شهود الاحسان بعد موت الضحية
 بالحد وارضاها **المطلب الثاني** الضعع لو شهدا بالخلاف ثم رجعا قبل الحكم
 بطلت الشهادة وان رجعا بعده فان كان بعد الدخول لرضيئنا وان كان
 قبله فضا النصف لانه كان في معرض السقوط باريد لها شلا او فضا العتق

ويوجب لعدم الخاصة له الزرع ويحتمل ان يجاب به المثل لانها اقربا على بعضها
فضمنا به المثل لانه قبيح ويشكل بعدم ضمان البضع كما لو قتل الوقت فقتل نفسها
او حرمت كلاهما برضاع فان اوجباها من المثل فكذلك بعد الدخول ولو شهدا
بتكاح امرأة تحكم الحاكم ثم رجعا فان طلعا قبل الدخول لم يبرأ شيئا لانهما
لم يقرنا عليها شيئا وان دخل بها وكان السوي بعد من المثل او اكثر وصل بينهما
فلا شيء لها عليها لانهما قد اختلفت عوض ما فراه عليها وان كان دونه فعليهما
التفاوت وان لم يصل اليها فعليهما ضمان من رزقها لانه عوض ما فراه عليها
هذا اذا كان المدعي للتكاح الرجل ولو كان المدعي هو المرأة فان طلق الزوج
قبل الدخول بان قال ان كانت زوجتي فهي طالق ضمننا نصف المستور ان
كان بعد الدخول فان كان المستور ان يلزم من المثل ضمننا الزيادة المخرج
ولو شهدا بعقوبة نتيجة تحكم الحاكم فنقض التكاح ثم رجعا عن القيمة
للزوي وهو المثل للمخرج ان جعلنا البضع مضمونا ولو شهدا برضاع محرم
ثم رجعا ضمننا على القول بتمام البضع والا فلا **المطلب الثالث** في المداخلة
رجع الشاهدان او احدهما قبل الحكم لم يخرج الحكم ولا عنهم ولو رجعا بعد الحكم

والاستيفاء ونقض الحكم به فلا نقض بالاجماع ويعزم الشهود بانفسهم اذا
ولم يجرعوا قبل المناقشة ولكن بعد الحكم بالاستيفاء او بعد الحكم قبل الاستيفاء
فالاجماع عدم النقض ويعزم الشهود في ما شهدوا به للشهود عليه ولو كانا فاسقين
وقرط الحاكم ثم رجعا لم يبرأ شيئا لانهما لم يقرنا في نفسه ولو كانا الشهود عليه
في الرجوع سقطا عنهم ولو شهدا بالعقوبة فحكم به ثم رجعا عن القيمة للزوي سقاه
فلا تعدا او اخطاها والقيمة المأخوذة منها في قيمة العين وقت الحكم ولو كانا
الشهود به من ذوات النشال لزمهما المثل ولو شهدا بكفاية عده ثم رجعا
عجز ودفع الزرع فادعى عليها فان ادعى بعقوبة فنقض جميع قيمته لانهما اقربا
بشهادتهما او بقضيه من كسب عده فلا يجب عليه ولو اذ تقربا بهما قبل الكفاية
الحال عنهما ما بين قيمته سليما وبكفاية لا تستعاض عنه ولو سرق الزوال العيب
وهو فعل الزوي وكذا لو شهدا بالكفاية المطلقة ولو شهدا باستيفاء راسه ثم رجعا
ما نقصت الشهادة من قيمتها **مسألة** لو رجعا معا ضمنا بالتوبة ولو رجع احدهما
ضمن النصف ولو ثبت بشهادة امرأتين ضمن الرجل النصف وكل امرأة الذبح ولو كانا
بشاهدتين ومن ضمن الشاهد النصف ولو كانا كاذبا لم يفسد النصف بالباطل

رجع الشاهد معه **أ** لو شهد أكثر من العدد الذي يثبت به القتل ثلثة
 في المال أو القصاص ومثله في الزنا ورجع الزايد منهم قبل الحكم أو الاستيفاء
 لم يمنع ذلك الحكم ولا الاستيفاء ولا ضمان وإن رجع بعد الاستيفاء من يعطيه
 فلو رجع الثالث في المال ضمن ثلثة ويحتمل عدم الضمان إلا أن يكون مرجحاً في ضمان
 التعاضد ولو شهد إن استه فرجع إحداهن بعد القتل أصلها القصاص أو ثلث
 الدية وإن رجع واحد التسدس وعلى الثاني لا شيء عليها فإن رجع ثلثة
 فعلى الأول ضمنون نصف الدية وعلى الثاني الربع بالسوية فإن رجع أربعة
 فالثالثان على الأول والنصف على الثاني فإن رجع خمسة فثلاثة أسداس على
 الأول وثلاثة أرباع على الثاني فإن رجع ستة فعلى كل واحد التسدس على
 القولين **ج** لو حكم في المال بشهادة رجل وعشرة نسوة فجمعوا على الرجل
 التسدس وعلى كل امرأة نصف سدس ويحتمل وجوب النصف على الرجل
 لأنه ضعف البينة وعليهن النصف فإن جمع بعض النسوة وحده أو الرجل
 وحده فعلى الرجوع مثل ما عليه لو رجع الجميع ويحتمل أنه متى رجع من النسوة
 ما زاد على اثنين لم يكن عليهم شيء **د** لو شهد أربعة بأربعة ورجع واحد

عن مائة واخر عن مائتين والثالث عن ثلثمائة وراجع عن الجميع فعلى كل واحد مائة
 رجع عنه بقسطه فعلى الأول خمسة وعشرون وعلى الثاني خمسون وعلى الثالث
 خمسة وسبعون وعلى الرابع مائة لأن كل واحد منهم فوت على المشهود عليه
 ربع ما رجع عنه ويحتمل أن لا يضمن الثالث والرابع أكثر من مائة لأن المائتين
 للثلاثة رجوعاً قد بقي بها شاهدان **هـ** لو ظهر من الشاهدين بعد قطع
 أو قتل بينهما دية أو غيرها لرضا وضمن الحاكم في ميت المال لأنه وكيل
 عن المسلمين وخطأ الوكيل في حق موكل عليه وسواء موكل الحاكم أو مسد
 بالاستيفاء المولى وغيره ولو باشر المولى بعد الحكم وقبل أن يأذن له الحاكم
 ضمن الدية وكذا قبل الحكم ولو كانت الشهادة بما لا يستدعي العين كان
 باقية وضمن المشهود له أن كانت تالفه ولو كان غير النظم وقيل يضمن الحاكم
 ويرجع به على المحكوم له إذا انقض **و** لو حكم فقامت بينه بالخرج مطلقاً
 الحكم لاحتمال تجرده بعد الحكم ولو ثبت تنقذه على الشهادة فنقض ولو كان
 بعد الشهادة قبل الحكم لم ينقض **ز** لو شهدوا بعينهم فحكم وكذا لو شهدوا
 بغيرهم ولو شهدوا فحكم قبل الحكم حكم لأن التعبد بالعدالة وقت الآفة

اما لو كان حقا لله تعالى لو يحكم والا فرب في حد القعت والقصاص المحكم غير ان
القطع في القرح لو شهدان برأيهما فبطل الحكم فانقل المشهود بهما الى العصبه
لو يحكم بهما ولا لشكنا في الميراث بشهادة **لو** ثبت انهم شهدا بالزور فبطل الحكم
وانعاد المال فان تعذر عزم اليهود ولو كان قتلا فالقصاص على اليهود وكذا
حكمهم حكم اليهود اذا اعترفوا بالعد ولو باشر الوالد القصاص واعترف الزعم
لو عزم اليهود وكان القصاص عليه **ي** لو اعترف الحاكم بخطا في الحكم فان
كان بعد العزم عزم في ماله وان كان قبل امتداف العزم ان كانت باقية على
والا فتمت في بيت المال ولو قال تعدت فالقصاص عليه فيقتضيه او يحد
من خاصه **لو** ثبت الحكم بشهادة الفرع ثم رجع فان كذب شاهد الاصل في
الرجوع فالأقرب عدم القصاص ولو صلح او جعل جازع في شهادة اثنان على
الأثنين ثم رجعا ضمن كل النصف ويقص منهما الوعدا ولو رجع احدهما
صيبه ولو رجعا معا عن الشهادة على احدا الاصلين لم يلحقا بما يرجع
شاهدا الاصل ويرجع احدهما ولو رجع احدهما عن الشهادة على احدا الاصلين
والا فزعم الشهادة على الآخر ضمن الجميع ولو رجع احدهما عن الشهادة على

احدا الاصلين لم يلحق تضمن النصف ولو شهد على كل شاهدا اثنان ويرجع الجميع
ضمن كل الربع ويقص منهم لو اعترفوا في القتال بالعد ولو رجع احدهما ضل عليه
لو رجع شاهد الاصل بعد الحكم بشهادة الفرع ضمنا ولو رجع احدهما ضمن
ما ائلف بشهادته ولو كذب بشهادة الفرع لم يعلق في تكذيبها ولو رجع اياها
لم يعلق كذب بشهادة الفرع **ح** لو رجع الشاهدان بعد الحكم بشهادتهما
فالام المدعى شاهدين غيرهما ففي الضمان اشكال وكذا لو شهدا الفرعان
وجاء بعد الحكم فحضر شاهد الاصل فشهد في تخين شاهد الفرع اشكال
يد لو كذب الحاكم المعزول بعد ان حكم بشهادتهما في الشهادة عنده فالأقرب
انفس الاثنين وان وفي تضمن الحاكم اشكال ولو قال الحاكم شاهدي على
اثنين شهدا عنده فالأقرب انهما اثنان ولو كذبا وقبل عزله لم يعلق في
تكذيبهما والأقرب انهما اثنان **يد** لو حكم على بيع بشهادة اثنين بشهادة
احدهما اشرك المشتري في قبض حقه ولم يقبل بشهادة **يو** لو شهدا بولاية
كوصية اليه او وكاله ثم رجعا ضمن الآخرين للوكيل والوارثان لهما المالك
منها او استقهما لهما ان لم ياخذهما الوكيل والوصي هل للوكيل والوصي

المطالبة للموكل والموتيرة بالاجرة الشكال فان اوجبناه كان للموكل
والورث الرجوع على الشاهدين **لو** شهدا بالنافع كالاجرة ضمنها
كاضمان لايمان فان كان المدعى الموجه ضمن الشاخر المتفاوت بين
الاجرة والمثل والمستوى وان كان المستلج ضمن الموجه المتفاوت ايضا ولم
تعد الاستيفاء الاجرة ضمنها وكذا لو شهدا بالبيع وتعدنا استيفاء
التمن ولو كان الثمن اقل من القيمة ضمن المتفاوت للمالك **لو** رجع المرفان
بعد الحكم غدا ما شهد الشاهدان وفي قضيتهما الجميع والنصف نظر
ولو انكر التعريف **لو** قضينا **لو** شهدا انه اعتز بعدد وقيمة ما تان على
ما تضمنها الخوف ورجعا بعد الحكم رجع كل من المولى والضامن عليها بما جاز
لو شهدا بترك امر على صداق معين وشهد اخران بالدخول فترجعوا
اجمع بعد الحكم احتل وجوب الثمنان اجمع على شاهدي الكساح لانهما الزا
المستمر وجوب النصف عليهما والنصف على شاهدي الدخول لان
الكساح اوجبناه وشاهدي الدخول قدره فقيم ادعاء فلو شهدا بان
بالطلاق فترجعا لم يلزمهما شيء لانهما لم يلفا عليه شيئا يدعيه

او جاعليه ما ليس بواجب **كا** اذا زاد الشاهد في شهادته او نقص قبل
الحكم بين يدي الحاكم احتل بدشهادته اما الاولى فللمرجوع والاما الثانية
فلا عدم التثبت كان شهادته بما تقرر يقول بل هي مائة وخمسون وسبعون
وكذا لو شهد بمائة ثم قال قضاء خمسين احتل الرد اما القول اداة ثمانية
ثم قال قضاء خمسين فانه يقبل بشهادته في الباقي قطعاً **كب** لو رجعا عن
الشهادة على الميت بعد العين ففى الزمان بالجميع نظر **كج** لو رجعا عن
النارخ في البيع بان شهدا بالبيع من دسة ثم قال بل من دشرة احتل
تصمين العين لان البيع السابق مغاير لاحق فلا يقبل قولهم في الارض
وقد رجعا عن السابق ونح قضيان الاجرة من حين الشهادة الاولى الى
الثانية ولحتل ان يضمن المانع خاصة لان الرجوع في النارخ ليس
رجوعا عن الاصل وعلى هذا الاحتمال لو شهدا بان بالشراء من البايع لآخر
من شهرين شأنا لهما العين قطعاً والمنافع للبايع من النارخ الاولى الى
نارخ الشراء الثاني والثاني منه الى نارخ الرجوع فلو رجع الاخيران
فان قلنا بضمين الاولان العين على قدر عدم الشهادة الثانية ضمن

بامر من الاقارب البينة فيها سلطان **الاول** الاقارب في شرط ما بالزوج والعقل
 والموت والاختيار والعقد وكان اربع مرات وفي شرط ما في شرط في الميت
 من الاتحاد لشكك في صحة ما في العقب وان كان مراهقا ويوجب الكذب او صدق
 عند الاقارب المحزون ولو كان ميتون واقرب حال افاقت وعرف الحاكم كالحكم
 حكم عليه والافان ولو اقر المأول لم يحكم عليه ولو صدق مولا صحيح ولو
 فالاقرب حال البتة والمدين ولم يولد الكتاب المشروط والمال وان محترق
 بعضه كالنق ولو كان على الاقارب لم يصح وكذا لو اقر من غير صدق كالسكران والنائم والعاقل
 والمعاقل ولو اقر من جميع الصفات اقل من اربع لو ثبت الحد وعزوه لغيره في شرط
 للامانة الاقارب الاقرب لعدم العقل والملازمة وقيل لقرابة الاقارب اذا اقر بها
 اشارته فكيف الشجران لا اقل ولو ثبت الحد للمنفذين باول من على اشكك
 ولا يثبت في طرف الا ان يكون اربعا ولو اقر بعد ولم يثبت ضرب حتى يرضى او
 يبلغ المائة ولو اكد ما اقر من الحد لم يثبت اليه الا بما يوجب التهمة فانه يثبت
 وفي الحاق القتل بشكك ولو اقر بتركه جازية على الزنا ويجمع سقط الحد من المهر
 كذا لو اقر من واحدة ولو اقر بعد الحكم بعدة فخره في الامام في اقرار الحد كما كان

غير من ولا عقد المأثرة بخلاف الحد وان كانت خالية من مهر او رقمه في اربع مرات
 او في شرط في الاقارب يذكر حقيق الفعل ليرد الشبهة في غير الزنا كما لا يجب
 للحد والمأثرة اقل على السلام بالغير لمدات قبلت او غشيت او قصرت قال اقل
 انكسر لا يمكن قال في شرط الحق غاب ذلك منك في ذلك منها كما يصح في
 في الكهانة والرشا في الشرع ضد ذلك لم يرجع والمأثرة بامرة فكذب
 الحد منها ولو اقر من بعضه لم يثبت وطنا او حال افاقت حد ولو طلق احد
 ولو اقر المعاقل بولي امره يدعي انها امره فأنكرت الزوجية فان لم تعترف
 بالوطى فلا حد عليه لانه لم يقر الزنا ولا لم يقر لو اعترفت بالوطى واقرت الزنا
 بها لم يثبت الا بالمر ولا حد عليه ولا عليها الا ان تقر اربع مرات وان ادعت انه
 اكرهها عليه او اتبته عليها فلا حد وعليه للمهر **الطلب الثاني في البينة**
 ثبت الزنا بشهادة اربعة رجال او ثلثة وامرأتين او رجلين واربعة نسوة وشيئت
 للحد خاصة وبالاقل من اربعة ولا يثبت بجعل مع النساء وان كثرن ولا يشاهد النساء
 مستديرات ويجب على الجميع حد الفرية وشيئت طرف البينة او ثلثة
 الا ان لا يشهد بالمعانية الا بالاجح كالميل في الكهانة فلو شهدوا الزنا فاقالة

بالغاية حد والمقتضى ولولم يشهدوا بان تابل بالمعافاة او المضاجعة
 فعلى اليهود عليه التعريف من الحد ولا يكفي شهادتهم بان ناضق من الجهر
 عقد ولا يشبه عقد بل لا بد من ذلك نعم يكفي ان يقولوا لا فضل للنجس **الفصل**
 اتفاق لا يقع على الفعل وان كان والكان والحية قلنا اتفقوا على ان يعتبر حال
 حد للمقتضى وان لم يجز انهم غيرهم ولما اختلفت الادعية في شهادتهم بالمعاصرة
 وبعضهم لا يراها او يشهد بعضهم بالزنا عذرة ولا يفرقون بين شهادتهم في ذات
 والادعية في اخرى فوجب عليهم عاريا وبعضهم يكتفي بحد اليهود ولو شهد بعض امة
 او يراها وبعض بالمطالبة بحد لهما اكلت على وجود الزنا واختلافهم انما
 هو في ضلها الاصل وقيل بحد اليهود لتساير الفعلين وهو الوجه للاختلاف بينهما
 لجماعا فان اوجب الحد بشهادتهم لم يجز اليهود بالاحد او بحيل ان يجزى شهادتهم
 المطالبة لهما اكلت في المرة بالزنا فكل شهادتهم عليها دون شاهد في الاكر
 لاهلنا لا يقدحوا وقد اكلت شهادتهم ولما اتفقوا على الحد المشبهة ولو شهد اثنان
 في عليين يجرى ايضاً ولما كان ان عليهما اسود في العتق لظنهم ولو شهد اثنان
 في غير مرتين لم يجز الحد **الفصل** اتفاقهم على الحنونة للاقامة وقد اتفقوا

ثلاثة ويشد واحد للمقتضى ولم يرتقب اقام الشهادة لانه لا يميز في حدتهم يعني
 الحكم الا على ما تقر به اليهود في الاقامة بعد الاجتماع وليس لازما ولو تفرقا في
 الحنونة لم يجزوا في محال الحكم على الاقامة والا فرب حنونة للمقتضى واذا لم يكن
 الزنا عذرة وكذا لو كانوا اربعة غير متبينين كالنساء ولو كانا مستورين ولم يشبه
 عدا لهما ولا فقههم فاحص عليهم ولا يشبه الزنا في محال ان يجزى الحد لان كان رد
 الشهادة لمعنى ظاهر كالحق والفسق الظاهر لا معنى خفي كالحق الخفي فان عذر
 الظاهر خفي على اليهود فلم يقع منهم تعريض ولو وجبوا عن الشهادة او واحد
 قبل الحكم ضلهم لجمع الحد ولا يختص الرجوع بالحد ولا بالعفو واذا اكلت الشا
 لم يقطع الحد بتدبير اليهود عليه ولا بكذبه ولو اقر اربعة قامت البينة على
 الفعل لم يقبل قوله ولو اقرت اليهود او اقرها ابا الحكم بها ويجوز اقامة الشا
 بالزنا من غير مدح له ويستحب لهم ترك الاقامة والملاحم التعريض بالعرش **ع**
 وعن الاقر به بقوله عليه السلام اهلك قبلت لهلك نظرت ورواها الى الله
 عن الاختلاف واذا اصاب بعد اقامة البينة لم يقطع عن الحد كما كان وغيره
 ان تادب لقيامه بسقط **الفصل** في الحد عطا اليه اربعة **وقيل**

في اقامه وموتة **١** القتل او موجد اربعة **١** من زنى بذات محرم كالامه
والعت والاخت والمعة والمخا الذميمة الاخ وبنت الاخت **٢** ذهاب الذي اذا زنى
بسلة سواء كان بشرا طي الامه او لا سواء اكرهها الوطى واعتلها الوعدا عليها
فان اخطا ومنه العاقبة بالزنى مع سبيل المحرم على اشكال **٣** الكفر للمرأة على
الزنى بالمرأة قايمة على ان لا يقرب منه ولا الاحصان ولا الحرز ولا الشبهة
لا يقبل كل من حر كان او عبدا مسلما كان او كافرا شيئا كان او شابا او صغيرا
عليه قتله بالسيف وقيل ان كان محصنا جلد ثم رمى وان لم يكن جلد ثم قتل
٤ الزنى مع موجد المحسن اذا زنى بها لغير عاقل وكان شابا او جارا لمحضه الشبهة
اذا زنت بالبالغ وان كان مجنوناً الرابع جلد مائة ثم الجوز والتعريض
حد البكر غير المحسن الذكر المرفوع خلف في تغير البكر فقبل من من الملك وله
يدخل وقيل غير المحسن مطلقا سواء امسك او لا ويجزى منقوص بالار دون الحلية
ويؤثر عن حصن الى اخرته ولا يزنى على المرأة ولا يقرب بل جلد مائة سوط
لا غير من كانت مملكة او لا ولو كانت محصنة حبت **٥** جلد مائة لا غير موجد
غير المحسن ومن لم يكن قد امسك من البالغين الاخر او بعد المرأة للمرة غير المحصنة

الكتاب في الحدود والنجس اذا كان النجس زنى الشاة ان كان ذلك موقوف

وان كانت مملكة فحد الرجل المحسن اذا زنى بصيته او مجنونة والمحصنة اذا زنى
بغيره ولو زنى بالمجنون رجم وحسن جلدته وهو صاحب الملك البالغ سواء كان
محصنا او غير محسن ذكر كان او انثى ولا يزنى على احدهما ولا يقرب **المسلمة**
في الاحصان وانما يتحقق باسربعة **١** الوطى في القبل حتى يغيب الحشفة فلو
عقد وخلج خلوة نائمة او جامعها في اللبا وهي بين الفخذين او في القباء
او قبة الحشفة لم يكن محصنا ولا يشترط الازال فلو التمس الختان او كثر
الاحصان ولو جامع المحض قبل كان محصنا ولو لم يلق الجيوب لم يتحقق احصان
فان زنى **٢** ان يكون الوطى بالمعاقل او بالرجل او بالطفل حتى غيب الحشفة لم يكن
ولا المرأة وكذا المراهق وان بلغ لم يكن الوطى الا بالعضل بل يشترط في احصان
الوطى بعد البلوغ وان كانت الزوجة مستقرة **٣** ان يكون عاملا فلو زنى
العاقل ولم يدخل حتى جن او زنى الوطى المحض لمصلحة ثم ووطى حال الجنون لم
يعتق الاحصان ولو وطى انشد معتق الاحصان وان اعتقد جنونه **٤**
للحرية فلو زنى العبد بغير المرأة او الامه لم يكن محصنا ولو اعتق ما لم يوطى بعد
العتق وكذلك المملوك لو وطى بها زوجها المملوك او المملوك محصنة بذلك

الا ان يطأها بعد عتقها ولو اعتق الزوجان فوطئها بعد الاعتاق **محقق**
 والا فلا وكذا المكاتب **ان** يكون الوطئ في فرج مملوك بالعقد الدائم او ملك
 اليمن فلا محقق الاحصان **وطئ** الزنا ولا الشبهة **لا** التمهيد **ان** يكون الكف
 صحيحا فلو عقد ديا وكان العقد فاسدا او اشترى امته في عقد باطل ووطئها
 لم يثبت الاحصان **وان** وجب المهر العدة ونشره في المأثرة **وطئ** به **والد**
ان يكون متمكنا من الفرج فيدو عليه ويروح فلو كان عبيدا عنه لا يثبت من
 العدة عليه **والرابع** لو كان محبوسا لا يثبت من الوصول اليه **خرج** عن هذا
 وفي رواية مبهمة يكون بينهما دون مسافة التقصير **احصان** المرأة كاحصان
 ولا يخرج المطلقة الرجعية عن الاحصان فلو تزوجت بالذبح لم يزوجها **وكذا**
 الزوج لا يخرج عنه الطلاق الرجعي ويخرجان باليمين ولو رجع الحال لما
 لرجعهما في البذل او بعقدت افسد لغير الزوج **لا** بعد الوطئ في الرتبة ولا
 يشترط في الاحصان الاسلام فلو وطئ الذي زوجه في عقد **واحصان**
 ولا يبرأ منه عقد عند بلوغهم ولو وطئ المسلم زوجته التي هي
 ولو ادخل المحرم عن طريق فرج **احصان** وكذا غير فرج على انكسار **ان**

منعه عن الرجعة حال البعد كان كاليمن ومن تكلم بها بالمعصية من دونها
 فكان كالرجعي ولو وطئ الذمى او الغريب ونفق عنه لم يبرأ **خرج** عن الاحصان
 فان اعتق **اشترط** وطئ بعد عتقه ولو زنى ولم يبرأ منها والذمى لم يبرأ
 من زنى لان الوالد يثبت باحصان الوطئ **واحصان** لما يثبت مع تحققه وكذا المرأة
 لو كان لها ولد من فرج فانكرت وطئها لم يثبت احصانها **ويثبت** الاحصان
 بالاقراء او بشهادة عدلين ولا يكفي ان يزوجها **ادخل** فان الخافق يطلق عليها
 الدخول بلا بد من لفظ الوطئ والمخالع والمباذعة وبشهادتين لا يكفي باسرها
 او شهادتها او صاها **ولو** جلد على انه كزبان **مخمس** **الكتاب** **فان** **كيفية**
 الاستيقاظ **يوجب** للامام اذا استوفى حدا ان يشعر الناس ويأمرهم بالخصومة **ويجب**
 حنوطا في اهلها او حنوطا في عشرة وقيل ثلثة وقيل لا **مستحب** ثم الحدان كان
 جالسا ضرب بحجر او قيل على حاله ان اقاما اشد الضرب ودوى عسوطا **ويقر**
 على عبيد وبنات **وجوز** راسه وفرجه المرأة تضرب جالسة قد ربطت عليها ثيابا
 ولا يجلد المزين ولا المتخاضة **لذا** **المحيط** **طحا** بل ينظر الزنا فان افضت المصلحة
 التحويل ضرب بعتق **يشترط** على العدة ولا يبرأ من وطئ كل شئ **خرج** الى حيد **وتشترط**

على خمسين ضرب دفين من سائر ما يؤول عليه جميع الشرائع ولا يفرق بين
على الأيام وإن احتلوا لم يحتل سائر ما خافوا من أول من الشرائع ولا يفرق
بعد عليه الحد وتوخر النفس مع المرض ولا يفرق بين الحاضر والمستقبل على الحاصل
جلدًا كان أو جراح حتى تنفع ويستغنى الولد بها عن الرضاع أن لم تنفع له من رضع
وحدث جازا قلته الحد ولا يقام الحد في حرش دياره بدشد بل يقام في
النساء وسط النهار في الصيف في طرية وكذا الرجاء ان يقيم سقوطه في
أوقيته أو فريه ولا في أرض العدو ولا في الحقة غير فيلوقهم ولا في الممر
إذا التقا إليه بل ينسحق عليه في الطعام والمشرج حتى يخرج ويسوق في سدة وعنه
في الحرم حذوه ولذا اجتمع للحد والرجوع بالحد ولا يلام رجوعه وفي انظاره
جلد مخالفه يشتمن ان القصد الاطلاق من المبدأ الغنية النجس وكذا اذا
حدد او حوّل خصاصه يدعى لا ينفوت معه الاخر ويدفن المرحوم في الحفرة
والمرأة المصدقة بعد ان يومر بالانجيل والتكفين ثم يرمي بالحجارة الصغار
فانامات دفن ولا يجوز لها له ولو فرأى العبدان ثبت الزنا بالبينه
ثبت بالامر له بعد وقتل بشرط ان يصيب الحجارة فلو قتل صاحبها لم يحد

وان ثبت بالافواه ولا تثبت بالبينه كان اقل من رجوع اليهود ويؤا بان ثبت
بالاقرار بالامام ولا يرجع من الله بئله حد وفي الحرمان لشكال وموتة التعزيب
على الزاني اوفى بيت المال والركاب الطرقي محقة لم ينظر الا من بل هو يخرج
الا ان يخشى نفعه فينظر وهل يترط التعزيب مسافة القصر فصاعدًا الا ان
واله الغيرة في جهات السفر والغريب يخرج الى غير بلد فان رجع الى بلد له
له ولو رجع الى بلد الاثمة قبل الحول طرد وكذا لو غريب المستوطن عن بلد ثم
عاد قبل الحول ولا تختص المدة الماضية ولا قتل المجرم بالسيف بل بكل ما
لا يصح نقضه ولا يمسأه تعذيب بل يحج ان معتدلة **الطلب الرابع** في المسألة
وهو الاقدام مطلقا او من ايمان الامام سواء كان الزاني حرا او عبدا ذكرًا أو أنثى
وتجوز الامام اذا زنى النكاحية بين دهر الى اهل غلته ليعقوب عليه الحد
بقتل شريعه ويراقب الحد عليه بقتل شرع الاسلام وللمسجد اقامة
الحد على عبده ولت من دون اذن الامام والمقام ايضا الاستيفاء وهو
وللمسجد ايضا التعزيب وهذا للزنا والغاسق والكتابة لسيئة الحدود من عبده
اشكال يشتمن العزم وكذا استصاحا للمالك ومنه ولا يحد ولا يحد

لكن له القسمة في الحدود القطع على اشكال وليس له اقامة الحد على بعض
 بعض ولا الكسامة المديروا المولد فاعلموا ان لو كان شتر كايين اثنين
 لم يكن احدهما الاستقلال بالاستيفاء ولو اجتمعوا في الاستيفاء استنباط
 الاخر في استيفاء وللزوج الحرافة الحد على وجهين اولها في الداء
 دون المنقطع وفي العبد اشكال وللرجل اقامة الحد على ولد وهل يعمد
 الى ولد ولد اشكال وسواء كان الولد ذكر او انثى في هذا كذا انما يكون
 اذا شهد السيد والزوجه او الزايدة او الزاوية ان فان قامت عند بيعة
 عادلة اقرب لا فقار الى اذن الحاكم ويجوز ان يكون عالما باقامة
 الحدود وقد رعا احكامها ولو كان الحد رجما او قتلا اخص بالانعام
 وكذا القطع في السرقة ولو كانت الامنة مروجية كان للمولى الاقامة وفي الزوجه
 الحر والعبد اشكال **مسألة الزوج** المرافق فيقطع الحد بدعاء الزوجة
 ولا يكلف المدعى بيته ولا يمينه كذا بدعي شبهة ويصدق مع اخصامه
 ولو ان في الجنون بعاقل قيل وجب الحد او التيمم مع اخصامه ليس بجيد
 اما المرأة فيقطع الحد اذا كانت بحجة لهما وان كانت محضه وان رضى

بها اليافع الغافل ولو رضى احداهما قلتم ان لا يقطع الحد بل يحدها الخ
 وكذا لا يقطع بالانذار ويقطع بالانذار في القليل والمصلحة
 في ان اولها المعافاة التعزير بما دون الحدود ويطلب اية ولا يصح
 تعادم الزنا في الشهادة وقيل شهادة الاربعة على اثنين فضاعدا وانما
 المتكرر يجب حدا واحدا ان لم يقع عليه او لا وان كثر وان اقيم الحد ولا
 حد ثانيا في المتجدد بعد الحد فان رضى ثالثا بعد الحد من قبل في الثالث
 وقيل بل في الرابعة بعد الحد ثلثا ومعلوم انما المالك اذا اقيم عليه الحد
 مرتين قبل في الثانية وقيل في التاسعة ومعلوم ان يوشد اربعة على المرأة بانما
 قبل ما تحت انها بكر فشهد لها اربع نسوة بالبكارة سقط الحد عنها وفي حد الشهود
 قولنا ان الحد ما الشبهة لا كان عمدا البكارة وكذا عن الزاني ولو ثبت جيب الخط
 حد الشهود وكذا لو شهد بان المرأة رضى لا يشترط في اقامة الحد حضور الشهود
 بل اقام وان مات او غاب او اقر او اوجب عليهم الحضور على اى ان ثبت التيمم
 لو جوب بدتهم به فلا بد من حضور الامام ليدعي في الاقرار ولو كان الزوج احد
 الاربعة وجب الحدان لرئيس الزوج بالصدق ودعى بوثق عليهم ومجمل

على سبب القذف أو التخلل أو يرضى الإمام بعينه في حدوده تعالى وكذا
 في حقوق الأديين لكن بقيت على المطالب ولو شهد بعض ودعت شهادة
 الباقين بأمر ظاهر جده الجميع والألزام ولو دعت ولو دعت بعد شهادة الأربعة حدة
 الرجوع خاصة ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى أو شهد أربعة لرجل على البتة
 اتهم الذين زنا بها لم يجب الحد عليه ولو وجد مع زوجته حلال زنى لها فله
 مطلقا ولا إثم وفي الظاهر يقاد الأسماع اليتيمة بدعواه أو بصدقة الوفاة وتبين
 كبريا بصحة من شهد بها ولو كانت ثمانية عشر شهيدا أو قيل النش ولو ترجع
 على حرم ولو شهد قبل الأذن كان عليه ثمان مائة وضعت من الحد ولو دعت
 في مكان شريف كالحرم أو أحد المشاهد العظيمة أو المساجد وفي زمان شريف
 كرمضان والأعياد زيد عليه في الحد ولو دعت ثمانية أو قلنا حد وعزم قتيلا أو
 ولا يسطر الحد بالعمى ولو دعت من اتقى بعض حد أحد الأحرار ثمانية وحدها
 نية الرقة يحد من اتقى نصفه وبعون والمثل في الداسة أو الداء على أشكال
 وثبت الحد في كل كلام محرم بالأجماع كالحاسة وذات العمل والمعدة دون
 الخائف فيه كالحلق من الزنا أو التبايع الخائف فيه أو أحد على من لم يعلم محرم

الزنا ولا كفارة في حد الزنا ولا يجوز من الحدود ولا أخير فيه مع القدرة إلا
 لمصلحة ولا شناعة في إسقاط **المقتضى الثاني** في اللواط والحق والعبادة
 وفي مطالب في اللواط وهو على الذكر من الأذى فإن كان ما يقاب وجد عتق
 المحقة في الذكر وجب القتل على الفاعل والمنفعل مع بلوغهما أو رشدهما
 سواء الحر والعبد والمسلم والكافر والحصن وعينه ولو لم يلح البائع بالصبي
 فأوجب قتل البائع وأدى الصبي وكذا لو لاط محزون ولو لاط عبدا فلا فاعل
 أدى العبد الأكرام سقط عنه دون الموت ولو لاط محزون بواقل حد الفاعل
 والأصح في المحزون السقوط ولو لاط الصبي بالبائع قتل البائع ولا يصح
 ولو لاط الصبي بمسكدا ولو لاط ذي سبيل قتل وإن لم يرب ولو لاط بمسكدا
 تخير الحاكم في إقامة الحد عليه فيقتضى شرعا وفي دفعه إلى أهل خطته لمقتضى
 الحد يقتضى شرعهم ويخير الإمام في قتل الموقب بين ضربه بالسيف أو من
 شاقق والقاه حدار عليه وجهه ولعاقبة النار ويجوز أن يجمع فيقتله بأحد
 الأساليب ثم حجة لزادة الردع وإن لم يكن ما يقاب كالمخجل وبين الأذى في إقامة
 الحد ما يجلد أو يقل رجم مع الإضمان ويجلد مع عدمه ودوى ذلك في

ايضا والاول الى سواء الحو والعبد والمسلم والكافر مثله والمحسن وغيره
 فان تكرر وحدته اقل في الرابعة وقيل في الثالثة ولا يثبت بوجبه
 الا بشهادة اربعة رجال بالمعاينة كالميل في المحنة ان شهدوا بالاتياب
 بشرط عدم الاختلاف في الفعل وسكانه وزيادته وصفه ولا يثبت بشهادة
 النساء انفرادا او اثنان او اثنان فلو شهدوا رجلان فضا عددا واحدا
 للفقيرة او بالاقراء اربع مرات من القدر شديدا فصار قاصدا سواء الفاعل المذنب
 ولو اقر دون الأربع عزر ولا يجزى ولو شهد دون الأربع جحد للفقيرة بحكم
 الحاكم بغيره سواء في ذلك الامام وغيره والمحبة لعمان في الزنا واحد مجزى
 ولا يحرم منه ما يغزى من الشين وسطا الى السعة وتغير فان تحلل التعذر
 مرتين حدا في الثالثة ومن قبل غلظ الشبهة وليس مجزى العز والحقبة
 قبل اقامة الميتة سقط الحد لا بعد فلو تاب بعد الاقرار تجزى الحاكم
 الحد بكونه **الطلب الثاني** في الحق ويجب جلد اربعة على الباطل العاقل
 كانت اوله مسلم او كافرا محض او غير محض فاعله او مفعوله وقيل ان كانت
 محضه رجعت فاعله او مفعوله وتوجب الضيق فاعله او مفعوله وتوجب الضيق

ولا تادي على المحنونة وتعد الاخرى وثبت بشهادة اربعة رجال لا غيرها الا
 اربع مرات فلهذا اذا تكررت المساحة فقيم الحد كما قلت في الرابع ولو كانت
 قبل الميتة سقط لا بعد فلو تاب بعد الاقرار تجزى الامام بين العفو
 والاستيفاء واذا وجدت الاجبتان مجزيتان في اقراره فان تكرر الفعل
 والعز بعد فلو تاب في الثالث فان عاد بعد فلو تاب في الثالث ولو طوى زوجته
 فباحث بكرا فالقت ما الرجل في وجهها واستباحت بعد المرة
 جلدنا او جاعل الخراف وجعلت البيت بعد الوضع والحمل والولادة
 لا يبرأ من غيران وفي الحام والحيث اشكال في العدم فان توارثان ولا يثبت
 بالكثرة قطعا وعزمت المرأة المهر للذكر لا يثبت في ذهاب عذرتها فقصرت
 ومعه من الزنا خلاف الزانية الا انه في الاختصاص والفقد على الصبيته
 المحمل على نزع المساحة قلنا ان الفقه للحمل والاقراء ولو ادعت الحارة
 الاكراه حذفت البتة ووجهها **الطلب الثالث** في القيادة القوادح
 الجامع بين الخالعة والنساء للزنا او بين الخالعة والصبيان ولو اوطأ وحده
 سبعون جلدة ثم اربعة حد الزاني وجعل كان او امره ويجوز للصبي غير النكاح

ويستوي العبد والسلم والكافر في زيادة عقوبة الرجل وان كان عبدا
 خلق راسه والشتر وهل ينفي ما يولته قيل نعم وقيل بالثانية الى ان يتبين
 ولا جرم على الملة ولا شتر ولا تعذيب عييت بالاقراء من اهل بيتين ولا
 اقرار العبد ولا العتق ولا الخوف وبشهادة رجلين عدلين ولا قتل في شتر
 النساء انقضت او اضمحلت **الفصل الثاني** في معنى ثمرات والبنائيم وفيها
 7 وطلو الاموات كالأحياء فمن طلع ميتة لم يجز له ان كان كالحسنات من
 كان غير حسن جلد ما به جلدت وفيه في العقوبة بما يراه الامام ولا فرق بين
 الزنا بالميتة والحية في الحد واعتبار الاصل او غيره لك الا ان اذا وجب الحد
 زيد في العقوبة لان الضلع ما انقضت ولو كانت الموطنة زوجة عز السقوط
 الحد بالشبهة وكذا لو كانت امه ولو كانت احدي الزوجات عليه قتل كما قلنا
 في الحية وثبت بشهادة اربعة رجال لانه زنى ولا شهادة الولد قدوم ولا
 ينفع الحد الا كمال اربعة وقيل ثبت بطلان لانها شهادة على فضل واحد
 بخلاف الحية والاقراء اربع وهل يقبل في شهادة النساء كانهما بخير اشكال
 ومن لا طيب فهو من لا طيب هو في الحد لكن ان وجب الحد هذا يرد في

الفصل الثالث في معنى ثمرات والبنائيم وفيها
 ما كونه العبد كاشاة والمرة والمناصرة وذبح الموطنة ومخرقة بالناظر
 لحماها وحجم بطل الحرام وكذا اللبن والبنس الذبح والآخر عقوبة لها لكن اصله
 خفية او لما من شياخ فسلما وتعد بختاب واشتبا عليها لولا الاقرار ثلثون
 تركين ملكا للواطي اعلم قيمته المالك كما يوم الفعل وان كان الاثم منها طهرها وان كان
 غيره ما كونه العادة كالسحر واليغا واليحل لم يذبح بل يخرج من بلاد الفعل وبها
 في غيره لا يغيرها عليها والاقرب تحريمها فان كانت للمواطي دفع العن
 اليه على راي وتصديق به على راي وان كانت لغير لعنه فيها الوقت المتفق
 وتصديق بالغن الذي يبيع به على رايها ومعاد على المعن على راي ولو بيعت في
 البلد ان يرد من الغن اختلده على المالك وعلى المقنم والصدقة ولو كان القنا
 معاردا الغن على المالك فان تنص عن القنم كان الباقي في ذمت راي البائع
 والنفقة عليها الى وقت بيعها على الفاعل فان تمت فلان دفع القنم الى المالك
 والافلا الذي على ان كان يشتر الحكم بالانفال اليه من الفعل ويدفع القيمة
 عدم الانفال طلقا ولما دعي المالك الفعل كان له الاطلاق مع عدم النافذة

الابوة والسادات فالاحصان رايه هنا البلوغ وكال العقل والحرية والاسلام
والعفة ونحوه بل لا يوجب له الحد كماله ولو كانت له او لم تكن له او لم تكن له
مسلم او كافرا او عبدا ولو قال ملك زانية او ابن زانية او زنت ملك او
ملك ملك من الزنا فهو قد نعت للام ولو قال ابن الزاني او زنى ملك
ابوك او ابوك الزانية او الزاني ايها الزانية او الزاني او يانوح الزانية
فهو قد نعت المنسوب اليه وكذا يالحال الزاني او الزانية او يانوح الزانية
او يانوح الزاني او الزانية فان اتحاد المنسوب اليه فالحد له وان تعدد
فكذلك وان اطلق فحق المسمى شكل زنا من المطالبة به بالقصد والخطأ
حد لها وكذا لو قال الحد كما ان اولاد ولو قال ابن الزانية او ولد من
الزنا فهو قد نعت للابوين ولو قال زنت نبال او اطلقت من القذف للموجب
والمنسوب اليه على شكل زنا من احتمال الاكراه ولا يحقق الجميع الاحتمال
ولو قال ابن الملاحمة ابن الزانية حد وكذا الابن الزانية بعد قهرها لا قبلها
ولو قال لامرأة زنت ملك حد على شكل فان اقرارها بعد الزنا ايضا
ولو كان المنسوب اليه كمالا دون الموجب ثبت الحد ولو قال كذا فزنت ملك

زانية او ابن الزانية حد ولو كانت مته ولا يثبت لها سوى الكافر لم يحيد
ولو قال المسلم يا ابن الزانية وكانت مسكورة او لم يقل حد كما هو الاقرب التعزير
ولو قد نعت الاب ولد من غير حد وكذا لو قد نعت زوجته الميتة وكذا
لها سوء ولو كان لها ولد من غير كان له الحد كذا دون الولد ولو قد نعت
الولد بانه او بانه او لام ولدها او جميع الاقارب حد كما هو الاقرب ان الحد كذا
انما يثبت بعد اللتم وهذا قد نعت المسلم صبيا او عبدا او مجنونا او كافرا او زنيا
بالزنا فاحد يحد بالتعزير واذا نعت الحصان عزرا واحدا ولو قد نعت القطة
نعت للحد سواء لتحده القاذون او تعدد نعم لو قد نعت جماعة بلفظ واحد فان
جاءوا بمجرمين فجميع حد واحد وان جاءوا به متفرقين فلكل واحد حد
فدفعهم كل واحد بلفظ حد لكل واحد حد سواء اجتمعوا في الجرم او تفرقوا
وكذا التعزير ولو قال ابن الزانية فهو حد لا يورثه ان اجتمعوا في المطالبة
حد واحد او الاثنين ولو قال ابنك زان او اولادك زانية فالحدة
لولده دونهم فان سبوا المعنوا والاستيقاء فلا يحد وان سبوا الاصل كان له
المعنوا والاستيقاء وليس يعنهما نعم لولا الاستيقاء للتعزير لو كان الولد الميتة

صغير وكذا لو ولد له ولد صغير جدا كان للاب الاستيفاء ويجوز العتق
المطالبة بالبيع في العتق ما نزل جلدت حر كان القاذف وعتقه على راي قاتل
 هذا العبد او يعون بشرط قدف المحض ولو لم يكن محصنا فالعتق يخلد بشايع
 ولا يجوز ولا يصير شديدا بل منوطا وقد نص في ان او شير القاذف ليعتق
 شهادة من حيث القذف بشايعه عداين او اقرار من من كان محصنا
 ولا يثبت بشايعه النساء وان كثرن شخصات ولا نفقات ويومور من
 من يرث لمانن الذم والافات عدا الزوج والزوجة واذا كان الزوج
 جماعة لم يسقط بعضه بعتق البعض بل للباقي وان كان واحدا المطالبة
 بالجد على الكال ولو عصى الحق الواحد وجميع الورثة سقط الحد والحق له
 بعد ذلك المطالبة بالحق الحد العتق قبل شتمه وعتقه ولا يقرى للمالك
 وليس للمالك ان يبييم الحد لامع سطر الحق ويكره الحد بكرة القذف
 بكرة الحد والقذف ثلثا قبل في الزوجة وقيل في الثالث سواء القذف
 او بعد ولو كان ولم يكره الحد بكرة الحد ولا اكثر ولو قد فسد هذا القول
 كان محصنا وجب بالشان التعزير ولا يسقط الحد من القاذف الا بالبيعة

أو قول المقتدع او العتق ويقتط في الزوجة باللعان **المطالبة بالبيع**
 شرط للمالك لو كان المقتدع عبدا كان التعزير له لا المولاه فان سقو لم يكن لو لا
 المطالبة وكذا لو طالب ولوات وزنة المولى ولا تعزير على الكفاية وتارة في القاتل
 والتعزير الامراض الامع خوف القسوة ولا يزدني فاديب الصبي على عشرة اسواط
 وكذا للمملوك ولو ضربه حدا في عتقه مستحقا على راي من حيث ما وجب له
 شاهدين او اقرار من من ولو قدعت المولى عبده او لته عزركا لا ينفذ وكل من
 ضل محرا او عتقه او جازا كان للنام تعزير بما لا يبلغ الحد لكن بما يراه الامام
 ولا يبلغ حد الحر في الحر ولا حد العبد في العبد ويناب الحق عليه الشاة او حد
 الامه عليه السلام يقتل ويجلد لكل من سعت عليه مع الامر عليه وعلى ما روي
 من المؤمنين لامع الضر ويجب قتل مدعي البوق والكاذب في بوق محمد صلى الله عليه وآله
 او في صدقة من ظاهر الاسلام ومن عمل المحر يقتل ان كان مسلما ويؤبد في
 كافرا وبنت الحد على قاذف المحض والمجرب والمرض المذنب والرفقاء والقرقاء
 على انكال وجب الحد على القاذف في غير دار الاسلام ولو طالب المقتدع
 عتقه سقط ولو قدف الغارب لم يقيم عليه الحد حتى يقدم صاحبه ويطلب اليه

حيز المقدون بعد استحقاقه لم يعم الحاد حتى يتقرب الى الب ولو قيل المولى ذلك
 كان وجها ولو كان محضاً وقت القاذف لستى التعزير بعد الاقامة ولو قد فيه
 بالزمانا المشاوي الملوطة حد ولو قد فيه الاثبات للبيوع كذا لو قد في القضا
 او القبول او قد في امرة بالمساحة على اشكال او الوجه مستحقة لو قال يا ايها
 يا كاذب ولو قال يا لحي سل عن قصدي فان قال ادبرت انك من قوم يهود
 وان قال ادبرت انك تفعل فعليه حد ولو قال يا غثى او يلقيه عزير ولو قال
 يا عوفي الربى بالفاخرة حد ولو قال يا انا نازان ولا اى برانية اولت بذا
 او ما يعرفك الناس بالزمانا وقصد بذلك التعريض او قال لقاذف صدقت
 عزير كذا عزير لو قال اخبرني فلان انك زغت سواء صدقة فلان او كذا
 ولو قال انتا لفت من فلان فهو قد غت له وفي كونه قد فالفلان اشكال
 قد في حصاناً لم يقم عليه الحد حتى نفي المقدون لم يسقط الحد ولو لمحت
 الذي القاذف والمزبد بالاربع ثم عادوا لم يسقط حد القاذف عنها
 ولو قال مسلم عن كفر زيف حال كذا ثم الحد على اشكال ولو قد في
 واحد كمن اودقه احمل السوط والبيت ولو قد في ام النبي عليه السلام

وجب قتله ولو قبل بعتيه اذا كان من فطره ولو قال من داف فيقول الزانية
 فرياء واحد لم يكن قاذفاً وكذلك لو قال الحد الخافين الكاذب من الزانية فلا حد
 له قاذف من لا يحد عدده كاهل مصر فلا حد **المقتصد في الشرب** في حد الشرب
 وحصول المشقة **القول** للموجب ونحو ما الكسجبه او الفقاغ لحياد العلم
 بالتعزير والكال قالنا اول ديم الشرب والاضطباع واخذ مترجاً بالاختيار
 والادوية وان خرج عن حقيقته بالتركيب ولا يشترط الاسكار بالعقل فلو تلو
 فطره من السكر اوضح القطر بالغة وتناول في لافق في السكرين ان
 يكون متخذاً من عنب او تمر او زبيب او عسل او شعير او حنطة او ذرة او غيرها
 سواء كان من جنس واحد او اكثر والفقاغ كالسكران لو كان سكر او كذا
 العصير اذا غلا وان لم يصف بالزبد سواء غلامه نفعه او بالذلا ان لم يصف
 ثلثاً او يغلب فلا حد وكذا غير العصير اذا حصلت فيه الشدة المسكرة والمزج اذا غلا
 ولو لم يبلغ حد الاسكار ففي تحريمه ينظر وكذا الزبيب اذا وقع بالماء فما من نفسه ان
 والاروب القاعل الحلي او يبلغ الشدة المسكرة ولا حد على الحربي ولا الذي
 المستوفان نظام حد حد المنقولي اذا شرب بالمسند وان قل ولا حد للكفر على الشراب

سواء قوعه عليه او غير يتي حلقه ولا الصبغ ولا الحجون ولا الحامض
 المشروب او غيره لقرب جده بالاسلام وشبهه في افعلى فاضطره العطش
 او ساعه لغيره الى شرب الخمر اذا لا قرب بخير من الحسا ولا يجوز الدواى بالخمر
 تناولا ويحد لو فعل الامع الشبه ولو كان مكرها مع غيره كالترقيق ولو علم
 الخمر ويجهل وجوب الحد ولو شرب فطاعة فخره اخر فلا في ان سكر
 كمال الغنى عليه فيقطع عنه قضاء الصلوة ويثبت بشادة عدلين ولا
 يقبل بشادة النساء متفرقات ولا متعلمات وبالأقارب مرتين ولا يكتفى
 بالمرقة ويشترط في المقر المبلوغ والعقل والاختيار والقصد ولا تكفى الرجعة
 والكفارة يكتفى ان يقول الشاهد شرب سكر او شرب ما يشبهه فسكر
الفصل الثاني في الواجب ويجب ثأون جلد على المتناول حر كان
 او عبدا على دوى واربعون على العبد على دوى ولا فرق بين الذكور والانثى
 المسلم والكافر المظاهر بغير عار على ظهوره وكفيه وبتقى وجهه ورجله
 والقاتل ويقر على سائر بدنه لارسه ولا يقام الحد عليه حال سكره بل
 يوضعه حتى يتيق ولا يقطع بالحقون ولا الارتداد اذا حذر من قتل في الثأ

وقيل في الرابعة ولو ذكر الشرب من غير حد لم يحذر اكثر من حد واحد ولو شرب الخمر
 مستحلا فهو مردود قبل ثأب فان تاب اقيم عليه الحد وان استغنى قبل الحد
 السكرات فلا حد له سخطا لثلاثين من المسلمين بل يقام الحد عليه مع الشرب مستحلا
 ومعهما وكذا القناع ولو باع الخمر مستحلا استيفان تاب ولا قبل ولو باع
 مخمرا له غدر وما عدا الخمر من السكرات والقناع اذا باع مستحلا لا قبل وان لم
 يتب بل عذب وسقط الحد عن الشارب بالنوبة قبل قيام البيت لا بعد ما
 ولو تاب قبل اقرار سقط ولو تاب بعد تحريمه لتمام وقيل عبا لاقامة من اقر
 مات بالحد او التفرغ لادبته له وقيل على بيت المال ولو بان فتوى الشاهد
 بعد القتل فالدية على بيت المال دون المأكرو عاقلة ولو اتفق الحاكم
 للمحامل لاقامة الحد فاستقطت خوف اقدية للمبين في بيت المال وقيل على
 خاخذ الامام وبقيتية عمر مع على عليه السلام ولو ضرب الحد اذ ان يترك
 باذن الحاكم غلطا او هو او لم يعلم الحد اذ ان يغلى بيت المال نصف الدية
 ولو كان محمد بن الحسن الحاكم المصنف في ما له ولو لم يكن بالحد فزاد الحد عند اذات
 فالنصف على الحد او ولو طلب الولى القصاص فله ذلك مع دفع النصف

ولو زاد سها فالنصف على العاقلة ويمكن ان تقط الدية على الاسوار للقتل
 حصل بها الموت فيعطى ما قبل النافع واجاب جميع لانه قتل حصل من
 فعله قتل وعدوان الضارب فحال النفع كله على العادى كالوضرب
 سرفا على المثلث وكما لو التقي حجر على سفينه سرفه فضررها **الثلاثون**
 في اللواحق للحدما بالشرب واخره التقي حرا على النكال لما روى انما قال
 الا قد شرب ولو شهدا بالتحديد للتعديل على النكال ولو شهد احدهما بالشرا
 في وقت والاخر في اخر من شهد احدهما بالشرب كرها والاخر مطاوعا
 فلا حد ولو ادعى الاكراه مع الشهادة بمطابق الشرب والتقي سقط الحد ومن
 اعتقد بالثمة ما اجمع على تحريمه كالحجر بالميتة والدم وكلم الخنزير وكالحمل
 والزنا وابطاحه خاصة والعند والمطلقتة ثلثا فهو زنا فان كان قد
 ولاد على الفطرة قتل ولو فعل شيئا من ذلك شهرا عذر ولو ادعى حمل القدر
 قبل مع الامكان بان يكون قوب العمد بالاسلام وشدة يخفى عنه ولا فلا
 واذا عجز بالتحريم عجز الخنزير واكلة الاقرب وجوب الحد ولو تبطط بحد
 ولو احقق لم يحل لانه ليس شرب ولا ذبيحة الخنزير فاشبهه بالودوى

شدة

المقتصد في اوبل في حد السرقة وفيه فصول **القول** الوجوب والحرمة
 وانكأها ثلثة **القول** السارق ودينه بغيره البلوغ والعقل والاختيار
 فان سرق الصبي لم يقطع بل يردب ولو تكررت سرقة وقيل يعفى عنه قوله
 فان سرق ثانيا اذنب فان عاد ما لكانت انما لم يحق تدوى فان سرق
 رابعا قطعت انما لم فان سرق خامسا قطع كما يقطع الرجل ولغيره ثلث
 من باب التكليف بل وجوب التاديب على الحاكم لثمة المصلحة ولا حد
 المحرم بل يردب وان تكررت منه ولو سرق خال فاقفه لا يقطع الحد
 بالجنون المعتض ولا بشرط الاسلام ولا الحرية ولا الذكورة ولا العبد
 فيقطع الكافر والعبد المرأة والاعمى ولا بدوان يكون غمرا فلو كان على
 السرقة فلا قطع ولا يكون الحاجة عذرا الا ان في سرقة الطعام في عام مجازفة
 فانه لا قطع ح ويتوقى الحد من الذي يهرق الوتر المسلم وان سرقا لثمة
 استوفى منه ان تلغوا النيا والافال والادام دفعهم الى الحاكم ليقتضي
 شرعهم **القول الثاني** المروق وشروط عشرة **القول** ان يكون بالافاق
 سابقا للحال فيجوز اذا ابا على اعادة ولو لم يجهه اذنب وعوقب ولو كان

عاده

عليه خلى او ثاب نفع نصابا لم يقطع بثبوت يد الصغير عليه ولو كان
 الكبير نفعاً على متاع فرفق متاعه فقطع وكذا السكران والمجنون والغرق عليه
 ولو سرق عبداً صغيراً فقطع ولو كان كغيره لم يقطع الا ان يكون نافعاً او
 عليه او يجني لا يعرف مولاه ولا يميز عن غيره والمدير والمولد والمكاتب
 على اشكال الكافر ولو سرق عتقاً لم يقطع **في** النصاب وهو
 ربع دينار او ذهباً الصامتر وبابك المغانم او ما قيمته ذلك ولا قطع فيما
 قيمته اقل من ذلك ولا فرق بين الثياب والطعام والعاكة والماء والكلاب
 والملح والخبز والذباب والطين الارضى والمعدن الغسل والحيوان والحجر
 والصيد والطعام والحب الذي يبيع اليه الفساد والنصاب لكل ما يملكه
 المسلم سواء كان اصلاً او اجيراً او مكيين ويقطع سارق المصحف والعين
 الموقوفة مع بلوغ قيمتها النصاب فالربع من الذهب اربعة اذنين او
 مائة دينار او قطع فيه ويقطع في حاتم ودينار وسدين وبيع على
 دون العكر ولو سرق نصاباً يظن انه غير نصاب او ذنان يظن انها فلفل
 حنظل ولو سرق قيمتها اقل من نصاب في جيبه ديناراً عليه **في** النصاب

بم

بان ساء

اشكاله وكثير من الخراج النصاب دفعه اشكاله الا ان يجمع فضل الزمان
 ولو خرج نصف المكيل وتلك النصف خيرة الحوزة فلا قطع وان كان
 الخرج نصاباً ولو خرج شيئاً قليلاً او خرج الطعام على التواصل بارسال
 الحوزة الى خارج فهو كدفعة ولو جمع من البدل والشوش في عرض الحوزة فقد
 النصاب قطع لانها كحوزة واحدة ولو اخرج النصاب من حوزتين لم يقطع الا
 ان يكونا في حكم الواحد بان بينهما مائة الف ولو حمل النصاب اثنان لم
 يقطع احدهما ولو حمل اثنان بين قطعا وقيل ولو سرق نصاباً باطعاً وبحجب
 ان يكون القيمة يبيع نصاباً باطعاً لا بجهد القوم **في** ان يكون مملوكاً
 لم يملك السارق ولو سرق ملك نفسه المثلين والمستاجر لم يقطع ولو قهر المالك
 فبان غير ذلك لم يقطع وكذا لو اخذ من المال المشتري ما يظن انه قد ربحه
 فبان انه لم يربح لم يقطع ولو سرق من المملوك قبل الاخراج من الحوزة فلا قطع
 وكذا لو ملكه بعد اخراج قبل المرافعة لما يثبت ويرث اربع وغير ذلك من
 الملك ولو ملكه بعد المرافعة ثبت الحد ولا قطع ولو سرق العبد الحقن في
 مكاتبه لثبته ولو قال السارق سرقته لم يقطع فمرد الدعوى لا

صاحبه المالك كيف يقطع بين غيره ولو قال المسروق منه هو المالك
فانكر فلا قطع ولو قال السارق هو ملك شركي في السرقة فلا قطع فلو كان
شركي لم يقطع للمدعي وفي المكر اشكال اقرب به القطع ولو قال العبد لاني
هو ملك سيدي لم يقطع وان كذبه السيد وكذا لو قال الاب هو ملك ابني
فانكر **3** ان يكون محترما فلو سرق خيرا او خيرا لم يقطع وان كان ذميا
مستورا وان وجب الغرم ولو سرق كلبا لم يقطع ربعه فصار ضاعدا
فالاقرب القطع ولو سرق الذهب كالطير والملاهي والنفية محترمة كانية
الذهب والفضة فان صد الكس لم يقطع وان صد السرقة وضاعتها
نصاب فالاقرب القطع ولو سرق ما اخرج من مائة لم يقطع ولو سرق ما لم
ذوق قطع ويقطع الحربي والذمي اذا سرقا ما اسلم او ذمي او معاهد **4** ان
يكون الملك تاما للمسروق من فلو سرق ما لا يشرك بينه وبينه ولم يجز يبر
لا يشترط الشبهة **5** لم يقطع مع الشبهة وعلم الغريم قطع ان بلغ نصيب الشريك نصابا ولو
كان الشبهة قابلا للشبهة ولم يزد المأخوذ على مقدار حصة حمل على قيمته
فاسد على اشكال اقرب به ذلك ان صدق ولا قطع ولو سرق من الغنية

ان لا يكون محترما

لا يشترط الشبهة

فروا بيان احدهما لا قطع والثانية يقطع ان زاد عن قدر نصيبه بمقدار
النصاب وكذا البحث فيما السارق فيه حتى كسب المال ومال الزكوة و
الحسن للمفقر والعولي والاوترب عدم القطع في هذه الثلاثة ويقطع
الان لو سرق من مال الاب او الام وكذا الام لو سرق من مال الولد ولا يقطع
الاب ولا الجد الا في مال الولد وكل مستحق للنفقة اذا سرق من المستحق عليه
مع الحاجة لم يقطع ويقطع بدينها الامع الشبهة **3** ارتفاع الشبهة
فلو سرق الحل لم يقطع كاسرق من المدين الباذل بقدر ما له معتقدا بالحق
ولا استقلال بالقاصة ولو لم يعتد الحل قطع امام المع فلا ان سرق من
الحسن ومغرمه ويقطع القريب بالسرق من الغريب وكذا الصديق وان كاذب
الحق ولو سرق السارق ملكا للمسروق او ملكا لغيره او كونه للمسروق قال ابنه
من شبهة غبار كون الشئ باع الاصل كالحطب او كونه رطبا كالحواك او كونه
متعضا للشاة كالذئب والشمع المشعل ولو قطع من في نصابه فقرة نأيا قطع
ثما او قطع الاجزاء الغرمين دونه وفي رواية لا يقطع ويحل على جاك الايمان
وفي الصنف قولان احدهما عدم القطع مطلقا والثاني القطع مع حجره

ولوا ان الضيف ضيفا غير اذن صاحب المنزل فرق الثاني قطع ولا يقطع
 عبد الا اذن بالسق من ثلثه ولاه وان انقضى عنه الشئ لم يوجب وكذا
 عبد الغنيمه بالسرق تمنا ولو حصل الشئ للمالك سقط القطع ايضا كما
 لو ادعى صاحب المنزل السر والخروج الاتهاب منه او الايقاع او الاذن
 الاخر الخ والقول قول صاحب المنزل مع يمينه في المال لا القطع وكذا
 لو قال المالك في انكر صاحب المنزل خلف صاحب المنزل لقطع **لنكر**
 القصاب من الحزن فلو نقب واخذ القصاب ثم احدث فيه ما ينقصه عنه
 قبل الاخراج ثم اخرج كان يخرق الثوب ويذبح الشاة فلا قطع ولو اخرج
 القصاب فقصت قيمته بعد الاخراج قبل المرافعة ثبت القطع ولو اطلع
 داخل الحزن القصاب كاللؤلؤة فان تعد اخرجيه فهو كالناله لا حد **لنكر**
 خرمها بعد خروجه واخر المالك ان كان خرمها مما لا يتعد بالقطر
 عادته قطع لانه يجري مجرى ابداعه في وعده ولو اخرج المالك واعاد الى
 الحزن قبل ان يقطع القطع لحصول الشئ التام وفيه اشكال في ان
 القطع معروف على المرافعة فالذمه للمالك كدس قطت المطالبة ولو لم يكن

الحزن جماعة فخرج المالك احدى اخص بالقطع ولو لم يجر احدى فخرج اخص بالقطع
 على الخرج ولو وضعه الدامل في وسط القب وخرج القاب قيل لا قطع
 على احدى لان كلاهما لم يخرج عن كمال الحزن **خ** ان بيت الحزن منقذ في الحزن
 ولو بيتك هو وخرج اخر لم يقطع احدهما **خ** ان يخرج المتاع بنفسه او بشئ من
 حزنه اما بالباشرة او بالتسبيح ان يضعه على ظهر دابة في الحزن يخرجها او
 على جناح طائر من شاة العود اليه ولو لم يكن فهو كالناله وان اتفق العود
 او شئ من جبل لم يجز به من خارج او ما يصيبا غير منزه ومجوزا باخر اجمعه
 فان القطع يتوجب على الامران الصبي والمجنون كاللذ **خ** ان يخنق سيرا
 فلو هلك فهو طاهر واخذ لم يقطع وكذا المئامن والوديع لو كان **الركن**
 الفعل وهو الاخراج من حزنه شرا وفيه مطالب **أ** الحزن وهو ما عهد
 في العرف حزن المعدم تخصيص الشارع عليه في حال العرف فهو يتحقق
 فيما على ما يقرر خطه لكونه ملحوظا دائما او متقفا اعليه او متعلقا او مدفوعا
 وقيل كل موضع ليس لغير المالك الدخول اليه الا اذنه فلا قطع على من
 من غير حزنه كالارحية والحمامات والمواضع المتأجرة والمادون وعشائرها

على أشكال

كالمساحد الامع المراجعة الداية وفي قطع سائق سائق الكعبة اشكال ولا
 قطع على سرف من الجيب والكلم الطاهرين ويقتطع لو كانا باطنين فلا بد مرة
 على حجر والبعد قطعها وحرزها ولو كانت الفروع في وضع فخر كالدار فالاول السح
 مطلقا ولا على سرف ما كونه عام جامعة وحرز الاول يختلف باختلافها فخر
 الامان ولجواهر الصادق تحت الامان والاعلان الوثيق في العنبران فخر
 الثياب وما تحت من المتاع كالصخر والفاخر في الكاكون والبيت المقدس في العنبر
 ولو كانت مقتوحة وفيها خزائن معلقة فالحزب حرزها فيها وما يرجع عنها طليح
 الامع مراجعة صاحبها والبيت في البساتين والقطر ان لم يكن فيها احد
 فليت حرزها وان كانت معلقة وان كان فيها اهلها الحافظ فهو محرزة
 والاصطبل حرز للثياب مع الفلق والمراجعة على شكل وفي كون اشرا
 الرعي على الغنم في الصخر حرز انظر الموضع في الشارع والمسير محرز
 لحاظ صاحب شرط الايمان ولا يقيه ظهرو ولا يكون هناك نظام ليعمل
 الحرز عن حفظ المتاع والمخوط بعين الضعيف في الصخر ليس محرزا اذا
 ياب والمحفوظة فاعلم بحكمة اذا لم يحفظ ليس محرزا وليس الثوب حرز له

يلحظ

باعتها

الغناء

وكذا التوسد عليه ما لم يتيم ولو كان المتاع بين يديه كعاش المززين و
 الباعة في دربا وكان مفتوح وكان مرعيا له ينظر اليه فهو محرز
 على اشكال ولو نام او كان غائبا عن مشاهدته فليس بحرز والدار بالليل
 حرز وان نام صاحبها اذا كانت معلقة ولو كانت مفتوحة وصاحبها
 مرع فخر على شكل والافلاوان اعقد في النار على ملاحظة الجيران
 ولو ادعى السارق ان قام سقط القطع والحزام ان شئت فقل على الملاحظة
 ولا يحز بجكاه الربط وتضييد الامتعة عن واما اللط والدوات فمحرزة
 ينظر الرعي في الصخر اذا كان على شئ وفي كون الفطار محرزا فاعلم
 نظرا وباشرة اطرافه مع بل غير دقيق ما زما مديد والركب محرز
 وما امامه والسابق جميع ما قد امع النظر ولو سرق الجمل عليه وحشا
 نيام عليه لم يقطع لانه في يد صاحب ولو سرق من الحمام ولا حافظ في فلا
 ولو كان فيه حافظ فلا يقطع ايضا ما لم يكن قاعدا على المتاع لانه ما
 في التحول فيه فصار كسرق الضيف من البيت المادون له في دخوله
 كان صاحب الثياب فاعلم انما قطع ولو ادعى الحرامي ان مرعها انها

المنظر

والحفظ فان تشاغل عنها او ترك النظر اليها فترقت عزه وتفرطه
لا قطع على النار وان تعاهدتها التمام بالحفظ والنظر فترقت
فلا عزه وبث القطع وحزها طي الدار به فيها اذا كانت في العمار
مطلقا او في الصخر مع الحائط فان اخذ من اجر الحائط او خشبه
نصا فانه هذه الحال وجب قطعه ولو هدم الحائط ولم يخذله
فيقطع كالمثلث النصاب في الحوز وباب الحوز المنصوب فيه محرز سواء
كان مغلقا او مفتوحا على اشكال فيقطع سارقا ان كانت الدار
محروقة بالعمارة او بالحفظ وباب الحوز في الدار محرز ان كان باب الدار
مغلقا وان كان مفتوحا ولو كان باب الدار مفتوحا فليس محزرا الا ان
يكون مغلقا او مع المراقبة وحلقه الدار محرز مع التمسك على اشكال ولو في
باب حديد او شيئا من سقفه لم يقطع والقبور في الكفن ولو بنيت وبنيت
في ليرة النصاب خلافه وقيل في ليرة في حائطه ولو بنيت ولم يخذ
عزير فان تكره وفات الدار كان له قبل الدرع وليس القبر حرا في الكفن
فلو لم يمت من غير الكفن كقرب لم يقطع سارقا وكذا العمارة والحظ

ان كان الكفن منه والاشجار ان كان منه ولو كان الحوز ملكا للدار الا ان
بالسوق من باعاده او عادية قطع وان كان بغصب لم يقطع والاخر بان الدار
المغصوبة ليست حرا عن غير المالك ولو كان في الحوز ان المغصوب للمالك فانه
غير المغصوب فالأقرب بالقطع ان هناك لغير المغصوب والا فلا ولو جوزنا
للأجنبي اشراج المغصوب بطريق الحب مع الفصل **المطلب الثاني في**
ابطال الحوز وهو النقب وفتح الباب او القفل فلو نقب حذاء في الليلة الثانية
للأخراج فالأقرب بالقطع على اشكال الا ان يطالع المالك ويحل ولو اشتراكا
في النقب والاحد قطعا ان بلغ نصيب كل منهما ضاها ولو اخذ احدهما
النقب سدا والآخر تركه اقطع صاحب النقب خاصة مع ان لو نقب وحده
ولم يخرج اخر سقط عنها ولا يشترط الاشتراك في النقب الشريك في كل ضربة
او الحاصل على الة واحدة بل التعاقب في الضرب بتركه بخلاف قطع العتق
القصاص ولو نقبا فدخل واخرج الملتاح الى باب الحوز فدخل الاخرين واخذ
قطع الاول ولو وضعه خارج الحوز فليس به دون الثاني ولو وضعه
وسط النقب فاخذه الاخر احتمل قطعه باوعدة فيها ولو نقب الحوز صيا

او مجنونا ثم كل واحد يخرج ففي القطع نظر **الكتاب الثاني** في استخراج اذا رجا
 المال الخارج الحز قطع سواء اخذ او تركه ولو وضع المتاع على الماشية
 جرى به الخارج الحز قطع ولو وضعه على ظهر الدابة فخرجت به بعد
 هيئة ففي القطع كشك الحز يخرج شاء فبيعها عطلها او غيرها فاشكاله ولو
 حمل بعدا صغيرا من جرم دار سيد ففي القطع اشكال من حيث انه حزر
 ولا ولو دعاه وحده على الخروج من الحز وهو من غير قطع اذ حزن
 قوته وهو معه ولو حمل حرا ومعه ثيابه ففي دخول الشايب تحت يده
 نظرا فيه الدعول مع الضعف لا القوة وفي كونه سارقا اشكال ولا يقطع
 بالقتل من اذية من الحز الا اذية ولو اخرج من البيت المغلق الى الدار
 المغلقة فلا قطع ولو كان الى المفتوحة قطع ولو اخرج من البيت المنفتح
 الى الدار مطلقا فلا قطع واذا حزر المضارب الى الصارية او المستودع
 الوديعة او العارية او المال الذي وكل فيه فخره لغيره فليده القطع ولو
 غصب عينا او سرقها ولحقها في فخرها سارق فلا قطع ولو ترك المالك
 في ماء راكدا قطع فخرج او على جانب في الدار فطارة الرمح الخارج فلا

عدم القطع وان ضحك **النسك الثاني** في ما يشب بالسرق فاشتب
 بشهادة عدلين او اقارب من ولا يقبل شهادة النساء متفردات ولا تنضم
 في القطع ويثبت في المالك وكذا لا يثبت القطع بالاقارب بل المالك لو ثبت
 المروعة المالك دون القطع وينبغي للحاكم التعريف للمروعة بالحق لا بقول
 ما لا يدرى وتوسع الشهادة مفصلة لا بجملة ويثبت في المقر المبلغ من
 العقل والاختيار والحرة فلا ينفذ اقرار الجعي فان كان مرفعا ولا الحزن
 ولا الكفر لانه المال ولا يقطع ولو ضرب فخر المروعة بمعا اذ ان
 قبل قطع ولا يربى المبلغ ولا يراى احوال القافل او النام والمروعة لم يصب
 ولو اقر الجعي عليه لم يقطع ولا يقبل في المالك وكذا المغفل ولكن يقع بالعين
 بعد ذوال الحجر والاقر بان العدا صدق بولا قطع ولا يبيع بالبيع بعد
 ولو تاب بعد قيام البيعة قطع ولو تاب بعد الاقرار مرتين على ان يورث
 بعد الزين لم يسقط الحد ولا العزم ولو تاب قبل البيعة سقط القطع
النسك الثالث في الحدود يقطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى
 له المروعة والاهام فان عا د قطعت رجله اليمين فصل القدم ويترك له

فيه الابواب سبعة
 بها حشم

العقب بمعد عليها فان عادها لثاخذ السبي فان سرق بعد ذلك من السجين
 او غيره قتل والنماذج الملائكة اعدا لاولى ولو كبرت السرقة ولا يغير
 بجلد واحد او اذا قطع بسبب حمدا ائتمت المغلى تطرد ولا يبرى واجب
 وموته عليه ولو كانت يد ناقصة اصبعين بالثمن حتى لو لم يبق
 سوى اصبع غير الابهام قطعت دون الرقة والابهام ولو كانت اليمنى شاة
 قطعت ولم تقطع اليسرى وكذا لو كانت اليسرى شاة او كانتا شاة في اول
 يمين او يمين او ذهبت اليمنى بعد الجناية قبل القطع سقط ولو سرقه لا يبرى له
 قطعت يمينه وقيل رجله ولو لم يكن له يمين قطعت رجله اليسرى ولو لم يكن له
 يد ولا رجل جبر ولو كان له اصبع زائدة ولم يكن يقطع الا ربع الاصابع ثلثت
 ولو قطع الحداد اليسرى عما من دون اذن المقتوع ضل عليه القصاص و ^{القطع}
 باق ولو ظنها اليمنى فعلى الحداد الدية وفي سقوط القطع اشكالان
 الرواية المتقدمة لعدم بعد قطع الشمال ومن عدم استيفاء الواجب
 ولو كان على معصم فكان قطع الاصابع الاصلية وعلى السارق العين
 ان كانت باقية ومثلها او قيمتها ان لم تكن ثلثة مع الثلثة لم تقص

ضل عليه الارض ولو كان لها اجر ضل عليه الاخر ولو كانت للمالك دها على
 فان لم يكن ولدته فالامام والارض ولو تعد عليه ثم سرق ثانيا فقطعت
 لا بالآخرى واعرف المالكين ولو قامت اليمنى بالسرقة ثم اسكت حتى قطع ثم
 شهدت بالسرقة الثانية ففي قطع الرجل عن لان ولا تقطع الارض الا ^{بعد}
 مطالبة المالك فلو لم يرضه لم يرضه الامام وان قامت اليمنى وعرف الحاكم
 بعلمه ولو ذهب المالك اليه او عفى عن القطع قبل المرافعة سقط القطع ولا
 يقطع لو عفى او ذهب بعدها ولا يضمن سرقة الحد وان اقيم في حجره ويرد
 ولو اقر قبل المطالبة والدعوى ثم طالب بقطع ح لا قبل ولا فرق في الحد بين
 الذم والرضى ولا الحول والعبد اذا اختلف الناهان سقط القطع مثل ان
 احدهما انسرق فوا وقال الاخر سرق كتابا او يهدى لهما انسرق بهم الجدير ^{بقتل}
 الحقبة او انسرق من هذا البيت والاخر من بيت اخر وان شهد لهما انسرق من ثوبا
 ابيض فخرسوا ولو قامت اليمنى بالسرقة فذكر لم يثبت الى اكان فان ادعى المالك
 السابق لعلم المالك وسقط القطع ولو نكل لعلمه فخرسوا ^{بقتل}
 في حد الحارب وفيه مطالب ^{الحارب} لكل من ظهر بالاجح وجرده لانه اذا كان

في برأيه لا كان أو نهاده في مصر وغيره ولا يشترط الذكور ولا العدد بل
 الشك في كونها الميتة المروءة ففضل في قتلها طعن الطعن ولا يشترط
 كون من أهل البيت على أشكال ومن لا شك في عدمه وهل يقطع الطريق
 للجور مع ضعفه من الأخاف الأقرب ذلك ولا يشترط التلاح بل لو وقع في الخ
 على الحجر والعصا فهو طعن طريقا يتحقق لو قصد الأخذ لما لم يجر مجازاة
 فإن اخذوا ما تخفيه فهم سارقون وإن اخذوا خطأ فهو هرب أو
 متهمون لا قطع عليهم ولا يثبت قطع الطريق للطالع ولا للرواية
 شهادة عدلين أو الأقرار ولا تقبل شهادة النساء منفردات ولا
 منقعات ولو شهد بعض اللصوص على بعض أو بعض الماخوذين لبعض
 قبل ولو قالوا عرضوا لنا وأخذوا هؤلاء قبل ولو شهدا ثمان على بعض
 اللصوص أنهم أخذوا جماعة أو اثنين ومشهد هؤلاء الجماعة أو ثمان
 على بعض آخر غير الأول أنهم أخذوا الشاهدين حكم شهادة الجميع وليس
 محارب فإذا دخل دارا متعلبا كان لها محارب محاربة فإن أدى اللص لقله
 كان هدايا وإن أدى لقتل المالك كان شهيدا ويقضي من اللص وكذا القتل

ومجرز الكف عن الأمان طلبه من المالك فلا يجوز له أن يجرز المقتول
 هرب مع المكنة **المطلب الثاني** في الدماء تختلف علماء فاقيل في الأمان
 بين القتل والصلب والقطع على الفاء والنفي ويقول إن قتل مضافا فإن عصى
 الولي قتل جدا ولو قتل ما أخذ المال استرجع منه وقطعت يده اليمنى ويصلب اليمين
 قتل وصلب وإن أخذ المال ولم يقطع قطع على الفاء والنفي وإن جرح ولم يأخذ
 اقتصر منه ونفي وإن أشبه بالسلاح وأخذ خاصة فهو لا غير فإن تأجيل القتل
 عليه سقط الحدود وحقوق الناس من الوبائية ولو تاب بعد الظن
 لم يقطع الحد أيضا وإذا قطع بغير اليد اليمنى لم يحجم ثم يقطع بغير اليد اليمنى
 ويحجم بغير اللحم فخصا ولو قتل أحد العضوين اقتصر على المجرز خاصة
 فكذا تقتل المجرز بما وصلب المحارب على الخيبر ومثله على الآخر
 يترك على خشبة أكثر من ثلثة أيام ثم يترك ويقتل ويقتل ويقتل على
 ولو شرط في الصلب القتل مراعاة الاعتدال والكف عن قتل القتل ولا يؤجر
 وإذا نفي كونه كل المدعى أنه محارب فلا يجامع ولا يعامل ويمنع من مكنة
 ومشاربته ومجالته إن يوجب فإن صدق ذلك لم يمنع فإن سكت لم ينع

قولوا حتى يخرجوه ويحببوا له ما يريد فلو انما مع الناس
 في الاسلام والكفر فلو عفي الويل قتل حاسوه كان المتوكل كذا او غير
 كذا ولو قتل لا للمال فهو قاتل عدل من الى الولي خاصة ولو جرح طلب المالك
 اقتضى الولي وعفى فلا يجزى الاقتصار ولا يثبط في قطع اخذ الثمن
 ولا ائتمن حرز على الخيرة يحوي قطع بل قتل وان لم يأخذ والمقتول والمقتل
 والمقتال بالثبوت والرياء الكاذبة لا يقطع واحدهم بل يوجب فيه
 المالك والمجرح والمقتول ضمان ما يجنيه المجرع والمقتول لا يقطع احدهما ولو
 جرح قاطع الطريق فريضة قتل قصاصا او جرحا وعلى الخيرة ان عفى الويل
 خيرة الحاكم بين الامعة ولو مات المجرع قبل استيفاء الحد لم يصح فيه فريضة
 بقاء بالدية وبغيره بالعقاص قدم القصاص ويميل حتى يتبدل ثم يقطع بالدية
 ولو استحق بقاء بالعقاص ثم قطع الطريق قدم القصاص ثم قطع من قبل المجرع
 من غير ايهال وكذا في بين القطع من قطع الطريق **الطلب** فانه في الدعا
 عن القرض والجور ما استطاع ولا يجوز الاستسلام والمقتول ان يدفع عن المالك كما
 يدفع عن نفسه وان قل لكن لا يجب حقيقته على المقتول فان لم يدفع عن نفسه

بما الدعا

الضعيفان لم يدفع القتل الى الاصعب فلو كذا ما الصباح والاستغاث في جميع
 طاعة الخدا فتم عليه فان لم يدفع خاصة العصفان لم يدفعها الملاح ومقتل
 المدفع هداير كان او بعد اسلم او كما ولو قتل الدافع كان كالشهيد
 يصفه المدفع وكذلك جانيه بخلاف المدفع ولا يبدأ الامع العلم بقصد
 فيه من قبله فان اذركت عنه ولو جافان عطفه بقبلا فتم عليه لا بدفاع
 الضرب بملك ولو قطع يد مينا فدفق الخناية والشرية فان قطع اخرى سد بها
 ضمها وضم ربتها فان لم يسل فالفصا حتى اليد فان اندملت الاولى وسدت
 الثانية فالفصا حتى في القتل ان سرتاقت القصاص في القتل بعد دحضت
 الدية فان اقبل بعد ذلك وقطع رجل وسرى الجميع قبل ضمن ثلث الدية او يقتصر منه
 بعد ذلك في الدية ولو قطع يد بمقابلة رجل يد وسرى الجميع ضمن نصف
 الدية او يقتصر منه بعد ذلك في الدية الى التولى المرحوم فانما ركب الجميع واحد
 الاول ولو قتل في الاول كذلك كان ولو سقطت اعباء الطريق مع المالك كما
 لو قطع يد واخر جلت في الاول يد اخرى وسرى الجميع فانما ما ايدان قصاصا
 ولو وجد مع زوجته او ولده او غلامه او جارية من بين الدون الجميع كان له

صاحب

فان امتنع فاعقله من الطالع على قوله فلهم نجره فان امتنع من الكهف عنهم فمعه
بجسامة او عود فهدد ولو يادروا الى مريمين عزيزي جرحهم الجارية ولو كان الملع
رحا الفاضل المزل اقتصروا على نجره فان نجا من الامع جرح المراء فان
له ريبه لو امتنع بالزجر عن الكهف اذ ليس الجرح الطلع على العورة والجحدو
للاذان دفع الدابة الضابيل عن نفسه ولا فحمان لو تلفت ولو اشترى المعصوم
يده فطقت اسنان العاض فلا فحمان وله تحليل نفسه بالكم والجرح فان
لم يتبع جاز فقله ولا يرتفع الى الاصعب الامع للحلقة اليه فان ارتكبه مع سكا
الدفاع بالاسهل ضمن ولو اديته وجبت على الوجه المشرع قبل ضمير لان
النادية شرط بالثلاثة ويكمل باين التعزير التابع اما الصبي لو اديته
ابوه او جده له فوات ضمنا دية وفيما لها ولو قطع سائر ياذن صاحبها فوات
فلا دية ولو كان موطن عليه ضمير الدية ان كان وليا كالا ب والجحدو كذا ^{المراد} الا
ولا فحمان عليه ولو قتل في منزله وادعى الزادة فقتله او ما لا تذكر وارثه
فاقام البيعة انه دخل عليه بسيف من قبله على صاحب المنزل فقط العنا
لمرجحات صدق المدعي والفاستان اذا اصاب كل منهما على صاحب ضمن ما يحبه

عليه فان كتم احداهما ضا الى الاخر فقتل ككاف الدفع فلا ضمان عليه في تحبته
بالدفع مع عدم تجاوز الحاجة وبغير لاجل الجرح ولو جرح اشان وادعى كتمانها
الدفع حلفت الكفر ولو امن نايب الامانة بالصعود الى الخلاء والنزول الى حفرة فان
اكد ضمن الدية ولو كان لخطه السليم فالدية لا بيت المال ولو لم يجره فلا ضمان
وكذا لو امر اشان بغيره بذا لرجل غير جرح **القسط الثاني** في حد الدية وفي ضل
الردة هو الذي يكفر بعد الاسلام سواء كان الكافر قاتل من اساءه او لا وهو
يحصل اسباب الفضل كالجهاد والصوم وعبادة الشمس والقمر المصنوعة في الفاذوة
وكل فعل يدل على الاستمرار في صريحا وانما القول كاللفظ الدال بصره على جديها
علم بثبوتها من دين الاسلام خروجه او على اعتقاد ما يجره اعتقاده بالقرينين
محمد صلى الله عليه واله وسلم سواء كان القول عدا او اعتقاد او استهزاء
ويشترط في الرد بالبلوغ والعقل والاختيار والقصد فلا يصح بارئ ناد
الصبي نعم يؤذيه بما يرتدع به وكذا الجنون لا يعبر بردة ولو ادعى فلاحته
من فان كان من غطر قتل ولا فلا لان قتله مشروط بالامتناع عن العودة
ولا حكم لامتناع الجنون ولو اكره على الردة لم يكن مرتدا ولا خطا بل ككفر

للقية ولو شهد بدينه اثنان فقال كذا بالسمع منه ولو قال كنت مكرها
 فان ظهرت عاتية الاكراه كالاستيصال والافق القتل نظرا في عدم الجور
 قتل الشاهد لفظا فقال صدوق كفى كنت مكرها بقل اذ ليس فيه تكذيب ولو شهد
 بالردة لم يقتل دعوى الاكراه على الشكال فان الاكراه في الردة دين اللفظ وكذا
 بامتهاد العاقل والساني والنايم والعربى لو ادعى عدم العقد والقتل او الربو
 او الحكاية عن العصفى بغير بين وفي الحكم بامتهاد الشكالات اسلامات الشكالات
 اقرب المنع مع نفي القيد على ارضي والامه لاذ الرد مكرها فقلت لم يفتقر الى حجة
 الاسلام ولو اتفق من يجحد به حيث يحضر على ارضي الحيل في الردة ولو ارتد
 مخاراضا صلى صلوات المسلمين لم يحكم بعوده سواء صلى في بلاد الاسلام او اذ
 الحرب على اشارة **الفصل الثاني** في الحكم بالردة وطايرتها ككيفية
 الدين كان من طرفة وكان ذكرا بالغا قاطلا وجب قتله ولو تاب لم يقتل بقرينة
 ويتولى قتل الامام ويجعل لكل سامع قتله ولو قتل مسلما قتل الولي قصاصا
 وسقط قتل الردة فان عمى الولي قتل بالردة ولو قتل خطأ فالدية في مال الرد
 عاقلة لروى بمحضفة سرجلة فان قتل اوثان حلكه لادب المولى ولو كان

عن غير فطرة استتيب فان تاب عن غيرة والا قتل ودوى ان ذيت شاب
 ثلثة ايام وقيل القتل الذي يكون مع الرجوع واستتابه واجبة ولو قال
 حلفوا شيعي لحمل الانظار الى زغل شيعته والارادة في الحال ثم تكلم
 ولو تاب قتله من غيرة بقاء على الردة قتل قتل لقتل المسلم طائفا
 ويجعل عليه لعدم القصد على المسلم والملة قسباب وان اردت عن فطرة
 فان تاب عن غيرة وان ارتد لم يقتل وان كانت عن فطرة بل تحبرن يا ربيعة
 اوقات القنات فان تاب عن غيرة او الاصل باذلك دائما ولو تكرار الادب
 من الرجل قتل في الرابعة ودوى في الثالثة ولو اكره الكافر على الاسلام فان
 كان من يقر على دينه لم يحكم بالاسلامه وان كان من لا يقر حكمه بوجوبه
 استبدل لا اله الا الله وان عمدا رسول الله ولا يشترط ان يقول لا اله الا الله
 غير الاسلام ولو كان مكرها بالله تعالى وبالنبي عليه السلام لكنه حجة شريعة
 او جوده او جحد في حقيقة علمه بوثبات دين الاسلام لم كفا الاقوال بالاشهاد
 في التوبة بل اذ يدبر الردة قتل على جموع عاجزون فيقول ترجعوا عن التوبة
 ان يحسد رسول الله لئلا يوافقوا جمعهم او يغير مع الشهادين من يكونوا في الفسادة

ولو زعم ان المبعوث ليس هو هذا عليه السلام بل اخر في عبدا فقرا او
 هذا المبعوث هو رسول الله او غيره من كل دين غير الاسلام وكذا المحدثين او
 من كتابه ثلثا او كتابا من كتب او كتابا من ملائكة الذين ثبتت لهم ملائكة او
 محمدا فلا بد ان الاسلام من الاقران بالعبادة ولو قال الشيطان النبي رسول الله
 عليه واله لم يحكم بالاسلام لاحتمال ان يري دينه ولو قال ناس من اهل
 ان الاسلام في الكفر الا على ايجاد الوجدات بخلاف ما يوجب كونه
 او حقيقة ويحتمل ان لا يحتمل ان يكون اعتقاده ان الاسلام ما هو عليه والا فرب
 يقول قبحه ان الدين هو الذي يشترط الكفر ولا يجري على المصدق سواء كان
 رجلا او امرأة وسواء الحق بدلا للكفر او لا **المطلب الثاني** حكمه
 وان اذا علق قبل الردة فهو مسلم فان بلغ مسلما فلا يجب وان انما الكفر
 بعد ما يوجب استتيب فان تاب واقتل ولو قتل فانما يقتل بصفة الكفر قتل
 سواء قتل قبل او بعد ولو علق بعد الردة وكانت اسلمة فكان لا يلى
 وان كانت مرتدة والحمل بعد ان تدافع ما ختمت به حكمها لا يقتل المسلم
 يقتل وهل يجوز لغيره قتل من لا يدين كافرين وقيل لا لان اياه

لا يشترط التحريم بالاسلام فكذا الواجب اذا بلغ واخيرا الكفر استتيب فان
 تاب واقتل سواء علق قبل الردة او بعده واما ولد الملعون اذا ترك عبدا
 فانه يبقى عبدا بالبيع بقول المجتهد او يحل له ما يملكه ثم يجرى به **المطلب الثالث**
 في امواله ونظر فاته الميراثان كان عن فطرة زالت اما كونه في الحال فثبت
 امواله للجمع بينه وبينه وباتت زوجته وامرت ببيعة الوفاة في الحال وان لم
 يدخل بها على الاقوى وان التقيت بالعرس واعتمت بما يحول بينه وبينها
 او هرب وان كان عن غير فطرة لم يزل اما كونه ويحرم الحرام على امواله
 يصرف فيها بالامتنان فان عاده مؤثما بها وان التقيت بالعرس حفظت
 ما يكون الغبطة في بيعه كالحيوان فان مات او قتل استقل له ورث المسلم
 فان لم يكن له ورث مسلم فهو للعامة ويقضى من اموال المذنب فطرة دينه
 وما عليه من الحقوق ولو قبل الادانة من موارث حايه وغير ذلك ولا
 ما يتجدد وان كان العالم جاهلا لا يقال امواله له ورثه ولا يقع عليه وكذا
 يقضى للديون والمقوق عن المذنب غير فطرة وان سجدت ونفق عليه
 ردة الى ان يتوب او يقتل لكن لا يمكن من التصرف فيها والقضاء المجاز كما في

المحجور ويقضي عنه نفقة القريب مدة الردة ويقضي ما يلزمه بالانكاح
 حال الردة عن غير فطر وما يتجدد ليس الاول بالاحطاب والامتناع في الشراء
 او الصيد او الجارية منه كماله اما المرد من فطرة فالاقرب عدم دخول
 ذلك كله في ملكه وقضيات المرد من غير فطرة كالعتق والعتق والمذبح والوصية
 غير اضيق لا محجور عليه فان تاب فدا لا العتق ويقضي ما استلحق بالموال
 على بيت الحج بحد الردة او بعكم الحاكم الاقرب قول اما المرد من فطرة فلا نفقة
 شيء من بقية فاته الت واما الزوج فانه غير بائن من المرد من فطرة ويخبرها سواء
 تزوج بمسلمة لا صافيا للكفر وكافرة لعنه بالادامه وليس ولاية الزوج على الكافر
 ولا على الكاكة وتعد نفقة المرد من غير فطرة من غير الانكاح عند الطلاق فان
 في العدة فهو لعنهما بالاباست منه غير طلاق ولا فسخ سوى هذا وكل ما يتلوه
 المرد على المسلم فهو حرام من ليس كان في دار الحرب بعد الاسلام حال الحرب وبعد
 انقضاءها وسواء كان من فطرة او لا اما الحرب فان التمس في دار الاسلام ضمن
 الاقرب في دار الحرب الضمان ايضا ولا انقضت الذمة عند دخول دار الحرب فانها
 باقية فان مات وشه الذي والحرب فان انتقل للحرب زال الامان عنه واما

اولاده الصغار فم على الذمة فاذا بلغوا خرجوا من عقد الذمة بالجزيرة ومن
 رجعهم الى ايمانهم **كتاب** **القتل** **باب** **القتل**
 من اعظم الكبار ويتعلق بالقصاص والدية والكفارة فها اقسام وعامة
يقول القصاص وفيه بيان **القول** في قصاص النفس وفيه مقاصد **القول**
 في القاتل وفيه فصول **القول** الموجب وهو ثلاث النفس العصب المكاف
 عدا ظلم ابائنة او سيئ بغيره او بالشكر فلو قتل غير معصوم الدم كالحر في
 والرافق الحصن والمذبح كل من اراح التارعة قتله فاقصاص وكذا لو قتل
 الكافي كالمسلم يقتل الذي يلحق العبد ولو قتل معصوما كما في اخطا اوتيه
 عدا فاقصاص ولو قتل عدا غير ظلم كالمقتول قضا صا وهو ان يكون الحما
 عامدا في قصده وقصد ويحقق بقصد العاقل البالغ الى القتل باقتل
 عا لا اوانا والى القتل الذي يحصل القتل عا لا اوانا لو قصد الى القتل الذي
 يحصل بالموت ولو قتل في الغالب فلا قصده القتل كما لو ضرب بخصلة او عود
 خفيف فاتفق القاتل الاقرب ان ليس بعدوان اوجب الدية ولما اشبه العمل
 ان يكون عامدا في قتله عا لا اوانا في قصده مثل ان يغرب المذاريب فيقتل او

فمنه في غيابة فلك باختلاف الناس في قوام واختلاف الاحوال والادوية
 فالقربان في البر يصير لا يصير العطشان في البر والبر المزيج يصير على المزيج اكثر من
 ولا يصير الجائع حتى ان جوعا فان علم جوعه لانه القاصد لا يضر به جوعا من ياكل
 وذلك الصحيح وان جعل في القاصد اشكال فان غيابه في الجوع على الادوية وضعا
 الحاله للامثال على المزيج اشكال **٥** ان يفتش ما قالنا ويظهر شيئا فاما في
 به فمعه قد كان ما قيل كثر فاعلم الكثير فكذلك وان علم القليل فافهم القليل
 فمنه ان قصد القتل والادوية في اختلاف الامتية **٥** ان يطرح في النار
 الماء فيمنع من عذان لم يكن من القاصد كثر من الماء او النار او ضعفت
 القاصد منها وصغر مقدارها ومنه عن المزيج او كان في هذه لا يمكن من السحق
 او القاف في برات نفس عالمها بذلك فافهم القاصد في تمييزه عن المزيج على
 يخرج الحيات احيى مات فلا حمة ولا دية لان الموت حصل عليه وموت له
 ذلك الحيات وان تركه في ما يمكن من القاصد منها القليل او كونه في طريقه
 المزيج بادى حركة فلم يخرج فلا قاصد وفي الضمان اشكال في البرقعة
 ان علم ان ترك المزيج تخاذل او لم يعلم ختمه وان قدر على المزيج لا

النار قد عرّبه وتدمت وتشتج اعشاشا بالملافة فلا يظن به الجائع
 ولوله عكة المزيج الا الى ما يعزى فخرج منها اليه فرق في الضمان اشكال
 ولوله عكة الا قبل وقت فالاشكال قوي ولا يوجب الضمان لا يصير في حكم
 مستقر الحق ولوله عكة اخر بقصد الخليل من اللقا ومن زيادة العلم فالأ
 للمواد الضمان على الاول فان كان وادنا من ان يث في صورة ضامن الثاني
 ويحصل العلم بقصد على المزيج بقوله اما قد علم على المزيج او بقدرين الاحوال
 المعلومة ولوجه قد قرن المداواة فان ختمه لان السرايع مع ترك المداواة من
 المزيج المضمون بخلاف المداوى في الزرع القصد على المزيج اذ تركه تخاذل
 لان الثلث من النار ليس مجردا للقابل بالاضيق المجرد وبولا المكشاك
 وكذا لو قصد قتل شدة على اشكال ولوله عكة جارة العديت القاصد
 النضر في موضع اصبعه لا يقصد القتل في وقت الحاضر **٥** لو وقع
 نفس من علم على ان كان قتل قصدا وكان قتل شدة غالبا او نادرا مع قصد
 القتل فهو قتل لم يقصد في النادر القتل فهو غير القاصد به هدد ولو القاء
 حية قاصدا لا يضل قتيلا والواقع ان كان الوقوع ما قيل ولوله يقصد

الأسفل ضمن دية وتقل بالواقع **ج** ان قيل يجوز ان قلنا ان الضر حقيقه
وهو عدم قتل قبل جذا لا فصا صابا على انه لا حقيقه **المطلب الثاني** ان
يثاكر جونا بشاره لولا القاء في ارض سجنه مكنه فاقره الاسد انما قالا
فقد عليه الدية ولو القاه الى البع فاقره وجب الفصا مع العمد وكذا لو
جمع بينه وبين الاسد في جنين ولو فعل الاسد الاقتل قالوا ضمن الدية ولا
فصا ولو لم يمتحبه فالقاتل قتل وكذا لو طرح عليه جثته فلاقته فذلك
بينه وبينه مضي لا يقتل قالوا لو كثر القاء في ارض غيره مودة بالسباع
فاتفق اقر ضمن دية ولا فصا ولو اعزى به كلبا عقر ماقتل فهو عمد
كذا لو القاه الى الاسد لا يمكن من الفرار عنه فقتله سواء كان في ضيق او ربح
ولو القاه الى البحر فالقمة الموت قبل وصوله عليه القود على اشكال نيا
من القدر بسبب غير مقصود نعم ضمير الدين اما لو وصل فالقمة بعد وصوله
عمد ولو القاه في ماء قليل فاكله سم او التهم حوت او سماع فعليه الدية
لا القود ولو جرحه ثم عتقه الاسد فعليه الفصا بعد رد نصف
الدية عليه وكذا لو شارك في القتل لا يقتل شيئا لا لو شارك اخيه في

قتل ولد وكذا لو شارك في قتل عبد فان الفصا واجب على الاخيه العبد
دون الاب ولو شارك في قتل بنتها نصف الدية او القية يدفع الى المقصود ولو
جرحه ونهت سجنه فان بنتا فعليه نصف الدية او يقص بعد رد نصف الدية
ولو جرحه مع ذلك مع ضل الكس ويجوز النصف ولا ينظر الى عدد الجاني ان
المطلب الثالث ان يشارك الجاني عليه اذا جرحه فداوى جرحه بما فيه
كان مجزئا فلا قود على الجاني بل عليه فصا للجرح خاصة والقاتل هو
الجرح وان لم يكن مجزئا او الغالب معه الثلاثة او النصف فاتفق الموت سقط
ما فاقبل فعل الجرح **ووجه** الحاجة ما فاقبل فعله فيكون الجاني يدينه بالمواء
يقصر من الحاجة بعد رد نصف الدية وكذا لو خاطب جرح في لحم جوفات
منها او لو قدم اليه طعاما سموم فان علم وكان مجزئا فلا مود ولا دية
وان لم يعلم فاكله فاقبل القود لان المباشرة ضعفت والعرضة
خاطط بطعام نفسه وقدم اليه او اهداه اليه او خاططه بطعام الاكل ولم يعلم
او بطعام اجني وقدم اليه من غير شعور واحد ولو قصد قتل غيره الاكل ضمن دية
الاكل ولو جعل السم طعاما صاحب المنزل فوجده صاحبه فاكله من غير شعور

فان قتل عليه القود ويجعل الدية ولو جعل الدم في طعام نفسه وجعل
 في منزله فدخل انسان فاكله فاحتمان قصاص ولا دية سواء وقد قتل الاكل
 الا ان قتل ان يعلم ان ظالمه يريد يجره فان قتل في الطعام ليقبل اذا لم
 يقبل اليه ولو دخل رجل باذنه فاكل الطعام المموي بغير اذنه لم يصفية ولو
 كان التهم مما لا يقتل غالبا فهو شبه عمد ولو جفرت البعيدة في طريق ودعا
 غير مع جهله فوقع قات عليه القود لانه مما يقتل غالبا **المطابق**
 ان يترك انسان اخر اذا اشترك اثنان فضاغدا قتل واحدا فلو اذبح
 بعد ان يرد الولي ما فصل عن دية المقتول فاحذر كل واحد ما فصل عن دية
 عن جناية وان شاء الولي قتل واحدا ويؤدى الباقي دية جانيهم عليه وان
 قتل اكثر ويرد الباقيون دية جانيهم على القاتلين فان فصل لم يرد دية الولي
 يتحقق الشك بان فصل كل واحد منهم ما قتل وانفرد او يكون الشك في الشراكة
 مع القصد الى الجناية فيلحق جميع على واحد وضرب كل واحد سوطا فان ^{العصا} **الصل**
 على الجميع ولا يصير القاتل دية الجاني بل لو جرح واحد جرحا او ضربا ثم رجم الجميع
 فالجناية عليهم بالسوية وتعد الدية بينهما سوية ولو جرح على غيره في حكم المذبح

بالايشية معه حيوة مستقرة فذبح اخر فقتل الاول القود وعلى الثاني دية
 الميت ولو كانت حيوة مستقرة فالاول جراح والثاني قاتل سواء كانت
 جناية الاول على القيصض مع ما بال موت غالبا كش الجرح والامة او لا يقبض
 كقطع الامثلة ولو قطع واحد من الجرح فانه ملك لحياته او ملك بالآخر
 فمن اذبح جرحا من جراح عليه متان ما فصل والآخر قاتل عليه ² **القصاص**
 القصاص والدية لكن يقبل بعدد دية الجرح المندمل على اشكال ولو مات ^{قنا}
 قاتلا في موادعي احدهما الدية الجرح وصدقة الولي لو بعد صدقة في جرح
 فلا يخطط الولي على الاخر بالقصاص مجانا ولا يكبال الدية بل يقدر قطعة
 ويأخذ من الاخر ارض جناية ما صدقة عليه او يبيع من خاصة ولو صدقت
 المدعى الشريك في الجناية لم يلتفت اليه مع تكذيب الولي **المطابق**
 بان الزهقي وفي مطالب **المطابق** في اقامه دية شط وعلة وسبب
 فالشط ما يقف عليه نافية الموت ولا يدخل في العلة كحفر البئر بالنسبة
 الى الوقوع اذا الوقوع مستند الى علة وهي القتل ولا يجب به قصاص بل
 الدية ولما العلة فهو ما يستند الفعل اليه كالجراحات القاتلة فانها اول الدية

والسرية مولدة للوثة وإنما السبب هو ما إذا ما في التولية كما للعلة لك
 بين الشطرين وجعلنا من حيث تلك **الآراء** فاذ يولد في المكر والقتل
 غالباً والقصاص على المباشرة دون الأمر لا يقتل عند الظاهر
 نفسه فابتهما الوقت في المحنة لا كذا ولو وجبت الدية كانت على المباشرة فلا
 يحق الآراء في القتل عندنا أو يحق فيما عدا قطع اليد والرجل منقطع القصاص
 عن المباشرة وجوبه على الأمر كالأمر في السبب أو في قطع المباشرة كالأمر
 ومن عدم المباشرة وعلى كل تقدير ضمن الأمر فيما يحق في الآراء لما لا يحق
 في قتل النفس فالأجيب عليه قصاص ولا يرفع عن أي إلى أي حيث هذا إذا
 كان المقتول العاقل فلا يكون كغيره من السفلى والجنون والمجاهل بالإنسية
 المرحى والقصاص على الأمر لأن المباشرة لا لا ولا فرق بين الحر والعبد ولو كان
 غارياً غير العاقل فلا يورث الدية على عاقل المباشرة قبل مقتضيان بلع عشر والموت
 الميز يتأخر بوقت وقيل إن كان المملوك صغيراً أو مجنوناً سقط القود ووجبت الدية
 ولو قال أقتلني وأقتلتك لم يجر القتل فإن فعل فحق القصاص كشأن من ساقط
 حصه لأن فلا يسلط الوارث من كوننا لأن يخرج فإلزامه المعلن كالأمر

تدبيراً ولا تقتل ولو قال أقتل نفسك فإن كان ميثراً فلا يورث القود وهل يحق الآراء
 العاقل ما إن كان قد كان غير مجنون في المقتول ولو قال أقطع يدي هذا ولا
 قلت كان القصاص على الأمر لا يحق الآراء هذا ولو قال أقطع يدي هذا
 وأقتل فأقتل المكر لعدم حق القصاص على المباشرة كشأن من يحق كونه
 ولا يحق للأجانب من عدم الآراء على التعيين **الثانية** شهادة الزور فإذا
 في القاصح وأجره القتل غالباً من حيث الشرع فيأطيه القصاص فلو شهد شاهدان
 بما يوجب القتل كالقصاص أو الزور أو شهدا بغير الزور والموطأ فصل في
 أنهم شهدوا زوراً بعد الاستعفاء لم يجر الحرام ولا الحداد وكان القود على
 اليهود لا يوجب متلف عبادة الشرع ولو اعترفوا بالوحي كونه عالمياً
 بتزويرهم وبأمر القصاص فالقصاص عليه دون اليهود ولو لم يباشروا
 فالقصاص على اليهودية على كشأن من شهدا بالقتل لا الشهادة والطلب
 فإن شهداه فحق النصف كشأن وكذا لو شهدا بمجرعاً فاعترفا بعد الكذب
 القتل عليها القصاص **الثالثة** ما يولد المباشرة فإذا عرف بالحيات ولا شرعاً كقذف
 الطعام المعصوم إلى الضيف وحفر بئر في الدخيلة وتعطية راسها عدد دعا

ويجب فيه القصاص ولو حصل السب وقدر المقصود على وجهه فان كان
السب مملكا والدفع غير مؤثر في كماله مال علاج الجرح وجب القصاص على
الجرح وان فقد الميمان كالموقع في ربه لم يصح حتى يرضى الله او يرضى به
فقط لبقائه حتى عرف فلا قصاص وان كان السب مملكا والدفع ممكن
سهل كالموقع من محرم السب حتى ما اكثرت فلم يصح احتل القصاص لا مكان
الدهر عن السب **الكتاب الثاني** في اجتماع السب والمباشرة وقاية ثلثة
ان يغلب السب للمباشرة وهو فيما اذا لم يكن المباشرة عددا فاقبل القصاص
ولم يحد في زيادة الزود فالقصاص على الشهود **ان يصير السب يغلب**
كما اذا القاص من شاهق فاعتضد ذؤيب وقتل بصفين فلا قصاص
على الملقى عرف ذلك تام لا بخلاف ما اذا التقي الحوت عند الالتقاء الى الماء
اذ لا اعتبار بفعل الحوت فانه كمثل ان يصوب في البحر **ان يغلب السب** في المباشرة
كالأكرام مع القتل وهذا القصاص على المباشرة ولا يرد على المكن بل يصح انما
ولا كتمان الضمان يمنع من المباشرة على اشكال ولو اكره على صعوده حتى يرضى
رجله ولو اكره الضمان ولو لم يمتلعب به من الضمان عند الحاجة فهو كالأكرام

لجوده

القصاص

ولو اكره ولجبا الطاعة بقتل من يعلم فوق الشهود عليه فهو شبهة في حاشا
مخالفة السلطان بشرقة وتكون القتل ظاهرا بخلاف العبد اذا امر سيده بالقصاص
على العبد فلا يلجأ بالأكراه القتل ويالجأ بهما عدا حتى يظهر لفظ الشك في القاتل
واخذ المال والجراح وشرب الخمر والافطار ولا اثر للشرط مع المباشرة كالخارج مع
الزدي ولو لم يمسك واحد وقتل الخمر ونظرا لقتل القاتل ومثل ذلك السجون
ابدا ومثلت عن الناطق **الكتاب الثالث** في طرمان المباشرة على طرمان وعلمكم
بتقديم لا يقرى كالوجع الأول وقتل الثاني فالقتل على الثاني ولو اتفق
الأول حركة المذبح هذه الثانية فالقصاص على الأول ولو قطع لحدما يابا
من الكوع والآخر من المرفق فلهذا السرية فالقود عليها لان سرية الأولى
تقطع بالثانية لئلا يقع القتل الثانية بخلاف الوقوع ولحددين ثم قبل الثانية
لا تقطع السرية بالقبيل ولو كان الجاني واحدا دخلت مدة الطرقة في
النفس لجاء فان ثبت صلحا فاشكال وهل يدخل قصاص الحرف في قصاص
النفس قيل نعم ان اخذت وان زود لم يدخل ولو روي القطع الى النفس القصاص
في القتل الحرف ولو قتل مريضا شفا وجب القود ولو قتل من زرع احشاه وقتل

اللا

بعد يومين أو ثلث قطعاً وجب الموت لأن قتل ستة للموت ولو قتل رجلان دار
العرب على زنا أهل الشرف فإن سلمنا فلا قصاص وجب الدية والكفارة ولم
قل من ظن أنه قاتل ليه فلا قصاص وجب الدية ولو قال يقتل إن كان خطي
وجب الموت ولو ضرب بغير ضارئة صحيحاً ضارباً لملك للمريض وجب الموت
الصحاح لأصح الضرب **الشك في شرائط القصاص** ومحمّد **أ** المتأخّر في الموت
أو الوقوف **ب** التأخير في الدين **ج** انقضاء الأثر في القصاص **د** المساواة في العقل
هـ إخراج المقتول عنها فصول **أ** في الميرة وفي مطالب **ب** استجابة الجحدار
بعضهم على بعض وقيل للمهر بالمهر والموت بالحق والموت بالمهر ولا يؤخذ من تركه
والمهر بالمهر بعدد فاضل دية ولو مات مع الولي وكان قتيلاً فلا قربان له
المطالبة بدية الميراث إذا سبيل إلى طل الدم ونقص الجرح من الميراث في قتل
ولا يجمع والمراة من الرجل فلا دية ما لم يبلغ ثلث دية الميراث وإن ودية
وقصاصاً فإذا بلغت ثلث دية الميراث فقلت المارة وصارت على النصف
فيقص لها منه مع رد الثأوت فلو قطع تلك أصابع منها قطع مثلثاً
قصاصاً ولو قطع أربعاً لم تقطع الأربع إلا بعد دية أصبعين وهل لها

القصاص في أصبعين من دون رد الكال ويقتل الكال لو طلبت القصاص في ثلث
والعقوبة الرابعة فإن أوجبنا أخلاً أصبعين فلا تطالب بزيادة ثلث ولا قصاصاً
وهل تخير في الأقرب ذلك ولو طلبت الدية لم يكن لها أكثر من ثلثين هذا إذا
كان القطع بضربة واحدة ولو كان بضربات قبل طائفة الأربع أو القصاص في
الجميع من غير رد ولو قتل جرحين فليس لأوليائهما سوى ثلث فابعدوا سواها
المطالبة بالدية إذا قاتل ولو قتل أحدهما فالأقربان لا يخرج الدية من الشركة
ولو قطع من رجلين ثلث من غير قطع يمين بالاول وبالثاني فإن
قطع يميناً ثلث قتل وجبت الدية وقيل يقطع رجله وكذا لو قطع لهما ولو قطع
له ولأجل هذا الدية لو مات محل الاستيفاء ولو قتل الجماعة وأخذوا من
وكذا لو قطعوا طرفاً فلو اجتمع ثلثه على قطع يمين أو قطع عين أو قصص منهم بعدد
ما يفضل لكل واحد منهم عن جانيه ولا الاستيفاء من واحد يدين الباقيان
على المقصص من قدر جانيهما ويحقق الشركة في ذلك بالاشتراك في الفعل
قطع أحدهم ثلث اليد والثلث لثالثاً آخر وكل الثالث ووضع أحدهما الدية فوجبت
في غير جانيه وأبعدت النصف لأنان فلا قصاص على واحد منهم في اليد بل في

فوجبايته لان كل واحد منهم قد اقر وجبايته عن صاحبه اما لو اخذ الثلث
 الذي اؤخذ واحتملوا عليه الحق فقلعوا اليد تحقق الشركة وكذا في قطع احد
 بعض اليد والثاني في موضع اخر والثالث في موضع ثالث ويرى الجميع حتى
 سقطت اليد ولو اشرى حرة في قتل حرة فلولي قتلها موقوف على الثلث
 الى ان يطأ احد وقيل سيم نالها وليس عيده قتل الرجل فمضى الى الملة
 ديتها وقيل نصف ديتها وليس عيده وقيل الملة وان نصف الملة من الرجل وقيل
 امران قتلناه ولا فاضل لهما عن دية ولو كان اكثر فلولي قتل مبدعا
 ديهن بالسوية فلو كن ثلث اربعة اربعة الى الجميع وقيل اثنين فمضى الثلث ثلث
 الرجل لهما بالسوية وقيل واحدة فمضى الباقيان عليها ثلث ديتها وعلى الثلث
 نصف دية الرجل ولو قتل الرجلان مرة فمضى القصاص مبدع فاضل دية الرجلين
 عن جبايتهما فمضى الى كل واحد ثلث اربعة دية وكل موضع يثبت في الرد فمضى
 على الثلث ثلثه ولا يقتل الرجل بالخنثى الشكل الا بعدد التفاوت وهو الملة
 ولا يقتل الخنثى بالملة الا بعدد ربع الملة عليها او يقتل الخنثى ثلثا الملة
 ويختفى في قتل رجل قتل بعدد دية الخنثى عليها بالعتب في اخذ الرجل نصف

والخنثى الباقي ولو اشرى كل في قتل امرأة قتل بعدد ثلث اربع الملة الى الرجل
 نصف الملة الى الخنثى **الطلب الثاني** في الجباية الواحدة بين المالكين
 العبد والعبد والامة والامة والعبد اذا كانا مالكا واحدا واختار ذلك
 وان كانا مالكا لكن فكذا ان كانا في القبة ولو تناقوا فكذا ان قتل
 الناصب قبة بالكل ولا يرجع بالكدني ومثل قتل الكاسل بالناصر من غير
 الاقرباء لا بد من ارفاق لم يقتل كان لاني يترى من بعد عيده عيده
 المقتول الخيار وان ساءوا بين القصاصين فمضى على الولى عيده
 مولاة ومقتل المسترقاق مع الجباية مولاة الى المقاداة الاقرب ذلك ولا
 مولى القاتل جباية واذا فدا مولاة فالاقرب انه يعديه باقل اربعة من
 اربث الجباية وقية القاتل وقيل يعديه بالدية وان زادت على القبة ساءوا
 العبد بعد اخطا فان الخيار الى مولى القاتل بين فدية بغيره ويبرر وضع الرجل
 المقتول فان فضل من شئ فهو له وليس عليه ما يغوز والمقبور كالفقير يقتل عيده
 او يدفع الى مولى المقتول للاعتراق لو يعديه مولاة بنية الجباية او بالقتل
 وقية على الاقرب فان كانت قيمته اكثر لم يكن مولى المقتول قتل العبد والمقتول

عن قيمة المقتول ويقوم مدبره بان دفعه وكانت قيمته اقل او مساوياً لقيمة
المدبر وقيل لا يطل بل يتقرب من مولا الذي ربح وهل يسوي حينئذ
قيمة المقتول وقيمة بقية خلافت وان فكر مولا قال مدبره بان جاءه والمكاتب
المشروط وغير المردى للطاق كالقرايين وان كان مطلقاً فدادى بعض كتاب
عمره بقدر ما ادى قال قتل العبد القن ولا يبرأ من الموت اقل ويقتل بالحرية
انعتقت مثله او ان يد فاذا اقلنا انعتقت الحناية باي من القريتين
فونصب الحرية ودية المثلثة منه او ببيع او فنيصير الرق وقيل الكاوي
قتل خطأ على الامام بقدر ما فيه من الحرية والموت بالخيار بين ذلك وبين
من الحناية ودية تسليم حصته الرق لتمام الحناية وقيل اذا ادى نصف ما عليه
كالحر ولو قتل عبد عبد كل واحد من المولى ان المولى انما لا يخرج من الاول
قبل الحناية الثانية فيكون للثاني وقيل يقيم الاول لان حذلق ودية
لغيره محل العقوبة فان تنازل الاول المال وضاع المولى من الثاني بقية وكان
القصاص فان قتله حتى للمال في ذمة مولى الجاني ولو لم يضمن في حق الاول
يملك التعاقب به حتى الثاني فان قتله مطلق الاول وان اسرق اشرك

المولى ان ولو قتل عبد الجاني فطلب بعضهم القيمة كان لونه بعدد قيمته حتى
المقتول وكان الياقوت المولى بعدد حصة نصيب من طلب الدية على ولو قتل
عبدان عبد مولا القصاص بعدد فاضل من الحناية عن المقتول فان فضل
قيمة احداهما عن حناية ادى الى مولا الفاضل وقيل وكذا الآخر ولو لم يفضل قيمة
احدهما على قدر حنانيته كان لمولا قسطا معا ولا شيء عليه ولو فضل احدهما
خاصة رفع عليه دون الآخر ولا يخرج فاضل احدهما نقصان الآخر لان يكون المال
واحد ولو طلب الدية كان على كل واحد من المولين نصف قيمة المقتول او يدفع
الى المولى المقتول لدية في اجمع ان لم يكن من قيمة فضل حنانيته ولا اسرق
فقد الحناية ولو قتل احدهما فان زادت قيمة المقتول حنانيته رد المتبقي
عليه الفاضل واخذ من مولى الاخر قيمة نصف عبد او يدفع مولا عبد
ان ساءت قيمته حنانيته او يدفع ما قبل الحناية وكان الفاضل له ولو قتل
قيمة المقتول مولا قيمة المقتول ولا ادى مولى الجاني عليه الفاضل او قتل
ان كان عبده قيمة عبد ودية مولا من مولى الرفيع قدر ما اخذ عن عبد
لما في او جزا من الرفيع ولو ساوى الحنينة نصف قيمة الجاني عليه كان للمولى

الرفيع بعد الرضا عن الآخر ولو كانت أقل فكذلك **للملوك** **فقد** **من** **النجاة**
 الواقعة من المحالين والآخر لا يقتل حر بعد ولا انه موله كان قنا او مدرا عام
 ولدا ومكانا شوطا او طلعت ادى كذا في شيا ولا مولا في علي القليل
 الكثير ومولا كانت قيمة العبد أقل من دية الحر واكثر ومولا كان القاتل ذكرا
 او انثى ونحوه وكذا لا يقتل من اتفق بعضا بالقر ولا من اتفق منه أقل وان كان
 قيمته اكثر بحيث يكون الباقي بعد دية النجاة اجمع ولو اعتاد الحر قتل العبد
 قيل قتل حيا للفساد وفيه تفاضل اشكال ولو قتل المولى عبدا داب
 وكهرو قيل يلزمها القيمة صدقة وغيره الحر قيمته عبد فقير ومقتله الرجاو
 دية الحر وان تجاوزت دية النجاة وكذا قيمته الدية يوم النكاح ما لم يتجاوز دية
 الحر فمردا اليها ولو جنى عليه فقصت قيمته ماتت قيمته ولو كان في نسيان
 لدمي لم يتجاوز دية الذم الذي ولا يلاخي دية الذم ولو كان العبد
 لافاضليه قيمته وان تجاوزت دية مولا ذم الرجاو دية الحر وكذا الجاني
 لو كانت لرجل فان عليه قيمته اما لم يتجاوز دية الانثى الحر ولو كان للذم بعد
 مسلم وجب عليه فان قتل قبل ذلك فالأقرب ان فيه قيمته ما لم يتجاوز دية

الحر المسلم والعبد الذي لا سلم ولا يختلف الجاني والمولى في قيمته فقيمه
 قدم قوله الجاني مع اليقين وعدم اليقنة ولو قتل العبد حرا عدا قتل وان كان
 مولا ولا يضمن المولى جنايته بل يتغير في القتل بين قتله واسترقاقه ولا خيار
 لولا له لو اراد قتله ولو بارث الجناية الارضا المولى ولو اعتل المسترقاقه ولو جرح
 اقصر منه فان طلب الدية تعلقت برقبته فان قتل مولا ولا كان للنجاة عليه
 بعد الجناية ان لم يخط قيمته او لم يجمع ان لم يخط ولم يخط ولم يخط ولم يخط
 الجناية برقبته وهل يقتل مولا بالاشارة او لا أقل الأقرب الثاني والأقرب
 ان لا الاكثر ان كان من الجرح اذا اراد الارش ولو طلب المقصود لم يكن
 للمولى القتل فمردا ولو لم يقتل المولى كان الجرح بعد اجمع ان لم يخط الجناية
 برقبته ويبيع ما يوازي الجناية ان لم يخط ولو قتل العبد حرا او عبدا خطأ
 تعلقت الجناية برقبته فان اختار المولى قتله وان شاء فعلى المولى وليس للمولى
 ما اختار للمولى وهل يقتل الجناية او بالأقل الأقرب الثاني والمدة بالقرن
 وكذا المكاتب المشروط والمطوق الذي لم يورث ولو أدى المطوق البعض من
 منه بعد ما أدى كان الحر المقصود الطرف منه والنفس يتعلق برقبته

من دية الخطأ بقدم القوي على الأمام بقدر الجحوة ولو قتل العبد حرين على التعاقب
اشتركا فيما لو حكم به للقول وقيل للشافعي والأول أولى ويحكم في الاختصاص اختياراً
الاسترقاق وإن لم يحكم به حكم فإذا اختار على الأول الاسترقاق ملكه ولو كان الثاني
هناذا إذا كان عبداً ولو كان خطأ توقف تلك الأول مع اختياره على اختياره لا بد له
اختار دفع الأثر للأول لم يملكه لكن يحكم بالثاني أن له خياراً دفعه إليه أيضاً أو دفع
الأثر له وهرب العبد بعد الجناية لم يجب على مولاه شيء بالمرطبة من خطفان في
ضمن قتل الجناية وكذا لا ضمن مولا لو تلف بعد الجناية ولو لم يتردد دفع الأثر ضمنه
لا الأقل وكذا لو هرب بعد ضمان الأثر ولو لم يتردد مولا بعد قتل الحر
ففي الصحة اشتركا في نعم لا يسلط على الولي من القدر ولو باع أو وهب وقطع على
الحاجة الولي ولو كان خطا صحيح العتق أن كان ولي الجاني ميا أو الأقالق ^{السبع}
ومع الصحة ضمن الأثر والأقل على المحاق ولو قتل اجنبي أو مولا ^{الجنة} تسلمت
عليه على القيمة ولو اشترى حر وعبد في قتل حر عبداً فالولي قتلها دفع
إلى الحر نصف دية ثم إن زادت قيمة العبد عن جانيته رد على مولا الزايدة
جواز دية الحر فيرد إليها وقيل مودي المسبب العبدية خاصة ولو لم يرد يرد قتل

مدر مودي العبد عليه نصف دية الحر أو يدفع العبد إليه لدية قروية ولو لم يرد
قتله العبد فإن زادت قيمته عن نصف دية الحر فليؤله الزايدة بدونها
الحر فإن كانت الزايدة أقل من النصف كان للولي أخذ الباقي من النصف
من وإن كانت بقدره أو أدها الحر إلى مولاة ولو اشترى عبداً مائة وقيل حر
فليس له قتلها ولا رد إلا أن يزيد قيمة العبد على نصف دية الحر فليؤله الزايدة
على الولي إلا أن يتجاوز دية الحر فيرد إليها ولو قتل المائة فيترد العبدان ^{عن}
النصف أو مالا أو لا الشرف بقدر النصف ومولاة الفاضل وأقل العبد
فإن سافرت قيمته الجناية أو قصرت أخذ الولي من المائة دية جانيته وإن زادت ^{فصل}
المائة الزايدة ولا يتجاوز دية الحر فإن قصرت عن الدية كان الباقي للولي الدية
وقيمة العبد مقسومة على أعضاءه كالحرم المستور دية على أعضاءه فهو الواحد ^ل
القيمة وفي أحد الأمرين النصف وهكذا فالمرسل العبد في المقدور ما لا أحد
فيه في الحر فالعبد لصل فيه فإن لم يكوئنه لما يفتقر بفرض الحر عبداً حالياً
من الجناية ويقوم ثم يفرض نصفاً أو ينسب التفاوت بين القيمتين ^{فصل}
من الدية بقدره وإن لم ينجس الحر على العبد بانه كان قيمته مائة مائة مائة ^{واحد}

قيته وبز اساكين غير شئ ولو قطع يده كان للمولى اساك والمطالبة بضعف
قيته ولغيره دفع والمطالبة بقيته سليما ولا للحاج في ذلك لوراده الا
ان يتفقا فيكون بيعا وكذا كل حاجة لا يستقر القيمة ولو قطع واحد حله
والآخر يده كان له اساك وبطالبة كل واحد بضعف القيمة وكذا لو قطع آخر
وقطع اخر اذنه وقيل يدفع اليها ولا يزعمها الدية ويحكم بما ناكما لو كانت
الحجايان من واحد ولا قيل الذي للحرا عبد المسلم فان الحق بيد المولى
فاستوفى لم يقص من شأنه اعتبار بوقت الحاجة في القصاص ولو قطع العبدية
وقيته ما بان واصبح الحر لاحتل قيمته ما ساء ولو كانت قيمته مائة فكذلك لا قيل
التصنيف والاولا في **الطلب الرابع** في طرأان الحق لرجي المولى
فترى الى نفسه فلو لم يفت اجمع فان ترددت لم يحجب القصاص والمولى اقل من
من قيمة الحاجة والدية عند الشريعة لان القيمة ان زادت فبسبب الحر لا شئ له فيها
وان قصت لم يضر الحاج في تلك القصص لدخول دية الطرف في دية النفس فلو قطع
يد وعرق قيمته الف على نصفه فلو حرقه فقطع اخر يده وقال جلدته ثم سرق
سقطت دية الطرف وعجب على الجميع دية النفس على قولك انك لا تعرف بعد ان كان

عليه النصف للمولى وعلى الاخرى الثمان للورثة وقيل للمولى هذا اقل من
من ثلث القيمة وثلث الدية ولعمري عبد يفتيه واعق ثم مات فلا دية كما لو
عبد ثم اعق ولو قتل عبد بعد اعدا فاعق العائل لم يسقط القصاص ولو
جرحه ثم اعق الحاج ثم مات الجرح فكذلك ولو قطع حريمه ثم اعق ثم سقط
القول لعدم الشاوي حال الحياة وبين يديه حريمه لو قتلها حتى فاعقها لم يجر
الاعتق ولا يخذل بضعف قيمته وقت الحاجة والباقي لورثة المولى عليه ولو قطع
عبد الحق وسرق الجميع فلا قصاص على الاول في من ولا طرف ويمن نصف دية
المولى على الثاني القول بعد نصف الدية ولو قطع يد رقيقا او رجلا من اهل بيته
عليه نصف قيمته بوجه الحاجة وعليه القصاص في الحاجة حال الحرية فان قص
العتق جاز وان طلب الدية اخذ النصف له دون مولاة ولو قتل القصاص في
الثانية خاصة بعد دمه صحته المولى ان قص المولى على قصاص الرجل فلو لم
اخذ نصف قيمته المولى عليه وقت الحاجة فان فضل من دية الدية كان المولى
ففضل القصاص الرجل وفضل دية الدية ان زادت عن نصف القيمة ولا يجزى على كمال
قيته ثم سرت بعد فقه المولى كمال القيمة ان ماوت دية المولى وموت وكان النصف

بين الدنيا والقيامة والدارين ان بعد التناوت والافاضة ولو قطع يد عتق
 وارتاح ان يعرف الى السبيل الا من من كل الدنيا او كل القية بمعنى ان
 الواجب اقل الا من يمانه لغير الجبانية على الملك ولا او شل ذنبه من القية
 ويقتل ان يعرف اقل من من كل الدنيا او ضعف القية بمعنى ان المصروف اليه
 اقل من يمانه لغير الجبانية على الملك ولا او مجرد ان الجبانية على الملك
 فلو قطع احدى يدي عتق ثم خرج لثان وسرى الجميع على الجميع ذرية واحدة
 وعلى الجاني في الرق الثلث والسي على احد الخلفين اقل من من ثلث الدنيا
 او شل ذنبه من القية وهو ثلث القية وعلى الاحتمال الاخر اقل الا من يمانه لغير
 الدنيا او ضعف القية وهو ان يمانه الملك فلو عاده فخرج جرحا اخر فاعتق
 عليه ثلث الدنيا ولكن بجرحتين حصه جناية الرق نصف وهو الثلث من المصروف
 الى السيد الاقل من سد الدنيا او سد القية على احتمال والاقل من سد
 الدنيا او ضعف القية وهو ان يمانه في الدائم والواجب على الجاني اقل الجاني
 للجاني فان سلم الا يمانه فليج وان سلم الدائم فليس للسيد ان يمانه لانه
الفصل الثاني في التناوت الذي وفيه سلطان **لا قول** لا يقتل

تكره ان كان اذنيا او معاهدا او سائلا بل يعذر فان كان المقتول ذميا
 ارم مدينة وقيل ان اعتاد قتل اهل الذمة قتل قضا صا بعدد فاضل ذمة
 المسلم وقيل الذي يشبهه بالذمة بعدد فاضل ذمة وقيل الذمة بالذمة
 وبالذمة ولا يرجع في تركها شي وقيل الكفا بعضهم بعض وان اختلفت
 مذاهمهم وقيل الذي المستان والمستان من قبله والذي ولو قتل ذميا
 فقتله لكان كذا من تحت الاسلام والمسلمة في الكفر لا كالملة الواحدة
 اما الرجوع الى الاسلام لوقيل عليه ذمة الذمي ولو قتل ذمي مائة قتل بها
 كان ارتداد عن فطره او لا لا يحقون الدم بالنسبة الى الذي ولو قتل المسلم
 فلا ذمة ولا فدية ولو قتل على مسلم قضا صا قتل غير المقتول ولو قتل على
 زان او لا يقطر له عجب على قاتله ذمة ولا فدية ولا روى علي عليه السلام
 قال الرجل قتل جلا اذني مع امره عليك القود لا ان تاتي البيعة
 وبما حكم ينبغي على كل قريب للرجل او ولد او مملوك وهل ينبغي على الخاب
 اشكاله ولو قتل عبد مسلم عبد مسلم لكافه الاقرب سقوط القود ثم ان
 للجاني مولا ولا يبيع وصرفه الى الكفر ذمة عبد ولو قتل من ذمة مملوك

مرته هذا قتل بولوقا حرميا لم يقتل به وكذا لو قتل ذمي وقيل الحرة
بالذمي ولو قتل الذمي لم يعد ادفع هو وما له الا وليا المقتول ويحرم
بين قتل واسترقاقه واسترقاق ولد الصغار من لان ولو اسلم قبل استرقاقه
لم يكن لهم الا قتله كما لو قتل وهو مسلم وقيل ولدا الرينة بولدا الرينة
لنساويهما في الاسلام **الطلب الثاني** في تجديد الاسماء والكفر لو قتل
كافر كافر او اسلم القاتل لم يقتل به لان الذمة ان كان المقتول ذميا وكذا
لو جرحه ثم اسلم الحاج ثم سرت الى نفس الكافر ولو قتل مسلم ذميا ثم ارتد لم
يقتل به وكذا لو جرحه ثم ارتد ثم سري الجرح فلا قود عليه ذمة الذي ولو قطع
السلم بذا الذمي عمدا فاسلم وسرت فلا قصاص لان النفس ولا في الطرف
وتضمن ذمة السلم وكذا لو قطع يد عبد فاعتق ثم سرت وكذا لو قطع الصبي
بالغ ثم بلغ وسرت لعنه القصاص لان الحياة ويثبت ذمة النفس لان الحياة
وقعت ضمنه وكان اعتبارها بها باستقرارها اما لو قطع يد حربي او عرقا لم
تسرت فلا قصاص ولا ذمة لان الحياة وقعت ههنا فلا ضمن سريتها ولو قتل
ذميا منهم فاسلم او عدا فاعتق فاصاب حال كذا فلا قود بل الذمة ولو جرحه

او مرتدا فاصابه مسلما فلا قود ويثبت الذمة لصاحبه الاصابة المسلم المعصوم
ولو جرحه لم يقتل به فاما ان كان مرتدا عند الجرح وجب الضمان ولو جرح المسلم
مثله فان ردهم مات اقتصر في الجرح خاصة لان النفس ومقتل ولي المسلم فان لم
يكن استرقاء الامام وقيل لا قود ولا ذمة لان قصاص الطرف وذمة يغلان
في قصاص النفس وذمة النفس هنا غير ضمنه وفي كل ما ائنه لا يلزم من الدخول
فيما ثبت لما منع من العصاص في النفس ولو عاد الى الاسلام وهو غير صغير قبل
يحصل له ائنه في النفس ان حصلت سرية وهو ثم غادى مات فلا قود له
اذا عبرت بالضمة حال الاسترقاق وقيل لا قصاص لان مقتاد الموت للجميع الشر
للمتضمنه غير ضمنه نعم ثبت الذمة ولو كانت الحياة خطا فالذمة لانها في ضمن
مضمونة في الاصل وقد صادف الموت بمقتل الدم ولو قطع يد مسلم
رجليه فارتد ومات احمل المقتول اذا قطع صار قلا مبددا وجوب ذمة
كما لو مات مسلما او ذميا لا فالا ولد جازا اهله **النقل الثالث** في انتقال
الاوبه لا يقبل الاب وان علما بالاولاد نزل وقيل الولد بالاولاد كذا
تقتل به وقيل بها وكذا الاقارب كالاحباب والجدات من قبلها وان

والاعمال والاخلال وغيرهم والجلاد والغازي فان قيل اياها مع امر الامام ولو
 قتل زوجة والولد والوارث او قتل زوجة الابن ولا وارث لها سواء قتل
 قصاصا وكذا لو قتلها الزوج ولا وارث سواء اما لو كان لها وارث سواء
 اما لو كان لها وارث سواء قتلها او قتلها ان شاء او يدفع الى الولد نصيبه الذي
 ولا سيما المذكار ولو قتل ولدا باه واخذ بغيره على الاثر القدر ويقتل
 احدهما بالفرقة فان يلهي احداهما قتل صاحبها استوى وكان لودته الاخر قتل
 ولو قتل الجور القليل ان قتل احدهما قبل الفرقة فلا فرق وكذا لو قتل قتل
 كخمس الفرقة لا يقيم على الدم ولو قتل احدهما بعد الفرقة فالقصاص عليه
 ان لو تحريم الفرقة ولو ادعى انه قد رجع احدهما وقيل فوجه القصاص على ذلك
 بعدد ما يفضل عن حياته وعلى الاب نصف الدية وعلى كل واحد منها ثلث الدية
 القتل ولو قتل الزوج قاتله ولو ولد ولو ولد على فراش شين وادعى كالاثة
 والموتة للشبهة في الطهر المحدث فالعقل الفرقة لم يقتل احدهما ولو رجع
 احدهما ثم قتل فلا فذلك ولا يقتل الزوج لان الغيب هانت على القاتل
 لا المجرم الذي **لقتل** في باقي الشرائع لا يقتل عاقل عجزن وان قتله

عدا وتب الدية ولو قصد دفعه فالدية ايضا ولا قصاص على الجور سوا كان
 المقتول عاقل او مجنون او ثبت الدية على عاقله والصبى لا يقتل عاقل ولا
 لا عجز ولا بل مدعى ان نصيب من الصحة ان يبلغ عشر مدعى تحت اربعة
 عليه العدة ولو لا ذريته ان عدا الصبي خطا من غير حياته العاقل حتى يبلغ
 ولو ادعى الولد البلوغ او الاقا قتل الجارية فدم قتل الجاني مع يده وثبت
 الدية وقيل البالغ بالصبي ولو قتل العاقل ثلثه من لم يقطع العدة سواء
 ثبت القتل بالنية او الاثر ولو ثبت الزنا بالافواه يرمى لقطع الرجوع
 هل يثبت العدة على الكران او بعد الثبوت وفيه اشكال لا يخرج
 العاقل في الحكم ولو نكح منه او شرب منه هذا لا يذهب كالكرا في فيه
 نظروا النائم لا قصاص عليه وتثبت الدية والاعمى كالبصير على اى مدعى
 عدا كالحط او خذ الدية من عاقله وكل من اراح الشئ قتله لا يصح من السلام
 وكذا من تلف لغيره القصاص او الجور والعذر ولا يورث الصحة والقصاص
 مشتركين لا يصح من سواء وجبت الدية كالحجر والعذر في قتل العدا او في
 قتل الولد والدم والمسلم في قتل الذمى ولا كالتبع مع الاذى والادى ولا

القتل في الحياة على القربة بل يصح العفو ولو قتل باللعان قتل فان
 عاد بعد اللعان واعتزف ثم قتل فالأقرب القصاص ولو قتل لغيره لم
 النسبة استحقاقه لم يقرب **الفصل الثاني** في طرق إثباته وكيفية استيفائه
 وفيه فصول **أ** الدعوى ولها شرط خمسة **١** ان يكون بالغا راشدا حيا
 الدعوى وفي وقت الحاجة فلو كان حينها حاله القتل صحت دعواه اذ قد
 ذلك بالتامع ولا يشترط ذلك في الدعوى عليه بل لو ادعى على مجزئه ان
 قولي الحكمة الولي ويصح على التجه ويقبل اقرار ما يوجب القصاص **الدية**
 ولو اكفر صح تكاذه لا فائدة اليه عليه ويقبل يمينه وان لم يقبل اقراره
 لا تقطاع الخصومة بيمينه **ب** تعاقب الدعوى شخص معين او اشخاص
 معينين فالو ادعى على جماعة مجزولين لم يسمع ولو قال قتل واحد هو لا العشرة
 ولا اعرفه عيا ولا يدين كل واحد فالأقرب انه يجاب اليه لا نقا الصلة
 باحلافهم وحصوله بالمنع ولو اقام يمينه سمعت لأبواب الدوت لو حق
 الولد لخدمهم وكذا دعوى العصب والقرن اما القرين والمنع وغيرهما
 من العائلات فانكحلتها من تقصير بالغيان والأقرب التامع ايضا **ج**

وجه الدعوى الى من يصح منه مباشرة الحياة فالو ادعى على غائب او على جماعة
 يتعد اجتماعهم على قتل الواحد كما هو البلد لم يسمع فان رجع الى المكان
 سمعت والو ادعى قتل مع جماعة لا يعرف عددهم سمعت ويقرب بالصلح
 لا بالعهود ولا بالدية لجهالة القدر المحقق عليه **٢** ان يكون مخلصا في دفع
 القتل واشراكه او انفراجه فلو اجمل استقصا الحاكم ولم يقر قاتلا لم يثبت
 للدعوى ولو لم يقر قاتل طرحت دعواه وسقطت اليمة بذلك لا يمكن الحكم
 بها وفيه نظره **٣** عدم تناقض الدعوى فالو ادعى على شخص ثم رده بالقتل
 ادعى على غيره الشرع لم يسمع الدعوى الثانية سواء كان الأول او شرعا لا كذب
 في الثاني والدعوى او لا فلو صدق المدعي عليه ما ينافي لأقرب جواز الملاحظة
 ولو ادعى العبد ففسده بما ليس بعبد لم يثبت دعوى أصل القتل وكذا لو ادعى الخطأ
 وشو به غيره ولو قال ظلمت باخذ المال ففسده كذب الدعوى متى روي
 بانه حتى لا يرى القسامة وقد اخذها باليمين وان النظر الى رأي الحاكم لا
 للخصم **الفصل الثاني** فيما ثبت به الدعوى انما ثبت دعوى القتل
 ثلثة الافراز واليمنة والقسامة فمنها حالب **الاول** الأثر في إثباته في الإقرار

المزك كالعقل والاختيار والحرة والقصد فلا جرة باقر الصبر ولا الجبن
ولا الكره ولا العبد فان صدقة مولاة فالأقرب العتول والعن والمدبر والم
الولد والمكاتب وان اغتصبه سكران ولا اقرب الساي والمغافل والمائم
والمغم عليه والسكران والمرأة كالرجل والمجور عليه لسعة وفلسة فقد
اقتران في العمد ويستوفى منه الخصائص في الحال ولو اقر بالخطا في
يشارك المقر له الغرامة ويقبل اقرار الجير الغير ان كان خاصا بالعقد والخطا
ولو اقر المومن صدقة مولاة لم ينفذ حتى يصدق المومن ولو اقر واحد بقتل
آخر قبل الخطا انما لو ثبت تصديق من اثنائها وليس على الاخر بيل ولو اقر
بقتل غيره اقراره بغيره بانه قال دون الاول ويصح قول من اقر بركي
عنه القتل والدية واخذت الدية من بيت المال وهي قضية العرس على النائم في
حيوة ابيه عليه التام **المطلب الثاني** في النية ويثبت القتل بها دفعة
او رجلين او رجلين او رجلين ويثبت بالآخر ما يجب الدية كالخطا والمائم
والمقتل وكسر العظام والمجانقة ويثبت بالاول انواع القتل جميع ولا يقبل شهادة
النساء منفردة في الجمع ولو يجمع بالعضل الى المال لم يثبت بشهادة النساء وان

انصهر

انصهر ولو شهد رجلان على هاشمة مسبوقة باضياع لورثب الهشم كمالا
المشم كمالا ثبت الاضياع ولو شهدوا انه روي فافروا التهم فاصاب عسكرا
خطا ثبت الخطا ويثبت طهر الشهادة عن الخطا لا كقولهم ضرب بالسيف فقتل او قاتل
او قاتله فقاتل الخا او قتل زيدا رضيا ساحتى مات وان طال الزمان ولو شهد
بان جرح فانه الدم لم يثبت ما لم يثبت على القتل ولو قال وضربته لم يثبت
ما لم يصرح بالجراحة ووضع العظم ولو قال انقضت اذ اقرقا ويصح جرح
فوجدناه شجوما لم يقبل وكذا لو قال فجريده ولو قال ففجريده فقتل في
الجراح ولو قال ساله فمات قتل في الدامية خاصة ولو قال او ضربه ولم
يصرح عن تعيين محله او بعدد ما سقط القضاء وثبت الامر وليس القضاء
بالظنما القاتل المحل وكذا لو قال قطع يد واحد من طوع الدين فلا بد ان يثبت
هذا اليد ويصح هذا الخبر ولو شهد على ان قتل بالبحر لم يسمع ولا يثبت في القتل
على اقران بذلك سمع ويشترط قواد الشاهدين على البعض الواحد ولو شهد
قتل عذبة والآخر عتية او شهدا على ان قتل بالسيف والآخر بالسكين او
بانه قتل في مكان والاخر في غيره لم يقبل وقيل يكون لو انا ويشكل بالمكان

شهد احدهما بالافراء والاخر بالفعل لم يثبت القتل بل اللوث ولو شهد
احدهما بالقتل صريحاً فامكان اودمان او هبة ومشهد الاخر بطلاناً ثبت
الطلاق ولو شهد احدهما انه او القتل عدا والاخر بالافراء بطلاناً ثبت
القتل دون الوصف والزعم المقران فان انكر القتل لم يثبت اليه
وان فسرهما كان قبل القول قوله مع اليقين اذا لم يصدق الولي ولو شهد
احدهما بالقتل عدا والاخر بالطلاق وانكر القتل لم يثبت ان كانا هداً ولو
وصفت الولي مع القاتلة ولو شهد احدهما بالقتل عدا والاخر بالقتل خطاً
ففي ثبوت اصل القتل اشكال ويشترط ان لا يتحقق الشهادة حلياً
ولا دفع ضرراً ولو شهد على جرح المورث قبل الاندخال لم يقبل ولو اعادة
بعد قبلت ولو شهد مدين او عين لمورث المريض قبل ولو شهد بالمرح
وبما يحجب ان ثم مات للحجب او العكس فالنظر الى وقت الشهادة يتطاول
مع التهمة لا بد منها ولو جرح العاقل بشد الخطا لم يقبل جرحهم وكذا
ان كانوا من قتل العاقل على اشكال لتوقع الغنى ولو كان من الا
باعد احتمال القتل بعد توقع موت القريب وعده لا مكانه ولو شهد

على يعطين بالقتل فهذا المشهور وعليها على السامدين بل يقبل قولهما فان شهد
المدعي اوصديق الجميع بطلت الشهادة وان صدق اقران حكم بشا وهدماً
وان شهدا على اخي القتل على وجه لا يتحقق معه البتة او ان يتحقق ولا يتحقق
اعتباط الشهادة لم يقبل لانها اذ ان ولو انكر المدعي عليه ما شهد به العدا ان
لم يثبت على النكاح وان صدق اواحدة واستاد الموت الى سب غير الحاجة
قبل قولهم مع اليقين لان تحقيق تكذيب الشهادة واذا شهد اخيان على سب
القتل به فان بطلت الشهادة الثانية وان لم يترعما سقطت شهادة
الاخرين ولو شهد اثنان على زنا قتل واخران على زنا القاتل سقط
القصاص وعليهما الدية ضمان وان كان خطا اصل العاقل بالشبهة نجاً
اليات ويحتمل تحريم الوصي في تصديق اعياناً كما لا قرار ولو شهد بالقتل
فاخر اربعة العاقلين وبالمشهور على غير الولي في قتل الجائز ولا يثبت له
على الاخر وفي الرولية المشهورة تحريم الولي في قتل المشهور عليه في القصة
دينه وله قتل المقر ولا بد لقوله وله قاتلهما بعد ان يرد على المشهور عليه
نصف الدية دون المقر ولو اراد الدية كانت عليها بالسوية وفي التمسك

في القصاص والدية اشكال **الطلب الثالث** القساة وفيه ما بحث
 في موضع القساة انما ثبت مع اللوث لامع عدمه فيلحق المكرهين
 واحد ولا يجب القليط وان كل قضي عليه مع عين المقتول وغير
 عين على الخلاف والمرايا باللوث انما تغلب معها النظر بصديق الله
 كالشاهد الواحد ووجدان ذي السطح الملتصق بالدم عند المقتول ^{المقتول}
 قيات في دار قوم او في حلة منفردة عن البلد لا يظن اغرامها او في صف
 مخاطم بعد المراماة او في حلة منهم عداوة وان كانت طرقة او وجوه
 قيات قد دخل ضيقا على جماعة ولو وجد بين قريتين فاللوث لا يقر لها
 ولو شاة او انا في اللوث ولو وجد قطعاً فاللوث على ما وجد
 قلبه وصدك انما من وجد قيات في نظام على فطرة او بر او جبر او
 او في جامع عظيم او شارع او وجد في فلاة او في منفردة مطروقة
 ولا عداوة فلا لوث وقول المقتول قلني لان ليس باللوث ولا يثبت باللوث
 شهادة الصبي ولا الفاسق ولا الكافر وان كان ما موافق في مذهبه ولو جبر
 جماعة من اقارب النساء مع طن ارتفاع العداوة وحصل المني بعد قتل

اللوث

اللوث ولو كان الجماعة عبيدا او كفا راقت اللوث ان بلغوا احد الثمان والافلا
 ولا يثبت في اللوث وجود او القتل او العتق ولا في القساة حتى ^{المقتول}
 عليه ويقتط اللوث بامور **أ** عدم الخلو من الشك فلو وجد مقتول
 في سلاح ما لم يلح بدم وسبع من ثمانية القتل **ب** تعدد اظناره عند الحيا
 فلو ظهر عند على جماعة فلم يدع ان عينه لوقا القاتل منهم واحد قطعوا
 واحداً في القساة عليه لان كونه لوث ولو كوا جميعاً فقال في لوث ^{اللوث}
 معين بعد دعوى الجهل ففي تكيمة من القساة اشكال **ج** ايهام السامع
 كقوله قتل احد مدين ليس باللوث ولو قتل احد مدين فهو لوث لان
 تعيين القاتل غير محتمل عدم اللوث في الموضعين **د** لو ظهر ^{المقتول}
 في اصل القتل دون وصف من عدا وحظا في القساة اشكال ثانيا
 من جهالة الغريم من العاقلة والجاهل **هـ** ادعاء الجاني العتوبة فاذا
 حلف بقطعة اللوث عنه ولو ادعى الوارث ان واحدا من أهل الدار
 قتله جازا ثبات الدعوى بالقساة فان انكره مينا وقت القتل ^{قديم}
 قوامع العين ولم ثبت اللوث لانه يتطرق الى الوجود في الدار ^{مشتبه}

ووجه فيما لا بالية اولا فارقا مقام حية بالغيث بعد الحكم بالقتل
 فحق الحكم ولو كان وقت القتل محبوسا او مريضا ولم يمكن كونه قاتلا الا
 على بعد فالاقرب سقوط الموت **ق** تكاذب الوتر هل سقط الكثر
 اشكال فيمن ان المدعى ظهر بعد الترجيح فلا يفي في تكذيب الآخر
 كما لو اقام شاهدين حلف وان انكر اخر الدين ومن ضعف الطعن
 بالكذب والا فاقوى ما لو قال احد ما قتل زيد واخر لا اعرف
 وقال الآخر قتلته واخر لا اعرف فلا تكاذب ثم معين يريد طلبة
 بالربع وكذا معين عمر ولو قلنا احدا قتل هذا وحد وقال الثاني
 بل هذا مع اخر فان قلنا بعدم الاطماع الكاذب حلف الاول على
 الذي عينه واستحق نصف الدية وحلف الثاني على كل واحد
 الربع وان قلنا لا اطماع لصل التكاذب في النصف واحتمل حقيقته
 حكمه بالكيفية وعده بخلف الاول على الذي عينه واستحق الربع وحلف الآخر
 عليه وبأخذ الربع ولا يلحق به الآخر تكذيب الخ **له** **الحكم الثاني**
 في كفة القسامة اذا ثبت الموت حلف المدعى وفي خمسين **حلف**

كل واحد بينا واحدة ان كانا عدة القسامة وان نفقوا كبرت عليهم
 حتى يسقط منهم الخمسون ولو لم يكن في موكنا فاستغوا حلف المدعى
 خمسين بعد الوعد وهل يشترط قول الايمان في محلف واحد ولا قرب
 عدد ولو لم يكن قوما وكانوا استغوا ولم يحلف المدعى حلف المتكبر
 قومه خمسين بينا بانه ساعته ولو كانوا اقل من خمسين كبرت عليهم
 الايمان حتى يسقط في الخمسون فان لم يكن له قوم كبرت عليه الايمان
 حتى يكمل العدد وفي الاكفاء قسامة في المدعى غفارة وقسامة
 في المتكبر اشكال فان امتنع ولم يكن له من يقيم الزم الدعوى وقيل له
 رد اليمين على المدعى واذا حلف المدعى القسامة ثبت القتل وجوب القسامة
 ان كان عددا والدية ان لم يكن وفي عدة القسامة في الخطا والخطا
 قولان او يثبت القسامة او يثبت العمد وقيل خمس وعشرون بينا او ثمانون
 ويثبت القسامة في الاعضاء كبشرها في النفس لكن ان كان في العضو
 النفس كالدرد والاف في القسامة جنون وقيل ستة ايمان وان كان
 اقل بحباب الدية من خمسين او من ستة على اي فقي الدين من عشرة **ق**

او ثلثة وثلاثة الاصبع خمس ايمان اوبين واحدة وكذا الجراح ففي الموضحة
 ثلث ايمان فنية الحارصة بين واحدة ولو كان المدعى جماعة فلهن
 بالسورة عليهم ولو كان المدعى عليهم اكثر من واحد فالاقرار بان على واحد
 يثبت كما لو اقر بانه كل واحد منهم يتوجه عليه دعوى بانه شراره ويقر بان
 يغلط الحاكم في الايمان بالشران والمكان والقول في كل عين ويجب ان
 المدعى عليه في كل عين او يشر اليه فان كان الجماعة يسوق كل واحد في كل
 عين فان اهل بعضهم في بعض الايمان لم يثبت الحكم عليه حتى يعيد اليه وكذا
 يسير القول ويضع في بعضها ما يزول الاحتمال ويذكر الاقرار او الشك ويجمع
 القتل والاعراب ان كان من اهل ولا يكتفى باقراره مع المقتضود والادب
 انه لا يجب ان يقول في البين ان اليه المدعى **الحصن الثالث** في الحالف
 وهو المدعى وقدمه او الشك وقدمه على ما بيناه ويشترط فيه علم بالحالف
 عليه ولا يكفي الظن والمسلم مع اللوثان حليف القاتل وقتل عبده
 للوجوب للقصاص او للدية دون قتل دابة او ذهاب ماله ولو اقام المدعى
 شاهداً قبل الخطا او قبل العرفى الاكفاء باليمين الواحدة او بيمين

اشكال وان كان المدعى عليه حراً ولو كان العبد لكانت حلفت
 فان كمل وفخت الكفاية لموت او عجز لم يكن لولا القاتل العجز او
 مات قبل تكمله فان لم يخلع ويثبت حقه ولو اوصى بقتل المقتول
 حلف الوراث القاتل فان اشغق فحق اطلاق الموصي له اشكال ولو مات
 عبده عبداً فان احلنا الملك حلفت المولى وان سوغناه احققت ذلك
 لانه ملك غير مستقر للمولى استرعى كل وقت بخلاف الكاتب فانه ليس
 للمولى استرعى كسبه الا بعد الفسخ ولو وجد العبد مجروحاً فاعقده سواه ثم
 مات وجبت الدية والمسيء اقل الامر من الدية او العتية فان كانت
 الدية اقل حلفت السيد خاصة وان كانت العتية اقل حلف السيد والوارث
 والاقر بالمعترفاته الكافر على المسلم ولو اقر المدعى القاتل فان
 حلفت وقت موته لانه كتاب وهو غير مخرج عنه في مدة الاحمال
 وهو ثلثة ايام وكما صحح غير الذي في حقه على المسلم كذا هنا فاذا جع
 الى الاسلام استوفى بما حلفه في الزرع ويشكل بعم الارتداد الا ان حلفه ينفذ
 المولى وقد خرج عن الولاية **الحصن الرابع** في احكام القاتل وثبته

القصاص في العمد والدية على القاتل في عمد الخطأ وعلى العاقل في الخطأ الحسن
 ولو اشتراك في الدعوى شأن واحقر للوثة بلدها اثبت دعواه على ذي اللوثة
 بالقسامة وعلى الآخرين واحدة كالدعوى في غير الذمة وكذا لو لم يكن هناك لوثة
 فحجج الكافرين ولوثة فاذا اراد قتل ذي اللوثة دخل عليه نصف الدية ولو
 احد الوارثين غائبا وحصل لوثة خلف الحاضر حين يمينا وعتب حقه غير
 ارتقاب فان حضر الغائب خلفت ثا عشرة وكذا لو كان احدهما صديقا
 او عتقا واذا مات الوارث قام ورثته مقامه واثبت الحق بالقسامة فان كان
 الاول قد خلف بعض العمد استأفت ورثة الايمان لللائية حقه
 بين غير ولو مات بعد كمال العمد ثبتت الوارث حقه من غير عتق ولو
 نكل لم يحلف الوارث واذا مات من لا وارث له فلا قسامة ولو استوفى الدية
 بالقسامة فشهد اثنان بغيره حال القتل بطلت القسامة واستعبد
 الدية ولو حلفت واستوفى وقال هذا حرام فان فسر بكذبة في اليمين
 استعبدت وان فسر بانه لا يري القسامة لم يستعبد وان فسر بانها لئيت
 ملك الدافع الزم بدفعها الى نصفه ولا يرجع على القاتل المكذب

ولا يطالب بالتعيين فالوثة يمين اقرب في الزمان ولو استوفى بالقسامة فشهد
 اخر ناقضت منهقرة اقل بغير الوارث والاقراب المنع كانهما يقيم مع العلم
 فهو مكذب للاقرار ويجوز للمتهم في الدية مع الغائب حقه حتى يحضر
 البيت والسكران لا يخلف لانه يعقل واذا خلفت سهام الوارث احتل
 قسائيمهم في قسطة التحين عليهم ويكفل الكسر والقسطة بالحصص ويحلف
 الذكر ضعف الانثى فان كان معها اختى احتل ثا واثم للذكر وان اخدا قتل
 احيا طارا وان خلفت الثلث فان مات وارث ببطت حقه من الايمان
 على وراثته بالحصص ايضا ولو جنت في اثناء الايمان ثم افان اكل ولا يشترط
الفصل الثاني في كيفية الاستيقاء وفي مطالب **الاقارب** المستوفى
 الخطا والقيل القيل ان كان واحدا استحق الاستيقاء بجميع الوثة وهم كل من
 يرث المال بعد الزوج والزوج فانهما لا يستحقان قصاصا بل ان اخذ
 الدية صلحا في العمد او صلحا في الخطا او شبهه وذا اضيقهما منها والاول
 خطهما في استيقاء القصاص ولا عفو وقيل لا يرث القصاص العتقة
 فلا يرث من يقرب بالام والكتفاء عفو ولا قود والاول اقرب ويرث الدية

كل من يترك المالك غير استثناء ولا يرث كل منهم كمال القصاص بل يكون
 بينهم على قدر حصة في الميراث وفي ترك المكلفين وغيرهم وإذا كان الميراث
 واحدا جاز أن يمتد في غير ذلك كما علم على ما في القصاص المقتضى على اذنه
 خصوصاً الطرف ولو كان باعاً لم يجر الاستثناء بالاجتماع لجميع اما بالركا
 او الاذن لو احدثت فيه فان وقت المشاركة وكانا كاهن من أهل الحقيقة
 اخرج من خرجت فرقة جعل اليه الحقيقة ولو كان منهم من لا يثبت
 كالنساء فلا قرب كسب استجبت لخرج قرض الى من شاء وقيل يجوز لكل
 المبادء ولا يثبت على اذن الحاكم الاخر لكن ضمن حصص من لم يدين ولو
 قيم ضايب وصغير ويجوز قبل كان الحاضر الاستيفاء وكذا الكبر والعنا
 لكن في شرط ان يضمنوا نصيب الغائب والصبي والمجنون من الدية ويجوز ان
 الحان يقدم الغائب ويبلغ الصبي بين المجنون ولو كان المستحق للقصاص
 صغيراً او مجنوناً وله ابا وجد قبل لم ير احد الاستيفاء حتى يبلغ الصبي
 لانه تعيبت بمعنى انه لا يكون تلافيه وكل ضرر من اشد اشد لا يمكن الويل
 كالغفر عن القصاص والطلاق والعق ولو قيل للمولى الاستيفاء كان حراً

المعذور سواء كان في النفس
 او الطهر او ينجس
 القاتل حتى
 اوصى

وليس للاولياء ان يجتنبوا على استيفاءه بالباشرة لما فيمن التعذيب فان فعلوا
 اساءوا ولا شيء عليهم ولو بدلتهم واحدا فقتله من غير ان الباقي عزوه فقتل
 القصاص لشكال فيسأل ان يرضى في نفسه ومن اذبح قتل من كافيه ظلم
 العلم بالحرية والاولى اقرب وحضرت نصيب الباقي من الدية وصل للمولى الاخر
 مطالبته ترك القاتل او طالبه المستوفى او يجزى الاقرب الاخير والواجب في قتل العمد
 القصاص لا الدية فلو عفا المولى على مال لم يقطع حصص القصاص ولا يثبت الدية
 الايض العاقب ولو عفا ولو شرط المال سقط القصاص ولا يستوفى المال
 ولو بدل العاقب القود لم يكن للمولى موافق طلب الدية وايضا عفا ورضى المولى
 صح ولا فلا القصاص ولو اختلفا بعض الاولياء الدية واجاب العاقب ان كان للباقي القصاص
 بعد ان يريد واعليه نصيب من فاواه من الدية ولو اشتهر القاتل من المعاداة كان
 طلب القصاص قتل بعد نصيب شريك الدية اليه ولو عفا البعض لم يقطع القصاص
 بل يقتصر طالبه بعد ان يريد على الجائز قد نصيب العاقب من الدية وكذا لو
 الاب والابن في قتل الولد او السلم والذمي في قتل الذي على الشرع
 بعد ان يراد من نصيب دية وكذا العائد والمعاذ لان ارادها العاقلة

وهو المعاقب هو
 امته او غيره ولو
 كان القاتل
 الدية

شريك السبع ولو اقر احد الوكيلين ان شريكه عفا على مال لم يقبل اقران
على شريكه وحققهما في القصاص باق والمقران يقبل بعد نصيب شريكه
فان صدق فالرد له والا كان للجاني والشريك على خالف في شركة القصاص
ولو وكل في استيفاء القصاص فعزله قبل ثم استوفى فان علم ضلبيه القصاص
وان لم يعلم فلا قصاص ولا دية ولو عفا الموكل فاستوفى عاذا منه فاعلى
وان لم يعلم فلا قصاص وعليه الدية للباشة ويرجع لها على الموكل لانه
عفا ويحتمل عدم الثمان لان العفو حصل عند حصول سبب الحد لان
فقدان كماله عفو بعد دفع التهمة ويمكن الفرق بعدم الاختيار فاحتج في الوكيل
قائه يقبل عفا او يحتمل عدم الرجوع على الموكل لانه فعل ما ندب الشرع اليه
ولم يوجد منه تفرير ولو كان العفو بعد الاستيفاء لو كان له ان يرد ولو اشبه
فكذلك لاصا لبقاء الحق وبراءة المستوفى عن القصاص والدية ولو ادعى الوكيل
قتل بعد العلم بالعفو فقدم قوله الوكيل مع العين وفي الكتمان اشكال في ان
انه اقدم بحكم الحاكم ومن ساءلة للمرعي الى صفة الكفار وهو لا يعلم ان
المرعي ولو اقتض الوكيل بعد موت الموكل جاهلا بموته فان كان بائنا للحاكم

قالدية في بيت المال واذا كان الوكيل لا يستوفى ثمنه ولو كان هناك
من يبيع بالاستيفاء استاجر الامام من بيت المال من يوفيه ولو لم يكن فيه
مال دفع المقتض منه الاجرة دون المسوق لان هذه مودة التسليم وان لم
يكن له مال فان كان القصاص على الفضل استدان الامام على بيت المال وان كان
على الطرفين استدان على الجاني ولو قال الجاني انا استوفى له القصاص في
ولا اقبل لجرعة اخذت عدم القبول لان القصاص للتشفي وانما يحصل بالحق او
من يوجب عنه فصار كالمسلم اذ اقال ما اقر الوكيل الكيل ولا دفع لجرعة والقبول
الحل والفضل وعدم الحياة هما بخلاف الكيل الذي يتصور فيه النقص ولو
قال الحق اعطوني الاجرة انا استوفى فليس جيب كالموكل اعطوني لا قال الحق
المطلب الثاني في تعدد القتل القتل اذا تعدد استحق القصاص على كل
مقتول فلو عفا بعض المستحقين كان للمبايعة القصاص فاذا جتمعوا على العفا
فتواو استوفوا حقوقهم وهل بعض المطالبة بالدية والمبايعة القصاص
وفي وجوب تعدد واحد او اثنين او بالقرعة او بما انا ما اخذ الدية للمبايعة
اشكال ايضا ولا فرق بين الشرب والجمع في القتل ولو بدد واحد فقتله

حقه وكان الباقي المطالب بالدية على شكلين من فوات الاستحقاق
 بفوات الحبل ولو قتل الجاني خطأ كان للجمع الدية عليه بالسوية ولا بد من
 كل واحد منهم من تركه كالدية على شكل ولو قتل هذا الركن لم يمنع أوليا
 من القصاص سواء ترك ما لا يقدر دياتهم أولا ولو قطع يد رجل ثم قتل الحق
 أو بالعكس قطعنا يده أو أعلى اليدين ثم قتلناه قودنا إلى استيفاء الحقين
 فان سبق إلى القتل قتلناه استاء واستوفى حقه ولا ضمان عليه وقوله اليد
 من الكتف فان رمى القطع قبل قتله كان قاتلا لها عدا وان رمى بعد كان
 الرجوع فيه تركه الجاني صحت الدية لان قطع اليد يدل عن نصف الدية وحصل
 الجميع لان النفس ذرة كاملة وعدم الرجوع لغوات محل القصاص ولا يثبت الدية
 الاصلها ولو جاء ولو القتل قطع يديه ثم قتل من قطع يديه قتل ولو قتل
 استوفى الثالث حقه والا لان ما ساقى حقه فلما بقي لهما طائر في الحرم
 عليه للنفقة والعلم بالمطالبة بالقصاص واستيفاءه والعنف على مال اذا رضى الجاني
 فيقيم على الغرماء سواء كان القصاص له او مودونا ولو قتل وعليه دين فانه
 اخذ الودة الدية تنفي منها الديون والوصايا ولهم القصاص وان ترك

ماله ولا يكره عليهم ضمان الديون وغيرها **الطلب الثاني في كيفية**
 الاستيفاء انما اقتصر مع علم الفتى بالحياة فان شبهه اقتصر على القصاص
 ٢٠ العناية دون النفس وينبغي لادعاء احضار شاهدين عاقلين عند حلفنا
 احتياطاً ولما لا يقع مجاهدة وتقبل الالة بحيث لا تكون مسمومة ولا كالة
 فان كانت مسمومة وكانت العناية نفساً استوفى ولا شيء عليه وان كانت
 طرأ حصلت جناية بالتمضمض المباشرة علم والا فلا الا ان يكون من الولي
 فيضمن باخيه فالحال في القاتل على الولي ان يدفع اليه التسمية وانما
 ولا يمكن من القصاص بالكلية لئلا يعذب المقص من سواء النفس والطرف
 فان ضل استاء ولا شيء عليه ولا يجوز القصاص الا بالسيف ويحرم التمثيل
 والقتل بغير سواء فعل المحاذ لك او لا فلو غرقه او حرقه او قن دماغه
 اقتصر في القصاص على ضرب عنقه ويضمن لو اقتصر بالالة المسمومة اذا مات
 ما مات المقص منه في الطرف صحت الدية او قيل بعينه دحضت الدية
 اليه لان الوت حصل بالقطع والسم واذا اذن للولي في استيفاء القصاص
 بغيره بقبه فجاوز ضرب بالسيف لا على الرقبة فان ضرب على موضع

يخطف الانسان مثله بان يضرب وسطه او رجله او وسط راسه عزز
الحاكم ولا يمنع من الاستيفاء ولو وقع على موضع يحطى الانسان عليه
بان وقع على كفتها او جنب راسه لم يعز من الاستيفاء ولو وقع
بالعد عزز ولم يمنع من الاستيفاء ولا ينعزل المقصر سائر القصاص
مع التعدي فان اعترف بالعد اقتص منه في الزايد وان قال لخطأت
أخذ منه الذي هذا اذا لم يكن المستحق قصاصا والقول قول في الخطأ
لا قول المقصر منه وكل من يجزى بهتهم القصاص في النفس يجزى بغيرهم
القصاص في الاطراف والجزائيات **المطلب الثاني** في زمان
الاستيفاء اذا وجب القصاص في النفس على رجل او امرأة لاجل لها
فلو لم يستيفاء في الحال ولا يراعى صفة الزمان في جراحه وتبعه
احصاء جماعة كثيرة لبيع الزجر والجلبى يؤخر استيفاء القصاص منها
الى ان تضع ولو تجدد جرحها بعد الحيازة ولا يجوز قتلها بعد الوضع
الا ان يشرب الولد اللبن لان الولد لا يعيش بغيره ان وجد موضع
قتل ولا انتظرت مدة الرضاع ولو ادعت الجبلت بشهادة

اربعة من القوايل ولو لم يوجد فهو في الاولى الاحتياط بالصبر الى ان يعلم
حالتها ولو طلب الولي المال لم يجب اجابته ولو قتلت فظهر الحمل فالدية
على القاتل ولو لم يعلم المباشر علم الحاكم واذن ضمن الحاكم خاصة وكذا
لا يقتصر منها في الطرف حذا من موتها او سقوط الحمل بالمها وكذا بعد
الوضع الى ان يوجد الموضع او يستغنى الولد والمختلج الى الحرم لا يقتصر
منه فيه بل يرضى عليه في الطعم والمشراب الى ان يخرج ثم يرضى منه
ولو جنى في الحرم اقتص منه فيه والاحرام لا يقتضى النحر والنجاسة
الى بعض المساحد غير المسجد الحرم اخرج منه وفيه عليه القوفان
طلب القصاص في المجد قتل لا منع من التلوين بان يقرش فيه
الانطاع ولو هرب الى ملك انسان اخرج الحاكم واستوفى منطابجا
للمنع من فعل ملك العير **المطلب الثالث** في اعتبار المائدة قد بنا
انه لا يجوز استيفاء القصاص الا بالسيف وضرب العنق وان كان
الحاق فعل بالقتول انواع التعذيب واذ كان الحاق جرح الرقبة وبان
الراس فعل بذلك وان لم يكن يانه فالاقرب ان ليس للولي ايامه الحرم

الادى بعد موته ولو ضرب رقبته بالسيف فايانه لم يزد لانه الاختيار له
 في قدما يقطع السيف وليس له العدول الى الذبح بالسكين ولو
 استوفى القتل بسيف مسموم بمثل الجازوا اذا كان قد خد الرقبة
 بضربة لم يكن اولى الوحدة لانه ربما يتعدى عليه بل يمكن من القصة
 لان يحصل عرضه ولو ابد فقطع طرف من اطرافه لم يلزم قصاص
 ولا دية ولو قُص من قاطع اليد ثم مات المجني عليه بالسرقة في اللبنة
 وقع القصاص بالسرقة وقعت وكذا لو قطع يده ثم قتل فقطع الوجه
 بيد الحاني ثم سرت الى نفسه ويحتمل طالبه الورثة بالدية لان قطع اليد
 قصاص فلا يضمن وقد فات محل العمد ولو سري القطع الى الحاني ولا
 سري قطع المجني عليه لم يقع سرقة الحاني قصاصا لانها وقعت ههنا
 ولو عفى المقطوع قتل القاطع اقتضى الولي في النفس بعد ددية
 اليد على اشكال وكذا لو قتل من قطعت يده قتل بعد ان يرد عليه دية
 عليه دية اليد ان كان المجني عليه اخذ يدها او قطعت في قصاص على
 اشكال وان كانت قطعت من غير جنابة ولا اخذها دية قتل القاتل ولا

رد ولو قطع كما يغير اصابع قطعت كمن بعد ددية الاصابع ولو ضرب
 على الدم الحاني قصاصا وتركه في القتل فالحال نفسه ويزد لم يكن للموطر
 القصاص في النفس حتى يقص من الجرح على رواية ضعيفة والوجه ان له
 قتله ولا قصاص عليه اذ اضرب بماله لا قصاص كما لو طرأ بانه عتق ثم ظهر
 خلافه فله قتله ولا يقص من الولي ولو قطع يهودي يد مسلم فاقص المسلم ثم
 سرت جرحه المسلم فالولي قتل الذي ولو طالب بالدية كان له دية
 المسلم الادية يد الدائم على اشكال وكذا الاشكال لو قطعت امرأته
 فاقص ثم سرت جرحه فالولي القصاص ولو طالب بالدية فذلك انما
 ولو قطعت يده ويديه فاقص ثم سرت جرحه فالولي القصاص في
 النفس دون الدية لانه استوفى ما يقو ومقامها وفيه اشكال **ان**
 المستوفى وقع قصاصا والنفس دية بانفرادها **الباب الثالث** في
 قصاص الطرف وفيه فصول **الاول** في قصاص اليد والرجل وفيه
 مطلبان **أ** في الشريط وهي خمسة **فصل** العمد فلا قصاص بقطع
 العضو خطأ او شبه العمد وتحقق العمد بان لا يفتي العضو بانما يفعل ما

ينلفظ بالاولى بالثانية بالثالثة بالاربع فصد الاثلاث سواء كان مباشرة
 كقطع اليد او سينا كما لو القوتان اعلى يد او حذ او قطع اصبعاً فثبت الخ
 كذا او جرحه في اليد **ب** التساوي في الاصل والحرية او يكون المجنى
 عليه اكل فيقتص للمسلم من المسلم والذي والذي من الذي خاصة ولا
 يقتص له من المسلم بل يجب الدية ويقض للرجل من ماله ومن المذلول لا
 يرجع بالتفاوت مطلقاً والمذلول من الرجل بعدد التفاوت فيما تجاوز
 ثلث دية الرجل ولا رد فيما نقص عن الثلث ويقض للرجل العبد والاستفا
 ان ساءت قيمة الجناية او مضرت بها انما انما لا خيار للولد ولا تقصر
 للعبد من الحر ويقض للعبد من ماله لا من الكلب اذا جرح بعضه ويقض له
 من المذلول ولم الولد ولو لم ينفق منه اكثر القصاص من الاقل والمساوي ويشترط
 التساوي في القيمة او نفس الجاني فان قلت قيمة الجاني لا يكون له اخص لا قصاص
 الا بعدد التفاوت **ج** التساوي في الثلاثة فلو قطع اليد العيص والذراع واليد
 الجاني لكن لا ضمن القاطع ما سوف حذ وقطع الثلاثة بالصحبة الا ان يحكم العمل
 بعدم انعامها يجب الدية وكذا لا تقطع اليد الا بالامتناع بالخوف والشر

وتقطع لامعد ولو كانت بعض اصابع المقتوع مثلاً لم يقص من الجاني في الكف
 بل في اربع الاصابع الصحيحة ويؤخذ من دية اصبع صحيحة نحو ضامن الثلاثة
 وحكمة ما عداها ويقتص من الاصابع الاربع من الكف ولو كان بالعكس قطع من الكف
 فان خيف المذلول اقتصر في الاصابع الصحيحة واخذ دية اصبع صحيحة وحكمه في
 اجمع ولا تقطع العضو الصحيح المتقدم وان لم يقطعت شئ ويقطع المحدث
 والصحيح ولا يشترط تساوي خلة اليد وما عداها فيقطع بالباطش القوي
 بيد الطفل الصغير والشيخ الغاي والمريض الشريف والكروب وغيره والصحية
 بالرجاء ولو كانت يدا المقتوع كاملاً والقاطع ناقصة اصبعاً فله القصاص
 ونحوه واخذ دية الاصبع القانية ولان الحد فذلك مطلقاً والثاني ان كان
 قد اخذ دية ولو كان بالعكس لم يقطع يد الجاني بل الاصابع التي
 ويؤخذ منه حكمه الكف وكذا لو نقصت بعض اصابع المقتوع اقله
 لو كانت اصابع المقتوع بغير اظفار او بعضها واصابع الجاني سليمة **د** التسا
 في الحبل فيقطع اليدين بمثلها وكذا الذي والاهام بمثلها لا بالسارية فيها
 وكذا باقي الاصابع ولو لم يكن معين قطعت يديه فان لم يكن له يداً راسياً

قطعت على المني فان فقدت فاليدى وكذا لو قطع اليدى جماعة على الشا
 قطعت يده ورجله الاولى فالاولى فان بقي احد الخدتين وكذا لو فقدت يدا
 ورجله ولو قطع يميناً فبذلك ثمالاً لقطعها المني عليه بما لا يقل بسقط
 العصار ويحتمل بقاءه فيقطع المني بعد الاندخال من قولى القطعين
 ثم العصور ان سمع الارياخ المني فان خرج الذي مع علم بعدم اجزائها
 فلا دية ولا فدية لدية ولو قطعها المني عليه عالمها الذي يقطع
 القطع لا بد لها للقطع كان سيجاً فصار شبهة وكل من يمين دية اليما ^{شبه} يمين
 والا فلا ولو قال المني عليه بذلها عالمها لا بد له من قول الباذل مع عيبها
 اعز بينه ولو اتفقا على بذلها لا بد له من رد لا بد له على القاطع لدية ولو
 قصاص المني على اكل ^{الشواوي} في الاصل او الزيادة فلا تقطع
 اصليته بزيادة مطلقاً ولا زايده باصليته مع تعابر المحل وتقطع قبلها واصلية
 مع الشواوي في المحل ولا تقطع زايده معها مع تعابر المحل ولو كان اكل ^{الشواوي} في المحل
 والمني عليه اصبع زائدة ثبت القصاص مع شواوي المحل ولو كانت الجازيماً
 اقصر ان لم يكن يمين قطعها بان يخرج من حد الكف والاصلي لا يقطع الاضاح

الخمران لم تكن متصلة باحدها وتخذ حكومة في الكف ولو كانت
 متصلة باحدها من اقصر في اربع واخذ دية اصبع وحكومة كف ولو كانت
 للمني عليه اقصر في الكف وطالب بدية الزائدة ولو كانت من تحت
 اصليته وبعض اصابع المني عليه لدية لم يقصر في الجميع بل في الاصلية ^{شبه}
 بدية الزائدة وحكومة الكف ولو انعكس ثبت القصاص في الكف ان كان
 في ست الاصلية والا فكذا اول ولو كان على يد الماني اصبع زائدة في
 ست اصابع وعلى ستمائة غير متميزة لم يقطع اليدين الكوع ولا شيء من
 الاربع ويقطع الاربعة ويطلب بدية باقي الاصابع وحكومة الكف
 ولو قطع المني عليه استوفى وآساء وعليه دية الزائدة ولو قطع من
 اصابع آساء واستوفى لكر اخذ حقه ناقصاً نحو ان يكون فيها زائدة
 ويطلب بحكومة الكف وكذا لو قطع اصبعاً من الست لم يكن عليه قصاص
 وما الذي يجب عليه بمتميزة الزائدة لاضالة البراءة ونصف الدينين
 وسدس دية الكف وسدس دية الزائدة لان الكف لو قطعت جفت
 بديته يد دية اصبع زائدة فقد الاشتباه قطعت الدية ودية الزا

على الجميع وكذا لو قطع صاحب الـ اصبع من يد شخصه فلا قصاص وعليه
دية الاصبع الكاملة فلو بدد المقطوع وقطع اصبع السرق ولو كان لا يملك
عليه طرفان فان ساواه الخافى اقض والا قطع الـ والخذية الزائدة
ولو كان الطرفان الخافى فان تميزت الاصلية وامكن قطعها من ذرة فصل
اخذ دية الـ ولو قطع الـ عليا ووسطى من آخر فان سبق صاحب العليا
اقض ثم يقض لصاحب الوسطى وان سبق صاحب الوسطى آخر المان بغير حصة
العليا فان عفى على مال او مطلقا كان لصاحب الوسطى القصاص بعد دية
العليا على اشكال ولو قطع صاحب الوسطى والا آتيا واستوفى حقه وزيادة
فيطالب بدنها ولصاحب العليا مطالبة الخافى بدية الـ ولو كان لا يملك
انامل فان كان طولها مثل طول الاصبع حكمتها حكم باقي الاصابع عند
قطعها اجمع حتى او قطع تلك الاصبع من يد انسان قطعت هذه ولو قطعها
انسان اقض من غير مطالبته بحكومتها وان وقعت الجناية على بعضها بان قطع
انسان الـ العليا او لـ المقاطع تلك انامل فقط القصاص لانه قوت سبع اصبع
وليس ربع دية الاصبع ولو قطع اقلتين فقد قوت نصف الاصبع فلا نصف

الاصبع او يقطع الـ واحدة ويطالب بالباقي وهو التقاوت بين النصفين
والثلث والربع ولو قطع اثنين ولو قطع ثلث انامل فله قطع اقلتين فصاحبا
يطالب بالتقاوت بين ثلثي دية الاصبع وثلثه ارباعها وهو نصف دية
دية الاصبع ولو كان هو الخافى فان قطع لـ واحدة فله الخافى عليه قطع الـ
فصاحبا ويطالب بالتقاوت وهو نصف سدس دية الاصبع ولو قطع اقلتين
فله الخافى عليه قطع اقلتين ويطالب بالتقاوت بين نصف دية الاصبع وثلث
ديتها وان كان طول اصبعه ارباعا على ما هو طول الاصابع في العادة فان
قطع اصبع رجله يقض منه للزيادة في اصبعه فان زالت تلك الـ
كان الخافى عليه القسط وان قطع انسان اصبعه فعليه دية اصبع وحكمته
وان قطع اقل تلك العليا فعليه تلك دية الـ وان قطع اقلتين اقض من دية
واحدة وعليه ثلث دية الاخرى وان قطع صاحب الزائدة اقل انسانا
فصاحبا لان الزائدة في غير محل الاصل لا يتوفى بالاصل وهذا الزائدة
في غير محل الاصلية لوجود الاصلية فان زالت كان الخافى عليه ان يعين ولو
كان اقلان على ساعد او ذراعان على عضد او قدمان على راس واحد ارباعا

فان علمت الزائدة المتأبطش الاخرى دونها او بضعف بطشها عنها او يكون
 خارجة عن السبب والاخرى عليه او ينفق احدها وكلا الاخرى فالاصلية
 كثيرة فاجبت فيها القصاص دون الاخرى ولو لم يميز اوجب قطعها انما انفق
 وكان عليها ان الزائدة والاخص لو قطع احدهما او عليه بضعف بضعف
 حكومة وكذا لو قطع منها اصبعان بضعف بضعف حكومة على ما
 تقدم من الاختلافات فلو قطع ذوا اليدين نجا المقتل القصاص لانها امسا
 اصلية او زائدة وعدمه جواز اخذ الزائدة مع وجود الاصلية ولو
 قطع الباطنة فاطع اقصر منه فان صادت الاخرى باطنة فحق المأمنا
 بالاصلية اشكال **المطلب الثاني** في الاحكام لو قطع اصبعان
 الى الكف فندملت ثبت القصاص في الكف وهل القصاص في الاصبع اخذ
 فيه البائة الاقربا المنع لا مكان القصاص فيها ولو قطع يده من غسل الكف
 ثبت القصاص ولو قطع منها بعض الذراع اقصر في اليد ولو لم يمسك
 في الزايد ولو قطعها من المرفق اقصر منه وليد القصاص في اليد واخذ ان
 الزايدة كل عضو يوجد فذامع وجوده فخذ الذي مع فقد كان يقطع

ف

اصبعين وله واحدة او يقطعها كاملا وليس لاصابع ولو قطع من نصف
 الكف لم يكن له القصاص من موضع القطع لعدم وقوع القطع على
 محسوس يمكن اعتباره المساواة فيه وله قطع الاصابع والمطالب بالحكومة في
 البائة وليد قطع الاصل ومطالب بزيادة باقي الاصابع والحكومة فان
 يقطعها مع اسقاط الباقي جاز وليد ان يقطع الاصل ثم يكمل
 القطع في الاصابع لزيادة الاصل ولو قطع اصبع رجل فماتت اخرى بجرحها
 اقصر منه في القطع وطول ثلثي يده الثلاثة ولو وقت الاكل في
 ويرت الى اخرى اقصر منها معا ولو قطع اصبع رجل ويذخر فحق القصاص
 للثاني فان كانت الاصبع او لا يرجع صاحب الكف بده الاصبع مع
 قطع الكف ولو كانت اليد اقصر صاحبها وعزم يده الاصبع لصاحبها ولو
 اصبعه فحق قبل الاذنه الفائدة ملك سقطت وكذا لو قال عفوت عن الجناية
 فمرت الى الكف فلا قصاص في الاصبع بل في الكف ان ساواه في النفس
 البائة من الاصابع ومطالب بالحكومة ولو مرت الى النفس كان للو القصاص
 في النفس بعد ما عفى عنه على اشكال ولو قال عفوت عنها عفا عن

ولو اراه من الجناية

مع العنق منها وفي تحت في السرة اشكاله قيل يقع عنها واما عيادت عنها
 من الثالث ولو ارا العبد الجاني لم يقع على شكله ولو ارا سده مع ولو قال
 عرفت عن ارض هذه الجانية صح ولو ارا فاعل الخطا لم ير العاقل ولو ارا العا
 اوقال عرفت عن ارض هذه الجانية صح ولو كان القتل عد الخطا ارا الفاعل
 اوقال عرفت عن هذه الجانية فاعل ولو ارا العاقل لم ير الفاعل ولو كان مستحق
 القصاص طفلا او مجنونا لم يكن لهما الاستيفاء فان بدل لهما الجاني
 العضو مضطعا ذهب هندا ولو قطع عين مجنون فرب المجنون فقطع
 عينه قتل يقع قصاصا او قيل لا يكون قصاص المجنون باقيا ودي جناية
 المجنون على عاقلته ولو قطع العاقل عدة اعضا خطا جاز اخذ دياتها وان
 زادت عن دية النفس وقيل يقتصر على دية النفس فان سرت فلا شيء في
 الباقي لان دية الطرف تدخل في دية النفس اجزاء وان انكسرت احد
 دية البائة **الفصل الثاني** في الاعضاء الخالية من العظام و
 الشرايط ما تقدم وتيقن في العين مع ساواة المحل فلا قطع في شيء
 ولا بالعكس وهل له قلع عين الجاني بيد الاقرب اخذها عديدة

معوجة فانه اسهل ولو كان الجاني اعور فقلقت قصصه وان عي فان المواتعاه
 ولا رد ولو قلع عين العفيف مثله فكذلك ولو قلعها ذراعين قص له
 بعين واحدة وفي الرد في لان ولو قلع عيناه فانه فلا قصاص لقصها عليه
 ثلث ديتها ولو اذهب الذراعين للحد فاقص من يان بطرح على اجزاء فقل
 مائة ثم عي المائة وقابل بالتمترية تقع عيناه ويكلف النظر اليها في يده اليسرى
 ويحكي الحد في يده اليمنى بالصيغة الشرعية والعشاء لان العيشة في الاجزاء وعين
 الاخص وهو الذي ليس بجاد البصر لا يرى من بعد لانه تفاوت في قلة
 المتعة والاعشى وهو الذي لا يبصر ليلا ولا نهار وهو الذي لا يبصر ليل
 والسلامة البصر والتفاوت في النفع ويثبت في الاجزاء والى ذلك
 اجزاء الخمسة عليه عز الاهداب ففما القصاص لكال فان اوجبا صح
 الجاني بالتفاوت ويثبت القصاص في الاهداب والاجزاء وسعر
 الراس والحية على اشكال يشا من امة الوصيد المنبت فالشعر يعبرود
 اقدم فالجناية على البشرة والشعر تابع فان منب فلا قصاص ويثبت
 في الاذن القصاص ويستوى اذن الصغير والكبير والصحيحة والمثوبة والعماء

والساعة ولا تؤخذ الحقيقة بالحرف بل بقص في حله لم يؤخذ
 حكوة في اليانعة ولو قطع بعضها أجزا القصاص في ولو ابان الاذن
 فالصحة المحي عليه والصقت بالدم الحار وجب القصاص والامر
 ان لها الى الحاكم فان من هلاكه وجب ان لها والا فالحاكم كذا الواسق
 الجاني اذنه بعد القصاص لكن المحي عليه الاعراض ولو قطع بعض الاذن
 ولم يجره فان امكت المائلة في القصاص وجب والا فلا ولو الصمها
 عليه لم يجره ولا ازالة ولما القصاص فلو جاز اخر قطعها بعد الاطعام فلا
 القصاص كالوشج اخر موضع الشجر بعد الاندخال ولو قطع اذنه فان لم يجره
 فهذا جانيان لان منفعة السمع في الدماغ لانه الاذن ولو قطع اذنه
 وهي التي لم يجره فيها حرم صارت مثل قعر القصاص كشكاله ان من ان اليد
 الحقيقة لا تؤخذ بالثلاث ومن فيها الجوار والمنفعة لا يجمع الصوت وجوبه
 الى الدماغ ويتردد الهواء عن الدنول وثقب الاذن يحل في البدن كذا
 في الاذن القصاص ويتوى الشام وفائد لان الخلل في الدماغ واسهفه
 والا فليس والكبر والصغير وهل يتوى الصحيح والمصحف اشكال كالأذن

والقصاص في المان وهو الاذن ولو قطع معه القصة فاشكال
 من حيث انفراد عن غيره فامكن استيفان قضاها ومن ان يدلي به الفصل
 معاهم ولو قطع بعض القصة فلا قصاص ولو قطع المان فقطع القصة فاشكال
 المان اصل القصاص وعده ويجري القصاص في احد المحرمين مع تاديب
 ولو قطع بعض الاذن فبما المقتطع الى اصله واخذ من الجاني بجباية لانه
 تسع عبات الجاني لو كان صغيرا فالصفت الصفت والمثلث بالثلث
 ولا يراعي المشاحة بين الاضحية وجبت القصاص في الشفة وبعضها مع تاديب
 المحل فلا تؤخذ العليا بالسفلى ولا بالعكس وكذا ثبت في اللسان وبعضها
 الشاوي في النطق فلا يتبع الناطق بالآخر ولو قطع لسان صغيرا كان
 يجره لانه عند الكفا وجب القصاص لانه دليل الحق وجبت القصاص
 في اليد وقطعت وحل الرجل ولو قطع الرجل حمله في المرأة فلما القصاص
 ان لم يجره فيها كمال الدية وهل ترجع المرأة بالتفاوت ان اوجها الكفا
 ولم تكن نظايرة العدم ولو انعكس فلا قصاص على تقدير قصور حمله
في اللسان في اللسان وجبت في اللسان القصاص بشرط التفاوت في المحل

فلا يقلع ضرب من ولا العكس ولا ثنية برعاية اوتاب او ضاحك ولا
بالعكس ولا برعاية من اعل او من الجانب الايمن على ان اسفل او من الايسر
ولا اصلية من ابدية ولا بالعكس مع تغاير المحل ولا زيادة بزيادة مع تغاير
المحل ولو قلع من مقرر وهو من مقطعت وبت بدلي مع تحو وهو المحل
الذي يكون بين الحكم وجبا القصاص وكذا لو كسر الظاهر لكن لا يفسد
بما كسر لا يمكن التفاوت بل يقطع بحد بحد وكذا لو كسر العقب ولو حكم
الخبر بعوده لم يقص الى ان يعين مدة الياس ولو عادت قبل القصاص
او متغيرة ففيها الحكومة وان عادت كاملا قيل لا قصاص ولا دية ولا قرب
الارض ولو اقصض فادس الجني عليه لم يغرم من الجاني لانها اتمت بحد
من الله تعالى ولم يرم منه وجوب القصاص وان عادت ولو عادت من الجاني
لم يكن للجني عليه ان يلتمس ان قلنا انها عليه وان قلنا انها بدل الغائب
فكذلك ان زيادة الا لا الا انه لا يكون الجني عليه مستوفيا للحقة لان مقتضى
بالدية ومن الجاني غير مضمون بالدية لانها في الحكم كمن طفل قتل في
عن دية من ويمزم اليان ولو عاد من الجني عليه بعد القصاص فقلعه ثانيا

فان قلنا انها عليه فعليه ديتها اذا لاسل لها فيه وان قلنا انها بدل الغلوة
او لا كمن طفل فثبت لكل منهما دية على صاحب ويقاصان وعلى الجاني حكومته
ولو كان غير متعزاة من سنة فان عادت فيها الحكومة والا فالقصاص
قيل في سن الصبي غير مطلقا فان مات قبل الياس من عودها فالادب
ولو عاد ما يلاعن محلا او يغفل الما من عليه مكروه غير الا في بعض مسائل
ولو قلع رابدة وله شفا في محلا اقصى والا فالحكومة **الفصل الثاني**
في القصاص في المراح لا قصاص في الضرب الذي لا يخرج ولما ثبت في المراح
وعبر القصاص في المراح في الشجاج طولا وعرضا لا عقابا بل يراعى اسم الشجة
لاختلاف الاعضاء بالتميز والميزال ولا قصاص في اية تعزير بالنفس
كالامانة والجافية والحاشية والمنقولة وكسر العظام ولما ثبت في الحارصة
والباضة والحقاق والموضحة وكل جرح لا تعريفه وملائة النفس وغالبه
في لايت القصاص بل لانها المجرم السرية العجبة للدخول والاقرب الجواز
والا اقصى كمن الشرج المحل وربط الرجل على خشة او غير هاليج لا يسطر
حاله فلهذا فغما ثم يقاس بخيط او شبهه يعلم طرفا في موضع الاقتصار ثم يقن

من إحدى العادتين إلى الأخرى ويجوز أن يتوقف في ذهات إذا شق
 على الجاني فإذا أراد المقتول أن يقطع الجاني فلا يشق إذا كان المقتول عليه
 بالضرورة وإن لم يقطع بالحق من المقتول في أن يقطع الجاني بالضرورة المقتول
 قوله مع اليمين في قدر المقتول من مكان ما من أن يجمع من مقتول واحد يقطع
 على الجاني فإنه إذا لم يقطع الجاني كما لو وضع جميع المراسم في الجاني المقتول
 يستوفى الموجد ولا يلزم به زيادة دية من مقتول واحد على الجميع في الجاني
 من مقتول واحد لأن الزيادة جارية ليست من جمل الأصل بخلاف مقتول واحد فإنها
 قتال مقتول واحد ويخرج من مقتول واحد إلى مقتول واحد ولو كان المرح
 يستوعب مقتول الجاني ويمنع من مقتول واحد بل اقتصر على ما يحيط بالعضو
 واقتصر على الزيادة من مقتول واحد إلى مقتول واحد ولو كان مقتول الجاني عليه
 يستوعب من الجاني يستوعب ولو كان الجاني عليه صغير العضو واستوعب الجاني
 لم يستوعب المقتول بل اقتصر على قدر مساحته الجانية ولو وضع جميع المراسم في الجاني
 الجاني والدم من جمل المراسم في مقتول واحد فقتل مقتول واحد وإن كان مقتول واحد
 أكبر من المقتول لا يغير الاسم كما اعتبرت في قطع اليد في قطع الكف والعمية

بالصغيرة والمزولة بل يعرف مساحته الجاني ولو عرضا فيقتل من مقتول
 القدر إذا لم يقطع المراسم أو موزة الجاني إلى مقتول ولو كان أصغر من مقتول
 الموجد ويخرج من مقتول واحد إلى مقتول واحد على جميع المقتول ولا يلزم الجاني
 ولا إلى القتل ولا إلى الأذن ولو جرح في مقتول واحد في مقتول واحد ولو جرح في مقتول واحد
 القصاص متى في القصاص المقتول والمقتول والمقتول والمقتول والمقتول والمقتول
 اقتصر منه كذلك ولو وضع جيبه ومارى مقتول واحد في مقتول واحد ولو
 قطع الأذن فوضع العظم منها في مقتول واحد **الفصل الخامس** في الجاني
 على العورة يثبت القصاص في الذكر وتيمم في كذا الشاب والشخص والصغير
 والبالغ والفحل ومسؤول الخصيتين والمختون والأغلف ولا يقطع الصحيح
 بذكر الغنم ويقطع الغنم بالصحيح وكذا لا يقطع الصحيح بذكره
 مثل ويعرف بأن يكون الذكر مقتولاً فلا يندبط أو يندبط أو لا يندبط
 يقتضيه البعض فإن كان الحشفة فظاهراً وإن زاد استوفى بالنية من أصل
 أن نصفاً خفصاً وإن كانا فقتلوا وهكذا ويثبت القصاص في الخصيتين في
 أحدهما إلا أن يشق ذهابه منفعة الأخرى فالذية سواء كان الجاني عليه

الذكر او عيناً او قطع الذكر والخسيتين اقل من سوا قطع ما دفعه او على
 العقاب وفي الشرفين هما اللحم المحيط بالرحم احاطة الشفتين باللفظ
 القصاص سواء الكبير واليب والصغيرة والكبير والصغيرة والوقاية
 والمحققة وغيرها والمضاد والسليمة ولما كانت كبركان اخرى واصبعها
 احتمل القصاص مع مكان المساواة والدية ولو جنى الرجل قطع الشرفين
 والمرأة قطع الذكر والخسيتين فالدية ولو قطع ذكره فحقن شكله وانثى
 شغريه فان كان الجاني ذكراً فان ظهرت الذكورة كان في ذكوره وانثى
 القصاص وفي شغرية الحكومة وان ظهرت الانوثة فعليه دية الشرفين ^{كما}
 في الذكر والاشنين وان كان الجاني امرأة وظهرت الذكورة فعليه دية الذكورة
 وحكومة الشرفين وان ظهرت الانوثة اقل من الشرفين وطالب بحكومة
 المذكرة وان كان الجاني خيلاً او كلباً فصاحب العلم عالجها ولو طلب ^{المختصة}
 القصاص قبل ظهورها لم يكن له ذلك فان طلب الدية اعطى اليقين وتوفي
 الشرفين والحكومة في المذكرة فان ظهرت الذكورة اكل له ولو قال طلق
 عضو مع ثبوت القصاص في الباقي لم يكن له ذلك ولو قال اطلب حكومتين مع

القصاص في الباقي اجيب اليه واعطى اقل الحكومتين ولا خلاف في الاثنين
 المائدة **الفصل السادس** في اختلاف اذ قطع يد رجل ورجل خطأ
 ولتانيا للخص على ميتا فادعى الجاني مائة من الشاة وادعى الولي الابدال ^{الميت}
 بغيرها فان لم يحتمل الابدال فصل الزمان صدق الجاني وفي خلافه كان
 ولما لم يكن قدم قول الولي مع اليقين فان اختلفا في الدية قدم قول الجاني مع اليقين
 ولو ادعى الولي مائة سبعة للجناية كدخ حية او وقع من شاة او قتل
 وادعى الجاني استناده الجناية لقتل بعتيم قول الجاني لاصالة عدم حمله
 سببا لم يقل الولي لان الجاني يدعى سقوط حثيث المطالبة بما كان ^{قطر}
 يداه واحد ثم وجبت فادعى الولي الشاة والجاني الابدال قدم قول الجاني
 ان احتمل الزمان والا قول الولي ولو كان قصيرا فقال الجاني مات ^{الجاني}
 وقال الولي مات بالشاة قدم قول الولي ويحتمل الجاني ولو اختلفا في
 الدية قدم قول الولي على أشكال ولو قد بلغوا في كتاب صغير ثم ادعى ^{ميت}
 كان ميتا وادعى الولي الحق لاحتل بعتيم قول الجاني لان الاصل البراءة و
 تقديم الولي لان اصل الجحيم وكذا الواقع عليه طابها وادعى الجاني ^{شاة}

العضو المقطوع من حين الولادة او من حينه المتقلعة وادعى المحقق عليه
 الصفه فان كان العضو ظاهراً قدم قول الجاني لا مكان اقامة البنية
 على ملاحته وان كان سراً احتل بتقديم قول الجاني والمحقق عليه وكذا
 الاشكال لو ادعى الجاني تجدد العيب ولو ادعى الجاني صغره وقت الجنا
 قدم قول مع الاحتمال والاحكام بشاهد الحال ولو ادعى الجاني وعرف
 له الجاني فتم قله والا فلا ولو اتفقا على ذوال العقل حال الجاني
 ادعى المحقق عليه السكر والجاني المحنون قدم قول الجاني ولو اوضحه في
 موضعين ومنهما حازم ثم زال فادعى الجاني رفاً بالسيرة والمحقق عليه
 بالبرائة قدم قول المحقق عليه ولو اتفقا على ان الجاني ان الزكوة لا المحقق
 عليه بعد الاذمال فليكن ثلاث موجبات وقال الجاني فبطل
 موجبة واحدة فالقول في الموجبتين قول المحقق عليه لان الجاني يدعى
 سقوط المطالبة بأش واحدتين وفي الموجبة الثالثة قول الجاني
 لان المحقق عليه يدعى وجود الاذمال والاصل عدمه ولو قتل من عهد
 او بعد فادعى الولي سبب الاسلام او العتق قدم قول الجاني مع العيين وهو

في اصل الكفر والرقا احتل بتقديم قول الجاني لاصل البراءة وتقديم قول
 الولي لان الظاهر في دار الاسلام الاسلام والحرة ولو ادعى الاصل كل
 الكلف فادعى الجاني تاكل بالدعاء والمحقق عليه بالقطع قدم قول الجاني
 شهادة العارفين بان هذا الدعاء ياكل الحي الميت والافقه قول المحقق
 ولا يشبه الحال لانه لم يداوى فهو اعرف بصفته ولان العادة القضا
 بان الانسان لا يتداوى بايقين **الفصل الثاني** في العقوبتين فطلبنا
اقول من يعق عقوبته ولو لم يشأن كان واحداً وعقوبته من القصاص او
 حجة وعقوبته الجمع سقط القصاص الى ذلك ولو اضاف العقوبتين
 مثل عقوبت عنك ثم اؤسنة صحح وكان له بعد ذلك القصاص ولو اؤسنت
 له بعضه فقال عقوبت عن نصفك او يدك او رجلك ففي القصاص شك
 ويصح العقوب من بعض الودنة ولا يسقط حق الباقي من القصاص لكن بعد
 دية من عصى على الجاني ولو كان القصاص في الطرف كان المحقق عليه
 في حياته فان مات قبل الاستيفاء فالودنة العقوب ولو عصى المحقق عليه
 او قتل صح عقوبته وليس للحي والعقوبات الواو اذا ادا ان يعقوب

على غير المال لم يمتح وان اراد ان يعفو على مال جازع المصلحة لا يمتح
ولو قطع عضو فقال وصيت الجاني بموجب هذه العجاية وما عيش
منها فاندملت فله المطالبة وان مات سقط القصاص والدية من الميت
الطلب الثاني في حكمه اذا عفى عن القصاص الى الدية فان بدلها
الجاني حق العفو وهل يلزم الاقر في ذلك وان لم يبدل الجاني له
سقط القصاص وان عفى مطلقا لم يحبس المال واذا قال عفو في
الدية ورضي الجاني وجبت دية المقتول لادية القاتل وكذا الويات الجاني
او قتل قبل الاستيفاء وجبت دية المقتول لادية القاتل في ركته ولو
عفى في العمد عن الدية لم يكن له حكم ولو تصالحا على مال ازيد من الدية
او من غير حبسها صح ولو قطع بعض اعضاء القاتل ثم عفى عن النفس لم يمتح
الطرف سواء سر القطع الى النفس او وقف ولو دى سبها الى القاتل
عفى لم يكن للعفو حكم ولا ضمان ولو عفى عن القصاص في جناية لا يجزئها
القصاص كما لما سرت فله حكم للعفو فان مات اقتصر منه ولو عفى عن الدية
ومات قل القصاص واذا اخذنا بجهة العفو قبل السر لا يجزئها فهو مسمية

بالميرل الاقصاص ثم قطع اليدين والرجلين فالاقصاء ينجز الدية دون
القصاص لانه ليس بمصمم الدم بالنسبة اليه ولم يمتح بعد ذلك فان عفى
على مال فالاقرب القصاص **الطلب الثاني** في الديات وفيه كذا **الطلب**
الموجب وفيه فصل **قول** المباشرة وتجب بها الدية اذا اتفق قصد القتل
وعرضها فاصابا فانا او ضرب للثأب فاتفق الموت او وقع من طعن
على غيره فقتل فان قصد كان الوقوع قاتل غالبا فهو قاتل كان قاتلا
غالبا فهو عمد الخطا ان لم يقصد القتل ولا قصد ولو اضطر الى الوقوع
او لم يقصد القتل فهو خطأ ولو القائل اودق فلا ضمان والواقع على
التقديرات كلها هدد ولو اوقع غيره فانا فدية المدفع على الدافع
كذا دية الاسفل ومثل انها على الواقع ويجمعها الى الدافع وكذا الويات
الاسفل خاصة والطبيب ينجز ما يمتح بعلاج ان كان قاصرا او عاجلا
طفلا او مجنونا بغير انك الوي او بالعالم اودق وان كان حاد او اذن له
المرض فالعلاج للثأب فالاقرب الضمان في ماله وفي برائة الاثر
قبل العلاج نظريان من اسر الحجة اليه وقوله عليه السلام من طبب او بنطه

فليأخذ البرة من وجهه والافرن من ومن بجان الاجرة قبل الاختصان
 ودون ان عليا على السام صغر خافا قطع حشفة غلامه وسحق ولما تمت
 التامير باقلا بوجرت فالصان على عاقلة وقيل لا مال ولما قلب الطير
 ضلت الصبي لزمها الدية في الممان طلبت الفرز على العاقل ان كان لها
 والافرن على العاقلة طفلها ولما عادت الولد فانكره اهل قدم قتلها ما لا
 كذبها فتمن الدية واخضاره ان من يحيل انه ولد اسجرت الطير في سلكه
 الربا فغيره ان اهل قبل حوز صحت دية من اخذت من وجدة جماعة قبل ان
 دبر او صما ضاقت من الدية وكذا النجدة وقيل ان كانا مامونين فلا ضمان
 ومحين حائل المتاع اذا كسر او اصاب بعجز المتاع والمصدوم في **ما لا يملك**
 القريب وهو كل فعل يحصل للثلف عند بعله غير الا انه لو اذ لم يحصل
 العلة تاتيه كالحفر مع الزدي وهو موجب للضمان ايضا وفي منعه الارث
 اشكال وكذا نصب المكين والقا الحجر فان التلصص بيب العنار ولو صاح
 بجبي فارعد مسقط من سطح ختم الدية وفي القصاص نفس ولو مات من الصفة
 او نال عتلة ختم الدية ولو صاح بالفرقات فالحقة على اشكال ولو كان مريضاً

او يجنيها او يعتقله وفاقاه بالصحة وان كان بالعاكسا لاثبات اذا العتلة ضمن
 الدية وما لا يقبل على العاقلة وفيه نظر لانه قصد الاخذ فهو يثبت عند وكذا
 العتلة لو يثبت فيه وجب ان كان فانه ضمن مع الاثبات بالمخوف اما لو قال الحق
 نفسه في براق من سقطت قبل الرضعة لا تملكها الى المهر بل الى الوقوع فهو المبتلى
 لا تملك نفسه فمقط السب وكذا لو صادف سبع في مرة فاكله ولو وقع
 به لا يعلمها او كان عيما او تخلف بالعتق او اضطره لا يضيء واكله السبع
 فانه يفهم لا يفترس في المضيء غالباً ولو توقف حامله فاحضت ضمن دية
 البعير ولو ماتت ضمن دية ايضا ولو لم يزل على الرماة فاضاها لاجدهم فبهم فان
 قصد فهو عمد والافطأ ولو ثبت انه قال حذار لوضي ان مع المجرى ولو سجد
 اسكانه ولو كان مع جبي ضمة من طريقا لهما اتفاقاً لا قصد اخذ الحيوان
 بالضممان على المقرب من حيث انه عرضة للثلف وعلى الرمي اشكال ولو
 المقرب فان لم يعلم الرمي فالضمان على اللزب قطعا وبعض من ينجح غيره
 منزله لئلا ياله ان يكون فان لم يصدف الدية وفي المتع من الارث نظر ولو وجد
 وادى قتال على ضير واغام شاهدين بئى ضمن القاتل وان لم يقتل فمقتول

الموت ويوجب الدية عليه ولو وجد ميتا حتى الزاد بالدية كشكالا ولا يضر له
 ولا الميراث وروى عبد الله بن طلحة عن الصادق عليه السلام في امر جميع ثياب امرأة
 ووطئها وقتل ولدها ثم حوالت ثياب الخرج فقتلته ان على نواله دية العادم في
 تركته اربعة الاف درهم مكابرته على فرجها ولا شيء عليها لانه قتل وتحريرا
 ان الدية ثبتت عند فوات حمل الفاضل لانه قتل دفعه عن المال فلم
 يقع قصاصا ولا جواربة الا في درهم لانه لم يرضها فزنا ولا ينفقه
 للثقل فاجابحين دنيا او مع عليه التام لمرة او حلت صدقها لها
 بناء ونحوها بالجملة فلما المراد الزيج باصعها ثلث الصدقين فاقلا قتل
 الصدق فقتل على الزيج اثنا عشر ذية الصدقين وقتل على الزوج وفي
 التضعيف والا قرب سقوط دم الصدقين ويغير علم السبعة الصغير اذا
 عرق وان كان عليه او من ذل العبد على ان كان لا يملك فميراث في حفظ
 غفل عنه ولو كان بالعار لم يضمن **الفصل الثاني** في شفاع العدل والشرع
 اذا حضر في قريتها انسان فان كانت له اعداء فلان دفعه عنهم سقطت اثمهم
 كان الشان على الدافع وان لم يكن عددا انا كالموتى ينفذ مع الجبل فان كان

عددا فاضن الحافض لئلا يحفر في طريقه سلك او ملك غيره بغير اذنه ولو كان
 قطعا اثنان على الحافض وكذا الوضو بها بعد الفجر والعدول في طريق سلك
 اصله المسلمين قبل الاخوان لانه حق رابع وكذا الاضيق لو كان الحضر غير عدل
 بان يحفر في ملكه او في ارضه بوات قصدا للملك او بقصد الانتقام والحقية
 كانت في ملكه او ارضه غير وعده المكان وموحيه فاضن وكذا لو كانت مكتوفة
 او دخل بغير اذنه ولو كانت مستورة ولم يشعر بها او كان الموضع مظنا لو كان
 للداخل اعرض ولو كان الحضر في ملكه بغير اذنه فدخل بغير اذنه وكان الزعيم
 مكشورا فلا ضمان وان كان مستورا وكان الداخل اعرض فاضن فان الحافض
 لتفريطه وعدم الضمان لتفريطه الداخل ولو وردى المالك او المادون
 ولو حفر في مشرك بين وبين غيره بغير اذنه احتل الضمان ونصفه ان كان
 الشريك في الحدا او الشكين ان كانا اثنين وهكذا والنصف مطلقا ولو كان
 عبدا اثنان الضمان بريقه فان لم ينفذ ولا يضمن ولو اعتق قبل السقوط فالضمان
 على العبد لا السيد ولو وضع حجر في ملكه او موضع مباح لم يضمن ذية العائز
 كان في ملكه غيره او شارع سلك فاضن ثم اذا وكذا المذهب كما افادت العا

ولوجه السيل بحجر فلا تخافان على احد منكم من انزاله فان تعالوا الى صبح
 الخمرين الشارع ضمن لو كان الى اهل اوقاف سلوكه على اشكال ولو جحد ان
 يترك الجانب هذا الحجر فمقر انان بذلك الحجر وسقط في البرهانه ان على
 القدي ولو وضع حجرا او حرا او اخر فمقر انان انما ان احتمال تسطيح الصخر
 انما ان لو كان الصخر على الاول ولا يخاطب في ملكه او باح وقوعه على
 انان فوات فلا تخافان سوا وقع الى الطريق اصل الملكه وسوا انات بقوله على
 او بيان ان كان قد بناءه سوا على اناس وقت تسطيح وان بناءه الى الملكه
 فوقع الى غير ملكه او الى ملكه الا انه يفتقر من الاجراء والشيء في الاصل الى الشارع
 فاصلا ايضا فانه لا يصح ان يكون في الشيء ملكه كيف شاء وما انما الى الشارع
 باختيار ولو قيل ان ان عرفت حصول الظاهر كان وجها وكذا لو انما استقر ان
 الى الملكه ولو بناءه ما يلا الى الشارع او الى ملكه جان او الى اهلها بعد الاستقرار
 وقوله في الاصل ان الله اصابه على غير ما ضمن ان يكون الا الى العبد يلا وطلقا
 ما يلائم الاصل او على غير ما ضمن ولو استند من غير سبله كالميل ولو بنى حيا في
 ضمن ما يلائم بسببه ويحق نصبه الى ان يلا الى الطريق المسكونه لا المرفوعه الا اذا

اربابها وكذا الرواشن والخبثه والباطل كل ذلك اذا لم يصح للمانه
 فلو وقع الميزاب على احد فوات فهو الصخران قولان كذا الوسط في الرواشن
 او الما باطخه فلو لا قربان الشان كان لا يصح في الحق بان الملكه
 او الخشب فوقع ما هو في الحق ضمن الجميع وان وقع الجميع ضمن النصف وكذا لو
 بنى الاخير المانه لمصلحة من اياك يستقطبها ولو وضع على طرف ملكه
 او جرة من الماء او على طريق وقع على انان فوات فلا تخافان الا ان يصيبه
 الى الطريق ولو بنى على باب داره كذا او غير من حجر في طريق سلوكه فمقر
 انان ضمن ولو كان ثم يرفع فكذلك ان لم ياذن اربابه ولو اذنا فلا تخافان
 لا يصح كالباني في ملكه واذا بنى في طريق الطريق وبشأنه من قايما في الطريق
 الطريق فلي بفساد ضمن ولو بعد الما وضع الجبل عليه وامكنه العدول
 ضمان وكذا لو بنى الطريق او بنى الطريق او بنى الطريق او بنى الطريق او بنى الطريق
 او قايدها او ما فيها ولو اشد اثارا في ملكه فمقر انان او بنى الطريق او بنى الطريق
 جاره فان كان الحق ساكنا او كان بينه وبين الجار باطل مع الرعي ولم
 يتجاوز قد لا يخاف فلا تخافان وان كان الهواء عاصفا ولا خايل او اخرج كثر

من قدر الخلق مع غلبة الظواهر فيها وزمن ولو عصف الهواء بفتة من غير ان يخل
فلاختفان ولو استعلا في ملك غير ضمن الا نقر والمالي ولو قصد ثلاث
الغرض فهو عدل ولو وضع صيا في سبعة فافترس سبع ضمن ولو اربع اقل اليه
فولي ما دنا في الغرض في بر او دعي نف من سطح فان الحياه المذلت
ضمن والا فلا وكذا ضمن لو كان اعى او كان ليلا لم يطل او كانت البر
مقطعة ولو على سقف فاعترف ضمن ولو عرض لسبع فافترس لم يضمن الا
ان يلجأ الى ضيق فيه سبع ولو نام في الطريق فيغيره اثنان فمات ضمن
ولو مات النائم فلا ختمان على المتفرذ المصلي به ولو نام في المسجد معكفا
فلا ختمان عليه ويغفر له كمال ولو خوف الامام من اركب محمدا فان فلا
ضمان ولو خوف حلي فاسقط ضمن ويجب حفظ الدابة الصائبة
كالبعير المقتلم والكلب العقور والهره الضالة فان حمل ضمن ولو جهل
خالها او علم ولم يضرط فلا ختمان ولو جنى على الصائبة لغيره كان
للدفع والاضمن ويضمن جناية الهره المملوكه مع الضاوة ويجوز قتلها ولو حبس
ذاته على اخرى ضمن صاحب الداخلة جانيا ان فرط ولا يضمن صاحب المدخل

عليها الوحت على الداخلة ولو دخل دارهم باذنهم ضمن كلهم ضمنوا وان يخل
غير اذنهم فلا ختمان ولو اختلفا في الاذن قدم قول من ركب الدابة
ما يجنبه بيدها وراسها مباشرة لا يبيها كما لو اصاب شي من موضع السابك من
فابطل صوما او اطلقت برشا من اخاصة على اشكال ولو باليت الدابة او اذ
فرق اثنان فلا ختمان الا مع الوقوف على اشكال ولو دخلت رذعه المحض
برزغ الغير لم يكن له الخراج اليه مع الاطلاق بل يضر ويضمن المالك مع
التفريط ومع عده اشكال وكذا القايده ولو وقف بها او ضربها او قتلها
فداه ضمن جميع جانيها ولو ضربها غير فالضمان على الضارب ولو اوقعت
الركب ضمن الضارب ولو اقصاه ضمن المالك وان كان معها الا ان
تغير ولو ركبها اثنان قايما في ضمان ما يجنبه بيدها وراسها الا ضمان
على الركيب اذا كان صاحب الدابة معها ولو اركب مملوكه الصغير دابة ضمن
ولو كان بالغاً فالضمان في رقبته ان كانت الجناية على ضراره ولو كانت
على ارجله يتبع بعد العتق **الفصل الثاني** في الترحيل والاسباب ^{التي}
المباشرة والسيطرة المباشرة كالذافع مع الحاف والمسلك مع الذليج والذافع مع

الكف مع جاذب الخلق ولو جعل المباشرة السبب من السبب كان عظميها
 في غير ذلك فرفع غيرنا لنا ولم يعلم ضمن الحاف وكذا لو فرض موضع وقوعه
 به لا يعلمها ولو جفرت في تلك نفس وسر ما ودعا غيره فالأقرب الضمان لأن
 المباشرة فقط أثرها مع العرف والجمع بين مختلفات قدم الأول منهما
 الضمان فلو جفرت في طريق سلوك ونصب آخر جفرت إنسان وقوعه
 البركات ضمن واضع الحجر ولو وضع سكين في برعمه في قرى إنسان فقامت
 بالسكين فالضمان على الحاف هذا كله إذا تأوا في العدول ولو تحقق هذا
 به أخفى الضمان إنما لم يقطع الحجر البيل على طرف البرقي ضما في الحاف استكمال
 ولو جفرت برقرى الحق فمعهما غيره فالضمان على الأول أو يكون استكمال
 ولو جفرت الحجر في الطريق فالضمان على واضعه ولو جفرت بقاعد الضمان
 على القاعدة ولو جفرت بواقف الضمان الواقف على الماسي لأن الوقوف
 من مرفق المشي والماسي هدد ويحتمل ماواة القعود ولو رد في بر فقط
 على آخر ضمانها على الحاف وصل لورثة الأول الرجوع على غاظه الثاني
 بخلاف الذي حتى يرجع به على الحاف استكمال ولو كان على طرف البرقي

بأخر وجبه وتعلق الأخرى بالثالث ووقع بعضهم على بعض وما توافوا لاق الثاني
 من تلك الباب صدقته البرقي ثلثي والثالث فيسقط ما قابل ضله
 وهو تلك الدية ويحق على الحاف ثلث وعلى الثاني ثلث لأن جذب الثالث
 والثاني هلك بين هو مستحب للضمان فيسقط نصف دية
 على الأول لأن جذب له والثالث بكل دية على الثاني ولو جذب إنسان
 الحاف لم يرفع الجذب فوات الجاذب بوقوع عليه فالجاذب صدق
 الجذب لو مات لاستقلاله بالاف ولو مات فالأول هدد وعليه دية
 الشا في ماله ولو جذب الثاني ثالثا فوافوا بجمع كل منهم على صاحبه
 فالأول مات بصدقه وفصل الثاني فيسقط دية وفيه الثاني النصف
 والثاني مات بجذب الثالث عليه وجذب الأول فيضمن الأول النصف
 ولا ضمان على الثالث وللمثالث الدية فإن رجعا المباشرة فدية على الثاني
 وإن شكا بين القاض والجاذب فالدية على الأول والثاني ضعفين
 ولو جذب الثالث لغير فوات بعضهم على بعض فالأول ثلث الدية لأن
 بجذب الثالث عليه ويجذب الثالث عليه ويجذب الثالث الرابع فيسقط

بعض

ما قابله ويحق الثامن على الثاني والثالث ولا ضمان على الرابع وحسن
 البرسب والسبب لا يعتبر مع المباشرة وكذلك جذب لا قبل سبب جذب الثالث
 والرابع وجذب الثاني الثالث وجذب الثالث الرابع مباشرة فلا يعتبر
 السبب فصار الثلث حاصل فصل الاول والثاني والثالث والثلثية
 ثلثا الدية ايضا لان مات بجذب الاول وجذب الثالث وجذب الثالث
 الرابع عليه فمات طمأ قبل ضل وجذب الثامن على الاول والثالث والثاني
 ثلثا الدية ايضا لان مات بجذب الرابع وجذب الثاني والاول لما اراد
 فليس عليه شيء ولا الدية كاملة فان حجبا المباشرة فدية عليه وان شكت
 العثمان فالدية اثلاثا بين الاول والثاني والثالث ولو وقع الاول
 البر ثم وقع الثاني فمات الاول فالعثمان على الثاني ويحمل النصف
 لان الوقوع في البرسب المالك والثلث حصل من الضمير فان
 الخاف متديا ضمن النصف والاسقط ولو وقع فمات الثالث فاقرا
 فان كان الاول قد نزل اليها فدية على الثاني والثالث نقصان لا
 مات بوقوعها عليه وان كان قد وقع فيها ضل الاول الثامن عليها

نحو

الثاني عليها ثلثا الضمان والثلث الاخر على الخاف ان كان متديا ومعد
 لم يكن ودية الثاني على الثالث على الاحتمال الاول والنصف على الثاني والثالث
 حكمهم من وقع في البر ابتداء ولو وقع الاول فمات بغير ثلث الثاني فالثاني
 راعيا والبرسبة ووقع كل واحد في ذمته فدية الاول على الخاف مع العدة
 وهذا لانه ودية الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني ودية الرابع
 على الثالث ولو وقع بعضهم على بعض فماتوا العتق انتم وان يكون دية
 الاول ارباعا يوجب الخاف مع العدة وان كان دية ودية ودية
 الثاني على نفسه ودية على الثاني فدية الثالث ودية على الثالث
 بجذب الرابع ولما الثاني فدية اثلاثا فدية هذا بجذب الثالث
 على نفسه وثلثه على الاول وثلثه على الثالث بجذب الرابع ولما الثاني
 فقتل دية هذا بجذب الرابع على نفسه ونصفه على الثاني لا يجزى
 البر ولما الرابع فقتل دية على الثالث لا يجزى البر ولعل ان دية بر
 كلها هذا لا بجذب الثاني وهو مباشرة وهو السبب في جذب الثالث والرابع
 وحسن الخاف سبب والسبب لا يعاقب العثمان مع المباشرة فكانت ثلثه نفسية

الثاني وما قبله ودية الثاني نصفها هدد ونصفها على الاول لانه
 مات بسبب جذب الثالث على نفسه وجذب الاول لودية الثالث كذلك
 لان مات بجذب الرابع وجذب الثاني له ودية الرابع على الثالث لانه
 هلك بسبب جذب ودوى محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال قضى
 الموتير علي الساكم في اربعة وقع واحد منهم في نوبة الاسد فتعلق بان
 تعلق الشاوش الثالث والثالث تعلق برابع فامرهم الاسد ان الاول امر
 الاسد وعزم اهله على الدية للثاني وعزم الثاني لاهل الثالث على
 الدية وعزم الثالث لاهل الرابع الدية كاملة ودوى مشهور وندى سمع
 الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى ان الاول يبع الدية والثاني
 ثلث الدية والثالث نصف الدية والرابع الدية كاملة وجعل ذلك على
 عاقلة الذين اذبحوا وكان ذلك في حق التوصل الى الله عليه واله واصفا
 ومجان تفرغ جفرا لانه قد ايا واستنادا لافضل الى الارواح المات
 من الخاص فحينئذ الاول مات بسبب الوقوع في البر ووقع الباقر في
 الاند تحفه فلم يتعاقب ضمان وثلث ارباع السبب في الرابع على

وموت الثاني بسبب جذب الاول فثلث السبب ووقع الاخير في
 ومثلثاه ووقعهما فرق من قبله فوجب ثلث الدية وموت الثالث
 من جذب الثاني ونصفت السبب ووقع الرابع عليه وهو قبله فوجب
 نصف الدية والرابع لكال الدية لان سببها جذب الثالث له وبجانبه
 وجعل ذلك على جعل الثلث على عاقلة الاول والنصف على عاقلة الثاني
 والجميع على عاقلة الثالث ولما اربع على الخاف فيكون ان يقال على قول
 الدية للثاني وحده لانه لا ينفك عن الثاني دية الثالث وعلى الثالث
 الرابع ولو شركا بين مباشر الامساك والمشارك في اللدب على الاول
 ونصف وثلث وعلى الثاني نصف وثلث وعلى الثالث ثلث دية
الفصل الخامس في ما يوجب التبرك اذا اصطدم حران فان افترقا
 كل منهما نصف دية ويسقط النصف لان تلف كل واحد مستد بالفضل
 صاحب سوا كافا فارسين او اجلين او احدا فارسا او اخر لاجلا وعلى كل
 واحد منهما نصف قيمة فرس الاخران تلفت بالصادم ويقاضان في الدية
 والقيمة فيرجع صاحب الفضل ولو قصد العتل فهو عود ولو جلبتها الدنيا

احتمل اعدادها لك احاد على الذوات واحتمل الاحاد على كونهما
 فان كانا صبيين اركبهما اجنبي متعدي شراك المبيع عليه وان اركبها
 الولي فلا حرج الزعة وديتها على عاقبتها ولو اركبها بافسها فضعفت
 كل واحد من الصبيين على عاقبة الآخر ولو كانا عبيدين بالعين سقطت
 جنايتهما لان نصيب كل واحد منهما هدد والذي على صاحب فوات
 بفوات محله ولو كان احدهما عبدا فالاشة لولاه ولو مات المتصادم
 ضل الباقي ضعف ويشد لو تصادم خاملان ضل كل واحد ضعف
 الاخرى ونصف جنيها ونصف دية جني الاخرى ولو صدم انسانا
 فمات فديته مال الصادم ولو مات الصادم فمات كان المصدوم
 في ملكه او مباح او طريق واسع ولو كان في طريق ضيق والمصدوم
 واقف قل بغير المصدوم لانه فرط بوقفه ولو تصد الصدم فهدد
 وعليه دية المصدوم ولو اصطدمت سفينتان فمات من المالك والفقير
 فان كانا مالكين ومصدما التصادم وعلمنا التلغ مع غلبا ضل كل
 منهما القصاص لو دية كل قتل وعلى كل واحد منهما نصف قيمة سيفهما

ومضت ما يما من المال وان لم يقصد لكن زلما او صدق ولم يعلم انه يودي
 الى التلغ او تصد عليها الضبط فخل في الالات وقلة الرجال فالحكم بالدية
 الا ان القصاص يجب عليها الذي عوضه لكل واحد دية كاملة عليها ولو اركبها
 مالكين ضمن كل منهما نصف التلغين وما فيها ولو لم يقرط بان غلبتها الزل
 فاحتمان ولو اختلف حالهما بان كان احدهما غامدا او مفرط اختلف الاخر
 يتغير حكم كل منهما باختلاف حال صاحبه ولو وقعت سفينتان على اخرى فقتل
 او سائر لم يضمن صاحب الاخرى وضمن صاحب الواحدة مع التقريب ولو اخطأ
 الحمار لان فاللغا او اخطأ احداهما ضل كل منهما نصف قيمة تلفه ولو اخطأ
 شخصي سائر اولد له الوفا ففرقت بغيره مثل ان يمسك الرضلع لوجها اولد له
 فدية فانتهكت فهو ضامن في الما يتلف من مال او نفس لا يشبه عدو ولو
 تجاوزا جلا وتجاوزا في اليدان كان ملكهما او غصبا فاصطع فرفعها
 فاما ضل كل واحد نصف دية صاحبه ولو كان احدهما اكلوا والاخر غاصبا
 فالغاصب هدد وعليه ضمان المالك ولو قطعتا ثلث ضئهما مطلقا ولو اكل
 جملة بالحققت ضل الحجر اجنيا فان تصدوا فهو عديم القصاص ولا

خطا والضمان يتعلق بمخاديب الجبال ايضا صاحب المخبئ ولا يواضع المحجو
 في المقلع ولا يمسك الحب ولا يمين يا عبد غير المد والوعاد المحجر عليهم
 قتل واحد منهم فهو شرك في قتل نفسه فان كان ذلك فعلى كل واحد ثلث
 الذرة ويسقط ما قابله فله ولو هلكوا جميع فعلى عاقل كل واحد نصف ذرة
 الباقيين وعلى الاشرك ثلث في عدمه حاطب وقع على احدى فوات ضمن الباقيان
 دية لان كل واحد منهم ضامن لصاحبه الا قربان عليها ثلثي دية ولو اشرف
 سفينة على الفرق فقتلها الكاسيت على نفسه او غيره الومتاع في الجحور على
 ضمانه ضمن دماء الخوف ولو لم يقتل وعلى ضمانه بل قال الومتاع لم يمت
 السفينة فالقاء فلا ضمان ولو لم يكن خوف فقال الله وعلى ضمانه فالقاء
 عدم الضمان وكذلك لو قال فزوت فربك وعلى ضمانه فلا ضمان ولو قال
 حاة الخوف الومتاع وعلى ضمانه مع وكبان السفينة فاستموا فان قال
 ادوت السواوي قبل ولدت الحصة واما الركبان فان ضمانهم ولا فله
 فان قال قد اذنت لم افكر وبعد الا لقا خلفوا ضمن من الجميع ولو قال حاة
 الخوف الله وعلى ضمانه وكان المالك ايضا خائفا فالقربان على الضمان

الحج

الجميع ولو كان الخناج الى الالفاء هو المالك فالقاء ضمان غير فالقربان لا يميل
 لا الاخذ ويبيع مريضا فاسلم ضا الجاح مع ثلثة فخرجوا فالحجاء اربعة وعلى كل واحد
 ربع الذرة والحجاني في الثمانين يذرة الربع يخرج من احدى ما هدي فغير حصل الى الثمن
 فيحل التوبة يبيع على الجرحايات فيقال لها من في غيظ النفس ويبقى على كل واحد من
 الاربعة خمس الذرة ولو قطع يد العبد الجاني فنجى بعد ثمانيات فارتب اليه يضمن
 به الحج عليه او لا والباقي يشارك في الحج على ثمانية اذونات بعد الحجتين
 وقطع بعد احدى الحجائتين وقضى امر المؤمنين على في جارية بكتب لحي
 فحنتها فالثالثة فتمت الكوفة فصرعت الركبة ان ذية الركبة ضمان من
 الناحية والخوفة وفي الرواية ضعفت وقيل يسقط ذلك كقولها
 عبا وحيا للثان على الناحية والقامصة وقيل ان الحيات الناحية
 القامصة فالذية على الناحية والا فالقامصة ودوى محمد بن قيس عن النبي
 عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى في اربعة شروا المسكر فخرج
 اثنان وقتل اثنان ذية المقتولين على الجرحين بعد ان رضع جراحة
 الجرحين من الذية ودوى السكوني عن الصادق عليه السلام انه جبا ذية

السد

المقتولين على قبال الاربعة واخذت دية جارية الباقي من دية المقتولين قدوة
 محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام والسكوني عن الصادق عليه السلام
 عن علي عليه السلام ان مقتضى دية ست علكان كافوا في الفرات ففرق واحد
 فشهدا ثمان على الثلثة انهم عرفوه وشهدا الثلثة على الاثنين مقتضى الدية
 انما اشد انما اس على الاثنين وخمس على الثلثة **الباب الثاني**
 الواجب وفيه مقاصد **الفصل** دية النفس وفيه فصلان **الفصل** في دية المسلم
 وجب الدية في قتل النفس خطا وبغير عمد ولا يوجب العمد الا القصاص بغير
 ثبوت المال لها اذا تراضيا دية العمد مائة من سنان الابل وامانة بقر او مائة
 حلة ثوبان من رويدا من ثيابها او الف دينار او عشرة الاف درهم او
 الف شاة ومائة من سنان الجواقي مع التراضي بالدية ولو كان له
 تخير في بدل البلد وشرا غيرهما من البلد وغيره ادون او اعلى مع التراضي
 بالمشروط والا قربان لا يجب قبل القية التوقيع بوجود الابل وكل واحد
 هذه الاصناف اصل في نفسه ليس بكم عن غيره ولا شرط عليهم غير الجوار
 الجاني في بدل امثاله وهل له التليف من جنين فان اذات كال دية دية العمد

لمنك

ما تقدم من الاصناف وكذا دية الخطا الا في شيء واحد هو ان دية العمد
 مغالطة وهاتان مخففتان والحقيقتان بين احدهما وبين الابل
 خاصة قدوة شبه العمد مائة ثلث وثلثون منها حقة وثلثون خبث
 لبون واربعة وثلثون ثبة طروقة الفحل وبعي ثلثون بنت لبون وثلثون
 حقة واربعة خلفه وهي الجامل وهي ثمان للجاني كالعمد ودية الخطا
 الخمس عشرون بنت مخاض وعشرون ابنة لبون ذكر وثلثون بنت لبون وثلثون
 حقة وبعي خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
 عشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وهي على المرافعة لا يفيض القاتل منها
 شيئا الا ثلثي الزمان فدية الشية قتلى في ثنتين ودية الخطا في ثلثين
 سواء كانت الدية ثمانية وواقعة او دية طرف ولو اختلفت في العوامل في
 الامل الخيرة فان ظهر العاطاة ادرك فان ازلت قبل التسليم ابدلوا
 بعد الحضور ولا يلزم بعد القبض ولا تغليظ في الانسان غير الابل ولو قتل
 اشهر الحرم او بنت حرم مكرمة دية ثلث اسنان الاجناس كان تغليظا والراي
 للمقتول لا تغليظ في الطرف ولو قتل في الحل لا تغليظ في الطرف ولا تغليظ في العكر

ولو قتل والنجاة الى الحرم حتى عليه فيه الى ان يخرج فقامته ولا تقص
منه فيه فان جنى في الحرم اقصرت لانهما كحرمة الحرم قبل وكذا في هذا
الامة عليهم السلام ولا فرق بين ان يكون القول كبير او صغيرا فاذن
مخبرنا سليم الاعضا او مفقودا او ولد الزنا اذا اظهر الاسلام مسلمة على
راى جميع فرق الاسلام متناوئا ما لم يجدوا ما موثوقا بالشعور من
التوصل الى الله عليه واله **الفصل الثاني** في دية من عدا ما ذكره الله
المسلم الحق فصف دية الحر المسلم سواء كانت صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة
سليمة الاعضا او غير سليمة بما بين جميع اجناس الدية في الاحوال الثلثة
وكذا الجراحات والاضراف على النصف ما لم يعثر على تلك الدية فان
قصرت الجناية جرح او طرفا من الثلث فساويا خصوصا ودية ولما اذ
الحرف دية ثمانية دهم سواء كان يهوديا او نصرانيا او مجوسيا ولا دية
لغير هؤلاء الاضناف سواء كانوا ذرى عمدا ولا سواء بلعنتهم الدعوى او
ودية المرأة الحرة منهم اربع مائة دهم ودوى ان ذرية الذي كذب المسلم ودينه
الاى دهم ومخلاف على المعتاد لقولهم ولما العبد ذرية فتيمة لم يعتق ودية

قترها اليها ودية ما لا يخاف ان كان القتل عدا او شيعة وعلى العاقل ان
كان خطا ودية اعضائه وجراحاته بية تمت على قياس الحرف في الحر كمال
الدية في العبد كمال القيمة الا انه ليس للموالم المطالبة بذلك لان دية
الجاني وليس له الامساك والمطالبة بالقيمة ولا ببعضها على اشكال وضما
من الحرف نصف الدية في العبد نصف القيمة وكذلك في الاعضا وكذلك في
الجراحات وكل ما فيه مقدرة الحرف في العبد كذلك من قيمة وكل ما
لا تقدر به في الحرف في الارض فيقص الحرف عبد اسليما من الجناية ونظر
قيمة تح ويغرض عدا في تلك الجناية ونظر قيمة ونسب احد على التي
الى الاخرى فيؤخذ من الدية تلك النسبة فهنا العبد اصل الحر كما كان الحر
اصلا لانه المقدور لو جنى على العبد يدين القيمة لم يكن لولاه دفع
المطالبة بالقيمة بل يمسك ويطلب بدية الغايب او ارشه ان لم يكن مقدرا
في الحرف دية الامة قيمتها ما رتبها ودية الحرة المسلمة قترها اليها ولو كان
العبد ذريا او الامة كذلك للمسلمة فمما كالمسلمين في ان ذرية قيمتها ما لم
تعتق ودية الحر المسلم والحرة المسلمة ولو كان العبد لامرأة او الامة لذكر

فالاختبار في العبد بالذكور في الاثنى بالمرأة وفي المسلم عبد الذي والمسألة
جارية الذي اشكال واذا نجح العبد على الخط لم يصح منه ولا بل يدعى ويعد
ولم يحيا في عيانتها لا الى المحن عليه ولا له ولاية وفي هذا العدا على لان
كانت الجارية غير مستوعبة قيمه بخير المولى بالعقد ويرتفع ما قبل الجنا
ليترق او يباع ويغش كجاء العن والمدبر سواء وكذا الذكر والانثى وكذا
الولد على التهي **القصص الثمانية** وفي الاطراف كل ما في الدنيا
من واحد في الدية وكل ما فيه اثنان في الدية وفي كل واحد النصف وما
في اربعة في الدية كالاجفان وما في عشرة كالاصابع وفي الدية وفي كل واحد
العشر وكل ما لا تقدير في محب في الارض والتقدير في ثمانية عشر في الدية
فصل في الشعر وفي شعر الرأس الدية ان لم ينبت فان نبت فالارض ان
الجنح عليه ذكر او ان كان في ثمة نساها وفي شعر الحية الدية ان لم ينبت فان
نبت فالارض وقيل ثلث الدية وفي الاجناس بالسبب الى الجميع بالمساحة
وقيل في شعر رأس الرجل اذ لم ينبت مائة دينار وفي الحاجب خمسة دنانير
وفي كل واحد نصف ذلك مع الدية وفي البعض باجباب في الاهداء

الدية على راي فان قطعت الاجفان بالاهمال فدينار ولو قيل بالادب والدية
الاختلاف في السوط طحا لا الاجتماع لم يكن ولا تقدير في غيره ذلك من اضافة الشعر
كالناب على الساعد او الابقان وغير ذلك بل ثبت فيه الارض ان لم ينبت
ولا شئ مع الانضمام الى العضو والتخلد ولو كانت الحية المرأة فالواجب الارض ان
نقصت بها القيمة لو كانت امة ولو كانت لثلاثة فزادت قيمتها فالاقرب التعريف خاصة
وكذا لو حلق شعر المرأة منها او من الحرة او العبيد لا يجرى لانيث فزادت القيمة ولا
ولانه لفرق **المكاتب الثاني** في دية العين وفي كل عين بصيرة نصف
الدية وبقية الحقيقة والعشاء والحولاء والمخالطة وفي العينين كالدية
والاخض والاعشى والريذ والاجهر والاعشر كالصحيح لما في الدية
بباض فان كان البصير ابقيا فالدية ولا سقط العام بحسب ما يراه وفي عين
الاعور الحقيقة الدية كما مله ان كان العور خطا او تجردا فدينار الله تعالى
كانت بجنايته جان حتى ارشه وان لم يخطه او ذهب في قضاها الضعف
وفي خنق العور اثلث دية الحقيقة وروى الرابع سواء كان خلفه او جنتا
جان وفيه الاجفان الدية وفي كل عين الربع وقيل في الاعلى ثلث الدية

فصل رابع

الاسفل الثلث وقيل ٢ في الاربعة الثلث و٢ في الاسفل النصف ولو لم يكن
عليها اهذاب فكذلك وفي الجان الاعلى الدية وكذا الجان الاعلى
اما الجان المسحق فالحكومة لانها لا تكن العين ولا تقطعها او لا
العين مع الجان فديان ولو قطع بعض الجفن فعليه بجنازة **الثلث**
الانف ٢ الانف الدية كاملة وكذا في مائة ومائة لان شوقي مضى بها **الثلث**
ولو قطع المارد وبعض النصف فالدية ولو قطع المارد في النصف فالدية
بثوب الدية في المارد والحكومة في النصف والدية وهي الخارجة بالخمر
وفيما نصف الدية على راي وقيل الثلث وهو الاقرب فيقسط الدية على
الخارج والخمر بالادلة ولو قطع مع المارد لم يمتص اتصالا بالشفقة من
مع الدية زيادة حكومة وكذا الانف فند الدية ولو جرح على غير فامة
دناير ولو نذرت فيه فاذا لا تمتد ثلث الدية فان جرت وصلحت فخص
الدية ولو كانت من احد الخمرين الخارجة من الدية وفي مثل المائدة فان
قطع بعد الشلل فعليه الثلث ولو قطع احد الخمرين والخارج قلنا الدية
و٢ في احد جامع نصف الخارج و١ العكس نصف الدية بنا على اقسام الدية

وقيل الروش جمع المارد
وفي احد الخمرين
الدية وقيل
الثلث

و٢ قطع بعض الخمر من الثلث بية القطوع الى الجميع وكذا في بعض
الخارج ولو جرح ضووجه او غير لونه فالحكومة فان قطع اخرها لدية ولو قطع
الاجلدة وبجرح معلقا لها فان اخرج الى الابنة فعليه الدية لانه قطع الانف بعينه
بالباشرة وبعضها السبيل ولو اياه فدية فالحكم لعقل الحكومة والدية ولو لم يجر
ودعه فالحكم والحكومة **الطلب الرابع** الاذن في كل واحدة نصف
الدية وفيها جمع الدية كاملة وفي بعضها احصايتها بغيرها بالباحة فان كان
المقطع نصفها وجب النصف وان كان الثلث فالثلث وهكذا وجب
شحة الاذن ثلث ثوب الاذن وفي من هالك حيا والذا لاهم كالحقير ولو ضربها
فاستحقت وهو كمثل العضو قلنا اربها فان قطعها فاطع بعد الشلل وثلث
الدية ولو قطع الاذن فاضح العظم وجب عليه دية الاذن **الطلب الخامس**
الثلثان بية الشق من الدية اجماعا وتختلف في التقيط قيل في العليا الثلث
وفي الشللان لان قيام الجالس زيادة المنفعة باسالك الطعام والشراب وقيل
في العليا احسا الدية وفي السفلى ثلث احساها وقيل في العليا النصف و٢
السفلى الثلثان وفيه زيادة لورثته وقيل بالسوية وهو من وجد الشلل

عنه اما تجل في ذلك مع طول العلم والعلماء انما في هذا الكتاب مصادرا بالحق
 والمجاز مع طول العلم وليس خاشية الشك في منها وفي قطع بعض الشك فيها
 ساحة فلو انصف نصف دينا او ثلثها ثلث دينا وهكذا طول وعرضا
 فلو قطع نصفها طول واحد وعرضا ضلبي ثلث فانها دينا ولو تقاصت
 قيل الدية ويحمل الحكومة ولا يترجأ ثلثا الدية ولو قطعت بعد الثلث
 قلت الدية ولو تولى الشك حتى بدت الا ان ضلبي ثلث الدية فان بدت
 فخر الدية في واحد ثلث دينا ان لم يترجأ ان بدت فخر دية **المثل الثاني**
 اللسان ويختص اللسان الصحيح مع الاستعمال الدية وفي استعمال اللسان
 الاخر ثلث الدية ولو قطع بعض لسان الصحيح اعتبر بحروف المعجم وعشائة
 وعشرون حرفا فقط الدية اجمع عليها اجمع بالسوية ويسوى للسانية
 وغيرها اقلها ونقصها فان ذهب اجمع فالدية كاملة وان ذهب بعضها
 وجب نصيب المذهب فلو قطع نصف لسانه فذهب ربع الحروف في الدية
 ولو كان بالعكس فصف الدية والا فباعتبار اكثر مع الاختلاف فلو
 انصف فذهب ربع الحروف فصف الدية ولو قطع الربع فذهب نصف

مصلب الثاني

الدم

الحروف فالنصف ايضا ولو صار ربع النطق او زاد سرعة او قل او صار
 ثقل القاسم الى الصحيح فالحكومة ولو ذهب بعض كلامه حتى لم يبق غير ما يبق
 واخذ نسبة ما ذهب بعد جناية الاول فلا ذهب الا قبل نصف الحروف
 ثم الثاني نصف الباقي عليه الربع وهكذا ولو اعدم الاول كان
 ثم وقطعه لشر كان على الاول الدية وعلى الثاني الثلث ولو قطع لسان طفل
 كان فيه الدية اذا ااصل السائمة فان بلغ خد ينطق مثله ولو لم ينطق
 لظن الا فان ينطق بعد ذلك فله ربع حتى يغير ربع بالحروف فيوجد
 ما نقص فان كان بقية المأخوذ او لا لا اتم له ولو نقص مسدود ولو
 يذهب شيء من الحروف فالحكومة ولو ادعى الصحيح زها وبخطة عند الجأ
 صدق مع القامة لعقد البيت وحصول الخلق المستند لا السبب بصد
 وروي ضرب لسانه بارت فان خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب
 ولو ذهب الكلا قطع العقر ثم عاقل تستعاد لانه لو ذهب لسانا
 وقيل لا والا قرب للشهادة ان علان الذهاب ولا اليس بياض والا فلا
 اما من المقر اذا عادت فان الدية لا تستعاد لان المجتدة غير الناقصة ولو

افق انه بعد قطع لسانه فليكن الله تعالى لو قد الدية لا توجب من الله
تعالى ولو كان اللسان طرفان فاذهب احدهما فان بقى النطق كما في الكفا
تزايد وفيه الحكمة والا كان اصليا واعتبرا بحروف ولو قد بعض
الحروف لقطع بعض اللسان ولو لم يبق له كلمة فهو لم يلزم الا قد
الحروف الغائبة لان باقي الحروف وان تغطت منفعتها لم يفت
صار يبدل الحروف لانه ما يخص الحروف الغائبة التي لان الحروف
صار عوضه كان موجودا فلو اذمب الحروف الذي صار بدلا ليلزم
الاما يخص الحروف الواحد لا اعتبارا اصليا لا تثبت له سبب قيام مقام
غير زيادة ولو كان في السان خلل وما كان يمكن النطق بجميع الحروف الا
كان لم يبع ذلك كانه مفهوم ففرض السان فذهب فلفظه ضلعية الا
حكمة ولو ضرب بثقته فان الالحروف الشعبية او ضرب بقرينة فان الالحروف
الحلقية فالحكمة ولو قطع نصف اللسان فان لم يبق الكلام ضلعية التي
علمنا اختراؤه وعلى قولنا اختراؤه الزعم فلو قطع اخرها لباقي وجب على قولنا
ثلاثة ارباع الدية وعلى ما اختراؤه كذلك اختيارا بالمنفعة على القولين ولو

البحر

بالعكس في الاول نصف الدية وعلى الثاني ثلث ارباع الدية ولو قطع من
لسان الاخر اعتبر بالمباينة واخذ بالنسبة من الثلث **المطلب الثاني** لان
في الانسان اجمع الدية كاملة وهي مقسومة على ثمانية وعشرين سنا المتأخر في
ساعاته العشرين ثمان واربعاين وثمانين وثلثا من اسفل وست عشرة في ساعته
وهي في كل جانب واحد وثلثه اثنان وثلثا من اسفل ففي كل واحد
من المقادير خمسون دينار اجمع ستاين دينار وفي كل واحدة من المتأخر ستة
وعشرون دينار اجمع اربعين دينار فان زاد عددها على ما ذكرناه كان
في الزيادة دية الاصل ان قطع منفردا وان قطع منقضا فلا شيء فيه
وقيل فيها حكمة لو قلمت منفردة ولو نقص عدد فاقص من الدية بزيادة
ولا فرق بين اليضا والتوداء خلقا والفقراء بان كانت قبل ان يتغير
سوداء ثم ثبت كذلك اما لو كانت بيضا قبل ان يتغير ثم ثبت سوداء
رجع الى العاقرين فان استندوا التواد الى علة فالحكومة والا فالدية
ولو سودت بالمباينة ولم يقطع فيها ثلثا ديتها وكذا الواضدعت ولم
تسقط ولو قلها الخسوك فيها الثلث والدية تثبت في الطاهر مع الشيخ

الثابت منها في اللثة ولو كسر الظاهر جمع وبقي السخ فالدية ايضا ولو قطع اخر
 السخ فضليه حكوة ولو قطع من الصغير غير المتعاشط بنية فان ثبت فالارض
 وان لم يثبت فدية المقر كما لا يذوقيل فيما يعبر بملقا فان اثبت عوضها عظما
 ثبت فقلع اخر فالارض ولو اثبت المقلوعة فثبت كما كانت فقلعها
 اخر فدية كما لا ولو كانت السن طويلة لم يزد بها سبب الطول ولو كان بعضها
 اقصر يقطع بها كالطويل فدية والالحكمة ولو اضطربت كبر او مرض ففي الكمال
 اشكال ولو ذهب بعضها اعدا او اخطا او لاللة ضيتها بعض الدية ولو كسر فقا
 من شئ به بقدره ومن الدية وعيط على الظاهر حتى ان كان المكسور بضعف
 الظاهر وجب بضعف دية السن ولو انكشفت اللثة عن السخ ونظر فقال
 الجاني المكسور بضع الظاهر وقال الجاني عليه بضع فقدم قول الجاني ولو كسر
 بعض السن وقطع اخر الباقي مع السخ فان كان الاول قد كسر ضاوتها
 جميعا مع السخ فالسخ يبيع ولو كسر بعضها لم يضر في الثاني دية الباقي من
 السن ويقتدر بالحقين السخ وعليه حكوة للسخ الذي كسر الاول فان قال الجاني
 عليه الغاية بجناية الاول الربع وقال الثاني بل نصف فقدم قول الجاني عليه

الا الا الثلاثة وفي الجبين الدية وفي كل واحد النصف مما العظام
 اللذان يقال الملتقما الذق وتصل طرف كل واحد منهما بالاذن من جانبي الوجه
 وعليهما بانيات الانسان السفلى ولو قلعا منفردين عن الانسان كهيئ الطفل او
 الذي تاقطت اسنانه ولو قلعا مع الانسان فديتان وفي نقص المضع بالجناية
 عليها او ضلها الحكمة **الطلب** **اليدان** وفيها الدية كاملة وفي كل واحد
 نصف الدية وكذا في الجليل **الدية** كاملة وفي كل واحدة النصف وفيما **اليد**
 واليسرى فبما وجد اليد المقصم وحد الرجل فصل الشاق فان قطعت مع
 فدية كاملة ولو قطعت الاصابع منفردة فدية يدي كاملة او اجل للاصابع
 ولو قطع الاصابع وقطع اخر الكف فعلى الاول نصف الدية خستا
 دنيا عن الاصابع وعلى الثاني حكوة في الكف ولو قطع اليد مع ما في
 الزند ففي اليد نصف الدية وفي الزايد حكوة وان قطعت من المرفق او المكعب
 فالنصف ولو كان كذا كان على زند قطعا فدية وعكسه ولو قطع احداهما
 فان كان اصليا فدية وان كان زائدا فحكوة وفيما الاصلية بانقر لوصا
 بالبطش او كنىها الشد بطش فان قاتلها فاحدهما اصلية قطعا وبقيت مع

الاستنباه الحكومة وميل في المائدة ثلث دية الاصليّة وفي الذراعين الدية
وكذا في العضدين وفي كل واحد نصف وجعل الحكومة وفي قطع كعب الاصح
على الحكومة ويجوز ان يزدادها على دية اصبع واكثر ولا يجوز ان يبلغ هادية الاصابع
اجمع ولو كان عليها اصبع واحد ثبتت تلك الاصبع تابع لها في الضمان وفي
الرجل الحارس كونه الكعب ولو قطع رجل الاصح فان كانت سليمة والخلل في الشاة
او اللخذ وجب كمال دية الرجل وان كان في القدم فان كانت الاضام سليمة
وجب ايضا الدية وان كان في الاضام خلل فالحكومة وكذا في الاصم في اصاب
اليدين الدية وكذلك في اصابع الرجلين وفي كل واحدة عشر الدية وميل في
الاهبام ثلث دية الدوق في الاصابع الباقية للثلاثان ويقيم دية كل اصبع على
ثلث ناسل بالسوية الا الاهبام فان ديتها قسم على الثلثين بالسوية والكسر شفع
من جملة الكعب لمن جملة الاهبام ولو وقعت الاصابع مع الكعب من الكوع فدية
واحدة ويدخل الكعب بقا في الاصبع الزائدة ثلث دية الاصلي وفي ثلث كل
واحدة ثلثا ديتها وفي قطعها بعد الثلث الثلث وكذا لو كان الثلث خلقت وكذا
كل عوصا شفع في ثلث الدية وكل عضو ثلث الجاني وكان صحيحا فيه ثلثا دية

الطفر اذا ضربت او ذنت احد عشرة دنانير فان ثبت احد فدية ودية في الظهر
حسنة دنانير **المطلب التاسع** الظهور وفي الظهر اذا كسر الدية كاملة
وكذا الواصيب فاحد وبها وقعت فدية على القود فان صلح فثلث
الدية ودية اذ اذكر فخر على غير عيب فدية دينار وان عم فالف ولو شلت
الرجلان كبير فدية للصلب وثلثا دية للرجلين ولو ذهب منه وعجا
كبير فدينان وفي العنق اذا كسر فاصول الا فان الدية وكذا لو امتع من
الازدله فان صلح فالانثى وفي الخنازع اذا قطع الدية كاملة وفي الذنوب
من المراء ديتها وفي كل واحد نصف الدية ولو انقطع لهما مع بقاءهما فالحكومة
وكذا لو تعدد نزوله ولو قطع معهما شاة من جلد الصدق الدية وحكومة فانها
الصدقة للدين وحكومة عن الجاني ودية الجانية وفي جلته دية المرأة
الدية على الشك وكذا قيل في حلق الرجل يقل فيها دية الدية وفي كل واحد من
مائة وحسنة وعشرون دينارا واذا كسر عضو فدية فلو علك فاطمة كان على الدية
وكذا اذا كسر عانة فلم يملك وله ولا غاطية ويقتصر من الزنوف في اصبع ودينار
اذا كسر فخرت على غير عم وله ديار سطع حتى لم يبق اصل ذلك لو فخرت

الموصل للاثبات

ثلث الدية ولو قتل المسكونة كان وجها **فان** في كعظم من
 حنجرية ذلك العضو في موضعته ربع دية كرس ومنه ثلث دية
 العضو فان برأ على غير عيب فاربعة لحاس دية رضه وفي فكه من العضو بحيث
 يعطل العضو ثلث دية العضو فان صلح على غير عيب فاربعة لحاس دية وكه
 اما الضاع اذا كسر كل ضلع بجناح القلب كان فيه حنة وعشرون دينارا
 وما على العضدين اكل ضلع اذا كسرت عشرة دنانير **الطلب الفاسد**
 الذكر وفيه الدية ويثبت في الحشفة فان اذوان استوصلوا له الشارب
 والشيخ والصبى والرجيع والحصى وغيره فان قطع بعض الحشفة ذهب
 المقطوع الحشفة خاصة فان كان المقطوع مضعا نصف الدية وان كان
 ثلثا فالثلث وعلى هذا اذا لم يخبره بحري البول فان اقبل الحري ليعمل
 الجرا المقطوع والحكومة معا او اقبل اكثر مما قلنا في اللسان والكلام فان
 قطع الحشفة ثم قطع اللسان هو وغيره فقول الحشفة الدية كل وفي اللسان في
 حكومة ولو قطع نصف الذكر ولو لم يحصل في النصف الباقي فقل نصفه
 الدية وفي ذكر الغنم ثلث الدية وفيما قطع من مضايه وكذا الذكر الا مثل

وهو الذي يكون مسطحا ابدا فلا ينقص في الماء البارد او يكون متعرجا فلا ينسبط
 في الماء الحار ولو ضرب في كرس قل ثلثا الدية وفي الحنجرين الدية وفي كل واحد
 النصف وروي في الذرية للثلاثان وفي العنق الثلث لان الولد يغلق من الذرية ولا
 يفتح بان يكون الذكر سليما او مقطوعا وفي اذن الحنجرين اربعة دنانير فان شج
 بقدر على الشئ فما يابى دنانير وفي ثغري المرأة الدية وعابان عن اللحم المحيط بالفتحة
 احاطة الثغرين بالقم وفي كل واحد نصف دية سواء كانت صغيرة او كبيرة كبر ان
 او تقعا او قرا او سليما وهذا في لحم العائنة مسكونة وهو اكبر وكذا لو قطع من شئ عاب
 سوا قطعها من فردة او منقصة الى الفرج وفي افضا المرأة دية وتسقط في ثغري
 الزوج ان وطئ بعد البلوغ ولو كان قبل ضمن الدية والمهر وعجب عليه
 لانه يثبت احدهما حرمت عليه ابدا وهل يفتح كاحدا او يتوقف تركها على
 لغية على طلاق الاقرب الثاني ومع تركها بغيره فهل تسقط نفقتها عن
 اشكال وهل للحق الخيفة التي يغلب على الطول الاضمار عليها بالصغيرة الاقرب
 النع الا الدية فان الاقرب ثبوتهما ولو كان الواحد احييا فان اكرهما فاحل
 مهر المثل والدية وان طارعه فالدية خاصة ولو كانت المسكونة كبر حتى

الضعيفة

امرت الكائن مع المنة في ذلك وبجبه ذلك كله في ما لا يعمد محض
 او بعد الخطا واختلف في تفسير الاضواء فبطل ان زيل الخارج بين العقل و
 الدين وبطل بين مخرج البول والخوض وهو في ان الخارج بين العقل والدين
 في تقدير ان الله بالاستماع والخارج بين مدخل الذكر ومخرج البول في
 فاذا تأمل عليها انما انقطعت تلك الجملدة ومع هذا فالأقرب عندى وبجبه
 الدية بكل منهما وهل يعلق احكام الاختصاص الوصل في الوصل الا في الاالا الله
 فانما يجب الوصل فيكون وبجبهها ولو ان الخارج بين بالوطي فبطلت احكاما
 ويجب ديان وان كان غير الوصل فديان ولو ان مدخل مخرج في قول الشيخ
 نظر وهل يسيط الدية للحكومة اشكال او وافضاه فلم تلك بوطي
 وفي الاين الدية وفي كل واحدة النصف وهو اللحم المتأخر بين الظهور
 الخدين فاذا قطعها الشرف بها على البدن فالدية وان تفرغ العظم واما
 بكر ابا صعبه ففرق شائها فلم تلك بوطي فاضليه تلك ديا وفي رواية الكل
 وهو اولى وعليه هو المثل ايضا **المقصد الثالث** في دية المتاع وبجبه
 مطالب **في** العقل دية كاملة ان ذهب الخمر وبجبه ما ليس من

كما لو ضرب على ارضى ذهب او عرقه بها شيئا اخر العقل ولو ان يخرج او قطع
 عسوفه للعقل وفي الجرح والعزة بها ولا يضمن العقل بالانفاس وان تعذرت
 لعدم العلم بهذا اذا حكم اصل الخبر بعدم وقال العاصم وان حكوا رواه الشيخ
 فلو حال فان استمر الدية وان عاد قبل استبراء الدية فالطالب بالدية بل طالب
 بالارش وان عاد بعد امر الرد ويحتمل عدم الاحتياج لادوية من الله سبحانه وتعالى
 قبل الدية من عوده ففي عدم وجوب الدية اشكال ولو انكر الجاني والعقل
 والماه الجاني على الخبر بان يضع الحاكم عليه قوما من عرقه فيقول ويحول اغتاله
 فان ظهر اختلاطه بالدم والحق في احواله وافضل حيث جنى بغيره وان لا يظهر
 الاختلاف في احواله وافضل القول قول الجاني مع العيين ولو لم يكن الجاني
 بل كان من بينه وقت وبينه في وقت وجب بالدية بقدن فان كان بين بينا
 ويعق ويوافق الدية وان كان بين بين ويعق ويوافق الدية ولو لم
 ير العقل ولكن اقبل فله دية وهو شائى من مع الاضداد ويخرج من غير شئ
 فيخرج بالعادة وجب حكومة بحيث يراه الحاكم وروى ان من يرب على دية
 قد ذهب عقله اظهر به فان مات فبأن فيه وان جنى ولم يرجع عقله

الطلب الثاني في التبع ومعه الدية كاملة ولو قطع اذنيه فذهب
 سمعه فدينان ولو حكم اهل الخيرة بعوده بعد مدة توفيت فان لم يرد بها الله
 الدية وكذا لو ابر من عوده حال الحياثة ولو وجع في اشد الانظار في الا
 ولو مات فالأقرب الدية ولو كذب الجاني في الذهاب او كمال لا اعلم بحرجا
 عند الصالح الكبير والعدل القوي فيصالح بعد الغفلة فان تحقق اصد
 حكمه ولا اخلقاء القسامه وحكمه ولو ذهب مع احدى الاذنين فقتل
 الدية ولو نقص مع احدى ما قيل في الاخرى ان ثلث الناقصة وتظل الصحيحة
 فيصالح به حتى يقال لا سمع ثم يعاد عليه مرة ثانية فان ذابت المساقاة صد
 ثلثه الصحيحة وتطلق الناقصة وتغير بالصوت للان يقول لا سمع ثم يغير
 ثانية فان ذابت المساقاة صدقت ثم تتبع المساقاة للسمع فيها بالان الصحيحة
 والمساقاة الاخرى ونظاير تفاوت ما بين السامعين فان كانت المساقاة في الناقصة
 نصف المائتة الصحيحة وجب نصف الدية وعلى هذا الحساب ولو كان النقصا
 من الاذنين سمعاً اعتبرناه بالخيرة بان توفيت بالقرينة اذا تاربع على غفلة منه
 فان ظهر فيه تغير او قال قد سمعت بياعد عنه ووضح على قتله الى ان يمتنع

الى حد لا يظهر عليه تغير فان قال لم اسمع حلف فاعلم على الموضع علامة
 ثم يدينه العبد حتى يمتنع الى اخره موضع من سمع مثل ذلك الصوت بين
 هو سمع الاقرب فظن كونه السامعين ويحيط الدية على المساقاة من سمع
 النقصان ويغير دينان بالصوت من جوابه الا بجهة فان تفاوت صد
 والخلعت كذب ولا يقاس السمع في يوم ربيع ولا في الموضع المختلف في الانقضاء
 والاختلاف بل يتوخى يكون المواة والموضع المعدلة ولو ذهب السمع كله
 بقطع احدى الاذنين فدينه ويصنف ولو حكم اهل المذنبات السمع الا انه قد
 وقع في الطريق انما اقول احتمل الدية لسأولة تقطع السنة زوالها واذا ذهب
 السمع فمقطعة نصفه فدينان **الطلب الثالث** في الاضداد وفي قتله الدية
 وان كان في الاعشى والذي علم عليه يباح فيكم مع من النظر على انكالة
 فان ادعى ذهاب رجع فيه الى اهل الخيرة فان شهدتهم عدلان فذلك اقل
 ولو اتان ان كان خطأ او شبه الخطأ ثبت ويحب للدتين حكم الشهرة
 بالياس من عوده ولا يحكم بعوده بعد مدة زحبا انصاهما فان انقضت ولم
 بعد فالدية وان عاد فلا يرش وان اختلفا في عوده فالقول قول المخير عليه

مع غيره ولو مات قبل الانقضاء او قلع الخرج منه فالأقرب الدية ايضا
ولو ادعى نهارا بغير عقيب الضرب الذي يحصل معه ذلك غالبا
وعينا فليتان لحلف السامة وقضى له وادعى انه تقابل بالشس
فان بقيا مفتوحين صدق والا كذا لو ادعى الضرب وحكم العارون
بعونه ضلع الخرج منه قبل حتى المدة فان اتفقوا على ان الضرب لم يكن
قد عارفا لا قربا على الاقرب الدية وعلى الثاني دية العين الفاقدة
للصفة وهي ثلث دية الحقيقة وان اتفقوا على عود ضلعي الشاقي للدية
وعلى الاول حكمه وان اختلفوا فادعى الاول عود البصر وانكر الثاني
فان صدق المحقق عليه الاول حكم عليه في حق الاول ولا يطالب بالثمن
الحكمه ولا يقبل قوله على الثاني لان الاصل عدم الضرب وان كذب بالقول
قول مع يمينه ويطالب بالدية ولا يخدش الثاني الحكمه بسؤال صدقة الثاني
الاول او كذبه لان مع الصديق لا يدعى عليه الا الحكمه ولو ادعى الضرب
ضرب ضعف الدية وفي بعضا ان الضرب من العينين جز من الدية ويعلم غيبة
التفاوت بين المساقلة التي تشاهد بها سواء اذا كان صحيحا والمساورة التي تشاهد

منها فان ادعاء الخبر زاد بان قوتها شخص اقربا منه وما العرفان عرفوا
ليلا يراوه بالبعد الى ان يبقى الى موضع يدعى انه ليس به فعلم على الموضع مثلا
ثم اصر بان يحول وجهه الى الجانب الاخر ووقف بالقرب منه اذا ما يعرفه شدة
يتأكد عنه الى موضع يذكر بانه يراه فيه وانما اذا زاد البعد عنه لا يراه فعلم
علامة على الموضع وينزع المسافر من الجهتين فان تفاوتت كذب كونه عليه
الحاجي على عدم الانقاص وان اتفقت صدقة الدعي ثم تغير يمين من لا
اقرب من شدة السن والزم الجاني التفاوت بعد الانقضاء بالامكان
ولو ادعى الفقص في ضواحيها بقيت الى الاخرى بان تدعي الحقيقة وتطلب
النافقة ويظهر من عديدي دعي انه لا يظهر من رده ثم يدعي الى جهة اخرى
فان تفاوتت المسافات صدق والا كذب ثم تطلب الحقيقة وتساوالت
ويظهر ويوضح التفاوت بالنسبة الى تفاوت المسافين ولا يقاس عن يومه
ولا في ارض مختلفة الجهات ولو ضرب عينه فصار اعشى لا يجبر بالليل او ليل
نهارا فالحكمه ولو ادعى قانع العين لما كانت قايمة وادعى الجنى عليه الحق قد
قول الجاني مع العين لاصالة البراءة ولا يمكن ان قاتله اليد على العترة

الطلب الرابع في ما في المنازع وهي ستة **أ** في السم الدية كاملة فان ادعى ذهابه وكذب الحان عقيب الجنابة لمحق تجميع الاشياء الطيبة والكريمة والقابع الحادوي يتطهر عليه بعد ذلك بالصلاة ويعقوله ويدعى اذ يقرأ منه الخراف فان دعت عيانه ودانته فوكاذب فيحلف الحان وان لم يجر فهو صادق ولما دعي النقص تطلب ايمان اذ الطريق الى النجاسة والافحان وبقية الحاكم بالحكومة ولو حكم اهل المعرفة بعوده فغادر الحكومة والاله وان مات قبل عوده فالدية ولو حكموا بالياس من عوده فاخذت الدية منه ثم عاد ولو شهد لا تذهب من الله تعالى ولو قطع الانف فذهب السم **ب** في الذوق الدية ويرجع فيه عقيب الجنابة المحتمل الى عين المدعي ويتطهر والايمان فان ادعى نقصه قضى بالحكومة **ج** النطق في الدية وان نطق في اللسان فالدية والحروف الشفوية والحلقية في بعض الكلام بعض الدية ويجوز على ثمانية وعشرين حرفا ويدخل الشفوية والحلقية في التوزيع وان كان لا يحس بعض الحروف فهو ليس بدين الدية ويكون كضعيف القوي اشكال في الصوت الدية كاملة وهل يجيز ديان لو اقبل

اللسان مع بطلان الصوت اشكال في لسان انما مضغتان ومن ان مضغ اللسان النطق **د** المضغ فاذا صلب من لحمه ضد الدية على اشكال **هـ** قلة الان والاحبال فيها الدية فاذا اصاب فقد علية الاثر اذ حاله الجماع وعليه الدية وفي قلة الاضاع حكومة ولو ابطل الالتهاد بالجماع او بالطعام ان كان فالدية ولو جنى على عنقه فقد ازال الطعام لارتاق سفده وتوهمه حيوة مستقر فقطع اخرزقته فعلى الاول كمال الدية **و** في سلب البول الدية وقيل ان دام الى الليل فالدية وان كان الى الظهر والنصف وان كان الى الصبح فالثلث والمظاهر ان المراد في كل يوم **الفصل الرابع** في الجراحات **أ** الحجة في الجرح المختار الراس والوجه وقامها ثمانية **ب** الحارصة والقتل تقتل الجلد وتحدثه وفيما يغير على الدامية قيل نعم والاقراب الغائرة **ج** الدامية وهي التي يخرج معها الدم ويقذف في اللحم ثمانية وليس الدامية اتصالا يخرج معها قطران الدم كما يخرج الدرع وفيما لا يخرج الملاحه وهي التي اخذت اللحم وتغذيه كثيرا الا انها تقصر السحابة وفيما نكث العبرة وهي البياضه ايضا ويصل الدامية في الحارصة كبقية

الباضعة والمناخنة **٢** السحاق وهي التي تقطع جميع اللحم وتصل الوصلة
 حقيقة بين اللحم والعظم مغشية للعظم تنسج السحاق وفيها أربعة اعيرة
٣ الموضحة وهي التي تكشف عن وضع العظم وتفسر الملاحظة وفيها خمسة اعيرة
٤ الهاشية وهي التي تسمى العظم وفيها عشرة اعيرة اذبا ان كان خطا والاما
 ان كان سبي الخطا ويقان الحكمة بالكران لكن جرح **٥** المغلوبة وهي التي
 لتقل العظم وفيها خمسة عشر اعيرة الاضراس وفيها ثلاثة الهاشية ثم العظم
 الضراس في الموضحة والملاحظة الترابيد وهي عشرة من الابل او خمسة **٦** الما
 وهي التي تعلق ام الارز هي الخبطة الجاسدة للدماغ وفيها ثلث الدلائل
 وثلثون عيرا وثلث عيرا بالداخنة وهي التي تقطع الخبطة والاشارة
 معها بعيدة فان فرض قيادة حكمة على اربعة المامونة والجمي عليه الضا
 في الموضحة والمطالبة بديلة الترابيد من المامونة وثمانية وعشرين **٧**
 وثلث عيرا ولما الجافية هي التي تصل الى اللون من ابي الجاهات كان حيا
 كان من بطنه او صدق او ظهر او جنبه ولو من ثمة الفوق الاضراس فيها
 للتغري وفيها ثلث الدية ولو جرح في عضوة اجاب انه دية كما لو شق كفته

الان حاذي الجنب ثم اجان فغاية من الجرح ودية الجاهة ولو نفذت نافذة في
 شئ من اطراف الرجل بحد مائة دينار على قول ولو شملت الجاهة على جرح
 ولا كذا الدعي والاطم والكرو والذرب يوطر او يعضا فاحدث استغنا
 فالحكومة وان احدث تغير لون فان كان احمر اذ في الجرح فدينار ونصف وان
 كان اخضر قلته دينار وان كان اسود له فنة وقيل كالاخير ولو لم
 كانت هذه التعاريف في اليد فاضل النصف وعمل يرب العضو الذي
 اقلا كاليدين والجليل والاصبع كنبه اليد ان او كنبه وبها الاقرب الاول
 وان احدثت شللا في اي عضو كان ضيه ثلث ادية ذلك العضو وفي
 بعد ذلك ثلث دية ولو لم يكن مقدرا للحكومة وفيما في الارز وفي
 شدة الشجاع فيما فان كانت الجرح في عضوة دية مقدرة فديته
 العضو الذي يتوقع من دية الارز ففيما في احدى النخلة الاجام نصف
 بغير نصف دينار ولو لم يكن العضو شللا على عظم كالذكر فالحكومة
 الحكومة والارض واحد ومائة ان يقوم لو كان عداية تلك الجاهة
 فيوجد من الدية ثلثه الثغرات هذا في الجرح وما العبد فيقوم صحيحا

ومعها واخذت ولا فقد القطان ولو لم تقص بالحجارة لقطع السلف والذكر
 فالأقرب اخذت نقصها الحائض لما لم يغرغ الحيض في الماء مرة واحدة
 فصاحبة الأعضاء والجراح حتى يبلغ الثلث ثم تصلي المرأة على المصنف أو
 كان الحائض رجلا أو امرأة على أشكال في المرة ففي ثلث أصابع منها ثلثا يدنيا
 وفي أصابعها إن كان جبرته وحلقه وليس لها القصاص فيما بلغ الثلث مع
 الرد ويقص من الرجل فيما تقص عنه من غير رد وكل عضو في مقدس الرجل
 أما دية أو نصفها أو ربعها فهو جنب من دية المرأة والذم وقتة العبد
 والامته إلا أن المرأة تساو في اقتصر عن الثلث ومن لا وليت له فالأمان
 ولي دية تقص من العمد واخذ الدية وكذا باخذ الدية في الخط أو صل العبد
 فيهما الأقرب للمنع **فصل في** ما يختلف من الحجج بصغر وكبر في الطول
 والعرض بل في النزول والخروج عن الاسم **ب** إذا وضعت موضعين ففي كل
 واحدة خمس من الأبل ولو وصل الحائض فيما على أشكال أو سرقا ذهب الحائض
 بينهما صارتا موضع واحدة ولو كان الوصل غير ضلي الأول ديتان على
 الثلث دية ولو وصلها الحيض عليه ضلي الأول ديتان والثالثة هددان ^{الدم}

الحائض أنه الوصل فالقول قول الحيض عليه مع مجتهه لأن الأصل بثبوت
 الدين ولو ثبت المزبل وكذا لو قطع يديه وجلبه ثم مات بعد ذلك يكن
 فيها الألفا العادى الحائض من الدية قدم قول الولي **ج** لو وضعت دية
 من نخاعه على عشرين وبنيها جاز وجب عليه عن كل موضع خمس من الأبل
 لو وضعت دية في موضعين فالتعريف ما بينهما في الباطن خاصة لما يفعل
 أو برباطه وبقي ظاهر البشر سلبا فالأقرب بلزوم دينين وكذا لو وصل
 بينهما في الظاهر دون الباطن بأن قطع بعض اللحم الظاهر والوصل إلى
 العظم **د** لو وضعت في موضعين فخا آخر فالوصل بين الجميع فإن كانت موضع
 واحدة مثل أن شج دية شجرة طويلة وخرق إليها الموضعات كلها فصلة دية
 موضع واحدة ولا تعددت **هـ** لو وضعت موضع واحدة واسعة فامدلت بها
 وبقي العظم ظاهر ملت له دية الموضع ولو لم يمل اللحم وسر العظم كان
 الشين والأثر كذلك **و** لو وضعت ثم اندملت فخا آخر فوضعت في ذلك
 الموضع أو جاز الحائض فمثل ذلك فعليه دية أخرى **ز** إذا شجته واحدة
 واختلفت أبعادها أخذت دية الأبعد ولو شجته في عضوين فكل عضوة

على انفراد وان كان ضرورة واحدة ولو متحدة في راسه ووجهه ففي تقديره المدة
 اشكاله في سائر كونها مضمونا واحدا **ط** لو اوضحه اثنين ومثلهما واصل المضمون
 باطنهما اشتغال على اشكاله لان الماشية تابعة للوجه والموضوعة لها متحدة
ي لو اوضحه ففهم فيها اخره فصل ثالث فزعم ربع فعلى الوجه اربعة وعلى
 الثاني خمسة ايضا وكذا على الثالث وعلى الرابع ثمانية عشر بغير ان تلت
 كالدية الماسوية **يا** اذا الجاهل لم يرد دية الجارية فان جارها وادخل السكين
 ولم يقطع شاعرا ولا حيانا عليه وان قطع جزا من الاعلى او الاسفل فالحق
 وان وسعها فمما فوجها لغيره وان قطع جز من الظاهر من جانب وجن
 من الباطن من جانب فالحكومة وكذا لو زاد في عروق وكذا لو قطع عروق
 الاعضاء الباطنة كالكد والقلب والطحال فعد السكين فيه فالحكومة
 ولو اضافة ثم عاد الجاني مع الجارية او زاد في عروق دية الجارية على اشكال
 ولو اربل الثاني خمسة منى قائل ولو خيلت فتمتبا العرفان كانت جازا لها
 لم تلت ولم يحيل بالحق جارية قبل الارش ويوزن الاقرب الارش ولما
 البعض فالحكومة ولو كان بعد الامهال فهو جارية اخرى **يب** لو اضاف

في موضعين فوجب عليه دية من كل جارية تلت الذية ولو قطع في صدره
 خرج من ظهره هذا ايقان على ان وكذا لو اصاب من جنبه فخرج من الجنب اخر
ج لو جرح رقبة فاقدره الحلقه فعليه دية الجارية وكذا لو قطع في عاتقه
 فوصل الى الشانه ولو جرح وجهه فاقدره الى البطن ثم فليس جارية لان الدم لم يصب
 بالظاهر **القصة الثانية** في دية الميتين واليت والجارية على البهايم وفيه **ط**
 في دية الميتين ان كان الحرس لم يديه مائة دية ان تمت خلقته
 فطهر الرقح ذكر او كان اواني او حتى فاقطع الرقح فدية كاملة الف دينار
 ان كان ذكر او حنما ان كان انى مع يدين الحيوة ولو احتمل كون الحوكمة عن
 ومثله لم يحكم بالحيوة كحركة الاختلاج فان العود اذا عسر شديد فموت
 اختلج والمذبح بعد مفارقة الرقح قد يحلج وان كان الذي فموت
 اية مائة دينار وروى عشرة دية له ولا قرب جمل اعلى او كانت مسلمة
 وان كان مملوكا فموتة له لا لاله ولو كانت ام حرة فالان عشرة دية
 ويحتمل عشرة الام على تقدير الرقية هذا كله اذا لم يطل الرقح فان كان
 فدية جنين الذي ثمان مائة دية ان كان ذكر او اربعة دية ان كان انى

وقية الملوك الجنيين وكان الحولان من واحد قد دنت الدية وكافاة
على الجاني الا ان ظم الروح ولو لم يتم خلقة قيل فيه مرة عبد الله ولا
يكون معيا ولا شيا كبيرا ولا له اقل من سبع سنين وقيل يوزع الدية على احوال
فان كان نطفة قد استقرت في الرحم فمترين ديارا وان كان علقه فاربعون
وان كان ضعة فمترين وان كان عظم فمترين ومع كميل النطفة خيل المائة
قيل وفيها بين كل مرتبة عصابة فضيلة وان في كل يوم زيادة دينار في جميع
المراتب فان النطفة مكثت عشرين يوما لم يفسد علقه وكذا في العصابة والمضغة
وكذا في المضغة والعظم وكذا في العظم والكامل فاذا مكثت
النطفة عشرة ايام كان فيها كثر من ديارا على هذا وتسمى لكل نطفة
نظر في النطفة ديارين وكلما صار في العلقه شبه المرقع من اللحم يزداد
ديارين ولو قلت المدة فأت معها الجنيين وقد وجبة الروح فللمدة ديارا
وعليه نصف دية ذكر ونصف دية انثى الجنيين ان لم يعلم الذكور ولا
الاوثة وان علم احداهما الزينة دية وقيل القرعة مع الحمل ولو لم تلمسه
مباشرة او شربا فاعلها الدية لو شرب غيرها فان الفم يتخوف من وضع

فالدية على المفرغ ومن افزع مجامعا فزال على المفرغ دية ضلع النطفة
عشرين ديارا فان عثر الجاني على اخا او الدية لها عليه ان كانت حرة وله
تأذن ولو كانت او كانت غلاما فدية الجنيين واذا كان الاقرب
فالاقرب ودية اعضائه وجراحاته بالقب الدية ففي يوم بعد الكمال
قيل ان ظم الروح خسرو دية **افزع** ان يلق بكل القاء فمات من
النطفة على اى او العلق او المضغة او العظم والجنيين او تركه وجوب الدية
وانقضاء العدة وصيرته الامة لم ولد في ليل المالك على ابطال ما
تقدم من القرافات المتوقعة لا يتلاد في كون الامة بوضع النطفة
أم ولد **نظر** تعقبة الجبهة عند الجارية لا وقت الا **القاح** لو خفى على
القبائل واهل المعرفة كون الساقط مبدئيا ان فالاقرب حكمه باعتبار
الام بالضرب ولا يجزى القاء انثى وانما يجب مع حكم اهل الطبيعة يكون مبدئيا
انسان **ان** لا يجب ضرب المرأة شي غيرية الجنيين الا ان يموت او يخرج شيا
من جوفها او يورث او يوجب لها الا انثى في الايام المرد سوى التعذر
ق لو ضرب الدية فالت بعد الاضاحي دية خيول سلم لان الجنا

مضمونة واعتبارها بعد استقرارها ولو كانت حرباً فاسلت ثم القدر فلان
صمان ولو كانت سنة فاعتقت ثم القصة فلم يولد من ربيع الحيازة والزيادة
بالمهزة لولدته الحنين وقيل للمولى اقل الامرين من عشرة فمئة له يوم الحيازة او الثلاثة
لأن العشرة كان اقل فالزيادة بالمهزة لولدته الحنين لا للمولى ولو كانت السنة
اقل فقول لان حقه مقرر بالعقود وهو بآ على القول بالعدة او على تخويل زيادة
خير الامت على خير العدة ولو كان احد الابوين ذمياً والاخر وثياً فان كان
الذمي هو الاب فهو مضمون والا فالكفال **٥** لو ضرب رجل مائة فالتت جنباً
فان كان لا يسيل وجب الصمان وكذا لو كان احدهما مسلماً والآخر حلفته
وان تجد الحل بعد ارتدادهما معاً فلا ضمان ان كان الجاني مسلماً وان كان
ذمياً ضمن **٦** لو كان الحيز رقيقاً وافضل ذماً وجب عشرة فمئة الام سواء كان
مسلاً او كافراً لان المضمون هو المال به وكذا لو قتل عبداً حربياً مسامحاً
فالاقرب القيمة ولا فرق في خير الامت به الذكر والانثى بحسن العدة ولو
تقد بخير الامت فكل واحد عشرة فمئة له ولو التت جنباً لارتقاها وتجد
عقبتها بالحيازة التساقطة ونحوها الا في عشرة فمئة الام للمولى وكذا في الآخر

والزائد هو الفقاوت بين عشرة فمئة الام وعشر الفمئة لولدته الحنين **المهر**
لو ضرب اليد بطرح اربعة ثم اعتقها ثم التت جنباً عليه الصمان على انك
تخشا ان الحيازة تقع مضمونة كما لو خرج عبد ثم اعتقه **٧** لو ضرب رجل
الذمي معقته وابوه مملوك لبطن امرأة فبطل انقاط الحنين اعق الأب المهر
المالك الامالية ثم اسقطت فدية الحنين على مولى الام ان اسندنا الصمان
الى العتق لان الوكلاء هم ح واز اسندنا الى الاسقاط فبطل مولى الاب **٨**
لو اخرج الحيز راساً واسهل ثم ماتت فالدية كالا فصل عنها او لا فانها
وجبة الحيوة فيه وكذا لو انفصل عبد القرب وفيه حيوة ثم اقبل عليه كما
الدية سواء انفصل المذيعين الولد فيها عاده او لا ييسر ان يكون لا فم
مئة اشهر **٩** لو التت بيا وجره مائة وله سيفل الحنين كما في الصلوة
لخزين ودية امه ولو التت اربع ليد فدية واحدة لان الاحتمال وان بعد
الا ان الاصل براءة الذمة ولما التت عضواً ثم التت جنباً كالمسلم فطهر
وجبت ان لا تظهر كمالية الطرف الساقطان في البطن **١٠** لو
التت بيا ثم التت جنباً فاقول المذيق لوال لا فان القدية عليه ذم

الجنين ويغفل فيه الطرف وان القسيح مات بكما للدية وان عاش
 فصفت الدية اذا علم ان اليد انفصلت من عذبة الروح في امان ان القسيح
 عقيب الضرب او بثلث القواطع انما يدفن في الروح وان اشكل فحقت
 دية الجنين عملا باصل الدية وان قال اللم عنها ثم القسيح وجب نصف دية
 الجنين كما لو قطع يد ثم مات بسبب الخلع لان المال وان انفصل جافا فان شهدا
 انما يدفن في الروح فحقت الدية والافع الاستبراء نصف دية الجنين
 كذا لو تلحق سقوطه **لو ضربها فالتة** مات عند سقوطه قتل الضارب
 ان عمدوا لا اخذت منه الدية او من عاقلة مع الخطا او شبه الهد وكذا لو
 ضحوا ومات وكان شدة الاقش ونجى الكفارة في هذه الصور ولو القته وجب
 مستقرة فصل الخوف الثاني وعنه الاول خاصة وان لم يكن مستقرة فالاول
 فاقول ويعين الثاني ولو جهل حاله فادعوه وعليه الدية **لو وطأ ذمي**
 مسلم شبهة في طهر الحي والذمي يخرج القرض وان لم الحافى بنية ذمية والحي شبهة
المطلب الثاني في الاختلاف ودية الميت لو ادعى وارث الجنين على انسان
 انه ضرب بطن الام واماها القتيحين ياتيه فأنكر اصل الحرب فالقول

قول المتكبر العين ولا تقبل الا بشهادة الرجال لا مكان اطلاقهم عليه ولو
 بالتحليل وذكر الاسقاط وان لم يكن هناك سقط او كان قد ادعى الضارب
 المقتط او استعاره قدم قوله ايضا وسمع فيه شهادة النساء ولو اعترف
 بالضرب والاسقاط وانكر انما لا اسقاط الى الضرب فان كان الزنا فحقت
 حيل فيه اليقين فلو اقرن طال الزمان قدم قوله الان يعرف لها بعد
 الاثبات فيحكم بغير طامع العين وان ارد الاسقاط الى شربها وضرب
 غيره ولو ادعى الولد ثم استل الخدم وانكر الضارب قدم قوله يعين
 قضاها شهادة النساء ولو اقام كل منهما بينة على ادعاء قدمت بينة الوارث
 لانهما تشهدان بآية قد يحفى عن بينة الضارب ولو اعترف الحافى بالانفصال
 وادعى موت سبب لم فان كان الزنا فحقت حيل قدم قوله الولد ولا ضحية
 البينة ولو ضرب رجل الخطا فالت جنيا فادعى الولي جرحه ضدية الحافى
 العاقل ذمي جنين عمره وقهر المعترف ما زادوا القتيحين فادعى الولي
 جرحهما معا وادعى الضارب وقضاها فاقام الولي شاهدين شهدا بانها سقطا
 احدهما عن غير عين فان تساوى اقدية كاملة ودية جنين وان اختلفا مائة مرة

ودية حين ولو صدقة الضارب على السبيل الذكركم العاقل قد
 قول العاقل مع العيين فيجوز ان ذرية امرأة ودية حين والباقي فيها المقتلة
 ولو ادعت الذرية انها حلت من مسلم من ذنا فاحكم لدمها ولا يثبت لها
 وان ادعت كذا او شبهة قدم قول الجاني والعاقل ويستوفى ذرية حين الذية
 من الجاني ولا شيء لها في لا تراه في المأساة فلا يرد ولو ادعى وارث المرأة ان
 بها حال الحيوة فالحا صبيها من ذية وارثي الجاني من ذية قبل ان
 يتا فلا يصيب لها من حكم بالبيعة فان قدمت حكم العاقل فان جعلنا
 او كذا ولو ارث المرأة من ذية الجاني وكذا في ذرية المرأة لو ادعت ذرية الجاني
 ميراث الجاني لو ارثته ودية الجاني ان كان عدا او عدا الخطا قال الجاني
 وان كان خطا اصل العاقل وقت ادعى ثلثه ومنه قطع راس الميت المسلم
 ذيار وفي جراحه نجاب ذية ففوق قطع يد خسر ذيارا وكذا في جراحه
 وجراحه الى ذية ولو لم يكن في الجناية مقدرا لادب لو كان حيا او
 الذية في ذية تلك الذية وهذه الذية تصدق بها عند ليل الوارث
 فيها شيء وان كان سيدا وهل يتيقن منها ذية واجبا ان كان وقيل انها الميت

والجاني

ولو كان الميت ذميا او عبدا فشر ذية الذي هو وعشر ذية العبد المحرر ذية
 والجاني والصغير والكبير في ذلك ولو لم يكن الراس بل قطع ما لو كان حيا
 مثل ذية ذيارا **الفصل الثالث** في الجناية على الحيوان لو كان ما كولا
 والبقرة والغنم فالتغيب الذكاة في الجاني وموتها من ذية ذية ذية
 القيمة ويدفعه الى الجاني ان شاء وان اختلفت الذكاة عليه القيمة ويضع
 منها صورة وشعر ووبره وندبه ويدفع ذلك ان وعد المالك وان
 عوارضه او كسر عظمه او جرحه فالدين وان لم يكن ما كولا وكان مما تقع عليه
 الذكاة كالسباع فان اختلفت الذكاة فالارث وكذا لو كسر عظمه او قطع جزءه
 جرحه ولم يموت ولو اختلفت الذكاة فقيمة الذكاة وان لم تقع عليه الذكاة
 كان كلب صيد فيه ان يعز ذية او قيل يخيّر السلوة وهو من ذية
 ودون كلب الصيد فيه ذية وفي كلب الغنم كسر وعقل عشرين درهما
 وفي كلب الجاني عشرين درهما على قول وفي كلب المذبح في حطة وهذا
 التقديرات في قول الجاني انما الغاص فيصير كذا الارض من القدر الشرعي
 القيمة السوية ولما عر هذا الكلاب فالحق فيها ذية لها ولا تغيب الذكاة

فما لا يقع عليه الذكاة وهو لا يشترط في كلب الصيد كونه صائدا او على الاقرب
 ذلك ولو كانت غيرة على ذي فان كان مستترا به ضمن فيه صدق عليه وفي
 الجناية على طرفة الارض عندهم وان لم يكن مستترا فلا شيء وكذا لو اُلقيت عليه
 خيرا او القطوعا او كان المثلث مسلما او لا بشرط الاستئذان فان اظهر
 من ذلك فلا ضمان على المثلث ولو كانت هذه الاشياء مسلمة لم يضمن لها
 شيئا وان كان ذميا وقضى امر المؤمنين عليه التلاوة في بيعه لا يبعد عقل
 احدكم يده فوقع في برفا كان على الثلثة الباقية حصة لانه حفظ
 ضيقا وادوى الماشية اذا جئت على الزرع ليا ضمن صاحبها ولا
 يضمن نهار الان على صاحب الماشية حفظها ليل او على صاحب الزرع
 حفظها نهارا او لو كان صاحب الغنم يضمن مع التقرير في الحفظ ليل
 كان او نهارا ولا يضمن مع عدمه مطلقا **طاعة** لو روى واحد
 ضيئا فابتنه ملكه فان رماه آخر فالتلف فان كان بالذكاة ضل عليه ضمان
 ما اقتصر بالذبح وحل اكله وان كان قد اصاب غير الحيوان فالتلف حرم اكله
 وعليه قيمته معينا بالجرم الاول وان لم يوجبه الثاني وسرى الجرحان

ومات فان كان الاول لم يمكن من ذبحه مثل ان اذرك وقد مات او اذرك وقد
 بقي من حيوة ما لا يتبع الزمان لذبحه فهو حرام وعلى الثاني لا قيمة معينا
 وان قدر الاول على تذكيره فان ذكاه حل وعلى الثاني في ارش الجرح ان كان
 قد افسد جلده او يجر وان لم يدرك حتى مات من الجرح لم يحرم اكله **سقط**
 على الثاني كما لا قيمة معينا بالاول يحمل ذلك لان ترك تذكيره الاول لا
 عنه الضمان كما لو جرح شاة غير ولد يدكها المالك حتى ماتت والاولى ان
 القيمة عليها فليقطعا فالفعل المالك وما الذي يجب على الثاني نظير
 يفرض يضمن الاول في ضيق كون الصيد لغريم او في عبد الغنم وادائه
 فقول اذا جنى شخص على عبد غيره او صيده وقيمت عشرة دراهم فصار
 دياوى تسعة ثم جنى الثاني فصار قيمته ثمانية ثم سرى الجرحان في ارش
 جناية كل واحد منهم فيحمل ستة اوجه **الاول** ان يكون على كل واحد منهما
 ارش جانيته ونصف قيمته بعد الجانيين ولا يدخل ارش كل واحد منهما
 في دية النفس فيكون على كل واحد منهما حصة ولو كان ارش الاول ثلثة
 والثاني درهما ضل كل واحد منهما اكل ارش جانيته ونصف قيمته بعد الجانيين

فيكون على الأول ستة وعلى الثاني أربعة ولا تفكر في **الان** **الاول**
 ارض جاية الاول في بدل النقر ويدخل ارض جاية الثاني وعلى كل واحد منهما
 نصف قيمته بعد جاية الاول لان جاي على صيد ما جنى على غيره فاما جينا
 عليه الارض فعلى الاول خمسة ونصف وعلى الثاني اربعة ونصف **ج**
 ما دخل نصف ارض جاية كل منهما في بدل النقر وعلى كل منهما نصف قيمته يوم
 جايته لانه لو انقر بالجاية دخل جميع الارض في بدل النقر فاذا ساركة
 غير سرت جايته الى نصف النقر ودخل نصف الارض في بدل نصفها
 ولم يدخل النصف الباقي في بدل النصف الباقي لانه صنف غيره فلا
 يدخل ارض جايته في بدل نصف غيره كما لو قطع يد رجل ثم قتله
 اخر لو دخل دية اليد في دية النقر ويكون عليه نصف قيمته يوم جايته
 فيل الاول خمسة ونصف ولما الثاني دخل نصف ارض جايته في بدل
 ولا يدخل كله وعليه نصف قيمته يوم جايته عليه خمسة ويرجع كل
 على الثاني نصف ارض جاية الثاني وهو النصف الذي دخل في نصف
 بدل النقر لانه جنى على ما دخل في الاول فان من جنى على ما صنف غيره

صنفه له كما جاز على المضروب بغيره للمناسب اذا دفع الفاضل المالك
 فان رجع المالك على الاول بخمسة ونصف رجع على الثاني بأربعة ونصف
 ويرجع الاول على الثاني بنصف ذلك رجع على الاول بخمسة رجع على الثاني
 بخمسة فلو كانت جاية الاول ثلثه والثاني درهما فاصل الاول نصف ارض
 الجنا آدم ونصف ونصف قيمته يوم الجاية خمسة وعلى الثاني اربعة
 نصف ارض الجاية ونصف قيمته يوم جايته ويرجع الاول على الثاني بحد
 دهم فيستقر على الاول ستة وعلى الثاني اربعة الاربع يدخل نصف ارض
 كل منهما في بدل النقر وعلى كل منهما نصف قيمته يوم جايته عليه ولا يشي
 الاول جنى لانه لو ضرب الجميع فام عن على ما دخل فيصان الاول على الاول
 ونصف وعلى الثاني خمسة وعشرون ونصف فابط العشرة عليها اقل
 خمسة ونصف من عشرة ونصف من عشرة وعلى الثاني خمسة من عشرة ونصف
 فناخذ من كل عشرة ونصف دهما فنضرب الحصة والنصف التي على الاول
 عشرة ونصف خمسة وخمسين فناخذ من كل عشرة ونصف واحد فيكون ربحها
 خمسة دهم ونسبع درهم وثلاثين شعير دهم ثم تضرب على الاخر وسبعة

من عشرة وطريقه ان تضرب ما
 على كل واحد منهما في القيمة
 فاحسب من ثمنه
 عشرة ونصف

عشر يكون خمسين فتمت على عشرة ونصف يكون اربعة وخمسة اسابيع
 سبع * يدخل ارض جارية كل منها ستة بدل الفرض وعلى كل منها نصف قيمته
 جاريته فعلى الاول نصف قيمته يوم الجارية خمسة وعلى الثاني اربعة ونصف
 ويضع نصف دهم * يدخل ارض جارية كل واحد منها في بدل الفرض
 كل واحد منها مائة اقد بقتله ويجب عليه كالقيمة يومه حتى عليه وانهم
 احدى القيمة على الاخرى ويعتبر ما اجمع على عشرة فبسط ثمانية عشر
 على عشرة فيكون على الاول عشرة من ثمانية عشر وعلى الثاني تسعة
 من ثمانية عشر من عشرة ولو جازي الاول خمسة والثاني دهما فالاول
 قيمته عشرة والثاني قيمته خمسة ببط العشر على خمسة عشر فعلى الاول
 عشرة ثلث العشرة وعلى الثاني خمسة ثلث العشرة وكل واحد من هذه العيون
 لا يخلو من دخل فان الاول يقيس عدم دخول ارض الجارية في بدل الفرض ^{وبها}
 في الضمان مع اختلاف القيمة وقت جاريتهما وهو ظلم للثاني وكذا
 الثالث ظلم ايضا ويضعف الثاني بان فيه اسقاط حكم جارية الثاني لانها
 صارت تقا ولو جازي ارض جارية الاول وقد صارت تقا ايضا والمربع مئة

ارض جارية

ايضا لان اوجب نصف ارض الجارية وفي الحكم كان نجاسته تلف لنصف الصديق
 يجب ان يدخل ارض جارية في نصف الفرض ويحل للمالك ان لا يوجب له صاحب
 الصديق كما لو ادم وقد اختلف والمادر ضعيف لما بين الزام الثاني بزيادة
 لا وجه لها والاولى عندنا الاخير لان الاول اكلف نصف الفرض وقيمتها عشرة
 فيكون عليه خمسة والثاني اكلف النصف وقيمتها تسعة فيكون عليه تسعة
 ونصف قيمته عشرة على تسعة ونصف فعلى الاول ما يخرج منه وعلى الثاني
 ما يخرج اربعة ونصف ولو كانت احدى الجارتين من المالك سقط ما قبل الجارية
 وكان له مطالبة الاخر نصيب ببلية **الباب الثاني** في حل الجارية
 ان كان عبدا وتضمن الجازي والاولى على المدة فهي على الجارية في مال فان
 اخذت من ركة فان مر بقتل الخدمت فمألفته وان كان شيء عدي
 مال الرضا وان كان خطأ فالدية على العاقلة وهذا فصلان **فصل في حق العقل**
 اثنان **في القرية** وما قيل منها العصب خاصة وهو كل من تقرب الابوين او الاب
 كالافرة والعمام والاولاد وما لا يترتب فيهم ودية في الحال وقيل العصب من رث
 الدية وليس بعيد لان الرثوبين والمقربين اعم على فصح يرون الدية والميتون

وكذا المتقرب بالاب اذا كان اخي والعقل يحقن الذكوة من العصبه دون الاناث
 ودون الزوجين وللمتقرب بالام وقيل الاقرب من ريث بالتيه ومع حله
 شير في العقل من تقرب بالام مع من تقرب بالاب اما اذا وقيل لا يدخل
 العقل الاما والاولاد والاقرب دخولها ولا تقبل ارام ولا صبي ولا عجن
 وان يدعى من الدية ولا يخالف في دين فالسليم لا يقبل الكافر وبالعكس
 لو دعى الذي بها فاصاب لم اخطا فقل السهم بعد اساقه الراي لا يقبل
 عنه عصبه من الدية ولا من السليم لاصاب وبوسلم وذمى وموكلان في عين
 الدية في ماله وكذا لو ادعى المسلم بعد يديه فاصاب لم تعدد دية لم يقبل
 المسلم ولا الكفار ويحتمل ان يقبل عنه عصبته من السليم لان يراه عنده
 ولا يقبل وان كان مكتبا او يفرق عند المطالبة وهو محل التحول ويقبل
 الدية الا انهم مع عجز القاتل عنهم عن الدية لانهم هم اليك يودون الجزية اليك كما في
 العبد الضرب الى كراهه ولا يقبل اهل الديوان ولا اهل البلد اذا لم يكونوا عصبه ولا
 يشرك القاتل القاتل في العقل ويقدم المتقرب الا من على التقرب بالاب ولا يقبل
 من عرف كفيه اختار الى القاتل ولا يكون العلم بكونه من القبيلة الا العلم بانساب الى الاب

غير كاف في العلم كهيئة الانتساب والعقل انما مناطه التقصيص على اهل
 قول من يقدم الاقرب وعلى المنع من دخول الاولاد وان بنوا والابا وان
 علوا من العقل لو كان الابن ابن عم اخلا ان يقبل من حيث ادركه انهم
 لا من حيث البعثة **الكتاب في الولاء** واذا لم يوجد عصبه عقل المولى من
 لغيره فقل معق الحائز فان لم يكن فصلا للمعق ثم معق المعق ثم
 عصبته ثم معق المعق ثم عصبته وهكذا كثر ليرث ويدخل في المعق
 ان نزل وابن وان علا وان كان المعق امرأة لم يقرب عليها بل على عصبها
 والنكاح في حق عبد واحد كخص واحد لان الوالا لجموعه لا لكل واحد
 بل يترجم اكثر من ضعف دينار او رعيه ولو اجتمعوا في الغنم بخلاف ما لو مات
 المعق الواحد من عصبته فان يقرب على كل واحد منهم ضيحه فانما من
 النصف او الربع كدبريت بالولاء لا بالولاء فان مات واحد وكل واحد عصبته
 لا يحل اكثر من حصة المعق لو كان حيا وقيل ما دام المعق حيا فلا يرث العصبه
 وان فصل عنه شيء اذ لا اولاد لهم فان مات عصبته كعصبته الحيا في معق
 اهل العقل من معق الام فان كان ابور قفا عقل عنه معق الام فان حيا المولى

عقل عنه معقاة فان اعتق الاب بعد ذلك انما هو لا يستحق ان يحصل له
 بعد ذلك لم يضمنه استحقاق الاب لا بما حصلت به من قبل الوفاة بل بما حصل له من قبل
 ولا يضمنه ايضا سولي الام وان حصل له من قبل الوفاة لان الزيادة حصلت بعد
 الجور وخرج الولاء عن سولي الام فيكون في الالحاق ولا يضمن في بيت المال الا
 لم يحصل من المولى ولو قطع يدين قبل الجور يدين ويضمن في يده بعد فعله سولي
 ودية كاملة ولا يعقل سولي العاقلة جنايته فان كان اميدا او مكابا او مولا في
 لم يوجد عصب ولا عدد من المولى وعصايتهم عقل ضامن الجور ان كان هناك
 ضامن ولا يعقل عند المتضمن ولا يجمع مع عصبه ولا معق لان عقده مشروط
 بمخالفة التبع وعدم المولى ولا يضمن الامام مع وجوده وبغيره فان لم يكن
 هناك ضامن او كان فيه اخفى الامام من بيت المال **الفصل الثاني** في
 كيفية التوزيع وفيه مطلبان **الاول** بيان ما يوزع على العاقلة قد بينا ان
 دية العاقلة يثبت في مال الحاني ولما تحمل العاقلة دية الخطأ المتضمن ولا يعقل
 العزائم والحيثيات بالمال فيقول سوا كان الحاني فقيرا او غنيا او مالا
 الاما لا يوزع وقد سوا كان بالمال او صغيرا عاقلا او مجنونا وكذا خرجت

وشبهه سواء اوجب المال كالهائنة او القضاة كالموضحة ولا يضمن
 العاقلة عبدا ولا هيمنة وتحمل العاقلة دية الموضحة فما زاد لجماعا وتحمل
 ما انتفى من قبل نعم وقيل نعم وقيل لا لزيادة فيها ضعف ومعه في اشتراط
 اتحاد الجرح اشكال ولما تعقل ما يثبت بالبيعة او بصدق العاقلة فلو ان
 الحاني بالقتل خطا الزم في ماله ولم يثبت على العاقلة شيء باقراره الا ان يثبت
 وكذا لا يضمن العاقلة لو ثبت اصل القتل بالبيعة فادعى الخطا وانكر العاقلة
 الخطا فالقول قولهم مع اليمين فيحلفون انه تعدا ولم يضمن الخطا وكذا
 لا يعقل العاقلة خطا ولا عدم مع وجود القاتل وان اوجب الدية كقتل
 الاب والى والمسلم الذي ولحق العبد ولو حن على نفسه مخطا قبل او
 جرح لم يقتله العاقلة وكان هذا اودى جناية الذي في ماله وان كان
 خطا فان لم يكن له مال صلى الامام وجناية العصى والمجنون على العاقلة
 كانت على نفس ادى سواء قضا ولا ولا الجرح اقل عبدا عن ماله في ماله
 وان كان خطا صلى عاقلة **الفصل الثالث** في قد التوزيع في بيت
 دية الخطا على العاقلة في ثلث مئين يلحق عند اصابه كل سنة ثلث مائة

كانت قلعة او مائة كدية المراء والذمي والارض ان كان اقل من الثلث
 اخذ في سنة واحدة وان كان اكثر من الثلث عند اسامخ المحول والثلث
 عند اسامخ الثاني ان كان ثلث اخر فادون وان كان اكثر من الثلث
 الثلث عند اسامخ الثاني والثلث عند اسامخ الثالث ولو كان اكثر
 من الثلث كقطع يدين ويعلن فان تعدد المحل على محل لكل واحد من الدينة
 باسماخ المحول الاول وان كان واحد لكل ثلث كل جاية سدين دية
 ولا يرجع العاقلة على الجاني ويقتطع على الغنم عشرة قرار يطوع على القيمة
 وقيل بجباير الامام ويأخذ من القرب فان اتعت تحتل الى البعيد فان
 اتعت قالى البعيد حتى انه يأخذ من المولى ولو زادت على مولى المولى فان
 زادت الدية عن العاقلة اجمع فالزيد على الامام فلو كانت الدية ديناراً
 وله اخ لا غير لخدمته ضعف دينار والباقي من بيت المال وقيل على الاخ لا
 ضمان الامام بشرط بعيد العاقلة او عجزهم ولو زادت العاقلة على الدية
 قيل بعين الامام من مائة والا قرب التوزيع على الجميع فان غاب بعض القتل
 لرئيس بها الحاضر بل اخرون الحاضر خطه وانظر الغائب ولو مات من قبل

مع وجود المدة اذا
 هم القسط
 انفسه
 استحق
 القتل

في اشياء المحول سقط ما سقط عليه واخذ من يجره ولو مات بعد الانقضاء
 اخذ من تركه واول مدة التاجيل في النفس من حين الوفاة وفي الطرفين من
 حين الجناية لا الاثم مال وفي الرأية وقت كذا لا ولا يقتصر بها الاجل الى
 حكم الحاكم ولو كانت العاقلة في بلد آخر كوت حاكمه ليوم عا عليهم كما لو كان
 القاتل هناك ولو فقدت العاقلة او كانوا اقربا عجزوا عن الدية اخذت من
 مال الجاني فان لم يكن له مال على الامام وقيل ان ضمان الامام مقدم على الجاني
 ودية عند الخطأ والعهد المحض مال الجاني خاصة فان مات او هرب ان
 قتل قيل اخذت من الاقرب اليه ممن يرث دية فان لم يكن من بيت المال
 وقيل على الجاني ويظهر وقدم او غنا ولو اقرب بعجز المحل فان اقلها
 بينه وبينه فمضى له واقل الاول فان ادعا ثالث واقام عليه بولاية على نفسه
 فهو أولى لان بيته كما شهدت بالسبب فاقطعه الثالث عند اعزم الدية
 لعجز من الوارث وان كان خطا الزنا العاقلة ولا يرث الاب شيئا
 ولو لم يكن وارث سوى العاقلة فالدية وان قلنا ان القاتل خطا يرث في
 انه منظر وكذا كل من يقتل ولده عدا او خطا او الابن اذا قتل اباه خطا

بالقيد شهدت

خامسة يجب كفارة الجمع في القتل عمدا ظلم المسلم ومن وجب عليه
من الاطفال والمجانين سواء كان القاتل ذكرا او انثى حرا او عبدا وان كان
عبد الفاني وان كان القاتل خطأ او عمدا خطا كفارة مرتبة ان كان القاتل
مباشرة ولو كان تسبعا كمن حفر بئرا وقع فيها انسان فمات او ضرب سكين في
طريق او وضع حجر فقتل به انسان فمات فان الذية يجب على قاتل ذلك ان يثمن
الكفارة في قتل الكافر ولو كان قتل حرا لمالك الذمة والمعاذ سواء كان عبدا
او خطأ ولو قتل مسلما فخر الحرب علك باسلامه فان كان لا ذمة فثمنه
ان كان عمدا والذية ان كان خطأ وعليه الكفارة وان ظنه كافرا فلا ثمن
وعليه الكفارة دون الذية ولو بان سيرة اخذ الذية والكفارة لغيره
عن القصاص فاقبل العمد اذا اخذت الذية منه صلح او جيت الكفارة اعجا
وان قتل قودا قبل لا يجب الكفارة فمات ولو تعمد القاتل قتل كل واحد
كفارة كاملة ولا تسقط الكفارة بغير القتل بقتل نفسه ولو قتل
او مجنون مسلما فاقبل الجواب الكفارة نظرا في العدم والاقر به على الد
لكن تسقط باسلامه وعلى قاتل نفسه ولو قتل من ابلح الشرع قتله كالزنا

بعد الاحسان وقاطع الطريق فلا كفارة ولو قضاوت العامدان جنت
كل واحدة اربع فئاتان ولجت الرمح والافلاكفارة فيه **وصية**
اعلم يا بني اعانك الله تعالى على طاعته ووفقت لنيل الخير وما لذته
وادشك الى ما يحب به ورضاه وبلغك ما تأمل من الخير وتمناه والسعد
في الدارين وجاهك بكل ما تقر به العين ومذلك في العلم السعيد والعيش
الرفيد وختم اعمالك بالصالحات ووزقك اسباب السعادات واطاعك
من عطاء البركات وقال الله كل محسن نودد ووقع عنك الشر وانقضى
لخصت لك في هذا الكتاب كتب قاضي الاحكام وبنيت لك فيه
قواعد شريع الاسلام بالفاظ مختصرة وعيان محبوبة واوضحت لك فيه
لجج الرئاد وطرق السبل وذلك بعد ان بلغت من العمر الحقيق وقلت
في عشرتين وقد حكم سيد البرايا يا بنسبا اعزك المنيابا فان حكمك
تعالى على فيما يامر ويمنع فيها بعد ان وانقضى ما حكم على العباد والمؤمنين
منهم والباد فان اوصيك كما افترضه الله تعالى على من الوصية وامرنا
حين ادراك الميتة ببلادة تقوى الله تعالى فلهما الله الغاية والغرضية

اللائحة والحقبة الواقية والعدة الباقية وانفع ما اعدت الانسان ليوم
 تقشعر فيه الابدان وتقدم عنه الانتصار وعليك بالتتابع او امر الله تعالى
 وفعل ما يرضيه واجتنب ما يكرهه ولا تتجاوز نواحيه وقطع زمانك
 في تحصيل الكمالات القسانية وهو من اوقات انفاذ الفضائل العلية
 والالتفات عن حضيض النفسان الى ذروة الكمال والارتقاء الى اوج الرفق
 عن مهبط الجهال وبذل المعروف ومساعدة اخوان ومقابل المصطفى
 بالاحسان والمحسن بالاشان وبالك وصاحبة الارذل ومعاشره الجمال
 فانها تقيد علقادها وملاذئده بل عليك بملازمة العلماء ومخالسة
 الفضل فانها تقيد استعدادا دائما لتحقيق الكمالات وتمتلك ملكة
 راحة لاستنباط المحمولات وليكن يومك خيرا من ليلتك وعليك بالصبر
 والتوكل والرضا وحاسب نفسك في كل يوم وليلة واكثر من الاستعداد
 لتلك فاق دعا المظلوم خصوصا الياسي والهاشمي فان الله تعالى لا
 يامح بكبريائك وعليك بصاوة الليل فان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم حث عليها فندب اليها قال من ختم له بقيام الليل ثم مات فلا كبر

عليك بصلة الرحم فانها من يدب في العمر وعليك بحسن الخلق فان رسول
 صلى الله عليه وآله وسلم قال انكم لن تسمعوا الناس يابوا لكم فتعومهم
 باخلاصكم وعليك بصلة الذرية العلوية فان الله تعالى قد اكد الوصية
 فيهم وجعل مودتهم اجر الرسالة والارشاد فقال تعالى قل لا انا اكم عليه
 اجر الا المودة في القربى وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 اني شافع يوم القيمة لاربعة اصناف ولوجواوا بذنوب اهل الدنيا رجل
 ذنبي وجعل بذل ماله للذي يتي عند الضيق وجعل الحبيب يتي باللسان
 القلب وجعل سعي في عالج ذنبي اذا طردوا وشر دعا وقال الصادق
 عليه السلام اذا كان يوم القيمة نادى نادياها الخالق انصروا فاحمدنا
 يكم لكم فيصت الخالدون فيقوم النبي صلى الله عليه وآله ويقول يا معشر
 من كانت اعندي يد او منة او معروف فليقيم حتى اكونه فيقولوا يا اباينا
 واهماتنا واتي يد او منة او معروف لابل الذي لك والمعرف لله
 ولرسوله على جميع الخلق فيقول لي من اولى احدنا من اهل بي اوتهم
 كما هم من عري لا شيع جاعلهم فليقيم حتى اكونه فيقوم اناس قد فعلوا ذلك



شفيعهم في
الوسيلة
حيث

فياق النداء من عند الله عز وجل يا محمد يا حبيبي قد جعلت كافاً
اليك فاسكنهم من الجنة حيث لا يحصى عن محمد واهل بيته صلوات
الله عليهم وعليك بتعظيم الفقهاء وتكرمة العلماء فان رسول الله صلى الله
عليه واله قال من اكرم فيهما مسلماً لقم الله تعالى يوم القيمة وهو عنه
ومن اهان فيهما مسلماً لقم الله تعالى يوم القيمة وهو عليه غضبان ^{الظن}
الحجج العامة والعبادة والنظر الى باب العالم عبادة ومحالة العلماء اذ
وعليك بكثير الاجتهاد في ارفاد العلم والحق في الدين فان لم يكن
عليه السلام قال اولئك تفقه في الدين فان الفقهاء ودفعة الانبياء
وان طالب العلم ليستغفر له من في السموات ومن في الارض حتى
الطير في جبال السماء والوحوش في الجوفان الملائكة لتضع اجنحتها على
رؤسهم واياك وكنان العلم ومنه على التحقيق ليدله فان الله تعالى يقول
ان الذين يكذبون ما اترلنا من الليثات والهدى من بعد ما بيناه للناس
في الكتاب او لك يا لعينهم الله وبلغهم اللاعنون وقال رسول الله صلى
عليه واله اذا طهرت البدع في امتي فليظهر العالم عدل من لم يغفل عن الله

وقال عليه السلام لا تقوا الحكمة غير لها فظلموها ولا تمتنعوها
اهلها فظلموهم وعليك بتلاوة الكتاب العزيز والتفكير في معانيه
وامثال الامور ونواهيها وتبع الاخبار النبوية والاثر المحمدية
والبحث عن معانيها واستقصاء النظر فيها وقد وضعت لك كتاباً بعد
في ذلك كله هذا ما يرجع اليك واما ما يرجع الي ويورد نفعه على فان
تعمدني بالرحم في بعض الاوقات وان تهديني الى ثواب بعض الطاعات
ولا تقتل من ذكرى فينبك اهل الوفاء الى العند ولا تكثر من ذكرى
اهل الغم الى الجرب اذكرني في خلواتك وعقب صلواتك واقرض ما علي
من الديون الواجبة والتمهات اللازمة وذقري بصد الامكان و
اقر عليه سباً من القرآن وكل كتاب صنفه وحكم الله تعالى بامر من قبل
اتمامه فاكمه واصح ما تجد من الحلال والقصان والخطا والنيان هذا
وصيقي اليك والله خليفتي عليك والسلام عليك ورحمة الله وبركاته
والحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين

تمت بحمد الله تعالى في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
في مدينة بغداد
والحمد لله رب العالمين
والصلاة على خير خلقه
محمد وآله الطاهرين



المعالمات ونحوها الى الامام
وقد تم من شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٠٠ في مدينة بغداد
والحمد لله رب العالمين
والصلاة على خير خلقه
محمد وآله الطاهرين

١٠

وہابی



من سلطان الحكماء نصير الملة والدين محمد الطوسي قدس سره
قال الله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجز اهل البيت ويطهركم

الامر

الرب
ان
٩٢
مجلد
٣٦
على وجه الحق

يزيد الله

الرب
الرب
١١١
امام الحسن ابن علي

الذهب

الرب
الرب
٧٤٧
امام الحسن
الامام الامام باقر الحجة عليه السلام
٨٢٧

ع
الرب
١٨٠
٢٤٧

امام زين العابدين علي
٢٢٧

الرجس

الرب
الرجس
٢٩٤
ما كثر حامي اسلام
٥٥٦

البيت

الرب
البيت
١٤٧٩
مجلد آخر وجعفر
٧٨٥

ويطهركم

الرب
ويطهركم
٢٩٠
١٤٢
١٤
موسى علي محمد حواد

نظهم

الرب
نظهم
٦٢٥
١١٥
والتقى والعسكري والمهدي الحدي
٧٢٠

